تصميم البحوث الاجتماعية
ومناهجها وطرائقها وكتابتها

تأليـــف

دكتور/ حسن الساعاتي
أستاذ علم الاجتماع - جامعة عين شمس

دكتورة/سامية حسن الساعاتي
أستاذ علم الاجتماع - جامعة عين شمس

الطبعة الثالثة - مزيدة ومنقحة
١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة
ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥
٦ اشارع جواد حسنى - ت: ٣٩٣٠١٦٧
www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

٣٠٠,٠٧٢ حسن الساعاتى.
ح س ت ص تصميم البحوث الاجتماعية ومناهجها وطرائقها وكتابتها/ تأليف حسن الساعاتى، سامية حسن الساعاتى. - ط٣، مزيدة ومنقحة .- القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٦م.
٤٤٢ ص ؛ ٢٤سم.
ببليوجرافية: ص ٣٦٩ - ٣٧٦.
يشتمل على ملاحق.
تدمك : ٥ - ٢٠٥٩ - ١٠ - ٩٧٧.
١- البحوث الاجتماعية. أ- سامية حسن الساعاتى، مؤلف مشارك. ب- العنوان

جمع إلكترونى وطباعة



رقم الإيداع ٢٠٠٦/٤٠١٦

إهداء

إلى كل طالب وطالبة بحث فى مصر،

والعالم العربى، نهدى أول كتاب

يصدر فى المكتبة العربية عن

تصميم البحوث الاجتماعية:

مناهجها، وطرائقها، وكتابتها.

المؤلفان



الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـدمة الطبعة الثالثة

هذا الكتاب جـديد شكلاً وموضوعاً، جـديد شكلاً؛ لأنه ينشر فى سنة ٢٠٠٦م وجديد مـوضوعـاً؛ لأنه أول كتـاب يصدر فى المكتـبة العـربية عن تصـميم البـحوث الاجتماعية، ومناهجها، وطرائقها، وكتابتها.

وقد كنا نحن الباحـثين، والمتخصصـين فى علم الاجتماع نحتـاج إلى السفر إلى الخارج لدراسة هذا الموضوع، الذى لم يكن يدرس فى مصـر، ولا كانت فيه مراجع أو مؤلفات، وكـان التركيز فقط على مناهج البـحث فى العلوم الاجتماعيـة بعامة، وعلم الاجتماع بخاصة، أمـا كيف نصمم بحثًا، اجتماعيًا من الألف إلى الياء نستـخدم فيه منهجًا معينًا دون غيره، ووسيلة بذاتها دون أخرى، وأداة بعينها وليست أية أداة، فهو ما يكشفـه هذا الكتاب الفريد لعمـيد الاجتـماعيين العـرب الأستاذ حسن السـاعاتى الذى استـحق هذا اللقب عن جدارة، لبـحوثه المتفـردة، وكتبـه القيمـة، ومدرسـته الفكرية المتفردة، ونظرياته فى علم الاجتماع التى اعـتُرف بها فى أوروبا وأمريكا، وأصبح علماء الاجتماع هناك يشهدون بها فى كتبهم، وأبحاثهم، ومحاضراتهم.

كـما أن للسـاعاتى طلاباً فى شـتى البـلاد العربيـة، ينشرون أفكاره ومـدرستـه الفكرية، ومنهم من يشغل الآن مناصب علمية مرموقة فى الجامعات العربية وخارجها..

وكتاب تصميم البحوث الاجتمـاعية يُشعر القارئ، وهو يتعمق الأفكار المطروحة فيـه، بأنه حصيلة مسـيرة علميـة طويلة، قام بها المؤلف فى كل من الثـقافتين العـربية والغربية، فـأصبح الكتاب نسقًا مـنهجيًا جديدًا أدخل فـيه مؤلفه اصطلاحات المنهـجية الجديدة، والتى لم يسبق أن استخدمهـا أحد مما ألفوا فى علم المنهج الاجتماعى. وذلك بقصد وضع حد للخلط والبلبلة الفكرية التى تكتنف استخدامها.

والنسق المنهـجى الجديد الذى وضعـه أستاذنـا الدكتور حـسن الساعاتـى منسجم الأجزاء، منطقى التركيب، منسق المراحل.

وتصميم البـحوث الاجتماعـية الذى يُكوِّن التركيب البنيوى لـهذا النسق المنهجى الجديد، يتكون من مراحل ثلاث: **الأولى** مرحلة اختيار موضوعات البحوث الاجتماعية وتحديد أهدافها، **والثانية** مرحلة توضيح مفـهومات موضوعات البحوث الاجـتماعية، وتحديد منهاج بحثها وتنفيذه. أما **الثالثة** فهى مرحلة كتابة تقارير البحوث بعد الفراغ من إنجازها.

ويذكرنى كتـاب تصميم البحوث الاجتـماعية «للساعـاتى»، بمقدمة ابن خلدون، التى عثـر فيها عـلى علم جعله الله سنٌ بكره وجهـينة خبر، وهو علمـه الجديد، علم المعاشرة، وموضوعه الاجـتماع الإنسانى والعمران البشرى. كما يذكـرنى كتاب تصميم البحوث الاجتماعية أيضًا بكتاب «قواعد المنهج» لدور كايم.

والقاسم المشتـرك بين الكتب الثلاثة أنها كتب فى عـلم اجتماع المعرفـة، كما أن المؤلفات الثلاث مؤلفـات كلاسيكية؛ بمعنى أنها قواعد علمـية تثرى العلم فى كل زمان ومكان.

وهذه هى الطبعة الثالثة من كـتاب «تصميم البحوث الاجتماعيـة» أقدمها للقارئ العربى بعد رحيل مؤلفها أستاذنا الدكتورحسن الساعاتى «ببضع سنوات» وقد قام بواجبه العلمى على الوجه الأكمل، وراجع كل ما جاء فى هذا الكتاب أكثر من عشر سنوات، من أفكار، وأحدث تعـديلات هامة، بإضافـة المنهج الحسى، والمنهج العقلى إلى نسـقه الفكرى. كما أنـه أضاف أمثلة عديدة من بحوثـه؛ لبيان طرائق البحث وأسالـيبه بشكل أوضح، وقد قمت بمراجعـة هذه الطبعة مراجعة شاملة، كـما أننى أضفت ثلاثة أبحاث قمت بإجـرائها، لإلقـاء الضوء أكثـر ، على كل مرحلة من مراحـل تصميم البـحوث الاجتمـاعية، وجعـلتها واضحـة كل الوضوح. وهذه الأبحاث هى: السحـر فى مدينة القاهرة، وأسماء المصريين والتغير الاجتماعى، والاختيار للزواج والتغير الاجتماعى.

وهذا البحث الأخير عن الاختيار للزواج أو التغير الاجتماعى أجرى مرتين؛ مرة فى سنة ١٩٧٠م، ومرة أخرى بعد حـوالى ٣٢ سنة أى فى سنة ٢٠٠٢م، وذلك لمعرفة التغير الاجتماعى الذى حدث فى ظاهرة الاختيار للزواج عبر هذه السنوات.

وهكذا يكون هذا الكتاب سِفرًا هامًّا ومرجعًا أساسـيًّا لا يستغنى عنه الدارس أو الباحث فى العلوم الاجتماعية أو الطبيعية.

والله ولى التوفيق،

سامية الساعاتى

مصر الجديدة، القاهرة

١ محرم ١٤٢٧هـ

٣١ يناير ٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بعد مرور عشر سنوات على نشر كتابى هذا بعنوان : **تصميم البحوث الاجتماعية : نسق منهجى جديد** ، يطيب لى أن ينشر من جديد بعنوان : **تصميم البحوث الاجتماعية ومناهجها وطرائقها وكتابتها** ، بعد أن نقحته تنقيحًا كبيرًا ، فضمنته بابًا جديدًا برمته يشتمل على فصلين ، أحدهما تناولت فيه « عملية التفكير الكبرى » وفصلتها تفصيلاً فريدًا إلى عشر عمليات فرعية متداخلة فيها ، وهى : التلقى ، والفهم ، والإدراك ، والتمييز ، والحفظ والتذكر ، ثم التعقل ، والتفقه ، والتفطن ، والتدبر . وهذه كلها عمليات عقلية دقيقة ، رأيت أن أبينها وأضبطها كمدخل للفصل التالى عن « مناهج البحوث الاجتماعية» الأربعة ، التى حددتها بوضوح وشرحتها بالتفصيل ، وهى : المنهج الحسى ، والمنهج العقلى ، والمنهج التجريبى ، والمنهج التجريبى ؛ وبذلك تكامل النسق المنهجى الجديد الذى كنت قد ركزت فيه على منهجين اثنين ، وهما : المنهج التجربى ، والمنهج التجريبى، اللذان رسختهما وبينت الفرق بينهما بأوفى بيان ، فى الطبعة الأولى منذ عشر سنوات ، نشأت خلالها طلابى ومن تبع مدرستى الاختبارية (الأمبيريقية) ، على ما طرحته فيها من نسق فكرى جديد .

وهأنذا أكمل المسيرة البحثية العلمية ، بإتمام نسقى الفكرى ، وذلك باضافة المنهج الحسى والمنهج العقلى إليه ، وبالتمهيد له بتفصيل عملية التفكير الكبرى ، كما ذكرت آنفًا. ولئن دل ذلك على شىء ، فإنما يدل على استمرار تفكيرى فى مقرر تصميم البحوث الاجتماعية ، واجتهادى فى أن يكون جامعًا مانعًا ؛ لأنه جادة الصواب فى تقدم العلوم على اختلاف أنواعها ، بما فى ذلك العلوم الطبيعية ، فالتفكير العلمى الموصل إلى الحقائق اليقينية واحد فى كل العلوم اجتماعية كانت أو طبيعية .

ومما تناوله التنقيح أيضًا فى هذه الطبعة الجديدة ، كل ما يتعلق بمناهج البحوث من طرائق ومناح وأساليب البحث ، وكذلك وسائل جمع البيانات لمختلف البحوث . فقد فصلتها ورتبتها وذكرت أمثلة لها من بحوثى العديدة التى قمت بها أو أشرفت عليها ، بغية

جعل كل مرحلة من مراحل تصميم البحوث الاجتماعية واضحة كل الوضوح ، وبذلك يصبح هذا الكتاب مرجعًا أساسيًا لا يستغنى عنه الباحثون سواء فى العلوم الاجتماعية أو العلوم الطبيعية : فكلها تنهج فى البحث نهجًا علميًا صريحًا واضحًا مفصلاً .

وعلى الله قصد السبيل

حسن الساعاتى

١١ شعبان ١٤١٢هـ.

١٥ فبراير ١٩٩٢م

مقدمة الطبعة الثانية

(منقحة من مقدمة الطبعة الأولى)

قد يشعر القارئ وهو يتعمق الأفكار المطروحة في هذا الكتاب أنها حصيلة مسيرة علمية ذاتية طويلة ، قام بها المؤلف فى كل من الثقافتين العربية والغربية ، وهذا شعور صادق ولا شك، ذلك لأننى - عن غير قصد - قد تناولت فى كتابى هذا معالم بارزة من: **حياتى والبحث الاجتماعى العلمى** ، منذ أن تخطيت منتصف العقد الثالث من عمرى ، وبدأت البحث فى مشكلة موضوع أطروحتى لدرجة الدكتوراه فى جامعة لندن ، التى تم تسجيلها فى أوائل خريف ١٩٤٢ ، وعنوانها : **جناح الأحداث فى مصر** ، شرط أن أقوم بعمل ميدانى على مجموعة من الأحداث الجانحين وأخرى ضابطة من الأحداث الأسوياء ، ومنذ تلك السنة وأنا معنى كل العناية بالبحث الاجتماعى العلمى .

ولقد ظهرت هذه العناية بشكل لافت ، منذ عودتى إلى مصر بعد حصولى على الدكتوراه فى أوائل خريف ١٩٤٦ ، وقيامى بتدريس مادة مناهج البحث الاجتماعى ندبًا فى جامعة القاهرة ، ثم بعد تعيينى فى معهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، فى بداية نشأته فى أوائل خريف ١٩٤٨ . وقد بدأت تقليدًا أثناء تدريسى فيه، وهو أن يختار طالب الدبلوم موضوعًا لأطروحته ، يكون طيعًا لعمل ميدانى يقوم به بنفسه ، حتى يتم صقل تعليمه البحث الاجتماعى العلمى ، وتدريبه العملى فيه ، وقد سار فى هذا النهج العلمى ، الذى يجمع بين الدراسة المكتبية والعمل الميدانى ، عشرات الطلاب الذين برزت من بين صفوفهم نخبة محدودة ، استطاع أفرادها بالجد والمثابرة الحصول على درجة الدكتوراه ، وأصبحوا زملاء لى فى مسيرة التعليم الجامعى ، وهكذا كنت رائدًا لما يعرف بالإمبيريقية والبحوث الاجتماعية الواقعية فى مصر والعالم العربى.

ومما ضاعف عنايتى بالبحث الاجتماعى العملى ، ندبى بعض الوقت بعد تعيينى فى جامعة عين شمس ، رئيسًا لقسم بحوث الجريمة بالمعهد القومى للبحوث الجنائية ، الذى أنشئ فى سنة ١٩٥٦ ، ثم حُوِّل بعد أربع سنوات إلى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وندبى له بعض الوقت مستشارًا للبحوث التى كانت تجريها وحدات أقسامه

المتنوعة ، ثم عينت عضوًا بمجلس إدارته سنة ١٩٦١ حتى ١٩٨٣ . وهكذا وجدت نفسى، بفضل الممارسة العلمية فى شتى البحوث الاجتماعية ، فى موقع مكننى من الرؤية الواضحة فى ميدان البحث الاجتماعى العلمى الشاسع ، الذى كان يتقدم وئيدًا فى مصر ، وفى البلاد العربية التى تعلم بعض المجتهدين من أبنائها فى جامعاتها الثلاث بالقاهرة والإسكندرية . فلقد شعرت بالحاجة إلى تعليم من يتخصصون فى علم الاجتماع تصميم البحوث الاجتماعية وتدريبهم عليه . وعندما سنحت الفرصة لذلك فى التطوير الجامعى سنة ١٩٥٩ ، رأيت أن أبدأ بفرع الاجتماع الذى كنت أشرف عليه حينئذ ، فأدخلت فى خطة الدراسة بالسنة الرابعة لطلبة الليسانس مادة جديدة هى تصميم البحوث الاجتماعية ، التى لم أكف عن تدريسها منذ سنة ١٩٥٩ فى الجامعات فى مصر وفى غيرها من الجامعات العربية التى زرتها ، ثم فى جامعة بيروت العربية التى كنت معارًا لها فى السنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ .

وعلى مر السنوات الاثنتين والعشرين الماضية ، قبل تأليفى هذا الكتاب ونشره سنة ١٩٨٢ ، أقنعتنى تجاربى ـ أى خبراتى ـ أنه لا مناص من الاضطلاع بتأليف كتاب فى تصميم البحوث الاجتماعية ، يحتوى على كل أفكارى التى جمعت أجزاءها المتناثرة فى محاضراتى وإشرافى على مختلف الباحثين ، وجعلت منها مركبًا مؤتلفًا متكاملاً ، فأصبح نسقًا منهجيًا جديدًا ، بما توافر فيه من مصطلحات جديدة ، وما وضعته فيه من مناهج محددة المواصفات ، وهى المنهج الحسى ، والمنهج العقلى ، والمنهج التجربى ، والمنهج التجريبى . وبهذه المناهج العلمية الأربعة ، قد حسمت أمر بحث الظاهرات الاجتماعية على اختلاف أنواعها .

أما المصطلحات المنهجية الجديدة التى أدخلتها فى هذا الميدان ، فهى مصطلحات لم يسبق أن استخدمها أحد ممن ألَّفوا في علم المنهج الاجتماعى ، على الرغم من دلالتها المحددة ، وهى النهج والمنهج ، والمنحى ، والمسلك ، والأسلوب ، وقد تطلب التكامل النسقى تحديد مصطلحات أخرى مستعملة تحديدًا قاطعًا ، بقصد وضع حد للخلط والبلبلة الفكرية التى تكتنف استخدامها . هذه المصطلحات هى : الطريقة ، والوسيلة ، والأداة، والاستبار ، والاستخبار والاستبيان . ولقد كنت قد بدأت استخدامها مع مصطلحات أخرى فى البحوث التى أشرفت عليها واشتركت فيها فى السنوات الأولى لعملى العلمى بالمعهد القومى للبحوث الجنائية (١٩٥٦ ـ ١٩٥٩) ، ثم أكدت استخدامها وتوسعت فيه

حتى صارت شائعة بين العاملين العلميين فيه ، بعد تحويله إلى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية سنة ١٩٦٠ .

ولكى يكون نسقى المنهجى جديدًا بكل معانى الكلمة ، حرصت على أن أقيمه على دعامتين : إحداهما عربية التأصيل ، والأخرى شخصية التمثيل . والقصد من الدعامة العربية لفت نظر المعلمين العرب ، باحثين كانوا أم طلاب بحث ، إلى لمحات أصيلة من الفكر العربى فى المنهج الاجتماعى . أما الهدف من الدعامة الشخصية للأمثلة ، فهو تعريفهم ببحوثى التى قمت بها أو أسهمت فيها وأشرفت عليها ، وهى لا تقل عن خمسة وعشرين بحثًا تختلف فيما بينها منهجًا وطريقة ومنحى وأسلوبًا ووسيلة جمع بيانات . وذلك لأن الباحثين وطلاب البحث . يعتمدون اعتمادًا يكاد يكون كاملاً على بضعة بحوث لعلماء أجانب ، قاموا هم أنفسهم بعرضها فى مؤلفاتهم فنقلها عنهم زملاؤهم الأجانب ومن نقل عنهم من المؤلفين العرب ، فمن باب أولى أن أوجه الباحثين وطلاب البحث إلى بحوثى المتنوعة ، سواء منها الميدانى وهى الكثرة ، أو المكتبى النظرى وهى القلة .

والنسق المنهجى الجديد الذى كونته ، منسجم الأجزاء ، منطقى التركيب ، منسق المراحل ، فبدايته أن للتفكير المعنى بالظاهرات الاجتماعية ، من حيث تكونها وماهيتها وكيفيتها وأسباب وجودها ، نهجًا علميًا واحدًا . صحيح أن هناك نهجًا عقائديًا للتفكير ، ونهجًا غيبيًا خرافيًا أو ما ورائيا ، ولكنهما لا يقومان على ركيزة علمية اختبارية empirical محكاتها الحواس والتجربة والتجريب ، وما اخترع لها من أدوات تقنينية (technical) ترفع كفاءتها دقة وضبطًا كما هو الحال فى النهج العلمى ، وشرط البحث الاختبارى للظاهرات الاجتماعية، هو وجودها أصلا وجودًا كيانيًا ظاهرًا للعيان، وللبحث الاجتماعى أخلاقيات خاصة وعامة تجب مراعاتها ؛ لأنها من التقاليد البحثية الأصيلة .

وتصميم البحوث الاجتماعية الذى يكون التركيب البنيوى لهذا النسق المنهجى الجديد، يتكون من مراحل ثلاث : الأولى مرحلة اختيار موضوعات البحوث الاجتماعية وتحديد أهدافها، والثانية مرحلة توضيح مفاهيم موضوعات البحوث الاجتماعية وتحديد مناهج وطرائق بحثها وتنفيذها ، أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة كتابة تقارير البحوث بعد الفراغ من إنجازها .

وعند اختيار موضوعات البحوث الاجتماعية فى المرحلة الأولى ، لابد من مراعاة اعتبارات معينة : علمية ، وتنفيذية ، واجتماعية ، وسياسية ، لكل منها تفصيلات دقيقة

وذات أهمية كبيرة . أما تحديد أهداف البحوث الاجتماعية فخطوة أساسية فى هذه المرحلة، لأن وضوح الهدف منذ البداية ، يجعل مسيرة البحث الاجتماعى عملية جد يسيرة . فهناك هدفان للبحوث الاجتماعية : أحدهما تبيانى ذو اتجاه وصفى أو تشخيصى أو كشفى ، والهدف الثانى برهانى ، ولا تفاضل بين الهدفين ، فكل منهما يثرى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، وكل منهما يسهم فى عملية التنمية الاجتماعية الشاملة المتكاملة ، وفى نهاية هذه المرحلة يواجه الباحث مسائل الفروض والقانون والنظرية . ولذلك كان لابد من تفصيلها وتفسيرها .

وتوضيح مفاهيم الموضوعات التى تختار مشكلات للبحوث الاجتماعية ، هى الخطوة التى لابد من اجتيازها ، فى بداية المرحلة الثانية فى ثقة علمية ناجمة عن اطلاع متعمق ، لكى يتسنى بعد ذلك وضع المنهاج لبحثها ، ويتضمن المنهاج تحديد مجالات البحث الثلاثة: المكانى أو الجغرافى ، والبشرى ، والزمنى ، واختيار منهج من المناهج الأربعة: الحسى ، والعقلى ، والتجربى ، والتجريبى ، ثم تعيين طريقة للبحث من الطرائق السبع : الملاحظة والاستبطان الاجتماعى وهو طريقة جديدة وضعتها - والمسح الاجتماعى، والإحصاء الاجتماعى ، والطريقة التاريخية ، والطريقة الحياتية ، وتتكون من دراسة الحالة أو تاريخ الحالة والسيرة الشخصية والسيرة الذاتية ، والقياس الاجتماعى ، وأخيرًا وليس آخرًا اختيار وسيلة جمع البيانات من الوسائل المعروفة :

١ - النسخ والتصوير من الكتب والمخطوطات والدوريات ، ٢ - المشاهدة والتسجيل بالنسخ والصوت والصورة ، ٣ - الاستخبار ، ٤ - الاستبار الحر أو المحدد بصحيفة استبيان . وفى البحوث الاجتماعية التى تتطلب عملاً ميدانيًا ، لابد للباحث من اجتياز أربع خطوات محددة : خطوة التمهيد ، وخطوة الإعداد ، وخطوة الإنجاز ، وخطوة النهاية .

وقد اشتمل الباب الثالث على تفصيلات المناهج التى هى ، فى الحقيقة ، عمليات فكرية منظمة .

أما الباب الرابع فقد يشمل تفصيلات المنهاج والمنحى والأسلوب والطرائق فى البحوث الاجتماعية، أما الباب الخامس والأخير ، فقد خصص لكتابة تقارير البحوث الاجتماعية ، وهذه هى المرحلة الثالثة والأخيرة لأى بحث . وقد اشتمل هذا الباب على الاعتبارات التى يجب مراعاتها فى كتابة تقرير البحث ، وهى اعتبارات الشكل ، واعتبارات المنهاج ، واعتبارات المضمون ، وقد هدتنى إليها معاناة الإشراف على أطروحات (رسائل) كثير من

الطلاب ، والاشتراك فى مناقشاتهم فيما قدموا من أطروحات للحصول على الدرجات الجامعية ، ومراجعة التقارير التى كتبها بعض الباحثين عن بعض البحوث التى أشرفت عليها ، وكذلك اطلاعى على تقارير عن بحوث متنوعة أخرى .

وأود فى النهاية أن ألفت النظر إلى أن للبحث الاجتماعى العلمى نسقًا منهجيا واحدًا محدد الأجزاء والمراحل والخطوات . والأنساق المنهجية المعروضة فى الكتب المؤلفة ، حتى الآن ، فى مناهج البحث الاجتماعى أو طرائقها أو تصميمها ، أنساق يؤخذ عليها أنها إما ناقصة الأجزاء ، وغير دقيقة المصطلحات أو غير منطقية التركيب ، أو مختلطة الأفكار والتنظير ، وهكذا فقدت أهم المكونات الأساسية لبناء النسق المنهجى . ويكفى للتدليل على صحة ذلك ، أن تقارن تلك الأنساق بالمؤلفات الأخرى ، بالنسق المنهجى الذى وضعته مفصلاً فى هذا الكتاب ، والذى هو ثمرة جهد علمى مركز وطويل أوقف على البحث الاجتماعى العلمى . وأرجو أن تكون المقارنة واضحة ، بحيث يفيد الباحثون الاجتماعيون وطلاب البحث منها ، ويصبح ذلك ملموسًا بشكل ظاهر فى أعمالهم العلمية المستقبلة .

وإنى لأشكر كل الهيئات العلمية ، وفى مقدمتها معهد العلوم الاجتماعية بجامعة الإسكندرية ، وقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة عين شمس ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، التى أتاحت لى الجو المناسب لإجراء تجاربى فى تصميم البحوث الاجتماعية ، والخروج بهذا الحصاد العلمى الذى أقدمه لزملائى وأبنائى ، وشعور الرضا يغمرنى ؛ لأنى قمت بواجب علمى كان علىَّ أداؤه ، ثم تجريبه خلال عشر سنوات ، راجعت فيها أفكارى ، وأحدثت تعديلات هامة كثيرة ، ميزت هذا الطبعة عن الطبعة الأولى ، التى نشرت فى بيروت فى مثل هذا اليوم من سنة ١٩٨٢م .

وعلى الله قصد السبيل .

حسن الساعاتى

مصر الجديدة ـ القاهرة

كانون ثان (يناير) ١٩٩٢م

الباب الأول

أسس البحث الاجتماعى

الفصل الأول : مدخل تحليلى

الفصل الثانى : المنهج الفكرى فى البحث الاجتماعى

أسس البحث الاجتماعى

تقديم

إن ما دعانى إلى أن أجعل عنوان هذا الباب أسس البحث الاجتماعى هو ما حواه من أفكار تعد أساسًا لموضوع هذا الكتاب ، وهو تصميم البحوث الاجتماعية ، أما الأفكار التى يحتوى عليها هذا الباب ، فتكون فصلين متكاملين : أحدهما مدخل تحليلى يخدم ما يليه من فصول الكتاب كله ، والثانى يشرح مفصلاً النهج العلمى فى البحث الاجتماعى.

ويجمل المدخل التحليلى كل ما يتعلق بتصميم البحث الاجتماعى ، كمقرر من مقررات التخصص فى علم الاجتماع ، أدخلته أول الأمر فى خطة الدراسة فى فرع علم الاجتماع من قسم علم النفس والاجتماع بجامعة عين شمس . وقد أصبح كل من هذين الفرعين قسمًا مستقلاً بذاته منذ العام الجامعى ٧٢/ ١٩٧٣ . ولما كنت المسئول عن استحداث هذا المقرر الجديد ، وجدت لزامًا على أن أوضح الأسباب التى دعتنى إلى ذلك، أى أن أحدد مفهوم تصميم البحوث الاجتماعية ، وأبين ماهيته ، وأوضح أهميته ، لكل من يريد أن يضطلع بإجراء البحوث فى الميادين الاجتماعية ، وغنى عن البيان أن الدول العربية فى حاجة ماسة إلى البحث الاجتماعى ، ما دامت قد انشغلت بالتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية، التى تقوم على التخطيط، الذى لابد له من بحوث اجتماعية شتى . ومن الأمور التى أبرزتها فى الفصل الأول أن تصميم البحوث صناعة [1] . تجمع بين العلم والفن . وعلى هذا الأساس تحتاج إلى تدريب جاد إلى جانب التدريس النظرى ، وهذا ما يجرى العمل به الآن فى قسم الاجتماع بكلية الآداب فى جامعة عين شمس ، وفى أقسام الاجتماع الأخرى التى قلدته .

ويلاحظ القارئ أننى استخدمت فى عنوان الفصل الثانى مصطلحًا جديدًا هو «

---

(١) الصناعة أشمل من العلم ؛ لأنها تجمع بينه وبين الممارسة التى تجعل تصميم البحوث مهنة قائمة على الفكر النظرى والتدريب العملى ، ومما يدل على دقة عالم الاجتماع العربى عبد الرحمن بن خلدون ، أنه ميز فى المقدمة بين العلوم والصنائع . انظر ص ٣٩٩ ـ ٥٥٤ .

المنهج»، مع مصطلح جديد آخر هو « المنهاج » فى علم المنهج المتداخل فى تصميم البحوث الاجتماعية ، وبذلك أزلت الخلط الذى كان يحدث من استعمال المصطلح الوحيد ، الذى لا يستعمل غيره فى كل كتب المنهج ، التى وضعت باللغة العربية نقلاً عن الكتب الأجنبية، التى لا تستعمل إلا هذا المصطلح وهو « المنهج » الذى اشتقت كلمته الأجنبية من أصل لاتينى ، اشتق بدوره من الأصل اليونانى .

وقد وجهنى فى ذلك ثراء لغتنا العربية بالمفردات التى تؤدى أدق المعانى ، والتى تحفل بها شتى المعاجم القديمة والحديثة ، ولكن الباحث العربى ـ من أسف ـ لا يرجع إليها إلا فى الأقل النادر ، إما لأنه لا يعرف عنها شيئًا ؛ لأنها لم تدخل فى إطار تكوينه الفكرى منذ الصغر ، وإما لأنه لا يريد أن يتعب نفسه فى التقصى ، الأمر الذى يؤثر تأثيرًا سيئًا على إنتاجه .

ولذلك أنصح كل من يبغى التوفر على البحث فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، أن يقتنى فى مكتبته الخاصة **المعجم الوسيط** الذى وضعه مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، فضلاً عن **معجم العلوم الاجتماعية** الذى اضطلع المجمع أيضًا باقتباسه من الأصل الموضوع باللغتين الإنجليزية والفرنسية بإشراف وتمويل (اليونسكو) ، مع إدخال إضافات عربية عليه ، أو **المعجم العربى للعلوم الاجتماعية** الذى أشرف على إعداده الدكتور أحمد خليفة مدير المركز الإقليمى العربى للبحث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية الذى قام بنشره ، بتمويل « اليونسكو » أيضًا ، وكنت رئيس اللجنة الفنية العلمية التى وضعت تخطيطه ، وقامت بتنفيذه ، وأسهمت مع بعض الخبراء فى العلوم الاجتماعية فى تعريف مصطلحاته ، ومن الأفكار البارزة فى هذا الفصل والتى أود أن ألفت نظر القارئ إلى الاهتمام بها بصفة خاصة ، تلك الآراء والتوجيهات التى أوردتها فى مبحث تحت العنوان الجانبى : أخلاقيات البحث الاجتماعى ، وهى من ألزم الأمور لمن كان عمله للبشر بالبشر عن البشر ، وهو الباحث فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية .

الفصل الأول
مدخل تحليلى

تقديم

تصميم البحوث الاجتماعية مقرر جديد ، اقترحت إدخاله فى خطة الدراسة فى السنة الرابعة بفرع الاجتماع فى قسم علم النفس والاجتماع بكلية الآداب بجامعة عين شمس، عندما مثلت القسم فى لجنة تطوير الدراسة بالكلية فى صيف عام ١٩٥٩م ، الذى اعتمدت فيه رسميًا خطط الدراسة المطورة فى جميع الجامعات المصرية ، وعندما كنت معارًا لجامعة بيروت العربية ، اقترحت أيضًا إدخاله فى خطة الدراسة فى السنة الرابعة بفرع الاجتماع ، فى قسم الفلسفة والاجتماع ، الذى كنت أشرف برئاسته ، وذلك فى إطار تطوير خطط الدراسة بالجامعة ، التى اعتمدها مجلسها فى صيف عام ١٩٧٠ . وكما قمت بتدريس هذا المقرر بجامعة عين شمس ، قمت بتدريسه فى جامعة بيروت العربية أثناء إعارتى لها فى السنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ ، وتعاقدى معها فى السنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ .

والذى أوحى بتدريس هذا المقرر الجديد ، اسم الشهادة الرابعة التى كان الطالب يدرس مقرراتها ، ليكمل دراسته فى قسم علم الاجتماع (فرع الاجتماع آنذاك) فى كلية الآداب بجامعة عين شمس ، وليتم تخصصه الأولى فى علم الاجتماع ؛ ذلك لأن خطة الدراسة فى ذلك الفرع كانت تتضمن أربع شهادات ، أولاها الشهادة الإعدادية التى يدرس فيها للطالب مواد أساسية ، تعده الإعداد الكافى للسير قدمًا فى تحصيل ما يدرسه بعد ذلك من مقررات . والشهادة الثانية هى شهادة الأسس النفسية والاجتماعية ، التى يوجه الطالب فيها توجيهًا مشتركًا ، يؤكد ارتباط كل من علم النفس وعلم الاجتماع ارتباطًا متبادلا ، تظهر فيه سمة القسم التى كانت تميزه عن الأقسام الأخرى ، التى كانت تتوفر على تخصيص الطالب فى علم الاجتماع ، وذلك بحسبانه قسم علم نفس واجتماع ، وكانت الدراسة تتفرع فرعين ، أحدهما لعلم النفس ، والآخر لعلم الاجتماع ، حيث الشهادة الثالثة فيه هى شهادة العلوم الاجتماعية، التى يتوفر الطالب فيها على دراسة علوم اجتماعية رئيسية ، لا غنى لطالب الاجتماع عن دراستها ، أما الشهادة الرابعة ، التى قلنا أنها كانت ملهمة إيانا بمقرر تصميم البحوث الاجتماعية ، فهى شهادة الهندسة الاجتماعية .

والهندسة الاجتماعية مصطلح شاع فى كتابات كثير من علماء الاجتماع الأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية ، التى وضعت أوزارها فى ربيع سنة ١٩٤٥م . وقد حل هذا المصطلح مكان مصطلح آخر ، كان شائعًا فيما بين الحربين العالميتين ، وهو مصطلح : الإصلاح الاجتماعى ، الذى كان استجابة لنداء أولئك الذين كانوا يعنون بمشكلات المجتمع الناجمة عن فساده ، ولايخفى ما يتضمنه مصطلح الإصلاح الاجتماعى من حكم قيمى، غير مستساغ لدى علماء الاجتماع ، الذين يجهدون فى جعل بحوثهم موضوعية ، بعيدة عن الهوى ، وعما يمكن أن يوصف بأنه ذاتى الفهم والتحليل والتفسير ، أى متأثر بأفكار الباحث وقيمه . وقد ساعد على نبذ مصطلح الإصلاح الاجتماعى ، ظهور مصطلح آخر تزامن إلى حد ما مع مصطلح الهندسة الاجتماعية ، ولم يخل بدوره أيضًا من الحكم القيمى. ذلك هو مصطلح التنظيم الاجتماعى الذى يوحى بأن المجتمع مختل يحتاج إلى تنظيم ، ولا يخفى ما يتضمن كل من المصطلحين من أن المجتمع أول الأمر كان سويا صالحا أو منظما ، فدبت فيه عوامل الفساد فحولته إلى مجتمع فاسد ، أو أصابته فى نظمه التى يتكون منها ، هزات عنيفة جعلت الاختلال يتطرق إليها ، فصار المجتمع مختلا . أما مصطلح الهندسة الاجتماعية فأساسه التفنين [1] الذى قوامه المعرفة المتخصصة والبحث العلمى لتغيير المجتمع، سواء بالهدم وإعادة البناء على أسس سليمة، أو بالتقوية وإعلاء البناء وفق مواصفات مدروسة، فالمصطلح بهذه الصفة ، مقترن **بالعمران وهو الاجتماع للمعاشرة فى حالة نمو واتساع وحيوية متفاعلة** ، كما تصوره عالم الاجتماع الأول عبد الرحمن بن خلدون .

والشهادة الرابعة التى هى شهادة الهندسة الاجتماعية ، تحتوى على مقررات من بينها مقرر تصميم البحوث الاجتماعية ، الذى يكمل إن لم يتوج تخصص الطالب فى علم الاجتماع فى السنوات الأربع التى يمضيها فى القسم ، ليصبح بعد تخرجه مهندسًا اجتماعيا، ينحصر عمله فى هندسة المجتمع على أساس ما يسهم به فى هذه العملية الاجتماعية البنائية من بحوث اجتماعية علمية ، وكدعامة لدراسة مقرر تصميم البحوث الاجتماعية فى السنة الرابعة أقترح أن يدرس الطالب فى السنة الأولى مقررًا فى الإحصاء بعامة والإحصاء الاجتماعى على وجه الخصوص ، ويدرس فى السنة الثانية مقرر فى

---

(١) التفنين: مصطلح وضعته ترجمة لمصطلح « التكنولوجيا » الأجنبى ؛ لأنه يؤدى المعانى المتضمنة فيها ، والتى لا يدل عليها كلها المصطلح الشائع « التقنية » ، فالتفنين يوحى بالإبداع ، والحذق ، ودقة الصنعة وجودتها .

مناهج البحث الاجتماعى [١] ، ثم يدرس فى الثالثة مقرراً فى طرائق البحث الاجتماعى، ووسائله وأدواته ، وهكذا تتكامل المعرفة الإحصائية مع المعرفة المنهجية فى تصميم البحوث الاجتماعية ، ومعنى ذلك أنه لا يستطيع المتخصص فى علم الاجتماع تصميم بحث اجتماعى إلا بعد الإلمام الكافى بالأسلوب الكمى وفنياته [٢] الإحصائية المختلفة ، وشتى استعمالاتها ، وتعميق مناهج البحث الاجتماعى وطرائقه المتنوعة ، ووسائل جمع البيانات وأدواتها ، وإتقان ممارسة إجراء البحوث على اختلاف موضوعاتها .

والطالب الذى يدرس فى قسم علم الاجتماع مقررات شتى ومتنوعة لمختلف فروع علم الاجتماع ، كعلم الاجتماع الريفى أو البدوى ، وعلم الاجتماع الحضرى ، وعلم الاجتماع الصناعى ، وعلم الاجتماع القانونى ، وعلم الاجتماع الجنائى ، وعلم الاجتماع الاقتصادى ، وعلم الاجتماع الأسرى ، وعلم اجتماع التنمية ، فضلاً عن علوم اجتماعية أخرى متخصصة ووثيقة الصلة بعلم الاجتماع ، كعلم السكان ، وعلم السياسية ، إنما يدرسها ، ليس فقط لما تحتوى عليه من شتى ألوان المعرفة الاجتماعية ، بل أيضًا ليقوم بإجراء شتى أنواع البحوث فيها ، وذلك تلبية لرغبة أكيدة ، وهى تكوين نفسه ليصير باحثًا اجتماعيا ، أي متخصصا فى البحث الاجتماعى ، وهذا فى الواقع هو الهدف الرئيسى لأقسام علم الاجتماع بالجامعات العربية والأجنبية .

ومهما يكن الموقع الذى يعمل فيه المتخرج من قسم علم الاجتماع ، فإنه لابد أن يكون على استعداد لإجراء أى بحث يطلب إليه الاضطلاع به ، أو يعن له هو ذاته أن يتوفر على إنجازه ، أو أن يقوم به خلال عمله الروتينى اليومى ، أو خارج أوقات العمل الرسمية ، وهذا يفسر السبب الذى يدعو إلى تدريس مقرر تصميم البحوث الاجتماعية ، والمقررين اللذين يرتكز عليهما ، وهما الإحصاء ، ومناهج البحث وطرائقه ، ومن هنا يتبين أن هناك علاقة وظيفية بين تصميم البحوث الاجتماعية من جهة ، وفروع علم الاجتماع والعلوم الوثيقة الصلة به ، من جهة أخرى ، بمعنى أنه لا يتسنى السَير فى عملية تصميم البحوث الاجتماعية ، بدون معرفة العلوم الأخرى معرفة واعية ، كما لا تتيسر

(١) يستخلص من المنطق مسالك العلة التى هى أساس المنحى التبيانى فى البحث الاجتماعى ، وهى المسلك القياسى والمسلك الاستقرائى ، والمسلك الاستنباطى؛ للتحقق من صحة فروض البحث ، والتوصل إلى براهين دامغة فى مجال الظاهرات الاجتماعية .

(٢) التقنيات (techniques) هى العمليات التفنينية ودقائقها المتنوعة .

الفائدة من هذه العلوم فى هندسة المجتمع بدون معرفة متعمقة بتصميم البحوث الاجتماعية على اختلاف أنواعها .

ولما كان تدريس مقرر تصميم البحوث الاجتماعية يأتى فى السنة الرابعة بعد تدريس مقررات العلوم المتفرعة من علم الاجتماع ، وتلك الوثيقة الصلة به ، ولما كانت الشهادة الرابعة ، شهادة الهندسة الاجتماعية التى يدرس فيها هذا المقرر ، تأتى بعد الشهادات الثلاث ، الشهادة الإعدادية ، وشهادة الأسس النفسية والاجتماعية ، ثم شهادة العلوم الاجتماعية على التوالى، أصبح من الصواب أن يقال أن مقرر تصميم البحوث الاجتماعية، يكمل إن لم يتوج تخصص الطالب فى علم الاجتماع ، كما ذكرنا آنفًا .

تحديد مفاهيم تصميم البحوث الاجتماعية

تشتمل عبارة « تصميم البحوث الاجتماعية » على ثلاث مفردات ، وهى : «تصميم» و« بحوث » و« اجتماعية » ، ولابد بادئ ذى بدء من تحديد مفهوم كل من هذه المفردات على حدة ، حتى يتضح المقصود منه ، فيسهل على الطالب إدراك المعنى والأفكار التى نريد التعبير عنها باستخدامه ؛ حتى لايحدث اختلاف أو لبس فى فهم ما نقصد إليه من وراء هذا الاستخدام وذلك توخيًا للدقة والتحديد المضبوط ، اللذين هما من أبرز صفات العلم ، فالمفهوم - بهذا المعنى - هو الوسيلة الرمزية المختصرة والواضحة ، التى يستعان بها للتعبير عن معنى أو معان وأفكار معينة ، يراد إيصالها إلى المعنيين بالموضوع الذى يراد فهمه، توطئة لتجليته ومعرفة تفاصيله وتقصى أحواله ، وعادة ما يتضمن تحديد أى مفهوم، نوعين من التعريف ، أحدهما التعريف بخصائصه البنائية ، أى ماهيته أو مكوناته ، والآخر التعريف بخصائصه الوظيفية ، أى ما يؤديه المفهوم المحدود أو المعرف من وظائف ، وقد يكتفى عند الحد أو التعريف ، بإبراز الخصائص البنائية فحسب ، أو الخصائص الوظيفية فقط ، أو يكون من الضرورى إبراز كل منهما معًا ، وذلك حرصًا على جعل المفهوم أعظم دقة وأشد إيضاحًا ، فتعمق المعرفة به وتتأصل فتصبح علمًا ، أى تصير دقيقة ومضبوطة .

وعلى أساس هذا التوضيح لما نقصده بالمفهوم ، نمضى قدمًا فى تحديد مفاهيم : «تصميم » و« بحوث » و« اجتماعية » ، أى تعريفها وإبراز معانيها ، وسنعتمد فى ذلك ، إلى حد كبير على خبراتنا فى ميدان البحث الاجتماعى العلمى ، فى بعض المجتمعات العربية ، وعلى رأسها المجتمع المصرى الذى قمنا فيه بإجراء بحوث متنوعة ، وليس معنى

ذلك أن تصميم البحوث الاجتماعية فى هذه المجتمعات يختلف عنه فى الدول الأوروبية أو الأمريكية ، وإنما قصدنا أننا سنوضح ما نقول بأمثلة من البحوث التى قمنا بإجرائها ، وسنذكر بعض ما صادفناه فى الإطار الثقافى فى هذه المجتمعات الشرقية ، والكيفية التى تصرفنا بها ، والعوامل التى راعيناها فى ذلك .

أما تصميم البحوث الاجتماعية، من حيث كونه نسقًا علميًا، ذا قواعد منهجية معينة، وعملية اجتماعية ذات مراحل وخطوات متتالية محددة ، فواحد فى شتى المجتمعات، بغض النظر عن مستوياتها الاقتصادية وثقافاتها ، وعقائدياتها ، ولكننى استطعت -فى ضوء خبراتى- الوصول إلى تنظيم أكثر تفصيلاً ودقة ، مما هو قائم فى الدول الأوربية والأمريكية ، وقرره علماؤها الاجتماعيون فى كتبهم التى ألفوها فى مناهج البحث الاجتماعى ، والتى خلا أغلبها من علم تصميم البحوث الاجتماعية وفنه ، وكثير من هذه المؤلفات ، من أسف ، هى التى اعتمد عليها العلماء العرب اعتمادًا كاملاً فى تأليف كتبهم فى البحث الاجتماعى وأسسه أو أصوله ومناهجه ، دون الانتباه إلى ما فيها من أخطاء أو خلط أو قصور ، وذلك ما سأبينه أثناء معالجتى لمختلف جوانب علم تصميم البحوث الاجتماعية وفنه ، الذى استأثر بجزء كبير من تفكيرى ، منذ أن أدخلته سنة ١٩٥٩م ، مقررًا من مقررات الدراسة فى السنة الرابعة بأقسام علم الاجتماع فى كثير من المجتمعات المصرية والعربية ، كما سبق أن ذكرت .

ولتحديد مفهوم اصطلاح « تصميم » أقول بادئ ذى بدء ، أنه دخيل على علم الاجتماع ، وهو مقتبس ، كما أشرت آنفًا ، من ميدان الهندسة ، حيث يدرس طلابها تصميم الآلات وتصميم هياكل السيارات والطائرات وسفن الفضاء، والسفن البحرية ، والقطارات ، وتصميم المبانى ، وتصميم المنشآت المدنية من جسور وطرق ومطارات ، والتصميم فى هذه الأحوال كلها ، مشروع هندسى قائم على أسس علمية ، ومناهج مستمدة من تجاريب [١] هندسية ، استقرئت منها نظريات أثبت صوابها التطبيق ، ويلعب فيه التصور والإبداع دورًا بالغ الأهمية ، كما أن الوظيفة التى يوضع التصميم من أجلها ،

(١) تجاريب جمع تجريب ، وهو إجراء عملى يقوم به الباحث الاجتماعى على مجموعة أو جماعة أو أى تجمع بشرى ، وفقًا لخطة يضعها من قبل ، يستطيع أن يتحكم فى تنفيذها وتعديلها وإعادتها ، ثم المقارنة بين النتائج بعضها وبعض ، أما تجربة فجمعها تجارب ، وهى الواقعة أو الخبرة التى تقع لأى فرد أو أفراد أو أى تجمع بشرى بدون أن يكون لأحد تحكم فيها أو سيطرة عليها ، وسيرد فيما بعد شرح مفصل لكل من مصطلحى (تجربة) و(تجريب) ، وكذلك للمنهج التجريبى الذى وضعته وميزته من المنهج التجريبى .

هى التى تكون فى الحسبان عند وضعه ، فضلاً عن اعتبارات أخرى لها وزنها ، كالمواد الخام ، والتحمل ، والتكلفة ، ومدة الإنجاز ، ومدى الاستفادة والاستدامة ، ويستنتج من ذلك كله أن التصميم عملية لتحقيق هدف مراد من قبل ، ويقوم على نتاج العلم ، من حساب ونظريات ، ويؤدى فيه العقل دوراً رئيسيا من التصور والابتكار ، ويفضى عند التنفيذ إلى تحقيق نتائج علمية ذات غايات بشرية ، وتراعى فيه اعتبارات فنية معينة تؤثر فى صورته النهائية ، ولذلك كان مقرر التصميم الهندسى فى كليات الهندسة ، أخطر المقررات شأنًا ، فضلاً عن كونه أساس المشروع الهندسى ، الذى يتقدم به الطالب فى السنة النهائية، وله الوزن الأكبر فى منح الطالب درجته الجامعية ، وتحديد تقدير النجاح .

والتصميم لغة : هو المضى فى الأمر ، على رأى ، بعد إرادته [(١)] ، والمضى يعنى مسيرة تستغرق وقتًا ، والمسيرة عطية حركية ذات مراحل ، يتقدم خلالها المصمم خطوة خطوة ، من البداية حتى النهاية ، أما الأمر فهو الموضوع القبلى ، أو الفكرة السابقة على التصميم ، والداعية اليه ، والتى تحتويها إرادة المصمم ، فتجعل الأمر مركز اهتمام يشغل فكره ، ويدفعه إلى اكتساب معرفة عنه ، حتى يلم به إلمامًا كافيًا يمكنه من رسم صورة أو وضع خطة ، على رأى ، أى قاعدة أو أكثر يختارها المصمم ، وبذلك يستطيع تجسيم الصورة المرسومة ، أو تحقيق الأمر الذى أراده ، فيصبح واقعًا ذا وجود قائم بذاته ، ويتطلب ذلك بدوره إشرافًا قديرًا ، وتجهيزًا ، وإعدادًا ، ومراحل ، وخطوات ، يتدرج فيها الإنجاز حتى نهايته .

والبحوث استقصاءات عن موضوعات أو مسائل معينة ، يتبع فيها الفكر نهجًا علميًا، فى إطار منهاج منطقى عام ، يطبق فى كل منها منهجًا أو أكثر من مناهج أعمال الفكر ، أى تشغيله فى تقصى الموضوع أو المسألة ، مستعينًا بطريقة أو أكثر من طرق تمكن من التقصى ، ومستخدمًا وسائل وأدوات معينة لجمع بيانات ، أى حقائق عن الموضوع أو المسألة محور البحث ، يتحرى فيها الصدق والدقة والصلة الوثيقة بالموضوع أو المسألة ، ولما كان لكل علم من العلوم موضوعه ومسائله ، فقد أصبح لكل علم بحوثه التى تتناول موضوعه ومسائله ، وما يتفرع عنها من موضوعات ومسائل تفصيلية تتعلق بظاهراته ، وغنى عن البيان أن قيمة أى بحث تعتمد على سلامة المنهاج ، ومواءمة المنهج ومناسبة

---

(١) انظر أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور. لسان العرب ، جـ ١٥ ، فصل الصاد حرف الميم .

المنحى ، وضبط الطريقة ، وفنية الوسيلة والأداة ، ودقة البيانات ، ويتضح فى هذه الفقرة، أننا أوردنا مصطلحين يظهران فى ميدان البحوث العلمية لأول مرة وهما **النهج** العلمى الذى يتبعه الفكر فى البحث ، **والمنهاج** الذى هو الخطة الفكرية للبحث ، وسوف نبين ، فيما بعد ، معنى كل منهما ، ودوره ، وقيمته فى البحث ، كما سنشرح رأينا الجديد فى المنهج الذى هو العملية الفكرية فى البحث .

أما كلمة **الاجتماعية** ، فصفة تحدد نوع البحث ، وتميزها عن غيرها ، وقد درج الباحثون العلميون على تقسيم العلوم إلى علوم طبيعية ، وعلوم اجتماعية ، والعلوم الطبيعية ، أو العلوم الدقيقة ، التى يحلو لبعض الباحثين إضفاء صفة قيمية عليها ونعتها بالدقة ، فهى علم الطبيعة ، وعلم الكيمياء ، وعلم طبقات الأرض ، وعلم الفلك ، وعلم النبات ، وعلم الحيوان ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر ، أما العلوم الاجتماعية، فقد شاع حصرها فى علوم خمسة رئيسية ، وهى علم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعى، وعلم الإنسان الاجتماعى والثقافى ، وعلم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، وهناك علوم فضلوا تسميتها بالعلوم الإنسانية وعلى رأسها علم التاريخ ، وعلم الجغرافية ، وعلم اللغة ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

غير أن لبعض هذه العلوم فروعًا ، يرى المتخصصون فيها أنه يجب عدها مع العلوم الطبيعية ، كعلم الإنسان الجسدى [(١)] ، المعنى بمقاييس جسم الإنسان وأعضائه الظاهرة ، وبخاصة الجمجمة والأطراف ، ولون البشرة وشعر الرأس ونوعه ، وكالجغرافية الطبيعية التى تهتم بدراسة سطح الأرض وتضاريسه ، وآثارها فى المناخ وتصريف الرياح ، وكذلك هناك فروع أخرى يرى المتخصصون فيها أنها تنتمى إلى العلوم الاجتماعية ، كالجغرافية البشرية ، والجغرافية السياسية ، والجغرافية الاقتصادية ، وجغرافية الشعوب التى تتشابه مع علم وصف الشعوب إلى درجة كبيرة ، وكالتاريخ الاجتماعى ، وفلسفة التاريخ اللذين كثيرًا ما اختلطا بعلم الاجتماع النظرى ، والذى تقصد إليه من هذا التقسيم للعلوم ، هو بيان الاجتماعية منها ، والتى تجرى فى ميادينها وفروعها وظواهرها المختلفة شتى البحوث التى من أجل إجرائها إجراء علميا ، وضع علم تصميم البحوث الاجتماعية الذى نحن بصدد التأليف فيه .

---

(١) وضعت هذه التسمية بدلاً من الأنثروبولوجيا الفيزيقية ، وهى تسمية معربة ، وقد شاعت ترجمة (anthropology) بعلم الإنسان .

وغنى عن البيان أن علم الاجتماع الذى يأتى دائمًا على رأس مجموعة العلوم ، التى تستطيع أن تتناول مختلف أنواع التجمعات الاجتماعية ، كالمجموعات الاجتماعية ، مثل الأسرة ، وثلة الأصدقاء ، وعصبة الأقران ، وزمرة رفاق العمل ، وفريق أى بحث علمى على سبيل المثال لا الحصر ، وشتى الجماعات الاجتماعية ، كجماعة القرية ، وجماعة الجيران فى أحياء المدينة ، وجماعة المدرسة ، وجماعة الكلية فى الجامعة ، كما تعنى الجماعة أيضًا الجالية ، فنقول الجماعة اللبنانية فى مدينة المكسيك ، والجماعة اليهودية فى حى حارة اليهود بوسط القاهرة ، وهناك بحوث تتناول المجتمع بوصفه وحدة كلية قُطرية ، كالمجتمع المصرى ، والمجتمع السوري ، والمجتمع اللبنانى ، واالمجتمع العراقى ، والمجتمع الفرنسى ، والمجتمع البريطانى ، والمجتمع الأمريكى .

وهناك محاور بحثية اجتماعية أخرى كثيرة ، كظاهرة العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعى وظاهرة النسق الاجتماعى ، وظاهرة الفعل الاجتماعى ، والنظم الاجتماعية ، والمعايير الاجتماعية ، والنظام الاجتماعى العام ، وظاهرة مركب الوضع الاجتماعى ، والمركز الاجتماعى ، والمكانة الاجتماعية ، والدور الاجتماعى ، وظاهرة القيم والمواقف الاجتماعية ، وظاهرة الحاجات والرغبات وألوان الأنشطة الاجتماعية المنظمة التى تنحصر وظائفها فى كفالتها وإشباعها ، وظاهرة التغير الاجتماعى، والظاهرات الثقافية والحضارية، وأخيرًا وليس آخرًا شتى أنواع السلوك غير السوى ، ولا شك فى أن القائمة تطول إلى نهاية بعيدة إذا تداولنا بالمثل العلوم الاجتماعية الأربعة الأخرى ، وهى علم النفس الاجتماعى، وعلم الإنسان الاجتماعى والثقافى ، وعلم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، إذ يشتمل كل منها على محاور للبحث كثيرة ومتنوعة ، وإذا ما عرفنا أن البحث الاجتماعى جد محدود فى الأقطار العربية ، فتبين مدى الحاجة الملحة إلى نهضة بحثية كبرى . تقام عليها دعائم التنمية الاجتماعية الشاملة المتكاملة ، التى هى فى مسيس الحاجة إليها للتخلص من حالة التخلف التى تعيق مسيرتها لتحقيق الرفاهية لشعوبها .

ماهية تصميم البحوث الاجتماعية

يتضح مما ذكرناه فى الفقرات السالفة أننا سنتناول علم تصميم البحوث فى ميادين العلوم الاجتماعية فحسب ، تلك العلوم التى تعنى بالإنسان الاجتماعى الذى تربطه بغيره علاقات اجتماعية شتى ، تجعله يعيش فى تفاعل متبادل معهم ، فيتأثر بهم كما يؤثر فيهم، وذلك فى مختلف أنواع التجمعات التى يكون عضوا فيها ، وهذا النوع من المعالجة ،

يتطلب بالضرورة الاعتماد على أمثلة من ميادين العلوم الاجتماعية وعلى أعمال علمية أجريت فى المجتمعات العربية ، والذى يدعو إلى تأكيد هذا الأسلوب من المعالجة أن المؤلفات العربية فى مناهج البحوث الاجتماعية غاصة بأمثلة من ميادين العلوم الطبيعية ، وبأعمال أجريت فى المجتمعات الأوربية والأمريكية وذلك لأنه اعتمد فيها على النقل من المؤلفات الأجنبية ، كما سبق أن ذكرنا ، وهذا يفسر التشابه الكبير بين محتوياتها ، إذا ما قورنت بعضها ببعض .

وإذا كان من غير المستغرب أن يحرص الغربيون على ذكر علماء المنهج فى بلادهم من أمثال (بيكن) و(ديكارت) و(جون ستيورات مل) و(كلود برنار) و(دوركايم) ويغفلون ذكر العلماء المنهجيين العرب ، فإنه لمما يدعو إلى الاستغراب حقا أن ينسج الكتاب العرب المعاصرون على منوالهم ، ولا يرجعون إلى تراثهم العربى لإبراز ما فيه من جهود فى المنهج العلمى ، وإرشادات فى إجراء البحوث ، وأعمال علمية أصيلة متكاملة ، ويكفينا أن نذكر منهم : البخارى ومسلم ، ولكل منهما منهجه فى علم الحديث ، والشافعى والغزالى ، ولكل منهما منهجه فى علم أصول الفقه ، والبيرونى والإدريسى ، ولكل منهما منهجه فى علم وصف الشعوب ، وأخيرًا وليس آخرًا ، ابن خلدون منشئ علم المعاشرة [١] ومبتكر موضوعه : الاجتماع الإنسانى والعمران البشرى ، وله منهج أصيل وضعه وفصله [٢] .

وإحقاقًا للحق ، يجب أن نذكر أن قلة قليلة من المعاصرين الذين كتبوا فى مناهج البحث لم يغفلوا ذكر بعض أعلام الباحثين فى العلوم الطبيعية من المفكرين العرب ، أى الذين كتبوا بحوثهم باللغة العربية ، لغة القرآن الكريم ، من أمثال البتانى الذى برع في علم الهيئة ، أى الفلك ، والخازن الذى كانت له تجاريب كثيرة فى علم الطبيعيات

(١) تجدر الإشارة إلى أن د. سامية الساعاتى ، أستاذة علم الاجتماع بجامعة عين شمس ، استطاعت بعد قراءة متأنية متعمقة لمقدمة ابن خلدون ، تحت إشرافى وتوجيهى أن تكتشف اسم العلم الاجتماعى الذى أنشأه ، وهو علم **معاشرة** أبناء الجنس الذى اختصرته إلى علم المعاشرة ، وقد كتبت بحثًا عن هذا الكشف البالغ الأهمية ؛ لأن المصطلح الفرنسى (sociologie) « سوسيولوجى » الذى صاغه «أوجيست كونت » فى أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، يعنى حرفيا علم المعاشرة الذى وضعه ابن خلدون سنة ١٣٧٧م ، أى قبل (كونت) بأربعة قرون ونصف . انظر : سامية حسن الساعاتى علم المعاشرة والسوسيولوجى بين ابن خلدون و« أوجست كونت » ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ١٤٣ ـ ١٥٦ .

(٢) انظر : حسن الساعاتى ، علم الاجتماع الخلدونى : قواعد المنهج ، الباب الثانى .

(الفيزياء) ، وابن الهيثم صاحب النظريات المشهورة فى علم الضوء ، وأبى بكر الرازى المعروف بتجاربيه المتنوعة فى علم الكيمياء ، وعلم الطب ، كما برع فى هذا العلم أيضًا ابن سينا وله فيه كشوف معروفة ، وابن رشد الذى تناوله من الناحية النظرية ، ووضع له قواعد عامة ، وابن النفيس كاشف الدورة الصغرى للدم بين القلب والرئتين ، وأخيرًا وليس آخرًا ، ثابت بن قرة الذى كانت له جهود مبدعة فى علوم طبيعية كثيرة ، أعانه عليها معرفته التامة باللغات العربية والآرامية واليونانية [١]. ونكتفى بهذا القدر من الأمثلة التى نوردها فى اقتضاب شديد ، التزامًا منا بعدم الالتجاء إلى العلوم الطبيعية ومناهجها العلمية إلا إذا دعت الضرورة الفكرية إلى ذلك .

والشيء اللافت للنظر بخصوص هؤلاء العلماء وأمثالهم،أنهم فى تنظيراتهم وأعمالهم العلمية ، قد ساروا وفق خطط إجرائية تعد صورًا مبسطة من تصميم البحوث فى كل من مجموعتى العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ، وقد أقاموا هذا التصميم على أساس منهاج علمى عام ، أى مشترك ، ذى مناهج استطاعوا تحديدها أدق تحديد ؛ ذلك لأنهم فى العصور التى كانت تسودها فى أوربا ظلمة الجهل والتخلف كانوا ينظرون إلى الظاهرات الكونية والطبيعية والاجتماعية ويلاحظونها ملاحظة حسية بالمنهج الحسى ، ثم ملاحظة عقلية بالمنهج العقلى فيفكرون فيها ويتدبرونها ، وقد عرفوا أن الشرط الأول لأعمال الفكر فى البحث ، هو التفرغ من مشاغل الحياة تفرغًا كاملاً . يتيح لهم تعمق الزمور ومعرفة شتى فروعها والإلمام بتفاصيلها ، والتخصص فى فرع دقيق من فروعها ، فما كان منها يعرف بالعقل مع الفكر تصوروه ، وما كان منها يدرك بالحس مع الرأى خبروه وسجلوه . وكان هدفهم الذى يصبون إلى معرفته هو علم اليقين بالأشياء الموجودة ، وعلم حقيقة جميع أمورها ، من حيث ماهياتها وما يعرض لها فيغيرها من حال إلى حال أخرى ، وأسباب ذلك وعلله ، وقد دفع ذلك العلماء إلى إجراء مختلف التدابير [٢] ، أى التجاريب فى العلوم الطبيعية التجريبية ؛ بغية التوصل إلى استنتاجات يمكن جعلها أساس لتطبيقات شتى تؤدى إلى سعادة البشر .

ولما كان تصميم البحوث الاجتماعية ، عملية عقلية قوامها التنظيم المنطقى ، لخطوات

---

(١) انظر نبذا عن هؤلاء العلماء العرب وغيرهم ممن ذكروا فى الفقرة السابقة فى عمر فروخ ، **تاريخ العلوم عند العرب** ، وتوفيق الطويل ، **العرب والعلم : فى عصر الإسلام الذهبى** .

(٢) كان العلماء الطبيعيون العرب يسمون التجربة التجريبية فى المعمل التدبير ، وكانوا من شدة إيمانهم يكتبون عن ذلك فى مؤلفاتهم فيقولون : « التدبير على بركة الله » .

مراحل المسيرة العلمية لفهم الظواهر على حقيقتها ، ولما كان يعتمد فى ذلك على منهاج علمى منظم ذى مناهج علمية محددة ، فإنه يصبح علمًا موضوعه البحث فى الظاهرات الاجتماعية ، والتعرف عليها شكلاً وموضوعًا ، وفى صورها المختلفة فى الثقافات المتغايرة، وتقصى أصولها أو أسبابها ، والكشف عن العوامل المتفاعلة التى أوجدتها ، ومحاولة إحداث تغييرات فيها ، والتنبؤ بمآلها فى الحال والاستقبال ، ولما كان التصور الحر والحدس الحاد والفهم الدقيق والموهبة الفذة من المواصفات الأساسية للتصميم السليم ، فإن تصميم البحوث الاجتماعية يعد فنًا ، وبخاصة أنه لا يقتصر على النظر فحسب ، بل يتعدى ذلك إلى التطبيق العملى الذى يظهر مدى كفاءته ، وهذا يفسر السبب فى إطلاقنا صفتى العلم والفن على تصميم البحوث الاجتماعية فى الفقرات السالفة.

وليس تصميم البحوث بعامة ، والبحوث الاجتماعية على وجه الخصوص ، فلسفة ؛ لأنه لا يتناول إلا ما كان كيانيا عيانيا ، أى متشخصًا بمادته ، سواء فى الماضى أو الحاضر ، وسواء كان خبرات أى تجارب ليست من تدبير البشر ، أو كان تجاريب إرادية دبرها المعنيون من مفكريهم ، لكنه بحسبانه تصميمًا لبحوث علمية يقوم على فلسفة ، أى حب للحكمة، التى هى علم اليقين بحقيقة ما عليه الأشياء ، التى هى أعيان الموجودات ، وعلى هذا الأساس يكون للمنطق المادى دخل كبير فى علم تصميم البحوث العلمية ، طبيعية أكانت أم اجتماعية ، وهذا ما سنفصله فى فصل المناهج .

كما أن تصميم البحوث ليس عملية وضع ما يسمى بخطط « استراتيجية » تساعد الباحث على تحديد المراحل الكبرى لبحثه ، والمواصفات الرئيسية للبيانات المطلوبة فى كل مرحلة ، ونوع الوسائل والأدوات اللازمة لجمعها ، ونوع التحليلات التى ستجرى على النتائج الحسابية لهذه البيانات ، ووضع ما يعرف بخطط « تكتيكية » لمواجهة المواقف العلمية أثناء جمعها ، والتصرف فى هذه المواقف تصرفًا سليمًا : وذلك على أساس أن التصميم ، كما عرفه مَن تروق لهم فكرة تشبيهه بالتخطيط لخوض معركة حربية ، عملية ، تتخذ فيها قرارات قبل ظهور المواقف التى ستنفذ فيها هذه القرارات [١] . وهذا التعريف يتناقض مع فكرة التصميم ، التى تتخذ فيها القرارات ، بعد تصور المواقف التى ستنفذ فيها، تصورًا واقعيًا قائمًا على الحساب الدقيق ، والمعرفة الكاملة بكل هذه المواقف التى يحسب لما قد يطرأ عليها من تغيرات مستقبلة حسابا يأخذ فى الاعتبار أقصى التغيرات

(١) انظر عبد الباسط محمد حسن ، **أصول البحث الاجتماعى** ، ص ١٨٧ ـ ١٨٩ .

الممكنة ، ولا يمكن وضع تصميم لأى بحث إلا إذا كان الباحث على دراية كافية بكل أبعاد الموضوع الذى يقدم على بحثه . أما التصميم العلمى القائم على استخدام المنهاج العلمى ، والمناهج المناسبة ، فهو الذى يحول الدراية الكافية بموضوع البحث إلى علم يقينى بحقائقه المتعلقة بماهيته وبأحواله ، وبكل ما يجيب عن جميع التساؤلات التى تدور فى ميدانه .

لكن تصميم البحوث ، فى رأينا ، أشبه ما يكون بعملية إنشائية ، تهدف إلى إقامة مبنى معين ذى مواصفات محددة لاستعمالات معينة ، ويحتاج واضع التصميم إلى دراية معمارية كافية ، قوامها واقع حياة من يقام المبنى لهم من حيث العدد ، والنوع ، وألوان النشاط ، وما يتوقع من تغيرات مستقبلة وكل ما يتعلق باستعمالات المبنى فى الحال والاستقبال ، هذا فضلاً عن معرفة واسعة بما يجب أن تكون عليه طبيعة الأرض ، التى تختار موقعًا لإنشاء المبنى ، وشروط هذا الاختيار ، وما ينبغى أن تكون عليه أساسات البناء من مواصفات ؛ لتحمل ثقل المبنى وفق استعمالاته بالإضافة إلى اعتبارات أخرى خاصة بالاقتصاد فى التكلفة وبتوفير المواد الخام اللازمة .

وعلى المصمم أن يقرر المنهج الذى سيستخدمه فى تنفيذ تصميمه ، وما إذا كان سيعتمد على المنتجات البنائية سابقة التجهيز ، وما يتطلبه ذلك من استعمال مكثف لآلات البناء ، أو أنه سيستخدم الأيدى العاملة فى نطاق واسع ، أو أنه سيمزج الاستخدام الاقتصادى لكل من الأيدى العاملة من جهة ، والآلات من جهة أخرى ، وأساس هذه القرارات علمه التخصصى كمصمم معمارى ، أما فنه فهو الذى سيلهمه بالطراز الذى سيختاره لبنائه ، وبصورته العامة ، وبلمحات إبداعية فى تفاصيله الداخلية والخارجية ، وكما سبق أن ذكرنا يعتمد التصميم المعمارى على التنفيذ المرحلى للمشروع ، والسير فى كل مرحلة خطوة خطوة ، سواء فى ذلك ما يتعلق باختيار الموقع ، أو ببحث طبيعة أرضه ، أو شراء المواد الخام ، أو وضع الأساس وفق حسابات دقيقة ، أو عملية البناء طابقًا فوق طابق ، أو عمليات التجهيز الخاصة بالمرافق ، أو تلك المتعلقة بالتشطيبات المختلفة حتى يمكن تسليم المبنى فى وضع نهائى صالح للاستعمال الفورى ، ومن ذلك تتضح شدة الشبه بين تصميم البحوث وإنجازها ، وتصميم المبانى وتشييدها وتجهيزها ، وشتان بين التصميم لمعركة حربية ، ذات خطط « استراتيجية » وأخرى « تكتيكية » للتدمير والخراب والفناء ، وبين التصميم لمشروعات للبناء والتنمية والعمران والحياة ، وإنما أوردت تصميم البناء كصورة تقرب تصمم البحوث وعملياته إلى الأفهام وتجعلها واضحة تمام الوضوح .

وبالنظرة الثاقبة إلى ماهية تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها ، يتضح أن هذا النوع من النشاط العلمى ذى المسحة الفنية « صنعة » تحتاج إلى تعلم لشتى فروع العلوم الاجتماعية التى أجملنا منها ، فيما سبق ، فروع علم الاجتماع وحده ، وإلى تربية على قواعد السلوك فى التعليم والتصميم والتنفيذ ، أو ما يعرف بأخلاقيات البحث العلمى ، ثم على تدريب سليم تحت إشراف قدير دقيق ، على أن يكون عماد التعليم والتدريب الاطلاع على شتى المراجع الأصيلة فى العلوم الاجتماعية ، وعلى تقارير البحوث التى سبق التصميم لها وإجراؤها ، أى الأعمال العلمية التى قام بها باحثون قديرون علمًا وإبداعًا ، وكما هو معروف فإن لكل صنعة « سرها » . الذى لا يمكن الكشف عنه واكتسابه إلا بعد طول معاناة من الاطلاع الواسع والتلمذة الذكية الواعية الصبور ، والمرانة المتنوعة الدؤوب ، والمثابرة النازعة إلى الإتقان والارتقاء ، وبداهة لا يقدر على ذلك إلا القلة القليلة من ذوى البصر والجلد ، الذين يصبحون فيما بعد قادة فى تصميم البحوث .

هذا – وقد أوردت أمثلة لتصميم البحوث الاجتماعية من البحوث الكثيرة المتنوعة التى سبق أن أجريتها ، أو أشرفت عليها ، وعلى رأسها « جناح الأحداث فى مصر » ، و«الوعى المصرى للعدالة » ، و« التصنيع والعمران » ، و« البغاء فى القاهرة » ، و«التحليل الاجتماعى للشخصية » و« المسح الاجتماعى لباب الشعرية» ، و« المسح الاجتماعى الاقتصادى لمنطقة أسوان » ، و« هجرة أهالى النوبة إلى منطقة كوم أمبو » ، و« تنمية المجتمع النوبى الجديد » ، و« مسح باب الشعرية » ، و« مسح الست قرى » ، و« مسح الباطنية » و« توارث المهن » ، و« أثر التشريع الجنائى الإسلامى فى مكافحة الجريمة فى المملكة العربية السعودية » ، و« المسح الاجتماعى الاقتصادى للمدينة المنورة » ، و« مسح الحج لسنة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م » .

ضرورة تصميم البحوث الاجتماعية

التصميم للأمور التى يجرى إنجازها فى مراحل تستغرق وقتًا ، عملية يراها التفكير السليم ضرورية ، كما أنها – بادى الرأى – مما يميز الإنسان ذا العقل الراجح ، الذى لا يسير إلا على هدى علمه بالأشياء، فيقدرها ويحسب حساب كل خطوة يخطوها ، ولكن الناس فى التصميم للأمور درجات ، فمنهم بعيد النظر الذى يقيم الأوضاع على حقيقتها ، حتى يتخذ فى كل منها موقفًا سليمًا قائمًا على الفهم ، وبذلك يتجنب الزلل وضياع الجهد

والوقت والمال ، ومنهم من يسير فى الحياة على غير بينة من علم ، ولا هدى من فكر تقلب به الأمور فتكبده الفوضى خسائر كبيرة ، أو تضيع عليه فرصًا ثمينة ، أو تعرضه لمخاطر تجعل حياته صعبة قاسية .

وتزداد ضرورة التصميم إلحاحا بزيادة تعقد الحياة الاجتماعية الناجمة عن تزايد عدد السكان ، واتساع العمران ، وكثرة المصالح وتضاربها فى كثير من الأحيان ، ثم بزيادة المشكلات المترتبة على ذلك ، زيادة تهدد الناس فى أرزاقهم ، وصحتهم ، وطمأنينتهم ، وراحتهم ، واستقرارهم ، وفى خضم ذلك كله ، لا يستطيع المعنيون بشئون المجتمع ، تكوين آرائهم بخصوص مسائله ومشكلاته على أساس التخيل أو الظن ، فليس الرأى بالتظنى ، كما يقول المثل ، وأن الظن لا يغنى من الحق شيئًا ، ولذلك تقتضى الضرورة الاجتماعية بحث كل المسائل والمشكلات الاجتماعية ، أولاً: لتلمس حلول لها على أساس حقائق الحياة الواقعة ، أى المعيشة بالفعل ، وثانيًا: بغية التوصل إلى نظريات اجتماعية بخصوص الظاهرات الاجتماعية السليمة والمعتلة ، والبحث الاجتماعى العلمى بدوره لا يتيسر إلا إذا قام على التصميم الذى تتوافر له الشروط العلمية والمسحة الفنية كما سبق أن بينا ، وهكذا تتضح ضرورة تصميم البحوث الاجتماعية بشكل لا يقبل الجدل .

ومن أبرز الظاهرات فى العصر الحاضر الأخذ بمبدأ التخطيط الاجتماعى ـ الاقتصادى الشامل لكل التجمعات الاجتماعية ، الريفية والحضرية والإقليمية ، والمتكامل من حيث أوجهه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية والتعليمية والأخلاقية والترفيهية ، وغنى عن البيان أن أساس التخطيط السليم هو البحث فى واقع الحياة ، وتقصى شتى أحوالها تقصيا كميا وكيفيا ، ولابد بالضرورة أن يكون البحث والتقصى فى إطار تصميم علمى واضح الهدف ، منسق المراحل ، منظم الخطوات ، دقيق البيانات ، بارع التحليل ، ولذلك نلاحظ أن الدول التى ازدهر فيها التخطيط العلمى كانت قد سبقت فقطعت شوطًا طويلاً فى تنظيم إحصاءاتها لشتى شئون الحياة فيها تنظيما يرفع من دقتها ويزيد من كفاءتها .

ولما كان علماء الاجتماع قد تنبهوا فى العصر الحديث إلى أهمية العلاقات الاجتماعية بين البشر فى مختلف أنواع تجمعاتهم التى تشمل مجموعة الأسرة ، وثلة الأصدقاء ، وعصبة الأقران ، وزمرة العمل ، وجماعة القرية ، وجيران الحى والجاليات فى مجمتمع المدينة ، فقد دأبوا على بحث تلك العلاقات فى تفاصيلها ، فمنهم من تناولها بالتحليل

بحسبانها تفاعلات اجتماعية تحتوى على قوة الفعل وسببه ورده أى نتيجته ، ومنهم من ركز على الفعل الاجتماعى فحلله فى إطار النسق الاجتماعى العام والأنساق الاجتماعية الفرعية، ومنهم من تعمق العلاقات الاجتماعية من خلال الوضع والدور والمركز والمكانة لكل من أصحاب العلاقة، وغنى عن البيان أن إجراء أبحاث فى ميدان العلاقات الاجتماعية كما تعنى بها كل فئة من هؤلاء العلماء ، ليس بالأمر السهل ؛ لأن أعقد الظاهرات الاجتماعية وأكثرها خفايا هى العلاقات الاجتماعية ، لذلك كانت بحوثها بالغة الدقة ، يحتاج كل منها إلى تصميم علمى بارع .

وربما كان أعظم إنجاز من إنجازات العلوم الاجتماعية التدخل فى عملية التغير الاجتماعية، التى هى من طبيعة كل مجتمع ، والتحكم فيها ، بتحويل مسارها ، أو تعديل نتائجها أو تعجيلها ، وتوسيع مجالها أو تضييقه ، ولقد مكن العلوم من ذلك. بحوث شتى فى مختلف الميادين أتقن تصميمها ، واختير لإجرائها المناهج المناسبة ، والطرائق التى تساعدها فى تحقيق أهدافها ، والوسائل والأدوات العالية الكفاءة فى جمع ما تحتاج إليه من بيانات كمية وكيفية ، وقد تكون البحوث الخاصة بالقيم الاجتماعية على رأس قائمة البحوث التى تعنى بالتغير الاجتماعى ، وذلك لأهميتها الخاصة على أساس أنها الدوافع الخفية لشتى ألوان السلوك الاجتماعى ، وهذا يوضح مدى ضرورة التصميم العلمى الحاذق لهذا النوع من البحوث ذات الأهمية والخطر .

وفى إطار تصور خطة الدراسة فى السنة النهائية بأقسام الاجتماع فى الجامعات على أنها خطة لصقل أذهان الطلاب صقلاً علميًا ، يتجه اتجاهًا نظريا وعلميا تطبيقيا فى آن واحد ، من مثل الاتجاه الذى بلورناه فى قسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة عين شمس ، فى الشهادة التى سميناها « شهادة الهندسة الاجتماعية » يتبين إلى أى حد أصبح مقرر تصميم البحوث الاجتماعية ضرورة علمية ، كدعامة لعملية الصقل التخصصية ، التى ألمحنا إليها فيما سبق ، وقلنا أننا اقترحناه لها فى آخر الخمسينيات من هذا القرن ، أى تسع سنوات ، قبل ثورة الطلاب الفرنسيين ، التى اندلعت من قسم الاجتماع بجامعة « نانتير » بضواحى باريس فى أواخر الستينيات احتجاجًا على إغراقهم فى مقررات نظرية بحتة بعيدة عن واقع البيئة الاجتماعية على وجه الخصوص ، الأمر الذى يصوره أصدق تصوير، المثل

النيرونى الواقعى : « عزف على الكمان ، بينما روما تحترق » وقد حذا حذوهم طلاب آخرون فى جامعات أخرى متفرقة فى أنحاء العالم ، ممن حرموا هذا الصقل التخصصى الاجتماعى الذى يمكنهم من التدرب على تصميم البحوث الاجتماعية ، بإجراء البحوث بالفعل؛ وذلك تحقيقًا للمبدأ الذى ينادى بضرورة تسخير العلم لخدمة المجمع ، والذى عبرت عنه بمبدأ « الالتزام الاجتماعى » ، الذى سنوضحه تفصيلاً فى فصل لاحق .

وعلى الرغم مما ذكرناه عن ضرورة التصميم الملحة ، فإن هناك من أولى الأمر فى بعض الدول ، وبخاصة العسكريين منهم من هم فى عجلة من أمرهم ، فيتبرمون ممن ينصحهم بتدبر الأمور وتطويعها للبحث الاجتماعى الذى يصمم على أسس علمية ، وحجتهم فى ذلك أنهم قد أتوا إلى الحكم بثورة فَجَّروها ، وأن التغير الفورى أو العاجل للأوضاع الاجتماعية فى أوسع صورة لها وأشملها هو شعار أية ثورة ، وأن الرؤية والتفكير المتأنى لتصميم البحوث وإجرائها فى شتى المجالات الاجتماعية ، من شأنهما تعويق المسيرة الثورية ، وإضعاف موقف القائمين بالثورة والقائمين على رعاية المصالح العامة ، كما يتراءى لهم ، وحجة العلميين بدورهم أن اتباع سياسة الارتجال فى التغيير السريع ، والأخذ بمبدأ المحاولة والخطأ فى التنمية الاجتماعية الشاملة المتكاملة ، يكلف كثيرًا من الوقت والجهد والمال ، الأمر الذى يترتب عليه فاقد كبير وخسائر محققة تدفع الشعوب إلى التذمر ، فتكون الحصيلة النهائية مزيدًا من التخلف واليأس ، وإفراغ الثورة من مضمونها الأساسى وهو التنمية الاجتماعية ، وبالتالى فقدانها الكثير من هيبتها ، الأمر الذى غالبًا ما يدفع القائمين عليها إلى تشديد قبضتهم على مقاليد الحكم فيها ، معتمدين على نظام شمولى بالغ القوة ، يؤدى فى النهاية إلى التذمر منه والثورة عليه ، وهذا ما حدث فى كل الدول الاشتراكية التى اضطرت إلى الرجوع إلى النظام الاقتصادى الحر والنظام السياسى المتحرر والنظام الاجتماعى المستقر .

ومهما يكن من أمر ، فإن تصميم البحوث وإجرائها ليس بالأمر العسير الذى يستغرق آمادًا طوالاً ، والخبير القدير فى هذه العمليات العلمية الدقيقة لا يحتاج إلى وقت طويل لتحقيق أهدافه من تصميم البحوث الاجتماعية وإجرائها ، ويتوقف الوقت الذى يستغرقه التصميم والإجراء على نوع البحث المطلوب التصميم له وإجراؤه ، فهناك ، كما سنذكر

فى فصل تال ، بحوث عاجلة ، وبحوث قصيرة المدى ، وبحوث متوسطة المدى ، وبحوث طويلة المدى [١] . هذا فضلاً عن أن توالى إجراء البحوث فى مجتمع ما، ينشر بين أفراده الوعى بفائدتها ، ويدربهم على كيفية الإدلاء بالبيانات المطلوبة منهم لها، ويعودهم على التجاوب مع القائمين بها ، ما داموا قد بذلوا الجهد اللازم للدعوة لها، والإقناع بضرورتها كخطوة أساسية من خطوات التنمية السريعة ، ولقد مارسنا ذلك فى بحث قمنا بتصميمه والإشراف على إجرائه ، وهو مسح اجتماعى شامل لخدمة التخطيط العمرانى فى ربيع سنة ١٩٦٦ ، فى أخطر منطقة فى مدينة القاهرة من ناحية الأمن وقتئذ، وهى حى الباطنية الذى اشتهر بتجارة المخدرات وإيواء الخطرين المعتمدين عليها فى معيشتهم ، ولم يستغرق البحث من بداية التفكير فيه والإعداد له ، ثم تصميمه وإجرائه ، إلى نهايته باستلام جداوله الإحصائية التى تشتمل على بياناته المفصلة كميا إلا أسبوعين أمضيا فى جهد متواصل ، وعمل يومى لا يقل عن ثمانى ساعات ، وقد كان لتجاوب أهالى هذا الحى الذى كان يتكون حينئذ من ألفين وأربعمائة وواحد وثلاثين أسرة فضل كبير فى سرعة إنجازه ، كما سنفصل فيما بعد .

ولقد ثبت لى من خبرتى الطويلة بتصميم البحوث الاجتماعية وإجرائها أن خير من يستعين بهم الباحث فى هذه العملية العلمية الدقيقة التى تتطلب دراية كافية ومثابرة شديدة، هم أولئك الذين سبق لهم دراسة مقرر تصميم البحوث الاجتماعية وتدريبهم على إجرائها أثناء تحصيلهم الجامعى ، فقد وجدناهم يمتازون عن غيرهم ، ممن لم يتح لهم مثل هذا التعليم والتدريب، بشدة الاهتمام واليقظة ، وبالضبط المتقن ، والانضباط المنجز، والوعى الكامل بالمسئولية العلمية لخدمة العلم والمجتمع ، وهذا مؤشر عملى من الواقع الاجتماعى، يدل دلالة أكيدة على ضرورة الأخذ بسياسة تصميم البحوث الاجتماعية ، وتعليم طلاب علم الاجتماع إياه ، وتدريبهم عليه .

وكما أصبح من غير المتصور إقامة جسور وقناطر ، وبناء منازل وتشييد عمارات ، بدون إعداد التصميمات الهندسية لها ، وإجازتها من المسئولين المختصين فى الهندسة المدنية

---

(١) هذا التقسيم للبحوث الاجتماعية من حيث مجالها الزمنى ، وكذلك مبدأ « الالتزام الاجتماعى » من وضعى أيام عملى بالندب بعض الوقت ، رئيسًا لقسم بحوث الجريمة فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وأصبحت مستشارًا له بالندب بعض الوقت أيضًا وعضوًا فى مجلس إدارته .

والهندسة المعمارية ، فكذلك لا يتصور بأى حال إنجاز أى بحث اجتماعى فى أى مجال من مجالات علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، بدون وضع تصميم دقيق له يحدد مفاهيم موضوعه ، ويوضح أهدافه وأهميته ، ويرسم منهاجه بتعيين مجالاته البشرية والمكانية أو الجغرافية ، والزمنية ، واختيار المنهج المناسب له ، والطرائق التى تستخدم فيه ، والمنحى الذى ينحوه الباحث ، والأسلوب الذى يستعمله ، ووسيلة جمع بياناته ، وقد أصبحت معرفة ذلك كله تكون فى جملتها تخصصًا يجعل من يدرب عليه ويتقنه يستحق أن يسمى **مهندسًا اجتماعيًا متمرسًا** ، تبحث عنه مراكز البحوث الاجتماعية وهيئات البحوث فى الوزارات والمصالح الحكومية ، وتعينه وتعتمد عليه فى القيام بشتى البحوث الاجتماعية أو الإسهام فيها بما يملك من علم وخبرة .

الفصل الثانى
النهج الفكرى فى البحث الاجتماعى

تمهيد

من ميزات الإنسان أن له عقلاً مفكرًا ، يريد أن يعرف كنه الأشياء التى يراها والأحداث التى تقع تحت بصره ، وأصول الأشياء وأسباب الأحداث وكيفية وقوعها، وقد هداه فكره، حتى فى حياته البدائية إلى أنه إذا أراد أن يعرف فعليه أن يبحث ، أى أن يجهد نفسه بإعمال فكره فيما يريد البحث عنه ، فيحاول لمح علاقات بين الأشياء بعضها وبعض ، وربطها بعضها ببعض على أساس التزامن فى الوقوع ، أو التوالى فى الظهور ، أو التشابه فى الشكل العام ، أو الاقتران فى المكان تجاورًا أو قربًا ، أو أى أساس آخر يمكن أن يقيم عليه أنواعًا من العلاقات التى يجهد عقله فى لمحها بين الأشياء التى يعمل فكره فى ربطها بعضها ببعض ، ربطًا يعتقد أنه يكشف عن مصدر وجودها وأسباب وقوعها .

وليس استخدام العقل فى التفكير فى كل أمر من أمور الحياة مقصورًا على المتعلمين فحسب ، بل إنه يتعداهم إلى الأميين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة ، ولكنهم يعرفون معنى العقل ودوره فى إدراك الأمور وفهمها ، فهم كثيرًا ما يرددون هذه العبارات الواضحة الدلالة : « ربنا أعطانا العقل نفهم به » ، و« ربنا عرفوه بالعقل » ، و« تعقلها وتفهمها لهم » ، و« بالعقل تقدر تقول لى ، ما عملته أنت صح أو غلط » ، و« شَغَّل عقلك وأنت تعرف كل حاجة » و« عقلك فى راسك تعرف خلاصك » . لكن تشغيل العقل فى البحث والتوصل إلى حل لمسألة أو إلى نتيجة لإجراء معين أو للخروج من ورطة أو مشكلة ، يعتمد على الخبرات السابقة والوقائع السالفة ، التى يختزنها العقل فى الذهن؛ ليعود إليها عند الحاجة ويتذكرها ، فيسترشد بها أو يقيس عليها ، وهذا جانب ذو أهمية كبيرة فى التفكير الذى ينشغل بالبحث ، سنفصله ونبينه فيما بعد .

ولو رجعنا إلى قصة قابيل وهابيل ، كما وردت فى القرآن الكريم ، نجد أن قابيل بعد أن قتل أخاه هابيل عجز عن أن يوارى جثته ، ولم يهده تفكيره إلى حل تلك الورطة التى وقع فيها ، إذ ليس له خبرة سابقة تهديه فى ذلك ، كما لم يكن هناك من بشر يعرف كيفية

التصرف فى ذلك الحادث ، فيعلّمه ما يجب أن يفعله ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ ﴾ [المائدة : ٣١] . وقد اهتدى الغراب بإلهام من الله تعالى إلى البحث فى الأرض بحفرها بمنقاره ، هنا وهناك ، حتى وجد مكانًا رخوًا أمكنه أن يحفر حفرة عميقة ، وضع فيها جثة الغراب الذى قتله ، ثم أهال عليه التراب الذى تكون من الحفر ، ويمكن اعتبار هذا الحدث القديم أول عملية بحث واقعية لحل مشكلة تحدث لأول مرة ، كما يمكن بناء على ذلك اتخاذ صورة الغراب رمزًا للبحث العملى!

ولم يكن الفرد فى جهده البدائى فى التفكير موفقًا ، من وجهة نظرنا نحن الذين حصلنا معرفة علمية كبيرة وواسعة فى شمولها ، ولكنه ، بدون شك ، كان حينما يصطدم بأية مشكلة يوليها انتباهه ، ويعى أنها مشكلة تتطلب جهدًا فكريًا ، يعينه على فهمها ، فكان يتحرك بفكره خطوة خطوة فى الاتجاه الذى يؤدى به إلى الحل الذى يراه مرضيًا فى تفهم مشكلته ، ومعنى ذلك أنه كان يتجه اتجاهًا فكريا فى البحث ، أى يسلك طريقًا عقليًا لمعرفة كنه الأشياء التى فى مجال خبراته ، أى التى تقع تحت حواسه ، السامعة ، والمبصرة، والشامة ، واللامسة ، والذائقة ، فيحاول فى ضوء المخزون الضئيل من المعلومات فى ذهنه أن يعرفها فى حدود إمكانياته المحدودة ، فكان اتجاهه الفكرى فى البحث على هذا النحو غير علمى ، كما سنوضح فيما بعد .

ويضرب علماء المنهج شتى الأمثلة من الميدان الطبيعى ، الذى كان يحيط بالإنسان البدائى فى غابر العصور ، والذى ما زال يحيط بالبدائى فى زماننا هذا ، ليبرهنوا على أن الظاهرات الطبيعية ، كالليل والنهار ، والقمر والشمس ، والأمطار والنار ، والبرق والرعد، والعواصف والصواعق ، أمور تثير الدهشة والرهبة فى النفس ، ورغبة الكشف والبحث فى العقل ، وينسج المنهجيون الاجتماعيون على منوالهم ، فيوردون الأمثلة نفسها، ويذكرون الأدلة ذاتها ، والأحرى فى البحث الاجتماعى إيراد أمثلة اجتماعية من الحياة الاجتماعية نفسها ، فالظاهرات الاجتماعية المتكررة الحدوث ، السائدة بين الناس كثيرة ومتنوعة ، فهناك ظاهرة الألفة والمعاشرة التى تجمع الناس ، وظاهرة النفور التي تفرقهم وتباعد بينهم ، وما ينجم عن الألفة من رفقة بين الجنسين تنتج نسلاً يتزايد على مر الأيام ، فتتكون الأسر ، والعائلات ، والعشائر ، والقبائل ، وتبرز ظاهرة التعاون للحصول على ما يحفظ الحياة من قوت وكنٍّ ودفء ، أى طعام ومسكن وملبس ، وكذلك ما ينجم عن النفور من عداء وعدوان وجرائم وقتال ، وما يترتب على ذلك من احتماء

الضعفاء فى أكناف أقوياء يتزعمون ويحكمون فى شكل نظام سياسى مبسط ، هذا فضلاً عن ظاهرات اجتماعية أخرى كثيرة ، كالفقر والغنى والنقلة الاجتماعية من منطقة إلى أخرى داخل الإقليم الواحد ، والهجرة إلى الخارج أو إلى الداخل ، والحراك الاجتماعى إلى أعلى رقيا أو إلى أسفل تدنيا .

النهج والمنهاج والمنهج :

لا بد بادئ ذى بدء ، من التنبيه إلى أننا فى هذا الفصل ، نستعمل ثلاثة مصطلحات منهجية وهى : النهج ، والمنهاج ، والمنهج . وقد جعلنا لكل استخدامًا خاصا ، يعين فى توضيح جانب أساسى هام من تصميم البحوث الاجتماعية . وقد مكننا من ذلك التجديد فيما يختص بمصطلحى نهج ومنهاج ، ثراء اللغة العربية فى موادها ، ذلك أنها ، على النقيض من اللغات الأوربية ، تمدنا باشتقاقات متنوعة من أصل ثلاثى واحد ، وهو فى الحالة التى أمامنا : **نهج** . **والنهج هو** الطريق المستقيم الواضح ، **والمنهاج** هو الخطة المرسومة ، **والمنهج** هو الطريق البين إلى الحق فى أيسر سبله ، وقد وردت كلمة « منهاج » فى القرآن الكريم ، وتعقيبًا على الحديث عن شىء من التشريع لليهود فى التوراة إذ يقول الله تعالى : ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة : ٤٨] ، والمنهاج هنا يعنى الطريق المحدد الواضح لمعرفة دين الله ، وفهم القواعد التى قامت عليها أحكامه؛ لكى يعبد الناس ربهم ويطيعوا أوامره ، ويتجنبوا نواهيه عن معرفة بينة بالحكم من هذه الأوامر وتلك النواهى .

والذى أوقع المؤلفين العرب المعاصرين فى مناهج البحث الاجتماعى فى عدم الوضوح والخلط، وقيد حركتهم الفكرية، نقلهم مما كتب فى هذا الموضوع باللغة الأوربية التى ليس فيها بخصوصه إلا مادة لغوية واحدة، وهى (method) التى تكتب بأشكال متقاربة فى هذه اللغات على اختلافها؛ ذلك لأن صلب الكلمة مأخوذ من الكلمة اللاتيينية (methodus) المأخوذة بدورها عن اليونانية ، وقد استعملها أفلاطون بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة ، بينما استعملها أرسطو بمعنى بحث ، أما الكلمة فى مبناها الأصلى فتعنى الطريق أو المنهج الذى يؤدى إلى الهدف المقصود ، بعد التغلب على عقليات ومصاعب [1] . ولكن علماء المناهج الأوربيين والأمريكيين ، لعدم وجود كلمة أخرى غير كلمة (method) ، قد استعملوها لتدل على منهج ، وعلى مصطلحى نهج ومنهاج ، اللذين أدخلتهما فى تصميم

---

(١) انظر عبد الرحمن بدوى ، **مناهج البحث العلمى** ، ص ١ .

البحوث الاجتماعية ، كما استعملوها كذلك بمعنى طريقة للبحث ، وبمعنى وسيلة لجمع البيانات وأيضًا كأداة للوسيلة . ولما كان تصميم البحوث علمًا وفنًا ، كما أوضحنا آنفًا ، فمن باب أولى وضعه فى قالب علمى منظم وفق نسق فكرى يميزه . ولذلك أمكننا بعد إعمال الفكر والاطلاع على التراث العربى ، أن نضع هذا النسق المنهجى الجديد الذى يشتمل على تلك الكلمات الاصطلاحية السالفة ، وحددنا لكل منهما معناها واستعمالها ، فيما يلى من فقرات .

وفى نهاية هذا التعريف بهذه الكلمات الثلاث تجدر الإشارة إلى أن لكلمة (method) معانى اصطلاحية مختلفة ، فهى تعنى إجراء أو عملية لإحراز شىء أو لتحقيق هدف، كما تعنى إجراء نظاميا تقنينيا ، وبخاصة فى البحث العلمى ، أو أسلوبًا للاستقصاء يصلح لتخصص أو فن بعينه ، وتعنى أيضًا خطة نظامية لعرض مادة للتعليم أو التوجيه، وتعنى كذلك فرعًا من المعرفة أو الدراسة يتناول مبادئ وتقنينات التحقيق العلمى[1] . ويتضح من ذلك أنه يجب على من يترجم هذه الكلمات الاصطلاحية إلى اللغة العربية ، أن ينتقى منها الكلمة التى تؤدى المعنى المقصود بدقة متناهية .

النهج الفكرى غير العلمى فى البحث الاجتماعى

للبدائيين ومن على شاكلتهم من السذج فى أيامنا هذه ، نهجهم الفكرى غير العلمى فى فهم الظواهر الاجتماعية ، ويتخذ هذا النهج مسارين : أحدهما خرافى والآخر غيبى ، أما المسار الخرافى فيجرى فيه البحث عن أسباب خارجية مباشرة ، وواقعية أو غيبية متوهمة لهذه الظاهرات ، كقوى غير طبيعية يخلعون عليها ما يرونه من أسماء وينسبون إليها ما يتخيلون من قوة وسلطان ، كأرواح الأجداد ، وآلهة محليين يتصورونها ، وأصنام مخلقة طبيعيًا فى صخور الجبال المحيطة ، أو منحوتة صناعيا بأيدى فنانيهم ، وقوى سحرية أو طبيعية كأثر النجوم فى حظوظ الناس ، فتسعد بعضهم وتنحس البعض الآخر .

وإلى جانب هذا المسار الخرافى للنهج الفكرى غير العلمى فى البحث الاجتماعى ، ظهر مسار آخر أكثر تعقلاً ، وإن كان بدوره متصوراً ، لا يمت إلى الواقع بصلة ، لأنه لا يعلم عن طريق المشاهدة ، أى الملاحظة الحسية ، والقياس الكمى ، هذا المسار ما ورائى ، أى يتناول توهمًا ما وراء الظاهرات الاجتماعية ، من ظاهرات روحية ونفسية وأخرى

---

(١) انظر مادة . Webster's New Collegiat Dictionary method

طبيعية، أى من طبيعة النفس البشرية ، توجدها وتؤثر فيها فتحولها ، وفى هذا المسار الماورائى للنهج الفكرى غير العلمى فى البحث الاجتماعى تفسير الظاهرات الاجتماعية بقوى طبيعة فى البشر أنفسهم ، وليست خارجة عنهم ، تؤثر فى سلوكهم الجمعى ، كالغرائز أو الميول الفطرية العامة ، وكالعقل الجمعى الذى يحسبونه مجموعة عقول الأفراد فى الجماعة أو المجتمع ، وكلون البشرة الذى يحدد الأجناس ، وأخيرًا وليس آخرًا كالذكورة والأنوثة ، وكل منهما - على حد توهمهم - يؤثر فى النوع ككل . فالغرائز عندهم صارت مسئولة عن ألوان السلوك الجمعى ، كغريزة القطيع التى تفسر تجمعهم فى أشكال مختلفة من التجمعات ، والغريزة الجنسية الكامنة وراء الاتصال بين الذكور والإناث وما ينجم عنه من نسل وسكان ، وغريزة حب الاستطلاع التى تدفع إلى الحركة الاجتماعية والهجرة ، وغريزة المشاكسة التى تثير العدوان والقتال ، إلى آخر قائمة الغرائز التى أحصوها ، ويضاف إلى ذلك النوع واللون والقوام والحياء والغيرة والجاذبية ، وكلها تتدخل فى تشكيل السلوك الاجتماعى كما يتوهمون .

وبناء على ما تقدم فهذا النهج الفكرى فى البحث بمساريه الخرافى والماورائى ، غير علمى ، بمعنى أن معطياته غيبية مجهولة لا وجود كيانيًا لها ، لا فى الماضى ولا فى الحاضر ، ولذلك فهو غير معلوم فى أذهان الناس ؛ لأنه غير مشاهد بالحواس ، ولما كان ما يؤسس على الباطل يكون باطلاً ، فكذلك ما يقوم على الوهم يكون غير حقيقى ، وما يبنى على الماورائى يكون غير واقعى ، وبالتالى غير معلوم أى لا يدخل فى حساب العلم، وغنى عن البيان أن هذا النهج غير العلمى فى البحث الاجتماعى لا يعين على فهم الظاهرات الاجتماعية ، ولا يساعد على تغييرها ؛ لأنه لا يمكن من الهندسة الاجتماعية ، التى قوامها البحث فيما هو واقع فعلاً ، لمعرفة حقائقه وأسباب وقوعه ، بغية التحكم فيه وتغييره ، وما دامت هذا صفات الاتجاه غير العلمى فى البحث الاجتماعى فإنه يصبح عديم النفع للبشر الواعين ؛ لأنه لا يؤدى إلى راحتهم وصلاح بالهم ، كما هى الغاية النهائية من البحث العلمى .

النهج الفكرى العلمى فى البحث الاجتماعى

كما أن هناك نهجًا فكريًا فى البحث الاجتماعى غير علمى ، فهناك أيضًا نهج فكرى علمى ، استطاع الباحثون بالتمسك به والمضى قدمًا فيه الحصول على قدر كبير من المعرفة بحقائق الحياة الاجتماعية والتوصل إلى الكشف عن بعض القوانين التى تتحكم فيها،

وصياغة بعض نظريات بخصوصها ، وأخيراً وليس آخراً التمكن من السيطرة عليها وتغييرها إلى درجة لا يمكن إنكارها ؛ ذلك لأن هذا النهج يتخذ المسار العلمى الذى يمكن الإنسان من استخدام طاقاته الذهنية ، وتنظيمها للكشف عن حقائق الحياة الاجتماعية ، باتباع منهاج مرسوم ذى مواصفات خاصة يستخدم فيه أكثر من منهج علمى ، وتعتمد المناهج على طرائق خاصة للتقصى ذات قواعد محددة ، تمكن من تحقيق الهدف من البحث الاجتماعى ، وفق تصميمه العلمى الذى وضع له .

ولابد من تأكيد حقيقة هامة بخصوص العلم الاجتماعى ، وهى أن واضعه الأول ، العالم العربى عبد الرحمن بن خلدون ، تمكن من بلورته فى بداية الربع الأخير من القرن الرابع عشر الميلادى ؛ لأنه فى نهجه الفكرى فى بحثه التجريبى الذى عماده الوقائع التى وقعت فى أيام العرب والعجم والبربر ، قد اتخذ النهج العلمى الذى مكنه من ربط العمليات والظاهرات الاجتماعية بعضها ببعض ، وتفسيرها بعضها ببعض ، فتوصل إلى قوانين أصيلة ونظريات مبتكرة عن المعاشرة بين بنى الإنسان فى العمران البشرى والاجتماع الإنسانى ، عرضها عرضًا علميا واضحًا فى مقدمته المشهورة التى استطعت بالبحث المتعمق الكشف عن قواعد نهجه فيها [(١)] . وهذا يقودنا إلى توضيح النهج العلمى فى البحث الاجتماعى . وهو الطريق المستقيم الواضح الذى يؤدى بمنهاجه المعد إعدادًا علميا إلى الحقيقة من أيسر سبلها .

ويتضح مما ذكرنا آنفًا أن المنهج العلمى فى البحث الاجتماعى هو الطريق البين إلى الكشف عن حقائق الحياة الاجتماعية ، كما تتبدى فى تجمعاتها المختلفة وعلاقاتها المتشابكة المتعددة ، وذلك بالالتزام بقواعد عامة تقود الفكر فى عملياته الذهنية ؛ ليسير قدمًا وفق المنهاج المعد المتدرج الخطى ، والمنهج العلمى الخاص المختار إلى الكشف عن أشياء تتعلق بالكيان من ماهية وبنيان ، وبمصدره وتحولاته وما يجرى فيه بالزيادة والنقصان، وبأسباب ذلك وعلله ، فتكون النتيجة النهائية إثراء العلم ، أى تزويد المفكرين بما يصبح معلومًا من العمليات الفكرية المتنوعة فى هذه المسيرة المنهجية ، والعلم فى نظرنا هو علم اليقين الذى فى استطاعة البشر وفى حدود إمكاناتهم الحسية والعقلية . وهكذا يؤدى النهج العلمى فى

(١) انظر حسن الساعاتى ، **المصدر السابق** ، ص ٨١ ـ ٢٣٥ .

البحوث الاجتماعية إلى تحقيق أهداف العلم بالحياة الأجتماعية فى أدق تفاصيلها الممكن معرفتها .

أهداف العلم الرئيسية

يمكن القول بأن هناك ثلاثة أهداف رئيسية للعلم :

وأول هذه الأهداف ، الفهم والتفسير الذى يعنى الربط بين ما لم يكن معلومًا لنا عن الحياة الاجتماعية ثم كشفناه ، وبين ما هو معلوم لنا ومختزن فى ذهننا من قبل ، أى بعبارة مختصرة ، كشف العلاقات التى تقوم بين الظاهرات الاجتماعية المختلفة ، وإدراك الارتباطات بين الظاهرات المراد تفسيرها وبين الأحداث التى تلازمها أو تسبقها ، ففهم ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر وتفسيرها لا يتحقق ، ما لم نربط بينها وبين متغيرات وظروف أخرى خارجة عنها ويعد وجودها سببًا فى حدوثها ، كعوامل الطرد الموجودة فى بعض القرى التى تصدر عمالها الزراعيين ، وعوامل الجذب فى المدن الصناعية التى تستوردها .

وثانى أهداف العلم الرئيسية ، التنبؤ القائم على أساس الفهم ؛ لأنه بعد فهم ظاهرة الهجرة من القرية إلى المدينة ، وتصور وجود علاقة وظيفية بين فاعليات كل منهما وبين الهجرة الحادثة بينهما ، ولا يكتفى بهذا القدر من الفهم ، إذ المتوقع الإفادة من النتائج التى أمكن الوصول إليها ، وذلك بمحاولة الاستنتاج من العلاقة الوظيفية التى كشفت نتائج أخرى يمكن أن تنسق معها . ومعنى ذلك بعبارة أوضح أن المبادئ المتعلقة بالهجرة الريفية التى أمكن استقراؤها بالبحث العلمى ، يمكن تعميمها على جوانب جزئية أخرى غير تلك التى بحثناها لكى نفيد من ذلك فى أوسع مجال ممكن ، فالتنبؤ إذن معناه تيقن انطباق المبادئ أو القواعد العامة التى يوصل إليها البحث العلمى على حالات أخرى فى أوضاع مختلفة عن تلك التى سبق استقراؤها منها ، والتنبؤ على هذه الصورة يساعد على تحقيق المزيد من الفهم والقدر الأكبر من التفسير وتحصيل الجديد من العلم ؛ لأنه يكون خطوة هامة فى إكمال عملية البحث العلمى ، وهى محاولة التحقق من صحة المعلومات التى أمكن الحصول عليها ، فإذا ثبتت صحة المتنبأ به فمعنى ذلك أن البيانات التى بنى التنبؤ على أساسها صحيحة ، أما إذا لم تثبت صحة التنبؤات فعندئذ تجب مراجعة البيانات مرة أخرى ، أو إعادة البحث فى ضوء مزيد من البيانات ، أو باستخدام بيانات أخرى ، أو طريقة أخرى من طرائق البحث .

وثالث أهداف العلم الرئيسية ، التحكم الذى يعنى معالجة الأوضاع والظروف التى ظهر يقينًا أنها تحدث الظاهرة بشكل يتيح تحقيق هدف معين ، وتزداد القدرة على التحكم كلما زاد الفهم وزادت بالتالى القدرة على التنبؤ . يضاف إلى ذلك أن نجاح التحكم فى الظاهرة وتكرره ، هو فى الوقت ذاته ، اختبار لمدى سلامة الفهم والتفسير ومقدار صحة التنبؤات بخصوص الظاهرة المبحوثة ، ففهم ظاهرة الهجرة الريفية وآثارها فى المدينة الصناعية وتفسيرها ، وما يترتب على هذا الفهم والتفسير من قدرة على التنبؤ بما سيحدث فى أوضاع وظروف أخرى مماثلة ، يساعد فى تعديل هذه الأوضاع وتلك الظروف بالشكل الذى يمنع حدوث الظاهرة ، أو يخفف من حدتها ، أو يغير مسارها .

تلك هى أهداف العلم الرئيسية الثلاثة ، وإذا لم يسمح النهج الذى يسير فيه الباحث بتحقيقها ، فإنه فى هذه الحالة لا يكون نهجًا علميًا ، فمثلاً إذا فهمت ظاهرة الهجرة الريفية على أنها من الوساوس الشيطانية التى تلح على بعض سكان القرى ، فتقلقهم وتقض مضاجعهم وتدفعهم إلى النزوح بسبب ما تزينه لهم من شهوات المدينة ، فإن هذا الفهم وما يترتب عليه من تنبؤ وتحكم فى ظاهرة الهجرة الريفية يكون خاطئًا ؛ لأنه أسس على معتقد وهمى لا يمكن اختباره . كذلك إذا كان الفهم فى هذه الحالة مبنيًا على أن هناك دوافع فطرية عامة ، كغريزة حب الاستطلاع ، وغريزة البقاء ، وغريزة الجنس ، مثلاً ، هى التى تدفع بعض القرويين إلى الهجرة إلى المدن ، فإنه يكون خاطئًا أيضًا ؛ لأنه أسس على ما هو ورائى غيبى لا واقع له .

مواصفات النهج العلمى فى البحث الاجتماعى

للنهج العلمى فى البحث الاجتماعى مواصفات رئيسية أهمها :

١ ـ التشخص المادى أو الوضعية ، ٢ ـ والاختبارية ، ٣ ـ والموضوعية . ومن الجدير بالذكر ، أن أول من وضع هذه المواصفات فى البحث الاجتماعى هو العالم العربى عبد الرحمن بن خلدون ، الذى هداه التزامه بالنهج العلمى فى بحثه الاجتماعى الذى أجراه على الحقائق التاريخية التى كان قد جمعها وعرضها فى كتابه الكبير فى تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم ، إلى وضع علم اجتماعى جديد ، اشتملت عليه مقدمته الضخمة التى خلدت اسمه بين واضعى العلوم فى العالم ، فابن خلدون اشترط أن تكون الوقائع التى يتناولها الباحث متشخصة بموادها ، أى تكون قد حدثت أو حادثة فعلاً وذات وجود أصلاً ، وذلك ليتسنى العلم بها بالخبرة الذاتية ، أى بالحواس ، كما طالب بأن يقوم

البحث على أساس من نقد الأفكار السابقة وعدم التقيد بها ، إذا لم يتوافر فى موضوعاتها التشخص المادى الذى يمكن من الخبرة الذاتية ، أى التجربة الحسية ، كما سنوضح فيما يلى:

أولاً : التشخص المادى أو الوضعية

لقد شغل ابن خلدون ببحث العمران البشرى ولاجتماع الإنسانى ، وهما موضوع علم المعاشرة [١] الذى أنشأه كعلم مستقل بنفسه ومتميز عن العلوم الأخرى كالخطابة والسياسة على حد تعبيره. كما شغل ابن خلدون فكره ببحث مسائل علمه هذا، وهى بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى [٢]. وكانت مادة بحثه دائمًا، الكائنات الاجتماعية التى كان دائم البحث عن بداياتها وأسباب كينونتها ، أى وجودها ، وكذلك الوقائع التى حدثت فعلاً ، وكيفية حدوثها وأسبابها [٣]. وفى ذلك يؤكد : « أن النظر الذى يفيد تمييز الحق من الباطل إنما هو الذهن فى المعانى المنتزعة من الموجودات الشخصية » [٤]. والتشخص المادى عند ابن خلدون هو الوضعية عند «أوجسيت كونت». الذى أنشأ السوسيولوجى (sociologie) الحديث فى العالم الغربى بعده بقرابة خمسة قرون، وعلى الرغم من أن « كونت » لم يعرف ما يقصده تمامًا بالوضعية ، فإنه من الممكن أن يستنتج من كتاباته أنه بفضل العلم الاجتماعى الجديد الذى أنشأه ، أمكن تحقيق الوضعية فى دراساته المتمركزة حول الإنسان والمجتمع ، وذلك عن طريق دراسة الوقائع التى حدثت وتحدث فعلاً والخبرات التى استوعبت منها ، كتجارب حسية يمر بها البشر فى مجتمعاتهم ، وكمصدر وحيد لكل معرفة ذات قيمة ، ويمكن الاستقراء من بحثها بالطريقة التاريخية ، كما فعل هو نفسه تمامًا عند بحث تطور التفكير البشرى غير الزمن ، فتوصل إلى ما أطلق عليه «قانون الحالات الثلاث». ففى الحالة الأولى كان التفكير عقائد أسطورية، وفى الحالة الثانية كان ميتافيزيقيا أى ما ورائيا ، أما فى الحالة الثالثة فقد صار وضعيا، يسير وراء العلوم الطبيعية فى النهج العلمى الذى تسلكه، وبذلك تتخلص البحوث الاجتماعية من نير التفكير الخرافى الماورائى اللذين لا يمتان للحقيقة أو الواقع بصلة، وبالتالى لا يساعدان على فهمه، كما أوضحنا آنفًا عند شرح النهج الفكرى غير العلمى فى

(١) انظر سامية حسن الساعاتى ، المصدر السابق .
(٢) انظر مقدمة العلامة ابن خلدون ، ص ٣٨ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ٤ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٤٣ .

البحث الاجتماعى ، ووفق « الوضعية الكونتية » تخضع الظاهرات الاجتماعية ، باعتبارها ظاهرات حياتية لقوانين ولا تسير وفق الأهواء والمصادفات ، فشأنها شأن الظاهرات الطبيعية تمامًا ، فى النهج العلمى الذى يطرقه العلماء لبحثها .

ثانيًا : الاختبارية أى التقصى بالملاحظة والخبرة الشخصية بالأمور :

قلنا إن ابن خلدون كان مؤرخًا بحاثة ، يتعمق الوقائع التاريخية ، ذوات كانت أو أفعالاً ، ويحاول أن يعايشها تصورًا ويخبرها تخيلاً ، لكى يستطيع التعرف عليها فى تفاصيلها والنفاذ إلى أسبابها الحقيقية ، ولذلك يقول عن التاريخ : « وفى باطنه نظر وتحقيق ، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق » [١] ، لقد كان قوى الملاحظة شديد الحدس ، عميق الإحساس بالعمران . وما يعرض لطبيعته «من الأحوال ، مثل التوحش والتأنس ، والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها ، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع ، وسائر ما يحدث فى ذلك العمران بطبيعته من الأحوال » [٢] .

لقد لاحظ ابن خلدون هذه الظاهرات الاجتماعية كلها ملاحظة حسية وخبرها خبرة شخصية فى المجموعات والمجتمعات التى عاش فيها وكان عضوًا من أعضائها ، كما لاحظ الظاهرات الاجتماعية نفسها ملاحظة عقلية ، فى تلك الهيئات الاجتماعية وغيرها التى سجل المؤرخون تاريخها فى كتبهم ، وكان يعقد بين هذه وتلك مقارنات تساعده على دراستها بدقة عن طريق تحرى سير الأحداث فى الحالتين ، الماضية والآتية من بدايتها إلى نهايتها ، وكذلك تقصى نتائج هذه الأحداث فى أكثر من ظرف فى الماضى ، وبذلك أمكنه تطبيق ما استقرأه من قوانين ونظريات من سير الأحداث فى الماضى ، على ما يعاينه فى أوانه ، فاستطاع أن يتصرف التصرف السليم ، وأن يعطى الرأى السديد ، كما تمكن من التنبؤ الاجتماعى بأكبر قدر من الصحة ، وهذا ما جعله مرغوب الصحبة من قبل السلاطين والأمراء لأنه كان فى نظرهم الخبير الاستشارى الاجتماعى القدير [٣] . لقد كان ابن خلدون يتمتع بموهبة خاصة ، إذ كان يستطيع أن يحيا الماضى طولاً وعرضًا ، وأن يستعيد

(١) المصدر نفسه ، ص ٤ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .
(٣) انظر : حسن الساعاتى ، المصدر السابق ، ص ٣١ - ٦٠ .

كل تجاربه ، أى وقائعه وكأنه يعيشها ، ولذلك كان يتحرى صحة حدوثها وإمكانه إمكانًا ماديًا يشهد به الحس » (١) .

تلك هى الاختبارية ، أى التقصى بالخبرة التجريبية بما حدث فى حاضر الباحث أو بما كان قد حدث فى ماضيه ، والمعرفة الاختبارية أو الحسية تقوم على معايشة الوقائع المتشخصة بمادتها ، أى ذات الوجود الكيانى العيانى ، والوقائع الاختبارية وقائع مشاهدة ، أى ملاحظة بالحواس ، تكون المادة الأصلية للعلوم الخاضعة للتجارب أو التجاريب ، التى يفرق العالم فيها بين الواقع وتأويله ، والمشاهد والمستنتج منه . فالأساس الواقعى محتوم ، أما التأويلات فصياغات اجتهادية لتنظيم مكونات الموقف الواقعى بحيث يصبح مفهومًا . وأولى خطوات الفهم تتم بالتعميم الاستقرائى من التجارب العدة أو التجاريب المتعددة والخبرة بها، وهذا يقتضى التحليل والتجريد، والشائع تسمية هذه العملية بـ « الإمبيريقية»، وهى كلمة معربة للاصطلاح الأجنبى الذى تترجمه الكثرة : تَجْرُبِيَّة ، بينما ظهر اجتهاد منفرد يترجمه : تجريبية (٢) وقد فضلنا ترجمته بالاختبارية ، لأن هذا المصطلح يتضمن كلاً من التجربة والتجريب ، ولا يخصص أيا منهما ، كما هى الحال فى المصطلحين السالفين.

ثالثًا : الموضوعية :

ترتبط الموضوعية ارتباطًا وثيقًا بالوضعية من جهة ، وبالاختبارية من جهة أخرى ، والموضوعية سمة للبحث الاجتماعى لأية ظاهرة اجتماعية بوصفها شيئًا خارجًا عن شعور الفرد وسابقًا لوجوده ، ومعنى ذلك أنه يجب على الباحث الاجتماعى ألا يتأثر بأية أفكار سابقة عنها ، مهما كانت شدة الاعتقاد بها تجعله ينظر إلى أية ظاهرة اجتماعية من وجهة نظره هو، أو من وجهة نظر شخص آخر مهما كانت قوة تأثيره ، وإنما يجب أن يعد الظاهرة الاجتماعية كأية ظاهرة طبيعية ، شيئية خارجية ، غير متأثرة بتاتًا بأية معتنقات اعتقادية تتدخل فى بحثها ، وعندئذ يكون وصفها وتحليلها وتفسيرها من حيث مصدرها ، وأسباب وجودها واستمرارها ، واتصالها بغيرها من الظاهرات الاجتماعية ، أى آثارها ، بدون حب أو كره ، أو ميل مع الأهواء ، أو أى نوع من التقييم ، وهكذا يمكن أن تكون

---

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ، ص ٨١٢ ـ ٥١٦ .

(٢) انظر يوسف مراد وحمد الله سلطان، «قاموس الألفاظ الفلسفية والعلمية» فى «كلود برنار » مدخل إلى الطب التجريبى،ترجمة يوسف مراد وحمد الله سلطان من الفرنسية،مادة تجريبى بالفرنسية (empirique) ص ٢٤١ . وهذا المصطلح بالانجليزية (empiric) من اليونانية (peirikos) من الاسم (Peira) ومعناه محاولة الأشياء أى خبرتها ، ليس نظريا وتصورًا ، بل عمليا بالمشاهدة ، أى الملاحظة الحسية وتجربة الخبرة الشخصية. انظر : Concise Oxford Dictonary p. 371

البحوث الاجتماعية فى ظاهرات الاجتماع البشرى علمًا بالمعنى الدقيق ، أى مجموعة من المعارف العلمية التى تتصل بوقائع ذات وجود خارجى عن الأفراد ، وغير متأثرة بمن يبحثونها ، أو بأية نظرة تقييمية معينة .

وهذا ما فعله ابن خلدون منذ نيف وستمائة سنة فى مقدمته التى حوت بحوثه العمرانية التى استخدم فيها المنهج التجريبى وركيزته الطريقة التاريخية ، كما استعان أيضًا بالملاحظة الحسية ، أى المشاهدة لما عاصره فى زمانه من أحداث ، ذوات كانت أو أفعالاً ، وقد أبت طبيعته التواقة دائمًا إلى الكشف عن أسباب حدوث الظواهر الاجتماعية الاكتفاء بمجرد وصفها وتحليلها دون تمحيص ما كتب أو قيل عنها ، والكثير منه لم يقع فعلاً ولا كان له حدوث أصلاً ، ولذلك كان يتشكك فى الأخبار والروايات ، التى وصلت إليه من الماضى عن طريق الكتب والوثائق، أو الرواية المباشرة من الشيوخ الذين عاصروها، ويقول : « فلا تثقن بما يلقى إليك من ذلك ، وتأمل الأخبار واعرضها على القوانين الصحيحة ، يقع لك تمحيصها بأحسن وجه » (١) . ولذلك كان همه تقصى أسباب الكذب فى الروايات والأخبار التى وجد أن أكثرها شيوعًا : ١ ـ التشيعات للآراء والمذاهب ، ٢ ـ وتقرب الناس لأصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك ، ٣ ـ والثقة بالناقلين ، ٤ ـ والتأسى بالقوم فيما يأتونه من طاعة لذاتهم (٢) .

ولعل أهم القوانين الصحيحة التى يرى تمحيص المعلومات ، أى المادة التاريخية بها ، هو ما أشار إليه بقوله : «والقانون فى تمييز الحق من الباطل فى الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر فى الاجتماع البشرى الذى هو العمران ، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته ، وبمقتضى طبعه ، وما يكون عارضًا لا يعتد به ، وما لا يمكن أن يعرض له . وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونًا فى تمييز الحق من الباطل فى الأخبار ، والصدق من الكذب بوجه برهانى لا مدخل للشك فيه » (٣) . وهكذا تبدو الموضوعية الخلدونية فى البحث بأجلى مظاهرها ؛ ذلك لأن ابن خلدون لا ينصح بأن ينظر الباحث فيما فى ذهنه من مقولات اجتماعية سابقة ، أو أن يأخذ بتصوراته الشخصية عن الظاهرات الاجتماعية وإنما يوجه انتباهه إلى النظر خارج نفسه إلى ألوان المعاشرة فى الاجتماع البشرى الذى هو العمران ، أى إلى الظاهرات الاجتماعية على أنها أشياء خارجة عن مخزون ذهنه .

---

(١) مقدمة العلامة ابن خلدون ، ص ١٣ ، ١٤ .

(٢) انظر حسن الساعاتى ، المصدر السابق ، ص ٩٣ ، ٩٤ .

(٣) مقدمة العلامة ابن خلدون ، ص ٣٧ ، ٣٨ .

وقبيل نهاية القرن التاسع عشر ، نبه العالم الفرنسى « إميل دوركايم » فى كتابه **قواعد المنهج فى علم الاجتماع** [١] إلى ضرورة دراسة الظاهرات الاجتماعية دراسة موضوعية ، وحسبانها أشياء خارجية موجودة فى المجتمع خارج شعور الفرد وسابقة فى الوجود على وجوده . ومعنى ذلك أن يدرك العقل البشرى استحالة حصوله على معارف مطلقة ، وأن يقصر وظيفته على التعرف على الظاهرات الاجتماعية فى واقعها الذى هى عليه فى المجتمع، وكشف القوانين التى تتحكم فيها ، وترتيبها من الخاص إلى العام ، ولتحقيق ذلك يجب أن تحل المشاهدة أى الملاحظة الحسية ، محل التأمل والتوهم والاستدلال النظرى، وأن تؤدى التجربة فى النطاق الأرحب ، والتجريب فى مجاله المحدود دورها فى البحث ، بدلاً من التصورات والافتراضات الظنية ، وأن يستغنى عن البحث عن العلل والأسباب الأولى ، ويقتصر على استنباط واستقراء القوانين الاجتماعية ، التى تفسر الظاهرات الاجتماعية فى جميع صورها ، سوية كانت أو منحرفة ، فالظاهرات السوية هى التى تصبح المعايير السائدة فى أية جماعة من الجماعات ، أو فى المجتمع بعامة ، بينما المنحرفة هى التى تكون شاذة عن تلك المعايير ، مع اختلاف فى تقدير درجة السوية .

وقد نصح « دوركايم » الباحث بضرورة دراسة الظاهرات الاجتماعية فى مختلف أنواع التجمعات البشرية ، وملاحظة الفروق الواضحة بينها ، تلك الفروق التى تعزى إلى شكل التجمع ، من حيث حجمه والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه ، وهذا ما نلحظه بوضوح بين الجماعة الريفية الزراعية والمجتمع الحضرى الصناعى ، فيما يتعلق بالفروق الكبيرة بين الظاهرات الاجتماعية الواحدة السائدة فى كل منهما ، ومن قواعد المنهج الاجتماعى عند دوركايم ، تلك القاعدة الهامة ، التى ينصح أيضًا بمراعاتها ، وهى تفسير الظاهرات الاجتماعية بظاهرات من جنسها ، أى بظاهرات اجتماعية أخرى ، فالعلة أو السبب فى وجودها نابعة من طبيعة الاجتماع ، ويجب البحث فى العلل والأسباب على أساس كونها من نتاج الحياة الاجتماعية التى تميل إلى أن تغير نفسها بنفسها ، ولقد اهتدى ابن خلدون بحسه الاجتماعى إلى هذه القاعدة نفسها ، وكان يطبقها كثيرًا فى تفسير ظاهرات العمران. فهو مثلاً يرى أن الصنائع تكْمُل بكمال العمران الحضرى وكثرته ، وترسخ فى الأمصار برسوخ الحضارة فيها ، وأن الحواضر والأمصار تحتاج إلى صناعة الطب دون البادية [٢] .

---

(١) انظر : « إميل دوركايم » ، **قواعد المنهج فى علم الاجتماع** ، ترجمه عن الفرنسية محمود محمد قاسم .
(٢) انظر **مقدمة العلامة ابن خلدون** ، ص ٤٠٠ ـ ٤٠٣ ، ٤١٥ ـ ٤١٧ .

ويأبى المنهج العلمى ، بناء على ما تقدم ، عزو ظاهرة الأسرة مثلاً إلى دافع فطرى عام كالغريزة الجنسية ، أو عزو ظاهرة النظام الاقتصادى إلى غريزة حب الاقتناء ، أو إرجاع ظاهرة منحرفة كالبغاء مثلاً إلى أسباب عضوية أو نفسية ذاتية ؛ ذلك لأنه قد ثبت بالبحث العلمى أن هذه الظاهرات وغيرها ظاهرات اجتماعية أى من نتاج الحياة الاجتماعية، وبناء عليه يجب أن ينصب الاستقصاء عن أسبابها في المجتمع نفسه . فإذا ما فعلنا ذلك ، مستخدمين المنهاج الإجرائى السليم والمنهج العلمى الملائم ، سنجد أسباب الظاهرات الاجتماعية كامنة فى ثنايا الحياة الاجتماعية المتعددة الظاهرات والمعقدة المظهر والمخبر .

تعدد عوامل الظاهرة الاجتماعية

سنكشف بعد ذلك عن قاعدة بالغة الأهمية وهى أن أية ظاهرة اجتماعية لا تنتج عن سبب أو عامل واحد فقط ، يوجدها ويتحكم فيها ويحولها من حال إلى حال ؛ وذلك لأن الظاهرة الاجتماعية ليست أبدًا كالظاهرة الطبيعية ، التى كثيرًا ما تخضع لعامل واحد فحسب ، كالحرارة أو البرودة ، أو ضغط الهواء أو تفريغه ، أو الدفع إلى الحركة أو صدها وهلم جرا ، فكما أن الحياة الاجتماعية نسيج من العلاقات الاجتماعية المتفاعلة بعضها مع بعض ، فكذلك الظاهرات الاجتماعية تتشابك بعضها مع بعض ، وتؤثر بعضها فى بعض فى نسق اجتماعى متكامل يشمل المجتمع ككل ، ولئن دل ذلك على شىء فإنما يدل على مدى الصعوبات الكبيرة والعقبات الكثيرة التى تجابه من يسير فى النهج العلمى للبحث الاجتماعى الذى هو الطريق المستقيم الواضح إلى الحقائق الاجتماعية .

ولكى نوضح مدى تشابك العلاقات الاجتماعية وشدة التفاعل الاجتماعى ، نضرب مثلاً أسرة مكونة من أربعة أفراد ؛ زوج وزوجة وابن وابنة ، يؤلفون مجموعة اجتماعية صغيرة ، وننظر إلى مجرى الحياة الاجتماعية فيها ، فسنجد أن هناك علاقة مباشرة بين طرفين ، هما الزوج والزوجة ، وعلاقة أخرى مباشرة بين طرفين هما الأب والابن ، وعلاقة مماثلة بين طرفين هما الأب والابنة ، وعلاقة أخرى شبيهة بين طرفين هما الأم والابن ، وعلاقة مثلها بين طرفين هما الأم والابنة ، وعلاقة أخرى تشبهها بين طرفين هما الأخ والأخت ، ولنا أن نتصور مدى التشابك والتعقد عندما تكون هذه العلاقات أساسًا لتفاعلات متبادلة بين كل طرف وآخر فى كل من هذه العلاقات الثنائية .

وتزداد العلاقات تشابكًا وتعقيدًا عندما تصبح ثلاثية ، بأن تتضمن كل علاقة ثنائية طرفًا ثالثًا ، كأن تتناول العلاقة بين الزوجين مثلاً الابن وتتأثر به ويتأثر هو بها ، أو أن

تكون العلاقة بين الأخ وأخته متضمنة الأب أو الأم ، وهلم جرا ، وبطبيعة الحال تكون العلاقات أكثر تشابكًا وتعقيدًا عندما تصبح العلاقات الثلاثية تفاعلات متبادلة ، وإذا كانت هذه هي صورة تشابك العلاقات وتعقدها في مجموعة الأسرة الرباعية الأطراف فحسب ، فإنها في حالة الأسرة الكثيرة العدد تكون أعظم تشابكًا وأشد تعقيدًا ، وهذا المثال يوضح أثر بناء الأسرة الاجتماعي على علاقات أفرادها وتفاعلاتهم ، كما يؤكد صعوبة البحث الاجتماعي ويلفت النظر إلى أن البحث عملية علمية تتطلب تصميمًا قديرًا مبدعًا يقام على دعامة متينة من المنهاج المحبوك الأطراف ، والمنهج المضبوط المناسب.

ولا يكتمل النهج العلمي في البحث الاجتماعي إلا بذكر أمور تتعلق بالباحث نفسه؛ سواء أكان طالب دراسات عليا أم متدرجًا في سلك البحث العلمي ، وهي صفات خلقية يجب التخلق بها ، ليستقيم على الطريقة القويمة التي تجعل منه باحثًا متفوقًا ، ويذخر التراث العلمي ، كما يحتوي كذلك على نصائح وإرشادات تنير لهم الطريق ، وتبصرهم بما يلاقونه من متاعب وما يجب عليهم من سلوك للتغلب عليها .

أخلاقيات البحث الاجتماعي

من كتب التراث العربي التي تناولت بإسهاب أخلاقيات البحث الاجتماعي ، كتاب **أدب الدنيا والدين** لأبي الحسن الماوردي ، الذي كتب عن طلب العلم ، وما على المتعلمين من واجبات نحو معلميهم ، وما لهم من حقوق عليهم ، وذلك في باب على حده سماه: « باب أدب العلم » . ومما جاء فيه قوله : « وأما الشروط التي يتوفر بها علم الطالب ، وينتهي معها كمال الراغب مع ما يلاحظ به من التوفيق ويمد به من المعونة ، فتسعة شروط:

الأول : العقل الذي يدرك به حقائق الأمور .

الثاني : الفطنة التي يتصور بها غوامض العلوم .

الثالث : الذكاء الذي يستقر به حفظ ما تصوره وفهم ما علم .

الرابع : الشهوة التي يدوم بها الطلب ولا يسرع إليه الملل .

الخامس : الاكتفاء بمادة تغنيه عن كلف الطلب .

السادس : الفراغ الذي يكون معه التوفر ويحصل به الاستكثار .

السابع : عدم القواطع المذهلة من هموم وأشغال وأمراض .

الثامن : طول العمر واتساع المدة لينتهى بالاستكثار إلى مراتب الكمال .

والتاسع : الظفر بعالم سمح بعلمه متأن فى تعليمه . . . » (١) .

والحق أن الشروط التسعة التى فصلها أبو الحسن الماوردى ، منذ ألف عام خلت ، لا تزال من أهم الشروط التى لا بد من توافرها للباحث العلمى فى عصرنا هذا ؛ لكى يكون مبرزًا فى أعماله .

وأستطيع أن أقرر ، بعد طول ممارسة فى الإشراف على الباحثين فى إعداد شتى البحوث العلمية للحصول على الدرجات العلمية : الليسانس والماجستير والدكتوراه ، أو تنفيذًا لبرنامج العمل العلمى لبعض الهيئات العلمية الكبرى ، أو تلبية لبعض المصالح الحكومية أو المنظمات الأهلية ، أنه من أوجب الواجبات ، أن يربى الباحثون على مراعاة ما يمكن أن نسميه خلق البحث العلمى ، وليكن مفهومًا دائمًا أن البحث العلمى تحت إشراف العلماء هو أصدق نوع من الاتباع ؛ لأنه نابع من إرادة طلب العلم ، فى مسيرة طويلة يخفف من أعبائها وطولها لذة المعرفة المتجددة وفيض الأفكار المبدعة وصحبة أهل العلم فى مؤلفاتهم التى تحوى خلاصة أفكارهم ونتاج بحوثهم ، وفى رعاية إرشادهم فى محاضراتهم وتحت إشرافهم ، ويتطلب ذلك من الباحث نضجًا ووعيًا وعلمًا أساسيًا ، يستطيع أن يبنى عليه طوابق عليا من المعرفة المتخصصة فى فرع العلم الذى يبغى تعمقه والبحث فيه .

وأول ما يجب أن يتصف به الباحث الذى يكون قد تحقق له النضج الوافى والوعى الكافى والعلم الأساسى هو أن يكون اعتماده الأول على نفسه ، فلا يسأل عن شىء يستطيع هو نفسه الحصول على الإجابة عليه بمجهوده الخاص عن طريق الرجوع إلى المراجع التى تذخر بها المكتبات العامة والخاصة من موسوعات ومعاجم (٢) . ودوريات، وكتب فى شتى العلوم والفنون ، وبحوث فى شتى موضوعات علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية

(١) على بن محمد الماوردى ، أدب الدنيا والدين ، ص ٥٨ .

(٢) انظر إبراهيم مدكور (تصدير ومراجعة) ، **معجم العلوم الاجتماعية** ، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين ، وهو أول معجم مؤلف باللغة العربية ، وقد كنت خبير الأمانة الفنية للجنة الخاصة التى كونها مجمع اللغة العربية من أعضائه سنة ١٩٦٤م ، لتحديد منهج العمل فى هذا المعجم ، والإشراف على تنفيذه ، كما كنت أيضًا واحدًا من خبراء علم الاجتماع الذين اشتركوا فى تحريره .

الأخرى، فضلاً عن مختلف المطبوعات التى تصدرها الدول فى مناسبات كثيرة، أهمها التعداد العام للسكان، والإحصاءات الحيوية ، والتعليمية ، والاقتصادية ، والجنائية، وإنه لمن المؤسف حقا أن يسأل الباحث عن أشياء مما فى هذه المراجع دون أن يكلف نفسه عناء التفتيش عنها ، ولا شك فى أن من يجيبه إلى طلبه ، فيعطيه الإجابة جاهزة ، إنما يحرمه فائدة التعرف على المراجع ، والحصول على المعلومات المطلوبة ، وعلى معلومات أخرى يقع بصره عليها أثناء عملية التفتيش هذه، كما أنه يطيل فترة اعتماده على الآخرين، فيؤخر فطامه العلمى ، ويفسد تربيته العلمية ، ويعوده التكاسل والتواكل ويجعله قليل الخبرة محدود المعرفة ، فيصبح غير صالح للبحث العلمى لا طلبًا فى الراهن من وقته ولا إشرافًا فى مستقبل أيامه .

وثانى ما يجب أن يتصف به الباحث هو تنفيذ ما يشير به أستاذه المشرف عليه ، اقتناعًا منه بتمكنه من العلم وقدرته على البحث العلمى ، فضلاً عن شدة اهتمامه به وحرصه على أن يجعل منه باحثًا ناجحًا يخلد ذكره ويدعم خطه الفكرى ، والتذرع بالصبر والاستعانة بالمثابرة وبذل المزيد من الجهد ، كل ذلك يعين الباحث على إعداد نفسه الإعداد السليم الكافى لمسيرة البحث العلمى الطويلة الشاقة ، أما الملل وإظهار الضجر فإنهما فضلاً عما يؤديان إليه من حرمان من المزيد من المعرفة ، ينفران الأستاذ المشرف من الباحث ، ويجعلانه عزوفًا عن الاستمرار فى التعاون معه ، أو يثبطان همته ويخيبان أمله فيه ، فيوجهه على قدر همته ، على أساس أنه غرس هزيل محدود الثمر ، وقد يزيد الطين بلة، أن يتمسك الباحث بموضوع ويحاول فى إلحاح كسب رضا المشرف عنه فى الوقت الذى يرفضه فيه بسبب مثالب كثيرة تكون خافية على الباحث نفسه ، فتكون النتيجة فقدان ثقته وفتور استعداده لرعايته .

وثالث ما يلزم الباحث التحلى به ، استشعار القدرة على التغلب على الصعاب بالمزيد من العلم والفهم ، فكثيراً ما يحدث أن يظهر الطالب الباحث عجزه عن اختيار موضوع يجعل منه مشكلة بحث علمى ، فيسارع إلى الأستاذ ملحا فى أن يقترح له أحد الموضوعات ، والعيب فى هذا السلوك أنه ، فضلاً عن تعويد صاحبه على التواكل ، غالبًا ما يعرضه لتحمل عبء موضوع صعب وغير مستساغ تمامًا عنده ، ولما كانت مسيرة البحث العلمى نفسها مريرة وبطيئة ، فإنه كثيرًا ما يفقد الثقة فى نفسه لصعوبة التقدم فى البحث المقترح له : فيندب حظه ، وبدلاً من أن يلوم نفسه يبرر عجزه وتخلفه ، بأن الموضوع الذي اختير له ليس طيعا للبحث .

وفى رأينا أن خير وسيلة للقضاء على هذه الظاهرة المتفشية بين كثير من طلاب العلم فى العالم الثالث المتخلف أن يطلب الأستاذ من الطالب أن ينتقى بنفسه لنفسه ثلاثة موضوعات فى ميادين مختلفة من ميادين علم الاجتماع ، ثم يتركه ليحاول الاطلاع فى كل منها قدر استطاعته ، ويقدم لكل منها منهاج بحث ، أى خطة مرسومة تحتوى على الهدف ، والمجال ، والمنهج ، والطريقة ، والمراجع المتاحة فى المكتبات . وعلى الأستاذ مناقشتها كلها معه واختيار الموضوع الأكثر صلاحية منها وبيان أسس اختياره ، وهكذا يوافق اختيار الأستاذ اختيار الطالب الباحث نفسه ، ولا يكون هناك إجبار أو ضغط ، وفى حالة عدم صلاحية الموضوعات الثلاثة للبحث العلمى ، يطلب إلى الطالب تقديم ثلاث خطط لثلاثة موضوعات أخرى ، والحكمة من هذا الإجراء الذى تبنيته حقبة طويلة ، والذى زادتنى مع طلاب البحث تمسكًا به ، هو أنه وسيلة ناجحة لحفزهم على الاطلاع والنقاش والفهم ، فى أنسب فترة عن حياتهم الشابة التى تمتاز بالتطلع وتوقد الذهن وقلة المشاغل والجد والمثابرة .

ورابع الصفات التى يجب توافرها فى البحث العلمى هى الأمانة فيما ينقل من أفكار الآخرين وأعمالهم ؛ لأنها نتاج جهد وعصارة فكر ، وبذلك صارت أخص ملكية وأغلى متاع ، ولما كان العلم تراكمى الصرح يبنى بعضه على بعضه ، فيعلو ويزداد ، فإنه لا مناص من الاقتباس بشرط إثبات النقل إثباتًا صحيحًا ، بحيث يكون واضحًا تمام الوضوح ما إذا كان النقل بالنص فيوضع المنقول بين علامتى التنصيص ، أو كان مجرد اقتباس الفكرة وصياغتها بأسلوب الباحث فيكتفى بلفت النظر إلى اقتباس الفكرة وصياغتها بأسلوب الباحث ، فيكتفى بلفت النظر إلى ذلك فى الحاشية ، وليكن مفهومًا تمام الفهم أن أى تهاون فى إثبات الاقتباس ، لا يمكن تفسيره إلا على أنه سرقة ، وسرقة الأفكار مجردة من أسلوب الكاتب أو مسكوبة فى أسلوبه أبشع أنواع السرقة؛ إذ المال والمتاع مآلهما إلى زوال ، أما الكلمة المكتوبة فمحسوبة وباقية ، يظهر بها السارق غنيا إلى أن تكشف فيصبح محتقرًا ، وتصبح الأفكار المسروقة شاهدًا باقيًا على انحرافه ، ودليلاً على ضحالته وضعفه العلمى .

وليكن معلومًا لدى طلاب البحوث جميعًا ، أن الاقتباس السليم يؤسس على معرفة عريضة متعمقة ، ترشد إلى ما يستأهل أن يقتبس . فليس كل مطبوع صالحًا للاقتباس ، ولا يؤخذ من الصحف اليومية إلا الأخبار عن الأحداث التى وقعت وتاريخ ومكان حدوثها، أما العلم فيؤخذ من المؤلفات الرصينة ، التى تحتوى على فكر أصيل أو معالجة

مبتكرة لسابق أفكار ، كما يؤخذ أيضًا من الدوريات العلمية ولكن بحذر لأن بعض ما ينشر فيها من نتائج البحوث العلمية كثيرًا ما يكون من قبيل التحسس أو الاستطلاع ، بقصد الحفز على المزيد من البحث للتأكد من صحة النتائج وسلامة المنهاج وصلاحية المنهج أو الطريقة أو وسيلة جمع البيانات ، وكلما كان اطلاع الباحث واسعًا متعمقًا كان حذرًا فى اطلاعه ، فلا ينساق كالعوام وراء الكلمة المطبوعة اعتقادًا بأنها دائمًا صائبة ، فالناس درجات فى المعرفة ، فمنهم من يأخذها من أفواه الناس بل من غير تمييز بينهم ، ومنهم من يستقيها من الصحف ، ومنهم من يقتبسها من بطون الكتب وبدون تمحيص ، وأعلاهم رتبة الحريص الذى يتأكد من سلامة ما يقرأ بالمزيد من الاطلاع ، وبالرجوع إلى العلماء الأثبات فى تخصصاتهم؛ حتى يتبين حقائق الأمور ، والذى يدرب نفسه على هذا الأسلوب من الاطلاع ستتكشف له ألوان مختلفة من سرقات العبارات والفقرات بالنص، ولصوصية الأفكار اللذين تحدثنا عنهما وحذرنا من الوقوع فى خطيئتهما .

وهناك -فضلاً عما ذكر من أخلاقيات- قواعد سلوك مقررة كأخلاقيات فى ميادين البحث الاجتماعى ، ترتبط بما يمكن أن نطلق عليه اصطلاحًا : **العلاقات العامة فى البحث الاجتماعى** ، وهى على ثلاثة أنواع ؛ أولها ذلك النوع من العلاقات التى تنشأ بين أعضاء فريق البحث الذى يتكون من خبراء ، ورائدى العمل الميدانى ، وباحثين من تخصصات مختلفة ، وكلهم يعملون تحت إشراف مدير مشروع البحث ، الذى يكون عادة واحدًا من العلماء ذوى الخبرة الطويلة فى البحوث الاجتماعية ، والذى يجب أن يكون مستقرًا فى أذهان الباحثين جميعًا ، هو العلاقة الوثيقة بين الدور أو الوظيفة والمسئولية التى يتحملها القائم بالدور أو الوظيفة والمركز أو المنزلة التى يحتلها ، والمكانة أو القدر الذى يستمده من دوره ومركزه ومسئوليته ، فعلى أساس هذا الرباعى الاجتماعى يجب أن يفهم كل عضو فى الفريق مواصفات عمله فيه حتى يكون متوافقًا مع غيره من الأعضاء، فيكون التعاون بينهم مرتكزًا على أسس وطيدة ، ويكون عمل الفريق مثمرًا .

وثانى أنواع العلاقات العامة فى البحث الاجتماعى هو ذلك الذى يختص بزيارة الهيئات والمؤسسات ، كالمصانع والمدارس والمستشفيات وحتى الجماعات ، مثل جماعة القرية ، فالواجب أن يقدم الباحث نفسه إلى رئيس الهيئة أو المؤسسة أو عمدة القرية ، ويعرفه بموضوع بحثه ، ويشرح له أهدافه منه ، وضرورة جمع أو أخذ بيانات من عينة من

العاملين فى الهيئة أو المؤسسة التى يرأسها ، أو من أهالى القرية التى نصب عمدة لها ، وأهمية الحصول على موافقة على ذلك ، فإذا وافق يشكر ، وإذا اشترط لذلك شروطًا فى ميسور الباحث فعليه أن يقبلها ، وإذا رفض فيحترم رفضه حتى ولو لم يبد أسبابًا لذلك .

ضبط البحث العلمى

هناك دول تسن قوانين لضبط البحث العلمى فتحتم على الباحث الحصول ، أولاً وقبل كل شىء على موافقة الجهاز الذى تنشؤه للإشراف على البحوث العلمية (١) ، كما تفرض على رؤساء الهيئات أو المؤسسات التى تختار لجمع البيانات من عينات من العاملين فيها ، تيسر عمل الباحث الذى يوافق على بحثه ، ومن رأينا أن البحث العلمى ، بكل أنواعه ، لا ينمو ويزدهر ويؤتى ثماره ، إلا فى جو من الديمقراطية الصحيحة ؛ لأنه ، أولاً وقبل كل شىء إنتاج فكرى مرهف شديد الحساسية مرتبط بأعقد جهاز فى جسم الإنسان ، وهو الحاسوب (الكمبيوتر) البشرى الذى فضلاً عن اختزانه المعلومات واسترجاعها ، يؤدى فيه العقل عملية ثالثة يستحيل على الحاسوب (المعداد الآلى) أداءها، وهى ملكة التفكير التى تجعله يقيم، ويرجح ، ويستنبط ، ويستدل ، ويقيس ، ويستقرئ، ويتصور ، ويجرى عمليات عقلية شتى . ولابد من أن يؤدى هذه العمليات كلها ، وهو متحرر من أى لون من الضغط أو الكبت أو الإرهاب الذى إما أن يعطله عن أدائها كلها أو بعضها ، أو أن ينحرف به فى أدائها .

وكما نادى بحرية الباحث الاجتماعى فى أن يبحث ، نرى أن الأفراد الذين يقع عليهم الاختيار للاشتراك فى البحث بآرائهم ، أو بذكر بيانات عن أحوالهم الشخصية لسيرهم الذاتية أو أية جوانب معينة فيها ، يجب أن يكونوا أحرارًا كذلك ، فإما أن يتعاونوا مع الباحث فيمدونه بالبيانات المطلوبة ، وإما أن يرفضوا ، فيحترم رفضهم ويبحث عن غيرهم بالطرق الإحصائية الصحيحة ، وليكن مفهومًا أنه قد تكون عينة البحث من أسر يقصد الباحث أبوابهم رجاء السماح له بزيارتهم للحصول على البيانات التى يتطلبها البحث، الذى قد يكون موضوعه ميزانية الأسرة ، أو العلاقات الزواجية ، أو تربية صغارها ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر ، ويجب أن تترك الحرية لكل أسرة فى أن

(١) فى مصر جهاز من هذا النوع ، يسمى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أنشئ سنة ١٩٦٤، بدلاً من مصلحة الإحصاء والتعداد ، وذلك بقرار جمهورى رقم ١٩١٥ لسنة ١٩٦٤ ، جعله هيئة مستقلة تابعة لرئاسة الجمهورية .

تدلي بالبيانات المطلوبة ، أو أن تمتنع إذا تراءى لها ذلك ، بدون إبداء أية أسباب ، وليست هناك أية قوة تجبرها على فعل ما لا تريده ، وإلا كانت نتيجة الإجبار الإدلاء ببيانات غير صحيحة ، هى أعدى أعداء البحث العلمى الذى ينشد الحقيقة دائمًا .

والحق أن مسئولية العلاقات العامة فى البحث الاجتماعى ، تقع على كاهل الباحثين على اختلاف مواقعهم فيه ، فأسلوب الاتصال بالناس قد يكون مشجعًا إياهم على التعاون، أو منفرًا لهم أو باعثًا على التشكك والخوف ، ولا شك فى أن الناس أصلاً لا يمتنعون عن العطاء فى الأعم الأغلب ما داموا يقصدون بحكمة ولباقة ، وما دامت الأمور المتعلقة بالبحوث تكون واضحة ومبسطة بالقدر الذى يكون مفهومًا منهم ، وما دامت مواقفهم وطرائقهم فى الحياة تكون موضع احترام المعنيين بالبحث الاجتماعى ، وبناء على ذلك ، يجب تجنب الحصول على البيانات من الباب الخلفى ، فى حالة رفض الهيئات أو الأسر ، كأن يدخل الباحث مؤسسة من المؤسسات التى رفض مديرها إجراء البحث فيها عن طريق أحد المعارف الذين يعملون فيها ، أو يحاول أخذ البيانات عن الأسرة الرافضة التعاون من أسرة أخرى تعرفها ، إن هذا الأسلوب الملتوى فى الحصول على البيانات مرفوض تمامًا ، لأنه أسلوب يتنافى مع القيم الروحية والقيم الأخلاقية ، لأنه ، فى المدى الطويل ، يلحق أشد الأضرار بالبحث الاجتماعى ، بأن يضفى عليه مسحة بغيضة .

وهناك أمر بالغ الأهمية - بخصوص العلاقات العامة - يجب تفصيله لأنه من أخلاقيات البحث الاجتماعى ، هذا الأمر يتعلق بأسرار الهيئات والمؤسسات والأسر التى تسمح للباحث بزيارتها والاتصال بأفرادها وأخذ البيانات منهم ، فيجب أن تكون هذه الأسرار طى الكتمان المطلق؛ لأنه لو لم توافق هذه الهيئات والمؤسسات والأسر على زيارة الباحث إياها ما تسنى له الوقوف على أسرارها ، ويتطلب ذلك من الباحث - فضلاً عن الأمانة على الأسرار- ألا يطيل الزيارة بغير داع ، وألا يسأل عن بيانات زائدة عن البيانات الأصلية التى كان يزمع أخذها ، وليكن معلومًا أن الخروج على هذه الأخلاقيات ، سيدفع الهيئات والمؤسسات والأسر إلى رفض أى باحث اجتماعى يطلب زيارتها ، الأمر الذى يعرض البحث الاجتماعى لأضرار بالغة .

بحث التصنيع والعمران

ومما نذكره من تجاربنا - أى خبراتنا - فى ميدان البحث الاجتماعى أنه فى بحثنا فى

أحوال العمال الصناعيين فى مدينة الإسكندرية سنة ١٩٥٥ (١) وقع اختيارنا على ستين مصنعًا ، يشتغل فى كل منها عشرة عمال أو أكثر ، ولكن مدير أقدم مصنع من بينها ومن أكثرها عمالاً ، رفض طلبنا مقابلة عينة نختارها من العمال فى مصنعه لإجراء استبارات شخصية معهم للحصول على البيانات المطلوبة للبحث ، وذلك لأسباب نزاعات صناعية كانت قائمة حينئذ بين العمال والإدارة ، وقد احترمنا رفضه مقدرين ظروفه ، واخترنا مصنعًا آخر يشبهه من حيث الصناعة وعدد العمال وظروف الإنتاج إلى حد كبير .

بحث البغاء

حدث كذلك عند اختيار عينة الممارسات لبحث البغاء فى القاهرة الذى كنت مستشارًا لهيئته ثم مشرفًا عليه (٢) أن دار جدل بخصوصها، وتبلور فى رأيين متناقضين، أحدهما يفضل أن تختار العينة من أولئك اللاتى يقبض عليهن رجال شرطة الآداب ، خلال سنة تبدأ فى ١٨ (أكتوبر) ١٩٥٧ ، تنتهى فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٨، وهن فى حالة من الحالات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الخاص بمكافحة الدعارة، بينما يؤكد الرأى الاخر أن هذه الحالات غير ممثلة وغير معبرة تمامًا عن الواقع الحقيقى لممارسة البغاء ، ويفضل زيارة سيدات معروفات فى المجتمع القاهرى ، تجرى ممارسة البغاء فى مساكنهن وتحت إشرافهن وباشتراكهن فى بعض الأحيان للخاصة من المترددين بشرط عدم ذكر أية بيانات تدل عليهن ، ففضلنا الرأى الأول على الثانى لاعتبارات منها عدم منهجية الإجراء الثانى ، حيث سيكون البحث مجهول المجالين : البشرى وبالتالى العينة ، والمكانى أو الجغرافى ، أى الموقع فى مدينة القاهرة ، ومنها أيضًا إغفال اللائى يمارسن أية صورة من صور البغاء التى يجرمها القانون ، وتقع فى نطاق وظيفة شرطة الآداب ، ومن هذه الاعتبارات كذلك انتفاء الهدف من تحديد المجال الزمنى للبحث باثنى عشر شهرًا كاملة ، بقصد التعرف على ظاهرة ممارسة البغاء فى المدينة العاصمة ، من حيث ارتباطها بالأوقات اليومية : صبحًا وظهرًا وعصرًا ومغربًا ومساءً وليلاً، وبالشهور وما يجرى فيها من مناسبات، وبالفصول وما تتميز به من طقس وأجواء.

---

(١) انظر حسن الساعاتى ، **التصنيع والعمران : بحث ميدانى للإسكندرية وعمالها** .

(٢) انظر حسن الساعاتى وآخرون ، **البغاء فى القاهرة : مسح اجتماعى ودراسة إكلينيكية** .

بحث جناح الأحداث

وفى بحثنا جناح الأحداث فى مصر الذى قمنا بإجرائه سنة ١٩٤٥ [(١)] ، رفض مدير عام السجون حينئذ طلبنا تصوير الأحداث وهم يقومون بألوان النشاط المختلفة ، فى دور الإصلاح التى أقمنا شهرًا فى كل منها بموافقته ؛ لمعايشة الأحداث وأخذ بيانات شخصية واجتماعية واقتصادية عنهم ، بوسيلة استبار كل من أفراد العينة التى اخترناها استبارًا شخصيًا وقد احترمنا رفضه ، وامتنعنا عن تصوير أى منظر مهما كانت أهميته ، على الرغم من سهولة ذلك؛ لأنه كان يعد خروجًا على تعليماته، وعدم الالتزام بأخلاقيات البحث العلمى ، وقد اكتفينا بالصور التى كانت قد أعدتها مصلحة السجون ونشرتها فى تقاريرها الرسمية التى تفضل المدير العام بإهدائنا إياها ، فجمعنا هذه الصور فى مجلد على حدة وأرفقناه كملحق للتقرير النهائى عن البحث ، وهذا الأمر مألوف فى الدول الأجنبية .

ونكتفى بهذه الأمثلة التى أوردناها لنبين ما يعترض البحث الاجتماعى من صعوبات، وكيفية التغلب عليها بالتصرفات فى حدود مواصفات النهج العلمى ، وما تفرضه أخلاقياته من قواعد يجب الالتزام بها ، ويتضح من كل ما تقدم أن النهج العلمى فى البحث الاجتماعى طريق مستقيم واضح المعالم ، يتخذ فيه الباحث مسيرة بينة لا اعوجاج فيها ، وهو فى كل تصرف يتصرفه وفى كل قرار يتخذه ، لابد أن يذكر المبررات التى دفعته إلى ذلك ، حتى لا يدع شيئًا غامضًا يحتاج إلى تفسير ، أو يكون محلا لتساؤل ، فوظائف العلم الرئيسية تنحصر فى تبديد الشك ، وإزالة الغموض ، وكشف الحقائق ، وبيان العلل والأسباب ، والنهج العلمى هو الطريق المستقيم الواضح لتحقيق وظائف العلم ، باتباع المنهاج الصحيح فى مراحله المتدرجة وخطواته المحددة ، واستخدام المنهج المناسب الذى به يتمكن الباحث من اتخاذ الاتجاه السليم ، الذى يؤدى إلى تحقيق أهدافه باستخدام الطرق التى توصله إلى ذلك فى أقصر وقت وبأقل جهد ونفقة ، ومما يشجع على البحث الاجتماعى وسلوك النهج العلمى فى إنجازه ، أنه يختلف عن البحث فى العلوم الطبيعية مادية العناصر بميزات معينة ينفرد بها ؛ ذلك لأنه يتعلق بالبشر الذين تميزوا عن الجماد والنبات والحيوان وجميع الظاهرات الكونية ، كما سنوضح فيما بعد .

---

(١) انظر حسن الساعاتى ، فى علم الاجتماع الجنائى .

مميزات البحث الاجتماعي

سبق أن أشرنا إلى أثر النقل من التراث الغربي ، والاعتماد على ما كتب العلماء في الغرب عن المنهج من أمثال: « فرنسيس بيكن » ، و« جون ستيوارت مل » ، و«ديكارت»، و« كلودبرنار » ، وغيرهم من المحدثين كـ « دوركايم » ، و« برتران راسل »، و« جون ديوى » ، والعلماء الأمريكيين المعاصرين أمثال : « وليم توماس » ، و« جورج لمبرج » ، و« ستيوارت تشابن » ، وستيورات دد » ، و« إرنست جرينوود » ، و«مورينو »، و«سامول ستوفر » فضلاً عن علماء معاصرين آخرين مرموقين بريطانيين وفرنسيين وألمان، وهؤلاء جميعًا وغيرهم قد تأثروا بدرجات كبيرة متفاوتة فى الشدة بميادين العلوم الطبيعية ، فكان لهم اجتهادات فى علم المناهج وتنظيرات قائمة على أساس أن العلوم الاجتماعية ، وعلى رأسها علم الاجتماع ، لا تكون علومًا بمعنى الكلمة إلا إذا ترسم علماؤهم خطى علماء العلوم الطبيعية ، التى محور التفكير العلمى فى ظاهراتها يرتكز على الاختبارية ، أى ما تخبره الحواس منها ، وما يعقله الفكر عنها ، وعلى التجريب ، أى ما يجرونه عليهم من تغيير مقصود بطريقة مرسومة من قبل ، مستهدفين أهدافًا معينة ، يستنتجون منها حقائق إذا تكرر استقراؤها من تجارب مماثلة صارت نظريات علمية وقوانين ثابتة .

النسقان الثنائيان للظاهرة الاجتماعية

لقد فات العلماء الغربيين وغيرهم ممن قلدوهم فى مسارهم الفكرى بدون رؤية واستبصار ، أن الظاهرات الاجتماعية تختلف تمامًا عن الظاهرات الطبيعية التى لا عقل ولا إرادة لعناصرها ، والتى ينّم مظهرها عن مخبرها ؛ لأنها أحادية النسق ، تحكمها كلا وجزءًا قوانين ونظريات واحدة ، ولذلك نجد أن كلاً من الملاحظة العيانية ، أى المشاهدة والملاحظة العقلية ، أى الاستبصار ، وجميع خطوات التجريب التى تجرى عليها بوصفها ظاهرات طبيعية أحادية النسق ، تستوعبها كلها فى جميع مظاهرها ؛ لأن الظاهرات الاجتماعية تختلف عن الظاهرات الطبيعية فى أنها - بوصفها ظاهرات عنصرها الأساسى الإنسان الاجتماعى العاقل ذو الإرادة - ثنائية النسق ، فكما أن للإنسان جوانية وبرانية ، فهى بالمثل ذات نسقين ؛ أحدهما جوانى والآخر برانى ، وما دامت كذلك فإن البحث فيها ينقسم إلى قسمين : أحدهما يعنى بالنسق البرانى ، أى ما يتبدى من الظاهرة الاجتماعية للحواس فتدركه وتعقله ، والآخر يركز على النسق الجوانى الخفى منها ، الذى يعد غرفة عمليات للنسق البرانى ، ليستجليه ويدركه ويتعقله .

ويؤدى استبصار نتائج البحث بشقيه البرانى والجوانى إلى استقراء نظريات وقوانين اجتماعية مبنية على ما وقع فى الماضى وما يقع فى الحاضر من وقائع وأحداث ، كل منها تعد تجربة من وجهة نظر العلماء الاجتماعيين ، الذين يضيفون إلى ذلك حصيلة ما يستقرئونه من تجريب إثر تجريب فى نطاق ضيق فى الميادين الاجتماعية ، يؤدى ذلك كله إلى صياغة نظريات واستقراء قوانين شتى بخصوص ظاهرات الاجتماع التجمعية، والاقتصادية ، والسياسية ، والدينية ، والأخلاقية ، والتربوية ، والترفيهية ، وهكذا نرى أن الظاهرة الاجتماعية من وجهة نظر البحث العلمى أكثر ثراء فى برانيتها وجوانيتها ، وبالتالى أعظم عطاء من حيث العائد العلمى ، ومصداقًا لما ذكرناه نجد أن لظاهرات الاجتماع التجمعية ، كمجموعات الأسرة وعصبة الأقران وثلة الأصدقاء وزُمرة الرفاق فى العمل ، وكجماعات الحى فى المدينة، والقرية فى الريف والمدرسة والنادى والجالية والفرقة المذهبية ، نجد لها كلها جوانية وبرانية ، وبخاصة تلك التى تشعر بأنها أقلية وسط أغلبية ، وبخصوص ظاهرات الاجتماع الأخرى تعد ظاهرة القيم الاجتماعية مظهرها الجوانى ، بينما السلوك الجمعى المشترك هو مظهرها البرانى .

وعلى أساس تنظيرنا الجديد هذا بخصوص نسقى الظاهرة الاجتماعية ، فإنه يكون من اليسير بحثها مهما كانت متشابكة ومعقدة ، ويزداد البحث الاجتماعى سهولة ، بالتفرقة التى لاحظناها وأكدناها بين التجربة والتجريب فى المحيط الاجتماعى ، كما سنوضح فيما بعد . ذلك لأن مفهومنا الجديد للتجربة الاجتماعية يجعل ميادين العلوم الاجتماعية بتجاربها الاجتماعية أكثر ثراء وأيسر فهما واستبصارًا من ميادين العلوم الطبيعية بتجاريبها المحدودة ، فإذا ما أضيف إلى التجارب الاجتماعية التى تحدث فى الحياة الجارية فى المجتمعات منذ دُوِّن تاريخها، التجاريب التى أمكن ويمكن إجراؤها فى الميادين الاجتماعية، كانت النتيجة أوفى وأغزر من حيث التمكن من صياغة النظريات ووضع القوانين الاجتماعية ، وهكذا تعوض التجارب الاجتماعية الكثيرة المتنوعة العلوم الاجتماعية عن قلة التجاريب الاجتماعية ، التى يمكن إجراؤها فى شتى ميادينها .

وبناء على ما ذكرناه لا مجال لاعتراض أولئك المفكرين الذين يرون أن دراسة الظاهرات الاجتماعية بالمناهج والطرق والوسائل التى تتبع فى العلوم الطبيعية ، أمر لا يمكن تحقيقه لما بين الظاهرات الاجتماعية والظاهرات الطبيعية من اختلافات كبيرة ، فدعاواهم باستحالة بحث ظاهرات الاجتماع باتباع قواعد النهج العلمى لا أساس لها ؛ لأنها مبنية على اعتقاد خاطئ ، وهو أن الظاهرات الاجتماعية عصية على البحث العلمى ، يتعذّر

تطويع أغلبها، إن لم يكن كلها ، للتجاريب العلمية ، كما هى الحال بخصوص الظاهرات الطبيعية ، فقد أجريت عدة تجاريب مشهورة ، فى محيط المجموعات الاجتماعية ، فى الجيش الأمريكى أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، على يدى « ساموئل ستوفر » ، وفى مصانع شركة « وسترن إلكترك » فى « هوثورن » فى الولايات المتحدة الأمريكية ، على يدى «مورينو » وذلك على سبيل المثال لا الحصر ، كما أجريت تجاريب معروفة فى محيط الجماعات الاجتماعية ، كتجريب أثر الدعاية الصحية فى قرية سورية على يدى « ستيورات دد » والتجاريب الكثيرة لآثار بعض الأساليب التوجيهية الجديدة فى إعادة بناء شخصيات الجانحين ، لكى يكون سلوكهم متوافقًا مع القيم السائدة التى تلقى قبولاً عامًا فى المجتمع، هذا فضلاً عن تجاريب كثيرة أخرى ومتنوعة فى شتى المجالات الاجتماعية التى تشمل التربية ، والاقتصاد ، والسياسة ، والزراعة ، والصناعة .

ويتضح من ذلك أنه ليس للبحث الاجتماعى العلمى حدود ، لا من حيث إجراء التجاريب الاجتماعية المتنوعة فى نطاق ضيق ، والتى تقوم على أساس الملاحظة الحسية أى المشاهدة العيانية ، وتسجيل السلوك البرانى أو الظاهر لمختلف التجمعات البشرية ، وكشف الخلفيات الجوانية والخفايا الباطنة لنفوس البشرية ، والتى تعكس المظاهر الاجتماعية المتعددة الأشكال والمختلفة الأنماط والمتباينة الطراز ، ولا من حيث التجارب الاجتماعية التى يحفل بها ماضى المجتمعات وحاضرها ، والتى كثيرًا ما يتكرر حدوثها نظرًا لتكرار الظروف المتماثلة التى تحدث فيها ، تبعًا للقانون العام القاضى بأن التاريخ يعيد نفسه ، على الرغم من إنكار بعض المحدثين إياه ، وذلك لأن الطبيعة البشرية واحدة لا اختلاف فيها ، وأن هذه الطبيعة البشرية متداخلة فى ثنايا الطبيعة الاجتماعية للتجمعات البشرية ، كما يتضح أيضًا مما تقدم أن الوصول إلى قوانين اجتماعية أمر غير متعذر .

وليس أدل على ذلك من تلك القوانين الاجتماعية ، التى استطاع عبد الرحمن بن خلدون استقراءها بخصوص طبائع العمران ، وهو عندما كان يستقرئ قانونًا من هذه القوانين كان يستخدم عبارة « لابد » التى تؤكد مبدأ الحتمية الذى تخضع له الظاهرات الاجتماعية التى تخصها هذه القوانين التى كان يصوغها فى دقة وعناية فائقة ، ثم يعود فيطبقها فى الحالات المماثلة ليبين صدقها وثباتها ، أما عندما كان يصوغ نظرية اجتماعية ، فإنه كان يستخدم عبارات تدل على عدم انطباقها فى كل الحالات ، مثل عبارات : « فى الأكثر » ، و« ربما » ، و« قد » ، و« فى النادر الأقل » ، و« قل » . وفى ضوء ذلك يمكن التنبؤ بالسلوك الاجتماعى ، وبالتغيرات الاجتماعية وآثارها الاجتماعية ؛ لأن

الظاهرات الاجتماعية تسير وفقًا لقوانين ثابتة ونظريات تقريبية من الممكن كشفها والتحقق من صحتها. ولذلك كان ابن خلدون يعبر عن القوانين الاجتماعية بأنها سنن الاجتماع التى لا تنقض بحال .

أما دعوى القائلين أن العلوم الاجتماعية ذات طابع كيفى ، يفرق بينها وبين العلوم الطبيعية الطيعة للقياس الكمى الذى يكسبها صفة العلوم الدقيقة ، بعكس العلوم الاجتماعية التى تعد فى نظرهم غير متميزة بالدقة ، فإنها دعوى تدل على فهم غير متعمق ولا صائب لهذه العلوم التى تبحث البشر فى تجمعاتهم وفى علاقاتهم بعضهم مع بعض، وليس البشر كالمواد الأرضية أو الأجرام السماوية ، من حيث تكويناتها ، وطبائعها ، والتغيرات التى تطرأ عليها، وليست المجموعة الشمسية مثلاً كأية مجموعة اجتماعية صغيرة أو كبيرة ، فشتان بين من يفكر ويريد ويكون علاقات ، وبين ما تحكمه قوانين جامدة، تتحكم فيه بطريقة بالغة فى الدقة لا يمكن الخروج عليها بأية حال ، وما دام الأمر كذلك فلا مجال للمقارنة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية كما لا يجوز تطويع العلوم الاجتماعية لما تخضع له العلوم الطبيعية ، عندما يراد إجراء بحوث فى ميادين كل منها ، وليكن مفهومًا أن الدقة والصواب اللذين ينشدهما البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية ، بخصوص القوانين التى يمكن الانتهاء إليها والنظريات التى تتم صياغتها تقريبيان إلى درجة كبيرة ؛ لأن التقريبية والنسبية صفتان من صفات القوانين العلمية بعامة ، سواء أكانت فى محيط العلوم الطبيعية أم فى مجال العلوم الاجتماعية .

ولما كانت القوانين العلمية تعكس مدى معرفة العلماء بالظاهرات التى يتوفرون على بحثها ، وكان من الممكن توسيع دائرة هذه المعرفة بالمزيد من البحث العلمى ، فإن القوانين العلمية تصبح عرضة للتعديل والتغيير لتكون أكثر دقة وصوابًا ، وكلما كثر البحث وزادت المعرفة امتد نطاق التعديل والتبديل اللذين يمكن إجراؤهما على القوانين العلمية لتزداد دقة وصحة ، ومن هنا كان التعرف على الظاهرات الاجتماعية ، والمزيد من المعرفة التى يمكن الحصول عليها نتيجة البحث العلمى من أهدافه الرئيسية ، ولكن على الرغم مما يبذل من جهود علمية لتصبح القوانين العلمية أكثر دقة وسلامة ، فإنها لا يمكن أبدًا أن تصل إلى درجة الدقة والصواب المطلقين ، وذلك راجع إلى أن الوسائل والأدوات المستعملة للملاحظة الحسية والاستنباط من التجارب العفوية ، أى تجارب الأيام ، وتلك المستخدمة

للملاحظة والقياس والاستقراء من التجارب المدبرة ، ليست دقيقة تمامًا ، ولكن كلما ازدادت درجة دقتها بإدخال تعديلات وتغييرات عليها ارتفع مستوى دقة القوانين والنظريات التى يمكن التوصل إليها وصياغتها بعد تعديلها أو تغييرها تبعًا لذلك .

ومما تقدم ، يتأكد أن البحث الاجتماعى العلمى واسع متشعب ، وأنه لا وجه للمقارنة بين البحث فى العلوم الاجتماعية والبحث فى العلوم الطبيعية ، وأن العلوم الاجتماعية تمتاز على الطبيعية ، لا من حيث النهج العلمى للبحث ، ولا من حيث المنهاج الذى يسير فيه البحث ، بل من حيث المنهج الذى يعتمد عليه فى البحث ، وذلك لأن المنهج التجريبى أطوع للعلوم الاجتماعية منه للعلوم الطبيعية التى تعتمد على المنهج التجريبى فى أكثر الأحوال بوصفه المنهج الرئيسى الذى أوصلها ولا يزال يوصلها إلى أغلب قوانينها ونظرياتها . أما العلوم الاجتماعية فأغلب اعتمادها على المنهج التجربى ، كمنهج رئيسى مكنها من وضع القوانين وصياغة النظريات العامة الكبرى ، بينما تعتمد اعتمادًا أقل بكثير على المنهج التجريبى كمنهج مساعد آنى يصلح لبحث الظاهرات الاجتماعية فى الأوضاع الراهنة ، ويتضح من ذلك أن العلوم الاجتماعية علوم تجارب (جمع تجربة - أى واقعة أو حدث) ، وأن العلوم الطبيعية علوم تجاريب (جمع تجريب أى تدبير معملى) وهذا مكننا من حل مشكلة المنهج فى العلوم الاجتماعية ، بعد أن كان علماؤها يتطفلون على العلوم الطبيعية فيقلدون علماءها فى منهجهم التجريبى تقليدًا أعمى.

وهنا يبدو من السذاجة بمكان محاولة بعض العلماء الاجتماعيين النسج على منوال العلماء الطبيعيين فى البحث ، إذ جعلهم اتجاههم التنافسى المبنى على محاولة المحاكاة الشديدة [1] يبحثون فى الميادين الاجتماعية عن نتائج غير ممكنة ، ثم الاستياء من عدم العثور عليها ، فجريًا وراء ما يفعله العلماء الطبيعيون ، يحاول بعض العلماء الاجتماعيين البحث عما يربط بين ظاهرتين اجتماعيتين ربطًا سببيًا ، بمعنى أن إحداهما تكون سببًا بينما تكون الأخرى النتيجة الحادثة لها ، وفى الواقع يكشف البحث الاجتماعى العلمى عن حقيقة فريدة وهى أن كلا من الظاهرتين قد تكون سببًا وقد تكون نتيجة ، فظاهرة كثرة النسل مثلاً فى المجتمعات الفقيرة ناتجة عن قلة التعليم أو عدم انتشاره ، وتدنى مستوى

(١) انظر صلاح قنصوة ، **الموضوعية فى العلوم الإنسانية : عرض نقدى لمناهج البحث** ، ص ٧٥ ، وقد جاء فيها ما نصه : « . . فليس للعلوم الإنسانية من مهمة سوى احتذاء العلوم الطبيعية » وغنى عن البيان أن العلوم الإنسانية تشتمل على العلوم الاجتماعية .

الوعى بالحياة الناعمة ، وانتشار الفقر ، وسيادة القيم التى تشجع على تكوين أسرة كبيرة الحجم وتفشى الظلم السايسى والاقتصادى ، وظاهرة كثرة النسل ذاتها فى هذه المجتمعات نفسها ، سبب فى كل الظاهرات التى ورد ذكرها كسبب لها ، وليس معنى أنه فى استطاعتنا استخدام الأرقام لقياس مدى انتشار هذه الظاهرات كلها ، أنه فى إمكاننا فهمها على هذا الأساس ، والنفاذ إلى كيفية تفاعلها ومعرفة مدى فاعلية كل ظاهرة منها فى الظاهرات الأخرى ، وقياس ذلك كله بدقة تامة ، وفيما يتعلق ببحث الوسائل والغايات الاجتماعية، نجد أنه بينما يمكن تطويع الوسائل للقياس ، لا يمكن تمامًا قياس الغايات بالمثل، فكثرة المال فى بعض الدول البترولية ، واستخدام التقنين الحديث ليسا كافيين لتحقيق الغايات الاجتماعية ، التى يرجى تحقيقها من وراء هاتين الوسيلتين القويتين فى تأثيرهما .

وعلى الرغم من سهولة قياس وسيلتى الثروة والتقنين فإنه من الصعب قياس الغايات الاجتماعية التى تتحقق بواسطة هاتين الوسيلتين قياسًا دقيقًا ، كما أن القياس لا يساعدنا فى الإجابة على استفسارنا عن أسباب تحقق ما أمكن تحقيقه ، وأسباب عدم تحقق ما لم يتسن تحقيقه ، فأسلوب البحث الكيفى هو الذى يسعفنا فى الإجابة على ذلك بالقدر الذى فى إمكان البشر ، وبالقدر الذى يستطيع أن يعرفه عن البشر الذين من طبائعهم الاجتماعية المعاشرة ، أى العيش دائمًا بعضهم مع بعض فى علاقات اجتماعية ، قد تكون علاقات مقربة مبنية على الألفة والمودة والتعاون والتعاطف والإخاء والمعزة والحب،أو تكون علاقات مبعدة قائمة على التشتت والقطيعة والانفرادية والتنافر والعداء والبغض والكره.

ومما يستحق الذكر اعتراف « **إدوار شيلز** » ، أحد علماء الاجتماع المحدثين ـ الذى ارتبط اسمه باسم عالم آخر كانت له شهرة واسعة فى ميدان علم الاجتماع الأمريكى ، وهو « **تولكوت بارسنز** » ، صاحب نظرية الفعل الاجتماعى ، التى كتب لها الرواج فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ـ فى نهاية كتاب من جزئين بعنوان **نظريات المجتمع أسس لنظرية علم ـ اجتماعية حديثة** ، اشترك فى إعداده مع « بارسونز » وعالمين آخرين ، إذ كتب يقول : « ليس علم الاجتماع علمًا فيما حققه ، ولكن له من الملامح الكثيرة للعلم . فهو ، من ناحية بالغة الأهمية ، علمى : إذ إنه حقق تقدمًا متراكمًا فى مراجعة أسسه وتوضيحها ، وفى توسيع مجاله ، وتوحيد ملاحظات غير مترابطة فى أنماط من الملاحظة مترابطة منطقيًا ، وإذا قرأ واحد منا أى عمل علم ـ اجتماعى بارز من إنتاج العقد الماضى ، وقارنه بأعمال من العقود أو الأجيال السابقة عليه ، فإنه لا يمكنه أن ينكر

قربها الأعظم من الواقع ، ودقتها الكبرى فى تفسير الدوافع والأسباب ، وثراءها الأوفر فى مقولاتها . أن علم الاجتماع ، بكل نقائصه الفنية والواقعية ، يحقق تقدمًا بلا ريب » (١) أن هذه الأفكار وأمثالها تدل فى النهاية على معرفة غير كاملة ، ولا متعمقة بطبيعة الظاهرات الاجتماعية ، أنها تصدر على علم الاجتماع أحكامًا غير دالة ، وتتهمه غفلة بأنه ليس علمًا بمعنى الكلمة .

القوانين والنظريات الاجتماعية

وبمناسبة ورود مصطلحى « قانون » و« نظرية » مرات كثيرة فيما تقدم ، نرى من المناسب هنا ذكر لمحة عنهما ، نكتفى بها فى هذا السياق ؛ لأننا سنتناولهما بالتفصيل فى فصل لاحق على حدة . فهناك اهتمام كبير بهما في هذه الأيام من قبل المعنيين بالنهج العلمى الذى عرضناه فى هذا الفصل ، فالقانون الاجتماعى هو قضية معممة ، أى أمكن جعلها عامة تشمل الظروف والأوضاع أو المواقف الاجتماعية المتشابهة ، وأنه قد أمكن أيضًا التحقق من صحتها فى كل هذه الأحوال المتشابهة ، ومن أهم هذه القوانين الاجتماعية تلك التى تؤكد وجود علاقة لازمة بين ظاهرتين اجتماعيتين أو أكثر ، وأن هذه العلاقة إما أن تكون سببية ، بمعنى أن تكون الظاهرة الاجتماعية سببًا فى ظاهرة اجتماعية أخرى أو أكثر ، أو أن تكون وظيفية ، بمعنى أنه إذا حدثت ظاهرتان اجتماعيتان فى وقت واحد فإنه لابد من وجود ارتباط بينهما يجعلهما يتغيران معا بشكل ما تغيرًا شرطيًا ، أى أن تغير إحداهما يكون مصحوبًا بتغير الظاهرة الأخرى ، وليس سببًا فى تغيرها أو نتيجة لتغيرها ، وإلا كانت العلاقة سببية أى أن إحداهما مقدمة بينما الأخرى نتيجة .

وقد استطاع عبد الرحمن بن خلدون التوصل من استقراءاته للتجارب الاجتماعية ، التى وقعت فى شتى مجتمعات العرب ومجتمعات البربر على مر الأيام ، إلى قوانين اجتماعية هامة ، كقانون التغير الاجتماعى الذى صاغه فى تقريره : « أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر (٢) إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال ، وكما يقع ذلك فى الأشخاص والأوقات والأعصار ، فكذلك يقع فى الآفاق والأقطار والدول » (١) ، والملاحظ أن ابن خلدون

(1) Edward Shills, " The Calling of Sociology " in Talcot+ Parsons and Others (edrs) , THEORIES OF Society : FOUNDATIONS OF MODERN SOCIOLOGICAL THEORY, VOl III., P. 1446.

(٢) منهاج مستقر عبارة تشير إلى مخطط منتظم .

يستعمل الإصطلاح الحتمى « لابد » فى الغالب عند الإشارة إلى قوانين الاجتماع المتعلقة بالظاهرات الاجتماعية التى تنشأ عما هو طبيعى للبشر ، أى مرتبط بطبيعتهم البشرية وضرورى لهم كبشر ، فعنده لابد للإنسان من الاجتماع (٢) ، ولابد له من التعاون مع غيره من أبناء جنسه ليحصل له ولهم قوتهم وغذاؤهم الذى هو ضرورى لحياتهم (٣) ، ولابد للبشر من حاكم يدفع عدوان بعضهم عن بعض (٤) ، ولابد لمنتحلى المعاش الطبيعى من الفلح والقيام على الأنعام من العيش فى البادية على تخوم (٥) المدينة أو بعيدًا عنها، لأن البادية من ريف وواحات فى الصحراء تتسع لما لا تتسع له الحواضر من المزارع والمسارح للحيوان ، وهم فى معيشتهم مقتصرين على الضرورى من القوت والملبس والمسكن تبعًا لأحوالهم التى تنظمها عوائدهم (٦) .

ومن القوانين الاجتماعية أيضًا تلك القضايا الكلية التى توصل إليها البشر من تجارب الحياة التى مروا بها ، ثم صاغوها حكمًا صارت أمثالاً يتداولونها ويسير الكثيرون منهم على هديها ، ومن هذه الأمثال الاجتماعية المثل القائل : « الجنس للجنس أميل »، وهى ظاهرة نراها فى مختلف التجمعات البشرية على اختلاف مستوياتها الحضارية ، فالشيوخ يتجمعون جالسين يتذكرون « أيام زمان » بعضهم مع بعض ، والكبار ينتحون ناحية أخرى يحدث بعضهم بعضًا عن حاضرهم ومستقبلهم ، والشباب يتفجرون حيوية ويمزحون بعضهم مع بعض ، والأطفال يلعبون منطلقين بعضهم مع بعض ، ولقد ظن «هربرت سبنسر » أنه توصل إلى قانون استمده من الفيزيقا ، وهو أن الحركة الاجتماعية تتخذ الطريق التى لا تجد فيه إلا أقل مقاومة (٧) ، علمًا بأن هناك من الأشخاص من يفضلون المركب الصعب ، كذلك رأى « لستر وورد » أنه صاغ قانونًا اجتماعيا ، يقضى بأن الناس يجرون وراء الكسب الأكبر بأقل نفقة (٨) ، مع أن من الناس قلة ينفقون الأكثر فى سبيل الحصول على الأقل ، وعلى أية حال فإن أغلب القوانين الاجتماعية التى من هذا القبيل تعد من الحقائق البادهة .

---

(١) مقدمة العلامة ابن خلدون ، ص ٢٨ .
(٢، ٣، ٤) انظر المصدر السابق ، ص ٤١ ـ ٤٣ .
(٥) معنى تخوم : ما يجاور أطرافها .
(٦) انظر المصدر نفسه ، ص ١٢٠ ، ١٢١ .
(٧ ، ٨) انظر :
George A. Lundberg. FOUNDATIONS OF SOCIOLOGY, PP. 138, 139.

والواقع أن القوانين الاجتماعية ليست من الكثرة كالنظريات الاجتماعية ؛ لأن القوانين الاجتماعية وليدة التجارب الاجتماعية التى وقعت فيما مضى من الأزمنة ، وسجلها المؤرخون أو وثقها الموثقون ، ومنها ما يقع فى الحاضر دون تدخل من أحد ، فيسجلها المعنيون بالوقائع والأحداث ، وتكون هذه التسجيلات والوثائق مصدر إلهام علماء الاجتماع التجريبيين واستبصارهم ، يصوغون منها بعد روية وتمحص بضعة قوانين ، كما فعل عبد الرحمن بن خلدون وغيره من علماء الغرب ، أمثال « فيكو » ، و« تارد » ، و« كارل ماركس » ، و« ماكس فيبر » ، و« وليم ج . سمنر » ، و« سوروكن » . ولما كانت الوقائع الماضية والحاضرة لا تحصى ، وكان العلماء يتفاوتون فى قدرتهم على استقراء القوانين منها فإن كثيرًا من قوانينهم أصبح عرضة للنقد والدحض ، بواسطة تجارب أخرى لم يكونوا قد التفتوا إليها من قبل ، وهكذا وقعوا فى الخطأ .

والحق أنه لا يستطيع استقراء القوانين الاجتماعية بالطريقة التاريخية من قراءة كتب التاريخ والاطلاع على الوثائق ومشاهدة الآثار ، إلا قلة قليلة من العلماء الاجتماعيين الأثبات ، الذين يستطيعون أن يقولوا عن علم وثيق واطلاع عميق ، ما قاله ابن خلدون عن مقدمته الشهيرة ، التى وضع فيها علمه الاجتماعى الجديد ، وهو علم المعاشرة : «ولم أترك شيئًا فى أولية الأجيال والدول ، وتعاصر الأمم الأول ، وأسباب التصرف والحول ، وما يعرض فى العمران من دولة وملة ، ومدينة وحِلة ، ... ، وبدو وحضر ، وواقع ومنتظر ، إلا واستوعبت جمله ، وأوضحت براهينه وعلله » (١) .

وبينما استطاع الباحثون فى العلوم الطبيعية التوصل إلى قوانين كثيرة بواسطة التجريب، فإن الباحثين فى العلوم الاجتماعية ، وعلى رأسها علم الاجتماع- لم يساعدهم التجريب ألا فى صياغة نظريات اجتماعية محدودة إلى درجة كبيرة ، ولكنهم ، كما سبق أن ذكرنا – قد عوضوا عن ذلك باستقراء التجارب الاجتماعية التى وقعت فى الماضى ولا يزال الكثير منها يقع فى الحاضر دون تدخل من أحد ، فاستطاعوا صياغة نظريات كثيرة، استطاع بعضها مجابهة النقد ؛ نظرًا لما فيه من ثبات وصدق ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن النظرية الاجتماعية تعميم خاص بظاهرة اجتماعية أو أكثر ، يستند إلى أسس علمية كافية

---

(١) مقدمة العلامة ابن خلدون ، ص ٧ ، ومعنى التصرف والحول : التغير الاجتماعى ، ومعنى الحِلة : التجمع البشرى المحدود ، كالقرية فى الريف ، والواحة فى البادية ، ومعنى واقع : ما يقع الآن أى فى الحاضر ، ومعنى منتظر : مستقبل أو آت فيما بعد ، ومعنى براهينه : أسبابه الأصلية أى عوامله ، ومعنى علله : أسبابه المترتبة على الأسباب الأصلية ، فعلة تحريم الخمر إسكارها وتغييبها العقل ، الناجم عن شربها .

لجعله وسيلة يعتمد عليها فى التفسير العلم ـ اجتماعى (السوسيولوجى) [١] ؛ ذلك لأن النظرية مجموعة من الافتراضات أو القضايا أو المسائل المترابطة فى نسق منتظم بشكل يجعل من اليسير استنباطها بعضها من بعض ، بحيث يسمح ذلك بتنمية أو تطوير تفسير لظاهرة يعنى العالم ببحثها ، ويمكن تلخيص ذلك بقولنا أن النظرية الاجتماعية هى بكل بساطة تفسير للظاهرة الاجتماعية .

ونظريتنا عن مناطق جناح الأحداث فى القاهرة والإسكندرية [٢] ، تستجيب لما ذكرناه من مواصفات للنظرية ، فهى تقرر أنه :

١ ـ فى المدينة تختلف أنواع جناح الأحداث ومعدلاتها مع مدى جذب مناطقها المختلفة لهم أو كثرة توالدهم فيها .

٢ ـ ويختلف مدى جذب المناطق للأحداث الجانحين أو كثرة توالدهم فيها مع مستواها الاجتماعى ـ الاقتصادى .

٣ ـ وبناء على ذلك تختلف أنواع جناح الأحداث ومعدلاتها مع مستوى مناطق المدينة الاجتماعى ـ الاقتصادى .

٤ ـ ومستوى منطقة قسم باب الشعرية سكنى متخلف .

٥ ـ ولذلك ترتفع فيها معدلات الجناح العدوانى من الضرب ، والفعل الفاضح ، ومعدل الجناح من التشرد ومن المروق من سلطة الوالدين .

٦ ـ أما مستوى منطقة قسم عابدين فتجارى مرتفع .

٧ ـ ولذلك ترتفع فيها معدلات الجناح العدوانى من السرقة والنشل ، ومعدلات الجناح التشردى من المبيت فى الطرقات لعدم وجود محل إقامة مستقر ، وعرض ألعاب بهلوانية بقصد التسول ، وخدمة من تمارسن الدعارة السرية .

وبناء على ذلك يمكن تحديد المعالم الأساسية للنظرية ، فهى تتكون أولاً من مجموعة من المفاهيم أو التصورات التى تكون خطة تصورية ، وبعض هذه المفاهيم وصفى يهدف إلى توضيح ما تتناوله النظرية ، كجناح الأحداث ، وجذب المناطق الحضرية ـ التجارية ،

(١) وضعت مصطلح العلم ـ اجتماعى بدلاً من استعمال السوسيولوجى المعرب ، لأنى أفضل التكوين العربى لأى مصطلح كلما أمكن ذلك .
(٢) انظر حسن الساعاتى ، فى علم الاجتماع الجنائى ، ص ٨٣ ـ ٩٠ .

والتوالد والتكاثر فى المناطق المتخلفة ، وكذلك توضح المقصود بالاجتماعى ـ الاقتصادى ، كما أن بعض المفاهيم الواردة فى النظرية إجرائى ، يتعلق بعناصر أخرى فيها ، مثل معدل ومستوى ، عندما يرتبطان بجناح الأحداث ، والمناطق الحضرية ، ويصبح لها معان خاصة بالجناح ، والمناطق ، وعندما يعطى نسق استنتاجى تفسيرًا ، فإنه يسمح أيضًا بالتنبؤ ، وعلى ذلك يمكن تطبيق نظرية مناطق الجناح فى القاهرة والإسكندرية على مناطق فى مدن أخرى مشابهة فى المجتمع المصرى وفى مجتمعات أخرى .

وفى ختام هذا الفصل عن النهج العلمى فى البحث الاجتماعى ، لابد من لفت النظر إلى أمر بالغ الأهمية ، وهو أن البحث الاجتماعى لا يجرى دائمًا بغية التوصل إلى استقراء قانون اجتماعى أو صياغة نظرية اجتماعية ، فأقل البحوث ما يهدف إلى ذلك ، ولكن أغلبها يجرى بقصد التعرف على الظاهرات الاجتماعية وتفاصيلها الدقيقة وتبينها ، وذلك باستخدام المنهاج العلمى ، والمنهج الملائم ، وطرائق البحث المناسبة ، ووسائل جمع البيانات المضبوطة ، ولا غرابة فى أنه بينما تجرى عشرات البحوث الاجتماعية من النوع التنظيرى الذى يهدف إلى استخلاص القوانين والنظريات الاجتماعية فى الجامعات ومراكز البحوث المنتشرة فى أنحاء العالم، تجرى فى الوقت نفسه، وفى هذه الهيئات العلمية ذاتها، مئات من البحوث الاجتماعية من النوع التبيانى الذى يصف الظاهرات والأحوال الاجتماعية ويبينها ، بالمعنى الشامل المتكامل للاجتماع الإنسانى والعمران البشرى .

ولا يمارى أحد من العلماء فى أن العلوم الاجتماعية ، وعلى رأسها علم الاجتماع ، الذى يعد فى نظرنا علم العلوم الاجتماعية بخاصة ، والعلوم الإنسانية على وجه العموم ، فى مسيس الحاجة إلى المزيد من البحوث الاجتماعية التبيانية ، وبخاصة ما كان منها ملتزمًا بمسائل المجتمع الملحة ومشكلاته المزمنة والحادة ؛ ذلك لأن المجتمعات كلها - على مختلف مستوياتها - تمر بمراحل متلاحقة من التغير المتفاوت فى السرعة الذى يتطلب تخطيطًا شاملاً متكاملاً لعمليات التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية التى تضبط التغير وتوجهه ؛ لتحقيق أكبر عائد اجتماعى ـ اقتصادى .

وفى ضوء ما تقدم ، ينبغى أن يكف علماء الاجتماع المحدثون ، عن سؤال كل من يجرى بحثًا اجتماعيا، عن الفرض الذى يريد ببحثه أن يتحقق من مدى صحته ، أو النظرية التى تشغل باله لاستخلاصها . فذلك يدل على أنهم ما زالوا واقعين تحت تأثير ما يقرأونه

فى كتب بعض المخضرمين وكثير من المحدثين من علماء الاجتماع الغربيين ، وبخاصة الأمريكيين الذين يعتقدون أن العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع، لا تستأهل أن تكون علومًا مضبوطة ودقيقة إلا إذا ترسمت خطى العلوم الطبيعية ، وجعلت شغلها الشاغل البحث عن القوانين والنظريات ، وذلك على الرغم مما يوجد من بَوْن شاسع بين الظاهرات الاجتماعية والظاهرات الطبيعية ، وبالتالى بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، كما سبق أن بينا .

وليكن معلومًا فى النهاية ، أن كلا من الباحثين الاجتماعيين والباحثين الطبيعيين ينهجون فى كل مسيرة بحثية يسيرونها النهج العلمى للبحث ، ويتقيدون بقواعده ويعملون على تطبيق مواصفاته ، حيث إن قواعده ومواصفاته مشتركة بين كل من الفئتين ، أما الاختلاف فيتركز حول نوع الظاهرات التى تدرسها كل فئة ، وطبيعة هذه الظاهرات ، والمنهج الذى تستخدمه لبحثها ، والعمليات البحثية المتعلقة بهذا المنهج ، وسيتضح ذلك أكثر فأكثر فيما يلى من فصول ، سنتناول فيها بالتفصيل تصميم البحوث الاجتماعية .

الباب الثانى

تصميم البحوث الاجتماعية

المرحلة الأولى

اختيار الموضوعات وتحديد الأهداف وبيان الفروض

المرحلة الأولى
اختيار الموضوعات وتحديد الأهداف وبيان الفروض

تقديم

تصميم البحوث الاجتماعية عملية كبرى ، ومسيرة منهجية على جانب كبير من الأهمية ، وهى تتكون من مراحل محددة ، تتبع كل منها الأخرى فى تسلسل منطقى مضبوط ينظمه التفكير السليم ، ولقد قام العلماء الباحثون الأوائل بعملية تصميم البحوث الاجتماعية بدون أن يهتدوا بكتب موضوعة فى هذا العلم ، أو يسترشدوا بتعليمات أحد فيه ، ولكنهم بمنطقهم القويم وتفكيرهم المستقيم وسعة اطلاعهم أمكنهم إجراء بحوث أصيلة دقيقة ومضبوطة توصلوا فيها إلى نتائج علمية فى شكل قوانين ونظريات ، أعانت على فهم الظاهرات الاجتماعية والكشف عن طبيعة المعاشرة بين الناس وما تتضمنه من علاقات اجتماعية شتى ، وقد حدث ذلك فى زمان كان العلماء الاجتماعيون فيه قلة نادرة فى مجموعهم ، إذ لم يكن منهم ، فى أول الأمر ، إلا الرائد الذى كان يبحث ويكتب على استحياء ، وهو عبد الرحمن بن خلدون فى الشرق و« أوجيست كونت » فى الغرب.

وظهر من بعد ذلك فى بعض الدول الغربية علماء باحثون فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية لا يكادون يعدون على أصابع اليد الواحدة ، ولكن عددهم أخذ ينمو تدريجيا إلى أن صاروا يعدون بالآلاف ، يقومون بتدريس هذه العلوم لأعداد هائلة من الطلاب ، تتزايد باطراد زيادة مذهلة ، على الرغم من محاولات الحد من التحاقهم بأقسام علم الاجتماع التى لا تخلو منها أية جامعة من الجامعات ، وأمام هذه الحقائق ووسط الظروف الاجتماعية الحديثة ، وتلبية لفلسفة التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية الجديدة ، والأخذ بسياسة التخطيط لها على أسس سليمة ، أصبح لا مناص من تعلم هذه الأسس والتدريب على تطبيقها . وهكذا أرسيت القاعدة الوطيدة للبحث العلمى الذى صار تصميمه علمًا يدرس ويدرب عليه فى كثير من أقسام الاجتماع ، كما سبق أن ذكرنا فى الفصل الأول .

ويتكون مضمون تصميم البحوث الاجتماعية من خلاصة من اجتهادات العلماء الباحثين الأوائل من جهة ، ومن الخبراء ، أى التجارب التى مر بها من أتى بعدهم وترسم

خطاهم وأضاف إلى ثمرات جهودهم المنهجية ، من العلماء الباحثين الذين أخذوا عنهم ، وساروا على درب البحث العلمى السابق ، الذى يتطلب قدرة وميلاً وصبرًا ومثابرة وممارسة، **وتقوم ممارسة البحث العلمى** ، بادئ ذى بدء ، **على وجود موضوعات اجتماعية طيعة للبحث** ، **وقد يختار الباحث نفسه هذه الموضوعات ، أو تختارها هيئات تضطلع بالإنجاز الاجتماعى** ثم تفرضها عليه وتطلب منه القيام ببحثها ومدها بالنتائج التى يتم التوصل إليها، وفى كلتا الحالين ، يحتاج الباحث إلى توجيهات يهتدى بها ، وبخاصة إذا كان فى مرحلة طلب هذا العلم والتدرب عليه حتى يكتسب بالتدريج سر صنعته .

وتبتدئ عملية تصميم البحث الاجتماعى الكبرى باختيار الموضوع ، واختيار الموضوع الاجتماعى فى حد ذاته ، عملية صغرى من العمليات المتداخلة فى هذه العملية الكبرى الشاملة المتكاملة ، وتتضمن عملية الاختيار هذه تحديد الهدف أو الأهداف من البحث تحديدًا واضحًا ، وكذلك انتقاء المنهج الملائم لبحث الموضوع الذى سبق تحديده ، وتحقيق الهدف أو الأهداف التى تم تحديدها .

الفصل الثالث
اختيار موضوعات البحوث الاجتماعية

تمهيد

لا نكون مبالغين إذا قلنا أن من بين أهم مراحل تصميم البحوث الاجتماعية المرحلة التمهيدية ، مرحلة اختيار الموضوع الذى نجعل منه مشكلة بحثية ، ذلك أنه ما إن يقع اختيار الباحث على موضوع من الموضوعات الاجتماعية ، حتى يصبح شغله الشاغل ، ويغدو مشكلة فكرية يتناولها بالبحث المنهجى ، متحديًا إياها أن تستعصى على فهمه ، متحايلاً عليها بما اختزنه من ذخيرة علمية فى شتى مجالات المعرفة، إلى أن تتكشف له جميع جوانبها، بالقدر المستطاع للبشر عن البشر ، وبذلك يكون قد توصل بعد هذا الجهد الفكرى إلى حل لمشكلة موضوع بحثه. ومعنى بالقدر المستطاع للبشر عن البشر هو ما يكون فى إمكان الباحث كبشر، يبذل كل ما يستطيع من جهد يطيقه، سواء بالاطلاع الواسع المتعمق عن موضوع بحثه، أو بإتقان عملية تصميم البحوث بتعلمها والتدرب السليم عليها، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن كل ما يتعلق بالبشر أنفسهم، سواء فى تجمعاتهم المتعددة ، أو فى علاقاتهم الاجتماعية التى لا نهاية لها ما داموا أحياء ، لا يمكن العلم منه إلا بما يبدو للباحث من سلوكهم ، أى أفعالهم وأقوالهم ، وما يكشفونه هم أنفسهم بمحض إرادتهم ، عما يجول فى خاطرهم بخصوص هذه العلاقات الاجتماعية، التى تنشط متفاعلة بعضها مع بعض ، فى التجمعات المتعددة ، وفى المناسبات المختلفة ، وهذا ما يجعل البشر والظاهرات البشرية الاجتماعية ، يختلفون أشد الاختلاف عن المواد والظاهرات المادية الطبيعية ، التى أخذ الباحثون الطبيعيون فى تطويعها للبحث العلمى ، منذ زمان بعيد ، والتى أخذ فهمهم إياها يكتمل تدريجيا فى العصر الحاضر .

ولاختيار موضوعات البحوث الاجتماعية قواعد محددة ، يعد الإلمام بها أساسيا لمن يبغى العلم بتصميم البحوث الاجتماعية والتدريب عليها ، وكثيرًا ما أدى الجهل بهذه القواعد فى مشكلات بحثية مختلفة إلى تثبيط همة الباحث ، أو تضييع جهده ووقته وماله، أو إفقاده ثقة غيره ، إذا هو أخفق فى إنجاز بحثه ، أو ارتكب أخطاء كثيرة نتيجة سوء الاختيار ، ولذلك رأينا أن نخصص لاختيار موضوعات البحوث الاجتماعية فصلاً برمته ،

لما له من أهمية أساسية ؛ نظرًا لأنه يكون المرحلة الرئيسية التى تنطلق منها عملية تصميم البحوث المتعددة المراحل والخطوات .

ويجدر التنبيه إلى أنه فى بعض الأحيان ، ولاعتبارات معينة ، لا تكون هناك فرصة أمام الباحث لاختيار بحثه ، وإنما يفرض عليه البحث فرضًا ، أو بمعنى أخف يطلب منه القيام به ، من قبل رئيس الهيئة التى ينتمى إليها ، ولذلك رأينا أن نولى هذا الأمر عناية خاصة ، فنبدأ بتناوله .

تمييز البحث من الدراسة

قبل البدء فى الحديث عن اختيار موضوعات البحوث رأينا أن نوضح نقطة يكتنفها الغموض عند الباحثين الاجتماعيين، ففى ميدان البحث العلمى خلط كبير بين مصطلحين يردان بكثرة فى كتب المناهج ، وهما « بحث » ، و« دراسة » وكأنهما بمعنى واحد ، أو أن البحث يحتوى عملاً ميدانيًا ، أى جمع بيانات من أفراد البحث مباشرة ، بينما تقوم الدراسة على بيانات من الكتب والدوريات والنشرات الرسمية ، وغير ذلك من المصادر العلمية ، وهكذا يكون البحث وفق هذا الرأى الخاطئ نشاطًا علميا عمليا ، وتكون الدراسة نشاطًا علميا نظريا ، وهذا بعيد عن الصواب ، ولو رجعنا إلى معجم لغوى لوجدنا أن معنى بحث الشىء هو طلبه والتفتيش عنه ، ومعنى بحث الأمر، هو الاجتهاد فيه وتعرف حقيقته ، ومعنى البحث هو السؤال والاستقصاء ، وبذل الجهد فى موضوع ما، وجمع المسائل التى تتصل به ، وهكذا يكون البحث ثمرة هذا الجهد ونتيجته [١] . أما الدراسة فتعنى قراءة الكتب وحفظها وفهمها [٢] ، بمعنى أن ثمرة الدراسة تعود بالفائدة على الدارس من داخل ذاته ، إذ إنها تثرى ذهنه بما يختزنه من معارف ومعلومات ، ولكن نتيجة البحث لا يفيد منها الباحث فحسب ، بل العلم والمجتمع أيضًا ، فالباحث يزداد علمًا وخبرةً ، والعلم يزداد إضافة جديدة ، والمجتمع يزداد نموا على نحو ما .

ويفسر ذلك السبب فى أن الهيئات العلمية ، كالجامعات ومراكز البحوث ، تشترط لتعيين أعضاء هيئة التدريس والباحثين من خبراء ومستشارين أن يكونوا قد قاموا ببحوث مبتكرة تضيف إلى العلم جديدًا ، وخلاصة ذلك بما يخدم هذه النقطة ، أن كل عمل علمى يظهر فيه جهد الاستقصاء والتفتيش ، فى جمع المادة التى يتطلبها ، سواء بالاطلاع

(١) انظر المعجم الوسيط ، جـ ١ ، مادة بحث ، ص ٣٩ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، جـ ١ ، مادة درس ، ص ٢٧٩ .

على عديد من المراجع ، أو بالعمل الميدانى ، أو بهما معًا ، ثم تحليلها وتفسيرها ، هو بحث بكل معانى الكلمة ، أما أن يدرس المتخصص موضوعًا ، ثم يكتب فيه كتابًا أو مقالاً يحتوى على عناصره التى يشرحها ويوضحها ، بما يدل على سلامة فهم الموضوع وجودة استيعابه إياه ، فإن كتابه هذا أو مقاله يعد دراسة بكل معانى الكلمة ، وليس بحثًا بأية حال من الأحوال .

الموضوعات المفروضة

فى الهيئات التى تتوفر على إجراء البحوث الاجتماعية ، كمراكز البحوث وإدارات البحوث فى المصالح الحكومية ، كثيرًا ما يفرض على العلميين المشتغلين فيها إجراء بحوث فى موضوعات فى بعض الشئون الجارية فى المجتمع التى يستشعر المسئولون أنه لابد من تقصيها بدقة ، حتى توضع نتائج الاستقصاءات أساسًا لأعمال اجتماعية ، تسهم فى التنمية الاجتماعية ، سواء بمشروعات إنشائية ترفع من كفاءة هذه العملية الشاملة المتكاملة ، أو بحل المشكلات التى تعيقها أو تجهضها ، وعلى العلميين فى هذه الأحوال الاستجابة ، ما دامت البحوث المفروضة عن موضوعات طيعة للبحث ، أو ملتزمة بالفعل بتحقيق الهدف المقصود ، أما إذا كانت غير ذلك فعلى المتخصصين بيان ذلك ، مع ذكر اقتراحات أخرى بديلة مشفوعة بما يدعمها من مبررات ، يجتهدون فى إقناع المسؤولين بها بلباقة فائقة ، ليس فقط لأنهم فى مناصب رئاسة مسؤولة ومسنودة سياسيا ، بل أيضًا لأن تمويل مراكز البحوث والإدارات المتخصصة فى المصالح الحكومية يتيسر على أيديهم بناء على ثقلهم السياسى .

وليس فى هذا السلوك ضعف أو استكانة ، وإنما هى الحكمة التى تتطلب الكياسة والمرونة وبعد النظر ، وبخاصة إذا عرف أن تمويل البحوث الاجتماعية ليس من الأمور السهلة ، على المسئولين أنفسهم ، وذلك لأن فوقهم غيرهم أعظم مسئولية ، ولكنهم قد لا يقدرون البحث العلمى التقدير الواجب ، أو قد يعتقدون أن التطبيق المباشر لمشروعات اجتماعية مدروسة على الورق أجدر بالنفقة عليها ، أو يكون تفكيرهم علميا بحتًا ، أى أنهم ممن يفضلون العلم للعلم وليس للتطبيق .

ونذكر من خبرتنا حادثين يوضحان ما نقول ، فقد برزت أثناء مناقشة مشكلات قسم إدارى كبير وهام فى قلب مدينة القاهرة ، فى حضرة رئيس الدولة فى ربيع الأول سنة ١٩٦٦م مشكلة انتشار تجارة المخدرات فى أحد الأحياء ، وهو حى الباطنية ، فاقترح السيد

الرئيس تخطيط هذا الحى القديم المتخلف على أساس مسح اجتماعى ـ اقتصادى تم تكليفنا بالقيام به ، وذلك تمهيدًا لإزالته وإعادة بنائه على أسس عمرانية تسهم فى القضاء على هذه المشكلة ، وقد كان لزامًا علينا الاستجابة ، وبخاصة لأن البحث المفروض كان ملتزمًا اجتماعيا ، أى يتعلق بمشكلة اجتماعية خطيرة وملحة ، أما الحادث الثانى فكان يتعلق بالنوبيين فى جماعتهم الجديدة ، شمال السد العالى قريبًا من بلدة كوم امبو جنوب محافظة قنا ، فقد طلبت وزارة الشئون الاجتماعية سنة ١٩٦٤ إجراء بحث عن تكيف النوبيين فى منطقتهم الجديدة ، فرأينا أن موضوع البحث المفروض من النوع العلمى الذى لا يسهم فى علاج المشكلات الحادة ، والذى يعلو على مستوى فهم الشعب ، وبخاصة النوبيين أنفسهم، واقترحنا بدلاً منه موضوعًا صريحًا ملتزمًا ، وهو تنمية الجماعة النوبية ، وقمنا بالإشراف على إجرائه كبحث مشترك بين وزارة الشئون الاجتماعية والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وقد حدث ، حينئذ ، ما كنا قد توقعناه وجعلنا نغير موضوع البحث، إذ إن عضو مجلس الشعب عن دائرة كوم امبو ، وجه سؤالاً إلى وزير الشئون الاجتماعية حينئذ ، عما فعلته الوزارة فى مشكلات النوبيين الذين قامت بتهجيرهم من بلادهم جنوب السد العالى إلى المنطقة الجديدة ، فكان رده أن الوزارة معنية بتنمية جماعاتهم ، وأنه تمهيدًا لهذه العملية الشاملة المتكاملة ، يجرى بحث اجتماعى ـ اقتصادى فيها ، حتى تكون التنمية على أسس علمية .

ولكى يكون موقف الباحث قويا فى مثل هذه الأحوال ، يجب عليه أن يعد تقريرًا وافيًا عن موضوع البحث المفروض عليه أو المطلوب منه ، يذكر فيه رأيه بصراحة ولباقة ، ويشرح فيه باختصار مراحل منهاج البحث ، وبخاصة مجالاته ، ويبين ما إذا كان عاجلاً، أو قصير المدى ، أو متوسطه ، أو طويله ، مع تحديد الزمن الذى يستغرقه ، والنفقات التى يتكلفها على وجه التقريب ، وتكمن أهمية هذا التقرير فى أنه يحمى الباحث فى المستقبل من متاعب قد تنشأ بخصوص هذه الأمور ، وبخاصة إذا ما واجهت المسئولين الذين فرضوا البحث أو طلبوه أزمة سياسية ، جعلتهم قلقين يتعجلون الإنجاز أو يبدون عدم رضا عن التكلفة .

ومهما يكن من أمر البحوث المفروضة موضوعاتها ، فإن من الباحثين من يفضل أن يجد موضوع البحث جاهزًا لا يحتاج إلى إعمال فكر فى اقتراحه ؛ ذلك لأن ترك الحرية لهم لاختيار موضوعات البحوث التى يضطلعون بالقيام بها ، أمر صعب بالنسبة لهم ،

وقديما قالوا : « من خيرك حيرك » . والحق أن اختيار موضوعات اجتماعية ليس بالأمر السهل ، كما سيتضح فيما بعد .

الموضوعات المختارة وأسس الاختيار

فى أغلب الأحوال يختار الباحث نفسه موضعه الذى يجعله المشكلة العلمية لبحثه، وقد يفهم غير المتخصص من ذلك أن الباحث يبحث مشكلة اجتماعية ، كالبغاء ، أو جناح الأحداث ، أو التسيب الإدارى ، أو تعاطى المخدرات ، أو الأخذ بالثأر ، أو غير ذلك من المشكلات التى تعوق التنمية الاجتماعية ، ولكن المقصود من مشكلة البحث هو كما ذكرنا فى بداية هذا الفصل ، أن الظاهرة التى يختارها الباحث موضوعًا لبحثه تصبح مسألة علمية، يعنى بالكشف عن جوانب معينة فيها ، كتفاصيلها وأوصافها ، أو نشأتها فى المجتمع وتطورها ، أو أسبابها والعوامل المتداخلة فى استمرارها ، أو ما يترتب عليها من نتائج بالنسبة لظواهر أخرى ، أو مدى ارتباطها بظواهر أخرى وما ينتج عن ذلك بالنسبة للظاهرة موضوع البحث ، وقد يعنى الباحث بالكشف عن ذلك كله وأكثر منه فى بحث واحد ، أو يعني ببعضه ، تبعًا لما يتوافر له من إمكانات بشرية ومادية وزمنية ، وربما تكون مشكلة بحثه إحدى المشكلات الاجتماعية بالفعل ، وخلاصة ذلك أن مشكلة البحث قد تكون ظاهرة سوية ، كالاختيار للزواج ، أو تنظيم الأسرة وعلاقته بالمستوى الاجتماعى ـ الاقتصادى ، أو التنشئة الاجتماعية وأثرها فى الخصائص الوطنية ، أو أثر الزراعات الوطنية فى الأحوال الاجتماعية ـ الاقتصادية ، كالقطن فى مصر ، والقطن والفول السودانى فى السودان ، والنخيل فى العراق والسعودية ، والزيتون فى تونس ، أو أثر البترول فى الحياة الاجتماعية ، أو تكون مشكلة البحث ظاهرة معتمة ، أى تكون مشكلة حقيقية فى المجتمع .

ولاختيار مشكلة البحث أسس مختلفة ، فقد يكون الأساس تخصص الباحث ، الذى اتخذه سلك مهنة (Career) ، ومما يساعد على ذلك تفرع علم الاجتماع نفسه إلى فروع كثيرة ، لكل فرع منها ميدان تخصص فسيح يكون علمًا قائمًا بذاته ، كعلم الاجتماع الأسرى ، وعلم الاجتماع السكانى ، وعلم الاجتماع التربوى ، وعلم الاجتماع الريفى ،

وعلم الاجتماع البدوى ، وعلم الاجتماع الحضرى ، وعلم الاجتماع الصناعى ، وعلم الاجتماع القانونى ، وعلم الاجتماع الجنائى ، وعلم الاجتماعى المعرفى ، وعلم الاجتماع الاقتصادى ، وعلم الاجتماع الطبى ، وعلوم أخرى مختصة بميادين أخرى من الميادين الاجتماعية ، وتخصص الباحث فى أحد هذه الميادين ، يجعله عالمًا [١] بالموضوعات التى يحتوى عليها ، فيصبح اختياره موضوع بحثه أمرًا غير عسير ، فضلاً عن أن كل موضوعات تخصصه تستهويه قراءة وبحثًا ، لأنه أصلاً - وهو المفروض بطبيعة الحال - قد تخصص فى الميدان الذى اختاره ، بناء على رغبة أكيدة نتيجة ميل قوى ، يدفعه إلى تفضيله عن غيره ، وكثيرًا ما تكون هذه الرغبة وذلك الميل ناجمين عن إجاده فهمه وتفوقه فيه ؛ لأن من أجاد شيئًا وتفوق فيه ، أحبه وصار أثيرًا عنده ، ومن هنا جاءت شهرة بعض العلماء ، الذين لا يذكر الواحد منهم إلا ويرد على الخاطر ميدان تخصصه الذى استأثر بكل جهده العلمى أو أغلبه .

وإلى حد كبير يقوم على هذا الأساس أيضًا اختيار طلاب الدراسات العليا موضوعات بحوثهم ، إما بناء على رغبة صادقة ووجدان قوى يتركزان فى ميادين اجتماعية معينة ، يكونون قد أثبتوا جدارة فيها ، أو بناء على تخصصهم فى الميادين التى اختاروها سلك مهنة فى بحوثهم للحصول على درجة الماجستير ، وهذا الاختيار بدوره مبنى - كما بينا - على ما سبقه من دافع قوى للاختيار ، فى المرحلة السابقة على تسجيلهم لهذه الدرجة الهامة ، التى تصبح قاعدة وطيدة للتخصص فى مرحلة الدراسة والبحث للحصول على درجة الدكتوراه ، وتأكيدنا لدور الرغبة والميل المرتبطين بالتفوق ، مبعثه ما سبق أن ذكرناه فى

(١) أود أن ألفت النظر بمناسبة ذكر كلمة « عالم » فى هذه الفقرة ، إلى أنها تدل على من يتخصص فى علم من العلوم ، ويصبح على علم به ، وليس معنى ذلك أنه وحده الذى يعلمه ، ولا أنه يعلم كل شىء عنه ، إذ إنه « فوق كل ذى علم عليم » ، وقد كان الأزهر يمنح الطالب الذى يتم الدراسة فيه إجازة العالمية ، فيصبح لقبه العلمى منذ منحه هذه الإجازة « العالم » ، وقد أصبحت هذه الإجازة ، بعد تطوير الأزهر إلى جامعة ، إلى حد كبير ، على نسق الجامعات العلمانية فى مصر ، تعادل درجة الدكتوراه التى تمنحها هذه الجامعات ، وعلى هذا الأساس يجب عدم التحرج من تلقيب الحاصل على درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع بعالم الاجتماع ، فهذا أفضل من تجنب استعمال هذا اللقب ، على أساس أنه لقب عظيم يدل على أن صاحبه من الأثبات ، واللجوء - مع الأسف - إلى استعمال اللقب العلمى نفسه ، معرب عن اللغة الإنجليزية ، وهو «سوسيولوجى » .

الفصل الثانى ، من أن طلب العلم بالدراسة والبحث مسيرة شاقة ومضنية فى ذاتها ، ولذلك لابد من أن يعين على تحمل مشقاتها ، رغبة أكيدة فى الميدان الاجتماعى الذى يختار الطالب منه موضوع بحثه ، وميل شديد إليه وتفوق ملحوظ فيه ، ولا شك فى أنه، فى هذا الجو الملائم نفسيا واجتماعيا للبحث ، يقوى الحدس وتنشط البصيرة ، الأمر الذى يمهد لظهور الأفكار المبتكرة والآراء السديدة ، ويضاف إلى ذلك ، أن هذا الجو الملائم، يقضى على أى شعور بالرتابة والملل ، الذى كثيرًا ما ينتاب الباحث أثناء فترة البحث الطويلة .

وهناك أساس آخر لاختيار موضوع البحث ، سواء أكان الباحث لا يزال طالب علم ، أم كان عالمًا أتم مراحل تخصصه ، وهو أن يختار الموضوع بناء على تغيرات اجتماعية متوقعة ، أو بروز أهمية كبيرة لظواهر معينة ، أو إلحاح شديد لبعض المشكلات الخطيرة ، أو جدال ينشب حول مسألة معينة ويراد حسمه بالبحث العلمى ، ونذكر على سبيل المثال بهذا الصدد ، أنه بمناسبة الاحتفال بوضع حجر الأساس لمشروع السد العالى فى مصر فى أوائل سنة ١٩٦٠ ، نبتت لدينا فكرة إجراء بحث عن منطقة أسوان شمال موقع السد ، لتسجيل أحوالها الاجتماعية ـ الاقتصادية فى خريف العام نفسه ، حتى يكون هذا البحث ركيزة للمقارنة ببحوث مماثلة ، تجرى كل عشر سنوات من سنة البداية ، وذلك لمعرفة ما يحدث من تغير فى المنطقة نتيجة إقامة هذا السد الهائل ، وبالفعل أعددنا مذكرة وافية عن مشروع البحث وتصميمه ، ووافق عليها مجلس إدارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وتم إجراء البحث فى أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٦٠ تحت إشرافنا (١) .
وهكذا كان اختيار موضوع البحث الاجتماعى ـ الاقتصادى لمنطقة أسوان ، بناء على تغيرات اجتماعية جذرية متوقعة ، وذلك نتيجة بناء السد العالى فى تلك المنطقة ، الذى

---

(١) كتب تقرير هذا البحث د. نصر السيد نصر سنة ١٩٦١ ، وكان حينئذ ، أستاذ الجغرافية البشرية المساعد بقسم الجغرافية بكلية الآداب ، جامعة عين شمس ، وقد ضرب التقرير على الآلة الكاتبة ، ونشره نشرًا داخليًا المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ومن بين المساعدين الرئيسين لى فى هذا البحث المعلمى الكبير ، د. سيد عويس ود. محسن عبد الحميد اللذان كانا ، حينئذ ، خبيرين بالمركز المذكور ، وهناك ، لحسن الحظ ، إشارة منشورة إلى هذا البحث على النحو التالى :

" يجرى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى الوقت الراهن دراسة تتبعية لمنطقة أسوان انتهى الجزء الأول منها وهو : مسح لمدينة أسوان ، جمال زكى وسيد يسن ، **أسس البحث الاجتماعى** ، حاشية (١) ، ص ٧٥.

استغرق بناؤه فيها عشر سنوات ، عمل خلالها آلاف من العمال نزحوا إليها من أنحاء مختلفة فى القطر المصرى ، ومنهم من استقر فيها نهائيا ، ونتيجة تكون بحيرة السد العالى الشاسعة ، التى صارت مصدرًا غنيا بالأسماك ، التى أصبحت من الأغذية الرئيسية فى المنطقة ، فضلاً عن نقلها وتوزيعها فى محافظات أخرى .

وهناك بحث أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، لظاهرة ذات أهمية كبيرة ، وبخاصة فى أوائل الستينيات من هذا القرن ، وهى ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر فى مصر ، وذلك بعد أن كشفنا خطرها فى بحثنا : التصنيع والعمران : بحث ميدانى للإسكندرية وعمالها ، الذى أجريت العمل الميدانى له سنة ١٩٥٤/ ٥٥ ، ثم نشرت تقريره كتابة سنة ١٩٥٨ ، ومن الظواهر ذات الأهمية الكبيرة فى العصر الحاضر . ظاهرة التوسع الكبير فى تشغيل الإناث فى المصالح الحكومية والقطاع العام ، فى مصر أولاً ثم فى باقى الدول العربية بنسب متفاوتة ، ذلك أننا نعد تعليم أعداد متزايدة من الإناث ، حتى الانتهاء من الدراسة الجامعية ، ثم اشتغالهن وتكسبهن بناء على ذلك ، من الظاهرات الاجتماعية البالغة الأهمية فى عصرنا الحاضر ، وذلك للآثار القوية المتبادلة بينها وبين ظاهرات اجتماعية أخرى ، ولذلك نقترحها للبحث الاجتماعى بتأكيد شديد ، ومما يزيد اقتراحنا إياها قوة ، وما أثير حول التوسع فى تشغيل الإناث ، من جدل بخصوص الآثار التى تعكسها هذه الظاهرة الجديدة ، على الإنتاج زيادة ونقصًا وكفاءة وتدنيًا ، ومن المشكلات الخطيرة التى بحثت فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، تحت إشراف عالم النفس المعروف ، المرحوم مصطفى زيور [1] ، مشكلة تعاطى الحشيش ، التى نشر تقريرًا بحثها فى سنتى ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ . ولا يزال ميدان تعاطى المخدرات فى مصر من حشيش وأفيون وغيرهما فى حاجة إلى المزيد من البحث ؛ نظرًا لازدياد نشاط المهربين فى السنوات الأخيرة ، وقد ذكرنا هذه البحوث بقصد توضيح الأساس الثانى لاختيار موضوعات البحوث الاجتماعية .

---

(١) كان المرحوم د. مصطفى زيور ، حينئذ ، رئيس قسم علم النفس والاجتماع بكلية الآداب ، جامعة عين شمس ، وقد قمت ، بعد أن توليت رئاسته بعده ، بقسمته ، فى خريف سنة ١٩٧٣ ، قسمين : أحدهما قسم علم النفس والآخر قسم علم الاجتماع ، الشهير بقسم الاجتماع .

أما الأساس الثالث لاختيار موضوع البحث ، فهو ورود الموضوع تلقائيا على خاطر الباحث أثناء فترة انشغاله بالتفكير فى موضوع يجعله مركز نشاطه البحثى ، وفى كثير من الأحيان يرد الموضوع على الخاطر دون جهد ، اللهم إلا جهد الاطلاع على المؤلفات وتقارير البحوث الكثيرة التى يمكن أن يشتريها من المكتبات ، أو يستعيرها من دور الكتب المركزية والإقليمية والجامعية ، وهو ما نفضله عن شراء الكتب التى تنوء بها قدرة الباحث المادية ، فضلاً عن أنه ليس من المعقول أن يزحم بيته بكتب قد تحتل حجرة بأكملها أو ركنًا منها ، فى الوقت الذى أنشئت فيه دور الكتب لإعارتها للباحثين ، وقد يرد الموضوع على الخاطر ، أو يطرح أثناء مناقشة علمية أو حديث عام فى شئون المجتمع ، وبادى الرأى ، إنما يرد على خاطر الباحث ، موضوعات من ميدان تخصصه ومجالات اهتماماته المعرفية، وغنى عن البيان أيضًا أنه ليس كل موضوع اجتماعى يرد على الخاطر يكون صالحًا للبحث، فهناك اعتبارات تجب مراعاتها عند الاختيار .

اعتبارات عند اختيار موضوعات البحوث الاجتماعية

كل موضوع يتعلق بالواقع الاجتماعى قابل للبحث ، ولكن ليس كل موضوع قابل للبحث يمكن بحثه ؛ وذلك لأن هناك اعتبارات تجب مراعاتها ، حتى لا يضيع جهد الباحث ووقته والمال المتوافر لديه سدى ، عندما يضطر لنفض يديه من البحث الذى لم يراع عند اختياره تلك الاعتبارات ، ويمكن تقسيم هذه الاعتبارات إلى أربعة أقسام :

١ ـ اعتبارات علمية .
٢ ـ اعتبارات تنفيذية .
٣ ـ اعتبارات اجتماعية .
٤ ـ اعتبارات سياسية .

وسنتناول بالتفصيل هذه الاعتبارات ، حتى يكون الباحث المبتدئ على بينة من الأمر، ولكيلا يقف فى سبيل التنمية العلمية بالبحوث الاجتماعية أى عائق .

١ ـ الاعتبارات العلمية :

لا يجوز أن يختار الباحث موضوعًا سبق بحثه إلا إذا كان يريد أن يبحثه باستخدام منهج مغاير أو طريقة مختلفة ، أو كان متشككًا فى نتائجه تشككًا قائمًا على أساس علمى يبرره ، أو كان يريد أن يتبين ما يحدث من اختلاف فى النتائج ، إذا أجرى بحثه بعد فترة

طويلة نسبيا ، كعشر سنوات مثلاً ، فى المنطقة نفسها ، أو إذا أجرى بحثه فى منطقة أخرى تختلف عنها فى الثقافة ؛ ليرى أثر التباين الثقافى ، ولتلافى تكرار بحث الموضوع نفسه بدون مبرر ، تعمد الدول المتقدمة إلى إنشاء مراكز لتبادل المعلومات العلمية ، تبلغها الهيئات العلمية ، أولا بأول ، بموضوعات البحوث التى أنجزت ونشرت تقاريرها ، والتى أنجزت ولما تنشر تقاريرها ، والتى يجرى إنجازها ، والتى يراد اختيارها لتكون مشكلات بحثية ، ولما كانت هذه المراكز تعتمد على الحاسوب (الكمبيوتر) فى هذا الغرض ، فإن إجابة المركز تكون فورية على أى استفسار عما إذا كان الموضوع نفسه قد أجرى بحثه ، وعن اسم الباحث ، ومقر عمله ، وتاريخ تسجيل البحث ، وتاريخ الفراغ من إنجازه ، وتاريخ نشره ، واسم الناشر ، واسم بلده ، وقد يشفع ذلك بملخص قصير لهدف البحث، ومنهاجه ، ونتائجه ، وطلاب الدراسات العليا فى الجامعات العربية، التى تمنح درجتى الماجستير والدكتوراه ، هم أحوج ما يكون لمثل هذا النوع من الخدمة الجامعية ، وهو تبادل المعلومات العلمية فى العالم العربى ، وبدهى أن ينشأ مركز تبادل المعلومات العلمية فى مصر ، ليس لموقعها الذى يتوسط الدولة العربية فحسب ، وإنما لأن جامعاتها التى تعد أقدم الجامعات العربية على الإطلاق قد أخذت - منذ زمن بعيد - تمنح الأغلبية الساحقة من الطلاب العرب درجتى الماجستير والدكتوراه ، وقد صار الكثيرون منهم أساتذة فى جامعات بلادهم .

ومن الاعتبارات العلمية كذلك ، وجود مراجع كافية للموضوع يمكن الاطلاع عليها لدراسة جوانبه المختلفة كأساس لإجراء البحث فيه، أما إذا كان الموضوع من النوع المقفل الذى لا توجد كتابات كثيرة فيه ، ولا يمكن جمع بيانات كافية عنه ، فإنه فى هذه الحالة لا يصلح للبحث ، وهناك موضوعات قد تصلح لبحوث محدودة النطاق ، وتكون من النوع الذى تمنح الجامعات أصحابها درجة الدبلوم أو الماجستير ، ولكنها لا يمكن أن تكون - بأية حال - بحوثًا كبيرة تضيف إلى العلم ، إلى الحد الذى يجعل أصحابها أهلاً للحصول على درجة الدكتوراه ، ولذلك يمكن تقسيم البحوث من حيث مداها ، إلى بحوث عاجلة جد محدودة تستغرق حوالى ستة أشهر ، وبحوث قصيرة المدى محدودة تستغرق حوالى عام ، وبحوث متوسطة المدى تستغرق حوالى عامين ، وبحوث طويلة المدى تستغرق أكثر من ذلك .

وقد يكون من الاعتبارات العلمية ، مدى توافر العلميين من ذوى التخصصات المختلفة التى تحتاجها البحوث ، التى يشكل لكل منها فريق لإجرائه ، ويكون لكل عضو فى الفريق عمل علمى معين فى حدود اختصاصه ، وفى هذه الحالة يرأس الفريق عالم الاجتماع المشرف على البحث ، أو قد يكون المشرف - لاعتبارات إدارية - من المتخصصين فى عالم آخر من العلوم الاجتماعية ، وفى هذه الحالة يكون المتخصص فى علم الاجتماع مستشاراً لفريق البحث ، وذلك على أساس أن علم الاجتماع - كما سبق أن قلنا - هو علم العلوم الاجتماعية ، التى ما هى إلا بعض فروعه الرئيسية ، أما إذا لم يتوافر العلميون المطلوبون للبحث فلا مناص من إرجائه واستبدال بحث آخر به .

ومن أمثلة البحوث التى لا يتوافر لها أعداد كافية من المتخصصين ، البحوث التى تختار موضوعاتها من ميدان ذلك العلم الجديد نسبيا ، وهو **السبرنطيقا** ، المتعلق بالأفعال المتبادلة المتوقعة وبدائلها وآثارها بعضها فى بعض ، ونظرية التحركات الوهمية الافتراضية المتبادلة، التى تعرف بنظرية اللعبة ، وهناك بحوث تحتاج إلى متخصصات فى موضوعاتها، يتعاون مع المتخصصين فى فرق البحوث التى تشكل لإجرائها ، ويترتب على عدم وجود هؤلاء المتخصصات عدم إجرائها أو إرجاؤها إلى أن يوجد العدد المطلوب ، وهذه هى البحوث التى تمس خصوصيات المرأة وشئونها .

وما دام البحث العلمى هو نوع من التأليف ، فينبغى أن نذكر ما كتبه عبد الرحمن بن خلدون عن أغراض المؤلفين من بحوثهم أو دراساتهم ؛ لأنه يوضح جانبًا هامًا يتعلق بالاعتبارات العلمية ، يكمل ما ذكرناه بخصوصها ، فهو يقول : « إن الناس حصروا مقاصد التأليف التى ينبغى اعتمادها وإلغاء سواها ، فعدوها سبعة :

أولها : استنباط العلم بموضوعه ، وتقويم أبوابه وفصوله وتتبع مسائله ، أو استنباط مسائل ومباحث تعرض للعالم المحقق ، يحرص على إيصالها لغيره لتعم المنفعة به ، فيودع ذلك بالكتاب فى الصحف ، لعل المتأخر يظهر على تلك الفائدة ، كما وقع فى الأصول فى الفقه ، تكلم الشافعى أولاً فى الأدلة الشرعية واللفظية ، ثم جاء الحنفية فاستنبطوا مسائل القياس واستوعبوها ، وانتفع بذلك من بعدهم إلى الأبد .

وثانيها : أن يقف على كلام الأولين وتواليفهم ، فيجدها مستغلقة على الأفهام ،

ويفتح الله فى فهمها ، فيحرص على إبانة ذلك لغيره ممن عساه يستغلق عليه ، لتصل الفائدة لمستحقها ، وهذه طريقة البيان لكتب المعقول والمنقول ، وهو فصل شريف .

وثالثها : أن يعثر المتأخر على غلط أو خطأ فى كلام المتقدمين ممن اشتهر فضله وبعد فى الإفادة صيته ، ويستوثق من ذلك بالبرهان الواضح الذى لا مدخل للشك فيه ، ويحرص على إيصال ذلك لمن بعده ، إذ قد تعذر محوه ونزعه بانتشار التأليف فى الآفاق والأعصار وشهرة المؤلف ووثوق الناس بمعارفه ، فيودع ذلك الكتاب ليقف الناظر على بيان ذلك .

ورابعها : أن يكون الفن الواحد قد نقصت منه مسائل أو فصول بحسب انقسام موضوعه ، فقصد المطلع على ذلك أن يتمم ما نقص من تلك المسائل ، ليكمل الفن بكمال مسائله وفصوله ، ولا يبقى للنقص فيه مجال .

وخامسها : أن تكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتبة فى أبوابها ولا منتظمة : فيقصد المطلع على ذلك أن يرتبها ويهذبها ويجعل كل مسألة فى بابها . . .

وسادسها : أن تكون مسائل العلم مفرقة فى أبوابها من علوم أخرى ، فيتنبه بعض الفضلاء إلى موضوع ذلك الفن وجمع مسائله ، فيفعل ذلك ، ويظهر به فن ينظمه فى جملة العلوم التى ينتحلها البشر بأفكارهم . . .

وسابعها : أن يكون الشىء من التواليف التى هى أمهات الفنون مطولاً مسهبًا ، فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك بالاختصار والإيجاز وحذف المتكرر إن وقع ، مع الحذر من حذف الضرورى لئلا يخل بمقصد المؤلف الأول .

فهذه جماع المقاصد التى ينبغى اعتمادها بالتأليف ومراعاتها ، وما سوى ذلك فعل غير محتاج إليه وخطأ عن الجادة التى يتعين سلوكها فى نظر العقلاء ، مثل انتحال ما تقدم لغيره من التواليف بأن ينسبه إلى نفسه ببعض تلبيس من تبديل الألفاظ وتقديم المتأخر وعكسه ، أو يحذف ما يحتاج إليه فى الفن ، أو يأتى بما لا يحتاج إليه ، أو يبدل الصواب بالخطأ ، أو يأتى بما لا فائدة فيه . . . » [1] .

(١) مقدمة ابن خلدون ، تكملة وتحقيق وضبط وشرح وتعليق وفهرسة على عبد الواحد وافى ، القاهرة ، لجنة البيان العربى ، ١٩٦٥ ، ط ٢ ، مزيدة ومنقحة .

٢ ـ الاعتبارات التنفيذية :

عند اختيار موضوع للبحث ، يحتاج إلى عمل ميدانى لتنفيذ منهاجه ، يجب على الباحث أن يتحرى ما إذا كان ذلك ممكنًا ، بمعنى أن المصادر البشرية لجمع البيانات ، مستعدة للتعاون معه والإدلاء بها ، أو أن المؤسسات أو الهيئات الإدارية فى المناطق التى يراد جمع البيانات منها ، كالعمدة وجهاز أشرطة مثلاً ، كلها موافقة على إجراء البحث فيها . فبحث مثلاً عن العمالة فى الريف ، يهدف الباحث منه إلى كشف البطالة المقنعة ، يحتاج إلى ملاحظة بالمعايشة ، وهذه بدورها تحتاج ، كما تفضل ، إلى إقامة مستديمة مدة عام فى قرية ممثلة ، حتى يتسنى بحث هذه الظاهرة بدقة ، ولا يمكن إقامة باحث غريب عن القرية دون موافقة عمدة القرية (مختارها) أو شيخها، المسئول عن النظام العام فيها، أما إذا لم يحصل الباحث على الموافقة وحاول فى قرى أخرى دون جدوى ، فعليه فى هذه الحالة تغيير موضع بحثه .

ومن الاعتبارات التنفيذية التى تؤثر فى اختيار موضوع البحث الاجتماعى الإمكانات المادية المعروفة بميزانيته ، ولقد لاحظنا من خبرتنا فى ميدان البحث الاجتماعى فى الدول العربية ، وكذلك من تعاملنا مع بعض الدول الأوربية أن التقدير المادى للبحوث الاجتماعية فى الدول العربية فى غاية التدنى ، بينما ترفعه الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلى أعلى مرتبة، وذلك راجع عندنا إلى الاستهانة بالبحث العلمى الاجتماعى وفائدته للمجتمع ، وإلى عدم تقدير العلميين الاجتماعيين التقدير الذى يتناسب مع خطر العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع .

وإنى لأهيب بالعلميين الاجتماعيين بأن تكون تقديراتهم لميزانيات البحوث الاجتماعية مبنية على دراية متعمقة بواقع الحياة فى المجتمعات العربية التى تتساوى ماديًا من حيث الدخل القومى والدخل الفردى مع المجتمعات الغربية ، وقد ترتفع عنها فى بعض الحالات، ولكنها متخلفة عنها بكثير جدًا من النواحى الثقافية ، وبخاصة من حيث القيم الاجتماعية التى علينا - نحن العلميين الاجتماعيين - أن نعمل على تغييرها بناء على كشف ماهيتها وآثارها فى المجتمع بالبحث العلمى ، وترجمة ذلك عمليا إنما يكون يرفع مستوى الاتفاق على البحث العلمى ، وبالتالى مكافأة العلميين العرب عن البحوث التى

يسهمون فيها ، كما يكافأ نظراؤهم الغربيون ، فحيثما كان العلماء مقدرين كان التقدم والرقى والنعيم .

وهناك اعتبار تنفيذى آخر بالغ الأهمية فى اختيار موضوعات البحوث الاجتماعية ، وهو الاعتبار الزمنى الذى يستغرقه تنفيذ البحث ، فهناك موضوعات محدودة يستغرق بحثها وقتًا قصيرًا ، كما أن هناك موضوعات يحتاج بحثها إلى وقت طويل ، وموضوعات تتطلب وقتًا وسطًا ، والفيصل فى ذلك هو مدى إلحاح طالب البحث على إنجازه واحتياجه إلى نتائجه ، إذا كان البحث مطلوبًا أو مفروضًا ، ومدى فراغ الباحث للبحث إذا كان حرا فى الاختبار ، ونصيحتنا فى هذا المجال هى ألا يثقل الباحث على نفسه بأية حال من الأحوال .

ويجب أن يأخذ الباحث فى الاعتبار ما إذا كان سيقوم ببحث الموضوع بمفرده ، أو متعاونًا مع غيره فى فريق بحث ، وما إذا كان سيتفرغ تمامًا للبحث وأنه سيوليه بعض الوقت ، فالطالب الذى يختار موضوع بحث بحرية ويقدم عنه تقريرًا فى نهاية العام الجامعى ، فضلاً عن تأدية امتحان الليسانس فى حوالى سبعة مقررات يختلف عن طالب الماجستير الذى يحصل على الدرجة بالدراسة والبحث ، أى بدراسة مقررات معينة محدودة وتأدية امتحان فيها ، إلى جانب أطروحة ، أى رسالة ، فى موضوع يجرى فيه بحثًا ، وهذا الطالب بدوره يختلف عن طالب الماجستير أو طالب الدكتوراه الذى يعد أطروحة فقط فى موضوع يتفرغ لبحثه .

٣ ـ الاعتبارات الاجتماعية :

لما كانت البحوث الاجتماعية تتناول موضوعات مما سبق أن حدث فى المجتمع ومما يقع فيه ، وربما ستكون عليه شئونه فى المستقبل ، مما صار يعرَفَ بالمستقبلية ، فقَدَ أصبح للاعتبارات الاجتماعية أهمية خاصة ، لا سيما فى الدول النامية ، المعروفة بدول العالم الثالث ، التى تسير فى تنمية اجتماعية ـ اقتصادية سريعة ، وهذه الحقيقة الاجتماعية تلزم الباحث بمراعاة مبدأ ذى فاعلية كبيرة فى اختيار موضوعات البحوث الاجتماعية ، وهو مبدأ الالتزام الاجتماعى .

أ ـ الالتزام الاجتماعى

يعنى الالتزام الاجتماعى أن تكون الموضوعات الاجتماعية المختارة للبحث تتناول ظاهرات اجتماعية وثيقة الصلة بعملية التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية ، التى تعمل مجتمعات العالم الثالث على تحقيقها فى أسرع وقت ممكن ، وفى الواقع نجد أن أغلب الظاهرات الاجتماعية ذات صلة وثيقة بعملية التنمية ، وإجراء بحوث فيها يعد استجابة لمبدأ الالتزام الاجتماعى ، لكن هناك ظاهرات اجتماعية محدودة ، يعد بحثها تنفيذًا لمبدأ آخر ، وهو العلم للعلم ، وهذا مبدأ ترفى لا يبحث بمقتضاه إلا العلماء الوادعون ، الذين يعزلون أنفسهم عن مشكلات المجتمع ومعوقات تنميته السريعة ، مكتفين بإرضاء شغفهم بالبحث العلمى من أجل البحث العلمى .

صحيح أن كل الظاهرات الاجتماعية والعمليات الاجتماعية مرتبط بعضها ببعض ، لكن من هذا الارتباط ما يكون قويا فى فاعليته ، ومنه ما يكون واهيًا ضعيف الأثر ، فبحث ظاهرات اجتماعية كالأضواء والاغتراب فى الزواج ، وإنجاب الإناث قبل الذكور أو الذكور قبل الإناث، والارتباط العاطفى من أول نظرة أو بعد تعارف قصير المدة أو طويلها، واختلاط الجنسين فى الاجتماعات العامة ، والتشابه بين الأطفال ووالديهم فى صفات وأخلاقيات كثيرة ، نقول أن بحث هذه الظاهرات الاجتماعية ، وظاهرات اجتماعية أخرى من هذا القبيل ، يعد بحثًا ترفيا ؛ لأن هذه الظاهرات بعيدة الصلة بالتنمية الاجتماعية .

ب ـ قائمة أولويات البحوث الاجتماعية

والذى ييسر مراعاة الالتزام الاجتماعى وضع قائمة بموضوعات البحوث الاجتماعية التى يتم اختيارها ، ثم ترتيبها بعد ذلك وفق أهميتها للتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية ، بحيث يوضع الأهم قبل المهم ؛ لأنه أولى بالبحث منه ، ولذلك تسمى قائمة ترتيب البحوث وفق أولويتها قائمة الأولويات . وميزة هذه القائمة أنها لا تغفل أى بحث من البحوث المختارة ، ولكنها ترتب كل بحث وفق مرتبته ، أى أهميته ، ومن الممكن وضع مقياس علمى ، يمكن بواسطته تحديد مرتبة كل بحث ، أو ترتيبه فى قائمة الأولويات ، التى يجب أن تهتم بإعدادها مراكز البحوث والهيئات التى تتوفر على البحث العلمى فى

الجامعات والمصالح الحكومية ، حتى تسأل على هديها فى اختيار الموضوعات التى تبحثها ، وهذا إجراء التخطيط السليم الذى يعد الركيزة الأساسية لعملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية .

حـ - مقياس مراتب البحوث الاجتماعية

من الممكن وضع مقياس مراتب البحوث فى قائمة الأولويات على أساس أخذ متوسط آراء عدد من ذوى الرأى فى وضع خطط التنمية وتنفيذها ، عن طريق تحديد الثقل الالتزامى لكل بحث ، بحرف أبجدى من أ إلى د ، باعتبار أن قائمة الأولويات تحتوى على أربع مراتب ، كل منها تحت الأخرى ، ثم ترتيب موضوعات كل مرتبة بالطريقة نفسها، ولكن برقم من ١ إلى الرقم الذى تنتهى عنده موضوعات كل مرتبة .

وهناك موضوعات اجتماعية يحتاج بحثها إلى معرفة متعمقة بأحوال المجتمع الذى يراد إجراء البحث فيه ، وعلى أساس هذه المعرفة يمكن تحديد ترتيب هذه الموضوعات فى قائمة الأولويات فتوضع فى أسفلها بدلاً من أن تكون لها الصدارة ، وبذلك يمكن إرجاء إجرائها إلى الوقت الذى تكون فيه الأحوال الاجتماعية مناسبة ، ويكون الناس الذين تؤخذ منهم البيانات مهيئين لذلك ، ونذكر من هذه الموضوعات - على سبيل المثال - ما يتعلق بالسلوك الجنسى فى مجتمع يسود الحياء الاجتماعى بين أفراده ، وبخاصة الإناث ، وما يرتبط بالطائفية فى مجتمع استثير فيه التعصب الطائفى ، فقد يوقظ بحث هذه الموضوعات فتنًا كانت نائمة .

وقد يتذرع بعض الباحثين بأن الدول الأجنبية ، وبخاصة الولايات المتحدة ، قد سبقت وبحثت مثل هذه الموضوعات منذ أكثر من ربع قرن ، وبأنه لا حياء فى العلم ، وبأن الحرية أساس البحث العلمى ، وهذه حقائق لا يمارى فيها أحد ، ولكننا نرد على ذلك بأننا- فى البحث الاجتماعى - ننظر إلى واقع مجتمعاتنا العربية ، وثقافتنا السائدة ، ومدى ما وصلت إليه من تنمية فى شتى الميادين ، وفيما يتعلق بالحياء يجب أن يكون معلومًا أن الأفراد الذين ينفعلون تقززًا عند توجيه أسئلة إليهم تخدش حياءهم ، وبخاصة إذا كن

إناثًا، أو الذين تستثار فيهم النعرة الطائفية عند سماع أسئلة عنها ، لا يعطون أجوبة يمكن الاعتماد عليها من الناحية العلمية .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، يجب على العلميين الاجتماعيين العرب أن يتحروا ما أحدثته البحوث الجنسية من نتائج سلبية فى المجتمعات التى أجريت فيها ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، التى أصبح السلوك الجنسى فيها ، وبخاصة فى الحياة الزوجية مشكلة بالغة التعقيد ، بحيث أصبحت ترتبط بمطالب حركة تحرر النساء ، الآخذة فى النمو والمتزايدة قوة فى التأثير ، ومما يستحق الذكر بصدد بحوث المشكلات المرضية ، أن هناك افتراضًا بأن الولوع بالبحث فى موضوعاتها ، بصرف النظر عن انعكاساتها الاجتماعية ، أى بصورة متحدية ، إنما يفصح عن معاناة الباحثين أنفسهم منها ، وفيما يتعلق بمبدأ الحرية فى البحث العلمى يجب أن نذكر بمبدأ سياسى اجتماعى أساسى ، وهو : أنت حر ما لم تضر ، ولا شك فى أن الضرر الذى يهمنا - نحن المعنيين بالبحث الاجتماعى هو ما يصيب البحث العلمى فى الصميم ، من الاعتماد على بيانات مشبوهة ، تم جمعها فى ظروف غير سليمة ، لأنها غير عادية .

٤ ـ الاعتبارات السياسية :

هناك نظم سياسية لا تطيق أن تجرى فيها بحوث علمية ، فى موضوعات تعد من وجهة نظرها لا مساسية ، أى محرمة ، ويعد من يقدم على بحثها خارجًا على النظام ، ويجب التخلص منه بصورة من الصور ، ومن أمثلة ذلك ، التجربة التى مر فيها المجتمع المصرى فى الثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن. فقد كانت الكتابة عن الفقراء والكادحين من الفعلة والعمال ، وما يلقونه من حرمان اجتماعى واقتصادى كافية لإدانة صاحبها وإدخاله السجن بتهمة الاشتراكية والشيوعية ، ونذكر بهذه المناسبة أن أول بحث قام به مكتب البحوث الاجتماعية التابع للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية التى تم تأسيسها سنة ١٩٣٦ ، كان بحث الفقر فى المجتمع المصرى فى سنة ١٩٣٦/٣٧ ، لكن نتائج هذا البحث الفج الذى قام به غير المتخصصين فى البحوث الاجتماعية ـ الاقتصادية

لم تنشر قط ، وأخفيت قرابة ثلاثة عشر عامًا ، حتى تغيرت الأحوال ورأت الدولة أن تعنى بشئون الفقراء المعدمين ، بسن قوانين الضمان الاجتماعى فى أواخر سنة ١٩٥١ ، وقد وضع هذا القانون على أساس بحوث كان عمادها بحث الفقر المشار إليه .

ولقد كان لهذا النظام السياسى تأثيره عند اختيارى موضوع أطروحة الدكتوراه التى سجلتها فى جامعة لندن سنة ١٩٤٢ ،فلقد كنت حينئذ متأثرًا بدراستى لبحوث الفقراء، التى أجراها كل من « تشارلز بوث » فى مدينة « لندن » فى الربع الأخير من القرن الماضى، و«سيبوم راونترى » فى مدينة « يورك » ، فى آخر القرن الماضى ، ثم فى أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين ، و« أ.ل . بولى » خمس مدن بريطانية متوسطة الحجم ، فى أوائل العقد الثانى من القرن العشرين ، و« مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية »[1] . التى أجرت بحث مدينة لندن من جديد ، ابتداء من سنة ١٩٢٨ ، وشكلت لذلك لجنة كان يرأسها مدير المدرسة حينئذ ، وهو « اسير هيوبرت لولن سمث » ، وقد كانت مدرسة لندن هذه الكلية التى درست فيها أثناء الحرب العالمية الثانية ، وحصلت على درجاتى العليا منها. لقد كنت أتوق إلى القيام ببحث الفقر فى قسم أو أكثر من أقسام مدينة القاهرة ، ولكنى خشيت رفض المسئولين وسوء ظنهم بى ، الذى كان سيؤدى إلى إنهاء بعثتى ، فرأيت أن أختار موضوعًا آخر ، يحقق أمنيتى بطريق غير مباشر ، ويمكننى ، فى الوقت نفسه ، من بحث ظاهرة بارزة ، كان المسئولون فى وزارة الشئون الاجتماعية التى أنشئت فى سنة ١٩٣٩ ، التى بدأت الحرب فى خريفها ، يولونها اهتمامًا خاصا ، وهى ظاهرة جناح الأحداث فى مصر ، التى كانت مركزة أساسًا فى مدينتى القاهرة والإسكندرية ، وغنى عن البيان أن التحدى الفردى لأى نظام دكتاتورى ، لا يعد شجاعة ، وإنما هى حماقة تؤدى بصاحبها إلى التهلكة ، وتعيق تنمية البحث الاجتماعى .

ومن أبغض البحوث إلى النظم الدكتاتورية تلك التى تستطلع الرأى العام ، فى الأمور

---

(١) كلمة مدرسة تطلق على تخصص هذه المؤسسة العلمية الشهيرة ، إحدى مؤسسات ، أى كليات جامعة لندن، التى تحتوى على مدرسة لندن لطب المناطق الحارة ، ومدرسة لندن للفنون الجميلة ، ومدرسة لندن للدراسات الشرقية والأفريقية .

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ؛ ذلك لأن الحاكم المطلق المستبد لا يريد الشعب أن يرى إلا ما يراه هو لأنه -وفق اعتقاده - هو وحده الذى يعبر أصدق تعبير عن إرادة الشعب الذى ارتضاه حاكمًا ؛ لأنه قد استطاع أن يقبض على مقاليد الحكم ، والمعروف أن الدول الديمقراطية تفيد فائدة كبيرة من البحوث التى تستطلع الرأى العام ، فى المسائل العامة التى تمس مصالح الشعب ، فهى تهتدى بنتائجها فى سن كثير من التشريعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ولما كان اهتمامنا منصبا على تنمية البحث العلمى تحت أى ظرف من الظروف فإننا ننصح بمراعاة الاعتبارات السياسية عند اختيار موضوعات البحوث الاجتماعية ، فى ضوء ما تقدم ، وغنى عن البيان أن البحث العلمى ونتائجه ، فى أية دولة من الدول ، يعد رصيدًا هامًا لها ، ذا وزن كبير فى ثروتها الوطنية، ولذلك أصبح من واجب المسئولين فيها صيانته ، وتشجيعه ، وتنميته ، بشتى الوسائل المادية والأدبية .

وتثير نقطة الاعتبارات السياسية أمرًا يستحق النظر والتدبر ، بخصوص ضبط البحث العلمى من قبل الدولة ، الذى سبقت الإشارة إليه باقتضاب عند الحديث عن أخلاقيات البحث الاجتماعى فى الفصل السابق ، فكثير من الهيئات الحكومية التى يناط بها ضبط البحث العلمى فى الدول التى يرى نظامها السيـسى أن ضبط البحث العلمى مسألة جوهرية، تعتقد أن البحث العلمى فى حالات معينة، يكشف الستار عن حقائق اجتماعية، ونتيجة لهذا الاعتقاد ، الذى يدفع بالبحث العلمى إلى دائرة فى منتهى الخطورة ، تحجب هذه الهيئات الباحثين العلميين ، ومن بينهم العلميين الاجتماعيين عن الحصول على هذه الحقائق ، إحصاءات كانت ، أو تقارير ونشرات رسمية ، أو خرائط تفصيلية ، ويترتب على ذلك توقف البحث وتعطيل الباحث ، واضطراره فى بعض الأحيان إلى تغيير موضوع البحث ، الذى ربما يكون قد قطع فى إنجازه شوطًا بعيدًا ، والتسليم جدلاً بأن المسئولين على حق فى اعتقادهم الذى يدعمونه باعتبارات أمنية وطنية خطيرة ، يدعونا إلى نصح الباحثين بوضع هذه النقطة موضع الاعتبار عند اختيار موضوعات لبحوثهم الاجتماعية، على الرغم مما فى ذلك من تضييق على الباحثين ، وإعاقة للبحث الاجتماعى وإفقار ميدانه .

ولكن فى الوقت ذاته يجب أن يكون المسئولون على بينة مما تقوم به الأقمار الصناعية، التى تطيرها الدول القادرة فى الفضاء ، من جمع بيانات مصورة متناهية فى الدقة عن تحركات البشر ومتاعهم وعن معالم أرضهم فى كل مكان على وجه الكرة الأرضية ، يهمها معرفة أحوال سكانه ، وكم حجبت دول عربية عن أبنائها العلميين الذين تبعثهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الماجستير أو الدكتوراه ، معلومات وبيانات رأت أنها تتعلق بالأمن الوطنى ، فأمدتهم الهيئات المختصة هناك بها ، فى سهولة وسرعة فائقة.

وبهذه المناسبة نجد أنفسنا تواقين لمعرفة أية أضرار أحدثها نشر كتاب **وصف مصر** لعلماء الحملة الفرنسية على مصر فى أوائل القرن الماضى ، وكتاب **وصف تفسيرى لأسلوب حياة المصريين المحدثين وأعرافهم** للسائح الإنجليزى « إدورد وليم لين » (١) ، قرب نهاية حكم محمد على على مصر ، وكتاب **الفلاحون** للأب عيروط (٢) ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وكتاب **النشأة فى قرية مصرية** لحامد عمار (٣)، فى أوائل الخمسينيات من القرن الحالى ، وكتابنا **التصنيع والعمران** : بحيث ميدانى للإسكندرية وعمالها ، فى أواخر الخمسينيات نفسها ، وكتب أخرى مماثلة ، وهذه الكتب كلها ، سواء باللغة الفرنسية أو الإنجليزية أو العربية ، تقارير بحوث أجريت فى قطاعات مختلفة من المجتمع المصرى ، للكشف عن أحوالها ، وحياة الناس الاجتماعية والاقتصادية فيها ، بما يخدم التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية من نواح مختلفة ، وينطبق ما ذكرناه أيضًا ، على البحوث الاجتماعية المشابهة ، التى أجريت والتى تجرى فى الدول العربية الأخرى ، التى أخذ البحث الاجتماعى فيها فى السنوات العشر الأخيرة يلاحق بدرجات وسرعات متفاوتة، مسيرة البحث الاجتماعى التى قطعت شوطًا طويلاً فى مصر ، وبخاصة منذ أوائل الخمسينيات من القرن الحالى .

---

(١) انظر « إدورد وليم لين »، المصريون المحدثون : **عاداتهم وشمائلهم** ، ترجمة عن الإنجليزية عدلى طاهر نور.

(٢) انظر « الأب هنرى حبيب عيروط » ، **الفلاحون** ، ترجمة عن الفرنسية محيى الدين اللبان ووليم داوود مرقص.

(٣) انظر . Hamed Ammar, **Growing Up in an Egyptian Village**
وقد كانت رسالة لدكتوراه الفلسفة فى الأنثروبولوجيا .

مما تقدم من الاعتبارات التى يجب مراعاتها عند اختيار موضوعات البحوث الاجتماعية، يتبين أن عملية الاختيار هذه تحتاج وقتًا كافيًا للاطلاع الواسع والسريع نسبيا ، ثم التفكير فى أكثر من موضوع اجتماعى ، والموازنة بينها فى ضوء ما فصلناه من أمور الاعتبارات العلمية ، والتنفيذية ، والاجتماعية ، والسياسية ، ويتضح من ذلك أن عملية الاختيار تستغرق وقتًا طويلاً بحق ، ولكنه لا يضيع سدى ، فإن الباحث يفيد فائدة معرفية كبيرة من سعة الاطلاع ، ويزداد دراية بواقع الحياة الاجتماعية فى المجتمع الذى يجرى فيه بحوثه ، فيصبح بالتدريج خبيرا قديرًا يستطيع أن يعلم غيره ويبصره ، وهكذا تتحقق تنمية البحث الاجتماعى على أسس علمية .

الفصل الرابع

أهداف البحوث الاجتماعية

تمهيد

إن الأمر الذى لابد من لفت النظر إليه هو أن عملية اختيار موضوعات البحوث الاجتماعية تتضمن بالضرورة تحديد أهدافها ، فالباحث عندما يختار موضوعًا اجتماعيا لبحثه علميًا يضع فى اعتباره - فى الوقت نفسه- الأهداف التى يرمى إليها من بحثه ، ونصيحتنا بهذا الصدد تحديد الأهداف بإقلال منا ؛ لأنه كلما حددت الأهداف أمكن التركيز والتعميق ، والملاحظ أن الطلبة العرب يكثرون من أهداف بحوثهم ؛ ظنًا منهم أن كثرة الأهداف تجعل للبحث وزنًا وتضفى عليه قيمة علمية ، ولو علموا أن العكس هو الصحيح، لحددوا الأهداف ليتمكنوا من ضبط منهاج البحث وإتقان استخدام المنهج الذى يختارونه لإجرائه والتدقيق فى طريقة تنفيذه ، فالعمليات المنهجية هى عصب البحث، كما سنوضح فيما بعد .

تحديد أهداف البحوث الاجتماعية

أولاً : هدف تبيانى

١ ـ بحث البغاء

كمثال لهدف تبيانى محدد واضح ، نورد هدف مسح البغاء فى القاهرة ، الذى سبق ذكره، والذى يتكون من شقين ، أحدهما مسح اجتماعى ، والآخر دراسة إكلينيكية ، أى عيادية ، لحالات عدد محدود من البغايا ، وقد حدد هدف المسح الاجتماعى بأنه التعرف على ظاهرة البغاء، كما تمارس فى مدينة القاهرة من حيث أعمار البغايا ، وجنسياتهن ودياناتهن ، ومدى انتشار أسماء الشهرة بينهن ، والمناطق التى ولدن فيها ونشأن نشأتهن الأولى، والمناطق التى يقمن فيها فى القاهرة ، وأيضًا من حيث أحوالهن المدنية ، والتعليمية ، والمهنية .

وكذلك من حيث بدء ممارستهن البغاء ، وأماكن الممارسة ، والعملاء الذين يترددون عليهن ، وأوقات الممارسة ، وما يحصلن عليه ماديا من الممارسة، وما كن يحصلن عليه من مهنهن ، وكذلك من حيث موقف أسر البغايا منهن ، وتعاطى البغايا المسكرات والمخدرات (١) .

أما الدراسة الإكلينيكية للحالات المختارة ، فقد حدد هدفها بأنه التعرف على نماذج من شخصيات البغايا ، ووصف السمات النفسية والاجتماعية التى تتميزن بها ، وتحديد العوامل المتنوعة المسئولة عن ممارسة البغاء فى كل حالة ، ثم صياغة بعض الفروض التى تربط بين هذه العوامل المختلفة ، والتوصل من هذا الربط إلى تفسير البغاء كصورة من صور السلوك الجنسى عامة (٢) .

وكمثال آخر من تحديد هدف البحث تحديدًا واضحًا ، نورد هدف بحث الأسرة فى

---

(١) انظر البغاء فى القاهرة ، مسح اجتماعى ودراسة إكلينيكية ، ص ٣ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٨ .

المسح الاجتماعى لدائرة باب الشعرية ، الذى أشرفت أيضًا على إجرائه ، كما قمت بكتابة تقريره النهائى ، فقد حدد الهدف ، بأنه التعرف على حقائق خاصة بنقاط ، تعطى فكرة واضحة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان قسم باب الشعرية ، أكثر أقسام القاهرة الإدارية اكتظاظًا بالسكان.

وهذه النقاط هى :

١ ـ بيانات أولية تتصل بجنس أفراد الأسرة ، وفئات سنهم ، وصلتهم برب الأسرة وحجمها .

٢ ـ بيانات عن هجرة الأسرة من محافظات أخرى ، أو انتقالها من أقسام إدارية أخرى بالقاهرة إلى قسم باب الشعرية .

٣ ـ الحالة التعليمية لأفراد الأسرة .

٤ ـ الحالة الاقتصادية لأفراد الأسرة .

٥ ـ الحالة السكنية للأسرة ، وأضيف إلى ذلك هدف فرعى ، وهو تحديد أية شياخات هذا القسم الست عشرة أكثر تدنيا من باقى الشياخات من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ، حتى تكون لها الأولوية فى خطة تنمية قسم باب الشعرية [1] .

---

(١) انظر **المسح الاجتماعى لدائرة باب الشعرية** ، ص ٢٥ ـ ٢٧ .

٢ ـ بحث التصنيع والعمران

وكمثال ثالث من التحديد الواضح لهدف البحث ، نورد هدف بحث التصنيع والعمران فى مدينة الإسكندرية الذى سبق ذكره ، فقد حددت الهدف العام من هذا البحث الشامل ، بأنه « **الكشف عن العوامل التى صاحبت التصنيع والنمو العمرانى ، لميناء بحرى مصرى قديم صار من أهم المدن فى العالم** » (١) .

ولما كان يحتوى على بضعة بحوث ، فقد حددنا لكل منها هدفًا على حدة ، فبحث مراكز الصناعة فى مصر هدف « التعرف على العوامل المتداخلة فى تركيز الصناعة ، وتوطنها فى مناطق معينة وآثار ذلك فى عمرانها»(٢) .

وبحث عمران مدينة الإسكندرية الحديثة هدفه « الكشف عن أهم العوامل الأساسية النشيطة التى أدت إلى نمو مدينة الإسكندرية الحديثة » (٣) .

وبحث المظهر العمرانى لمدينة الإسكندرية هدفه تحليل المظهر العمرانى للأقسام الإدارية التى تنقسم إليها مدينة الإسكندرية ، وتوضيح العوامل التى أسهمت فى نموها (٤) .

أما البحث الأخير الذى يكون القسم الأساسى والأكبر من أقسام الكتاب الثلاثة ، فهو **بحث التصنيع وأحوال العمال الصناعيين فى الإسكندرية** ، وهدفه إعطاء صورة مبسطة للأحوال الصناعية والاجتماعية والاقتصادية للعمال الصناعيين فى الإسكندرية ، بقصد التعرف على أثر الصناعة فى حياتهم .

وإلى أى حد يختلف فى ذلك العمال الإسكندريون عن العمال الريفيين أصلاً ، وذلك من حيث نقاط أساسية ، وهى :

---

(١) **التصنيع والعمران : بحث ميدانى للإسكندرية وعمالها** ، تصدير الطبعة الأولى ، ص : ى .
(٢) **المصدر نفسه** ، ص ٨٧ .
(٣) **المصدر نفسه** ، ص ١٣٧ .
(٤) انظر **المصدر نفسه** ، ص ١٥١ .

١ ـ الحالة الشخصية أو المدنية للعمال الصناعيين وأعمارهم .

٢ ـ هجرة العمال إلى الإسكندرية وظروف المهاجرين .

٣ ـ حرف العمال ومهنهم السابقة وبعض الظروف الخاصة بها .

٤ ـ الصناعات الحالية التى يشتغل بها العمال وبعض الظروف الخاصة بها .

٥ ـ مساكن العمال وأحوالها .

٦ ـ نشاط العمال لشغل فراغهم اليومى والأسبوعى والسنوى .

٧ ـ حالة العمال التعليمية وقراءتهم الصحف .

٨ ـ دخل العمال وإنفاقهم .

٩ ـ دوافع العمال إلى الزواج، ومرات زواجهم، وموقفهم من خلف الأطفال » (١) .

---

(١) انظر المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ .

٣ ـ بحث المدينة المنورة

وهناك بحث رابع قريب الشبه - من الناحية العمرانية - من البحث السابق ، وهو البحث الاجتماعى ـ الاقتصادى لسكان المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية فى ربيع سنة ١٩٧٨ ، الذى حددت هدفه تحديدًا واضحًا بأنه :

١ ـ تحديث بيانات المسح الاجتماعى الاقتصادى السابق لسنة ١٩٧١ ؛ بخصوص إعداد التخطيط العام للمدينة ، الذى قدم للمسئولين فى ١٩٧٣ .

٢ ـ جمع بيانات معينة تعدها الهيئة الاستشارية القائمة بتخطيط المدينة المنورة، جوهرية لإبراز الوجهين الاجتماعى والاقتصادى للحياة فيها (١).

ويبين من ذلك، أن هذا البحث المسحى تبيانى تشخيصى بحت ، إذ إنه أجرى تلبية لطلب هذه الهيئة الاستشارية لخدمة التخطيط العمرانى للمدينة المنورة ، وهى المدينة المقدسة الثانية بالمملكة العربية السعودية ، التى تقصدها الأغلبية الغالبة من معتمرى البيت الحرام بمكة المكرمة على مدار السنة ، والأغلبية الساحقة من حجاجه فى موسم الحج الذى يستغرق شهرًا على الأقل ، قبل الحج وبعده.

(١) انظر تقرير المسح الاجتماعى ـ الاقتصادى للمدينة المنورة : ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م (بالعينة) .

٤ ـ بحث الحج

ولقد طلبت إلى الهيئة الاستشارية نفسها إجراء بحث آثار الحج فى سنة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م فى المدينة المنورة ، حيث إنه يهمها هذا الأمر من الناحية العمرانية أساسًا ؛ لأنه ينعكس على تخطيطها ، ولابد أن يؤخذ فى الاعتبار فى وضع مخططها العام .

وقد حددت هدف **بحث الحج بأنه كشف أهم آثار زيارة الحجاج للمدينة المنورة فى موسم الحج سنة ١٣٩٨هـ ، فى أحوالها الاقتصادية والعمرانية ، وذلك بالتعرف على أمور أساسية** ، وهى :

١ ـ جنسيات الحجاج .

٢ ـ أعمارهم .

٣ ـ حالة زيارتهم المدينة المنورة ، أى بمفردهم أو مع آخرين ، مشتركين معهم فى الإنفاق أو غير مشتركين .

٤ ـ مرات حجهم قبل الحج الحالى .

٥ ـ كيفية وصولهم إلى المدينة المنورة .

٦ ـ مدة زيارتهم .

٧ ـ وسائل المواصلات المستخدمة فى تنقلاتهم داخل المدينة المنورة .

٨ ـ وسائل المواصلات التى يغادرونها بها .

٩ ـ نوع سكنهم فى المدينة المنورة .

١٠ ـ مرافق المسكن .

١١ ـ إيجار المسكن .

١٢ ـ بعد المسكن عن الحرم النبوى .

١٣ ـ اشتراك الحجاج فى المسكن .

١٤ ـ الوقت المستغرق لوصولهم إلى الحرم النبوى .

١٥ ـ إنفاقهم فى المدينة المنورة وبنوده .

١٦ ـ شكاواهم بالنسبة للخدمات المقدمة والمرافق الموجودة [١] ، وهذا التحديد الواضح كل الوضوح لهذا البحث الخامس ، **تطلبته طبيعة البحث العمرانية** ، **حيث إنه يخدم تخطيطًا عمرانيًا عاما ، يعد ركيزة التنمية الاجتماعية الاقتصادية العمرانية لمدينة مقدسة ذائعة الصيت فى العالم الإسلامى .**

---

(١) انظر تقرير **مسح الحج فى المدينة المنورة** ، لزوارها من حجاج عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م (بالعينة) .

٥ ـ بحث التشريع الجنائى الإسلامى ومكافحة الجريمة فى السعودية

وهناك بحث سادس قمت بإجرائه فى المملكة العربية السعودية أيضًا ، لمعرفة أثر تطبيق التشريع الجنائى الإسلامى فى حفظ الأمن فيها ، وقد حددت هدفه تحديدًا واضحًا ، بأنه **«تقصى الآثار التى ترتبت على التطبيق المنظم ، الواعى ، الشامل ، للتشريع الجنائى الإسلامى فى حفظ الأمن فى المملكة العربية السعودية »** [١] ؛ وذلك منذ توحيدها على يدى زعيمها الملك الراحل عبد العزيز بن سعود ، فى سنة ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م .

وظاهر من أهداف البحوث التى أوردناها على سبيل المثال أنها تنحصر فى **التبين** ، **أى التعرف** ، **والكشف** ، **والتقصى** ، وهى أيضًا بحوث يمكن أن نصفها بأنها وظيفية ، أى أجريت لتؤدى وظيفة معينة ،وهى تيسير التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ العمرانية ، كبحث الأسرة فى دائرة باب الشعرية ، وبحث التصنيع والعمران الشامل لبحوث متعددة ، والبحث الاجتماعى الاقتصادى لسكان المدينة المنورة ، وبحث الحج ، وبحث التشريع الجنائى الإسلامى وحفظ الأمن .

ويعد بحث البغاء فى مدينة القاهرة بحثًا وظيفيًا أيضًا ؛ لأنه يساعد فى تغيير ظاهرة اجتماعية ، تشيع نوعًا من الاختلال الاجتماعى ، فتعيق التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية فى محيط الأسر بخاصة .

وفى المجتمع على وجه العموم ، وهذا النوع من البحوث الاجتماعية التبيانية الوظيفية، التى يمكن أن يطلق عليها اسم البحوث التطبيقية ، هو النوع الشائع فى ميدان البحث الاجتماعى ، وبخاصة فى الولايات المتحدة، وبريطانيا ، ثم فى فرنسا والدول الأوربية ، وهو أيضًا النوع الشائع فى مصر ، منذ أن دخلناه ببحثنا فى جناح الأحداث فى

---

(١) الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائى الإسلامى وأثره فى مكافحة الجريمة فى المملكة العربية السعودية (الرياض ١٦ ـ ٢١ شوال عام ١٣٩٦هـ) ، ص ١١١ .

مصر، فى سنة ١٩٤٦ ، كما سبق أن ذكرنا ، ثم فى الدول العربية على أيدى من تتلمذ علينا من طلبتها.

٦ ـ بحث السحر فى مدينة القاهرة: بحث فى علم الاجتماع الغيبى

ومن البحوث التى تتبلور أهدافها فى التبين ، أى التعرف ، والتقصى ، والكشف بحث السحر فى مدينة القاهرة ، الذى أجرته الأستاذة الدكتورة سامية الساعاتى سنة ١٩٨٠.

واتبع البحث المنهج الوصفى ، بقصد الكشف عن ظاهرة السحر فى مدينة عاصمية (metropolitan) هى مدينة القاهرة ، والتعرف على أهم خصائص من تضمهم هذه الظاهرة سواء من المشتغلين بالسحر أو من المترددين عليهم .

ويشتمل البحث على عمل ميدانى ، ومسح سحرى للمدينة ، يعطينا صورة حيّة لما وصلت إليه هذه الظاهرة فى الربع الأخير من القرن العشرين ، وفى عاصمة هذا المجتمع بالذات ، وهى مدينة القاهرة .

وينقسم البحث الميدانى إلى شقين أساسيين :

الأول خاص بالمشتغلين بالسحر فى مدينة القاهرة ، ومناطق توزيعهم فيها : وتوزيعهم وفق أعمارهم ، ونوعهم ، ودياناتهم ، ومستوى تعليمهم ، وحالتهم الاجتماعية ... إلخ.

أما الشق الثانى من البحث فيختص بالمترددين على المشتغلين بالسحر فى القاهرة ، وتوزيعهم فيها حسب القسم الإدارى ، وفئات السن ، والنوع ، والديانة ، ومستوى التعليم ، والحالة الاجتماعية ، ودوافع التردد ، وعدد مراته ، ومدى شعور المتردد بالفائدة من تردده .

أما طريقة البحث فكانت المسح الاجتماعى ، على كل المشتغلين بالسحر وعلى مجموعة كبيرة من المترددين عليهم تصل إلى ٧٠٤ متردد ومترددة ، وكانت وسيلة جمع

البيانات هى الاستبار (Interview) المقيد باستبيان (Schedule) .

وفى معالجتها لظاهرة السحر والمجتمع المصرى لا تتناول الباحثة الحقائق الخاصة بآثاره ولا تلك المقولات التى تتداول بين الناس بخصوص فاعلياته ؛ لأن هذه مسائل لا دخل لعلم الاجتماع فيها ، وإنما ينحصر اهتمام الباحثة فى ظاهرة السحر نفسها فى المجتمع المصرى ، من حيث :

١ ـ وجودها .

٢ ـ مدى انتشارها .

٣ ـ المحيط الذى تنتشر فيه .

وذلك بقصد تبين الظاهرة ، والتعرف عليها ، وذلك بهدف التوصل إلى فروض وتعميمات بخصوص ظاهرة السحر فى المجتمع القاهرى ، وفى مدينة القاهرة ، باعتبارها العاصمة ، وأكبر مدينة مصرية ، وأوسعها عمرانًا ، وأوفرها سكانًا ، وأنماها حضارة ، وثقافة ، تسهم مستقبلاً فى إثراء نظرية عامة عن ظاهرة السحر فى المجتمع المصرى .

والجديد فى تناولها لهذا الموضوع ، هو المعالجة الاجتماعية الثقافية ، لظاهرة السحر ، وهو اجتهاد مستحدث فى المكتبة العربية يختلف عن الاجتهادات التقليدية الأخرى سواء التاريخى منها ، أو الدينى ، أو الأنثروبولوجى ، وإن لم يغفل أيًا من هذه الأبعاد .

ومما يلفت **النظر فى هذا البحث** الجهد المتميز المخلص المبذول فى العمل الميدانى لبحث **ظاهرة السحر فى مدينة عاصمية وهى القاهرة ، فقد تعرض لعاصمة حضرية لدراسة ظاهرة** السحر فيها .

والشائع حتى الآن فى ظن معظم المفكرين والباحثين الاجتماعيين على السواء، أن السحر **قاصر على قرى الريف المصرى فقط** ، والجديد أيضًا هو تناول الباحثة لكل من المشتغلين بالسحر والمترددين عليهم معًا ، وكل فئة منها تتطلب وحدها، فى دراستها، بحثًا مضنيًا.

ومن الأفكار المبتكرة فى هذا البحث ما توصلت إليه من رسم خريطة سحرية، يتمثل عليها المشتغلون بالسحر بحسب توزعهم فى الأقسام الإدارية [١،٢].

(١) انظر : سامية حسن الساعاتى ، الناس والسحر : بحث فى علم الاجتماع الغيبى ، الدار المصرية السعودية، القاهرة ، ٢٠٠٦.

(٢) انظر : الملحق ، ص

٧ ـ بحث الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى

يشتمل هذا الجزء الخاص الذى يَعرض لخطة البحث الميدانى وإجراءاته على أهداف البحث وفروضه ، والمجالات التى شملها البحث ، والعينة التى كانت أساس الدراسة الميدانية ، وطريقة تحديدها ، واختيارها ، وكذلك على الدراسة الاستطلاعية المستخدمة ، ووسيلتى جمع البيانات وأداتيهما ، وخطة التحليل الإحصائى . . . وقد توخيت فى ذلك الإيجاز الذى لا يخل بتوضيح الأفكار المختلفة التى قامت عليها الدراسة الميدانية .

أولاً : أهداف البحث وفروضه

كان للبحث هدفان رئيسيان ، وفى محاولة تحقيق هذين الهدفين ، وضعت فروضًا معينة تعيننى فى هذا السبيل ، وفيما يلى أهم أهداف البحث وفروضه :

أ ـ الهدف الأول (والفروض الخاصة به)

فحص ديناميات الاختيار للزواج ، وفى هذا الفحص حاولت اختيار بعض القضايا والفروض الهامة التى أثارتها النظريات التى تناولت ظاهرة الاختيار للزواج ، بالتحليل والتفسير ، ويمكننا وضع هذه القضايا أو الفروض على النحو التالى :

١ ـ لا يحدث اختيار الشريك (الزوجة) دون أساس شعورى أو لا شعورى .

٢ ـ قد يكون أساس الاختيار :

أ ـ التشابه الفيزيقى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى .

ب ـ تكميل أحد الشريكين للآخر من حيث الحاجات النفسية .

جـ ـ التجاور فى السكن أو العمل أو الدراسة .

د ـ الصورة المثالية لفتاة أحلام الشاب .

ب ـ الهدف الثانى (والفروض الخاصة به)

كان الهدف الثانى للبحث هو محاولة التعرف على مدى التغير الاجتماعى ؛ ببعديه

الأفقى والرأسى فى عملية الاختيار للزواج فى المجتمع المصرى ، وأقصد بالبعد الأفقى من التغير ذلك التغير الاجتماعى الذى يلاحظ ، فى زمن واحد ، بين أبناء الجيل الواحد ، سواء بين الآباء الريفيين والآباء الحضريين ، أو بين الشباب الريفيين والشباب الحضريين والشباب الريفى ، حضريين ، فى اختيارهم لشريكات حياتهم للزواج ، وذلك على أساس افتراض أن حياة سكان الريف تختلف اختلاف أساسيا عن حياة سكان المدن من حيث الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للعلاقات الاجتماعية، وعلى أساس أن من كان ريفيا وأتيحت له الحياة لفترات طويلة منتظمة فى المدينة ، معه دوام الاتصال بالأهل فى الريف، يختلف فى حياته الاجتماعية وأنساق علاقاته اختلافًا ظاهرًا عن زملائه فى القرية، وزملائه الآخرين الذين يعايشهم فى المدينة .

أما البعد الرأسى من التغير ، فيقصد به ، ذلك التغير الاجتماعى الذى طرأ على الاختيار للزواج بين جيلين ، هما جيل الآباء (من حضريين وريفيين) ، وجيل الأبناء (من حضريين وريفيين أيضًا) على أساس أن المدة التى انقضت بين الجيلين كافية لحدوث تغير ما؛ ففى الحياة الاجتماعية ومتضمناتها الثقافية ، وبخاصة ما تعلق منها بالمفاهيم والاتجاهات الخاصة بالاختيار للزواج ، وأساليبه ، وفى محاولة تحقيق هذا الهدف وضعت الفروض الآتية :

١ ـ تختلف محكات الاختيار وقيمه فى جيل الآباء الريفيين عنها فى الجيل المناظر من الآباء الحضريين .

٢ ـ تختلف محكات الاختيار وقيمه فى جيل الأبناء ، تبعًا للبيئة التى ولدوا ونشأوا فيها وعايشوا أهلها ، فمنهم الريفيون مولدًا ونشأة ومنهم الحضريون نشأة ، ومنهم الريفو ـ حضريون ، الذين ولدوا فى الريف ونشأوا فيه فترة معينة ، انتقلوا بعدها إلى المدينة طلبًا للعلم ، ولكن علاقاتهم بالريف مستديمة ، وبخاصة عندما يعودون إليه لقضاء عطلاتهم فيه، بين أهلهم وجيرانهم وباقى أهل القرية .

٣ ـ يختلف أسلوب الاختيار ومحكاته وقيمه فى جيل الآباء عنه فى جيل الأبناء .

ثانيًا : مجالات البحث الميدانى

أ ـ المجال البشرى :

تمثَّل المجال البشرى لهذا البحث فى طلبة السنة الرابعة ، وبعض طلبة السنة الثالثة من قسم علم النفس والاجتماعى ، فرع الاجتماع ، بكلية الآداب ، جامعة عين شمس، من حضر وريف ، وكذلك فى آبائهم وقرنائهم الريفيين ، وقد حددت المجال البشرى فى هذا النطاق للاعتبارات الآتية :

١ ـ يعد قسم علم النفس والاجتماعى (فرع الاجتماع) من الأقسام الجاذبة لأعداد كبيرة من الطلبة ، وقد مكننى ذلك من اختيار عينة مناسبة تنطبق عليها الشروط التى وضعتها .

٢ ـ يضم هذا القسم تشكيلة من الطلبة الذين أتوا من فئات مختلفة ومتفاوتة من حيث المستوى الاقتصادى ، والاجتماعى ، والتعليم ، وذلك بحكم كبر حجمه نسبيًا ، من ناحية، وعلى اعتبار أنه لا يجذب فئات خاصة من الطلبة ، كقسم اللغة الإنجليزية ، والفرنسية ، اللذين يضمان طلبة من خريجى المدارس الأجنبية .

٣ ـ من أكثر الاعتبارات أهمية فى اختيار طلبة هذا القسم (فروع الاجتماع) ، هو الاعتماد عليهم فى استبار آبائهم ، وقرنائهم الريفيين (وهذا بالنسبة للطلبة الريفى حضريين) بعد تدريبهم على ذلك تدريبًا خاصًا .

٤ ـ تحديدى لآباء الطلبة الحضريين ، وآباء الطلبة الريفى حضريين ، وكذلك قرنائهم الريفيين كجزء من المجال البشرى للبحث ، يعيننى على تحقيق أهداف البحث الميدانى، والتحقق من صدق فروضه .

* * *

ب ـ المجال الجغرافى : توزع أفراد العينة كما يلى :

الحضريون من أبناء ، وآباء توزعوا على محافظة القاهرة ومدينة الجيزة (التى تدخل ضمن نطاق المنطقة الطبيعية للقاهرة) .

الريفيون ، والريفو حضريون : توزع الأبناء الريفيون (القرناء) والريفو حضريون ، وكذلك آباء الطلبة الريفى حضريين ، على قرى تتبع المحافظات التالية :

١ ـ محافظات الوجه البحرى : القليوبية ـ الشرقية ـ الدقهلية ـ المنوفية ـ كفر الشيخ .

٢ ـ محافظات الوجه القبلى : الجيزة ـ الفيوم ـ سوهاج ـ قنا .

وفيما يلى بيان بالمجال الجغرافى للبحث الميدانى :

محافظات الوجه البحرى

١ ـ محافظة القليوبية : الدير (مركز طوخ) ، ميت عاصم (مركز بنها) ، الشموت (مركز بنها) ، دملو (مركز بنها).

٢ ـ محافظة الشرقية : حوض نجيح (مركز ههيا) ، منشأة صدقى (مركز أبو كبير) بنايوس (مركز الزقازيق) ، مشتول السوق (مركز بلبيس) .

٣ ـ محافظة الدقهلية : ميت ناجى (مركز ميت غمر) ، السعيدية (مركز شربين) دنجوار (مركز شربين) ميت مزاح (مركز المنصورة) سوارس (مركز المنزلة) .

٤ ـ محافظة المنوفية : مليج (مركز شبين الكوم) ، شبرا بخوم (مركز قويسنا) ، سنتريس (مركز أشمون) ، عمروس (مركز الشهداء) .

٥ ـ محافظة كفر الشيخ : كفر عسكر (مركز كفر الشيخ) .

محافظات الوجه القبلى

١ ـ محافظة الجيزة : بمها (مركز العياط) .

٢ ـ محافظة الفيوم : تلات (مركز الفيوم) .

٣ ـ محافظة سوهاج : الشيخ زين الدين (مركز طهطا) .

٤ ـ محافظة قنا : العلية (مركز قنا) .

وكانت تلك القرى : التى تتبع المحافظات المذكورة آنفًا ، هى القرى ، التى ينتمى إليها الطلبة الريفو حضريون، وآباؤهم، وقرناؤهم الريفيون ، وكان توزعها فى محافظات متفرقة من الجمهورية يخدم هدف البحث ؛ حيث كونت عينة تقريبية لمجموع السكان .

جـ ـ المجال الزمنى

استغرقت الدراسة الاستطلاعية النصف الثانى من شهر ديسمبر سنة ١٩٦٨ ، واستغرقت عملية جمع البيانات ومراجعتها حوالى شهرى يناير وفبراير ، وجزء من شهر مارس سنة ١٩٦٩ ، وتمت ضمن عملية المراجعة هذه ، مراجعة الأوصاف الجسمية والمزاجية لأفراد العينة ، وتمت فى شهرى أبريل ومايو سنة ١٩٦٩ عملية إعادة الاستبار على ٢٠ من عينة الآباء الحضريين ، والريفيين على السواء (١٠ لكل منهما) ، وذلك لتلافى عنصر تدخل الذاكرة فى تحريف الإجابات أو تغييرها ، أى ضمان ثبات صحيفة الاستبيان ، وهى التى كانت أداة عملية الاستبار .

وقمت بعد ذلك بعملية توحيد الإجابات والمراجعة اللازمة لذلك ، واستغرقت هذه العملية ، شهرى يونية ويوليو سنة ١٩٦٩ وبعد إتمام هذه العملية كانت هناك عملية تصنيف بيانات صحائف الاستخبار ، والاستبيان وفرزها ، واستغرقت شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٦٩ ، ثم جاءت عملية تسجيل هذه البيانات فى جداول أعددتها لهذا الغرض ، واستخراج النسب المئوية ، وتحليل البيانات الإحصائية واستخلاص النتائج .

وقد استغرقت هذه العملية أربعة أشهر ونصف من ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، إلى منتصف أبريل سنة ١٩٧٠ .

* * *

ثالثًا : العينة - اختيارها ، وتحديدها

حرصت فى البحث الميدانى على اختيار عينة بشروط خاصة ، تمكن من اختيار الفروض التى عرضت آنفًا ، وبالتالى تعيننى على إنجاز الأهداف الرئيسية لهذا البحث ، وهذه الشروط هى :

١ - تنوع أفراد العينة ، وذلك بانقسامهم إلى حضريين ، وريفى حضريين ، وريفيين. وقد حددت ابتداء مفهومات الشخص الحضرى ، والشخص الريفى حضرى ، والشخص الريفى فى هذا البحث كما يلى :

الشخص الحضرى : هو الذى ولد وعاش فى القاهرة ، أو عواصم إحدى المحافظات.

ب - الشخص الريفى حضرى: هو الذى ولد فى القربة، ثم انتقل إلى القاهرة لمواصلة تعليمه العالى. ولكنه ما زال متصلا بالريف.

جـ - الشخص الريفى : هو الذى ولد وعاش فى قرية ، ولم يغادرها لفترات طويلة بغرض التعليم ، أو العمل أو غير ذلك .

لذلك لجأت إلى اختيار مجموعتين من طلاب السنة النهائية وما قبلها من قسم علم النفس والاجتماع ، (فرع الاجتماع) بكلية الآداب بجامعة عين شمس ، إحداهما تنطبق عليها المواصفات الحضرية التى حددتها بالنسبة للشخص الحضرى ، وينطبق على الأخرى الصفات الريفو - حضرية التى حددتها للشخص الريفى - حضرى .

٢ - شمول العينة لأفراد متزوجين بالفعل ، وآخرين فى سن الزواج ، ولكنهم لم يتزوجوا بعد ، وبذلك يتسنى أخذ رأى فئتين مختلفتين تمامًا ، إحداهما مارست الاختيار وتزوجت بالفعل ، والأخرى فى مرحلة ممارسة الاختيار ، ولكنها لم تمارسه بالفعل ، وبالتالى لم تتزوج .

٣ - شمول العينة أيضًا آباء كل مجموعة من الطلبة فى هاتين المجموعتين ، وبذلك حصلت على أربع مجموعات توفر ما يأتى :

أ ـ فحص ديناميات الاختيار للزواج بين المتزوجين فعلاً ، والمقدمين على الزواج .

ب ـ التنوع فى الثقافة (ريف ـ حضر) ، ومعرفة أثر ذلك على عملية الاختيار .

جـ ـ معرفة أثر البعد الزمنى على الاختيار للزواج بين جيلين .

٤ ـ شمول العينة لمجموعة من شبان ريفيين يشابهون قرناءهم الريفى ـ حضريين من حيث الميلاد فى القرية ـ ولكنهم لم ينزحوا إلى المدينة لفترة طويلة ، بل ظلوا مقيمين فى القرية .

وهكذا حددت العينة النهائية على النحو التالى : ٢٥ طالبًا من الأبناء الحضريين ، ٢٥ طالبًا من الأبناء الريفى ـ حضريين ، ٢٥ من القرناء الريفيين ، ٢٥ من الآباء الحضريين ، ٢٥ من الآباء الريفيين .

ويمكن القول بأن العينة تنقسم- فى الواقع - إلى عينتين فرعيتين هما حسب الترتيب الزمنى :

١ ـ عينة الآباء (حضريون وريفيون) .

٢ ـ عينة الأبناء (حضريون ، ريفو ـ حضريون ، قرناء ريفيون) ، وينبغى أن ننوه هنا بأن المقارنات التى عقدناها فى هذا البحث اتخذت الأشكال الآتية :

أولاً :

١ ـ مقارنة بين آباء حضريين وآباء ريفيين ؛ لمعرفة أثر الفرق بين الثقافة الحضرية ، والثقافة الريفية (أى بين الثقافات الفرعية) فى فترات زمنية سابقة .

٢ ـ مقارنة بين آباء حضريين وأبناء حضريين ، توضح أثر عامل الزمن فى التغير الذى حدث بين هذين الجيلين .

٣ ـ مقارنة بين الآباء الريفيين ، وأبنائهم الريفى حضريين ؛ توضح التغيير بين جيلين إلا أنها تعزل أثر الانتقال للحضر لتلقى التعليم العالى .

٤ ـ مقارنة بين الآباء الريفيين والقرناء الريفيين ؛ توضح التغير بين جيلين ، وتعزل أو تغلب على احتمال تدخل عامل الانتقال للحضر لتلقى التعليم العالى .

ثانيًا :

١ ـ مقارنة بين أبناء حضريين ريفى حضريين ؛ للتعرف على أثر التحول نحو التحضر المتأثر بالانتقال إلى الحضر بقصد التعليم العالى .

٢ ـ مقارنة بين أبناء ريفى حضريين ، وقرناء ريفيين للتعرف على أثر الثقافات الفرعية فى الاختيار (حضر ـ ريف) .

وبهذا المعنى نستطيع القول بأننا نقارن بين ثلاث مجموعات تمثل إحداها الحضرية البحتة ، وتمثل الثانية الريفية البحتة ، بينما تعد الثالثة مجموعة تحولية ، وهذه المجموعة الثالثة (الريفو ـ حضرية) تقف كنموذج ، أو مثال توضيحى لتأثير الانتقال إلى الحضر لتلقى التعليم العالى ، وينطبق على العينة هنا مفهوم العينة المفيدة أى المحددة بأوصاف خاصة ؛ لأن عملية الاختيار من المجتمع الأصلى هنا مشروطة بشروط تحدد الأفراد الذين تشتمل عليهم العينة المطلوبة .

ولقد خرجت العينة على هذه الصورة بعد صعاب مختلفة واجهتها ، وبذلك لا تكون المشكلة مشكلة اختيار عينة من بين أفراد المجتمع ، بل مشكلة الحصول على عدد كاف من الأفراد لغرض البحث ، وكلما كثرت الشروط اللازمة فى العينة صعب الحصول عليها بطبيعة الحال ، وعدد الأفراد الذين يتم الاختيار من بينهم .

وكان من أهم الصعوبات التى واجهتها صعوبة العثور على عدد كاف من الطلبة الحضريين الذين ولدوا وعاشوا فى المدينة ، وكذلك صعوبة العثور على عدد كاف من الآباء الحضريين الذين ولدوا وعاشوا فى المدينة (كما كنت أطمع وفقًا لتعريفى للشخص الحضرى) .

وقد تغلبت على هذه الصعوبة بالنسبة للأبناء الحضريين ، بأن استعنت بطلبة حضريين

من الفرقة الثالثة بقسم علم النفس والاجتماع فرع الاجتماع ؛ ليكملوا عدد الطلبة الحضريين في السنة النهائية بفرع الاجتماع والذين لم أكن أتوقع وجود مثل هذه الصعوبة بالنسبة إليهم قبل إجراء البحث ، أما بالنسبة لصعوبة الحصول على أب حضرى ، ولد وعاش فى الحضر، فقد تغلبت عليها بأن تنازلت عن هذا الشرط جزئيًا بالنسبة للآباء فقط، وعدلته بحيث لم يعد هناك مانع من أن يكون الأب الحضرى قد ولد فى الريف ، لكنه مكث فى الحضر مدة لا تقل عن ٢٥ عاما ، وهى مدة أراها كافية لاستدماج الثقافة الحضرية .

ولقد قصرت العينة على الذكور ، دون الإناث للاعتبارات الآتية :

١ ـ اتضح من عرضى للتراث النظرى فى موضوع الاختيار للزواج كما فصلته آنفًا أن الذكر هو الذى يبادئ بالاختيار ، ولقد أشارت إلى ذلك أيضًا باحثة درست فى مجتمعنا المصرى ، وهى جانيت أبو لغد ، فى معرض حديثها عن إجراءات الزواج التقليدية فى الطبقة الوسطى الحضرية المصرية ، حيث تقول « والفتاة المصرية المحترمة ، التى تحسب ألف حساب لسمعتها لا تقابل زوج المستقبل فى ميعاد كما أنها لا تختاره .

على الرغم من أنه يمكنها رفض شخص معين اختارته أسرتها ، أما إن كانت تلك الفتاة محظوظة ، وتقدم لها أكثر من خاطب ، فإن الفرصة تصبح سانحة أمامها لكى تفاضل بين المتقدمين » .

٢ ـ تكشف لى الدراسة الاستطلاعية التى أجريتها على مجموعة من الطلبة والطالبات من السنتين الثالثة والرابعة بفرع الاجتماع ، والتى اتخذت شكل استخبارات جمعية مفتوحة، أن الذكور يؤكدون فى إجاباتهم المبادأة فى الاختيار ، بينما تميل الإناث إلى المفاضلة ، كما كان واضحًا من إجاباتهن أنهن لا يخترن وإنما يفضلن .

٣ ـ اتفق الاعتباران السابقان مع ما نلاحظه من أن الاختيار يكون دائمًا للرجل ؛ لأنه هو الذى يبحث عن المرأة ، وهو الذى يختار ويترك ، وفى هذه الأوضاع يظهر الطلب من

جانب الذكر ، وتكفل الإناث جانب العرض .

٤ ـ الرجل هو صاحب اليد العليا فى الحياة الزوجية والأسرية ، ويظهر ذلك فى مجتمعاتنا الشرقية بخاصة لذلك فله اليد الطولى فى الاختيار ، أما الفتاة فإن دورها ينحصر دائمًا، كما تبين لنا آنفًا ، فى المفاضلة إما بين أكثر من شخص من المتقدمين أو بين المتقدم، وصورة الشريك المثالى فى نظرها .

* * *

رابعًا : الدراسة الاستطلاعية

قبل التصميم النهائى لصحيفتى الأسئلة رقم ١ ، ٢ ، اللتين لعبتا دور الاستخبار والاستبيان فى هذا البحث ، قمت بعمل دراسة استطلاعية ، أستطيع فى الواقع أن أقسمها قسمين :

أ ـ دراسة استطلاعية لعينة الأبناء (طلبة حضريون طلبة ريفو حضريون ـ قرناء ريفيون) .

ب ـ دراسة استطلاعية لعينة الآباء (حضريون ريفيون) .

أ ـ الدراسة الاستطلاعية لعينة الأبناء

قمت بدراسة استطلاعية قبل التصميم النهائى للاستخبار على طلبة وطالبات السنة الرابعة بقسم على النفس والاجتماع ، على أساس استخدام الأسئلة ذات النهايات المفتوحة؛ لأتعرف على أكثر الإجابات المحتملة ، ذلك أننى أردت أن تكون أسئلة الاستخبار فى صورته النهائية مقفلة فى مجموعها ، حتى تسهل الإجابة عليها بطريق الاستخبار ، وقد استمرت هذه الدراسة الاستطلاعية أسبوعين . كما كان الطلبة الريفو حضريون ، يقومون أيضًا بدراسة استطلاعية على قرنائهم الريفيين ، وقد أدت هذه الدراسة الاستطلاعية وظيفتين هامتين فى البحث هما :

أولاً : اكتساب الخبرة المباشرة من الميدان .

ثانيًا : تحسس الصعوبات الموجودة .

وكانت نتيجة هذه الدراسة الاستطلاعية بالنسبة للأبناء ما يأتى :

١ ـ استصواب قصر الاستخبار على الذكور دون الإناث ؛ ذلك لأن إجابات الذكور كان يبرز فيها الاختيار الإيجابى بمحكاته المختلفة ، أما إجابات الإناث فكان معظمها ينبئ عن التفضيل أكثر من كونها معبرة عن الاختيار القصدى ، كما كان بعض الإناث يصرحن

فى إجابتهن بأنهن لا يخترن أزواجًا ، وإنما أقصى ما يستطعنه هو قبول متقدمين معينين أو رفضهم .

٢ ـ تعديل بعض أسئلة الاستخبار وإضافة أسئلة أخرى ، وحذف بعض الأسئلة التى رؤى الاستغناء عنها .

٣ ـ عدم سؤال القرناء الريفيين عن صفتين تتعلقان بشريك المستقبل ، وهما خاصتان باختيار نظرية حاجات الشخصية ، وهاتان الصفتان هما :

أ ـ تساعدك فى اتخاذ القرارات الهامة .

ب ـ تثق فيك . وذلك نظرًا لغموض هذا السؤال بالنسبة لثقافتهم الريفية .

ب ـ الدراسة الاستطلاعية لعينة الآباء

طلبت إلى الطلبة الحضريين ، والطلبة الريفى حضريين ، أن يقوموا باستبار آبائهم استبارًا حرا ، وإن كان موجهًا بعض الشيء ، بالفكرة العامة للبحث ، وقد استغرق هذا الاستبار مدة أسبوعين أيضًا ، انتهيت بعدهما إلى ما يأتى .

عدم توجيه سؤالين يختصان باختبار نظرتى حاجات الشخصية ، والشريك المثالى (فتاة الأحلام) إلى عينة الآباء، فبالنسبة لنظرية حاجات الشخصية قد يكون الأب قد اكتشف نفسه ، بعد مُرور العديد من السنوات ، وتعرف على حاجات شخصيته ، فيجيب على هذا السؤال من واقع معرفته هذه ، التى لم تتسن له إلا بعد الزواج وليس قبله ، أى أنها لم تتدخل فى اختياره لزوجته ، أما بالنسبة للنظرية الثانية والتى تبحث فى وجود صورة لفتاة أحلام معينة قبل الزواج ، ومعرفة أوصاف هذه الصورة ، فهذه أيضًا يمكن أن تتدخل فى الإجابة على السؤال الخاص بها ، عوامل تقلل من صدق الإجابة ، فقد يعدل الأب من صورة فتاة أحلامه ، كما كان فعلاً يراها قبل الزواج . . . بواقع من التغير الذى طرأ عليه بعد الزواج ، والتغير العام فى المجتمع ، فى النظرة إلى الصفات المفضلة لاختيار الشريكة .

خامسًا : جمع البيانات

اعتمدت فى هذا البحث على وسيلتين أساسيتين لجمع البيانات من أفراد عينة البحث، وهما وسيلتان أملتهما طبيعة البحث من جهة . وطبيعة المبحوثين من جهة أخرى، وتنحصر هاتان الوسيلتان فى : الاستخبار ، الاستبار المقيد باستبيان .

وقد كانت أسئلة الاستبيان هى نفس الأسئلة التى اشتمل عليها الاستخبار ، أى صحيفة الأسئلة استخدمت كاستخبار مرتين ، فى حالة الطلبة الحضريين ، والطلبة الريفى حضريين ، واستخدمت كاستبيان لتحديد عملية الاستبار ثلاث مرات فى حالة القرناء الريفيين ، الآباء الحضريين ، ثم فى حالة الآباء الريفيين أيضًا ، وقد استخدمت الاستخبار بالنسبة للطلبة الحضريين ، والطلبة الريفى - حضريين ؛ لأنهم يقرأون ، ويكتبون ، ويستطيعون بمفردهم الإجابة على أسئلة الاستخبار .

أما بالنسبة للقرناء الريفيين والآباء الريفيين ، فقد كان الأمر مختلفًا ، فالكثير منهم لا يعرف القراءة والكتابة ، أما فى حالة الآباء الحضريين فراعيت أيضًا أن بعضهم قد لا يجيد القراءة والكتابة ، أو قد يجيد القراءة ولا يجيد الكتابة ، لذا كان الاستبار المقيد باستبيان هو الوسيلة الأنسب لجمع البيانات منهم.

وقد استخدمت اللغة العامية فى كل من صحيفة الأسئلة الموجهة إلى الآباء ، والأبناء وذلك حتى يكون هناك ثبات فى توجيه الأسئلة ، وحتى تكون المقارنة بين عينتى الآباء والأبناء صادقة ، وكان هذا الأمر جد مهم ، بالنسبة لمجموعتى الآباء ، ومجموعة القرناء الريفيين؛ لأن كثيرًا منهم قد يصعب عليه فهم الأسئلة باللغة العربية، والتى قد يلجأ المستبر حينئذ إلى تبسيطها ، وشرح ما ترمى إليه، وهنا يختلف مستبر عن آخر، وتحدث اختلافات تنال من الدقة العلمية للبحث. وكان الطلبة الحضريون يستبرون آباءهم، وبذلك لعب هؤلاء الطلبة دورين فى هذا البحث ، دور المستبِرين ، ودور المستبَرين ، وكذلك كان الطلبة الريف حضريون، يستبرون آباءهم، كما أنهم كانوا أيضًا يقومون بعملية استبار قرنائهم

الريفيين، وبذلك لعبوا أيضًا دور المستخبرين إلى جانب دور المستبرين فى هذا البحث.

وينبغى أن نشير إلى أنه فى حالة وفاة والد الطالب، كان يطلب إليه أن يجرى الاستبار مع عمه ، أو خاله ، أو أحد أقربائه يكون قد ولد تقريبًا فى نفس السنة التى ولد فيها الأب المتوفى ، وتنطبق عليه شروط « الحضرية » أو « الريفية » المطلوبة ، وفى هذا الصدد ينبغى التحدث عن وسيلتين من وسائل جمع البيانات استخدمتها فى هذا البحث وهما:

١ ـ الاستخبار

والاستخبار هو صحيفة الأسئلة التى يجيب عليها المبحوث بنفسه ، ودون تواصل مع الباحث ، وقد قمت بتسليم صحائفه بنفسى فى اجتماع مع الطلبة الحضريين ، والطلبة الريفى حضريين، كل مجموعة منهما على حدة ، وشرحت لهم هدف بحثى باختصار ، والمطلوب منهم، وكان الاستخبار فى صورته النهائية، يشتمل على أربعة وخمسين سؤالاً ، تضم موضوعات تعد ترجمة واضحة لفروض البحث التى أسلفناها ، وهذه الموضوعات هى :

١ ـ بيانات عامة .

٢ ـ صفات المبحوث الجسمية .

٣ ـ صفات المبحوث المزاجية .

٤ ـ سن المبحوث وسن زوجة المستقبل .

٥ ـ درجة تعليم المبحوث ودرجة تعليم زوجة المستقبل .

٦ ـ طريقة التعارف بزوجة المستقبل .

٧ ـ أسلوب اختيار زوجة المستقبل .

٨ ـ الصفات المفضلة فى زوجة المستقبل .

٩ ـ بعض الاتجاهات المتعلقة بالاختيار للزواج .

١٠ ـ صورة فتاة الأحلام ووصفها .

١١ ـ تشابه زوجة المستقبل مع أم المبحوث فى بعض السمات .

١٢ ـ الاختيار لإشباع حاجات الشخصية للفرد .

وقد أشرت من قبل إلى أن صحيفة الأسئلة التى استخدمت كاستخبار للطلبة الحضريين، والريفى حضريين قد استخدمت هى نفسها كاستبيان يحدد عملية استبار القرناء الريفيين ـ تلك العملية التى قام بها الطلبة الريفو حضريون ، بعد تدريبهم على ذلك .

المحكّات التى استخدمت لضمان صدق وثبات الاستخبار (الاستبيان بالنسبة للقرناء):

تتعلق صحة الأسئلة بناحيتين مرتبطين وهما :

أ ـ صدق الإجابات ، ومطابقتها للرأى الشخصى لأفراد العينة .

ب ـ ارتباط الإجابات بالمخكات الواقعية ، أى بنواحى السلوك الظاهر المتعلق بالنواحى التى تمسها وحدات صحيفة الأسئلة .

ومن الإجراءات التى تتبع بقصد اكتشاف مدى صدق الإجابات ، هو وضع أسئلة تأكدية ، أو ضابطة ، وحساب درجة الثقة من إجابات هذه الأسئلة ، أما ثبات صحيفة الأسئلة فيتعلق بعدم تغير نتائجها ما دامت العينة ثابتة ، وهناك أكثر من طريقة يمكن بها قياس الثبات تتفاوت ما بين إعادة القياس بعد فترة زمنية محدودة ، وطريقة التقسيم النصفى إلى وضع عدد من الأسئلة التأكدية ، أو الضابطة .

وصدق صحيفة الأسئلة يلقى كثيرًا من الضوء على ثباتها ، إلا أن ذلك لا يعنى أن الصدق والثبات مسميان لمفهوم واحد ، وقد اتخذت عددًا من الإجراءات التى تضمن درجة لا بأس بها من الثبات ، والصدق ، (بالنسبة لاستخبار الطلبة ـ واستبان القرناء) تتلخص فى إجراءات رئيسية على النحو التالى :

١ ـ ملاحظة الاتساق الداخلى للاستخبار والاستبيان ، والتناقض أو عدم التناقض بين

إجابات أسئلة معينة ، وهذا لضمان صدق صحيفة الأسئلة .

٢ ـ وضع بعض الأسئلة التأكدية ، أو الضابطة ، أو المتعادلة ، وهذا يخدم الصدق والثبات معًا ، وقد تم تطبيق هذين الإجراءين بدقة ، واستبعدت كل صحيفة استخبار واستبيان للقرناء لم تحقق ذلك الاتساق الداخلى ، أو كان فيها تناقض بين الأسئلة التأكدية أو الضابطة .

٣ ـ قمت بعمل مراجعة تأكيد اختبارية على صفات الطلبة الحضريين ، والريفى حضريين الجسمية ، المزاجية ، وكنت أقوم بنفسى بالتأكيد من مطابقة الصفات الجسمية للمبحوثين ، وعلى ما يذكرونه فعلاً ، أما بالنسبة للصفات المزاجية فقد جمعت الطلبة الحضريين ، والريفى حضريين ، وكنت أقوم بهذه المراجعة على هدى من آراء زملاء الطالب عن شخصيته ، ومن إجماعهم على تميزه بسمة معينة ، وهذا يخدم صحيفة الأسئلة بطبيعة الحال لأنه يختص بقياس صدق ارتباط الإجابات بالمحكات الواقعية .

٤ ـ كان الطلبة الريفو حضريون يقومون بمراجعة تأكدية على صفات قرنائهم الجسمية، والمزاجية وذلك على هدى من ملاحظاتهم،هم أنفسهم،إلى جانب سؤال المحيطين بقرنائهم.

٥ ـ كان من المطمئن على صدق إجابات القرناء الريفيين ، أن إجابات القرناء فى مجموعها كانت متجانسة كما كانت تختلف عن إجابات الطلبة الحضريين ، والريفى حضريين ، وسيتضح ذلك ، فى التحليل الإحصائى فيما بعد .

٦ ـ دُرِّبَ الطلبة الريفو حضريون الذين كانوا فى السنة النهائية بفرع الاجتماع على إجراء البحوث ، كما تعلموا الكثير من أخلاقيات البحث العلمى .

٧ ـ كان اختيار الطلبة الحضريين والريفى حضريين على أساس تزكية من أساتذة المادة، وتزكية أخرى تكاد تتفق معها تمامًا من المشرف على تدريب الطلبة على الدراسات الميدانية.

٢ ـ الاستبار

الاستبار هو نوع من علاقات المواجهة بين الباحث والمستبر ، فيه يسأل الباحث ، ثم يدوّن إجابة المستبر بنفسه ، والاستبار قد يكون حرًا تمامًا ، كما قد يكون مقيدًا تبعًا لخطوط رئيسية فقط ، أو مقيدًا تمامًا بواسطة استبيان يرسم للمستبر خطة مفصلة لا يحيد عنها ، وهذا النوع من الاستبار يكون عادة أكثر دقة من جهة النظر العلمية .

ولما كان البحث ، قد توفر على معرفة مظاهر التغير الاجتماعى الذى طرأ على الاختيار للزواج بين جيلين ، كان لابد لنا من سؤال الآباء الحضريين ، والآباء الريفيين أولاً لمعرفة مدى الاختلاف بين النمط الحضرى ، والنمط الريفى فى هذا الشأن ، ثم لمقارنة هذه الإجابات بإجابات أبنائهم لمعرفة مدى التغير .

كما ينعكس فى إجابات كل من الجيلين ، وكان الطلبة الحضريون ، والريفو حضريون أنفسهم ، هم الذين يقومون بعملية استبار والديهم ، حيث دربوا على عملية الاستبار هذه، وقد رأيت أن هؤلاء الطلبة صالحون للقيام بهذه العملية للأسباب الآتية :

١ ـ اقتراب هؤلاء الطلبة من نهاية تدريبهم على إجراء البحوث ، والدراسات الميدانية.

٢ ـ تعذر استبار آباء هؤلاء الطلبة لأنهم موزعون فى نواحى متفرقة من مصر ، مما لا نستطيع معه استبارهم .

٣ ـ معايشة الأبناء للآباء بصفة دائمة أو شبه دائمة تمكن هؤلاء الأبناء من الحصول على معلومات وافية من آبائهم ، وكما يمكنهم من استكمال بعض المعلومات ، والإجابات التى يسترجعها الآباء فى أوقات مختلفة ؛ لأن تلك البيانات والمعلومات يختص معظمها بالماضى ، وتعتمد على استرجاع الوقائع وتذكرها :

٣ ـ الاستبيان :

كانت أداة استبار الآباء هى الاستبيان ، وقد كانت صحيفة استبيان الآباء تتطابق مع

صحيفة الأسئلة رقم ١ الموجهة إلى الطلبة الحضريين ، والطلبة الريفى حضريين ، وإن كانت صحيفة استبيان الآباء أقل عددًا فى أسئلتها ؛ ذلك أن المطلوب من الآباء استرجاع وقائع حدثت فى الماضى وانتهت ؛ لذلك يكون من الصعب قليلاً استرجاعها ، وقد احتوت صحيفة استبيان الآباء على عشرة أسئلة تشتمل على الموضوعات الآتية :

١ ـ بيانات عامة .

٢ ـ صفات المبحوث الجسمية .

٣ ـ صفات المبحوث المزاجية .

٤ ـ سن المبحوث وزوجته عند الزواج .

٥ ـ درجة تعليم المبحوث ودرجة تعليم زوجته .

٦ ـ الصفات المفضلة فى زوجة المبحوث ، وترتيبها حسب الأهمية .

٧ ـ بعض الاتجاهات المتعلقة بالاختيار للزواج لدى الآباء .

٨ ـ مدى مشاركة الزوجة فى تحلم أعباء الحياة .

٩ ـ أسلوب اختيار الزوجة .

١٠ ـ مدى تشابه زوجة المبحوث مع أمه فى بعض الصفات [١] .

قياس ثبات وصحة صحيفة الاستبيان :

١ ـ لقياس ثبات الاستبيان طبقت طريقة إعادة القياس على عشرين فردًا من عينة الآباء الحضريين ، والريفيين البالغ عددها خمسين ، وذلك بعد شهر ونصف من تطبيق الاستبيان فى المرة الأولى ، وهى مدة رأيتها مناسبة لإعادة الاستبيان ، بحيث لا تكون موضوعاته ما زالت راسخة فى الذهن بصورة حية .

كما أنها لا تكون نسيت تمامًا، وقد رأيت أن هذه الطريقة هى أنسب الطرق لقياس

---

(١) انظر الملحق ، صحيفة الاستخبار ، وصحيفة الاستبيان ، ص

معامل ثبات أسئلة الاستبيان ، حيث إن عامل الذاكرة ، يتدخل هنا ، وذلك لتعلق موضوعات الاستبيان بنواحى حدثت فى التاريخ الماضى للشخص .

٢ ـ روعى فى صياغة الاستبيان الشروط الخاصة بالثبات، والصدق التى روعيت بخصوص صياغة أسئلة الاستخبار ، والتى سبق ذكرها .

سادسًا : خطة التحليل الإحصائى

استعنت فى البحث الميدانى بأسلوبين أساسيين من أساليب التحليل الإحصائى وهما :

١ ـ الأسلوب الارتباطى، حيث تم الحصول على كل الارتباطات الممكنة ذات الأهمية بالنسبة للبحث .

٢ ـ اختبارات الدلالة وقد التزمت باختيار دلالة الفروق بين أغلب النسب المئوية لعينة البحث ، بمجموعاته المختلفة ، بالإضافة إلى استخدام اختبار « ت » لاختبار دلالة الفروق بين كل المتوسطات التى تضمنها البحث .

بحث الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى سنة ٢٠٠٢ وإجراءاته

الاختيار للزواج ظاهرة فردية فى ظاهرها ، لكنها مجتمعية فى عمقها ، بمعنى أن الاختيار للزواج سلوك اجتماعى يهدف إلى تحقيق رغبة نابعة عن حاجة أساسية لدى الفرد. ولا شك أن محاولة دراسة ظاهرة الاختيار للزواج من حيث علاقتها بالتغير الاجتماعى أى فى حالتها الدينامية المتحولة مع التغير الاجتماعى تعد دراسة دينامية أصيلة .

واهتمامًا بالبحث الدينامى ، وإضافة إلى أبعاد ظاهرة الاختيار لذلك فقد قمت بإعادة إجراء البحث مرة أخرى ، ذلك الذى طُبّق فى سنة ١٩٧٠ ، أى منذ اثنين وثلاثين سنة مرة أخرى ؛ وذلك لمعرفة أثر التغير الاجتماعى الحادث خلال هذه الفترة الزمنية ، وتقدر بـ ٣٢ سنة ، وهنا نستعين بالمنهج المقارن (Comparative Method) لمعرفة الفرق بين نتائج البحثين ، وأسباب تلك التغايرات ، مع العلم ، بأن أهداف البحث فى سنة ٢٠٠٢ هى

نفسها أهداف البحث الأول [١] .

أما ما يختص باختبار ديناميات الاختيار ، وأهم القضايا التى أثارتها النظريات التى عالجت الاختيار للزواج فى البحث الميدانى الثانى سنة ٢٠٠٢ فيمكن الرجوع إلى البحث الثانى سنة ٢٠٠٢ ، فى الفصل السابع عشر منه.

* * *

(١) انظر : سامية حسن الساعاتى ، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٣٠ .

٨- بحث لأسماء المصريين والتغير الاجتماعى:(*)

بحث تحليلى مقارن فى الريف والحضر :

لعل أهم سمة فى بحث أسماء المصريين ، والتغير الاجتماعى هو اتجاهه الوصفى التحليلى المقارن ، ووضوح أهدافه ، فقد كان له ثلاثة أهداف أساسية :

الأول : فحص ديناميات الأسماء والتسمية ومحاولة اختيار بعض القضايا والفروض الخاصة بعلاقة الأسماء بالقيم ، والطبقة ... إلخ .

أما الهدف الثانى : فيتبلور فى محاولة التعرف على مدى التغير ببعديه الرأسى والأفقى وأقصد بالبعد الرأس من التغير ذلك التغير الاجتماعى الذى طرأ على الأسماء والتسمية فى حقبتين زمنيتين فى الريف على حدة .

أما البعد الأفقى من التغير، فنقصد بذلك التغير الاجتماعى الذى يلاحظ فى زمن واحد بين الريف والحضر.

ويتبلور **الهدف الثالث** والأخير فى فهم الثقافة المصرية من خلال الأسماء والكشف من واقع ظاهرة التسمية والأسماء فى مصر ، وما تتضمنه من دينامية ، وتفاعل ، وتغير فى الريف والحضر .

وبناء على هذه الأهداف الواضحة ، فقد كان لابد من استخدام المنهج الوصفى المقارن الذى يعتمد اعتمادًا كبيرًا على التحليلات الكمية ، لكنه لا يقف عند مجرد الوصف ، بل ينزع نحو عقد المقارنات الرأسية فى كل من الثقافات الريفية على حدة، والثقافة الحضرية على حدة ، فى زمنين مختلفين ، والمقارنات الأفقية ، أى بين كل من الثقافة الريفية والتقليدية ، والثقافة الحضرية فى الزمن نفسه .

اختيار العينة

وكانت وحدة التحليل المستخدمة فى هذا البحث هى قائمة من أسماء المواليد فى كل من الريف والحضر ، استخرجت من دفاتر المواليد فى كل من قرية (شمياطس) بالنسبة للريف ، وحى مصر الجديدة بالنسبة للحضر ، وذلك بطريقة عشوائية منتظمة على مدار خمس وعشرين سنة باعتبارها فترة كافية لملاحظة التغير الاجتماعى الذى طرأ على ظاهرة الأسماء والتسمية .

(*) انظر سامية حسن الساعاتى، أسماء المصريين: الأصول والدلالات، والتغير الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب مكتبة الأسرة ، سنة ٢٠٠١. فاز هذا الكتاب بجائزة أحسن كتاب عن سنة ٢٠٠١ من وزارة الثقافة المصرية)..

وقد راعت الباحثة أن تتناسب عينة الأسماء فى كل من الريف والحضر مع عدد المواليد فى السنين محل الدراسة . ويلاحظ من البحث أنه حين تصدرت الأسماء الدينية مركز الصدارة بالنسبة لأسماء الذكور والإناث بشكل واضح فى فترة من الفترات ، كان ذلك أبلغ دليل على أن الأسماء من مؤشرات التغير الاجتماعى ، وبخاصة أن الأسماء الدينية تتعلق بأهم القيم الراسخة فى القرية المصرية ألا وهى القيم الدينية .

واسم الإنسان هو أول انتماء له ، وأول صفة اجتماعية مميزة يضفيها المجتمع ممثلاً فى الوالدين ، عليه بعد مولده ، حتى تكون له صلة اجتماعية ذات طابع معين ، والاسم لذلك لازم وضرورى ، فهو جزء من هوية الإنسان ، وأول وسيلة يدخل بها الشخص إلى أى مجتمع سواء فى معاملاته الرسمية أو غير الرسمية .

كما أن ظاهرة الأسماء ترتبط بالنظم الاجتماعية المختلفة فى المجتمع ، سواء كان ذلك متعلقًا بنظام الأسرة ، أو النظام الاقتصادى وما يشتمل عليه من حرف ، ومهن ، وطبقات، أو متصلاً بالأفكار التى تنمط الناس فى شكل أعراف ، وتقاليد ، وسنن .

كما أن ظاهرة الأسماء المصرية ترتبط بظواهر اجتماعية هامة فى الثقافة المصرية نفسها، مثل القيم ، والعادات ، والطبقات ، والأسرة ، والسحر ، والموضة .... إلخ .

وقد قامت الباحثة فى هذا البحث بأول تصنيف محدد للأسماء المصرية حيث لم يكن هناك من قبل ثمة تجميع أو تصنيف لأسماء المصريين فى الريف والحضر على السواء .

وقد كان لزامًا على الباحثة أن تجمع جميع الأسماء الموجودة فى الثقافة المصرية ؛ ريفها وحضرها بنفسها ، وترتبها وتضع نسق لها وفق نظام ممنهج وخطة واضحة، وهدفها فى النهاية هو استنطاق تلك المادة الخام ، وهى الأسماء الكثيرة المتنوعة ، والكشف عما تحتويه من دلالات اجتماعية، ويرتكز منهج التصنيف الذى اتبعته على الدعامات الآتية:

١ ـ تصنيف الأسماء انطلاقًا من مضمون الاسم أو محتواه .

٢ ـ تصنيف الأسماء انطلاقًا من مقصد التسمية إذا كان ذلك يلقى ضوءًا على فهم المضمون .

٣ ـ الاهتمام بالقيم المتضمنة فى الأسماء .

٤ ـ محاولة وضع الأسماء فى فئات رئيسية قد تضم الفئة منها تقسيمات فرعية لكنها تشترك فى السمات الأساسية التى تتضمنها الفئة الرئيسية .

٥ ـ الاهتمام بإيراد تصنيفات مستقلة خاصة بالثقافة المصرية دون غيرها فيما يختص بالأسماء والتسمية . وقد تضمن التصنيف :

١ ـ الأسماء الدينية .

٢ ـ الأسماء القومية (عربية ـ تركية ـ فارسية ـ أوربية . . . إلخ) .

٣ ـ الأسماء القيادية (قادة السياسة ، والفن ، والأدب ، والشعر) .

٤ ـ أسماء ملتزمة (بالشعر ـ باتجاه سياسى معين ـ بنواحى جمالية) .

٥ ـ أسماء غريبة ونادرة (بسبب الخوف من الحسد ـ البحث عن الجدة ـ أسماء الفأل ـ بسبب الجهل) .

٦ ـ أسماء فولكلور .

٧ ـ أسماء ريفية .

٨ ـ أسماء حضرية .

٩ ـ أسماء موقفية (ترتبط بظروف معينة وقت التسمية) .

١٠ ـ أسماء محسوبة (أسماء يسميها بعض الناس لأبنائهم بعد استشارة المنجمين) .

١١ ـ أسماء عصرية (ترتبط بالموضة) .

١٢ ـ أسماء تدليلية .

١٣ ـ أسماء بيئية (أى مستمدة من البيئة المصرية بما تحتويه من ظواهر طبيعية ، ونباتات ، وزهور ، وحيوانات ، وطيور ، وأشياء ، وبلاد ، ومدن) .

١٤ ـ أسماء لقبية (أى أسماء بألقاب ورتب ووظائف مختلفة) .

١٥ ـ أسماء بلدانية ومكانية ، (وهى أسماء لبلاد أو أقطار أو أماكن معينة) .

١٦ ـ أسماء خاصة بالثقافة المصرية ، أى تنفرد بها الثقافة المصرية .

المجال الجغرافى للبحث

وقع الاختيار على قرية « شيمياطس » ، فى محافظة المنوفية ، لتمثل المجال الجغرافى الريفى للبحث ؛ لأنها تمثل فعلاً القرية المصرية بصدق ، طرازيا وإيكولوجيا ، فهى تتشابه ثقافيا ، من حيث الإطار التقليدى للثقافة الريفية بعامة مع النمط العام للقرية المصرية ، كما أنها تقع فى قلب منطقة ثقافية كبرى هى الوجه البحرى ، وقد شجع على هذا الاختيار وجود دراسات مصرية سابقة ، تمركزت كل منها فى قرية واحدة .

أما المجال الجغرافى الحضرى للبحث فهو حى مصر الجديدة

وهو من المناطق الحضرية المتقدمة جدًا فى القاهرة ، والتى توضع فى صف الأحياء الراقية (اجتماعيا واقتصاديا فى القاهرة ، كأحياء الزمالك ، والمعادى ... إلخ) .

وهذا الحى - فى رأى الباحثة - يمثل الثقافة الحضرية المصرية فى أجلى صورها ، ويتميز بارتفاع مستوى المعيشة فيه على وجه العموم .

المجال الزمنى

استغرق البحث الميدانى أربعة أشهر بدأت فى سبتمبر سنة ١٩٧٦ ،حيث قضت الباحثة شهرًا فى القرية قامت فيه بجمع البيانات من دفتر المواليد ، وإجراء استبارات ميدانية مع الأهالى حول الأسماء والتسمية ، وقضت شهر أكتوبر من السنة نفسها فى جمع البيانات من دفاتر المواليد فى مكتب صحة مصر الجديدة ، وفى إجراء استبارات مع بعض مواطنى حى مصر الجديدة حول الأسماء والتسمية . ثم استغرقت بعد ذلك حوالى شهرين فى مراجعة البيانات ، وتصنيفها وفرزها وتسجيلها فى جداول ، ثم تحليل البيانات الإحصائية واستخراج النتائج وذلك من نهاية أكتوبر ، حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٦ (١)، (٢) .

وعودةٌ إلى ما ذكرناه من أن عملية اختيار موضوعات البحوث الاجتماعية تتضمن بالضرورة تحديد أهدافها تحديدا واضحا، فإن هناك بحوثًا اجتماعية قليلة ، تجرى بهدف التحقيق من مدى صحة فروض أو خطئها ، أو بقصد صياغة قوانين بعد استنتاجها ، لتفسير ظواهر اجتماعية معينة ، من حيث أسباب حدوثها واستمرارها ، وما حدث لها من تغير وأسباب ذلك . ويعد الشق الثانى من بحث البغاء فى القاهرة ، وهو الدراسة الإكلينيكية لحالات مختارة ، من هذا النوع الفرضى ، أو السببى ، أو البرهانى ، حيث أنها تتعلق بفرض الفروض ، أو تقصى الأسباب ، أو إيجاد البراهين ، ذلك أنه كان من

---

(١) انظر الملحق .

(٢) انظر سامية حسن الساعاتى ، أسماء المصريين والتغير الاجتماعى ، الأصول والدلالات والتغير الاجتماعى ، الكتاب الحاصل على جائزة أحسن كتاب ٢٠٠١ ، من وزارة الثقافة ، الهيئة العامة للكتاب ، ٢٠٠١ .

ضمن هدفه كما ذكرنا من قبل ، تحديد العوامل المنوعة المسئولة عن ممارسة البغاء فى كل حالة ، ثم صياغة بعض الفروض التى تربط بين هذه العوامل المختلفة ، والتوصل من هذا الربط إلى تفسير البغاء كصورة من صور السلوك الجنسى عامة .

والفرق بين البحوث الاجتماعية التى أهدافها التعرف ، أو الكشف ، أو التقصى ، التى أسميناها بحوثًا تبيانية، والبحوث الاجتماعية التى أهدافها تحقيق مدى صحة الفروض، أو صياغة القوانين التى يقوم عليها تفسير السبب، أو البرهان، والتى يمكن تسميتها بحوثًا برهانية ، أن البحوث التبيانية تهتم بالإجابة على التساؤلين : ماذا ؟ وكيف ؟ ، أما البحوث البرهانية فتعنى بالإجابة على السؤال اللمى : لم ؟ أو لماذا ؟ وليس هناك تفاضل بين هذين النوعين من البحوث ، فكل منهما يسهم فى فهم الظاهرة من ناحيته ، فالأفعال أو العلاقات الاجتماعية ، أو الأنساق الاجتماعية ، لا يمكن معرفتها وفهمها ومعالجتها ، أى تغييرها بالحذف أو الإضافة أو الإبدال ، إلا بالتعرف عليها عن طريق إجابة التساؤل عن ماهيتها ، وعن كيفية حدوثها ، ثم الإجابة عن سبب حدوثها بالبرهان الحسى والعقلى .

ونريد أن ننبه ، بخصوص ما ذكرناه آنفًا ، إلى أمور ثلاثة على جانب كبير من الأهمية :

الأمر الأول : أنه فى البحوث الاجتماعية البرهانية لا يعنى الباحث مطلقًا بإثبات صحة فرض أو بيان خطئه ، وإلا كان ذلك سلوكا بحثيا غير منهجى ، وانحرافًا عن النهج العلمى ، وواجب على الباحث أن يكون موضوعيا غير متأثر بأية أفكار مسبقة ، تكون قد تركت فى نفسه انطباعات معينة ، فهو دائما همه التحرى عما إذا كان فرضه صحيحًا أو خاطئًا ، والتثبت من أن الأسباب التى يعنى بتفسيرها أسباب حقيقية ، وأن أسلوبه فى البرهان واستنتاج القوانين أو صياغة النظريات أسلوب علمى .

والأمر الثانى : أن هذا النوع من البحوث الاجتماعية ، لا يستند بالضرورة إلى التجريب المقصود والمنظم والمضبوط ، بل إنه فى الأعم والأغلب يعتمد على الوقائع التاريخية ، التى تعد كلا منهما ، من الناحية المنهجية تجربة فى حد ذاتها ، يستقرئ منها ومن مثيلاتها من التجارب الأخرى ، ما يدعم الفرض أو يدحضه ، وما يمكنه من التفسير

والبرهان ، وما يعينه على وضع القوانين وصياغة النظريات .

أما الأمر الثالث : فذو أهمية خاصة ؛ لأنه لا يستند إلى قاعدة معينة ، ولكنه ظاهرة بشرية بارزة ، تلعب دوراً بارزًا فى الإبداع والاختراع ، ذلك أنه أثناء الاستغراق فى عملية تحليل البيانات وتفسيرها ، سواء فى البحوث التبيانية أو البحوث البرهانية ، تنقدح فى ذهن الباحث أفكار إلهامية ، يلتقطها حدسه المستثار باستبصار حاد ، ناجم عن شديد تعمق لاطلاع واسع متنوع ، فيجد الباحث نفسه قد بدأ بتحديد هدفه من بحثه تحديدًا محددًا، وسار فيه خطوة خطوة ، ومرحلة مرحلة ، وفى أثناء مسيرته تلمح بصيرته علاقات تشد انتباهه ، فيتولد فى لمح البصر فرض أو قانون أو نظرية جديدة ، لم يكن يخطر فى باله التفكير فيها ، وإن كانت مرتبطة من قريب أو بعيد بموضوع بحثه .

وقد حدث لى ذلك أكثر من مرة ، فى بحوثى التبيانية الوظيفية وبحوثى البرهانية ، فأثناء بحثى إحصاءات جناح الأحداث فى مصر؛ للتعرف على اتجاهاته نحو الزيادة أو النقصان ، وأنواعه ، وتوزيعه فى المناطق الحضرية والريفية ، وتحرى أسباب زيادته فى إحداهما دون الأخرى لمحت فروقًا فى كل من مدينة القاهرة ومدينة الإسكندرية ، بين حالات التشرد وحالات الإجرام، كما جال فى ذهنى الحالات والأوضاع التبيؤية (الإيكولوجية) فى الأقسام الإدارية فى كل من المدينتين .

ثانيا : هدف برهانى

نظرية جناح الأحداث فى مناطق المدينة

وخرجت من عملية تحليل وتفسير للبيانات الإحصائية والمعلومات التبيؤية ، بنظرية مناطق جناح الأحداث فى القاهرة والإسكندرية والمدن الأخرى الشبيهة بهما [١] . وكان

---

(١) انظر « مناطق إجرام الأحداث وتشردهم فى القاهرة والإسكندرية » ، فى علم الاجتماعى الجنائى ، ص ٨٣ ـ ٩١ ، ١٠٤ ـ ١٠٧ ، ومما هو جدير بالذكر أن العالم الجنائى « هيرمن مانهايم » أستاذ علم الإجرام بجامعة لندن ، كتب تصديراً لكتاب تلميذه « ترنس موريس » ، المنطقة المجرمة ، الذى كان أطروحة لدرجة الدكتوراه ، ورد فيه ما ترجمته ، « كغيره من قبله ، يلفت الانتباه إلى نقاط الضعف الإحصائية وإلى واحد من الأمور الرئيسية المغفلة فى أعمال معظم البثويين (ecologists) ، أعنى إخفاقهم فى ربط بحث مناطق التكاثر الجناحية بتحليل بعناية مماثلة المناطق الجذب الجناحية ، حقًا أنه بتوجيه الانتباه المناسب إلى كلا الجانبين من المشكلة فحسب ، يمكن الحصول على صورة كاملة للموقف » .

Terence Morris, **The Criminal Area: A Study in Social Ecology, p.x.**

البحث الإحصائى بحثًا فرعيا فى البحث الشامل الذى قمت به عن ظاهرة جناح الأحداث فى مصر ، وكان هدفه تحرى أسبابها .

نظرية وسيلة المواصلات والنمو العمرانى للمدينة

وحدث أيضًا أثناء بحثى التصنيع والعمران فى مدينة الإسكندرية أن اهتديت بالنظر والحدس ، عند تحليل البيانات العمرانية عن قسم الرمل إلى فرض يتلخص فى أن استخدام القطار لخدمة أهالى هذا القسم الإدارى ، كان يعمل على نمو ضاحية سيدى بشر ، ولا يؤثر إلا قليلاً فى عمران الأراضى الفضاء الشاسعة بين المدينة الأم ، أى الإسكندرية القديمة وهذه الضاحية ، بينما أدى استخدام وسيلة المواصلات الكهربائية ، وهى ترام الرمل على ملء هذ الفراغ فى وقت قصير (١) .

وقد ثبتت صحة هذا الفرض فى مدينة القاهرة ، التى عمل مترو مصر الجديدة على ملء الفراغ بين هذه الضاحية والمدينة الأم ، أى القاهرة فى مدة وجيزة ، بينما أخفق فى ذلك القطار البخارى ، الذى كان يصل بين حلوان والقاهرة، مع أنه كان أقدم تشغيلاً من مترو مصر الجديدة ، وعندما استبدل بالقطار المترو فى أواخر الخمسينيات من هذا القرن ، كان أثره محدودًا بالنسبة لأثر مترو مصر الجديدة ، لأن مترو حلوان كان ولا يزال فى نسق السكة الحديدية ؛ من حيث تسييره ومحطاته ، وشراء التذاكر لركوبه .

هذا فضلاً عن التغير العمرانى الجذرى الذى حدث فى ضاحية حلوان ، والذى حولها فى بضع سنوات إلى مدينة صناعية آهلة بالعمال الصناعيين ، الذين صار المترو يكتظ بهم، فى ساعات الذهاب إلى العمل والعودة منه .

نظرية الوعى المصرى للعدالة

وحدث مرة ثالثة أثناء بحثى الوعى المصرى للعدالة ، والاطلاع على شتى المراجع التاريخية، أن لمحت تشابهًا شديدًا بين وعى المصريين الحقيقيين ، أى الفلاحين المحدثين للعدالة ، ووعى القدماء المصريين إياها ، فدفعنى ذلك إلى بحث الوعى المصرى للعدالة فى الحقب المصرية القديمة ، واليونانية ، والرومانية ، والإسلامية العربية ، والإسلامية

(١) انظر التصنيع والعمران ، **بحث ميدانى للإسكندرية وعمالها** ، ص ١٤٤ ، ٢١١ ، ٣٨٦ .

التركية ، والإسلامية المملوكية ، ثم فى عصر محمد على وأسرته ، حتى منتصف القرن العشرين ، وقد انتهيت منه بأكثر من فرض (١) .

نظرية العدالية

وفى مرة رابعة كنت مشغولاً بصياغة نظرية عن العقائدية ، أى الأيديولوجية ، التى تتحول إليها كل من الرأسمالية والاشتراكية فى العصر الحاضر ، وهى العدالية ، ودعيت أثناء ذلك للمشاركة فى مؤتمر لبحث موضوع السياسة الاجتماعية فى الدول العربية ، ففكرت فى التقدم ببحث بالإنجليزية ، عنوانه بالعربية : « الطبقتان الجديدتان ، الموجهنة ، والمحضرنة ، فى التطبيق المصرى للاشتراكية » (٢) ، وأثناء كتابة هذا البحث ، برزت فى ذهنى أفكار جديدة ، تربط بين أثر التفاعلات المجتمعية التى تتمثل فى ظهور هاتين الطبقتين الجديدتين فى المجتمعات التى تحولها الانقلابات العسكرية إلى الاشتراكية ، فى تحول هذه المجتمعات إلى العدالية ، وأثر التفاعلات المجتمعية الذى تمثل فى ظهور طبقتين جديدتين فى المجتمعات الرأسمالية هما ، الطبقة المرسطقة أى الموجهنة ، والطبقة المحضرنة، فى تحولها إلى العدالية .

نظرية التحليل الاجتماعى للشخصية

وأخيرًا وليس آخرًا ، هناك بحثى الذى صغت فيه نظرية التحليل الاجتماعى للشخصية(٣) . وهذه النظرية مبنية على افتراض تفاعل قائم بين التشكيلات النفسية ، أو الأنفس التى تتكون منها شخصية الفرد ، وتفترض النظرية أن السلوك البشرى الاجتماعى موجه نحو الآخرين، وبطريقة غير مباشرة موجه نحو الشخصية ذاتها ، فشخصية الإنسان. فى سلوكه الاجتماعى ، تكون عادة معبرة عن نفس واحدة متسلطة من أنفسها الثلاث : الأسرية، والشللية ، والزمرية ، ومنضبطة بثقافة المجتمع المبسط ، أو ثقافة المجتمع المعقد، وفق تدبير منظم الشخصية ، وهو الذكاء الاجتماعى ، فى إطار تواصل بين النفس المتسلطة

---

(١) انظر «الوعى المصرى للعدالة فى مصر المعاصرة» **علم الاجتماع القانونى** ، الباب العاشر، ص ١٩٠ ـ ١٩٧.

(٢) انظر :

Hassan El-Saaty, " The New Aristoctacized and Bourgeoisized Classes in the Egyptian Application of Socialism " in C.A.O. Van Nieuwenhuijze (edr), Commoners, Climbers and Notables : A Sampter of Studies on Social Ranking in the Middle East, PP. 196 - 204.

(٣) انظر « التحليل الاجتماعى للشخصية : اتجاه جديد لفهم السلوك المنحرف ». المجلة الجنائية القومية، عدد ١، مجلد ١ ، مارس ١٩٥٨ ، ص ٥١ ـ ٨٦ .

الغالبة عليها ، والأنفس المتسلطة الغالبة على شخصيات الآخرين ، الذين يتعاملون معه تعاملاً فاعلاً ، يترك أثره فيهم من ناحية ، وفيه هو نفسه من ناحية أخرى ، وهذه العملية المعقدة تزداد تقيدًا فى المجتمع الحضرى المعاصر المعقد ، الذى اختلت فيه القيم والمعايير، إلى درجة يصعب فيها على منظم الشخصية القيام بمهمته وحده ، وهنا أصبح الفرد فى المجتمع الحضرى المعاصر فى مسيس الحاجة إلى من يساعده على التخلص من قلقه وحيرته، وهدايته فى حل مشكلاته العشرية ، فى محيط أسرته ، ومع أصدقائه وفى محل عمله ، وقد أوجد المجتمع ما يكفل هذه الحاجة بالإرشاد النفسى الاجتماعى على أيدى المعالجين النفسيين المرخص لهم بالقيام بهذه الوظيفة .

ونختم الكلام عن تحديد الهدف فى أى بحث ، بما ذكره المنشئ الأول لعلم المعاشرة بين أبناء الجنس ، عبد الرحمن بن خلدون ، فى بداية مقدمته الشهيرة ، التى تحوى أول بحث اجتماعى علمى من نوعه فى العالم . فقد قرر فى وضوح تام ، أنه فى كتابه الأول، وهو المعروف بالمقدمة ، إنما يبحث فى العمران ، وما يعرض فيه من العوارض الذاتية ، من الملك والسلطان والكسب والمعاش والصنائع والعلوم، وما لذلك من العلل والأسباب [١] . وبعد ذلك شرح هدفه من كتابته ، فقال : « فالقانون فى تمييز الحق من الباطل فى الأخبار بالإمكان والاستحالة ، أن ننظر فى الاجتماع البشرى الذى هو العمران ، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه ، وما لا يمكن أن يعرض له ، وإذا فعلنا ذلك ، كان ذلك لنا قانونًا فى تمييز الحق من الباطل فى الأخبار ، والصدق من الكذب ، بوجه برهانى لا مدخل للشك فيه ، وحينئذ فإذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة فى العمران ، علمنا بما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه ، وكان ذلك لنا معيارًا صحيحًا ، يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه ، وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا » [٢] .

وهكذا كان هدف ابن خلدون من بحثه ، وضع قانون منهجى ، يجعل منه معيارًا للتاريخ ، ومنطقًا للمؤرخين ؛ يستطيعون بواسطته غربلة الأخبار للحصول على الصادق منها ، أى الوقائع التى حدثت فعلا ، أو كان لها وجود أصلاً ، فكان هذا القانون ، هو العمران البشرى والاجتماع الإنسانى ، الذى يكون موضوع علمه الاجتماعى الجديد ،

(١) انظر مقدمة العلامة ابن خلدون ، ص ٦ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٧ ، ٣٨ .

الذى لم يسبقه إليه أحد ، وفى بحثه هذا الذى استغرق فى كتابته أربع سنوات ، كان وضع فروض كثيرة ونظريات متنوعة تتعلق بالنظم الاجتماعية ، واجتهد فى تحري صحتها والبرهنة عليها .

هكذا كان نهج التفكير الإسلامى العلمى ، الذى ينحو نحو الوضوح والدقة والضبط، ولنستمع إلى سيف الدين أبى الحسن على الآمدى ، الذى توفى سنة ٦٣١هـ . أى منذ قرابة ثمانية قرون ، وهو يبسط القاعدة الأولى فى تحقيق مفهوم أصول الفقه ، فى تعريف موضوعه وغايته وما فيه من البحث عن مسائله ، وما منه استمداده ، وتصوير مباديه ، وما لا بد من سبق معرفته قبل الخوض فيه ، وذلك فى كتابه الذى جعل عنوانه **الإحكام فى أصول الأحكام** ، وهو عنوان يدل على توخيه الدقة والضبط ، فيوضح قائلاً : « حق على كل من حاول تحصيل علم من العلوم أن يتصور معناه أولا بالحد أو الرسم ليكون على بصيرة فيما يطلبه ، وأن يعرف موضوعه ـ وهو الشىء الذى يبحث فى ذلك العلم من أحواله العارضة له ـ تمييزًا له عن غيره ، وما هى الغاية المقصودة من تحصيله ، حتى لا يكون سعيه عبثًا ، وما عنه البحث فيه من الأحوال التى هى مسائله لتصور طلبها وما منه استمداده، لصحة إسناده عند روم تحقيقه إليه ، وأن يتصور مباديه التى لابد من سبق معرفتها فيه ، لإمكان البناء عليه » (١)

وما يقال عن بحث أى علم من العلوم للإحاطة به، ومعرفة أصوله وفروعه وقواعده، ومناقشة مسائله والتعليق عليها ، يمكن أن يقال عن بحث أية ظاهرة سوية كانت أو منحرفة؛ لتبين ماهيتها ، والوقوف على تفاصيلها ودقائقها ، والكشف عن أسبابها وعللها، وعن تفاعلها مع ظاهرات أخرى وأثر ذلك فيها ، والتنبؤ بما ستتحول إليه فى المستقبل القريب والبعيد .

وأختم الحديث عن أهداف البحوث العلمية ، بتناوله مسألة غريبة محدثة بهذا الصدد، وهى أن قلة قليلة جدا قد بلغ بها التحذلق أن تستخدم كلمتى هدف وغرض ، وتحاول أن تأتى بجديد بأن تستحدث تفرقة بينهما على غير أساس لغوى أو منهجى ، فالهدف عندهم: شىء بعيد أمام البحث ، يريد الوصول إليه والتسديد نحوه وإصابته ، بمجهود ومحاولات تبذل ، كما يفعل اللاعب فى مباراة كرة القدم ، أما الغرض : فهوى شىء فى

---

(١) سيف الدين أبو الحسن على بن على بن محمد الآمدى ، **الإحكام فى أصول الأحكام** ، جـ ١ ، ص ٦ .

نفس الباحث يضمره قصدًا فى إرادته التى تدفعه إلى الفعل ، أى البحث عن الحقيقة ، أو التحقق من صحة فرض أو خطئه ، أو ، فى حالة لعبة كرة القدم ، تحقيق الفوز للفريق ، وهكذا يكون الغرض شعورًا نفسانيًا يدفع إلى النزوع للوصول إلى الهدف . فالغرض فى هذه العملية سابق والهدف لاحق ، والغرض أيضًا شعور داخلى ، أما الهدف فشىء خارجى يغرضه الباحث ، أى يجعل للوصول إليه وإصابته غرضًا .

ويبين من ذلك التحليل المسهب المتعمق أن كلمتى غرض وهدف مندمجتان إحداهما فى الأخرى بحيث يصعب التفرقة بينهما تفرقة واضحة ، فهما يكادان أن يكونا اسمين لشىء واحد ، بل إنهما كذلك . فمجمع اللغة العربية يفسر الغرض بالهدف ويورد الغرض مرادفًا للهدف ، فيقول أن الغرض « هو الهدف الذى يرمى إليه » ، وأنه « البغية والحاجة والقصد » [١] . ويفسر أيضًا الهدف بأنه « الغرض توجه إليه السهام ونحوها ، و . . . المرمى فى كرة القدم . و . . . الطلب يوجه إليه القصد » [٢] .

وفى اللغة الإنجليزية أيضًا كلمتان هما : " purpose " بمعنى « هدف » ، و " aim " بمعنى غرض ولكن كلمة " purpose " هى الكلمة المستخدمة دائمًا فى البحث العلمى ، فأصبحت مصطلحًا منهجيا ، يكون الخطوة الرئيسية الأولى فى ثالوث الخطوات الرئيسية ، التى يتكون منها منهاج أى بحث علمى ، وهو : الهدف والمجال والمنهج .

وبذلك تكون قد حسمنا هذا الأمر ، ونفضل بل ننصح الباحثين أن يستعملوا فى مناهج بحوثهم مصطلح « هدف » فحسب ، وإذا كان عبد الرحمن بن خلدون قد استعمل كلمة « غرض » فقال : « وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول . . . » [٣] ، فذلك لأن هذه الكلمة كانت شائعة بين المؤلفين فى زمانه ، ولم تكن كلمة « هدف » قد شاع استعمالها ، بناء على دقتها فى التعبير عما هو خارجى من الموجودات الذاتية .

(١) المعجم الوسيط ، جـ ٢ ، ص ٦٥٦ .
(٢) المصدر نفسه ، جـ ٢ ، ص ٩٨٧ .
(٣) انظر ما قبل ، ص ١٣٨ .

الفصل الخامس

فروض البحوث الاجتماعية

تمهيد

لما كان ذكر الفروض والقوانين والنظريات قد ورد كثيرًا فى الفصل السابق الخاص بتحديد أهداف بعض البحوث الاجتماعية ، فيحسن أن نوضح معنى كل من الفرض والقانون والنظرية ، حتى يكون الباحث على بينة من هذه المصطلحات المنهجية ، فيستخدمها الاستخدام السليم الذى يدل على فهم أهميتها المنهجية .

الفرض فى البحوث الاجتماعية

الفرض فى البحوث الاجتماعية تعميم عن علاقة بين مفهومين اجتماعيين أو أكثر ، يبدأ الباحث بوضعه فى البحوث البرهانية ، التى يريد فيها تحرى صحته أو خطأه ، فيصبح بعد ذلك قانونًا اجتماعيا ثابتا ، أو نظرية اجتماعية مدعمة ، ويرد ذكر الفرض فى كتب المناهج التى يؤلفها الغربيون ومن ينقل عنهم من الشرقيين ، عند الحديث عن البحوث الاجتماعية القائمة على منهج التجريب ، على أساس أن البحث التجريبى قوامه الفرض أو الفروض المصاغة ، والتى يراد التحقق من صحتها وخطئها ، ولكن البحوث الاجتماعية التجريبية القائمة على منهج التجربة ، بوصفها واقعة اجتماعية ، تعتمد على الفرض والفروض التى يصوغها الباحث - كما سبق أن ذكرت - بخصوص بحث الوعى المصرى للعدالة ، وفضلاً عن كون الفرض المحرك المبدئى فى مسيرة الباحث المنهجية ، فإنه يساعده فى تحديد نوع البيانات والمعلومات التى عليه أن يجمعها ؛ ليحللها بدقة ويفسرها بعناية للتحقق من مدى صحة الفرض، لأن الفروض الصحيحة تفيد فى فهم الظواهر الاجتماعية، وتعين على تفسير وجودها ، واستقرارها وما يحدث لها من تغير ، وتساعد فى البرهنة على صحة التفسير .

ومن الأهمية بمكان معرفة مصادر الفروض الاجتماعية العلمية ، أما مصدرها الأول فالقراءة المتعمقة للكتابات الاجتماعية العلمية ، وبخاصة البحوث الاجتماعية ، والمقالات المنشورة فى الدوريات الاجتماعية العلمية ؛ لأنها توحى بفروض كثيرة للباحث المتخصص المعنى بموضوع معين . أما المصدر الثانى فالبحوث نفسها التى سبق إجراؤها فى الموضوع

نفسه، حتى وإن كانت بحوثًا وظيفية ، ففى بحث **البغاء فى القاهرة** ، تبين من شقه القائم على مسح اجتماعى ، أن مهنة الخدمة فى المنازل مسئولة عن أعلى نسبة من البغايا ، ويمكن أن تؤخذه هذه النتيجة على أنها فرض يقام عليه بحث للتحقق من مدى صوابه ، وفى بحث **التصنيع والعمران** ، تبين أن العمال المهاجرين إلى مدينة الإسكندرية ، يقيمون عادة فى مناطقها الريفيحضرية ، أى التى تسود فيها ثقافة ريفية متعايشة مع ثقافة حضرية خالصة ، وظهر كذلك أن نسبة الذكور فى هذه المناطق تكون عادة أعلى منها بين الإناث ، ويمكن اعتبار هاتين الحقيقتين فرضين أيضًا ، وقد تبين صحتهما من بحث الأسرة فى **المسح الاجتماعى لدائرة باب الشعرية فى مدينة القاهرة** [1] .

والمصدر الثالث الأقوال التى تروجها بعض فئات من أفراد المجتمع عن أمور معينة ، وقد تتضارب الآراء حولها ، فتحتاج إلى بحوث علمية تحسم الخلاف حولها ، من ذلك مثلاً ما يقال عن اشتغال النساء بكثرة ، فى الإدارات والمصالح والمنشآت العامة فى المجتمع الاشتراكى ، قد أدى إلى انخفاض الإنتاج فيها .

ومنها ما يروجه الرأسماليون من أنه إذا ارتفعت أجور العمال ، أنفقوا نسبة كبيرة منها فى تعاطى الخمور أو المخدرات ، وارتفعت نسبة الطلاق والزواج بين المتزوجين منهم ، وعلى العكس من ذلك يروج الاشتراكيون الرأى القائل بأن ارتفاع أجور العمال يؤدى إلى ارتفاع مستوى معيشتهم .

ومنها الاعتقاد الشائع بين المدخنين ، بأن التدخين يهدئ الأعصاب ويساعد على التركيز ، وكذلك الاعتقادات الشائعة بين متعاطى الحشيش ، بأن تعاطى الحشيش ينشط العقل ويساعده على حل المشكلات العويصة، وأنه يمكن الفنانين من الإبداع ، وهذه ادعاءات يمكن إجراء بحوث لمعرفة ما إذا كانت صحيحة أو زائفة ، على أساس اعتبارها فروضًا يمكن بحثها ، ومما لا شك فيه ، أن التنشئة الاجتماعية مسئولة عن حشو عقول الأفراد بالكثير من هذه الآراء الادعائية ، التى تفتقر إلى البراهين المقنعة .

فالفرض - فى هذه الأحوال - قول شائع مقنع لمن يتمسكون به فى حياتهم وينشرونه بين من يتعاملون معهم ، ومن هذه الأقوال الشائعة ، الأمثال الشعبية التى يعتقد كثير من الناس فى حكمتها ؛ لأنهم مقتنعون بالمثل القائل : « المثل ما قال شىء كذب » [2] . ومما

---

(١) انظر حسن الساعاتى ، المسح الاجتماعى لدائرة باب الشعرية ، ص ٣٢ .
(٢) حسن الساعاتى ، **حكمة لبنان : تحليل اجتماعى لأمثاله** ، ص ٢٧ .

يساعد على انتشار هذه الأمثال الافتراضية أنها فى كثير من الحالات تتوافق مع الواقع الاجتماعى ، الذى قد يتناقض فيه ظرفان للواقعة الواحدة ، وفى هذه الحال ، يضرب لكل ظرف منهما مثل ، فيبدو المثلان متناقضين ، وهنا تكمن - فى الحقيقة - حكمة الأمثال الشعبية ، التى تتعمق العلاقات الاجتماعية ، وتنفذ إلى دقائقها ، وعلى سبيل المثال ، تجد المثل القائل : « من تأنى نال ما تمنى » ، يبدو متناقضا مع المثل الآخر الذى يقول : « فاز باللذة الجسور » ، وهذان المثلان صحيحان ، كل فى ظرفه أو مناسبته أو حادثته ، وينطبق ذلك أيضًا على هذين المثلين: «زر غبا تزدد حبا» ، «والبعيد عن العين بعيد عن القلب»، كما ينطبق على أمثال كثيرة من هذا النوع . والفروض أفكار خاطئة تخطر فى ذهن الباحث، فيبادر بالإمساك بها حتى لا تفلت منه إلى دروب النسيان ، فيتأملها ، ويحللها فى روية ، فتتداعى الأفكار المرتبطة بها ، فيلمح بفكره اليقظ ما يوجد من علاقات بينها .

ثم يخرج من هذه العملية الخاطفة بفرض علمى ناضج ، يوجهه إلى ما ينبغى البحث عنه للتحقق منه ، ويرشده إلى الإطار المرجعى الذى يجمع الوقائع الاجتماعية للظاهرة التى يعالجها هذا الفرض والوقائع الاجتماعية الأخرى ، المتصلة بها من قريب أو بعيد ، غير أن هذه الأفكار الخاطفة لا تأتى من فراغ ، كما لا تحدث فى ذهن فارغ ، ولا لفكر متبلد ، وإنما تأتى من ميادين علمية ومجالات تخصصية مليئة بشتى الفكر ، وتحدث فى أذهان مفعمة بالعديد من المقولات العلمية الخاصة، وبمختلف ألوان المعطيات المعرفية العامة ، فتلتقطها عقول يقظة متقدة ، وهذا يفسر سر الإلهام فى البحث العلمى .

قواعد الفروض العلمية

هناك قواعد للفروض العلمية التى يصح جعلها منطلقات للبحث البرهانى :

أولها : أن تكون العناصر التى يتكون منها الفرض محددة واضحة ، بحيث لا تقبل أكثر من المعنى المقصود لها .

وثانيها : أن يكون الفرض قابلاً للاختبار بطريقة أو أكثر، وخاصة أن الاختبارات الشائعة فى الميدان الاجتماعى سليمة المنطق موفية بالمراد إجرائيا وواقعيا .

وثالث هذه القواعد : أنه يجب وضع الفرض فى نسق استدلالى ، إما فى شكل قول ذى دلالة يمحصها البحث ، أو تساؤل يجيب عنه بالإيجاب فيتحقق صوابه ، أو بالنفى، فيثبت خطؤه .

والقاعدة الرابعة : أن يكون الفرض خاليًا من التناقض الذى يجعل البحث معقدًا ، وربما متعذرًا ؛ لأن الفكرتين المتعارضتين تهدم إحداهما الأخرى ، فتصبحان عديمتى القيمة من الناحية البحثية . يضاف إلى ذلك التناقض فى الفروض ، يدل على مخالفة للقاعدة الأولى الخاصة بتحدد عناصر الفرض وتوضيحها .

والقاعدة الخامسة : أن يكون الفرض معقولاً ، بمعنى أن العلاقة التى يوجدها بين ظاهرتين تكون ممكنة الحدوث ، فلا يعقل أن يفترض مثلاً أن رسوب الطلاب فى امتحانات آخر العام الجامعى فى بدء الصيف ، سببه ارتفاع درجة الحرارة . كما لا يعقل كذلك أن يفترض أن التعليم الجامعى ينشر عادة التدخين بين الشباب ، أو أن نسبة ولادة الذكور أعلى بين الإناث غير المتعلمات منها بين المتعلمات . فليس هناك علاقة مطلقًا بين رسوب الطلاب وارتفاع درجة حرارة الطقس ، ولا بين التعليم الجامعى وانتشار عادة التدخين بين الشباب ، ولا بين ارتفاع نسبة ولادة الذكور وأمية الوالدات .

أما الفروض المعقولة فى صياغتها فنورد منها على سبيل المثال :

١ ـ يؤدى انتشار التعليم العالى فى المجتمع إلى انخفاض المواليد فيه .

٢ ـ هل ارتفاع نسبة الطلاق فى المجتمع ناجمة عن ارتفاع نسبة النساء المتعلمات المشتغلات ؟

٣ ـ هناك تمايز حضارى بين المناطق المختلفة فى المدينة يعمق التمايز الطبقى بين سكانها .

٤ ـ لا تحدث الثورة فى المجتمع إلا إذا فقدت الدولة هيبتها ، وإذا عجزت عن تصريف أمور الشعب بما يكفل لأغلبيتهم الرضا والأمان والعزة .

٥ ـ تنتشر ظاهرة الرفض بين الشباب كلما زادت الرفاهية فى المجتمع .

٦ ـ تعلم الإناث واشتغالهن أحدث تغيرات جذرية فى القيم الاجتماعية .

٧ ـ هل يقترب كل من النظامين الرأسمالى والاشتراكى أحدهما من الآخر بعد رفع الستار الحديدى بينهما ؟

٨ ـ لا تغير اجتماعيا شاملاً يحدث بدون إرادة قيادية قادرة .

٩ ـ الثورة كالحرب ، أعظم مغير للنظم الاجتماعية فى شمولية متكاملة .

١٠ـ من خصائص الضبط الاجتماعى الأساسية أن الشحنة القيمية فى المنظور الاجتماعى المتعين تكون أقوى وأدوم أثرًا منها فى المنظور الاجتماعى المتصور.

ونكتفى بهذه الأمثلة كفروض لبحوث اجتماعية بعضها محدود النطاق وبعضها الآخر تتسع دائرته ليشمل عدة مجالات ، ونلمح فيها كلها روابط بين الظواهر الاجتماعية بعضها وبعض ، كما أن الحكم الحاسم فى القضايا والتساؤلات التى تثيرها ، لا يكون إلا بالبحث الاجتماعى العلمى فى إجراءاته وفى نزاهته ، ومما لا شك فيه أن البحوث التى تجرى حول بعض هذه الفروض تؤدى إلى صياغة نظريات اجتماعية ، بل قوانين اجتماعية أيضًا ، وبخاصة فى البحوث التى تعتمد منهج التجربة . والطريقة التاريخية ، كما سنبين فى ما بعد. ويمكن أن نصرح بأن هذه الفروض العشرة ، المذكورة آنفًا ، قد خطرت لنا أثناء الكتابة ، نتيجة اهتمامنا بموضوعاتها ، والاهتمام العام ببعضها لأنها من موضوعات الساعة، وذلك بخصوص الفروض : الأول ، والثانى ، والرابع ، والخامس، والسادس ، والثامن . والسبب فى ذلك أنها تتعلق بأمور تطبيقية ، من صميم التنمية الاجتماعية الشاملة المتكاملة التى هى شغل المجتمعات ، وبخاصة فى العالم الثالث فى العصر الحاضر.

القانون فى البحوث الاجتماعية

أما القانون الاجتماعى فعلاقة حتمية بين ظاهرتين اجتماعيتين أو أكثر ، وقد تكون هذه العلاقة من النوع السببى ، بمعنى أن ظاهرة اجتماعية معينة ، تكون سببًا فى وجود ظاهرة اجتماعية أخرى ، بحيث إنه إذا لم تكن قد حدثت الظاهرة السابقة ، فما كان يتسنى للظاهرة اللاحقة الحدوث ، فقد أثبت البحث التجربى بالطريقة التاريخية ، أن أية ثورة من الثورات الكبرى التى حدثت فى بعض المجتمعات قد تسنى لها الحدوث نتيجة وجود ظواهر اجتماعية معينة ، ومن الأمثلة الشديدة الدلالة التى أوردها ابن خلدون ، فيما يتعلق بالسببية الاجتماعية ، أن تحول العرب فى انتقالاتهم من ظهر الخف إلى ظهر الحافر، قد أحدث تغييرا جوهريًا فى ثقافتهم وأسلوبهم فى الحياة [١]. ويشبه ذلك إلى درجة كبيرة، من حيث ضخامة النتائج المترتبة بتحول الأوربيين فى انتقالاتهم من العربات التى تجرها الخيول إلى القطارات فى أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ثم إلى السيارات ، فالطائرات من بعد ذلك .

كذلك لا ينكر أحد أن ظاهرات العدوان البشرى فى داخل المجتمع ومن خارجه ، هى التى حتمت وجود الظاهرات السياسية التى من شأنها حماية المجتمع من داخله بتنظيم

(١) انظر مقدمة العلامة ابن خلدون ، ص ٢٦٨. ويقصد بظهر الخف : الجمال ، وبظهر الحافر : الخيل .

شرطى، وحمايته من خارجه بتنظيم عسكرى. كما لا يشك أحد فى الظاهرات الاستعمارية فى المجتمعات المغلوبة ، إذ تحدث فيها ظاهرات اجتماعية يتناقض بعضها مع تلك التى أوجدتها حتى يقضى عليها ولو بعد حين ، غير أنه من الواجب التحذير من محاولة التفسير على أساس السببية الأحادية بمعنى أن السبب فى التحول هو ظاهرة واحدة وليس غير ذلك ؛ لأن تعدد الأسباب لإحداث الظاهرة الاجتماعية هو الواقع الملموس ، ولكن ذكر ظاهرة واحدة - كما فعل ابن خلدون ، وكما فعلنا آنفا ، وكما يفعل علماء آخرون - هو من قبيل ذكر الأهم والأقوى والأشد فاعلية فى إحداث نتائج حتمية بالضرورة ، ولكن ذلك لا ينفى وجود ظاهرات أخرى تتضافر معها فيما تحدثه من نتائج .

وكما تكون العلاقة فى الحدوث بين الظاهرات الاجتماعية سببية ، تكون وظيفية كذلك ، بمعنى تلازم ظاهرتين اجتماعيتين أو أكثر ، تلازمًا غير سببى ، أى لا تكون الظاهرة الواحدة سببًا ضروريا فى وجود الأخرى والمثال الواضح على ذلك تلازم بعض الظاهرات الاجتماعية المعتلة مع ظاهرتى الجريمة والجناح ، دون أن تكون أية منها سببًا أساسيا فى أيتهما ، كما كان يظن الباحثون الأوائل ، فالقانون الوظيفى يعبر عن العلاقات بين الظاهرات دون تفسير لها من الناحية السببية ، أى على أساس أن إحدى الظاهرات تتقدم على الأخرى التى تكون نتيجة لها ، فالقانون الوظيفى لا يتورط فى هذه العلاقة العلية أو السببية ، وهذا ما يجعل كثيرًا من العلماء يميلون إلى الأخذ بالقوانين الاجتماعية الوظيفية ونبذ القوانين السببية ، أو أغلبها ؛ لأنها - فى نظرهم - لا ترقى إلى مرتبة القوانين التى لا تنقض . وقد فاتهم أن قوانين العلوم الاجتماعية ، أكثر نسبية من العلوم الطبيعية المادية العناصر ، ذلك لأنها تكون - كعنصرها الأساسى وهو الإنسان - محدودة ببعدى المكان والزمان ، فالقانون الاجتماعى يفسر الظاهرة فى إطارها المكانى الزمانى. بحيث إذا تغير المكان أو الزمان لم يعد القانون ، فى أى من الحالتين ، صالحًا ، بل يكون قد فقد وظيفته .

وإذا كانت قوانين العلوم الطبيعية تقريبية فمن باب أولى أن تكون قوانين العلوم الاجتماعية أكثر تقريبية ؛ لأن المعروف بالبحث العلمى عن الظاهرات الاجتماعية لا يزال محدودًا إلى درجة كبيرة ، ولم يقل أحد مطلقًا أنه من الممكن الوصول فى العلوم الطبيعية بعامة ، والعلوم الاجتماعية على وجه الخصوص إلى الدقة المطلقة ، مهما كانت التجاريب والتجارب الاجتماعية التى يستقرئ منها الباحثون ، ومهما كانت درجة الدقة فى الطرق

والوسائل العلمية المستخدمة ، ومهما كانت كمية المعرفة التى يمكن الحصول عليها ، ولكن هذه الجهود البحثية المنهجية ربما تؤدى إلى تعديلات فى صيغ القوانين الاجتماعية التى يكون قد سبق وضعها .

والذى يدعو العلماء الاجتماعيين إلى بذل أقصى جهودهم للتوصل من بحوثهم إلى وضع قوانين اجتماعية دقيقة بقدر الإمكان ، هو ما لها من قيمة علمية وأهمية منهجية ، ذلك أن العلوم الاجتماعية ، وعلى رأسها علم الاجتماع ، تفيد أكبر فائدة من القوانين الاجتماعية التى تشكل الحياة الاجتماعية ، وتؤثر فى التجمعات البشرية من المجموعات إلى الجماعات إلى المجتمع بأسره ، وتتحكم فى الظاهرات الاجتماعية .

فبواسطة القوانين الاجتماعية يتسنى للعلماء فهم كثير من الحقائق عن الحياة الاجتماعية والتجمعات والظاهرات الاجتماعية فهما دقيقًا واضحًا لم يكن ميسورًا من قبل ، وهكذا صار للقوانين الاجتماعية قيمة علمية ؛ لأنها أتاحت للعلماء الاجتماعيين إرشاد الناس، فى كيفية الحفاظ على علاقاتهم الاجتماعية وحمايتها من التفكك ، وإعادتها إلى حالتها السليمة إذا ساءت، وحل المشكلات الاجتماعية التى تؤدى إلى اختلال المجتمع، والتنبؤ بها قبل حدوثها ووضع الخطط العلمية للتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية السريعة التى تمكن البشر من العيش فى مستوى اجتماعى ـ اقتصادى لائق بكرامة الإنسان ، وهذا هو الهدف النهائى للعلم .

النظرية فى البحوث الاجتماعية

وفيما يتعلق بالنظريات الاجتماعية فإنها صيغ عامة فى إطار فكرى، تفسر بواسطتها طائفة من الحقائق الاجتماعية عن طريق نظمها بطريقة علمية فى نسق اجتماعى محكم الترابط ، وهى تشبه القانون الاجتماعى من حيث نسبتها ولكونها تقريبية ، ولكنها أقل تحديدًا وأقل يقينا منه ، فهى نتيجة تنظير مبنى على مجموعات من المفهومات الاجتماعية المترابطة ، وتشتمل على عدد من قضايا بينها علاقات محددة واضحة ، مرتبة فى نسق استنباطى ، ييسر الاستنتاج من قضايا المقدمات ، ويمكنها من تفسير ما تشتمل عليه من وقائع ذات ترابط محدد ، فالنظرية - بناء على ذلك - مجموعة مترابطة من جزئيات منسقة فى إطار كلى موحد ، وجزئيات الظاهرة الاجتماعية وطريقة تأليفها فيما بينها ، مسئولان عن الاختلاف الذى يوجد بين نظرية وأخرى تصاغ لتفسيرها ، أو التنبؤ بما سيحدث لها .

وتشبه النظرية الاجتماعية القانون الاجتماعي :

١ - من حيث شمولها لجميع الحقائق الجزئية التي تكون نسقها الكلي ، وقدرتها على تفسير الظاهرة موضوع تنظيرها .

٢ - ومن حيث إيجازها الذي يعبر عن سلامة صياغتها ، ووفاؤها بالغرض الذي صيغت له .

٣ - ومن حيث تميزها بالانفراد في تفسير حقائق للظاهرة التي تعالجها .

٤ - ومن حيث قدرتها على التنبؤ الصحيح .

٥ - ومن حيث ما يجب أن تكون عليه مواصفات كل منها ، ويمكن الاكتفاء في البحوث الاجتماعية بصياغة النظريات ، التي تعد أكثر مناسبة لتفسير الظاهرات الاجتماعية من منظورات متعددة ؛ لأن الظاهرات الاجتماعية ذات جوانب متعددة ، ولا يعتبر تعدد التنظيرات في هذه الحالة عيبًا ، وإنما هو إثراء لعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، وتمكين لها جميعها على أداء دورها في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بفاعلية .

وللنظرية الاجتماعية مكانة فريدة في النهج العلم - اجتماعي ، لأنها أكثر واقعية وأدق تعبيرًا عن طبيعة الظاهرات الاجتماعية التي يصعب - في حقيقة الأمر - صياغة قوانين اجتماعية ، يفترض ثباتها وصمودها وعدم قابليتها للنقض إلا في الأقل النادر ، ولذلك صارت النظرية الاجتماعية الهدف الرئيسي من بحوث كبار العلماء ، الذين يعرفون عن فكرة البحث بهدف التوصل إلى وضع قوانين اجتماعية ؛ لأن ذلك من شأن نظرائهم في العلوم الطبيعية ، وتؤدي النظرية الاجتماعية دورًا منهجيا ذا فاعلية لأنه متعدد الأوجه، فهي بناء فكري مترابط ومتكامل ، دعاماته مفاهيم موضوع البحث الذي تتولد عنه .

فنظرية مناطق الجناح في المدينة التي سبق ورودها تدخل في تركيبها مفهومات مناطق المدينة المتنوعة ، ومواصفات كل منطقة منها ، والجناح وما يشتمل عليه من أنواع ، وكذلك التكاثر الولادي ، أي النسلي ، في بعض المناطق ، والجذب الحضري في مناطق أخرى ، وبالمثل في نظرية التحليل الاجتماعي للشخصية التي سبق أيضًا ذكرها ، يقوم بناؤها الفكري على مفهومات عدة أولها التحليل الاجتماعي وما يتضمنه من إبراز أنواع التجمعات التي ينشأ فيها الفرد عند ولادته إلى أن يصبح شخصًا كاسيا مسئولاً في كل من مجموعات الأسرة ، والعصبة أو الثلة والزمرة في تجمعات الجماعة الريفية أو الحضرية أو

الريفية حضرية فى المجتمع ككل ، فى تكوين التشكيلات النفسية أو الأنفس التى تتكون فى إطار علمى متكامل .

ومن فاعليات النظرية الاجتماعية أيضًا ، أنها فى بعض البحوث الاجتماعية تكشف عن أخطاء مستقرة بخصوص موضوع معين ، يكون المسئول عنها نظرية خاطئة صيغت بخصوصه ؛ نتيجة بحث أو بحوث غير سليمة منهجيًا ، كما هى الحال فى بحوث الجريمة والجناح التى عزت كلا من الظاهرتين إلى سبب واحد أو إلى أكثر من سبب ، بينما تبين ، منذ قيامنا ببحثنا ظاهرة جناح الأحداث فى مصر ، منذ ست وأربعين سنة ، أن الجناح بنتج عن ظروف معينة تتداخل فيها عدة عوامل ، تتفاعل بشكل معين فى كل مجموعة من الحالات المتشابهة (١) ، وكما هو الحال فى القوانين الاجتماعية ، تفيد النظرية الاجتماعية فى التنبؤ بما يحدث فى الظاهرة الاجتماعية من تحول فى إطار التغير الذى يحدث فى المجتمع ككل أو فى الجماعات أو فى المجموعات ، وهذا التنبؤ مبنى على قياس المستقبل المجهول ، بالحاضر المعلومة وقائعه وأحواله ، وكذلك فى ضوء ما أمكن استقراؤه من التجارب الاجتماعية التى وقعت فى الماضى ، ويفيد الوجه التنبؤى للظاهرة الاجتماعية فى التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية ، وذلك باعتماد أسلم الوسائل لتوجيه الناس وفق خطة التنمية ، وتفادى وقوع أخطاء كثيرًا ما تكون مكلفة ومرهقة وسيئة .

ولابد من أن نشير فى هذا البحث عن النظرية الاجتماعية ، إلى أنه حتى الآن ، يوجد جدل حولها ، لا يخفى على المعنيين بالنهج العلمى فى البحث الاجتماعى العلمى . فهى تعرف ببضعة تعريفات ، يعكس كل منها وجهة نظر بحثية ، فهى مجموعة مترابطة تكون نسقًا من المفاهيم الاجتماعية ، وهى خطة استنتاجية منطقية ، وهى صورة للواقع الاجتماعى المعيش. والفاحص المدقق يجد أن هذه التعريفات ، أوجه مختلفة لمعدن واحد ، أى أنه لا تباين واضحًا بينهما ، وإنما يكمل الواحد منها الآخر ، لكن التباين الشديد يتضح ، عندما يميز بين النظريات الاجتماعية ، على أساس كون إحداها كلية فخمة ، بينما الأخرى جزئية متواضعة وصغيرة ، أو كون إحداها شكلية اصطلاحية ، بينما الأخرى متحررة ومنطلقة .

وهذا الاختلاف ذو الدلالة ، يتعلق بكل من الشكل والمضمون ، فمثلا تفهم النظرية الاجتماعية الكلية الفخمة ، بأنها تعنى نسقًا مجردًا واحدًا يستوعب كل ما يهم عالم

---

(١) انظر حسن الساعاتى ، **فى علم الاجتماع الجنائى** ، ص ١٣٦ .

الاجتماع، وهذا هو تصور علماء الاجتماع التجريبيين الكيفيين الأثبات، أمثال: « دوركايم» و«جوروفتش »، و« ماكس فيبر »، و« توينز »، و« هبهاوس »، و« مانهايم »، و« ماكيفر»، و« سمنر » ، و« سوروكن » . فالنظرية الكلية عندهم تتكون من مجموعة محدودة من الفروض والمفاهيم التى يعتقدون أنها كافية لتفسير قطاع بارز من السلوك الاجتماعى البشرى.

أما النظرية الاجتماعية الجزئية الصغيرة المتحررة المستقلة ، فتتكون من فروض ومفاهيم مرتبطة ارتباطا وثيقًا بالواقع الاجتماعى المعيش ؛ وذلك اعتقاد علماء الاجتماع المحدثين والتجريبيين والتجربيين الكميين ، أمثال العديد من أساتذة علم الاجتماع الأمريكيين على وجه الخصوص ، وعلى رأسهم « لمبرج » الذى روج كثيرًا لفكرة كون علم الاجتماع علمًا طبيعيا تسرى عليه قواعد المنهج نفسها التى تحكم العلوم الطبيعية ، ويندرج معه فى قائمة هؤلاء العلماء الاجتماعيين : « تشابن » ، و« دد » ، و« جرينوود » ، و« مورينو » ، و«ستوفر » ، و« لازرزفلد » فى الولايات المتحدة ، « و« بوث » ، و« كارادج جونز » ، و«رودز »، و« كورت لفين » ، فى بريطانيا ، و« ليلى » ، و« سيميان » ، و« فكسليار »، و« ترمسترام » ، و« بالاندييه » ، و« وريمون بودون » فى فرنسا ، و« كيتيليه » فى بلجيكا.

والذى يدقق النظر فى انقسام الباحثين حول مفهوم النظرية الاجتماعية يجد أنه انقسام منهجى له ما يبرره من حيث المنهج الذى يتبعه كل فريق فى بحوثه الاجتماعية ، وذلك ما سنوضحه فى الفصل التالى ، وهناك نظرة جد متزمتة فى الحكم على النظرية الاجتماعية ، وربما كانت وليدة الولوع الشديد بها إلى درجة الهوس ، من قبل أولئك الذين يعتقدون أن صياغة النظريات الاجتماعية ، أمر غير عسير ، أما النظرة المتزمتة فتؤكد أن ما يتداول فى علم الاجتماع على أنه نظريات ، ليس كذلك فى حالات كثيرة ، وإنما يصح أن ينظر إليها على أنها طرز متنوعة من العمل التنظيرى ، الذى قد يدون أنساقا تصنيفية تحكمية ، أو أنساقا متحررة غير محددة ، أو تصنيفات وخططا من المفاهيم غير الواضحة الترابط .

ويرى أصحاب هذه النظرة المتزمتة أن كثيرًا مما يوجد فى علم الاجتماع من قبيل النظرية ما هو إلا أطر من المفاهيم ، تقود النشاط البحثى التجربى والتجريبى للتركيز على مجموعة من المشكلات البارزة فى أيامنا هذه فى مجالات التفاعل الاجتماعى ، والنزاع الزواجى ، والرفض الشائع بين الفئات الاجتماعية التى تشعر أنها محرومة ، كالنساء المتحررات والشباب ، والأعراض العصابية والذهانية الآخذة فى الانتشار ، وصراع القيم

فى المجتمعات التقليدية ، ولا شك فى أن البحوث الاجتماعية التى تجرى فى هذه المجالات الاجتماعية الهامة تبشر بصياغة نظريات اجتماعية تفيد فى التفسير والتنبؤ ، بخصوص هذه المجالات ذات الآثار البعيدة المدى فى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، التى يحتم وقع الحياة الاجتماعية فى العصر الحاضر وفى المستقبل أن تكون عملية كبرى متصلة وسريعة ؛ وذلك شريطة أن يتبع فى هذه البحوث الاجتماعية المنهاج السليم ، ويعتمد على المناهج المناسبة ، كما سنوضح فى الباب التالى .

الباب الثالث

المرحلة الثالثة
تفصيل مناهج البحوث الاجتماعية

الفصل السادس : عملية التفكير الكبرى

الفصل السابع : مناهج البحوث الاجتماعية :

أولاً : المنهج الحسى

ثانيًا : المنهج العقلى

ثالثًا : المنهج التجربى

رابعًا : المنهج التجريبى

تفصيل مناهج البحوث الاجتماعية

تقديم

منهج البحث عملية فكرية يحددها موضوع البحث وأهدافه ، وليس للبحوث الاجتماعية منهج عملى واحد ، وإنما هى مناهج أربعة ، عين الفقهاء المسلمون منها ثلاثة وعلى رأسهم فى ذلك الإمام أبو حامد الغزالى ، الذى تناول موضوع مناهج البحث فى ثلاثة كتب هامة ، وهى : **معيار العلم ، ومحك النظر ، والمستصفى من علم الأصول** وللمنطق فيها النصيب الأوفى ، ولقد تأثر بهم – من غير شك – واضع علم المعاشرة والعالم الاجتماعى الأول عبد الرحمن بن خلدون ، الذى تناول الفكر البشرى فى مقدمة وجيزة وثلاثة فصول قصيرة ، بدأ بها الباب السادس فى العلوم وأصنافها ، وهو بداية لما يعرف فى فروع علم الاجتماع بعلم اجتماع المعرفة ، ولذلك كان من الأبواب ذات الأهمية فى مقدمته التى وضع فيها علمه الجديد ، علم المعاشرة .

أما المناهج الثلاثة التى عينها أبو حامد الغزالى فى كتبه بوضوح ، وجعل منها المدارك الرئيسية للعلم ، ولكنه هو وغيره لم يطلقوا عليها مصطلح المناهج ، فهى **المحسوسات** ، أو المنهج الحسى الذى يعتمد فيه العقل على ما تسجله الحواس الخمس من أحاسيس فيفهمه ويدركه ، ويحيط علمًا بماهيته وصورته ، **والعقليات** ، أو المنهج العقلى الذى يهتدى به العقل إلى العلم بالأشياء والمعانى من صور يتم تركيبها فى الذهن فى شكل أوليات أو بديهيات ، أو على هيئات متخيلة قريبة من الواقع ، أو متوهمة غريبة كل الغرابة [1] ، **والتجريبيات** أو المنهج التجريبى الذى يهتم العقل فيه بالمطرد من العادات ، والذى يتبلور فى تجارب أو خبرات تكون يقينية عند من جربوها ، أى كانت لهم خبرة بها [2] .

وقد أضفت إلى هذه المناهج الثلاثة منهجًا رابعًا ، وهو المنهج التجريبى الذى يضع له

---

(١) انظر سليمان دنيا (تحقيق وتعليق) ، منطق تهافت الفلاسفة المسمى معيار العلم ، للإمام الغزالى ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦١ .

وكذلك انظر على عبد الواحد وافى (مكمل ومحقق وضابط وشارح ومعلق ومفهرس) ، مقدمة ابن خلدون ، ص ١١٠٧ ـ ١١١٣ .

(٢) انظر : أبو حامد محمد الغزالى ، المستصفى من علم الأصول ، بيروت ، دار العلوم الحديثة ، بدون تاريخ ، ص ٤٥ .

العقل بإرادته وعن قصد ، تدبيرًا مرتبًا فى نسق منظم شرطى ، بحيث إذا حدث كذا وكذا نتج هذا وذاك ، فى كل مرة يتم فيها التجريب بصورته الأصلية ، أو بعد إجراء تعديلات عليها فى ضوء ما يتمخض عنه التجريب ، وسيأتى تفصيل هذه المناهج الأربعة للبحوث الاجتماعية ، وتوضيحها بأمثلة من موضوعات اجتماعية مختلفة ، بعد تحليل عملية التفكير الكبرى لأهميتها البالغة .

الفصل السادس
عملية التفكير الكبرى

تمهيد

بادى الرأى أن العقل هو مركز عملية التفكير الكبرى ، وله فيها وظائف متعددة ، يتحدث العلماء عنها فرادى متناثرة ، لكنهم لا يحصونها ولا يرتبونها حلقات منظومة ، فى تسلسل منطقى توضح فيه كل وظيفة من وظائفه الرئيسية ، التى تتداخل كل منها فى الأخرى ، وتكون فى مجموعها ما أسميه « عملية التفكير الكبرى ، فهى عملية بمعنى أنه نمط يحتوى على فاعلية تستغرق زمنًا ما ، طال أو قصر ، ويمكن ملاحظاتها ، وهى عملية تفكير ؛ لأنها تتعلق بما يشغل البال وينشط الفكر ليجول فى الذهن باحثًا وفاحصًا ، وهى كبرى لأنها تشمل عمليات تفكير صغرى كل منها مترتبة على الأخرى فى سلسلة متتالية الحلقات ، كل منها يؤدى فيها العقل وظيفة رئيسية معينة ، وتتوقف عملية تصميم البحث على وظائف العقل ، كلها أو بعضها ، فى عملية التفكير الكبرى ، ولذلك يصح القول أن تصميم البحوث عملية تفكير كبرى ؛ ولكونها كذلك فإن عملية تصميم البحوث الاجتماعية تتطلب تشريح عملية التفكير الكبرى ؛ لتوضيح العمليات الفرعية التى يؤدى العقل فى كل منها وظيفة معينة فى الأنشطة الاجتماعية بمختلف صورها .

عملية التفكير الفرعية

وأول عمليات التفكير الفرعية عملية عضوية فسيولوجية عقلية، تتفاعل فيها الحواس الخمس السمع والبصر والشم واللمس والذوق مع العقل، بخصوص الأشياء الموجودة الظاهرة الخارجة عن الإنسان، وتكون وظيفة العقل تلقى المسموعات والمبصرات والمشمومات والملموسات والمذوقات من الحواس الخمس كما انطبعت بها كل واحدة منها، منذ ميلاد الفرد وفى مراحل نموه المختلفة، هذا التلقى يتوقف على استعداد العقل للقيام بعمليته التحصيلية، التى بدونها لا تبدأ عملية التفكير ؛ ذلك لأن العقل لا يبدأ من فراغ كما لا يعمل فى فراغ .

وثانى عمليات التفكير الفرعية ، عملية الفهم الأولى لما يتم تلقيه وتحصيله من صور ومعانى الأشياء الموجودة ، أى فهم المسموعات على أنها أصوات ، والمبصرات على أنها ظاهرة للعيان ، والمشمومات على أنها روائح ، والملموسات على أنها مسطحات وسوائل وعجائن ، والمذوقات على أنها ذات طعم ، وعملية الفهم هذه لحظية يؤديها العقل مع عملية التلقى عن الحواس ، ولذلك فهى لا تنفصل عنها .

وثالث عمليات التفكير الفرعية عملية الإدراك المرتبطة ارتبطاً تلازميًا بالعمليتين السالفتين ، بحيث يكون معهما وحدة فكرية ، يقوم العقل بها كلها مجتمعة فى لحظة واحدة ، ووظيفة العقل فى عملية الإدراك هى لمح الفروق بين أصناف المسموعات من الأصوات والأنغام على اختلاف طبقاتها ، وكذلك لمح الفروق بين مختلف أصناف المبصرات أو المرئيات العينية، ومختلف أصناف المشمومات ، ومختلف أصناف الملموسات، ومختلف أصناف المذوقات ، فالعقل يدرك تعدد الأصناف فى كل نوع حتى يستطيع بعد ذلك أداء وظيفته التالية بدقة متناهية .

ورابع عمليات التفكير الفرعية عملية التمييز التى يؤدى فيها العقل دور التفرقة الواعية الدقيقة ، بين ما سبق إدراكه من أصناف الأصوات والأنغام ، سواء منها الجذاب أو المنفر، وأصناف المبصرات جميلها ودميمها ، وأصناف المشمومات زكيها وكريهها، وأصناف الملموسات سواء الناعم منها والأملس أو الخشن أو المحبب أو اللين أو السائل ، وأصناف المذوقات حلوها ومرها ومالحها ، وتشمل وظيفة العقل فى عملية التمييز لمح الفروق فى الأرقام والأعداد من حيث مقاديرها ، وفى الرسوم الهندسية من حيث أشكالها وأبعادها ، وفى الأجسام من حيث أحجامها وأوزانها ، وفى المفاهيم والتجارب أى الخبرات من حيث خيرها وشرها ، وصدقها وكذبها ، ومن حيث الأمانة والخيانة ، والإخلاص والغدر ، والولاء والجفاء ، والوطنية والخيانة العظمى ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر ، وعملية التمييز تستغرق من الوقت ثوان أو أكثر ، بينما عمليات التلقى والفهم والإدراك تجرى معًا كلمح البصر ، أى قبل أن يرتد إلى الإنسان طرفه ، أى طرف عينيه .

أما خامس عمليات التفكير الفرعية فهى عملية الحفظ ، التى يؤدى فيها العقل وظيفة خزن كل ما يتلقاه من صور الموجودات والأشياء من ماديات ومعنويات ، فى الذهن أو ما يعبر عنه بالحافظة التى تحفظ كل ما يحصل عليه العقل من المفاهيم ، التى ما هى إلا أفكار

عامة وتجريدات من السلوك ، والخبرة ، أى التجربة التى يمر فيها الإنسان ، تلصق بها أسماء أو رموزًا . ويشمل مصطلح المفاهيم مساحة عريضة من الأنماط الاجتماعية النفسية ، وأصنافًا من الموجودات من الذوات والأشياء والأفعال ، والعلاقات التى تنشأ بينها ، وتؤدى الكلمات أو اللغة دورًا هامًا ، كعملية الفكر المتبادلة أو رموزه الشائعة ، فأسماء الأشياء والمواقف والصفات والعلاقات وأمثالها ، تمكن من حل مشكلات التفكير والتفاهم بين الناس ، فى مساحة آخذة فى الاتساع على الدوام ، من الأفعال التى حدثت فى الماضى والحادثة فى الحاضر والتى ستحدث فى المستقبل ، وأن تقدم العلوم على اختلاف أصنافها ليعتمد على قدرة البشر على التعامل مع العالم الخارجى من خلال الأفكار والمفاهيم التى تختزنها الأذهان وتجول فيها العقول المفكرة بحثًا عن علاقات جديدة، يمكن لمح ارتباطات بينها وصياغة نظريات مبتكرة. وهكذا يتبين بوضوح ما لوظيفة العقل فى حفظ المعلومات وخزنها من عظيم الأهمية وبالغ الأثر ، إذ بدون هذا المخزون الهائل الذى يحفظه العقل ، يكون الفرد بدون رصيد من الصور والمعانى والمفاهيم التى تكون الحصيلة الفكرية فى أذهان البشر ، والتى يتفاضلون فيها بعضهم على بعض .

وأما سادس عمليات التفكير الفرعية فهى عملية التذكر التى يفيد بها العقل مما يكون قد اختزنه فى الحافظة التى يحتويها الذهن فى صورة واضحة غير مشوشة ، ومما يكون قد أحله من ذهنه مكانًا مخفيا يصعب تذكره ؛ لأنه كان تجارب أو خبرات مؤلمة مر بها وتأثر تأثرًا شديدًا ، وهكذا تتبين أهمية عمليتى الحفظ والتذكر ، وشدة ارتباطهما الواحدة بالأخرى ، فبدون الحفظ يكون العقل مفلسًا لا رصيد له يمكن تذكره ، فالتذكر عملية ينتقى بها العقل مما حفظه ، الصور والمعانى والمفاهيم والألفاظ المتعلقة بالموضوع الذى يحتل بؤرة تفكيره ، والنقطة أو النقاط التى يركز عليها فى عملية التفكير ، وهكذا تكون عملية التذكر استرجاع لمدركات حسية ماضية ، اختزنها العقل فى الذهن بعملية الحفظ ، التى تعد أساسًا لعملية التعلم من تفاعل الحواس مع البيئة المحيطة بالإنسان ، وتلقى كل ما يصل إليه عن الأشياء الموجودة حوله ، من البشر والحيوان والجماد ، وما يصدر عن البشر من كلام ، ومن الحيوان من أصوات ، وكذلك معانى ما يقال من كلام . هذا التعلم – بما فيه من معلومات متراكمة – هو الذى يكون بمرور الزمن رصيدًا هائلاً مخزونًا فى الذهن ،

يسترجعه العقل كلما أراد ، ومنذ قديم الزمان ، يربط العلماء عملية التذكر بعملية الحفظ، ويعتبرونها مظهرًا أساسيًا هامًا لذكاء الإنسان ، ويبنون المفاضلة بين الناس على أساس القدرة على الحفظ والقدرة على التذكر ؛ ذلك لأن العقل فيهما يجرى عملية حسية عقلية، يلمح بها وجود علاقات تربط الصور والأشكال والألفاظ والأصوات والكلمات المكتوبة ومواضعها من الصفحات والعلامات والرموز ، تربطها بعضها ببعض فيؤدى ذلك إلى رسوخها فى الذهن أطول مدة ، وإلى سرعة تذكرها فى أقصر زمن ، وبدون التذكر يفقد الإنسان نفسه وبشريته وعلاقاته وثقافته ، فيصبح كالحيوان .

وسابع عمليات التفكير الفرعية عملية التعقل ، وهى محاولة العقل الغوض على المعانى فى الذهن وتذكرها واستحضارها؛ ليجول فيها العقل بلبه ، وينتقى ما يناسب منها الموضوع الذى يشغل بال أولى الألباب ، فيكونون مركبات فكرية تعين عقولهم على حل المشكلات والمسائل الفكرية التى تواجههم ، وهذه العملية هى المعروفة بإعمال الفكر أو إعمال العقل ، أى إجهاده فى التفكير ، وهذا هو معنى الاجتهاد بالعقل ، بعد تذكر الصور والمعانى المحفوظة واسترجاعها من الذهن ، وإخطارها بالبال لينشغل بها ويحاول تعقلها ، أى فهمها كجزئيات منفردة ، ثم ككليات منها مستقلة بمفاهيمها . وهذا هو التفكير العقلى المحض الذى يعنى تعقل الأمور ، أى عقلها شيئًا فشيئًا .

وثامن عمليات التفكير الفرعية عملية التفقه ، وهى محاولة العقل معرفة الأسباب ، أى العوامل الأصلية فى حدوث الموجودات ذوات كانت أو أفعالاً،والتعرف على العلل، أى العوامل المترتبة على العوامل الأصلية، والمباشرة التى تؤدى إلى سرعة حدوث الموجودات ، وليس للفرد دخل فيها ولا إرادة لها، وكذلك معرفة الأدلة على معقولية حدوث هذه الحوادث أو الموجودات من الذوات والأفعال، وأخيرًا استخراج الأحكام من الأدلة، ومسلك العقل لأداء هذه الوظيفة الخطيرة الأثر، هو أن ينحو نحوًا برهانيا، طريقته الأساسية عقلانية، محورها النظر العقلى الذى يجهد الباحث عقله، فى تأمل مسالك العلة وركائز البرهان، وهى القياس، والاستنباط، والاستقراء، والاستدلال، والتوسم، والاستبصار، والاعتبار، فهذه المسالك السبعة كلها هى فنيات النظر العقلى، أى الركائز المنطقية لأخطر عملية فرعية من عمليات التفكير الكبرى ، ولذلك كان من الواجب على كل باحث ينشد العلم الحقيقى، سواء أكان عين اليقين أم علم اليقين، أن يلم بها إلمامًا كاملاً؛ ليكون تفكيره صائبًا وتنظيره سليمًا ، فهذه الفنيات المنطقية للنظر العقلى هى

القواعد الرئيسية للتوصل إلى الأسباب والعلل فى شتى المواقف والقضايا بالأفعال الاجتماعية والتأمل فى الحياة الاجتماعية ، ويفسر ذلك السبب فى ذكر عبد الرحمن بن خلدون ، فى ختام الفصول التى ينظر فيها بخصوص أسباب الظاهرات وعللها ، عبارات: « فتأمله فلن تعدو وجه الحق إن كنت من أهل الإنصاف » [١] ، و« فاعتبره وتفهمه وتأمله تجده صحيحًا» [٢] ، و«فافهمه وقس عليه» [٣] ، و«استبصر فى هذا تجده كما قلت» [٤]، و« انظره فى البلاد التى تعهد فيها العيون لأيام عمرانها ، ثم يأتى عليها الخراب كيف تغور مياهها جملة كأنها لم تكن » [٥] .

أما تاسع عمليات التفكير الفرعية فهى عملية التفطن الذى يعنى تنبه العقل لنتائج عملية التفقه ، وتبينها والعلم بها والتيقن من صحتها ، ثم بلورتها وصياغتها فى مبادئ ونظريات وقوانين ، مدعمة كلها بالأدلة العينية ، أى الحسية ، والعقلية المقنعة ، ليتسنى تطبيقها والإفادة منها فى الحياة الاجتماعية المعيشة ، ومعاشرة الناس بعضهم بعضا وتعاملهم بعضهم مع بعض ، فى مختلف المجموعات والجماعات والهيئات الاجتماعية ، فما يصل إليه التفطن من مبادئ ونظريات وقوانين ، يجعل الحياة سهلة وتنظيم أمور الناس وإدارة مختلف الهيئات ميسرًا ، فى الأسرة ، والجيرة ، والقرية ، والحى فى المدينة ، وفى دور التعليم ، وهيئات الخدمات ، وإداراتها على اختلاف مستوياتها ، وفى كل محاولات التعامل فى المجتمع ، ولذلك يستخدمه عبد الرحمن بن خلدون فى عبارات منهجية مثل «فلأجل الترتيب بين الحوادث لابد من التفطن بسببه أو علته أو شرطه ، وهى على الجملة مبادئه » [٦] .

وأما عاشر عمليات التفكير الفرعية ، فهى عملية التدبر الذى يربط به العقل النتائج الفكرية للعمليات السابعة والثامنة والتاسعة ، ربطا منطقيا وعيًا يمكن من المزيد من التعقل والتفقه والتدبر ، وييسر الخروج من عملية التدبر العقلية بنسق فكرى كلى متكامل ، مركب من أنساق فكرية فرعية ، منتظمة كلها فى نبضها بعضها مع بعض، فى إطار النسق الفكرى

(١) على عبد الواحد وافى (مكمل ومحقق وضابط وشارح ومعلق ومفهرس) ، مقدمة ابن خلدون، ص ٦٥٧ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٦٢ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٩٩٠ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٩٩١ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ١٠٣٢ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ١١١٠ .

الكلى المتكامل ، الذى يصبح وحدة من الأفكار المركبة المنسقة والواضحة للعقول المفكرة لتقتنص منها الحكمة ، التى تكمل العقل بالمعارف والأحكام ، لكى يصيب الحق ويصل إلى اليقين ، بكمال العلم والإحاطة بالموجودات ، حتى يكون السلوك سليمًا والعمل سديدًا موفقًا .

تلك هى عمليات التفكير الكبرى الفرعية التى يؤدى فيها العقل وظائفه العشر ، وهى: التلقى، والفهم ، والإدراك ، والتمييز ، والحفظ ، والتذكر ، والتعقل ، والتفقه ، والتفطن ، والتدبر ، التى تعد كل منها عملية فرعية محدودة ، وتأتلف كلها لتكون عملية التفكير الكبرى الشاملة ، التى يختلف تكاملها وشمولها ، باختلاف قدرات الأفراد العقلية وكفاءاتهم الفكرية ومواهبهم المنطقية فى كل عملية من هذه العمليات الفرعية المحدودة ، التى تكون منظومة لوظائف العقل السليم الواعى عن كفاءة واقتدار .

كيف يعمل العقل ؟

أما كيف يعمل العقل ليؤدى وظائفه فى العمليات الفرعية من عملية التفكير الكبرى ، فإن ذلك يمكن توضيحه بمقارنة العقل بالحاسوب (الكمبيوتر) الذى يستطيع الإنسان أن يدخل شتى المعلومات المنظمة فيه من أرقام وكلمات وأشكال ، إلخ ، ثم استرجاع ما يريده الباحث منها فى لحظات تعد بالثوانى أو بأجزاء من الثانية ، تمامًا كالعقل الذى يتلقى المعلومات ويسجلها ويحفظها ؛ ليسترجعها ويتذكرها فى طرفة عين كما يشاء ، ولكن ميزة العقل على الحاسوب تظهر فى أن العقل عضو صغير فى رأس الإنسان ، وأعلى أعضائه فيه، وليس منفصلاً عنه وتابعًا له وعبئًا كبيرًا ثقيلاً عليه كالحاسوب ، فضلاً عن أن العقل يبرمج بنفسه لنفسه ، ويؤدى وظائفه العشر تلقائيًا ، ويستحضر بنفسه ما يشاء ذاتيًا ، ويتفاعل مع ما يتلقاه من العديد من المعلومات المختلفة ، ويفهمه ويدركه ويميزه ويحفظه ويتذكره بعقله ويفقهه ويفطنه ويتدبره ، كل ذلك من تلقاء نفسه ، فالعقل بإرادته هو الأساس الرئيسى فى كل نوع من التفكير ، سواء أكان عرضًا عابرًا وسطحيا، من الشاردات أو الواردات التى ترد على الذهن أو تخطر بالبال ، أم كان التفكير إراديًا معمقًا وموجهًا إلى موضوع ما ، أو مركزًا حول نقطة أو عدة نقاط منه ، فهنا ينشط العقل تلقائيا ليؤدى وظائفه فى أقصر زمن ، ليقوم بأهم عملية فكرية ، وهى البحث العلمى الذى يقطع فيه مسافة محددة فى مسيرة عملية مركبة من عمليات فكرية معينة فى زمن قصير مقيس بدقة؛ مستخدمًا فى ذلك منهجًا أو أكثر من مناهج البحوث الاجتماعية .

الفصل السابع
مناهج البحوث الاجتماعية

تمهيد

تدرس مناهج البحوث الاجتماعية كعلم له أصوله ومبادئه وقواعده وعلماؤه ، الذين وضعوه أو طوروه أو ميزوه عن مناهج البحوث الطبيعية وحددوا مدى صلته بها ، وتدرس مناهج البحوث الاجتماعية كفنيات لهذا العلم تستخدم تطبيقًا لخدمة البحوث الاجتماعية وإجرائها على اختلاف موضوعاتها ، وهذا ما يضفى على علم مناهج البحوث الاجتماعية صفة الفن ، الذى تظهر فيه دقة حس الباحث ، وبعد نظره وشمول نظرته واتساعها .

ومما تقدم ذكره عن عملية التفكير الكبرى، وما تحتوى عليه من عمليات تفكير فرعية، ووظائف العقل المتنوعة فيها .يتضح أن المتطلبات الأساسية لمناهج البحوث الاجتماعية ، كعلم وفن ، هى ما يكون عقل الباحث قد تلقاه من معلومات خاصة بهذه المناهج من العلوم المنهجية الرئيسية، وهى الإحصاء ، والمناهج ، والطرائق ، والتصميم ، من الأساتذة المتخصصين ومن كتبهم وبحوثهم ودراساتهم ، وكذلك عن طريق التدريب الكافى على أيدى المتخصصين ، وكذلك ما يكون قد تلقاه من معلومات متعمقة عن علم الاجتماع، وعلم النفس ، وعلم الإنسان ، وعلم السكان ، وعن فروع كل منها ، وما يمكنه أن يستحضره مما فى حافظة ذهنه منها .

ولما كانت هذه المعلومات فى الذهن قد سبق تلقى العقل إياها وتسجيلها بواسطة الحواس الخمسة وفهمها وإدراكها وتمييزها ، فإن مسلك العقل فى بحث أى موضوع من العلوم الاجتماعية المذكورة ، معتمدًا على هذه المعلومات المحسوسة ، يسمى **المنهج الحسى**. أما إذا كان مسلك العقل فى بحث الموضوع الاجتماعى معتمدًا على ما فى الذهن من معان وصور وأفكار سبق للعقل تسجيلها وحفظها ، ومؤسسًا على ما يتذكره منها ، وعلى جولاته فيها وتعقله لها وتفهمه إياها ، بالاعتماد على مسالك القياس والاستقراء والاستنباط والاستدلال والسبر والتقسيم والتوسم ، وكلها أدوات عملية التفقه ، ليخرج بأحكام ونظريات وقوانين بخصوص الموضوعات التى يقوم ببحثها ، فإن منهجه فى البحث

يسمى المنهج العقلى ، وهو ما يطلق عليه النظر العقلى ، وأما إذا كان مسلك العقل فى بحث الموضوع الاجتماعى قائمًا على الخبرات التى مارسها الناس فى الماضى ومروا بها كتجارب فى حياتهم لقنتهم دروسًا ، بعضها قاسيا مرير وبعضها الآخر هين لين سار ، واستخلاص مبادئ عامة من تكرارها ، أو استقراء نظريات من تواتر حدوثها ، فإن مسلك العقل فى ذلك يسمى **المنهج التجربى** ، وأما إذا سلك العقل فى البحث مسلك التجريب ، أى التجربة فى الحاضر ، التى يدبرون لها وفق تصور معين ، ويجرونها بإرادتهم ويستطيعون إدخال تعديلات عليها ثم ينتظرون نتيجة تدبيرهم ، فإن هذا التدبير أو المسلك العقلى يسمى **المنهج التجريبى** .

وفيما يلى تفصيل هذه المناهج ، التى منها ما ينحو فيه الباحث منحى تبيانيا ، وصفيا كان أو تشخيصيا أو استطلاعيا أو استشعاريا ؛ للتعرف على أهمية الظاهرات الاجتماعية وتبين كيفياتها ، وذلك هو المنهج الحسى ، ومنها ما ينحو فيه الباحث منحى برهانيا ، ويبحث فيها الباحث عن أسباب الظاهرات الاجتماعية وعللها ، كالمنهج العقلى ، والمنهج التجربى ، والمنهج التجريبى .

أولاً : المنهج الحسى

المنهج الحسى هو الذى يسلك فيه العقل فى بحث الظاهرة الاجتماعية أو الموضوع الذى جعل منه مشكلة بحثه ، مسلك النظر الحسى الذى يعتمد على استخدام الحواس الخمس ، وفى مقدمتها السمع والبصر ، ولذلك فهو أكثر المناهج سهولة ؛ لأنه يعتمد على توجيه البصر لمشاهدة كل ما يمكن أن يرى ، وإرهاف السمع لكل المسموعات ، وتسجيل ما يرى وما يسمع ، واستيعابه ووعيه فهمًا وإدراكًا وتمييزًا ، وحفظه فى الذهن أو مسطوراً على الورق أو مسجلاً بالصوت والصورة ، حتى يمكن ذكره أى استرجاعه وكتابته والتعليق عليه فى تقرير علمى يمكن طبعه ونشره ، وذلك ما فعله « البيرونى » العالم المسلم ، الذى زار الهند وأقام فيها أكثر من عشر سنوات ، واختلط بأهلها ؛ عاشرهم ثم وصف سلوكهم فى مجالات حياتية شتى ، ثم ألف عن محسوساته المختلفة كتابه المشهور : تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة فى العقل أو مرذولة ، وذلك فى أوائل القرن الحادى عشر الهجرى .

كذلك استخدم الشريف الإدريسى المنهج الحسى ، وإن كان بصورة مختلفة ، عندما طلب منه « روجر » الثانى ملك صقلية ، فى أوائل القرن الثانى عشر الميلادى ، وضع كتاب فى وصف البلاد المعروفة فى زمانه ، حتى إذا ما قرأه استطاع أن يحتفظ فى ذهنه

بصورة صادقة دالة على حياة الشعوب المختلفة فى هذه البلاد ، ففكر الإدريسى فى أن ينيب عنه عدة باحثين للقيام بالمهمة التى كلف بها ، وكون منهم فريقًا شرح لهم عمل كل منهم ، وهو استخدام المنهج الحسى لوصف شعوب البلاد التى عينها لهم ، ثم قام بتدريبهم على استخدام هذا المنهج ، ثم أرسلهم إلى البلاد التى وزعهم عليها ، ثم جمع تقاريرهم وقام بعرض المعلومات التى جمعوها ، وحللها وألف منها - قبيل منتصف القرن الثانى عشر الميلادى - كتابًا بعنوان : «نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق» وقد يسر له إنجاز هذا العمل الأصيل المبتكر ، تنقله فى أرجاء العالم الإسلامى ، وأوربا ، فى النصف الأول من القرن الثانى عشر الميلادى ، واختزانه فى ذهنه ما تلقاه عقله عن طريق الحواس ، عما رآه وسمعه وغير ذلك من المعلومات عن طريق الحواس الأخرى ، وهكذا تمكن من تصميم بحثه وتحديد منهاجه ومنهجه وطريقته ووسيلة جمع بياناته ، ثم كتابة تقريره النهائى، الذى ترجمت أبواب منه إلى أكثر من لغة أجنبية .

النظر الحسى

كثيرًا ما تستخدم عبارة النظر الحسى فى مقابل ما يعرف بالنظر العقلى الذى يركز فيه العقل على ما يمكنه تذكره من الصور والمعانى المختزنة فى الحافظة فى الذهن ، والنظر الحسى يعنى النظر بالعين وبالحواس الأخرى والرصد والتسجيل وإلفهم والإدراك والتمييز ثم التعقل ، وتركيز العقل عن طريق الحواس فى المحسوسات التى قد تكون من الذوات ، بشرًا كانت أو حيوانًا أو نباتًا أو سائلاً ، شريطة أن تكون متشخصة بموادها ، أى موجودة بالفعل ويمكن مشاهدتها مشاهدة برانيه دقيقة ومضبوطة ، ومن الذوات الجامدة التى يمكن مشاهدتها ، المبانى كالمساكن والدور التى تجرى فيها مختلف الأنشطة وكذلك القرى والمدن. وقد تكون المحسوسات المشاهدة من الأفعال ، أى أفعال البشر على وجه الخصوص ، وهى التى تأخذ شكل معاملات مختلفة الصور ، وما يخص كلمة « الحسى » من عبارة « النظر الحسى » هو توجيه الحواس نحو الموجودات ، أى المحسوسات ، أو لفت النظر ، أى الحواس جميعها ، إليها ، ورصدها وتسجيلها ، أما كلمة « النظر » ، فمعناها إجراء عمليات فورية تحدث متتابعة فى لمح البصر ، وهى فهم هذه الموجودات وإدراكها وتمييزها وعقلها ، كما سبق أن شرحت فى الفصل السابق .

ولا يتسنى النظر الحسى إلا بالاقتراب من المحسوسات الموجودة ، حتى تتسنى مشاهدتها ، والذى يجعل هذا الاقتراب ميسرًا وسهلاً ، هو العمل الميدانى ، أى النزول

إلى الميدان المراد بحثه ، وأخذ المعلومات الممكنة منه بواسطة النظر الحسى ، فالذى يريد أن يبحث البطانة المقنعة المنتشرة فى الريف المصرى ، عليه أن يزور القرية ويقيم فيها ويتعامل مع أهلها مدة سنة كاملة ، ويسجل أنشطة الفلاحين يومًا بيوم على مدار السنة ، وهكذا يمكن معرفة عدد الأيام التى يقومون فيها بالأعمال الزراعية ، ونوع هذه الأعمال ، من تمهيد الأرض ، وحرثها ، وبذر البذور فيها ، وريها ، وتسميدها ، وتعفير النبات بالكيماويات لقتل الآفات الزراعية ثم ، جمع المحصول ، ثم تجهيزه قبل تعبئته ، كدراس القمح والشعير، وذلك على سبيل المثال لا الحصر، إذ إن الأعمال الزراعية كثيرة ومتنوعة.

ولما كانت المعلومات التى تتكون بحس الحواس بها ورصدها وتسجيلها ، تفيد العلم بالموجودات المحسوسة ، وذلك بفهمها وإدراكها وتمييزها وعقلها ، فإن المنهج الحسى أصبح ركيزة رئيسَية من ركائز البحث الاجتماعى؛ لأنه يفيد العلم بماهية الظاهرة موضوع البحث، وكلما كانت المعلومات كثيرة وافية كان علم الباحث بموضوع بحثه معمقًا ، وكانت ماهية الموضوع واضحة ، ومتى وضحت الماهية بوضوح وصف تفاصيله ، سهل على العقل فهمه وإدراكه وتمييزه وعقله . وهذا ما يجعل البحوث التبيانية مفيدة فى فترة معينة من الزمان ، كما فعل « إدوارد وليام لين » فى بحثه المترجم وعنوانه : « **المصريون المحدثون : شمائلهم وعاداتهم فى القرن التاسع عشر** » ، وأحوال المجتمع المصرى فى أواخر القرن الثامن عشر، كما فعل علماء الحملة الفرنسية على القاهرة فى بحثهم الضخم المترجم وعنوانه : « **وصف مصر** » وأوضاع المصريين فى القرن العشرين ، كما فعل محمد عمر فى بحثه : **حاضر المصريين أو سر تأخرهم** . ومما لا شك فيه أن من أهم الأسباب التى جعلت نجيب محفوظ يفوز بنيل جائزة نوبل العالمية ، اعتماده على المنهج الحسى فى وصف الأسرة المصرية فى ثلاثة أحياء شعبية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين فى ثلاثيته المشهورة بين القصرين ، وقصر الشوق ، والسكرية . هذا، وقد تناولت ظاهرة النسيج اليدوى ببلدة قليوب البلد ، التى ولدت فيها وأقمت حتى سفرى فى بعثة إلى إنجلترا آخر سنة ١٩٣٩ ، فى كتابى **علم الاجتماع الصناعى** فوصفت عملياتها المتتالية مستخدمًا المنهاج الحسى ، وذلك أيام أن كنت فى بيروت سنة ١٩٧٠ .

أما فائدة النظر الحسى فى تشخيص الظواهر المنحرفة غير السليمة ، فمؤكدة فى المنحى التبيانى الوصفى والاستطلاعى والكشفى ؛ وذلك بجمع أكبر قدر من المعلومات عنها للتعرف على الظاهرة المعتلة المنحرفة من كل جوانبها ، ويفيد ذلك فى علم الاجتماع التطبيقى وفى الهندسة الاجتماعية التى تبعد أساسًا للتنمية الاجتماعية بالقضاء على مظاهر

التخلف، ولقد كان بحث البغاء فى القاهرة الذى أشرفت على إجرائه وإعداد تقريره للنشر، قائمًا أساسًا على النظر الحسى واستخدام المسح الاجتماعى، الذى كشف عن جوانب أساسية وهامة من هذه الظاهرة، ومع ذلك لم نكتف بما أسفر عنه المسح الاجتماعى فى وصف البغاء ، تلك الظاهرة المعتلة غير السوية فى مدينة القاهرة ، بل رأينا أن نزيدها بيانا، باستخدام طريقة أخرى للبحث، وهى دراسة الحالة إكلينيكيا ، أى عياديا، ومن جوانبها الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية ، حتى يكون بحث تلك الظاهرة متكاملاً .

والنظر الحسى يصف الظاهرة الاجتماعية وصفًا آنيًا ، أى فى الحاضر وذلك باستخدام طريقة الملاحظة ، ولكن الباحث يستطيع باستعمال طريقة الاستبطان الاجتماعى تذكر ما كانت عليه ظاهرة اجتماعية ما فى الماضى ، فيصفها تفصيلاً كما فعلت بخصوص صناعة النسيج فى بلدة قليوب البلد فى الثلاثينيات ، أى قبيل الحرب العالمية الثانية ، واستخدام الاستبطان الاجتماعى استخدامًا سليمًا ، يقوم على قدرة العقل على تبطن ، أى تلقى المعلومات وفهمها وإدراكها وتمييزها وحفظها ، أولاً وقبل كل شىء . وتكتسب هذه العملية قيمة كبيرة ، تجعل فائدتها فى البحث مؤكدة وعظيمة ، إذا كان ما تبطنه العقل فى الذهن من المعلومات شاملاً تفاصيل كثيرة ومتنوعة تجعل الوصف واضحًا ، ولا يكون لذلك كله أثر فى البحث إلا بعملية استبطان المعلومات المحفوظة فى الذهن ، أى بعملية التذكر الكامل الواضح الذى لا يترك صغيرة ولا كبيرة عن الظاهرة موضوع البحث إلا استرجعها وركبها بعضها فى بعض ، فتصبح الظاهرة متشخصة بموادها ، وكأن الباحث يلاحظها فى الحاضر ، وهكذا يزداد النظر الحسى أهمية للبحث الاجتماعى .

بحوث المنهج الحسى

البحوث التى تجرى باستخدام المنهج الحسى كثيرة جدا ومتنوعة ، وبخاصة فى بلاد العالم الثالث التى تفتقر إلى البحث العلمى للظاهرات الاجتماعية الكثيرة المتنوعة فيها ، وربما تنفرد مصر من بين البلدان العربية بتقدم البحوث الاجتماعية فيها ، وبخاصة بعد إنشاء معهد العلوم الاجتماعية فى كلية الآداب بجامعة الإسكندرية سنة ١٩٤٨ ، ثم إنشاء المعهد القومى للبحوث الجنائية سنة ١٩٥٥ ، وتحويله بعد خمس سنوات إلى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وقد أجريت تحت إشرافهما بحوث اجتماعية كثيرة ومتنوعة استخدم فيها المنهج الحسى ، مثل موضوعات القطن والمجتمع ، والخصوبة المتفاوتة فى مدينة الإسكندرية ، والمسافة الاجتماعية بين المصريين والأجانب ، والتغير الاجتماعى فى

القرية المصرية ، والثأر فى قرية مصرية ، والبغاء فى القاهرة ، والسرقة بين الأحداث ، والحالة الاجتماعية فى منطقة أسوان ، وتنمية القرية المصرية ، والهجرة من الريف إلى الحضر ، وتعاطى الحشيش ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

ومن الممكن اقتراح موضوعات للبحث الاجتماعى بالمنهج الحسى ، لا زال المجتمع بحاجة إليها ، لتتضح معالمه الاجتماعية بالمعنى الشامل للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية والأخلاقية والدينية والإعلامية والترفيهية والصحية والسكانية والجنائية فيه، فى الوقت الحاضر ، فمن الظاهرات الهامة التى تنتظر البحث بالمنهج الحسى القائم على المنحى التبيانى الوصفى أو التشخيصى أو الاستطلاعى ، ظاهرات الجامعات الإقليمية، وتنظيم الأسرة فى الريف والحضر ، والحياة الاجتماعية فى القرية المصرية ، والحياة الاجتماعية على مدى أربع وعشرين ساعة فى كل من القاهرة والإسكندرية ، والنظام الصوفى، والموالد الدينية ، والسوق الأسبوعى فى الريف ، وميزانية الأسرة فى الريف والحضر ، وإقامة الأفراح فى الفنادق ، وتجمعات مشاهدة لعب كرة القدم ، والتليفزيون ، والأسرة ، والإعلام الصحافى ، ومراكز البحوث الاجتماعية وأنشطتها ، والرأى العام حول موضوعات شتى ، والدروس الخصوصية ، والغش فى الامتحانات ، والمتفوقون فى الامتحانات النهائية ، والحياة الاجتماعية فى المدن الجديدة ، ومشروعات استصلاح الأراضى ، والصناعات المنزلية ، والقضاء العرفى بين البدو ، والحياة فى الواحات ، والزواج العرفى ، والمصارف الإسلامية ونظام توظيف الأموال المرسملة ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

ولا ننسى فضل الأرقام فى المنهج ؛ ذلك لأنها تصف الأحوال السكانية والاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية والتعليمية والثقافية والجنائية ، وتبينها بدقة لأنها تعتمد على العد الحسى للمفردات الاجتماعية ، فى شكل التعداد العام للسكان كل عشر سنوات ، والإحصاءات السنوية الزراعية والصناعية والتجارية والحيوية (الخاصة بالمواليد والوفيات) والصحية والتعليمية والقضائية والجنائية ، فهذه الإحصاءات تعطى صوراً دقيقة لهذه الميادين البارزة للمجتمع ، فضلاً عن كونها طريقة لوصف الأحوال المختلفة الحاضرة فى هذه الميادين ، وهى الطريقة الإحصائية التى تستخدم أيضًا فى إجراء مقارنات ذات أهمية بين الأوضاع الحاضرة؛ لقياس التغير بمقياس دقيق مضبوط إلى حد كبير ، وهو المقياس الرقمى الذى لا غنى عنه فى المنهج الحسى ؛ لبحث الظاهرات الرئيسية المختلفة ، متبعًا المنحى التبيانى بفروعه الوصفية أو التشخيصية أو الاستطلاعية ، ولكن من الممكن أيضًا إجراء

بحوث برهانية قائمة على الربط بين هذه الإحصاءات وظاهرات أخرى ريفية أو حضرية أو إيكولوجية أو طبقية ، كما فعلت فى بحثى موضوع جناح الأحداث فى مصر، عندما ربطت إحصاءات الأحداث فى كل من القاهرة والإسكندرية المجموعة عن شياخاتها المختلفة، بالحالة العمرانية لهذه الشياخات ، وكونت من ذلك نظريتى المعروفة عن مناطق تكاثر أو تفريخ الأحداث الجانحين ومناطق جذبهم فى المدينة .

ونكتفى بهذا القدر عن المنهج والنظر الحسى فى البحوث الاجتماعية ، سواء أكانت طريقة أنثروبولوجية وهى الملاحظة بجميع أنواعها : المعايشة والمشاركة والعارضة والمنظمة ، والموثقة أو المسجلة بآلات التصوير وأهما الفيديو ، أم كانت طريقته مسحية تستخدم شتى المسوح الاجتماعية بالمعنى الشامل لمصطلح «اجتماعية»، أم كانت طريقته إحصائية كما سبق أن أوضحنا، هذا، ولا ننسى استخدام الطريقة الحياتية التى تشتمل على دراسة أو تاريخ الحالة ، وعلى السيرة الذاتية أو السيرة الشخصية ، وهى الطريقة التى تصف حالات فردية وصفًا مركزًا وثريًا ، يبين الحالة فى مظهرها ، أى يصف برانيتها والجلى منها ، كما يحاول النفاذ إلى جوانيتها والخفى منها، سواء كان الواصف باحثًا مستقلا أو الفرد ذاته، وقد يكون المبحوث المخصوص بالوصف شخصًا، أو مجموعة كالأسرة والثلة والعصبة والزمرة، أو جماعة كالجيرة والجماعة الدينية والحى فى المدينة والقرية فى الريف أو المجتمع ككل.

ونختم هذا المبحث عن المنهج الحسى ككل بالتنبيه إلى صعوبات متنوعة تواجهه من قبل البشر المبحوثين أنفسهم ، فى ضوء ما سبق أن قلناه عن ثنائية النسق فى ميدان العلوم الاجتماعية والظاهرات التى تخصها بالبحث ، فهناك من الناس من يظهرون خلاف ما يبطنون ، وبخاصة فى مواقف معينة ، كالاختبار الشخصى للتوظف ، والخطبة للزواج ، فإن المثل يصدق حين يقول: «كل خاطب كاذب » ، وبالتالى يصح القول : « كل مخطوبة كاذبة » وحتى فى السير الذاتية ، كثيرًا ما لا يتوخى صاحبها ذكر الحقيقة فى كتابة مذكراته عن قصة حياته، وليس التزييف مقصورًا على البشر وما يفعلون بأنفسهم وما يذكرونه عن حياتهم ، بل إنه ليتعدى ذلك إلى أفعالهم عند تعاملهم مع الذوات المادية من الموجودات المحسوسات، فيغيرون مظهرها تمويها على الناظرين ، والزمن وحده كفيل بتعريفها وإظهارها على حقيقتها، فإن التزييف ليس له دوام، كما يقول القول المشهور: «إنك تستطيع أن تكذب على بعض الناس كل الوقت، وتكذب على كل الناس بعض الوقت، ولكنك لا تستطيع أن تكذب على كل الناس كل الوقت»، ومعنى ذلك فى البحوث الاجتماعية، أن طول مكث الباحث فى المجال المكانى أو الجغرافى، وطول معاشرته للناس

فيه ، كفيلان بأن يظهره على حقيقة الأمور ، فيراها بعينه خالية من التزييف ، ويسمع عنها من بعض الأهالى ، وهكذا تظهر صحة المقولة : « كل خاف سيعلن » ، وكلما كان الباحث فطنا ولبقًا ويقظا ، استطاع أن يعرف حقيقة ما يرى من أشياء وأفعال ، تحدث فى معاملات الناس بعضهم مع بعض ، شريطة أن يتأنى ويصبر ولا ييأس .

ثانيًا : المنهج العقلى

منذ أكثر من تسعمائة سنة ، كتب الإمام أبو حامد الغزالى أن الباعث على تأليف كتابه الشهير فى المنطق ، وعنوانه : **معيار العلم** ، « غرضان مهمان : أحدهما تفهم طرق الفكر والنظر ، وتنوير مسالك الأقيسة والعبر » ، ثم يستطرد فيقول : « ... رتبنا هذا الكتاب معيارًا للنظر والاعتبار ، وميزانًا للبحث والأفكار ، وصيقلاً للذهن ، ومشحذًا لقوة الفكر والعقل » (١) ، ويقرر ذلك مؤكدًا : « ... فالعقل هو القسطاس المستقيم ، والمعيار القويم ، فلا يحتاج العاقل بعد كمال عقله إلى تسديد وتقويم » (٢) . والعقل - كما سبق أن بينا - هو ركيزة العملية الفكرية التى يقوم فيها بعملية التفكير الكبرى ، التى تبدأ بتلقى المعلومات وتتدرج فى عمليات متتالية ، وهى الفهم ، والإدراك ، والتمييز والحفظ ، ثم التذكر ، والتعقل ، والتفقه ، والتفطن الذى ينتهى بعملية التدبر - كما سبق أن ذكرنا - والفارق بين الإنسان والحيوان هو الفكر الذى يرتكز على العقل ، فالإنسان وحده هو الذى اختص بالعقل والفكر وما يترتب على ذلك من عمليات التفكير الفرعية التى تتكون منها عملية التفكير الكبرى ، ولذلك يصح القول : إن من لا عقل له لا فكر له ، وكلما كان العقل يقظًا لماحا ، كان الفكر واسعًا متشعبًا وعميقًا ، أى غير سطحى .

النظر العقلى

وظيفة العقل فى المنهج العقلى هى النظر العقلى فى المخزون فى حافظة الفرد من الصور والمعانى المجردة من الأشياء الموجودة فى البيئة حوله ، أى من المحسوسات ، وانتزاع ما يتعلق منها بموضوع فكره، وتجريد صور أخرى منها، « والفكر »، فى رأى عبد الرحمن ابن خلدون ، « هو التصرف فى تلك الصور وراء الحس وجولان الذهن فيها بالانتزاع والتركيب » (٣) . وفى المقدمة أمثلة واضحة لاستخدامه المنهج العقلى فى مقابل المنهج

---

(١) أبو حامد الغزالى ، **معيار العلم** ، ص ٥٩ .

(٢) **المصدر نفسه** ، ص ٦١ .

(٣) **مقدمة ابن خلدون** ، ص ١١٠٨، ١١٠٩ ، ويقصد بجولان الفكر فى الذهن تجول العقل فى حافظة ذهن الفرد عندما يفكر .

الحسى فى محاولته البرهان على ما انتهى إليه بفكره ، نسوق منها مثالاً انتهى فيه كل من نظره العقلى ونظره الحسى إلى قانون عمرانى ، وهو « أن البدو أقدم من الحضر وسابق عليه ، وأن البادية أصل العمران ، والأمصار مدد لها » ولإثبات ذلك يفكر بالنظر العقلى على النحو الآتى : « قد ذكرنا أن البدو هم المقتصرون على الضرورى فى أحوالهم العاجزون عما فوقه، وأن الحضر المعتنون بحاجات الترف والكمال فى أحوالهم وعوائدهم، ولا شك أن الضرورى أقدم من الحاجى والكمالى وسابق عليه ، لأن الضرورى أصل والكمالى فرع ناشئ عنه ، فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما ؛ لأن أول مطالب الإنسان الضرورى ، ولا ينتهى إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضرورى حاصلاً، فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة » [١] . والذى يستحق لفت النظر إليه فى منهج ابن خلدون هذا، هو أنه يستعمل النظر العقلى فى خطوات تفكيره خطوة خطوة للبرهنة على قانونه الذى وضعه كنقطة بداية ، أو منطلق للبرهنة عليه ، تمامًا كما يفعل الباحث فى علم الهندسة ؛ ليبرهن على نظرية من نظرياتها ، وكذلك كما يستخدم الباحث القياس فى علم المنطق .

والبرهان فى هذه القضية العمرانية برهان يقينى، لأن مقدمته الأولى وهى أن البدو مقتصرون على الضرورى فى أحوالهم، مقدمة يقينية عرفت بالنظر الحسى، أى بالمشاهدة، ولأن مقدمته الثانية، وهى أن الحضر معتنون بحاجات الترف والكمال فى أحوالهم وعوائدهم، مقدمة يقينية كذلك عرفت بالحس والمشاهدة ، وبناء على ذلك كانت النتيجة يقينية ، وهى أن البدو أقدم من الحضر وسابق عليه ، فإذا ما سئل عن علة هذا الحكم ، أى لم كانت النتيجة على هذا النحو ، كانت الإجابة لأن الضرورى بدون شك ، أى بيقين، أقدم من الكمالى وسابق عليه ، ولذلك كان البرهان الذى توصل إليه ابن خلدون برهانًا يقينيا لقضيته ، وهى أن البدو أقدم من الحضر وسابق عليه ، وأن البادية أصل العمران والأمصار مدد لها ، فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما .

فهذه القضية التى عرضها ابن خلدون قد توصل إليها بالمنهج العقلى الذى يقوم على النظر العقلى ، لكن أساس القضية فى أصله موجودات حسية صرفة ، إذ المشاهد أن البدو هم المقتصرون على الضرورى فى مأكلهم وملبسهم ومسكنهم ، وهم عاجزون عن تحصيل ما هو فوق ذلك من نعم الحياة ، والمشاهدة كذلك أن الحضر أى سكان المدن الصغيرة والكبيرة قادرون على تحصيل الترف وبلوغ الكمال فى مأكلهم وملبسهم ومسكنهم ونعم

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٥٨٣ .

أخرى كثيرة يتمتعون بها ، هذه المعلومات التى يعرفها ويحصل عليها العقل باستعمال الحواس ، يفهمها ويدركها ويميزها ويحتفظ بها كثير من الناس العاديين والمثقفين وحتى العلميين ، ولكنهم يقفون عند هذا الحد من العمليات العقلية ؛ أما ابن خلدون الموهوب المولع بالبحث الاجتماعى العلمى ، فإنه باستعمال المنهج العقلى الذى يقوم على النظر العقلى استطاع صياغة قانون عمرانى يقينى من المعلومات التى فى حافظته ، بقيام عقله بالجولان بين صورها ومعانيها التى استحضرتها الذاكرة فى ذهنه ، فأمكنه ربط بعضها ببعض ، ولمح علاقات إيجابية بين بعضها ، وعلاقات سلبية بين بعضها الآخر .

وكدأب ابن خلدون فى صياغته لقضاياه البرهانية ، فإنه لا يكتفى باستعمال المنهج العقلى وحده ، ولكنه دعمه باستخدام المنهج الحسى ، ليزيد قضيته وضوحًا وبرهانه تأكيدًا، فيستطرد لمزيد من البرهان على أن البدو أقدم من الحضر وسابق عليه ، ويقول: «ومما يشهد لنا أن البدو أصل للحضر ومتقدم عليه ، أنا لو فتشنا أهل مصر من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وفى قراه ، وأنهم أيسروا فسكنوا المصر وعدلوا إلى الدعة والترف الذى فى الحضر ، وذلك يدل على أن أحوال الحضارة ناشئة عن أحوال البداوة وأنها أصل لها ، فتفهمه » [١] . والكلمة المنهجية البالغة الأهمية أو المصطلح العلمى الذى يستعمله ابن خلدون فى هذا النص هى كلمة « فتشنا » ، التى يعنى بها بلغة العلم الحديثة ، مسحنا الحاضرة مسحًا اجتماعيا ، واستخدمنا «الاستبيان» أداة للاستبار الشخصى ، لطرح أسئلة على أفراد مصر من الأمصار ، أى مدينة من المدن، لوجدنا إجاباتها تدل على أن أكثرهم من الريف القريب منها وكذلك الريف البعيد عنها، وأن ثراءهم ساعدهم على النزوح إلى المدينة والاستقرار فيها .

الخيال العام ـ اجتماعى (السوسيولوجى)

نعود إلى النظر العقلى الذى استعمله ابن خلدون فى صياغة قانونه العمرانى ، وهو أن البدو سابق على الحضر وأصل له ، نجد أنه جعل هذه المقولة فرضًا ، خطر فى باله فترك الحرية الكاملة لعقله وخياله فى الحدس بتفاصيل فرضه وما يتعلق بها ، كالضرورى والكمالى فى الحياة ، وأن تحصيل الضرورى سابق على تحصيل الكمالى ، وأن التقشف وشظف العيش يليه مع السعى والعمل التنعم والترف ، وأن التنقل من القرية إلى المدينة ظاهرة ملحوظة ، فقفزت فى ذهنه من الصور والمعانى بهذه الأفكار ، ثم استطاع بتجول

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٥٨٣ .

عقله بين هذه الصور والمعانى أن يلمح علاقات معينة ، وهكذا ركب القضية التى بناها على فرضه ، وتمكن من البرهنة على صحته .

وكلمة خياله الواردة فى الفقرة السابقة كلمة منهجية ، أى كلمة تستعمل فى علم المناهج على العموم ، وفى المنهج العقلى على وجه الخصوص ؛ لأن للخيال فيه دورًا أساسيا بارزًا ، يحمل فيه العقل تحت جناحه ويحلق به فى دنياه ، أى دنيا الخيال ، المليئة بشتى الصور ومختلف المعانى ، فيساعده الحدس ، موهبة العباقرة على وضع الفروض وتركيب القضايا الاجتماعية ، واستنتاج النظريات والقوانين ، ومن هنا جاء مصطلح «الخيال العلم ـ اجتماعى » (السوسيولوجى) ، الذى جعله ابن خلدون مطية العقل فى النظر العقلى ، فهو يؤكد أهمية الخيال وفاعليته فى التفكير البرهانى بقوله : « ... البراهين والأدلة من جملة المدارك الجسمانية ، لأنها بالقوى الدماغية من الخيال والفكر والذكر » [(١)] . ويقصد بالقوى الدماغية « العقل » ، الذى يحلق به الخيال فى دنياه ، عند التفكير فى المعانى والصور التى يسترجعها بالتذكر من الحافظة ، فلولا الخيال والفكر والذكر، والعقل فاعل فى عمليات التفكر والتذكر والتخيل ما استطاع ابن خلدون وغيره من العلماء العباقرة التوصل إلى صياغة النظريات ووضع القوانين والبرهنة عليها فى إطار المنهج العقلى .

وقد برز فى الخمسينيات من القرن الحالى ، عالم أمريكى وهو « تشارلز رايت ملز »، انفرد فى إسهاماته فى علم الاجتماع السياسى ، باعتماده « الخيال العلم ـ اجتماعى » أساسًا لفرض الفروض والتحقق من صحتها وإقامة البراهين والأدلة عليها ؛ ذلك لأنه جعل المباحث التاريخية مصدر إلهام له فى التنظير الاجتماعى السياسى ، وقد كتب مقالاً ذكيا بعنوان « عن الحرفنة العقلانية » ، ويقصد بذلك التدرب على الخيال العلم ـ اجتماعى فى النظر العقلى ، والبرهنة على صحة الفروض الاجتماعية [(٢)] . وهكذا نراه قد سلك النهج العلمى نفسه الذى سار فيه ابن خلدون رائداً ، دون أن يكونَ متأثرًا به ؛ ذلك لأن النبع

(١) المصدر نفسه ، ص ١٣٢٤ .

(٢) انظر :

Charles Wright Mills, " ON INTELLECTUAL CRAFTSMANSHIP " in Lewellin Gross (edr.) , SYMPOSIUM ON SOCIOLOGICAL THEORY , p p . 25 - 53 .

العلمى الذى استقى منه كل منهما واحد ، وهو التاريخ الاجتماعى وما فيه من أحداث ووقائع .

بحوث المنهج العقلى

بحوث المنهج العقلى فى البحث كثيرة ومتنوعة ، وقد كتبت مقالاً عن تنظير جديد وضعته بعنوان : « التحليل الاجتماعى للشخصية : اتجاه جديد لفهم السلوك المنحرف » ، نشر بالعدد الأول من السنة الأولى ١٩٥٨ للمجلة الجنائية القومية ، التى يصدرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وقد أجريت عليه بعض تعديلات وقدمته ورقة بحث بعنوان : « التحليل الاجتماعى للشخصية : منحى جديد لفهم السلوك البشرى ، قرأته فى المؤتمر الدولى السابع عشر لعلم الاجتماع ، الذى عقد فى مدينة المكسيك سنة ١٩٦٠ ، وناقشه من علماء الاجتماع البارزين فى المؤتمر : « ما كيفر » و« سوروكن » و«فون فيزى » و« زيمرمان » و« كورادو جينى » وغيرهم .

١- التحليل الاجتماعى للشخصية

وهو مبنى على خيال علم ـ اجتماعى نفسى ، مؤداه أن كلا من مجموعة الأسرة ومجموعة الصحبة « ثلة الأقران » ومجموعة الرفاق فى العمل ، وكلا من جماعة الجيران وجماعة المدرسة وجماعة النادى (إن وجدت) تكون تشكيلا نفسيا فى شخصية الفرد ، أى أن الشخصية مركبة من هذه التشكيلات النفسية ، التى تكونها فى عملية التنشئة الاجتماعية الأسرة والجيرة والثلة (الشلة) والمدرسة والنادى ، أو جماعة سياسية أو دينية يشترك فيها الفرد وتؤثر فيه ، وأما الذى يكسب الشخصية طابعًا خاصًا ، فهو التشكيل النفسى الغالب على التشكيلات الأخرى ، فهذا منجذب إلى أسرته ، وذلك إلى شلته ، وثالث إلى زمرته فى عمله ، ورابع إلى جيرانه، وخامس إلى مدرسيه وأساتذته ، وسادس إلى زملائه من أعضاء النادى ، وسابع إلى الجماعة السياسية (الحزب) أو الجماعة الدينية، والانجذاب معناه قضاء أطول وقت فى اليوم مع أفراد المجموعة أو الجماعة .

ولكل ظرف وموقف يتعرض له الفرد تشكيل نفسى يظهر للتعامل من بين التشكيلات النفسية الأخرى ، ويقوم بعملية تنظيم أدوار هذه التشكيلات النفسية كلها فى توافق اجتماعى مع قيم الفرد وعاداته وتقاليده وأخلاقه ، ما أطلقت عليه مصطلح الذكاء الاجتماعى، وهو قدرة خاصة تمكن الفرد من هذا التوافق الاجتماعى ، وهذه التفاعلات كلها التى تجرى بين الفرد ومن يتعامل معهم ، تتأثر فى الجماعة الريفية التى يكون الضبط

الاجتماعى فيها قويا ، بشكل يختلف عنه فى المجتمع الحضرى الذى يضعف فيه الضبط، وهذا تلخيص جد مقتضب لهذه النظرية الاجتماعية ـ النفسية ـ الثقافية التى صغتها فى أواخر الخمسينيات ، ونشرت فى أعمال مؤتمر المكسيك المشار إليه سنة ١٩٦٠ .

٢- العدالية

أما النظرية الثانية التى توصلت إليها بالخيال العلم ـ اجتماعى ، فهى العدالية التى نشرتها مقالاً فى جريدة الأهرام صباح الثامن والعشرين من فراير سنة ١٩٧٨ ، والتى نقحتها وعرضتها فى ندوة الذكرى الثانية لوفاة مريدى وزميلى المرحوم الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث ، رئيس قسم الاجتماع وعميد كلية الآداب الأسبق بجامعة الإسكندرية، صباح السبت ٢٣ فبراير ١٩٩١ ، ومؤدى هذه النظرية الاجتماعية ـ السياسية هو أن كل انقلاب أو ثورة تنتج تغيراً جذريًا فى الحياة الاجتماعية ـ السياسية ـ الاقتصادية ، يقوم بها الجيش بقيادة ضابط قوى مفكر مدبر يتزعم زملاءه ، ويكون معهم مجموعة تسند النظام الاجتماعى ـ السياسى ـ الاقتصادى الثورى الجديد ، ويصبح كل منهم ساندا له ، وعلى رأسهم الزعيم القائد الذى يصبح السائد الأعظم لهذا النظام ، الذى يعزز بالتدريج طبقة جديدة موجهنة (مرسطقة) ، تتكون من ثلاث فئات ، وهى الساندون (للنظام) ، والمتسلقون (عليهم) ، والانتهازيون للثغرات التى تحدث فى النظام الجديد ، وهذه الطبقة الجديدة تصبح مستغلة ومتسيبة ومستبدة ، وتفرز « شللاً » كثيرة ينافس بعضها بعضًا ، كل ذلك فى غيبة من القانون الذى قال عنه أحد المرسطقين الساندين : « أن القانون فى إجازة» .

وهناك طبقة أخرى يفرزها النظام الثورى الجديد ، نتيجة شكل فريد من العدالة الاجتماعية والفرص المتساوية ، فهى الطبقة المحضرنة (أى المبرجزة ممن سكنوا المدن «بورجز ») التى مكنها التعليم العالى المجانى من الحصول على شهادات جامعية ، ثم التعيين بقرارات جمهورية فى الهيئات والمؤسسات ودور التعليم وشركات القطاع العام والوزارات والمصالح وإدارات الحكم المحلى الموجودة أغلبها فى المدن ، وبخاصة مدن إدارة المحافظات ، وعلى رأسها القاهرة والإسكندرية ، وقد أعطى ذلك الفرصة للتزاوج بين الخريجين والخريجات اللاتى تساوين من الناحية الوظيفية والمالية مع زملائهم المعينين معهن بدون تمييز ، وهكذا تكونت طبقة جديدة أصبحت ظاهرة في المدن التى ازدحمت بهم ، وهى الطبقة المحضرنة (المبرجزة) التى ربطت ما بين الطبقة المتوسطة والطبقة العمالية

الزراعية والصناعية والتجارية وموظفى الدرجات الدنيا فى سلم الوظائف الكتابية والخدمية.

ونتيجة للصراع الفئوى فى الطبقة الموجهنة (المرسطقة) ، الذى يشتد إلى أن يهدد السائد الأعظم ، تجرى تصفية كبرى لهم ، ليصبح هو الزعيم الأوحد للنظام الذى يأخذ شكلاً سياسيا جديدًا يستند إلى القانون ، وليس إلى ما يعرف بشرعية الحكم الثورى ، وقد حدث هذا فى مصر بانقلاب أطلق عليه ثورة مصر التصحيحية فى ١٥ مايو ١٩٧١ ، ثم بعد ذلك فى الدول الاشتراكية واحدة بعد أخرى ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى فى سنتى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ .

٣- الولائية

الولائية هى النظرية الثالثة التى توصلت إليها بالخيال العلم ـ اجتماعى ، وسجلتها فى ورقة بحث عرضتها فى ندوة علمية بمدينة الخرطوم ، فى ١ يونيو إلى ٣ أغسطس ١٩٨٤، حول موضوع « البحث الاجتماعى والتراث الفكرى ، دعت إليها وأشرفت عليها جامعة الخرطوم بالتعاون مع معهد البحوث والدراسات العربية ببغداد ، أحد الهيئات المتخصصة بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية ، وأنوى إن شاء الله تقديمها فى ندوة الذكرى السنوية الثالثة لوفاة المرحوم الأستاذ الدكتور عاطف غيث التى ستعقد فى الموعد نفسه فى فبراير ١٩٩٢ ، بكلية الآداب جامعة الإسكندرية .

فقد رأيت بالنظر العقلى فى إطار ثقافة التراث العربى الإسلامى من القيم والعادات والتقاليد والأفكار والمذاهب ، وما يستخلص من الثقافة الغربية ، إمكانية صياغة نظرية اجتماعية ، وهى الولائية التى يمكن أن تقف ثابتة أمام النظرية الصراعية ، التى بنيت على الصراع فى شتى أشكاله : الأسرية والجنسية والعنصرية والمذهبية والطبقية والسياسية ، فالولائية تبنى على الولاء إلى الهيئات والمؤسسات والأشخاص والأحزاب والقرى والبلاد والأقاليم والوطن والحكام والله تعالى أحكم الحاكمين .

والولاء عاطفة تتكون بين طرفين ، وهما الولى والمولى ؛ نتيجة التفاعل والتعامل والعلاقات التى تجرى بينهما، وهى علاقات متبادلة من الأخذ والعطاء ، والطاعة والإنعام، والاتباع والرعاية على أساس من المحبة والثقة ، وفى هذا الإطار الولائى للعلاقات المتبادلة بين الولى والمولى تتبلور نظرية الولائية التى صغتها ، وبادئ ذى بدء أوجه الانتباه إلى أن كلمتى ولى ومولى مترادفتان ، وإن كان لكل منهما ثقل معنوى تبعًا لنوعية الظروف أو

الموقف الذى يظهر فيه الولاء من طرف إلى الطرف الآخر ، فالولى والمولى مرتبطان أحدهما بالآخر برباط التزام بولاية كل منهما للآخر فى أمور محددة ، ولاية ثابتة قائمة على حقوق وواجبات متبادلة ، والتراثية الإسلامية لنظرية الولائية نجدها فى القرآن الكريم، بصور مختلفة كلها اجتماعية وبصورة دينية بين الله وعباده ، مذكورة سبعًا وعشرين ومائة مرة ، والتراثية الاجتماعية للولائية تظهر فى القيم والعادات والتقاليد والمراكز والأدوار الاجتماعية، وكل أشكال الانتماء الذى أعتبره ثابتًا على ثوابت ، كالأسرة والقرية أو الحى والمدينة والمحافظة والجهة والوطن ، وكالمدرسة والكلية أو المعهد والجامعة ، وكمكان العبادة والجماعة الدينية (إذا كان الفرد منتميًا إلى إحداها) ، والنادى (إذا كان عضوًا فى أحد الأندية) ، أما الولاء فمتغير على هذه الثوابت ؛ لأنه عاطفة مكونة من عدة انفعالات ، والولاء كعاطفة يبث فى نفس الفرد تدريجيا وينمو ويقوى ويشتد ، أو على العكس ، ونظرًا لظروف معاكسة يفتر ويضعف وقد ينعدم ، كما سنبين .

فالزوج ولى زوجته يمنحها حبه ورعايته وحمايته وماله ، والزوجة ولية زوجها ، تمنحه حبها ورعايتها ، والوالدان وليا أولادهما يمنحانهم حبهما ورعايتهما وحمايتهما ، وينفقان عليهم من مالهما حتى يكبروا ويستقلوا ، وربما بعد ذلك أيضًا وفق القيم والأعراف والتقاليد ، والأولاد أولياء والديهم يمنحونهما الحب والبر والسمعة الطيبة ، والمعلم ولى طلابه يمنحهم العلم والتوجيه ، والطلاب أولياؤه يمنحونه امتنانهم وحسن ذكرهم له ، ومدير الأعمال والمحافظ ورئيس الحى وعمدة القرية ، أولياء من يعملون معهم أو يقطنون فى مناطقهم يرعون مصالحهم ، وهؤلاء بدورهم يولونهم طاعتهم وينفذون تعليماتهم أو أوامرهم ، والحاكم - ملكًا كان أو رئيس جمهورية - ولى الرعية أو الشعب أو بنى الوطن، يرعى مصالحهم ويكون رمزًا لهم ، وهم بدورهم أولياؤه يلتفون حوله ويقدرونه ويدينون له بالطاعة والولاء .

﴿ **اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ** ﴾ [البقرة : ٢٥٧] ، والعباد أولياء الله يطمئنهم بقوله : ﴿ **أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ** (٦٢) ﴾ [يونس] ، وحبهم لله تعالى يتجلى فى طاعتهم له وعبادته ، كما يقول سبحانه : ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ** (٥٦) ﴾ [الذاريات] ، والعباد يطلبون منه المغفرة والرحمة قائلين : ﴿ **أَنتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ** (١٥٥) ﴾ [الأعراف] ، وكثيرًا ما ترتبط النصرة

بالولاية ، ومن ذلك على سبيل المثال : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴿٧٨﴾ ﴾ [الحج] .

وتسمية المرأة الكبيرة فى الريف المصرى « ولية » ، تشير إلى أنها ولية رجل يرعاها ويحميها، كزوجها أو أبيها أو أخيها أو خالها أو عمها ، ويستبدل العامة كلمة « محسوب» بكلمة « ولى » فيقولون هو « محسوب فلان » بمعنى أنه وليه ، ينتصر له ويحميه ضد من يظلمه ويعتدى على حق من حقوقه ، ومن الطريف إجراء بحث يتحرى موضوع المحسوبية، التى معناها حصول فرد على شىء كوظيفة أو مكافأة مثلاً بالمحسوبية ، أى لأنه محسوب شخص مهم توسط له للحصول على الوظيفة أو المكافأة ، وأفترض أن يكشف البحث شبكات من الأولياء الذين يلوذ بكل منهم أولياؤه ، الذين يستمدون منه العون والوساطة فى أمورهم ، وهذه الشبكات بعضها فوق بعض فى سلم الحراك الاجتماعى، وقد تكون علة ذلك شعور الناس بأن الظلم يخيم عليهم فى المجتمع ، وأن النجاة منه تكون بمعونة ولى ، يستمد منه الفرد القوة فى الظروف والمواقف التى تتطلب ذلك ؛ حتى أنه فى حالات كثيرة يلجأ الأفراد إلى عالم الغيب ، ويجعلون أنفسهم محاسيب أولياء من الموتى المشهورين بالتقوى ، ممن يعتقدون فى قدرتهم على الوقوف إلى جانبهم وإجابة مطالبهم ونصرتهم ، وكلما سادت العدالة الاجتماعية فى مجتمع وانتشر فيه الحق والعدل، كان نظام الولاء فيه مبسطًا وغير متشعب ، يصدق على أفراده قول الله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ [التوبة : ٧١] ، وهذا هو الولاء الخير البناء، الذى يعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية السليمة .

وبالولاء يكون الانتماء حقيقة ثابتة ، وبدون الولاء يصبح الانتماء شكلاً ، وتصبح العلاقات الاجتماعية فارغة من مضمونها ، ضعيفة الفاعلية سطحية الأثر ، وهذا ما يعانيه أغلبية الأفراد فى الدول الغربية المتقدمة ، حيث تزداد فيها نسب تعاطى المخدرات والانتحار والانفصال والطلاق ومختلف الجرائم والاغتراب ، وذلك ناجم عن الشور بالحرمان من الألفة والصداقة والصحبة والمعاونة والامتنان والرعاية والحماية والحب ، وهذه كلها من متضمنات الولاء،وقد ينعدم الولاء وينقلب إلى جفاء ونفور وتباعد ، إذا أحس الفرد أنه لا يمنح الولاء الذى يتوقعه من المولى ، والدا كان أو أستاذا أو صديقًا أو رفيقًا فى العمل ، أو من الزوجة والأولاد ، إذا كان متزوجًا ، أو من الدولة فى شكل خدمات كالتوظيف والإسكان والرعاية الطبية ، فتكون النتيجة فتور ولائه ، وربما انقلاب ولائه جحودًا وكرهًا

وعداء وإساءة لجميع أوليائه ، وهكذا تكون الولائية - على هذا النحو الذى بينته - نظرية برهانية لتفسير أسباب مشكلات اجتماعية شتى .

وللولاء مراتب مختلفة مرتبطة بالنضج الفكرى والاتزان العاطفى للأفراد ، فهو فى المرتبة الأولى عاطفة بحتة ، فيكون قويًا عنيفًا ، وهذه هى مرتبة الأطفال والمراهقين ومن فى مستواهم ، ممن يحكمون العاطفة فى ولائهم بدون تعقل ، وفى المرتبة الثانية يكون عاطفة غالبة مع شىء من التعقل ، وهذه مرتبة الشباب البالغين ومن فى مستواهم ، ممن تتغلب لديهم العاطفة القوية على العقل غير الناضج اجتماعيا ، وفى المرتبة الثالثة يكون عاطفة متوازنة مع العقل ، وهذه مرتبة الرجولة والأنوثة المكتملة النضج التى يكون ولاء أفرادها معتدلاً تتحكم فيه العاطفة والعقل بروية واتزان ، أما المرتبة الرابعة ففيها يتغلب العقل على العاطفة بدون مرونة ، وذلك فى مرحلة الكهولة المتأخرة والشيخوخة ، وقد يثبت الفرد فى مرتبة لا يرقى عنها لأسباب اجتماعية نفسية شتى ، فيحدث ذلك له مشكلات كثيرة تبعًا للظروف التى تحيط به والأفراد الذين يتعاملون معه ، وكثيرًا ما يؤدى تعامل الناس بعضهم مع بعض ، بينما هم مختلفون فى مراتبهم الولائية ، إلى مشكلات اجتماعية نفسية مختلفة ، وهكذا تكون الولائية نظرية اجتماعية عامة .

وهكذا يتبين بوضوح استعمالات المنهج العقلى ، الذى يفسح المجال للنظر العقلى ، ويفتح الطريق للخيال العام - اجتماعى (السوسيولوجى) ؛ لينشطا فى أداء دورهما فى وضع القوانين وصياغة النظريات الاجتماعية التى تثرى علم الاجتماع النظرى من جهة وتنمى المجتمع من جهة أخرى .

ثالثًا : المنهج التجريبى

من العلماء العرب من تفطَّن إلى أن الوقائع والأحداث التى تقع فى التجمعات البشرية المختلفة : مجموعات ، وجماعات ، ومجتمعات ، ما هى إلا تجارب حدثت بين البشر ، تجربة إلى جانب تجربة فى الزمان الواحد ، وتجربة إثر تجربة على مر العصور ، بعضها متشابه إلى درجات متفاوتة ، حتى أنه فى بعض الأحيان ليكون متماثلاً ، وإن لم يكن متطابقًا تمامًا ، وفى أحيان أخرى غيرها يكون مختلفًا كل الاختلاف ، تبعًا لتباين الأشخاص ، والظروف الكلية ، والملابسات الجزئية .

وكثيرًا ما استهوت هذه الوقائع الكبيرة والأحداث المحدودة العلماء على مر العصور ، فمنهم من شغل بجمع مادة وفيرة عنها ثم أرخ لها مكتفيًا بذكر ما حدث ، ومنهم من

ارتقى درجة عن ذلك فاهتم بوصف كيفية الحدوث واجتهد فى أن يكون مفصلاً بقدر الإمكان ، وهناك فئة ثالثة من العلماء لم يكتفوا بماذا حدث وكيفية حدوثه ، بل عنوا بتقصى العلل والأسباب لكل واقعة وحدث ، والوقوف على نتائج ذلك أى آثاره (١) . ولقد كان هدفهم جميعًا من ذلك تحسين أحوال المجتمعات ، أو بالتعبير الحديث التنمية الاجتماعية الشاملة ، وذلك على أساس أن ما مر من وقائع وأحداث ، تجارب وخبرات وعبر واختبارات ، تقع بين الناس فى تعاملهم بعضهم مع بعض ، وتحدث كأفعال اجتماعية ذات علل وأسباب ونتائج .

ولذلك كان التاريخ عبرًا أو تجارب واعظة لمن يعيها ويتدبرها ويستخلص منها أحكامًا عامة يمكن تطبيقها على الظروف المتشابهة والملابسات المتماثلة ، ويفسر ذلك السبب فى أن بعض المؤرخين ، قد استخدم كلمة « عبر » و« اعتبار » فى عناوين كتبهم التى حوت مواد تاريخية ، مثل ابن خلدون والمقريزى (٢) ، أما أحمد مسكويه فقد كان عنوان كتابه صريحًا وأكثر وضوحًا ، إذ سماه تجارب الأمم ، وذكر فيه وقائع وأحداثا تكون تاريخ دولة بنى بويه وجزءًا من أخبار الدولة العباسية ، « ليعتبر بها المعتبرون ، ويجرى مجرى تجارب الأمم ، التى يتكرر مثلها فيتحرز منها » (٣) .

وقد نحا نحوه ابن الأثير الجزرى ، عندما أخذ يحدد فوائد التاريخ فى بداية كتابه فذكر أن «منها ما يحصل للإنسان من التجارب والمعرفة بالحوادث ، وما تصير إليه عواقبها، فإنه لا يحدث أمر إلا قد تقدم هو ونظيره ، فيزداد بذلك عقلا ، ويصبح لأن يقتدى به أهلاً » (٤) . ويعنى بذلك أن التاريخ سجل للأحداث التى تقع وتتكرر بين البشر ، وأن قراءتها تكسب الإنسان معرفة بها وبنتائجها ، وكأنما هى تجارب تحدث للناس ، وهو يشاهدها ويلم بتفاصيلها ، فيزداد بها خبرة وحكمة ، تجعله قدوة وموضع ثقة ، وهذا ما جعل كثيرًا من المعنيين بالوقائع والأحداث التاريخية يميلون إلى عدها تجارب وعبرا تفيد معارف متنوعة ومواعظ شتى ، أجملها ذوو البصيرة النافذة فى العديد من الأمثال التى اختزلوا فيها مختلف ألوان الخبرة البشرية .

---

(١) انظر حسن الساعاتى ، علم الاجتماع الخلدونى : قواعد المنهج ، ط ٤ ، ص ٦٣ ـ ٧٤ .
(٢) انظر **كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار** .
(٣) أبو على أحمد بن محمد المعروف بمسكويه ، **كتاب تجارب الأمم وتعاقب الهمم** ، جـ ٦ ، ص ٣٠٣ .
(٤) عز الدين أبو الحسن على بن محمد الشيبانى المعروف بابن الأثير الجزرى ، **الكامل فى التاريخ** ، مجلد ١ ، ص ٧ .

والشيء اللافت للنظر هو أن من عنوا بتسجيل الوقائع والأحداث ، في مجلدات ضخمة ، تحت عناوين شتى ، سواء في الشرق أو الغرب ، قد وقفوا عند هذه المرحلة من كتابة التاريخ ، الذى ، كما يقول ابن خلدون : « هو فى ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول ، والسوابق من القرون الأول ، تنمو فيها الأقوال ، وتضرب فيها الأمثال ، وتطرف بها الأندية إذا غصها الاحتفال ، وتؤدى إلينا الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال ، واتسع للدول فيها النطاق والمجال ، وعمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال ، وحان منهم الزوال » (١) . ولا شك أن لهذا المظهر السطحى من التاريخ وظيفته المعرفية التى تقف عند حد تجميع الأخبار والروايات ، التى تصف الوقائع والأحداث ، وهذا كله للترفيه عمن يريد التسلية بقراءتها ، كما أنه أيضًا يفى بالغرض الأخلاقى ، وهو وعظ من ينشد الاتعاظ من وراء تدبرها واستخلاص ما فيها من حكمة .

ابن خلدون أول من استخدم المنهج التجريبى

لم يكن عبد الرحمن بن خلدون ليكتفى بهذا المظهر السطحى لما أسماه فن التاريخ ، وإنما كان ينشد النفاذ إلى باطنه ، للبحث عن كل ما له وجود اجتماعًا ، أى الظاهرات والنظم الاجتماعية ، والكشف عن القوانين والنظريات الاجتماعية المتحكمة فيها ، من حيث بداية وجودها ، وكيفيتها وتحولها بمرور الزمان واختلاف المكان. وقد عُبر عن ذلك الجانب الأساسى من التاريخ ، الذى أراد أن ينشئ منه علمًا بقوله : « وفى باطنه نظر وتحقيق ، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق ، فهو لذلك أصيل فى الحكمة عريق ، وجدير بأن يعد فى علومها وخليق » (٢) .

ولقد كان عماده فى ذلك المنهج التجريبى ، وهو عملية فكرية للبحث العلمى فى ميدان العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع ، قائمة على اعتبار التاريخ سجلاً مليئًا بشتى الوقائع المطردة والأحداث المتكررة ، التى كان لها وجود حقيقى فى شتى المجتمعات على مر العصور ، فجعل منها معطيات اجتماعية بحثية ، ونظر إليها على أنها تجارب اجتماعية جرت تلقائيًا ، وأنها - على هذا الأساس - تستحق الملاحظة العقلية ، أى تصور أشكالها وكيفية وقوعها ، والتفطن بالمنهج العقلى لما يتفق منها وما يختلف ، ثم قياسها بإجراء موازنة بينها ومقارنة نتائجها ، واستقراء نظريات وقوانين اجتماعية ،

(١) مقدمة العلامة ابن خلدون ، ص ٣ ، ٤ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٤ .

كونت فى مجموعها علمه الاجتماعى الذى أنشأه وهو علم المعاشرة ، الذى جعل موضوعه الاجتماع الإنسانى والعمران البشرى ، أى الحياة الاجتماعية النامية ، أو المتغيرة ، الشاملة المتكاملة ، التى يسميها ابن خلدون : الحضارة الكاملة [١] .

وبناء على ما تقدم ، يصبح ابن خلدون أول من استخدم المنهج التجربى فى العلوم الاجتماعية لدراسة الحياة الاجتماعية النامية ، أى الاجتماع الإنسانى والعمران البشرى ، «وهو التساكن والتنازل فى مصر أو حلة ، للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات ، لما فى طباعهم من التعاون على المعاش » [٢] ، ولقد فعل ذلك فى الوقت الذى كان فيه على بينة تامة بالمنهج التجريبى الذى يقوم على التجريب المحدود زمانًا ومكانًا وموضوعًا ، والمقصود والمخطط له ، ذلك التجريب الذى كان يسميه العلماء المسلمون « التدبير » ، وكانوا يعتمدون عليه أساسًا فى علم الكيمياء [٣] .

ولقد عرفت التجربة لديهم بأنها واقعة عرضية وحدث تلقائى اتفاقى ، ولذلك يمكن أن نطلق عليها اصطلاحًا اسم : الوقائع والأحداث التجربية ، وهى التى يسجلها المعنيون بأمرها من المؤرخين تسجيلاً عامًا ؛ لأنهم يريدون أن يحفظوا أنباءها للخلف من بعدهم ، لكى يكونوا على بينة مما كان يقع فى أزمنة السلف من وقائع وما كان يحدث من حوادث ، وهكذا ينقلون لهم الخبرات الماضية للانتفاع بها فى تهذيب أنفسهم وتنمية المجموعات التى ينتمون إليها والجماعات التى يعيشون فيها ويتعاملون مع أفرادها ، وبذلك يتحقق نماء المجتمع ككل ، وينتقى بعض المتخصصين من هذه الوقائع والأحداث أى التجارب الماضية، ما يرون أنه يهم المتخصصين أمثالهم الوقوف عليه بخصوص هذه الظاهرات فى تخصصاتهم، سواء أكانت اجتماعية صرفة ، أى شاملة لكل نواحى الحياة الاجتماعية ، أم نفسيه - اجتماعية تتعلق بنفسية المجموعات والجماعات ، بوصفها ذات آراء عامة لها قوة ضاغطة فى توعية أولى الأمر بواقع الأحوال ، أم ثقافية ترتبط بقيم الناس الاجتماعية تتبلور فى أعراف وتقاليد وسنن وبدع اجتماعية ، أو اقتصادية تشمل كل الأمور التى تتعلق بالإنتاج وتكلفته بما فى ذلك من أجور ومواصفات للسلع ، وتوزيعه فى الأسواق المحلية

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٢٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤١ ، ومعنى التنازل الإقامة فى منازل ، ويعنى مفهوم التساكن والتنازل السكن فى بقعة محددة تحدث فيها المعاشرة بين الناس ، وبذلك تتحقق الحياة الاجتماعية النامية التى تكتسب صفات العمران.

(٣) المصدر نفسه ، « الفصل الثالث والعشرون : فى علم الكيمياء » .

والوطنية والإقليمية والدولية ، ثم استهلاكه الذى يشمل الأسعار والمستهلكين ودوافع إقبالهم على الشراء، إلى آخر هذه الميادين الاجتماعية المتخصصة ، أى المحدودة المجالات.

والتجربة ، من الناحية اللغوية ، مصدر غير مقيس ، ومصدر متمحض للاسمية ، واسم يدل على ذات أو معنى ، ومن الناحية الاجتماعية العلمية ، خبرة أو واقعة أو فعل اجتماعى حدث أو ذات اجتماعية وجدت ، بدون قصد أو إرادة ، وبدون تدبير مسبق ، أى لا سيطرة للبشر عليها من ناحية حدوثها أو وجودها ، أما التجريب فهو ، من الناحية اللغوية ، مصدر أيضًا ، لكنه نقل من معناه اللغوى المجرد الذى يدل على الحدث ، إلى معنى آخر يدل على المعاناة المتكررة [١] التى هى الاختبار المقصود والمدبر له من قبل ، الذى يكرره الباحث مرة تلو المرة على الظاهرة الاجتماعية نفسها أو الموضوع الاجتماعى نفسه ، بعد إجراء تعديلات معينة فى طريقة البحث أو وسيلة جمع البيانات ، ويتوقع فى كل مرة نتيجة ما ، يمكن مقارنتها بما سبق من نتائج ، ثم استقراء تعميمات تصاغ فى شكل نظريات وقوانين اجتماعية علمية ، ولا تشذ اللغات الأجنبية فى ذلك عن اللغة العربية ، فكل من المصطلح الإنجليزى " experiment " والمصطلح الفرنسى " experience " يعنى تجربة ، بينما يعنى المصطلح " experimentation " فى اللغتين ذاتهما التجريب [٢] .

بحوث المنهج التجريبى

يمكن القول بأن كل البحوث التى تتناول أى نوع من الظاهرات الاجتماعية ، فى إطارها السالف ، أى فيما مضى من الزمان ، تعتمد على المنهج التجريبى ، باعتباره كل واقعة اجتماعية أو حادث اجتماعى تجربة اجتماعية ، أو بتعبير ابن خلدون نفسه ، أمرًا

---

(١) انظر محمد مرتضى الزبيدى ، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، المجلد الاول ، فصل الجيم من باب الباء، جرب ، ص ١٨٠ ، وانظر أيضًا محمد على الفاروقى التهانوى ، **كشاف مصطلحات الفنون** ، تحقيق لطفى عبد البديع ، فصل الباء الموحدة : جرب ، ص ٢٦٨ - ٢٧٠ ، وانظر كذلك أبو العلا عفيفى وآخرون، **مصطلحات الفلسفة** ، تجد أنهم قد وضعوا المصطلح « تجريبى » ترجمة لمصطلحين اجنبيين ، وهما: " experimental " " empirical " ، كما وضعوا أيضًا المصطلح « تجريب » ترجمة للمصطلح " experimentation " ، بدون تمييز بينها .

(٢) انظر هذه الكلمات الثلاث فى **Webster's New Collegiate Dictionary.** ومما يستحق الذكر أن مصطلح " expermentation " يستعمل أحيانًا فى صيغة الجمع ، وقد استعمله هكذا بعض الباحثين والعالم الأمريكى « جون ديوى » ، انظر **John Dewey**

" Social Science and Social Control " **New Republic** (1931). 67, pp. 276, 277.

يحدث « فى المرات المتعددة بالتكرار ؛ ليحصل عنه العلم أو الظن » . إذا ما اختبر فى ضوء قواعد المنهج التجربى الاجتماعى ، التى أوردها فى مقدمته ، بعضها مركز فى موضعين بارزين منها وبعضها الآخر متناثر فى أكثر من موضع ، وعلى هذا الأساس يصبح المنهج التجربى الاجتماعى المنهج الوحيد الذى يستخدم فى دراسة ما سبق أن ذكرنا من وقائع وأحداث اجتماعية ماضية ، باعتبارها تجارب عرضية يمكن الاستدلال منها للتوصل إلى وضع قوانين وصياغة نظريات اجتماعية ، أى خاصة بالبشر فى معاشرتهم بعضهم بعضًا . وهذا النوع من الاستدلال المبنى على ملاحظات اجتماعية حسية ، أى مشاهدات اجتماعية سجلها المعنيون بها فى الماضى ، ثم تركوها لنا تاريخًا ، هو المنهج التجربى الاجتماعى بمعناه الصحيح ، ومن قبيل الوقائع والأحداث الاجتماعية التجربية الماضية ، كل حالات الزواج والطلاق والهجر والترمل ، والمواليد والوفيات ، والاعتلال بشتى الأمراض ، والتعليم والأمية ، والعمالة ، والبطالة ، والإجرام والتشرد وجناح الأحداث ، وكل ما يتعلق بذلك من خدمات والقائمين بها ، وبخاصة إذا كانت مسجلة تسجيلاً كميا ، أى فى شكل إحصاءات منشورة بواسطة هيئات رسمية متخصصة ، هذا ، ولا يفوتنا أن نذكر أن بعض هذه الظاهرات قد يكون مسجلاً تسجيلاً كيفيا ، أى غير كمى ، وذلك فى حالة تناولها فى شكل حالات فردية لمجموعات أو جماعات بشرية بينها ظاهرة أو أكثر من هذه الظاهرات ، تطوع للبحث الاجتماعى بالمنهج التجربى .

هذا ، وكما يمكن استخدام المنهج التجربى فى بحث الوقائع والأحداث الاجتماعية الماضية ، فكذلك يمكن الاعتماد عليه فى بحث الوقائع والأحداث الاجتماعية الآتية ، أى التى تحدث تحت سمع الباحثين وأبصارهم ، كتجارب مفاجئة من طبيعة الحياة الاجتماعية دون تدبير مسبق منهم ، ثم سرعان ما تصبح فى عداد الماضى ، مثلها مثل الوقائع والحوادث الاجتماعية التى تناولناها آنفًا ؛ ذلك لأنهم لم ينتهوا إليها كباحثين اجتماعيين ، إما لأنها خارج بؤر اهتمامهم العلمى ، وإما لشدة انشغالهم ببحوث جارية التزموا بها كل الالتزام أو بعضه ، ومهما يكن من أمر المناحى التى ينحونها ، وأساليب البحث العلمية التى يستخدمونها فى شتى البحوث الاجتماعية ، سواء أكانت نظرية أم عملية ، فإن منهج البحث يظل كما هو : المنهج التجربى ، ما دامت الحقائق أو المعطيات أو الوقائع أو الحوادث تجارب اجتماعية ماضية جرت فى بقاع مختلفة ، متزامنة أو متعاقبة ، وتم تسجيلها وحفظها بمختلف أشكال التسجيل والحفظ ، أو يجرى تسجيلها آنيًا بواسطة وسائل

جمع البيانات ، وهى المشاهدة ، والاستبار الشخصى أو الجمعى ، الحر أو المحدد باستبيان أو الاستخبار ، إذا كان أفراد البحث كلهم يعرفون القراءة والكتابة بدرجة جيدة .

إجراءات البحوث فى إطار المنهج التجريبى

هناك بحوث اجتماعية كبيرة الأهمية ، وخاصة فى المرحلة الحاضرة التى تمر فيها الدول النامية ، وتسود فيها ظاهرات اجتماعية ألفها الناس باعتيادهم عليها ، ولكنهم لتغير الظروف المعيشية بدأوا يتساءلون عن مدى انسجام وظائفها الاجتماعية مع النسق الاجتماعى الذى كونت جزءًا من بنائه ، ومن هذه التساؤلات ، على سبيل المثال ، ما يتعلق بتعليم المرأة تعليمًا عاليًا وخروجها للعمل وزواجها وخلفها ، ومدى توافق المتعلمات والمتعلمين مع هذه الظاهرات التى يتفاعل بعضها مع بعض ، وصار لهذا التفاعل آثاره الاجتماعية الملحوظة والتى أصبحت تثير تساؤلات كثيرة ، أهمها :

١ - إلى أى مدى صار زواج المتعلمين بالمتعلمات مسألة شخصية ، ليس للكبار فيها إلا دور مساعد .

٢ - هل هناك علاقة بين هذا النوع من الزواج المباشر وكثرة الطلاق ؟

٣ - هل أصبحت الفتيات المتعلمات تتمسكن بقيم جديدة جعلتهن لا يتوافق سلوكهن مع هذه القيم ؟

٤ - هل خروج المرأة للعمل يحقق لها كسبًا اقتصاديا حقيقيا ؟

٥ - هل حقق هذا الكسب لها اعتراف الزوج بدورها الاقتصادى فى الأسرة ، فأصبح يساعدها فى أعمال المنزل التى يسرتها الأدوات الكهربائية الحديثة ؟

٦ - هل أدى اشتغال المرأة فى المصالح والإدارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية إلى زيادة الإنتاج ؟

٧ - هل أدى تشغيل النساء كالرجال إلى زيادة نسبة التعطل بين الرجال ؟

٨ - هل أطفال النساء المتعلمات غير المشتغلات أقل استهدافًا للعصاب من أطفال زميلاتهن المشتغلات .

٩ - هل عصاب القلق أكثر انتشارًا فى الأسرة المتعلمة التى تشتغل نساؤها ؟

١٠ - إلى أى حد أسهم ترك النساء المشتغلات أطفالهن فى رعاية الشغالات غير المتعلمات إلى اكتساب الأطفال القيم الشعبية ؟

١١ ـ هل عملت المساواة بين الإناث والذكور فى مراحل التعليم وفى التوظيف والعمل على تطور القيم الخاصة بخلف الإناث وتنشئتهن ومعاملتهن كزوجات ومشتغلات ومواطنات ؟

١٢ ـ هل تصلح القيم الريفية للحياة الاجتماعية فى الحضر ؟

١٣ ـ إلى أى درجة تنطبق مواصفات المواطن الصالح على الشباب العربى ؟

١٤ ـ هل يعرف الشباب العربى خطط التنمية فى بلاده ونصيبه فيها من الحقوق والواجبات .

هذه التساؤلات وغيرها مما يرد على خاطر المسئولين والمعنيين والعلماء ، فيما يتعلق بالأحوال الاجتماعية فى شتى المجتمعات العربية وكذلك فى مجتمعات العالم الثالث ، تحتاج لبحوث كثيرة ومتنوعة من حيث تصميمها ومنهاج إجرائها ، ولكنها كلها وأمثالها بحوث اختبارية (امبيريقية) ، تستند إلى الملاحظة والخبرة ، أى التجربة الواقعة بها ، إذا ما أريد بحثها بحثًا قائمًا على أحوالها ، وما يظهر من السلوك الاجتماعى بخصوصها ، وما يتخفى وراء السلوك الاجتماعى الظاهر من قيم ومعايير توجهه وتنمطه فى عادات وأعراف وتقاليد اجتماعية ، وسواء نحا الباحث فى بحث موضوعات هذه التساؤلات الاجتماعية منحى تبيانيا أو برهانيا أو جمع بين المنحيين ، وسواء سلك فى بحثه مسلكًا كيفيا أو جمع بين المسلكين ، فإن منهجه فى البحث واحد لا يتغير ، وهو المنهج التجربى.

فالموضوعات الاجتماعية السالفة الذكر وأمثالها مما يجرى التساؤل عنها ، متعلقة بالماضى والحاضر الذى سرعان ما يصبح ماضيًا ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنها ظاهرات اجتماعية وتجارب وقعت ، ويستحيل التجريب فيها من الناحية الاجتماعية ، أى لا يمكن تطويع سلوك بعض البشر لإرادة العلماء التى تتبدى فى وضع مخططات محددة لهذه الأنواع من السلوك من جوانب معينة ، ثم الانتظار ريثما تظهر نتائج التجريب الذى دبروه وخططوا له، إن هؤلاء العلماء لا يستطيعون تنشئة الصغار ، وتعليمهم، وتوظيفهم، وتزويجهم بعضهم من بعض ، وإشاعة القيم خاصة بينهم ، وفق خطة مدبرة يتحكمون بواسطتها فى تجريب اجتماعى ذى هدف معين ، إلا إذا كانوا يعيشون فى ظل نظام شمولى دكتاتورى يستعبد الفرد فى سبيل مجتمع يخدم مصلحة صاحب هذا النظام وسانده الأعظم هو ومن يعينه فى تطبيق فلسفة شمولية .

وقد أثبتت التجارب التى وقعت فى الماضى فساد هذا النظام وإخفاقه وفشل أصحابه ، لأنه ضد الطبيعة البشرية الاجتماعية التى تنشد الحرية فى التصرف ، سواء كان فى ذلك صلاح المجتمع أو فساده ، ولكن ثبت أيضًا بالتجريب المدبر والمقصود أن الطبيعة البشرية يمكن توجيهها ، بل تغييرها إلى درجة كبيرة ، بالتعليم والفهم والاستهواء والإقناع والقدوة الحسنة والتكرار للتعويد على القيم وألوان السلوك الجديدة .

وهناك أمثلة أخرى كثيرة لموضوعات اجتماعية فى محيط الاختلال أو سوء التنظيم الاجتماعى ، الذى كان إلى عهد قريب يعرف بمشكلات المجتمع ، وهى كلها تحتاج إلى بحوث علمية للإجابة على شتى التساؤلات حول ظاهراتها المختلفة ، وتتعلق هذه الموضوعات الاجتماعية بجناح الأحداث ، الذى يشمل حالات تشردهم وخروجهم على القانون فى شكل جرائم معينة كالسرقة ، والاعتداء بالضرب على زملائهم ، أو الاشتراك مع الكبار فى شتى أنواع الجرائم ، والجرائم الجنسية ، وكذلك تتناول هذه الموضوعات جرائم الكبار ضد العرض والنفس والمال ، ويضاف إلى ظاهرات الاختلال الاجتماعى كل ما يؤدى إلى تفكك الأسر ، .سواء أكان ذلك بالهجر والإهمال ، أم بالطلاق ، أم باعتياد لعب الميسر ، وتعاطى المخدرات ، وبخاصة ما يضطر المتعاطين إلى إدمانها ، كما فى حالات الاعتماد على الأفيون والهيروين والكوكايين وبعض المركبات الكيماوية ، أم بالانتحار نتيجة اضطرابات نفسية مختلفة .

والتساؤلات فى هذه البحوث تدور حول مدى انتشار هذه الظاهرات فى المجتمع الواحد ، وتوزعها بين الريف والحضر ، وبين الذكور والإناث ، واتجاهها نحو الزيادة أو النقصان أو الثبات عند حد معين ، وارتباط ذلك بظاهرات اجتماعية أخرى ، كالهجرة من الريف إلى الحضر ، أو من البلاد الصغيرة إلى المدن الكبرى ، وانتشار التعليم أو الأمية ، والكساد الاقتصادى واتساع نطاق البطالة ، والازدهار الاقتصادى وكثرة الحركة والتنقل ، وارتفاع نسبة الحراك الاجتماعى إلى طبقات أعلى ، والتغير السريع فى البناء الاجتماعى ، والثورات الكبرى والحروب ، وسيادة ظاهرة اللامعيارية نتيجة انهيار نسق القيم وما ينجم عن ذلك من فوضى السلوك .

وسواء أكانت البحوث العلمية خاصة بالمجموعة الأولى من الموضوعات المذكورة آنفًا، أو بالمجموعة الثانية منها التى تتركز فى الظاهرات الاجتماعية المعتلة ، فإن هناك تساؤلات حول كل موضوع من هذه الموضوعات بالغة الأهمية ؛ لأنها تمس ذلك الجانب الأساسى

الذى يشغل أذهان المسئولين والمعنيين والعلماء على السواء ، وهو جانب البرهان المتعلق بأسباب هذه الظواهر ، ولابد أن نعود - فى هذا الخصوص ، إلى ما سبق أن ذكرناه عن مناحى البحوث الاجتماعية ولا سيما المنحى البرهانى ، فمعرفة أسباب الحدوث لا تقل أهمية عن معرفة ماذا حدث ، بل إن معرفة هذه الجوانب الثلاثة المتعلقة بالماهية والكيفية والسببية ، لهو ركيزة فهم الظاهرة الفهم العلمى الذى يساعد التطبيقيين فى التعامل معها بتنميتها ، أو تغييرها ، أو الوقاية منها ، مع الأخذ فى الاعتبار أن الظاهرات الاجتماعية غير معزولة بعضها عن بعض ، وإنما هى متفاعلة بعضها مع بعض ، لأنها مترابطة ومتساندة ، وربما كان ذلك الدافع الأساسى لكل من ابن خلدون و« دوركايم » بعده بأكثر من خمسة قرون ، فى أن يقرر ضرورة تفسير الظاهرات الاجتماعية بظواهر اجتماعية أخرى معاصرة لها ومتفاعلة معها .

وما دام بحث الموضوعات التى سبق ذكرها وأمثالها قائمًا على المنهج التجريبى فحسب، فإن التفنين فى بحثها لابد أن يكون فى ناحيتين : الأولى ناحية النهج الفكرى العلمى فى تحديد الماهية ، وبيان الكيفية ، وكشف السببية ، والثانية ناحية الطريقة التى يختارها الباحث من بين طرق البحث المعروفة ليجرى بها بحثه . وفى الواقع يحدد موضوع البحث نفسه كلاً من ناحيتى النهج العلمى والطريقة ، ولتوضيح ذلك ، نتناول بالبحث موضوع **التساؤل الأول** فى المجموعة الأولى السالفة الذكر ، **وهو أنه مع تعلم الإناث تعليمًا عاليًا ، برزت ظاهرة الزواج الشخصى المباشر الذى لا واسطة فيه بين الشاب والفتاة ، وذلك نتيجة وجودهما فى كلية واحدة** من كليات الجامعة ، وتلقيهما العلم معًا فى قاعة واحدة ، وقضائهما فترات الراحة بين المحاضرات فى المكتبة والمقصف وفناء الكلية ، الأمر الذى يتيح لهما الحديث والمناقشة فى شتى الشئون ، ومنها ما هو شخصى بطبيعة الحال .

لكن الفتيات إذا ما فوتحن فى أمر الزواج ، ينقسمن قسمين : قسم منهن يرين عن اقتناع أن الزواج عرفًا وتقليدًا ، أمر يتعلق بالأسرة ، وأنه يجب على الشاب الراغب فى الزواج التقدم إليها بخصوصه منذ البداية ، وفى كثير من هذه الحالات توقف الفتيات التعامل مع أولئك الشبان الذين يبدون لهن الرغبة فى زواجهن ؛ لأن الأمر صار بيد الأسرة التى لها أن توافق أو ترفض ، أما القسم الثانى فيقبلن المبادرة ويخططن لإنجاحها وتذليل أية عقبات تعترضها ، ولما كان هذا السلوك جديدًا ومترتبًا على انتشار التعليم الجامعى بين الفتيات أسوة بالشبان ، وكذلك على انتشار توظيفهن وتشغيلهن معهم فى إدارات وأقسام واحدة ، فإن ظاهرة الزواج الشخصى المباشر آخذة فى الانتشار ، ولما كان انتشارها غير

معروف النسبة ، فقد ظهرت الحاجة إلى البحث العلمى للتعرف على ذلك على وجه التقريب .

أما أهمية ذلك فتنحصر فى أن ظاهرة الزواج الشخصى المباشر ، قد أصبحت عاملاً جديدًا يحسب حسابه ، **عند البحث فى أمر استقرار الحياة الزوجية وما إذا كانت هذه الظاهرة عامل استقرار وتوطيد لأواصر العلاقات الزوجية ، أم عامل قلقلة يؤدى إلى الانفصام ، وهذا موضوع التساؤل الثانى** فى المجموعة نفسها ، ويمكن بحثه مع المتزوجات والمطلقات ، تختار من شتى المصالح والهيئات والمؤسسات شريطة ألا تقل مدة الزواج عن ثلاثة أعوام ، وهى أقل مدة يمكن الحكم على أساسها ، أما حجم العينة فيتوقف على إمكانات الباحث العلمية والمادية والزمنية ، وعلى هذا الأساس قد تتراوح بين المائة والألف، هذا النوع من التفكير العقلى ، المبنى على معرفة متعمقة بالأحوال الاجتماعية ، ناجمة عن ملاحظة واعية وفهم مستوعب لهذه الأحوال ، هو المسلك العلمى فى بحث ظاهرة الزواج الشخصى المباشر وعلاقتها بظاهرة الطلاق .

وفيما يتعلق بموضوع **البحث الثالث الخاص بالقيم** ، لا بد من التعرف بادئ ذى بدء على تلك القيم الجديدة التى ظهرت مع التعليم الجامعى للإناث ، الذى أكسبهن وعيًا شاملاً ومتعمقًا بمراكزهن وأدوارهن ومكاناتهن ، وجعلهن لا يرضين عن بعض القيم الشائعة بين أمهاتهن ، ولما كانت القيم أساس السلوك الاجتماعى ، فإن طريقة التعرف على القيم تتسنى بواسطة مواقف اجتماعية تتطلب ألوانًا من السلوك ، يؤخذ رأى كل أنثى من إناث العينة المختارة فيها ، أو يطلب منها ذكر السلوك الذى تسلكه فى كل من هذه المواقف، مع ذكر ما يؤكد اهتمامها بهذه القيم إلى درجة التضحية بالزواج فى سبيلها .

ومن الممكن أن تشمل العينة المتزوجات وغير المتزوجات ، على أساس أن مراعاة هذه القيم نفسها شرط رئيسى للزواج ، وفى هذه الحالة يكون سؤال غير المتزوجات نوعًا من استطلاع الرأى فى أمر يهمهن بدرجة كبرى ، إذ إنهن ينتظرن الزواج ويتوقعنه بين يوم وآخر ، بينما سؤال المتزوجات يكون باعتبار أنهن لا زلن فى التجربة الزوجية ، أى فى الحال الواقعة ، وهى الخبرة بأمور الزواج ما يجرى فيها من سلوك تحكمه قيم ، بعضها مقبول وبعضها الآخر غير مرضى عنه .

ويستحسن فى حالة المتزوجات استخدام طريقة تاريخ الحالة ، فينتقى عدد محدود من الزوجات ذات الحياة الزوجية المتميزة بما يمكن تقسيمها وفق طرز معينة :

أ ـ كالطراز التقليدى للقيم المتوافق .

ب ـ والطراز الجديد للقيم المتوافق .

جـ ـ والطراز المختلط للقيم المتوافق .

د ـ والطراز المختلط للقيم غير المتوافق .

هـ ـ والطراز التقليدى للقيم غير المتوافق .

و ـ والطراز الجديد للقيم غير المتوافق .

وتسمح طريقة تاريخ الحالة بتعمق الحياة الزوجية فى كل طراز على حدة ، وفهم دقائق التفاعل بين الزوجين فى أمور حياتية متعددة ، وفى مدى محدد من الزمن يكفى لظهور ظروف مختلفة واتخاذ مواقف متنوعة ، وهكذا يؤدى الجمع بين طريقتى المسح الاجتماعى وتاريخ الحالة إلى وضوح الرؤية والإحاطة بدقائق الموضوع ، لكى يتسنى التحليل المضبوط والتفسير الصحيح .

أما التساؤل الرابع الخاص **بالكسب الاقتصادى من عمل المرأة خارج بيتها** ، فلكى يحيط البحث به يجب ألا يغيب عن ذهن الباحث ، أن الكسب الاقتصادى فى هذه الحالة هو المرتب الذى تتقاضاه المرأة المتعلمة التى تعين فى وظيفتها نتيجة حصولها على المؤهل العلمى المطلوب له ، لكن هذا الكسب لا يمثل الحقيقة ؛ ذلك لأن المرأة المتعلمة الكاسبة من عمل تترك فى سبيله بيتها ، وأولادها فى حالة زواجها ، تتكبد نفقات فى سبيل ذلك، بمعنى أن هذه النفقات إنما تنفقها بسبب خروجها للعمل كل يوم ، واضطرارها للظهور بالمظهر الذى يعد فى نظر زميلاتها وزملائها فى العمل ، لائقًا بمركزها ودورها ومكانتها الاجتماعية بعامة وفى عملها وعلى وجه الخصوص ، وتنفق هذه النفقات على ما يزيد عن حاجتها العادية من الملابس وحقائب اليد والأحذية وأدوات التجميل والعناية بتصفيف الشعر، كما تنفق كذلك فى المواصلات وعلى ما تجد نفسها فى حاجة إليه أثناء العمل من المشروبات الساخنة أو الباردة .

وهناك بالنسبة للموظفة المتزوجة نفقات عليها أن تنفقها بسبب عدم وجودها فى بيتها، سواء تمكنت من الحصول على مساعدة إحدى الشغالات ، أو وجدت عونًا من إحدى قريباتها ، فإذا ما حسبت هذه النفقات كلها ، ثم استقطعت من معاشها (راتبها) الشهرى، فإن الباقى هو الكسب الحقيقى من العمل خارج البيت ، وقد يكون من الصعب

حسابها على أساس شهرى ، ولكن ليس من السهل كذلك أن يكون الحساب على أساس سنوى ، لأنه من النادر جدًا أن تحتفظ متزوجة عاملة بحساب منظم لميزانيتها الخاصة ، ولا نقول ميزانية بيتها الشاملة لدخولها ومصروفاتها .

وبناء على ما تقدم لا أستحسن إجراء هذا البحث بطريقة المسح الاجتماعى وحده ، كما يتبادر إلى ذهن قليلى الخبرة من الباحثين ؛ ذلك أنه فى إجراء هذا المسح الذى نسمه من المعلومات ، يفضل الاعتماد على الاستخبار كوسيلة لجمع البيانات ، وليس هناك ما يلزم أفراد العينة التذكر والحساب الذى يعرضه السهو لكثير من الخطأ ، يضاف إلى ذلك أن السيدات المتزوجات لا يستطعن توفير الوقت الكافى لإعطاء البيانات المطلوبة فى الوقت المناسب ، لذلك فإن الأكثر دقة هو أن يكون الإجراء الذى يتبع مزيجًا من المسح الاجتماعى بالعينة الطبقية العمدية التى تمكن من تمثيل كل الفئات المتعلمة ، ودراسة الحالة لكى يمكن التوصل إلى معلومات كثيرة ، على أن يستخدم الاستبار الحر الذى يركز على البيانات التى يتحقق بها الهدف من البحث ، وأضاف طريقة دراسة الحالة فى هذا بإعطاء بيانات مفصلة دقيقة ، يستغرق إعطاؤها إنفاق وقت طويل فى البحث إنما هدفه الدقة والتعمق .

ومن الممكن ربط التساؤل الخامس بالتساؤل الرابع الذى هو أساس له ، والحق أن مساعدة الزوج زوجته فى أعمال البيت ، بل أيضًا فى تعهد الطفل رضيعًا وفى مراحل نموه التالية ، إنما مرده إلى فهم مستوعب لواقع الأدوار المتعددة للزوجة المشتغلة : دورها نحو زوجها كزوجة ، ودورها نحو أطفالها كأم ، ودورها نحو بيتها كربة بيت ، ودورها نحو عملها كموظفة ، وأخيرًا وليس آخرًا دورها نحو نفسها كأنثى ، إذ تتطلب الأنوثة من المرأة أشياء أساسية كالراحة واختيار الملابس الأنيقة والتزين والاطلاع والرياضة البدنية ، لكى تحافظ على نضارتها ونعومتها ورقتها ورشاقتها وجاذبيتها .

ولقد يسرت الأدوات الكهربائية كغسالة الثياب والمكنسة والخلاط وغسالة الأوانى ، العمل المنزلى وجعلته مستساغًا للرجل ، وبخاصة إذا كان من أولئك الذين يجدون متعة فى تشغيل الأدوات الكهربائية التى يحتاج إلى تشغيلها إلى اتباع تعليمات دقيقة ، هذا ولا يخفى أن هذه الأدوات الكهربائية قد جعلت العمل بها فنيا وسريعا ونظيفا لأنه خال من التلوث ، ولكل ما تقدم أصبح من المعقول أن يتوقع مساعدة الزوج زوجته فى الأعمال المنزلية ، وصار ذلك مظنة تساؤل يستأهل البحث .

والذى يراد معرفته ليس فقط مساعدة الزوج زوجته ، بل أيضًا تفاصيل هذه المساعدة، من حيث كونها تشمل كل العمليات المنزلية أو بعضها فقط ، مع التحديد الدقيق ، وما إذا كانت مستديمة أم فى ظروف معينة فقط ، وما إذا كانت تلقائية أم بطلب من الزوجة ، وما إذا كان الزوج يحتاج إلى توسل وإلحاح فى كل مرة أم فى بعض الأحيان فقط ، وما إذا كان هو يفعل ذلك عن طيب خاطر أم فى ضجر ، وما إذا كان يمن على زوجته بعد ذلك منا يقصد به المضايقة .

ويتبين مما ذكر أن أنسب طريقة لهذا البحث هى طريقة المسح الاجتماعى ؛ لأنه يكشف عن التعامل بين الزوجين فى محيط معيشة الأسرة كما يعيشونها ، ومما يعمل على اكتمال صورة المعيشة وصدقها ، استبار الأزواج أيضًا على حدة ، أو توزيع صحائف الاستخبار نفسها عليهم أسوة بزوجاتهم ، ما داموا جميعًا ذكورًا وإناثًا متعلمين .

وفيما يتعلق **بالتساؤل السادس** الذى يربط ما بين **اشتغال النساء وزيادة الإنتاج فى المصالح والإدارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية** ، يجب الأخذ فى الاعتبار أن هذا التساؤل يتطلب إجراء البحث فى مصالح وإدارات وهيئات حكومية وفى مصالح وإدارات وهيئات غير حكومية ، أى خاصة ويمكن أن تكون مصالح وإدارات وهيئات القطاع العام فئة ثالثة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لابد من الإفادة من البيانات التى تسجلها كل فئة منها عن العاملات بها ، من حيث الغياب بإذن والغياب بدون إذن ، وحالات المرض ، وإجازات الوضع ، والتأخر عن الموعد المحدد لبدء العمل ، والخروج قبل الموعد المحدد لانتهائه ، وعدد الجزاءات الموقعة ، وكذلك عدد المكافآت التشجيعية التى استحقتها بعض العاملات نتيجة تفوقهن فى الإنتاج ، وهلم جرًا .

ومن العبث فى بحث كهذا انصراف نظر الباحث كلية إلى استخدام طريقة المسح والحصول على البيانات بواسطة صحائف الاستخبار ، وإغفال البيانات الهامة المشار إليها آنفًا والمسجلة فى تلك المصالح والإدارات والهيئات على اختلاف أنواعها ، هذا بالإضافة إلى أنه فى بحث كهذا ، لا تؤخذ أية بيانات من العاملات أنفسهن ، وإنما تستقى من أولئك الذين يشغلون مراكز الرئاسة أو الإدارة أو الإشراف على العمل ، وبخاصة من ناحية الإنتاج ، كما أنه لا يجوز فى بحث كهذا منصب على إنتاج العاملات وحدهن ، أن تجرى مقارنة بينهن وبين زملائهن من العاملين فى أماكن العمل ذاتها ؛ ذلك لأن التساؤل لم يشمل مثل هذه المقارنة ، والذى يدعو إلى ذكر هذه الملاحظات ، تجربتى مع طلاب

الليسانس الذين ارتكبوا هذه الأخطاء فى إجاباتهم على السؤال الذى وضعته مرة لهم فى امتحان (فحص) مقرر تصميم البحوث الاجتماعية حول موضوع هذا البحث .

أما التساؤل السابع عن العمالة والبطالة فيتطلب استخدام الطريقة الإحصائية ؛ لأن الإحصاءات الرسمية ، مثل الإحصاءات الصناعية وإحصاءات العمل ، هى التى تكشف عن حجم العمالة وعدد العمال من الجنسين فى أماكن العمل المختلفة على فترات منتظمة، وعن طريق مقارنتها بعضها ببعض ، يمكن الكشف عن اتجاه العمالة والبطالة بين الذكور فى ضوء العمالة والبطالة بين الإناث ، وفى حالة جمهورية مصر العربية ، يجب التنبه إلى أن لتجنيد الذكور أثرًا كبيرًا فى إحلال الإناث محلهم فى جل الوظائف ، وبخاصة فيما بين الحربين ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، لأنها كانت فترة إعداد عنيف ، استبقى فيها المجندون المدربون سنوات زائدة عن سنوات التجنيد الإجبارى المعتادة .

ومما يزيد البحث عمقًا ودقة ، النظر فى إحصاءات التعليم الفنى المتوسط والتعليم العالى اللذين يخرجان المؤهلين من الجنسين للعمل فى شتى المواقع ، ولا يخفى هنا أيضًا أن لتجنيد الذكور الإجبارى أثرًا فى زيادة العمالة بين الإناث ، على حساب بطالة الذكور عند انتهاء مدة الخدمة العسكرية ، ويتضح من ذلك أهمية الإحصاءات الرسمية ، وجدوى استخدام الطريقة الإحصائية فى البحث الاجتماعي العلمى ، كما يتضح أيضًا أن طريقة المسح الاجتماعى ، التى ينصرف إليها ذهن الباحثين العرب أولاً وقبل كل شىء ، لا يمكن استخدامها فى هذا البحث وفى أمثالها من البحوث المشابهة .

وفيما يختص بالتساؤلين الاجتماعيين الثامن والتاسع ، فإن إجراء بحث فى كل منهما يعتمد على استخدام مجموعتين من المبحوثين تكون إحداهما نقيض الأخرى من حيث ارتباط الظاهرة نفسها ، وهى عصاب القلق (المتغير التابع) بالظاهرة الاجتماعية وهى اشتغال المرأة المتعلمة (المتغير المستقل) حتى تتسنى المقارنة بين المجموعتين فى كل حالة ، وهنا تبرز قضية بالغة الأهمية تشغل بال الباحثين الذين يعتقدون أن علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، لا يمكن أن تكون علومًا بمعنى الكلمة ، إلا إذا حاكت العلوم الطبيعية فيما يتعلق بالإجراءات المنهجية ، فهم يرون أنه عند بحث موضوع من الموضوعات التى تستلزم استخدام مجموعتين فى كل بحث ، إحدهما تجريبية والأخرى ضابطة ، يجب أن تكون المجموعتان المختارتان متعادلتين فى كافة المتغيرات الهامة ، ما عدا متغيرًا واحدًا يوجد فى المجموعة التجريبية فقط ، هو المتغير السببى الذي يفترض أن له علاقة منتظمة

بالظاهرة المبحوثة ، حتى إذا ما لوحظت تغيرات بارزة فى المجموعة التجريبية ، لكنها غير موجودة فى المجموعة الضابطة ، أمكن استنتاج وجود ارتباط بين المتغيرين [١] . وكثيرًا ما يوصف هذا التعادل أو التكافؤ بين المجموعتين التجريبية والضابطة ، بأنه تماثل دقيق من كل الوجوه إلا وجهًا واحدًا [٢] .

وهذا وهم صارخ يقع تحت وطأته غير المتعمقين وغير المتفطنين من الباحثين ، الذى يعتقدون فى قدرتهم على تحقيق هذا التحكم غير الممكن فى اختيار العينات الاجتماعية وضبط الإجراءات المنهجية فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، ويلاحظ القارئ استخدام مصطلح « تجريبية » فى وصف المجموعة التى تعرضت لآثار العامل المتغير، وذلك لأننا لا زلنا فى حدود المنهج التجريبى ، الذى يعد ما يقع فى المجتمع من وقائع وما يحدث من أحداث ، تجارب اجتماعية مر بها الناس فى زمان معين ومكان محدد ، فتعلم النساء ، واشتغالهن ، وانتشار العصاب بين أطفالهن وفى أسرهن على وجه العموم حوادث جرت فى الماضى ، ثم انتبه إليها الباحثون الاجتماعيون بعد أن أصبحت لافتة للأنظار لكثرة حدوثها والإحساس الشديد بوطأتها فى تعطل عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية .

والذى يمعن النظر فى الأسئلة الأربعة : العاشر ، والحادى عشر ، والثانى عشر ، والثالث عشر ، يلاحظ أنها كلها تتناول موضوعات فى صميم الثقافة ، التى يمكن أن تعرف بأنها أسلوب حياة الناس فى زمان معين ومكان محدد ، الذى يميزهم عن غيرهم فى أزمنة وأمكنة أخرى ، فيما يتعلق بإشباع حاجاتهم ، وتحقيق رغباتهم ، وإشاعة الطمأنينة بينهم ، سواء فى السلم أو فى الصراع والمشاكسة والحرب ، وما يتطلبه ذلك كله من أشياء مادية ينتجها الفكر والتفنين ، وما يضبط أسلوب الحياة هذا من قيم تتبلور فى عادات وأعراف وتقاليد وسنن وبدع ومعتقات ومعتقدات شتى ، وفى ضوء ذلك التعريف المتشابك المفاهيم ، الذى يصف الثقافة ذلك الكل المعقد ، يتحتم اختيار طريقة لبحث كل موضوع من هذه الموضوعات الثقافية الأربعة بعمق يظهر الخلفيات والتفاصيل ، ويكشف عن الأسباب ، هذه الطريقة هى دراسة أو تاريخ الحالة التى تيسر ذلك وتعين على تحقيق الهدف فى كل من هذه البحوث الأربعة .

---

(١) انظر: محمد على محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمى ، دراسة فى طرائق البحث وأساليبه ، ص ٣٥٣، ٣٥٤ ، والفكرة نفسها مقتبسة من :

B. Philips, Social Research : Strategy and Tactics, pp. 87, 104 .

(٢) انظر « جون مادج » ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

ومن الممكن التوسع فى بحث التساؤل العاشر باستخدام الطريقة التاريخية فضلاً عن طريقة دراسة الحالة ، وذلك بالنظر فى ثنايا التجارب التاريخية الواقعة ، التى تأثر فيها الخلف بالتنشئة الاجتماعية على أيدى أسلاف تتباين ثقافتهم عن ثقافات والديهم تباينا كبيرا، وهذا الأسلوب الكيفى من البحث يساعد - من غير شك - فى التوصل إلى نظرية ثقافية فى إطار التنشئة الاجتماعية المتفاوتة وعلاقتها بالتمايز الطبقى فى شكل تذويب الفوارق بين الطبقات بالتدريج وبصورة مستترة ، ومن الطريف الذى يستحق الذكر بهذه المناسبة ، ما ذكره ابن خلدون عن السبب فى إنشاء علم النحو والصرف لضبط اللغة العربية، التى أخذت تفسد مع استخدام الأعجميات فى تربية أبناء الأسرة العربية الثرية وبناتهم بعد الفتح العربى لبلاد الروم والفرس ، وهكذا كان فساد اللسان العربى نتيجة لذلك (١) .

وأخيرًا التساؤل **الرابع عشر عن مدى معرفة الشباب العربى خطط التنمية فى بلاده ونصيبه فيها من واجبات وحقوق ، فهو** تساؤل يتطلب فى بحثه أولاً معرفة بمعنى خطة التنمية ومضمونها وأهميتها وأهدافها ، وثانيًا الكشف عن خطة التنمية الموضوعة فى كل بلد ودراستها فى ضوء ما أسلفنا ، وثالثًا ما إذا كان الشباب على علم بها من الصحف والمجلات التى يقرأونها أو من الإذاعة والتليفزيون أو من الكتب أو من دور العلم التى درسوا أو يدرسون فيها ، ورابعًا ما إذا كان لهم بالفعل دور فيها كما أن لهم حقوقا محددة كتلك الأدوار الواجب عليهم أداؤها ، ثم خامسًا وأخيرًا من منهم على وعى بذلك ومن منهم فى غفلة لا يدرى من الأمر شيئًا ، وهنا يمكن التساؤل عن أسباب الوعى والغفلة ، وإلمام الباحث بمعلومات عن التخطيط والتنمية والخطة ، ودور الشباب فيها ضرورى؛ لأنه يمكنه من صياغة صحيفة الاستخبار التى سوف يستخدمها فى طريقة بحث هذا الموضوع ، وهى المسح الاجتماعى لعينة من الشباب المتعلم فى البلد العربى الذى يقوم فيه ببحثه .

ونكتفى بهذا القدر عن المنهج التجريبى ، الذى رسمنا به حدوده ، ووضحنا فيه مفاهيمه ، وبينا أهميته ومَيزَاته وفضله ، وفصلنا مناحى البحوث فى إطاره وأساليبها ، بعد أن كان مبهمًا إن لم يكن خافيًا على الباحثين ؛ لأنهم ركزوا كل انتباههم على العلوم الطبيعية والمنهج التجريبى الذى يخدمها كلها ما عدا علم الفلك وعلم طبقات الأرض ، لأن ظاهرات كل منهما لا يمكن التحكم فيها وإخضاعها للتجريب المدبر والمخطط له من

(١) انظر مقدمة العلامة ابن خلدون ، ص ٥٤٦ .

قبل، وإنما يعتمد البحث فيهما على المشاهدة ، أى الملاحظة الحسية وما تستثيره من ملاحظة عقلية ، وقد كان خطؤهم كبيرًا عندما أطلقوا على بحوثهم الاجتماعية التجريبية صفة التجريبية ، وأصروا على اعتقادهم أنهم تجريبيون ، ظنا منهم أن البحوث غير التجريبية أدنى مرتبة بكثير ، حتى أنهم ليعدونها غير علمية ، وذلك ما جعلنا نولى المنهج التجربى فى نسقنا المنهجى الجديد اهتمامًا كبيرًا وعناية فائقة ، وبخاصة أنه وحده الذى أعان كلاً من عبد الرحمن بن خلدون و« أوجيست كونت » فى وضع علمه الاجتماعى الجديد ، وذلك باستخدام الطريقة التى على أساسها يمكن تحليل التجارب الواقعة فى الماضى ومقارنتها وتفسيرها ، والنحو فى ذلك منحى برهانيا باستخدام مسالك العلة والأسلوب الكيفى ، للتوصل إلى نظريات وقوانين اجتماعية ، أكثرها ثابت لم ينقض حتى يومنا هذا .

رابعًا : المنهج التجريبى

لقد تبين فى المبحث السابق الذى عالجنا فيه المنهج التجربى لأول مرة فى علم المنهج ، أن هذا المنهج التجربى قد أثرى ولا يزال يثرى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، بما أصبحت تحظى به من نظريات وقوانين اجتماعية شتى ، أدت إلى نشأة تخصص جديد صارت له أهمية بارزة فى ميادين هذه العلوم ، وهو علم التنظير الاجتماعى الذى يعتمد اعتمادًا كاملاً على علم المنهج ، والذى أصبح الشغل الشاغل للصفوة من علماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية .

لكن الذى حدث بالفعل هو أن هؤلاء العلماء الاجتماعيين ، وبخاصة الشباب منهم ، قد لفت أنظارهم واستحوذ على تفكيرهم ما استطاع العلماء الطبيعيون تحقيقه من تنظير وتقنين وإنجازات تطبيقية فى ميادين العلوم الطبيعية ، بفضل العديد من التجاريب التى قاموا بها تجريبا وراء تجريب ، فى سلسلة متصلة من البحوث الاخبارية ، فاستقر فى أذهانهم أنهم لابد أن يحققوا الهدف نفسه فى مجال علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، إن هم قلدوا زملاءهم من الباحثين الطبيعيين ، وأجروا تجاريب اجتماعية فى بعض ميادين الحياة الاجتماعية ،بغية التوصل إلى الكشف عن القوانين الاجتماعية التى تتحكم فى ظاهراتها المتعددة ، واستقراء نظريات اجتماعية يمكن أن تفسر مختلف أنواع علاقاتها بعضها ببعض وتفاعلها بعضها مع بعض وفاعليات فى النطاقين الجزئى الضيق المحدود والكلى الواسع الممدود (١) .

(١) المقصود بالجزئى الضيق المحدود هو (micro) ، والمقصود بالكلى الواسع الممدود هو (macro) .

وقد كان أول من أجرى التجاريب الاجتماعية علماء النفس الاجتماعيون قبل الحرب العالمية الثانية ، أى فى الثلاثينيات من القرن العشرين ، وذلك لسببين : أولهما أن ميدان علم النفس الفردى ، كان أول ميدان يحظى بالتجريب العلمى ، على يدى العالم الروسى « بافلوف » الذى أجرى تجريبه فى ظاهرة الاستجابة المشروطة ، وخرج بنتيجة صارت قانونًا فيما بعد (١) ، استخدمه باحثو علم النفس المرضى فى الكشف عن سبب معاناة بعض المصابين من أعراض نفسية مرضية على أثر سماع أصوات أو رؤية مناظر أو أشخاص أو شم روائح أو لمس أو تذوق أشياء لا علاقة مباشرة بينها وبين هذه الأعراض .

ولكن التحليل النفسى كشف عن ارتباط شرطى دقيق مؤثر (٢) . ولكون علم النفس الاجتماعى من عائلة العلوم النفسية ، فقد كان من الطبيعى أن يصبح ميدانًا للبحوث العلمية التى تتخذ من التجريب منهجًا تقوم على أساسه ، أما السبب الثانى فيكمن فى أن ميدان علم النفس الاجتماعى ذو مجالات كثيرة ، بعضها من النوع ذى النطاق الجزئى الضيق المحدود ، الذى يتمثل أساسًا فى المجموعات الاجتماعية ، والذى يطلع على كتاب « جاردنر ميرفى » وزميله ، فى علم النفس الاجتماعى التجريبى الذى صدر فى أول الثلاثينيات من القرن العشرين (٣) ، يجد عرضًا لبضعة تجاريب علمية رائدة فى البحث الاجتماعى الذى يعتمد على المنهج التجريبى ، شأنه فى ذلك شأن العلوم الطبيعية .

لكن التجريب الاجتماعى لم يظهر فى المحيط العلمى بين يوم وليلة ، فقد سبقته ملاحظات تجريبية للوقائع الاجتماعية التى أحس بها الرواد العلميون الأوائل ، وعدوها تجاريب طبيعية ، أى قامت بها الطبيعة ، ولذلك كانت فى نظر « أوجيست كونت » تجارب غير مباشرة ، بمعنى أنه لم يكن للإنسان يد فى حدوثها ، تلك هى الظاهرات الاجتماعية المرضية ، كالجريمة وكل مظاهر الاختلال الاجتماعى ، وعلى هذا الأساس ، كان يعتبر أن التجريب الحق هو ذلك الذى يحدث فيه تدخل فى مجرى الظاهرة العادى بشكل محدد من قبل قوة متحكمة هى الطبيعة ، ولم يكن يدور فى خلد أحد أن تكون هذه القوة المتحكمة

---

(١) فيما يتعلق بتجريب « بافلوف » ، انظر :

Robert H. Thouless, **Ceneral and Social Psychology** , pp . 58, 59 .

(٢) انظر :

D.K . Henderson and R. D. Gillespie . **A Text-book of Psychiatry for Students and practiconers**, pp. 462 - 463.

(٣) انظر : Gardner Murphy et al., **Experimental Social Psychology : An Introduction.**

شيئًا غير الطبيعة ، أى أن تكون من فعل الإنسان الذى يستخدم الفكر والتدبير والمنهج العلمى للتحكم فى الظاهرات الاجتماعية وتغيير مسارها ، بعد بحثها ومعرفتها فى أدق تفاصيل ومختلف صورها .

ويمكن أن نطلق على عملية بحث الظاهرات المعتلة بعد وقوعها كتجارب وقعت بدون تدخل من الإنسان ، اسم **التجربة ـ التجريبية** ؛ لأنها مركبة من التجربة الواقعة السابقة والبحث العلمى التجريبى اللاحق لوقوعها ، والذى يقوم على أساس أن هذه التجربة التى وقعت تلقائيا وبدون تدبير ، تستأهل البحث نفسه الذى كان سيجرى فيما لو كانت الواقعة تجريبا مدبرًا إراديا ، وبناء على ذلك يمكن تسمية هذا المزيج ، الذى يجمع بين التجربة من حيث كونها الواقعة ، و**التجريب** من حيث كونه البحث المقصود : التجربة التجريبية ، وهى محور حديثنا فى الفقرات التالية .

التجربة التجريبية

سبق أن ذكرنا أن «أوجيست كونت » قد ميز على حدة ما أسماه بالتجارب الاجتماعية غير المباشرة ، التى كان يقصد بها الحالات الاجتماعية المرضية (الباثولوجية) ، وهى الظاهرات الاجتماعية المعتلة التى تحدث فى المجتمع ، على أساس أنه - كجسم الإنسان - عرضة للإصابة بشتى الأمراض التى تنتاب بعض أعضائه بين الفينة والفينة ، وهذه التجارب الاجتماعية غير المباشرة أو الوقائع العرضية التلقائية تحدث عادة فى الظاهرات الاجتماعية تغييرات لم تكن فى حسبان أى باحث ، ولذلك تصبح لافتة للأنظار ، وبخاصة أنظار المعنيين بملاحظة ما يجرى فى المجتمع من أحوال وما يقع من وقائع تؤثر فى ظاهراته (١) .

ومن الأمثلة التى أوردها «كونت » للظاهرات الاجتماعية المرضية، الفتن والاضطرابات الداخلية والثورات والأزمات الاقتصادية ، وكان يرى أن استخدام مسلك المقارنة بين الأحوال السوية الطبيعية للظاهرات الاجتماعية وأحوالها المرضية ، يعوض الباحث عن التجريب المقصود والمدبر له والذى يجرى وفق منهاج معين ، وقد كان يرجو من وراء أفكاره المنهجية الجديدة هذه أن يعيد المجتمع الفرنسى الذى دب فيه الانحلال وأصابت ظاهراته الاجتماعية عوامل الاختلال إلى مسيرته الطبيعية وحالته السوية ، وذلك عن طريق التركيز على إصلاح ، أو - بالمفهوم المعاصر- تنمية كل من الأسرة والمدرسة والهيئة

(١) انظر ما ورد فى :

F.S. Chapin, **Experimental Design in Sociological Research**, p.2 :

الدينية، وجميعها ذات أثر عظيم فى عمليات الضبط الاجتماعى فى ذات الفاعلية فى التنشئة الاجتماعية .

وليس بخاف أن « كونت » قد بذل جهده فى محاولات نظرية لصياغة علمه الاجتماعى الجديد على أسس ومبادئ علمية مستمدة من العلوم الطبيعية ، وبخاصة علم الحياة بفرعيه ، التشريح الذى استمد منه موضوع الاستقرار (الإستاتيكا) الاجتماعى الذى يعنى ببحث البناء الاجتماعى كما هو قائم فى الواقع ، ووظائف الأعضاء التى استقى منها موضوع الحركة (الديناميكا) الاجتماعية الذى يهدف إلى بحث النظم الاجتماعية فى تفاعلها بعضها مع بعض وكذلك فى تحولها عبر الزمن ، وقد اعتمد فى محاولاته هذه على دراسته المتعمقة لتاريخ العلوم ومباحث حقائق كل منها ماهية وكيفا وسببا ، وساعده فى ذلك انشغاله الدائب بحركة التاريخ التحولية وبما يتحكم فيها من قوانين الصيرورة الصارمة، التى يمكن استقراؤها من ثنايا التاريخ وما يحتوى عليه من وقائع ، أى تجارب اجتماعية .

ولـذلك يعـد إنتـاجه الضخـم الـذى جلب لـه الشـهرة ، وهو مبحـث فـى الفلسـفة الوضعية [1] الذى كتبه فيما بين عامى ١٨٣٨ ، ١٨٤٢ ، نظرات متعمقة فى فلسفة التاريخ، الذى لا يعنى بالأفراد وأعمالهم فحسب ، بل بالتجمعات البشرية وما يتحكم فيها وفى علاقاتها من قوانين يمكن الكشف عنها بواسطة علم اجتماعى جديد أقامه « كونت » على أسس وضعية اختبارية ، أسوة بالعلوم الطبيعية ، وأعتقد أنه يستطيع بقوانينه الوضعية التنبؤ بمستقبل المجموعات البشرية ، وتوجيه مسيرتها التقدمية ، التى تعرف فى العصر الحاضر بالتنمية الاجتماعية ، وهذا ما دفعه إلى مهاجمة المحاولات اللاهوتية الميتافيزيقية لفهم الظاهرات الاجتماعية ، التى كان يرى أنها ظاهرات متشخصة واقعة باعتبارها جزءًا من عالم الطبيعة ، وأن البحث فيها لا يتسنى إلا بالملاحظة الحسية والاستنتاج من التجارب الواقعة المتشابهة والمتكررة ، وبذلك يمكن التوصل إلى القوانين التى تحكمها والتى تكون الأساس الوضعى لعلمه الاجتماعى الذى أنشأه قبل منتصف القرن التاسع عشر .

وفى كتابه نسق المنطق الذى نشر فى الوقت الذى أنهى فيه « كونت » مبحثه فى

(١) انظر Auguste Comte, Cours de la Philosophie Positive.
ومما تجدر الإشارة إليه أن الباحثين ينقلون بالعربية عن العلماء الغربيين يترجمون كلمة (cours) دروساً على أساس أن آخرها حرف (s) ظنا منهم أنها للجمع ، ولو أنهم رجعوا إلى أى قاموس فرنسى ـ عربى ، لوجدوا أن كلمة (cours) مفردة مذكرة، وأن معناها درس أو مبحث . انظر: على عبد الواحد وافى (محقق ومعلق) ، مقدمة ابن خلدون ، الجزء الأول ، ص ٢٦٦ .

الفلسفة الوضعية ، ميز الفيلسوف التجريبى « جون ستيورات مل » بين ظرفين مختلفين وصفهما بأنهما تجريبيان ، ففى رأيه ، هناك تجربة تلقائية هى تجربة الطبيعة ، وتجربة مصطنعة يوجدها الباحث بطريقة متعددة ، وهكذا يتجه « مل » إلى الطبيعة وما يحدث فيها من تجربة إثر تجربة ، ليستنتج بالمقارنة بين التجارب الطبيعية ، فى المسائل التى يعتقد أنها عصية على التجريب المصطنع المدبر [1] ، وهى الفكرة نفسها التى وردت فى كتاب «كونت» عن التجربة غير المباشرة ، التى يقصد بها الحالات المرضية التى تصبح من ظاهرات المجتمع فى أزمنة وأمكنة معينة ، وهذا يعنى أن يكون الباحثون الاجتماعيون دائمًا فى حالة ترقب لحدوث أية واقعة أو تجربة اجتماعية تحل فى أى من مجتمعاتهم ، ثم يبدأون على الفور فى بحثها ماهية وكيفا وسببًا ، على أساس أن الظروف الطبيعية أو الاجتماعية قد كفتهم مؤونة التجريب المصطنع والمدبر وفق منهاج معين ، وهذا يوضح معنى التجربة ـ التجريبية والمنهج التجربى ـ التجريبى .

وعلى الرغم من أن « كلود برنار » كان عالمًا طبيا ، فإنه لا يمكن عند البحث فى علم المنهج ، إغفال كتابه الذائع الشهرة « **مدخل إلى دراسة الطب التجريبى** » الذى نشر سنة ١٨٦٥ ، وكان له أصداء بعيدة المدى فى الأوساط الفلسفية والعلمية ، فهناك أفكار فى هذا الكتاب يمكن تطبيقها فى ميدان علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، فهو يبدأ الباب الأول منه فى الملاحظة والتجربة بقوله : « لا يستطيع الإنسان ملاحظة الظاهرات المحيطة به إلا فى حدود ضيقة جدا . ذلك أن العدد الأكبر منها يفوت حواسه حصرها بطبيعة الحال ، والملاحظة البسيطة لا تكفيه ، ولذا كان لابد له ، كى ينمى معلوماته ، من الاستعانة بأجهزة خاصة تعينه على زيادة قدرة هذه الحواس ، . . . ، فثمة إذن نوع من التدرج الضرورى فى أساليب التنقيب أو البحث المختلفة ، . . . « فالبحث » الذى يكون أحيانًا بسيطًا وأخرى مضبوطًا بالآلات بالغًا حد الإتقان يراد به إذن أن يكشف لنا عما يحيطه بها من الظاهرات التى يخفى علينا أمرها - إن قليلاً وإن كثيرًا - وأن يسجلها تسجيلاً .

« بيد أن الإنسان لا يقنع بالنظر والمشاهدة : أنه يفكر ويريد أن يعرف معنى الظاهرات التى كشفت له الملاحظة عن وجودها ، وهو من أجل هذا يستدل ويوازن بين الوقائع ويستخدمها ، ثم يثبتها الواحدة بالأخرى مسترشدًا بما يستخلصه من إجابات ، وهذا النوع

(١) انظر « جون مادج » ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

من التثبت عن طريق الاستدلال ومشاهدة الوقائع هو التجربة بمعناها الصحيح ، وهو كل ما نملك من الوسائل التى تمكننا من معرفة طبيعة الأشياء الخارجية » (١) .

الخلط بين التجربة والتجريب

والشيء اللافت هو أن « كلود برنار » قد تنبه إلى أهمية التعريفات المختلفة للملاحظة والتجربة ، فأفرد لها الفصل الأول من الباب الأول من كتابه ، ويتضح من أفكاره التى أثبتها فى هذا الفصل ، أنه كما استطاع أن يفرق بين « الملاحظة التلقائية المنفعلة » التى يقوم بها الباحث بمحض المصادفة وبدون أن تقوده إليها أية فكرة سابقة ، و« الملاحظة المستثارة الفعالة » التى يقوم بها الباحث عمدًا وبتدبير مبنى على فكرة سابقة عن طبيعة الظاهرة ، فكذلك اضطر إلى التفريق بين ما أسماه « التجارب العارضة المنفعلة » التى تقوم فيها الطبيعة بعمل المجرب نفسه ، وما أطلق عليه « التجارب العمدية الفعالة » التى تتدخل فيها يد المجرب تدخلاً فعالا للعمل على ظهور ظاهرات معينة أو حدوث حالات محددة (٢) .

وفى الفصل الثانى من الباب نفسه ، يحاول أن يكون أكثر وضوحًا فيقول : « وإذا جاءت لفظة التجربة فى اللغة الفرنسية مفردة كان معناها بوجه عام مجرد المعرفة المكتسبة من تجارب الحياة (أى الخبرة) ، فإذا طبقت اللفظة مفردة على أحد الأطباء مثلاً ، كان معناها المعرفة التى اكتسبها ذلك الطبيب من ممارسة مهنة الطب ، شأنه فى ذلك شأن أرباب المهن الأخرى ، وهذا هو الذى نعنيه حين نقول أن فلانًا قد اكتسب « تجربة » وأنه « ذو تجربة » ، ثم أطلق اسم « التجارب » من بعد ذلك على الوقائع التى تكسبنا معرفة الأشياء معرفة تجريبية ، وكان هذا الإطلاق على سبيل التوسع وتشخيص المعنى .

« وإذا تحدثنا عن « إجراء التجارب » أو « إجراء الملاحظات » حديثا عمليا مشخصا ، كان المراد التفرغ للبحث وبذل المجهود وممارسة التجارب والاختبارات بغية الوصول إلى الوقائع التى يتمكن الذهن بمساعدة الاستدلال من أن يستخلص منها معرفة أو علمًا » (٣) .

وأن من يقرأ بإمعان الفصول الأولى من الباب الأول من الكتاب ، ليجد أن كلا من المؤلف من ناحية والمترجم من ناحية أخرى ، قد اختلط عليه أمر التفرقة بين التجربة المثيرة التلقائية العارضة المنفعلة ، والتجريب المستثار المتعمد المدبر الفعال ؛ لأنه لم يفد من وجود

(١) « كلود برنار » ، المصدر السابق ، ص ٣ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ٥ ، ٦ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٩ ، ١٠ .

المصطلحين المختلفى الدلالة، وهما «تجربة» (experience) و«تجريب» (experimentation)، كما سبق أن أوضحنا » [١] ، ومن أسف وقع فى الخلط نفسه عبد الرحمن بدوى الذى نقل فى كتابه **مناهج البحث العلمى** عن « كلود برنار » ومن قبل : « فرانسيس بيكن » و« جون ستيورات مل » وغيرهم ممن كتبوا فى المنهج ، ولم يستطع أن يبلور بوضوح كلا من المنهج التجريبى على أساس التفرقة الحاسمة بين التجربة والتجريب ، مع أنه استخدم أكثر من غيره من المناطقة والمنهجيين العرب مصطلح التجريب ، الذى وجده الفكرة المحورية فى فصل كامل بعنوان « التجريب العقلى » فى كتاب « أرنست ماخ » **المعرفة والخطأ** [٢] ، وقد نقل بدوى من هذا الفصل كثيرًا مما ورد فى كتابه عن المنهج الاستدلالى والمنهج التجريبى [٣] .

ويمكن أن نستخلص مما تقدم ، أن هناك فروقًا واضحة بين التجربة والتجريب ، وأنه لما كانت التجربة واقعة عرضية وحدثًا تلقائيا غير مستثار ، فإن هناك من العلماء الاجتماعيين من أولوها سابغ عنايتهم ، وجعلوا منها القسم الأولى المنفعل الذى يبنون عليه القسم الثانوى الفعال ، وهو بحث ما حدث وما زال يحدث بحثًا علميا ، كما يفعلون تمامًا فى عملية التجريب ، وهكذا يجمعون بين التجربة الواقعة التى لا دخل لهم فى وقوعها ولا إرادة لهم عليها ، وبين التجريب الذى يلاحظون نتائجه ويقيسون ما يمكن قياسه منها ويستقرئون من ذلك ما يستطيعون استقراءه من نظريات وقوانين ، وهذه هى التجربة ـ التجريبية التى تستخدم فى بحث الظاهرات الاجتماعية التى تقع تلقائيا ولا يمكن إحداثها بأية حال من الأحوال، ومن هذه الظاهرات ما يحدث فى أى مجتمع من حوادث الشغب، والإضراب، والتظاهر، ومنها ما يقع نتيجة الكوارث ، كالفيضان ، والأعاصير ، والزلازل والبراكين ، وانتشار الأوبئة ، والقحط والمجاعة ، وانفجار المفاعلات الذرية ، والحرب وما يصاحبها من ويلات كالزحف الكاسح والغارات الجوية الماحقة وما ينجم عن ذلك من هجرة شاملة على نطاق واسع ، هذه الأحداث والوقائع تعد ، من وجهة نظر علماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، تجارب تستحق الملاحظة وإعمال الفكر والبحث المخطط القائم على التجريب المتزاوج مع التجربة ، الذى يتجه اتجاها وصفيا أو برهانيا ، ويعتمد

---

(١) ترجم هذه الفصول حمد الله سلطان ، وقام بمراجعتها يوسف مراد ، انظر المصدر نفسه ، (ملحوظة) ، ص .

(٢) انظر عبد الرحمن بدوى ، **مناهج البحث العلمى** ، ص ١١٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨٢ ـ ١٨٢ .

فيه على طريق الملاحظة الاستدلالية والمسح الاجتماعى ودراسة الحالة وإلى حد ما الإحصاء، ويستخدم فيه الأسلوب الكيفى والأسلوب الكمى .

بحوث الكوارث

من أهم البحوث الاجتماعية التى تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية ، التى حسمت نهايتها بين اليابان والولايات المتحدة كل من قنبلة « هيروشيما » وقنبلة « نجازاكى » ، اللتين خلفتا دمارا شاملاً واسع النطاق وقتلى ومشوهين بعشرات الآلاف ، بحوث الكوارث التى نشطت فى بعض جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ، ويركز بحث الكارثة على واقعتها كنموذج من نماذج الكوارث على وجه العموم ، كما يحاول من ناحية أخرى اختبار مدى صدق نظريات السلوك البشرى الجمعى تحت وطأة ظروف ضاغطة قاسية ، كتلك التى تنجم عن الحرب وما تجره من ويلات ، فقد وقع أثناء الحرب العالمية الثانية أن محت الغارات الجوية الألمانية مدينة « كوفنترى » من الإقليم الصناعى فى وسط الجزيرة البريطانية ، ثم رد طيران الحلفاء الصاع صاعين وخرب مدنا ألمانية بأكملها .

وقد حفز ذلك الباحثين الاجتماعيين الأمريكيين إلى إجراء بحوث بعدية على من بقى من سكان المدن التى عانت بعمق وعلى نطاق واسع من ويلات الحرب ، واهتمت الحكومة البريطانية ببحوث المشكلات التى واجهها المسئولون فى تهجير السكان بشكل شامل من المدن التى خربتها الغارات الجوية المكثفة ، وعندما فتر إجراء بحوث الكوارث التى نجمت عن الحرب ، انصرف الأمريكيون المعنيون ببحوث الكوارث إلى بحث نتائج الكوارث الطبيعية ، وشكلوا مراكز فى ست جامعات أمريكية توفرت على هذا النشاط البحثى العلمى الفريد الذى ازدهر فى الخمسينيات من القرن العشرين .

ولكن الهيئة الكبرى لبحوث الكوارث فى تلك السنوات ذاتها،كانت مجموعة (group) بحوث الكوارث بالأكاديمية الوطنية للعلوم فى الولايات المتحدة،وقد رعت هذه المجموعة برنامجا ضخما لبحوث الكوارث الطبيعية فور وقوعها فى المناطق التى تقع فيها ، وفى سنة ١٩٦٣ التى أنهيت فيها أعمال هذه المجموعة،أنشئ فى جامعة ولاية أوهايو مركز لبحوث الكوارث[١]،ولئن دل ذلك على شىء فإنما يدل على مدى ما أجرى من بحوث فى

(١) انظر المجلة الاجتماعية القومية

Russell R. Dynes, " **Disaster as a Social Science Field** ", pp. 85 - 94.

ميدان الكوارث الاجتماعية والكوارث الطبيعية ، وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، التى توافر لديها كم هائل من المعلومات والخبرات فى هذا الميدان .

والكوارث من وجهة النظر العلم ـ اجتماعية ، يمكن اعتبارها وقائع تمر بالبشر كتجارب اجتماعية ، تقع بغتة وبدون توقع فى الأعم الأغلب ، فتشيع فى المجتمع حالات من الطوارئ شتى ، تهدد المنكوبين فى حياتهم وأمنهم ، إذ يصبحون بين عشية وضحاها بدون طعام أو شراب أو بدون مأوى أو يفقدون أشخاصا أعزاء بديهم أو متاعهم أو أموالهم، وفى حالات كثيرة يفقدون كل ذلك ، وسط أخطار مأسوية فظيعة ، وتكمن أهمية الكوارث بالنسبة لعلماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، فى أنها تمدهم بفرص فريدة لملاحظة سلوك البشر وهم يعيشون نكباتها ويعانون من وطأة مخاطرها ، وبحث ما يصيب الأنساق الاجتماعية ، وبخاصة نسق القيم ، من تغيرات سريعة ما كان يخطر على البال أنها أو بعضها سيتغير ويؤول إلى ما آل إليه .

فنحن مثلا ، نعرف عن طريق تجاربنا - أى خبراتنا - أن تفكك الأسرة نتيجة افتراق الزوج عن الزوجة والأطفال مدة طويلة ، سواء بسبب العمل أو الهجر أو الطلاق أو السجن أو الوفاة ، كثيرا ما يؤدى إلى مشكلات شتى تنحصر أساسا فى النواحى الاقتصادية والعاطفية والأخلاقية ، وبالجملة فى العلاقات الاجتماعية ، فى دائرتها الضيقة الخاصة بالأسرة الصغيرة والعائلة التى تشمل - فضلا عن الزوجين والأطفال - كل الأقارب، وفى دائرتها الواسعة التى تشمل جماعة الجيران فى الحى فى المدينة ، وجماعة القرية ، وجماعة المدرسة وغير ذلك من الجماعات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بالتفكك الأسرى كإدارات تنمية الأسرة ، وإدارات نظام المراقبة الخاصة بسلوك الأحداث الجانحين ، وجمعيات شئـ الأسرة وما إلى ذلك . إننا نعرف عن مشكلات تفكك الأسرة الكثير من المعلومات ، بر إن لدينا كثيرا من الإحصاءات عن ذلك . لكن الباحثين العلم ـ اجتماعيين محتاجون إلى إجراء بحوث متنوعة فى ظاهرة تفكك الأسرة ، ويرغبون بشدة أن تتاح لهم الفرصة لذلك .

ولا يعقل أو يتصور أنه من الممكن تطويع هذه الظاهرات للتجريب الاجتماعى ، بمعنى أن يقوم هؤلاء الباحثون العلم ـ اجتماعيون بتفكيك عينة ما من الأسر ، بقصد البحث الاجتماعى العلمى . وإزاء هذه الاستحالة ، نجدهم ينتظرون فى تحفز الكوارث الكبرى التى تطرأ بغتة ، كالحرب التى تعد تجربة واقعة لتفكيك أعداد كبيرة من الأسر ، عن طريق التجنيد الشامل والتهجير الواسع النطاق ، فينظرون إليها على أنها المرحلة الأولى فى عملية

تجريب كبرى واسعة النطاق ، تقوم عليها بحوثهم العلم ـ اجتماعية . وفى هذه الحالة تبدأ هذه البحوث من التجربة الواقعة ، وهى الكارثة ، ثم تستمر وتنتهى وفق مراحل التجريب التالية لوقوعها . وهذا يبين كيفية المزاوجة بين التجربة والتجريب .

ويمكن بحث حالات التصدع الاجتماعى والنفسى التى تنجم عن الكوارث ، بالمشاهدة الحسية والملاحظة الاستدلالية وغير ذلك من طرق البحث ووسائل جمع البيانات ، فى مستويات بشرية مختلفة كالمستويات العمرية والجنسية والمدنية والإدراية ، وكذلك من حيث المسئولية فى الإنفاق ، وفى مستويات مجتمعية اقتصادية ونسقية ريفية وريفية حضرية وحضرية وأم ـ مدنية [1] وكذلك من حيث المجموعات والجماعات والمنظمات والمؤسسات. والاستجابة للكوارث ، سواء من قبل الأفراد المنكوبين أو النسق الاجتماعى المصاب ، تمر فى سلسلة من المراحل ، تتطلب كل منها نوعا معينا من رد الفعل .

ويمكن تمييز خمس مراحل متتالية فى كل كارثة ، ولتكن الحرب والفرار والتهجير على سبيل المثال . الأولى مرحلة ما قبل الكارثة ، وهى مرحلة عادية تسير فيها الأمور سيرها الطبيعى ، وأذهان الناس خالية تماما لا تفكر فى شىء مما سيقع فى المستقبل القريب . والثانية مرحلة التوجس بنذر الحرب . وفى بعض الكوارث المباغتة ، لا يكون هناك وجود لهذه المرحلة . أما المرحلة الثالثة فمرحلة الفجيعة وردود أفعال البشر التلقائية غير المنظمة التى تحدث كأفعال منعكسة تكاد تكون خالية من أى توجيه واع كالذعر والفرار . وفى المرحلة الرابعة تأخذ الاستجابات الاجتماعية فى التنظيم ، بأن تحدد الأدوار والمسئوليات . فتنظم عملية التهجير وإسكان اللاجئين . ثم تأتى المرحلة الخامسة ، وهى مرحلة المدى الطويل بعد الحرب ، حيث يعود النسق الاجتماعى إلى الوضع الطبيعى .

ولمصر تجربتان فى هذا المضمار . إحداهما فى حرب العدوان الثلاثى على مدينة بورسعيد ، فى ٢٩ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٥٦ ، التى دفعت إلى نزوح الآلاف من مواطنى هذه المدينة إلى مدن أخرى ، ثم أخذت وزارة الشئون الاجتماعية فى تنظيم هجرتهم وإسكانهم ورعايتهم . والتجربة الأخرى فى حرب الاستنزاف فى قطاع غرب قناة

---

(١) مصطلح أم ـ مدنية وضعته ترجمة للكلمة الإنجليزية (metropolitan) وهى الصفة من الاسم (metropolis) وترجمته مدنية أم أو أم ـ مدن ، وذلك لأن (metro) من الأصل اليونانى (meter)، أى أم ، و (polis) باليونانية أيضا مدينة .

انظر: (metropolis) فى Webster s New Collegate Dicionary

السويس فى أواخر السنوات الستينية . وقد أدت إلى تدمير المنشآت الصناعية والعديد من المساكن وتهجير بضع مئات الآلاف من السكان ، الذين قامت وزارة الشئون الاجتماعية برعايتهم وإسكانهم وإيجاد أعمال لبعضهم وفق إمكاناتها . ولكن الذى يؤسف منه ، أن هاتين التجربتين الفريدتين الناجمتين عن كارثتين شديدتى الوطأة على السكان وعلى أجهزة الخدمات والإغاثة الرسمية وغير الرسمية ، لم تكونا فى وعى علماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، ففاتهم أن يجعلوا منهما بداية لبحثين تجريبيين علم - اجتماعيين تكون نتيجتهما ، لو أنجزا ، إثراء التنظير العلم - اجتماعى فى إطار الثقافة المصرية بما تشتمل عليه من قيم وعادات وتقاليد وأعراف ، وما تحتويه من إمكانات خاصة بالبناء التحتى ، تختلف تمام الاختلاف عنها فى المجتمعات الغربية وفى الولايات المتحدة الأمريكية .

وفى ضوء ما تقدم ، يمكن تعريف الكارثة من وجهة النظر العلم - اجتماعية ، بأنها :« ٠١ واقعة ، ٠٢ فى إطارين زمنى ومكانى معينين ، ٠٣ تمر الجماعة فيهما ، ٠٤ بخطر بالغ الشدة ٠٥ وتستهدف لخسائر ، ٠٦ تؤدى إلى تصدع البناء الاجتماعى ، ٠٧ وتعيق أداة وظائفها الجوهرية كلها أو بعضها . »[1] والكارثة على هذا النحو تهيىء للعلماء مختبرا طبيعيا لفحص الفروض التى يكونونها عن السلوك التنظيمى وسلوك المجموعات والجماعات وسط أوضاع واقعية بالغة التوتر من الضغط الهائل الذى يهصرها . وإذا كانت الدول المتقدمة تهتم اهتماما كبيرا ببحث الكوارث التى تقع فيها ، وتحدث فيها آثارا اجتماعية واقتصادية وعمرانية بالغة الخطورة ، فالأجدر بالدول النامية المستهدفة للكوارث ، كالجزائر ، والمغرب ، وإيران ، وباكستان ، أن تكون أشد اهتماما وأعظم وعيا فيما يتعلق ببحوث الكوارث ؛ لأن مواردها وإمكاناتها محدودة ، فلا تتحمل الفقدان فى الكوارث أو التحول من مشروعات تنموية إلى خدمات تعويضية عما دمرته أو أتلفته الكوارث .

ولكن الكوارث ، من ناحية أخرى ، يجب أن تجذب انتباه علماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية المهتمين بظاهرة التغير الاجتماعى . ذلك لأن بعض أنواع التغيرات الاجتماعية تنجم عادة عن وقوع كوارث معينة . وبالرجوع إلى مثال الحرب وما يصحبها من هلع ونزوح والتجاء إلى مناطق بعيدة أو أوطان أخرى طلبا للأمان والاستقرار ، نجد أنها تغير

---

(١) Russell R. Dynes, Organizad Behavior in Disaster : Analysis and Conceptualization, pp. 90 , 91

أسلوب معيشة اللاجئين والسكان الأصليين المستقبلين على السواء ، وبخاصة إذا كان هناك فرق كبير بين ثقافة كل منهما الفرعية ، أو الوطنية إذا كان اللاجئون من وطن آخر ، كما حدث فى انجلترا ، التى لجأ إليها عشرات الآلاف من سائر أنحاء أوربا فرارا من الحكم النازى ، قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها ، أى خلال اثنى عشر عاما ، منذ ١٩٣٣ التى تولى فيها النازيون الحكم فى ألمانيا .

وقد شاهدت ولاحظت بنفسى ملامح هذا التغير الذى أحدثه وجود أفراد القوات الأمريكية فى لندن وكيمبردج وأكسفرد ، وبعض المدن الإنجليزية الأخرى التى زرتها . لقد حدث فى سنوات تلك الحرب التى قاربت الست سنوات أن جند الشباب والرجال والكهول، وكانت أغلبيتهم الساحقة تحارب فى الشرق الأقصى والشرق الأوسط وفى شمال أفريقية، كما حاربت فى أوربا . وجندت نسبة عالية من الشابات والنساء ؛ فى الجزائر البريطانية وفى خارجها . أما معظم المتبقيات فكن يعملن فى المصانع إلى جانب قلة من الشبان والرجال . وكان يتم إجلاء الأمهات والأطفال من المدن المعرضة للغارات الجوية المكثفة إلى القرى والبلاد الصغيرة ، وكان لذلك آثاره فى إحداث تغيرات ملحوظة فيها .

وفى لندن التى تعرضت لغارات ضارية ليلية منتظمة شهورا متواصلة ، كان عدد كبير من السكان يبيتون الليل بعضهم بجوار بعض على أرصفة قطارات الأنفاق على عمق بعيد عن سطح الأرض . وفى إطار هذا النسق الاجتماعى المتغير ، المعرض للتصدع فى كل لحظة من جراء الغارات الوحشية العنيفة ، والمفعم بعدم الأمان وعدم الاطمئنان إلى المستقبل وإن كان الغد القريب ، والرازح تحت وطأة الخوف المقلق والتوقعات المفجعة بفقدان القريب والحبيب ، أخذت القيم الاجتماعية والعادات والأعراف والتقاليد تتغير ، حتى الأفكار والنظريات والتطبيقات والمعتنقات والمعتقدات أخذت بدورها تتحول . وكان ذلك حافزا على إجراء بعض البحوث التجريبية الناقصة التى استندت إلى تجارب الكوارث الواقعة أثناء الحرب ، والتى تعد لذلك بحوثا تجربية ـ تجريبية . ولذلك تحفظنا فقلنا: إن هذه البحوث تجريبية ناقصة ، إذ إنه تنقصها المرحلة الأساسية الأولى فى البحث التجريبى القائم على منهج التجريب الاجتماعى ، وهى تنفيذ خطة لفكرة اجتماعية متصورة فى ذهن الباحث الاجتماعى ، قائمة على أساس فرض مؤداه أن إدخال متغير مستقل رئيسى على ظاهرة أو مجموعة أو جماعة اجتماعية ، يكون سببا فى إحداث متغير تابع أو متغيرات تابعة يمكن

فحصها للتأكد من وجود العلاقة السببية بين المستقل والتابع من المتغيرات . فهذا التدبير والتخطيط والتحكم فى التنفيذ ثم إنجاز التنفيذ بالفعل هو حجر الزاوية فى التجريب ، كما سنفصل فيما يلى .

المنهج التجريبى

ذكرنا فى بداية هذا الفصل أن التجريب العلمى أفاد العلوم الطبيعية أعظم فائدة ، إذ مكنها من صياغة كثير من النظريات ووضع عديد من القوانين ، التى استند إليها التطبيق العملى فى ميادين هذه العلوم . ولا يشذ فى ذلك إلا علمان واسعان كل الاتساع عصيان على التجريب ، إذ يستحيل على الإنسان إحداث أى تغيير فى ظاهرات كل منهما . وذلكما هما علم الفلك وعلم طبقات الأرض . وليس لدى الباحثين فى ظاهراتهما إلا المشاهدة الدقيقة للتجارب الواقعة لها والتسجيل المضبوط والنظر الثاقب لكل مايطرأ عليها من تغيرات . وسبق أن بينا أن علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية اعتمدت ولا تزال تعتمد على التجارب التى تقع عرضا وبدون تدخل من جانب البشر ، شأنها فى ذلك شأن علم الفلك وعلم طبقات الأرض ؛ وإن كان علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية تمتاز بأن بعض ظواهرها طيعة للتجريب فى حدود ضيقة . وقلنا: إن علم النفس الاجتماعى - متأثرا بما أجرى من تجاريب معملية فى العلوم الطبيعية ، ثم ما أجرى منها فى علم النفس الفردى فى ظواهر الاستجابات الشرطية ، والتعلم ، والتذكر - كان أسبق من غيره فى استخدام التجريب والاعتماد على المنهج التجريبى فى بحث كثير من ظواهره النفسية الاجتماعية .

وفيما عدا علم النفس الاجتماعى ، نجد أن التجريب الاجتماعى جد محدود فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ؛ وذلك لأن التجريب الاجتماعى لا يكون هدفه إلا التنمية الاجتماعية فى محيط المجموعات والجماعات والمجتمعات الحضرية والمجتمع العام . وليس من اليسير وضع مشروعات التنمية على اختلاف أنواعها على محك التجريب وبخاصة فى الدول العربية . فرجال الدولة فى عجلة من أمرهم يريدون التغيير الملموس السريع الذى يبرز جهودهم لأفراد الشعب ، ولا يطيقون الصبر على إجراء التجارب المختلفة .

والباحثون العلم ـ اجتماعيون لم ينتبهوا إلى جعل بعض المشروعات الاجتماعية ، وهى فى بدايتها كأفكار وتصورات فى شكل فروض اجتماعية يزمع تنفيذها ، مشكلات

لبحوث علم ـ اجتماعية ،وذلك لأسباب معينة . أولها ندرة العلماء الاجتماعيين المتخصصين فى البحث الاجتماعى ، والمساعدين المدربين على البحث العلمى القائم على المنهج العلم ـ اجتماعى التجريبى . وثانيها النظر إلى مشروعات التنمية الاجتماعية على أنها إصلاح اجتماعى يقوم على أيدى المتخصصين فى الخدمة الاجتماعية والمتمرسين في الإنجاز الاجتماعى . وثالثها تدريس علم الاجتماع فى أقسام الفلسفة ، ثم لسنوات طويلة فى فروع الاجتماع وأقسامه فى الجامعات ، على أنه دراسة نظرية فحسب . ورابعها غلبة الطابع الوصفى التسجيلى على أغلب البحوث الاجتماعية التى أجريت باستخدام طريقة المسح الاجتماعى، إما بواسطة علماء اجتماع غير مدربين على تصميم البحوث الاجتماعية، أو بواسطة أخصائيين اجتماعيين من معاهد الخدمة الاجتماعية، التى تحول الحكومى منها إلى كلية الخدمة الاجتماعية فى جامعة حلوان بالقاهرة . أما خامس الأسباب فهو عدم وجود مؤلفات علمية سليمة فى علم تصميم البحوث الاجتماعية، على الرغم من أهميته وضرورته. فأهمية الكتاب كمعلم وهاد غنية عن البيان .

ومن المشروعات الاجتماعية الريفية الذى نفذت فى الوطن العربى على مدى السنوات الأربعين الماضية ، والتى – من أسف – لم تبحث بواسطة علماء اجتماع متخصصين فى إجراء البحوث الاجتماعية العلمية ، مشروع المراكز الاجتماعية الريفية الذى بدأ تطبيقه فى مصر فى أواخر سنة ١٩٣٩ تحت إشراف الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، ومشروع إنشاء قرى جديدة وتهجير الزراع للإقامة فيها واستثمار الأراضى المستصلحة فى منطقة أبيس بالقرب من مدينة الإسكندرية وفى مديرية التحرير غرب الدلتا فى مصر أيضا ، ومشروعات توطين البدو فى الأردن وفى شمال مدينة أسوان فى مصر ، ومشروع الأسر المنتجة الذى قامت بتنفيذه وزارة الشئون الاجتماعية المصرية . ولو كانت هذه المشروعات الاجتماعية وغيرها قد بحثت بواسطة المنهج التجريبى على أساس أنها تجارب ذات أهداف حددها من فكروا فيها ، لكان لدينا الآن تنظيرات علم ـ اجتماعية من واقع أسلوب الحياة فى الوطن العربى ، ولكانت هذه البحوث عند نشرها خير معلم وهاد لمن يبغى التدرب على تصميم البحوث الاجتماعية وتعمق علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية .

التجريب الاجتماعى

التجريب الاجتماعى الحقيقى هو تلك العملية البحثية التى يتحكم فيها الباحث من

أولها إلى آخرها ؛ بمعنى أنه يفكر فى إجرائها فى موضوع معين فى مكان معين وزمان معين ، وفقا لأهداف محددة ، وأنه يستطيع إعادة التجريب بعد إجراء بعض التغييرات فى الموضوع أو المكان أو الزمان أو فى ذلك كله ، مرة أو أكثر ، بحيث يستطيع المقارنة بين النتائج التى يحصل عليها ، حتى يتكمن بواسطة الملاحظة الاستدلالية المبنية على المشاهدة، أى الملاحظة الحسية ، من استقراء النظريات والقوانين الاجتماعية فى ضوء هذه المقارنة . فحرية الباحث فى تكرار التجريب وإدخال تعديلات عليه ، والمقارنة المستبصرة شرطان أساسيان فى المنهج التجريبى الذى هو من اصطناع الباحث العلم ـ اجتماعى . وتكمن أهمية المقارنة فى أنها من المسالك الرئيسية للعلة ، إذ تعينه على الكشف عن العلاقات السببية بين المتغيرات التى يؤثر بعضها فى بعض .

ولكن يجب ألا يغيب عن البال ، أنه إذا كان الكشف عن العلاقات السببية أمرا عاديا وشائعا فى البحوث الطبيعية ، فإنه ليس كذلك فى ميدان علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية؛ إذ لم يكشف فيها من العلاقات السببية المباشرة إلا القليل . وقد يكون ذلك راجعا إلى أن للإنسان إرادة وخواطر ورغبات متجددة ، دائمة التأثير والتأثر فى المعاشرة بين من يتعامل معهم وتربطه بهم علاقات اجتماعية شتى ، إذا لاحظها الباحث ملاحظة استدلالية ، وجد أنها جد مركبة وعرف أن نسيجها شديد التشابك عظيم التعقيد . وهذا ما يميز البشر عن المواد الطبيعية ، وحتى عن الحيوان .

ولقد كادت هذه الحقائق الاجتماعية الإنسانية تثنى « جون ستيورات مل » عن عزمه على تطبيق التجريب فى العلوم الاجتماعية أسوة بالعلوم الطبيعية ، وهو ، كما نعرف ، من أتباع مذهب الحتمية الذين لا يلينون . ولكنه اضطر آخر الأمر بعد إعمال فكر واجتهاد كبير ، أن يستخلص من خبرات الواقع الاجتماعى وتجاربه المتكررة الوقوع ، أنه من غير الممكن فى الميادين الاجتماعية حدوث ظرفين اجتماعيين متعادلين تماما ، ومتكافئين من جميع النواحى فيما عدا ناحية واحدة ، وأن ذلك لا يحدث بتاتا طبيعيا وتلقائيا ، ولا يستطيع أن يفتعله أى باحث مهما كانت قدرته . ومع مرور الأيام وتمسكه بقوة ، بالرأى الذى يقرر أن أى فرض علمى لا يمكن التحقق من صحته أو خطئه إلا بالتجريب ، كان لزاما عليه أن يروض نفسه على الإذعان والاعتراف بالإخفاق فى البحث عن الحقيقة الاجتماعية .

وعلى الرغم مما أتاحته الحيل الإحصائية من فرص الارتقاء التفنينى بالتجريب

الاجتماعى ، فإن الإنجازات الموجبة فى التوصل إلى نظريات تمتاز بالدقة والعمومية الكافية لكى تكون ذات فوائد محققة ، لا تزال - من أسف - غير مقنعة . وإزاء هذه الحقيقة العلمية الجوهرية ، لا مناص من التواضع وقبول ما أمكن وما يمكن تحقيقه بالبحث العلمى فى ميادين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، على الرغم من قلته وضعف يقينيته ، بشرط استخدامه فى عمليات التنمية الاجتماعية الشاملة المتكاملة ؛ لتحقيق مجتمع الرفاهية. وغنى عن البيان أن الهدف النهائى من البحث الاجتماعى العلمى ، هو التوصل إلى استنتاجات تفيد فى التخطيط والتطبيق ، لتغيير المجتمع بتنميته لرفاهية أفراده . وهكذا يكون تحقيق مبدأ الالتزام الاجتماعى ، الذى سبق أن وضحناه وأكدناه عند الحديث عن اختيار الموضوع مشكلة للبحث الاجتماعى ، وأن العلم - فى المجتمعات النامية على وجه الخصوص - يجب أن يكون للمجتمع أولا وقبل كل شىء [١] .

ونعود فنكرر تحذيرنا من الانخداع المراهق فى أن التجريب فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية هو صنو التجريب فى العلوم الطبيعية ؛ لأن ذلك معناه التطابق التام بينهما . وهذا بالتالى معناه أن عالم الإنسان مثل عالم المادة تماما . وهو حكم بين الخطأ ، بادى الرأى ، ومن ثم لا يحتاج إلى برهان . إن المنهج التجريبى منهج فى العلوم الاجتماعية محدود المجال ، يقوم على الاصطناع الذى يجعل أفراد عينته ممتازين عن باقى الأفراد العاديين من نسم أى بحث ؛ لأن مجرد شعورهم بأنه قد وقع الاختيار عليهم وحدهم دون غيرهم ، يجعلهم مستهدفين لما أسميه حساسية بحثية تؤثر فى آرائهم وسلوكهم أثناء عملية التجريب ، التى تصبح مختلفة إلى حد ما عن الواقع الحقيقى .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أن الباحث العلم ـ اجتماعى ، إذا لم يكن متمكنا تماما من علم المنهج الاجتماعى دربا على تصميم البحوث ، يتعرض للانخداع بما يظنه عاملا تابعا ، أى نتيجة للسبب أو العامل المستقل الذى سبق أن حدده . فالحكم الاستنتاجى على مشروع الأسر المنتجة ، على سبيل المثال ، بأن نتائجه الايجابية تعزى إلى الحاجة الاقتصادية التى كانت أسر العينة تعانيها ، قد يكون خاطئا لعدم كفايته كدليل للبرهنة على أن العامل الاقتصادى وحده هو السبب فى التغيير الإيجابى ؛ الذى يفصح عن نجاح المشروع ، فهناك عوامل أخرى يمكن أخذها فى الاعتبار ، كالوعى بالمسئولية ، والخوف من الإخفاق وما يجلبه من يأس ، والنضج الاقتصادى الذى يتمثل فى تجنب

---

(١) انظر ما قبل ، « الاعتبارات الاجتماعية » .

الإنفاق الفاقد فيما لا لزوم له ولا فائدة حقيقية منه ، والتعاون بين الأزواج فى هذه الأسر ، وعدم وجود الصراع الجيلى أو ضعفه فيها . ولئن دل ذلك على شىء ، فإنما يدل على أن العوامل فى المجال الاجتماعى متعددة ومتداخلة ، ومن العسير تحديد أثر كل عامل منها على حدة تحديدا قاطعا .

ملاحظات على التجريب الاجتماعى

يستخدم المنهجيون الاجتماعيون الأجانب ، ومن ينقل من مؤلفاتهم من المنهجيين الاجتماعيين العرب، مصطلح « التجربة المضبوطة » (controlled experiment) لتمييزها عن « التجربة » . ويرون أن التجربة المضبوطة ، هى التصميم التجربى المثالى [1] . ولو كانوا قد استطاعوا التمييز بين المنهج التجربى والمنهج التجريبى ، كما سبق أن فعلنا ، لعرفوا أن ما يسمونه التجربة المضبوطة هو التجريب بعينه . إذ شرط التجريب ، كما سبق أن أوضحنا ، التحكم وممارسة الإرادة فى عملية البحث .

ويعتمد إجراء التجريب الاجتماعى على القيام بعملية بحثية تجريبية ، تسمح بالمقارنة بين ما كان عليه الحال قبل التجريب وما آل إليه بعده . وذلك فى وحدة واحدة ؛ أو بين وحدتين متشابهتين تعرضت إحداهما ، وهى التجريبية لإجراءات التجريب ، ولم تتعرض الأخرى، وهى الضابطة ، لأى شىء منه . وبالملاحظة الاستدلالية القائمة على هذه المقارنة، يمكن الحكم الاستقرائى بأن الأثر الواضح الحدوث بعد التجريب فى الحالة الأولى، أو فى المجموعة التجريبية فى الحالة الثانية ، يعزى إلى حد ما إلى المتغير المستقل أو العامل المستدخل فى عملية التجريب . وفى كلتا الحالتين يمكن القول بأن نتائج التجريب ، فى حدود النطاق الذى أجرى فيه ، تؤيد صحة الفرض الذى كان الهدف من التجريب التحقق من صحته أو خطئه . وتزداد النتائج تأكدا ويزداد الفرض تدعيما ، إذا أدى تكرار التجريب فى ظروف مشابهة إلى النتائج نفسها : ذلك لأن النتائج فى هذه الحالات المتكررة من التجريب نفسه لا يمكن أن تكون وليدة الصدفة .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن التجريب فى الوحدة الاجتماعية الواحدة ، الذى يعتمد على مرور زمن يعد كافيا لظهور أثر إدخال المتغير المستقل فيها ، لا يمكن أن يكون هو وحده السبب فى التغير الحادث . وذلك لأن الزمن الذى يمر على أية وحدة من الوحدات الاجتماعية ، كفيل وحده بأن يسمح لعوامل ذاتية خاصة بالوحدة كنمو السكان مثلا ،

---

(١) انظر « جون مادج » ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

وعوامل أخرى خارجة عنها ، بأن تحدث آثارها التى تؤدى إلى التغير الطبيعى ، الذى هو منر خصائص الحياة الاجتماعية ، التى ما هى فى حقيقتها إلا علاقات تفاعلية متبادلة للمعاشرة بين أفراد مجموعات اجتماعية تتفاعل بعضها مع بعض فى جماعات اجتماعية ، تتفاعل بدورها بعضها مع بعض فى المجتمع الواحد .

وملخص ذلك هو أنه لا أحد يستطيع أن يجزم بأنه لو كانت الوحدة الاجتماعية قد تركت بدون تدخل أى بدون تجريب ، لما كان قد حدث لها أى تغيير . وكما أن لعامل الزمن أهمية فاعلة فى التجريب على الوحدة الاجتماعية الواحدة ، فى حالة اختيار قرية من القرى لهذه العملية البحثية العلمية ، فبالمثل له أهمية فاعلة فى المنهج التجريبى المستخدم فى بحث يتناول وحدتين ، أى قريتين تكون إحداهما هدفا للتجريب بينما تترك الأخرى للضبط فحسب . فكل من القريتين ستستهدف للتغير التلقائى الناجم عن عوامل ذاتية وأخرى خارجية . إلا أنه فى القرية التجريبية يضاف إلى هذه العوامل عامل المتغير المستقل ، وهو المشروع الذى يجرى تنفيذه تجريبا فيها ، كإدخال زراعة محصول معين أو نوع معين من الفاكهة ، أو مزرعة دواجن ، أو زراعة أشجار التوت وتربية دود القز عليها ، ثم استخراج الحرير وتسويقه . وربما يكون المشروع صحيا لرفع المستوى الصحى ، أو تربويا لمحو الأمية والنهوض بمستوى التعليم ، أو نوعويا لنشر معلومات متنوعة بين سكان القرية : دينية وأخلاقية ووطنية وقومية ودولية ، بقصد رفع مستوى وعيهم والقضاء على عزلتهم الفكرية ، التى قد تشيع الاغتراب والسلبية بينهم . وعامل الزمن فى هذا البحث التجريبى يجعل من العسير - إن لم يكن من المستحيل تحديد- أثر المتغير المستقل، المستخدم فى التجريب على أنه العامل ذو الفاعلية دون غيره . صحيح أنه قد جرت العادة فى البحوث التجريبية التى من هذا النوع ، أن يعزى التغير الجديد فى القرية الضابطة ، إلى المتغير المستقل ، وهو المشروع الذى جرى تنفيذه ولكن فى ذلك كما هو معلوم ، تجاوز كبير للحقيقة التى نلاحظها بعقولنا ، وإنما ليس من السهل تحديدها تحديدا دقيقا بأية فنيات إحصائية .

وكما سبق أن ذكرنا ، لم يجر من البحوث التجريبية فى علم الاجتماع إلا القليل جدا، حتى إن علماء المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية لا يجدون منها إلا بضعة أمثلة ، أشهرها بحث « ستيوارت دد » التجريبى فى قرية القرية السورية . وفيما عدا ذلك يذكر بعضهم بحوثا ذرية محدودة النطاق اعتمدت على المنهج التجريبى ، ولكنها فى علم النفس الاجتماعى ، الذى يركز علماؤه تجاريبهم على المجموعات الاجتماعية الصغيرة ، بقصد

الكشف عن النظريات والقوانين التى تتحكم فى فاعليتها وتزيد من نشاطها وترفع معدل أدائها .

أما « دد » فقد كان يهدف إلى الكشف عن العلاقة بين تطبيق مشروع صحى ريفى والممارسات الصحية للأسر التى تفيد منه . وقام تجريبه على اختيار قريتين فى سورية ، على أساس تشابههما من ثمانية أوجه : جغوافية ، وسكانية ، وتاريخية ، واقتصادية ، ودينية ، ومنزلية ، وترفيهية ، وصحية ـ سكنية . ثم عرض أربعين أسرة فى القرية التجريبية لحملة توعية منظمة على السلوك الصحى ، قامت بها عيادة متنقلة متخصصة ، بينما ترك أهالى القرية الأخرى الضابطة بدون توعية على الإطلاق . أما الفرض الذى أجرى التجريب للتحقق من صحته أو خطئه ، فكان مبسطا محدودا ، مؤداه أن حملات التوعية الصحية المنظمة على السلوك الصحى ، تقلل من انتشار الأمراض وتخفيض نسبة الوفيات وتطيل الأعمار . وأجرى لكل من القريتين مسح اجتماعى صحى قبل التجريب . ثم بعد مرور سنتين على إجرائه . وكانت وسيلة جمع البيانات لهذا المسح الاستبار الشخصى ، وكانت أداته صحيفة استبيان مؤلفة من سبعة وسبعين سؤالا ، كونت فى جملتها ارتباطا مع دلالات موضوعية ، مثل درجة انتشار الأمراض ، ونسبة الوفيات ، ومتوسط طول الأعمار . وكانيت نتيجة التجريب بعد مرور السنتين ، أن الأحوال الصحية فى القرية التجريبية قد تحسنت بنسبة ٢٠٪ ، وفى القرية الضابطة بنسبة تكاد تعادلها ، إذ بلغت أكثر من ١٨٪ [١] وهذه نتيجة لم يكن يتوقعها أحد ممن كانوا يعتقدون فى صحة الفرض الذى أجرى البحث من أجله ، والذى على أساس افتراض صحته ، كانت ملايين الدولارات تنفق سنويا على تنفيذ هذا المشروع الصحى الوقائى فى أنحاء كثيرة من العالم .

لقد فكر « ستيوارت دد » فى نتيجة تجريبه التى تدعو إلى الغرابة ؛ لأنها تبرهن على عدم جدوى برامج التوعية الصحية فى الريف السورى ، ولا نقول الريف على الإطلاق ، وشك فى صحة التجريب على أساس احتمال أن القرية الضابطة لم تكن بمعزل تماما عما كان يجرى فى القرية التجريبية ، ولهذا أفادت من مشروع التوعية نفسه ، ولكن بطريقة غير مباشرة . ولكنى أرى أن الخطأ كان كامنا فى الفرض نفسه ، والذى أجرى التجريب للتحقيق من صحته أو خطئه .

وأعتقد ، بناء على تجربة واضحة عرضت لى شخصيا ، أن الذى أوقع « دد » نفسه

---

(١) انظر « ف . ستيوارت تشابن » ، المصدر السابق ، ص ٥٥ ـ ٥٧ .

فى هذا الخطأ ، تعرضه لضغط شديد من متخصصين فى الطب الوقائى والصحة العامة ، ممثلين حماسة لهذا المشروع . وقد كان خطؤه فى ناحيتين : الأولى أنه اقتنع بأن تحسين الممارسات الصحية وحده ، الذى يكون جانبا من جوانب التنمية الاجتماعية الشاملة ، يمكن تحقيقه عن طريق التوعية المتخصصة بفائدتها . والمعروف أن التنمية الاجتماعية عملية، ليست شاملة فقط بل متكاملة أيضا ، أى تتداخل فيها عوامل اقتصادية ، وتعليمية، وثقافية ، وأخلاقية ، فضلا عن العامل الصحى . وقد تكون هذه العوامل أو بعضها قد أثرت فى نسبة التحسن التى بدت متعادلة إلى حد ما فى القريتين . أما الناحية الثانية فهى أنه أغفل عاملا ثقافيا شديد الأثر ، وهو أن الفلاحين العرب درجوا على ألا يقتنعوا بشىء ، ما لم يكن عمليا وتطبيقيا ، أى ذا أثر يلمسونه بأنفسهم . وقد كان ذلك سر نجاح مشروع المراكز الاجتماعية الريفية فى تنمية القرية المصرية ، التى عين لكل منها أخصائى اجتماعى زراعى ، وتركت له خمسة أفدنة تابعة للمركز ، يزرعها زراعة نموذجية كوسيلة إيضاحية يشاهدها الفلاحون بأنفسهم ويتابعون خطواتها ، وهكذا يقتنعون بجدوى الأفكار والطرائق الزراعية الحديثة . وفى أثناء ذلك ، يوجههم الأخصائى وجهات اجتماعية واقتصادية وقيمية جديدة ، تكون فى تكاملها عملية التنمية فى القرية .

وتنفيذا لتوصيات اللجنة العليا لإصلاح القرية المصرية ، شكلت لجنة للبحوث فى أوائل الستينيات جمعت بينى وبين ثلاثة من كبار أساتذة الطب بجامعة القاهرة ، وهم المرحوم أنور المفتى ، أستاذ الأمراض الباطنة والقلب ، والمرحوم أحمد حافظ موسى أستاذ الأمراض الباطنة والطفيليات ، ورشيد بركات ، أستاذ الصحة العامة . وكان أنور المفتى صاحب مشروع تنمية قرية سحالى (التى سميت بعد وفاته باسمه تخليدا لذكراه) بمحافظة البحيرة [١] ، بواسطة الرعاية الصحية . وكان ثلاثتهم يعتقدون أن الرعاية الصحية - بما تشمله من توعية وخدمات صحية - هى وحدها أس التنمية ، ولذلك يجب الأخذ بأسلوب التنمية الصحية فحسب لتنمية القرية . فعارضتهم وأخذت أشرح لهم مفهوم التنمية وما ينطوى عليه من الشمول والتكامل . وعضدنى فى ذلك أخيرا رشيد بركات .

ولم ينقذنا من تحيز أنور المفتى الشديد وميل أحمد حافظ موسى إليه ، إلا اشتراك الثانى فى مؤتمر للتنمية الريفية بالهند ، فعند عودته أعلن فى اجتماع للجنتنا أن ما كان يتردد فى المؤتمر من أفكار وآراء ونتائج بحوث فى تنمية القرية يدعم تماما وجهة النظر التى

---

(١) هذه القرية تقع على الطريق الزراعى السريع ، على بعد حوالى أربعين كيلو مترا من الإسكندرية .

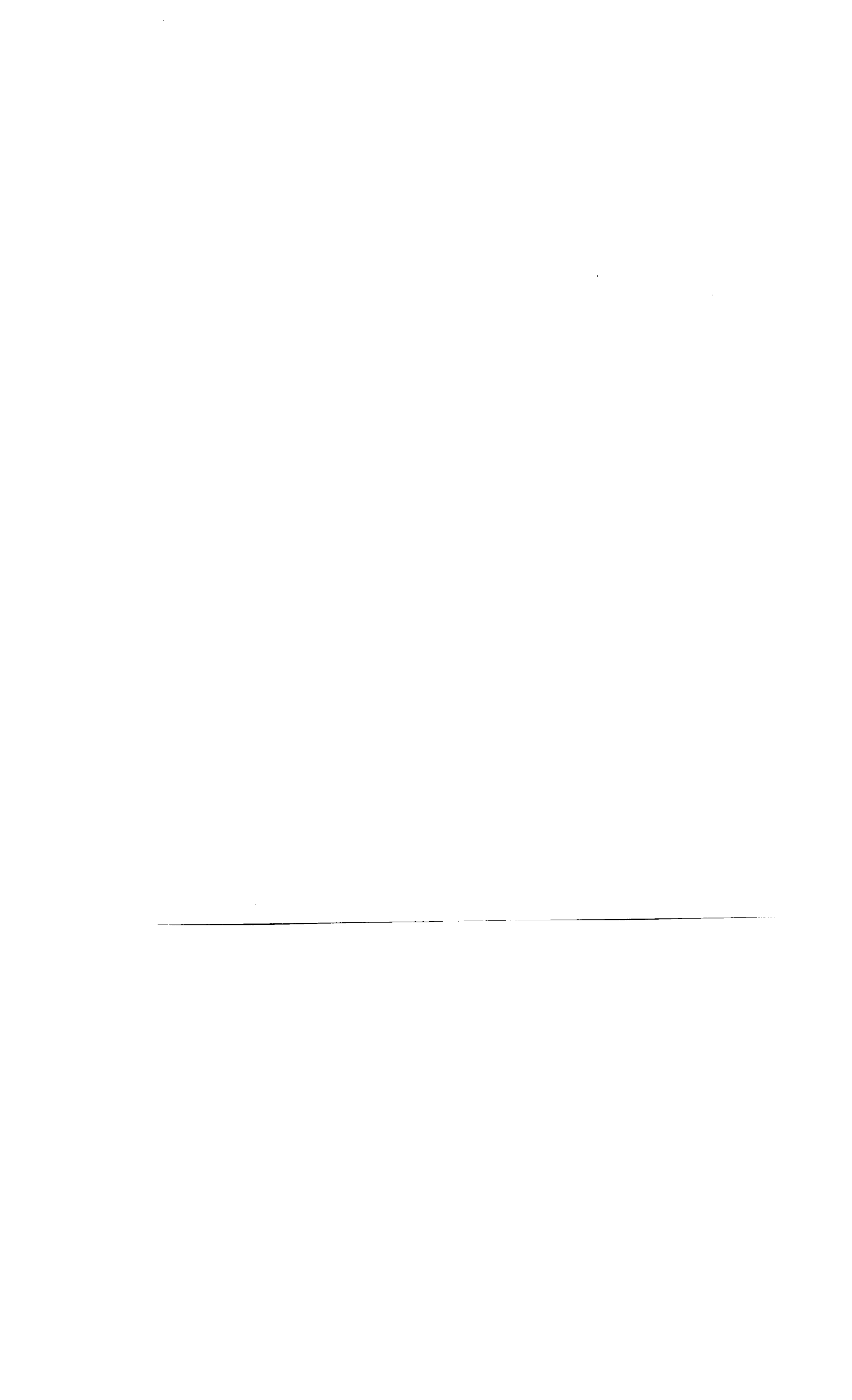
كنت قد شرحتها لهم عن شمول التنمية وتكاملها . وعلى أساس وجهة النظر هذه وضعت تصميما لبحث ما صار يعرف فيما بعد ببحث الست قرى [1] . ويتبين من هذا المثال التجربى الواقعى مدى ما تعرضت له من ضغط معارضة من جبهة قوية من ثلاثة من العلماء الطبيين . ولكن الوقوف بصلابة - ولا أقول بعناد - فى جانب العلم الحق ، يؤدى بيقين إلى تقدم البحث العلمى ورفع كفاءته ، لكى يؤدى وظيفته الملتزمة بتنمية المجتمع على أسس سليمة .

ومما تقدم يتضح أن المنهج التجريبى فى البحوث الاجتماعية ، ليس قليل الاستعمال فحسب ، بل إنه محفوف بالصعاب لكثرة ما فى إجرائه من عثرات ، ليس من اليسير تجنبها . يضاف إلى ذلك قلة الفرص للتجريب ، بمعنى أنه ليس من السهل العثور على مجموعة أو جماعة اجتماعية تقبل عن طيب خاطر أن تعرض نفسها للتجريب ، اللهم إلا إذا كانت تتوقع من هذه العملية المنهجية الطويلة الأمد ما يعود عليها بفوائد محققة . وهذه الحقيقة نفسها ، وهى توقع نتائج إيجابية من التجريب ، تؤثر من غير شك ، على أفراد المجموعة أو الجماعة لما تشيع فى أنفسهم من حساسية بحثية وتهيؤ للإنجاز . هذا إذا كانوا جميعا موافقين على التعرض للتجريب . أما إذا كان بينهم من يرفضونه ، فإن لموقف على الرافضين أثره فى الإجراء وفى النتائج التى يمكن التوصل إليها . وغنى عن البيان ، أن هذه الاعتبارات لا وجود لها فى تجاريب العلوم الطبيعية ، التى تتناول مواد لا عقول ولا آراء ولا مواقف لها . وهذه الحقيقة وحدها تبين مدى الفروق الكبيرة بين التجريب فى العلوم الاجتماعية والتجريب فى العلوم الطبيعية .

---

(١) ثلاث من هذه القرى فى محافظة البحيرة ، لكى تكون قريبة من مدينة الإسكندرية ، والثلاث الأخرى فى محافظة الجيزة ، لكى تكون قريبة من مدينة القاهرة . وذلك ليتيسر لنا ، نحن أعضاء اللجنة ، زيارتها أكثر من مرة . وقد اختيرت الثلاث قرى فى كل محافظة على أساس خلو إحداها من الخدمات لصغرها وقلة عدد سكانها ، ووجود وحدة صحية أو اجتماعية فى الثانية لأنها متوسطة الحجم ، ووجود وحدة مجمعة بالثالثة بها خدمات صحية واجتماعية وتعليمية وزراعية لكبرها وكثرة عدد سكانها . وكانت هذه القرى على التوالى: زاوية نعيم ، ودير أمس ، وجواد حسنى فى محافظة البحيرة ، والحرانية ، والأقواز ، ومنشأة البكارى فى محافظة الجيزة . وقد ساعدنى فى هذا البحث الكبير المتسع المرحوم د . عاطف غيث مشرفا على العمل الميدانى ، ومعه نهى السيد فهمى وهدى مجاهد واثنين آخرين لملاحظة سير العمل الميدانى ، وكان المفروض أن يكتب تقرير هذا البحث د . عاطف غيث ، ولكنه ، من أسف ، اعتذر . فقامت بكتابته الباحثتان بالمركز آنذاك نهى وهدى ، ثم قمت بمراجعته بعد ذلك . وقد نفدت النسخ المحدودة التى ضربت حروفها بالآلة الكاتبة، ونشرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية نشرا داخليا فى منتصف الستينيات.

ولا أريد مما ذكرته آنفا تثبيط الهمم ، ولا تحويل اهتمام الباحثين الاجتماعيين عن المنهج التجريبى ، ولكنى أبين لهم الصعوبات وأكشف لهم دقائق عملية التجريب وما يمكن أن يحدث فيها من أمور كثيرا ما لا يكونون قد وضعوها فى الحسبان ، فتؤثر فى النتائج التى يحصلون عليها ، كما سبق أن لاحظنا فى بحث « ستيوارت دد » التجريبى فى الريف السورى . ولعل خير سياسة يمكن أن تتبع لكى تتاح فرص أكثر لاستخدام المنهج التجريبى فى العلوم الاجتماعية ، هى العمل مع المعنيين بالتطبيق الاجتماعى والتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية ، فى دائرة المجموعات الاجتماعية كالأسرة ، وعصبة الأقران ، وزمرة الرفاق فى العمل ، وفى محيط الجماعات الاجتماعية كالمدرسة ، والمصنع ، والجيران والحى فى المدينة ، والقرية ؛ ذلك لأن هؤلاء المعنيين أنفسهم يحرصون فى الأعم الأغلب على معرفة نتائج أعمالهم التطبيقية ومشروعاتهم التنموية ، حتى يمكنهم إدخال تغييرات عليها ،فى ضوء نتائج التجاريب الاجتماعية التى تجرى على أيدى المتخصصين فى البحث الاجتماعى العلمى .



الباب الرابع

تصميم البحوث الاجتماعية

المرحلة الثالثة

وضع المنهاج والمنحى والأسلوب والطرائق والوسائل والعمل الميدانى

تقديم

المنهاج هو العمود الفقرى فى تصميم البحوث الاجتماعية ؛ لأنه الخطة المرسومة التى تحتوى على خطوات تحديد مفاهيم الموضوع الذى يراد بحثه ، وشرح المعانى الإجرائية التى وضعت لها ، وتوضيح مجالات البحث ، واختيار المنهج الذى يقوم عليه إجراؤه ، وكذلك طريقة هذا الإجراء ، ثم اختيار وسيلة جمع البيانات له ، ولا يمكن فى أى تصميم سليم ، أن تخلط هذه الخطوات ، فتتقدم إحداها على الأخرى أو تتأخر عنها ؛ لأنها خطوات يتبع بعضها بعضا فى مسيرة عملية تصميم البحث وإجرائه .

والمنهاج هو المرحلة التخطيطية التى تجرى فيها عملية رسم خطة البحث فى ضوء الأهداف التى حددت له ، ولهذا السبب عالجنا اختيار موضوعات البحوث وتحديد أهدافها وبيان فروضها وتفصيل مناهجها ، فى الباب السابق ، حيث إن ذلك يستغرق المرحلة الأولى فى تصميم البحوث الاجتماعية ، ولأن مرحلة وضع المنهاج ، وهى المرحلة الثالثة، لا يمكن بدؤها إلا بعد اختيار موضوعات البحوث وتحديد أهدافها ، وهكذا يتضح التسلسل المنطقى لعملية تصميم البحوث الاجتماعية والمراحل التى تجرى فيها .

ووضع المنهاج فى البحوث الاجتماعية عملية عقلية كبرى تحتاج إلى حس فنى دقيق ، يهديها فى لمح العلاقات القائمة بين مفاهيم الموضوع الذى يعنى به الباحث الاجتماعى العلمى ، وما يترتب عليها من متعلقات خاصة بمجالاته ، ومنهج بحثه ، ومنحى الباحث وأسلوبه والطريقة التى يعتمد عليها هذا المنهج ، ووسيلة جمع بياناته ، ومن ذلك يتضح ، أن وضع المنهاج عملية فنية ، يدخل فيها العلم بكل دقائق هذه العملية ، ووظائفها فيها ، والمهارة فى الاختيار والتحديد والتعيين ، فيما يتعلق بمجالات البحث ، ومنهجه ، ومنحاه، وأسلوبه ، وطريقته ، ووسيلة جمع بياناته .

والمنهاج على النحو المبين آنفًا ، واحد فى كل العلوم الاجتماعية ، بل أيضًا فى العلوم الطبيعية ؛ ذلك لأنه يعنى الخطة المرسومة لإجراء البحث ، والمحددة فيها مفاهيمه ، ومجالاته ، ومنهجه ، وطريقته ، ووسيلة جمع بياناته ، وكما سبق أن ذكرنا فى الباب

السابق ، بينما تعتمد العلوم الطبيعية ، فيما عدا علم الفلك وعلم طبقات الأرض «الجيولوجيا » ، على التجريب ، أى المنهج التجريبى فى بحوثها ، فإن العلوم الاجتماعية تمتاز عليها بأنها تعتمد على التجربة ، أى المنهج التجربى فى الأكثر من بحوثها ، كما تعتمد أيضًا على التجريب ، أى المنهج التجريبى فى الأقل من بحوثها ، هذا فضلاً عن أنها تستطيع كذلك المزج بين التجربة والتجريب فى بعض بحوثها .

هذا ، وقد ختمت هذا الباب المنهجى التفصيلى بفصل عن العمل الميدانى فى البحوث الاجتماعية ، لأنه عملى تطبيقى ، من جهة ، ولأنه ، من جهة أخرى ، ركيزة أغلب هذه البحوث سواء أكان منهجها حسيا أم تجربيا أم تجريبيا ، وغنى عن البيان أن النزول إلى الميدان الاجتماعى - على اختلاف أوضاعه ومواصفاته - هو الذى جعل العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع ، علوما وضعية مرتبطة بواقع الظاهرات الاجتماعية كما هى متشخصة بمادتها .

عليه أن يختار هو نفسه الموضوع ، فبينما الاطلاع الأول يجرى فى عدة ميادين فى العلم الاجتماعى الذى يكون الباحث قد اختاره ليتخصص فيه ، لكى يختار منها الموضوع الاجتماعى على النحو الذى سبق توضيحه ، يكون الاطلاع الثانى فى الموضوع نفسه ، فيقرأ الباحث كل ما يستطيع الحصول عليه من كتب ودوريات علمية متخصصة ، بعد بذل مجهود كبير فى البحث فى المكتبات الجامعية والمكتبات العامة المركزية والفرعية ، شريطة أن يكون ما يطلع عليه قد عالج موضوع البحث المختار من قريب أو بعيد ، ومن الأهمية بمكان أن يطلع على البحوث التى تكون قد أجريت فى ميدان الموضوع المختار ، ولا نقول فى الموضوع نفسه ؛ لأن المفروض أن يختار الباحث الاجتماعى موضوعًا بكرًا لم يسبق بحثه ، اللهم إلا إذا كان هدفه بحث الموضوع نفسه ، بعد حقبة من الزمن بهدف المقارنة بين نتائج البحث السابق والأوضاع التى كانت سائدة حينئذ ، ونتائج بحثه اللاحق والأوضاع السائدة عند إجراء بحثه ، وربما يكون هدف الباحث من إعادة بحث الموضوع نفسه ، التأكد من صحة النتائج ، أو من صحة النظرية التى تكون قد استقرئت من البحث السابق .

وبينما يكون الاطلاع فى بداية المرحلة التمهيدية وهى مرحلة اختيار الموضوع ، متنوعًا وسريعًا وسطحيا إلى حد ما ، يكون الاطلاع فى بداية المرحلة التخطبطة ، وهى وضع المنهاج ، مركزًا ومتأنيًا ومتعمقًا ، ليتمكن الباحث من معرفة تفصيلات الموضوع ودقائقه ، فيعينه ذلك فى تحديد مفاهيمه ، وتعريف مصطلحاته ، وتعيين مجالاته ، واختيار المنهج والطريقة المناسبين لإجرائه ، والوسيلة التى تكون أكثر ملاءمة لجمع البيانات له ، مع وضع متطلبات المرحلة الثالثة ، مرحلة تنفيذ المنهاج موضع الاعتبار ، فى كل خطوة من خطوات عملية التنفيذ نفسها .

ولابد أن يكون الباحث - أيا كان مستواه العلمى - قد تدرب على اختيار المراجع فى المكتبات العامة الجامعية ، والمركزية ، والفرعية ، وعلى طلب هذه المراجع على اختلاف أنواعها ، لقراءتها فى المكتبة أو استعارتها ، ولكنه - على أية حال - يحتاج - فى بعض الأحيان - إلى مساعدة متخصصة من المشتغلين بهذه المكتبات ، العارفين معرفة متخصصة، بما تحتويه المكتبة التى يعملون بها ، من كتب قديمة وحديثه ودوريات متخصصة ، وهكذا تتوطد العلاقات العلمية بين المتخصصين فى المكتبات ، هذا التعاون العلمى يفيد الباحثين العلميين ، بما يوفره لهم من مصادر تتوافر فيها المادة التى يحتاجون إليها فى بحوثهم ، وبما يوفره عليهم من وقت يشغلونه بالانكباب على الاطلاع والاقتباس ، بدلاً من إنفاقه فى

البحث عن المراجع ، وهو عمل يدخل فى تخصص أمناء المكتبات ووظيفتهم ، والذى أعلمه بيقين أنهم يرحبون بهذا التعاون، ويسرهم أن يجدوا عملهم مقدرًا من قبل العلميين، وأن تكون المكتبات غاصة بطالبى العلم ، وعلى الرغم من ذلك ، فإننا نلمس فى طلابنا ، على مختلف مستوياتهم ، عزوفًا عن التردد على المكتبات وانصرافًا عن الاطلاع ، وهذا أسلوب فى الحياة العلمية ، لا يكون باحثًا اجتماعيا ، يمكن الاعتماد عليه والوثوق بقدرته وخبرته ، فى القيام ببحوث اجتماعية علمية ، أو الإسهام إسهامًا فعالاً فى إجرائها ، فبالاطلاع والقراءة يختزن الباحث ويحفظ من المعلومات ما يفيده فى إجراء شتى البحوث فى مختلف الموضوعات الاجتماعية .

تحديد مفاهيم البحوث الاجتماعية

ليس هناك شك فى أن كثيرًا من مشكلات التعامل الاجتماعى ، التى تخل بعلاقات البشر الاجتماعية ، ناجم عن عدم فهمهم بعضهم بعضًا الفهم الصحيح ، وذلك راجع إلى عدم وضوح المسائل التى يتناولونها فى أحاديثهم ومناقشاتهم ، واختلافهم فى التعبير عما فى أذهانهم ، وفى فهم العبارات المتداولة بينهم فى هذه الأحاديث وتلك المناقشات ، وهذه ظاهرة لا يمكن أن يسمح بأن يكون لها وجود فى البحوث الاجتماعية العلمية ؛ ذلك لأن كل بحث اجتماعى ، لا يكتسب صفة العلمية ، إلا إذا كان موضوعه قد تم اختياره على أسس سليمة ، وكانت أهدافه محددة تحديدًا واضحًا ، وتكتمل الصفة العلمية بوضع المنهاج السليم له ، وأول شرط من شروط سلامة المنهاج ، أى دقته ، وضبطه ، أن تكون مفاهيمه محددة تحديدًا دقيقًا واضحًا ، يعبر تعبيرًا صحيحًا عما فى ذهن الباحث ، فلا يجعل مجالاً لأى لبس أو غموض .

وتختلف العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية فى أن مفاهيم العلوم الاجتماعية ومصطلحاتها تحتاج إلى تحديد يوضح ما يقصده الباحث ، وفى بعض الأحيان ، يحدد ما لا يقصده ، وذلك زيادة فى التحديد والوضوح ، بعكس العلوم الطبيعية التى لا يوجد اختلاف على معانى مفاهيمها ومصطلحاتها ؛ لأنها تتعلق بعناصر مادية محددة الأوصاف، بحيث يتميز كل عنصر فيها عن العناصر الأخرى ، فالذهب ذهب ، والنحاس إما أحمر أو أصفر ، وذهب الحلى سبيكة من الذهب والنحاس الأصفر ذات عيار معين ، قد يكون ٢١ أو ١٨ أو أقل من ذلك . ويستخرج من الحديد الخام ، الحديد المطاوع ، والصلب ،

والحديد الزهر . والأحماض متنوعة ، وكل نوع منها معروف ، والأخشاب متنوعة ، وكل نوع منها معروف ، وهلم جرا .

أما فى العلوم الاجتماعية فإن مفاهيمها ومصطلحاتها تعبر عن صفات مجردة مشتركة بين الأحداث والوقائع، ذوات كانت أو أفعالاً، ولا تعنى ذاتًا معينة ولا حدثًا بعينه ، كما سنوضح فى بحثنا عن الوعى المصرى للعدالة ، ففى هذا البحث ، كان لابد من تحديد مفاهيم العدالة ، والمصرى، والوعى ، فهناك العدالة التوزيعية ، التى تعنى أن الناس متساوون من حيث أنصبتهم فى خدمات الدولة ، كالرعاية الصحية ، والتعليم، والتشغيل، ومختلف التأمينات الاجتماعية ، وهناك العدالة التأديبية التى أقصدها فى بحثى، وهى تعنى تساوى الناس أمام القانون الجنائى، عندما يرتكبون الجرائم، فيلقى القبض عليهم ، ويتهمون ، ثم يحاكمون، فيدان منهم من تثبت تهمته ، ويبرأ من لم تثبت عليه التهمة ، ثم يعاقب الجناة ، والوعى المصرى معناه فهم المصريين وفكرتهم وما يقر فى أذهانهم ، فيصبح اعتقادًا راسخًا ، والمقصود بالمصرى هو ما يعبر عن السمات أو الشيم أو الخصائص القومية المصرية الخالصة ، التى لم تشبها شوائب المزج الثقافى الناجم عن التعرض لوطأة ثقافة أو ثقافات أخرى، وهو فى نظرنا القروى المنسوب إلى الفلاحين[1].

بحث البغاء

وفى المسح الاجتماعى لبحث البغاء فى القاهرة ، كان لتحديد المفاهيم أثره فى تحديد المجال البشرى لهذا البحث ، فقد رأينا قصر « المسح الاجتماعى على الإناث اللاتى يمارسن البغاء أو يحرضن عليه أو يسهلن فعله أو يقمن باستغلال البغايا ، أى الإناث اللاتى قام رجال شرطة مكتبى حماية الآداب بالقاهرة بالقبض عليهن لاتهامهن بإحدى الجرائم الآتية الواردة فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الخاص بمكافحة الدعارة :

١ - التحريض على البغاء أو المساعدة أو التسهيل .

٢ - الاستخدام والاستدراج أو الإغواء .

٣ - معاونة أنثى على الدعارة .

٤ - استغلال البغايا .

---

(١) انظر حسن الساعاتى « الوعى المصرى للعدالة : بحث تطبيقى فى علم الاجتماع القانونى » ، **علم الاجتماع القانونى** ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

٥ ـ فتح أو إدارة محل للدعارة .

٦ ـ الاعتياد على ممارسة الدعارة .

« وقد شمل المجال البشرى أيضًا الحالات التى ضبطت فى مخالفات التحريض وجنح العود إلى التحريض على الفسق ، طبقًا للمادة ٢٦٩ مكرر من قانون العقوبات ، والسبب الذى من أجله تضمن البحث حالات التحريض ، هو أن هذه الجرائم تخفى وراءها دائمًا جرائم ممارسة الدعارة ، يعنى أن النسوة اللاتى يمارسن التحريض ، غالبًا ما يكن بغايا ، ولكنهن يمارسن نشاطهن فى أماكن لا يعدها القانون محلات للدعارة ، ولذلك كان لابد من أن يشمل البحث حالات التحريض أيضًا » (١) .

ويتضح مما تقدم مدى الدقة والوضوح فى تحديد مفهوم موضوع البحث وهو البغاء ، تلك الظاهرة الاجتماعية المعتلة المتشعبة المعقدة لتعدد أنواع حالاتها ، ذلك التعدد الذى اقتضى أن يكون تحديد مفهوم البغاء ، بحيث يشمل جميع الحالات التى نص عليها فى القانون المشار إليه آنفًا ، وكذلك فى المادة ٢٦٩ مكرر من قانون العقوبات ؛ وذلك لأن هناك من يظن أن البغاء هو الاعتياد على ممارسة الدعارة بالفعل ، والواضح أن هذا الفهم لظاهرة البغاء إنما يختص بنوع واحد من أنواع حالات البغاء السبع ، بما فى ذلك التحريض على الفسق للأسباب المبينة آنفًا ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه يتبين من تحديد مفهوم البغاء أن تحديد مفهوم موضوع البحث يوجه الباحث فى تحديد أهم مجالاته عند وضع منهاجه .

بحث التشريع الجنائى الإسلامى فى السعودية

وفى بحثى الذى كان هدفه تقصى الآثار التى ترتبت على التطبيق المنظم الواعى الشامل للتشريع الجنائى الإسلامى فى حفظ الأمن فى المملكة العربية السعودية ، حددت مفهوم التطبيق المنظم ، بأنه ذلك التطبيق الذى اتخذ شكلاً متكاملاً ، من حيث تعيين قضاة تتوافر فيهم شروط معينة ، تعتمد عليهم الدولة فى إحقاق الحق بين المتخاصمين ، ومن حيث تسجيل القضايا وإجراءاتها ، فى سجلات بواسطة كتاب يعينون لهذا الغرض ، وحفظ هذه السجلات كمستندات يرجع إليها عند الحاجة ، وكذلك من حيث تعيين من يقوم بحفظ الأمن والسهر على حياة المواطنين ، وحددت مفهوم التطبيق الواعى ، بأنه إنشاء جهاز أمن منظم وقادر بأشخاصه الذين أحسن اختيارهم لحفظ الأمن ، على أسس

(١) حسن الساعاتى وآخرون ، **البغاء فى القاهرة : مسح اجتماعى ودراسة إكلينيكية** ، ص ٤ ، ٥ .

الخبرة والولاء والمحافظة على مصالح الشعب، وفيما يتعلق بمفهوم التطبيق الشامل ، حددته بأنه ذلك التطبيق الذى ساد المملكة فى جميع مناطقها الخمس : الشرقية ، والغربية، والشمالية ، والجنوبية ، والوسطى ، فربط السكان جميعًا برابطة الوحدة ، فى ظل ملك وحكومة نافذة الكلمة على الجميع (١) .

ويتضح من المثال السالف الذكر لتحديد مفاهيم موضوع البحث أن الذى يدعو إلى التحديد الواضح هو أن تطبيق الشريعة يمكن أن يكون على أنواع مختلفة ، منها غير المنظم ولكنه شامل ، ومنها المنظم ولكنه غير شامل ، ومنها المنظم الشامل غير الواعى ، وهذا فضلاً عما يثور من تساؤلات حول المقصود بالمنظم ، وما إذا كان ذلك يعنى منظم الشرطة، أو منظم القضاء ، أو منظم الإجراءات وتسجيلها ، أو أنه يعنى ذلك كله ، وبالمثل فيما يتعلق بالمقصود الواعى ، وما إذا كان المقصود هو الإحساس بما يجب أن يوجد لحفظ الأمن، أو أنه تقدير ما يمكن إيجاده من جهاز رادع صارم يتناسب مع جرأة الخارجين على الشريعة ، وكذلك أيضًا فيما يختص بالمقصود بالشامل ، وما إذا كان معناه الشامل لكل الجرائم ، أو الشامل لكل ألوان العقوبة ، أو الشامل لكل أنحاء المملكة ، فالتحديد الدقيق الواضح للمفهومات كما يرى الباحث يبدد الغموض ويمنع اللبس ويساعد على الفهم الصحيح .

بحث الطبقتين الجديدتين فى التطبيق الاشتراكى

وفى بحثى التنظيرى عن الطبقتين الجديدتين الموجهنة ، أى المرسطقة ، والمحضرنة ، أى المبرجزة ، فى التطبيق المصرى للاشتراكية ، كان علىَّ أن أحدد هذين المفهومين أو المصطلحين الجديدين ، اللذين أوجدتهما واستعملتهما لأول مرة فى التنظير الاجتماعى العلمى ، تحديدًا دقيقًا واضحًا ، فالطبقة الأرستقراطية ، أى الوجهاء طبقة معروفة ؛ لأنها كانت شائعة فى أغلب المجتمعات إلى عهد قريب ، ثم أخذت تتلاشى أمام المد الاشتراكى، ولكن الطبقة المرسطقة ، أى الموجهنة ، مفهوم غير معروف يثير اللبس ، إذا لم يعرف ، وقد عرفت هذه الطبقة بأنها غير أرستقراطية ، أى غيرَ وجيهة ، وإنما هىَ طبقة يجعلها النظام الثورى العسكرى طبقة ممتازة ، وهى تتكون من ثلاث فئات : الساندون للنظام الذى اشتركوا فى قيامه وإنجاحه وتثبيت ركائزه ، والمتسلقون عليهم من المتطلعين

(١) انظر حسن الساعاتى ، الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائى الإسلامى وأثره فى مكافحة الجريمة فى المملكة العربية السعودية (الرياض ١٦ ـ ٢١ شوال عام ١٣٩٦هـ ، ص ١١١ .

للمناصب العليا ، والانتهازيون الذين يعيشون على أخطاء النظام ونقاط الضعف فى السائدين له ، أما الطبقة المبرجزة ، أى المحضرنة ، فهى الطبقة التى تكونت من أبناء الفلاحين والعمال ، الذين أتاحت لهم الإجراءات الاشتراكية فرص التعليم الثانوى والجامعى ثم أصبحوا نتيجة ذلك من سكان الحضر ، وهكذا اشتقت اصطلاح المبرجزة من المعنى الأصلى القديم للبورجوازية ، وهى طبقة سكان المدن (bourge) ، وليست طبقة أصحاب أدوات الإنتاج الصناعى من الرأسماليين ، كما هو المعنى الشائع للاصطلاح ، منذ أن جعلهم « كارل ماركس » محور تنظيره الشيوعى .

بحث مناطق جناح الأحداث

والمفاهيم ، فى الواقع ، هى أكثر العناصر أهمية فى موضوع البحث ، فهى تحمل فى طياتها مصطلحاته ، التى تحتاج إلى تحديد معانيها بدقة ووضوح ، ولذلك كانت المفاهيم والمصطلحات أكبر معين فى وضع منهاج البحث ، أى رسم خُطَّته ، وفضلاً عن ذلك ، فإن المفاهيم والمصطلحات تحدد شكل النظريات ومضمونها ، وفى مثال نظريتنا عن مناطق الجناح فى المدينة، كانت المفاهيم الأساسية: جناح الأحداث ، ومناطق التكاثر (التفريخ)، ومناطق الجذب ، وبالإضافة إلى الوظيفة التحديدية للمفاهيم ، فإنها تؤدى ثلاث وظائف أخرى ، فهى أولاً تقدم اتجاهًا أو وجهة نظر جديدة فى العملية العلمية ، وهى ثانيًا تخدم كأدوات لترجمة ما ندركه عن البيئة الاجتماعية ، إلى حوار وعمليات علمية ذات مغزى ، وهى ثالثًا تيسر التفكير الاستنباطى وما يترتب على ذلك من خبرات ومدركات جديدة .

من ذلك يتضح أن المفاهيم تفتح آفاقًا جديدة للملاحظة والإدراك ، المبنيين على الخبرة ومعرفة الكثير عن واقع الحياة الاجتماعية ، ولكن لابد من أن يكون الباحث واعيًا لأمر يتعلق بالمفاهيم ، وهو أن الاهتمام بها وتحديدها تحديدًا دقيقًا واضحًا ، وجعلها منطلقًا لمسيرة الباحث على هديها ، كثيرًا ما يمنعه من إدراك ما عداها من مفاهيم أخرى ، قد يتضمنها موضوع البحث ، وربما كان السبيل للتغلب على هذه المشكلة ، أن يستخدم الباحث أكثر من طريقة للبحث ، فى إطار منهج واحد ، وبذلك تؤدى المفاهيم وظيفتها الأولى ، على النحو الذى يجعلها ذات قيمة منهجية .

أما من حيث وظيفتها الثانية فإن المفاهيم توحى للباحث إجراء ملاحظات عقلية أثناء قراءات مستفيضة فى موضع البحث ، ، فى مجالات مكانية وزمانية كثيرة ، إذا كان يطبق فى بحثه المنهج التجربى ، أو إجراء ملاحظات حسية ، أى مشاهدات فى نطاق الواقع

الملموس الذى يبحثه ، إذا كان يجرى بحثه وفق المنهج الحسى ، وأما من حيث وظيفتها الثالثة ، فإن المفاهيم توفر إطارًا أو هيكلاً تتكون فيه فروض جديدة مرتبة فى خطة نظرية ، وهذا ما ينظر إليه على أنه النتيجة المنطقية لصياغة المفاهيم ، ووضع التعاريف بأنواعه المختلفة ، وهنا يلاحظ الدور المنطقى ، فالفروض تحتوى على مفاهيم ذات قيمة نظرية عالية ، والمفاهيم تولد بدورها فروضًا جديدة ، وهذه الفروض الجديدة تنتج بدورها مفاهيم أخرى ، وهلم جرا ، ويتيح المنهج التجريبى فرصًا لذلك أكثر بكثير مما يتيحه المنهج التجريبى المحدود التطبيق جدا فى البحوث الاجتماعية ، كما سنذكر فيما بعد .

ومن مواصفات المفاهيم الاجتماعية المحددة الواضحة ، المواصفات الخمس الآتية:

١ ـ أن تكون موجزة فى غير إخلال بالمعنى أو تقصير عن احتوائه .

٢ ـ وأن تكون المعانى التى تؤديها محددة وواضحة فى حسم يقطع الشك واللبس .

٣ ـ وأن يعبر كل منها عن فكرة واحدة محددة .

٤ ـ وأن تكون هذه الفكرة شديدة الارتباط به وضرورية لشرحه ، أى لا غنى عنها فى ذلك التوضيح المقصود .

٥ ـ وأن يكون المفهوم ذا صفة تعميمية ، تجعله صالحًا للاستعمال لأداء المعنى نفسه فى مجالات أخرى تظهر الحاجة إليه فيها .

وطريقة تعريف المفاهيم والمصطلحات الاجتماعية ، تكون إما ببيان خصائصها البنائية أو التركيبية ، أى العناصر التى تتكون منها ، وما يطرأ على هذه الخصائص من تحولات ، أو بإيضاح خصائصها الوظيفية ، أى ما تؤديه من وظائف اجتماعية بارزة ، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الأسرة بأنها تلك المجموعة الاجتماعية ، التى تتكون من زوج وزوجة وطفل واحد على الأقل أو عدة أطفال ، وبذلك أصبحت تتكون من أب وأم وطفلهما أو أطفالهما ، وهذا يعنى أن المجموعة الثنائية من زوج وزوجة لا تكون أسرة حقيقية ، وإنما تكون وحدة زواجية فحسب ، وهكذا نرى أن تحديد تعريف مفهوم أو مصطلح الأسرة ، منذ البداية ، فى بحث يتناولها أمر أساسى ؛ لأنه يوجه مسار البحث ويحدد مضمونه .

هذا من حيث تعريف الأسرة تعريفًا مبنيا على خصائصها البنائية ، أما تعريفها الوظيفى ، أى المبنى على أساس وظائفها الاجتماعية فيكون بتحديد هذه الوظائف ، التى

يمكن حصر أبرزها ، فى الوظيفة الجنسية ، والوظيفة التوالدية التى تحفظ النوع ، والوظيفة التعاونية فى مجابهة شئون الحياة ، وأخيرًا وليس آخرًا الوظيفة التوادية بين أفراد الأسرة ، فى كل مرحلة من مراحلها ، وبخاصة عندما يكبر الأولاد ويتزوجون ويستقلون، ويبقى الوالدان وحدهما رفيقى الكفاح فى تربيتهم .

ويستطيع الباحث عند تحديد مفاهيم بحثه وتعريف مصطلحاته ، أن يختار من المعانى ما يتفق مع ما وضعه له من أهداف ، وما يتصوره من منهاج محدد المجالات والمنهج والطريقة ووسيلة جمع البيانات ، وليكن مفهوما ، أنه على الرغم من أننا ننصح الباحث أن يكون عنوان بحثه مختصرًا بقدر الإمكان ، فإننا نبيح له - فى أضيق الحدود - وتلبية لضرورة بحثية ملحة ، أن يصوغ عنوانًا لبحثه فيه شيء من العمومية ، شريطة أن يخصص ما يعنيه بشكل واضح محدد ، عند تعريف مفاهيمه ومصطلحاته التى يتضمنها ، أى تحديدها تحديدًا واضحًا ، بحيث يبين ما يقصد إليه وما سيتناوله بالبحث ، وما لا يقصده وبناء عليه سيستبعده ، وبذلك تكون مسيرته البحثية واضحة منذ البداية ، لمن سيقرأ بحثه، سواء أكان فاحصًا مناقشًا ، أم باحثًا مطلعًا ، أم مطبقًا منفذًا ، أم مجرد قارئ عادى مهتم.

وفى بعض الأحيان يكون الباحث فى حاجة إلى وضع تعريف إجرائى لمفاهيم بحث أو مصطلحاته،وذلك فى حالة ما إذا لم يكن هناك اتفاق عام على معانيها،وأن كل ما يمكن الاعتماد عليه فى مثل هذه الحالات هو الوسائل الكمية ، وبخاصة الإحصائية ، ولقد لجأت إلى اتخاذ هذا الأسلوب فى بحث أعددته لمؤتمر فى مدينة زغرب بيوجوسلافيا ، سنة ١٩٥٦ ، دعت إليه جمعية علم الاجتماع اليوجوسلافية بالتعاون مع منظمة اليونسكو، عن موضوع دور الطبقات المتوسطة ، وكان موضوع بحثى عن الطبقات المتوسطة فى مصر ، وكان تعريفى الإجرائى للطبقات المتوسطة قائمًا على درجة التعليم والمهنة فى الحضر ، وعلى الملكية فى المناطق الريفية ، ولذلك اعتمدت على البيانات الإحصائية ، التى كانت متاحة حينئذ ، ومصدرها التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ ، وإحصاءات الملكية الزراعية، ثم أدخلت فى الاعتبار ظاهرة توارث المهنة فقمت يبحث مبنى على عمل ميدانى محدود بين طلاب قسمى الاجتماع بكليتى الآداب بجامعتى عين شمس والقاهرة [1] .

(١) انظر :

Hassan El Saaty . “ The Middle Classes in Egypt “ . **L’ Egypte Contemporaine**, Avril 1957, pp. 47-63.

وبمناسبة الحديث عن التعاريف الإجرائية لمفاهيم البحوث الاجتماعية ومصطلحاتها ، تجدر ملاحظة أن المؤلفات التى وضعت فى مناهج البحوث الاجتماعية ، سواء باللغة الإنجليزية أو اللغة العربية إنما تذكر مثالاً واحدًا ، وهو مفهوم الذكاء الذى يقال فى تعريفه المختلف عليه ، أنه ما تقيسه مقاييس الذكاء ، وذلك على الرغم من وجود أمثلة كثيرة ، وبخاصة أن ميادين العلوم الاجتماعية متنوعة متعددة ، وهذا ما يدعونا إلى التحذير من الاعتماد على النقل اعتمادًا كليا لأنه يضيق دائرة المعرفة ، ولا يحفز على التفكير الذى يؤدى إلى الأصالة ، وعلى أية حالة فإننا سنورد بضعة أمثلة من المفاهيم الاجتماعية ، التى تحتاج إلى تعاريف إجرائية قائمة على القياس الإحصائى ، فمن هذه المفاهيم : مستوى المعيشة، التقدم الاجتماعى، المؤشرات الاجتماعية، المسافة الاجتماعية، الطبقة الاجتماعية، المنطقة المتخلفة ، الجيران .

تحديد مجالات البحوث الاجتماعية :

يقتضى وضع المنهاج فى البحوث الاجتماعية أنه بعد تحديد مفاهيم البحث ومصطلحاته تعريفًا مختصرًا دقيقًا واضحًا ، تحدد مجالاته تحديدًا دقيقًا واضحًا كذلك ، فى ضوء أهداف البحث من جهة ، ومفاهيمه ومصطلحاته من جهة أخرى ، وحتى سنة ١٩٦١، التى نشر فيها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بحث البغاء فى القاهرة، الذى أشرفت عليه وكتبت فصله الأول عن خطة المسح الاجتماعى ، والتى نشرت فيها جامعة عين شمس بحث قسم باب الشعرية ، الذى أشرفت أيضًا عليه وكتبت تقريره ، لم يكن أحد من الباحثين الاجتماعيين العرب ، يقسم مجال البحث إلى ثلاثة مجالات ، كما فعلت فى هذين البحثين ، اللذين أصبحا بعد ذلك نموذجًا لكل الباحثين الاجتماعيين العرب ، الذين اتبعوا الخط المنهجى الذى حددته بدقة ووضوح ، منذ أن بدأت مدرستى الاختبارية الواقعية (الأمبيريقية) لعلم الاجتماع فى مصر ، أما الباحثون الاجتماعيون الأجانب ، فلا يقسمون المجال - كما أفعل - إلى ثلاثة مجالات محددة بوضوح ، وهى المجال الجغرافى أو المكانى ، والمجال البشرى ، والمجال الزمنى ، وإنما يركزون على نسم (population) البحث ، أى مجموع الأفراد الذين تختار عينة البحث من بينهم ، ولقد رأيت ، توخيًا للدقة والوضوح أن يطلق على هذا النسم أو المجموع اصطلاح المجال البشرى .

ولكننى رأيت ، فى الوقت نفسه ، أنه من المعقول البدء أولاً بتحديد ما أطلقت عليه

اصطلاح المجال الجغرافى أو المكانى ، الذى يحتوى على هذا النسم أو هذا المجموع ، الذى يعد الرصيد البشرى للبحث ؛ ذلك لأن المكان أو المحيط الجغرافى ، هو المساحة التى يقيم فيها النسم ، ووجوده سابق على وجودهم ضرورة ، كموطن الميلاد ، ومقر الإقامة ، ومكان التعليم ، ومكان التطبيب أى العلاج ، ومحل العمل ، وانسجامًا مع هذا الضبط والتدقيق رأيت ابتداع ما أسميته المجال الزمنى للبحث ، وهو المدى الزمنى الذى يستغرقه البحث منذ اختيار موضوعه حتى الانتهاء من كتابة تقريره ، وفيما يلى أمثلة لمجالات بعض البحوث التى أشرفت عليها وأسهمت فيها ، وهى بحث البغاء ، وبحث باب الشعرية ، وبحث المدينة المنورة .

بحث البغاء

أما مجال المسح الاجتماعى لبحث البغاء فى القاهرة ، فقد انقسم « إلى ثلاثة أقسام : المجال الجغرافى ، والمجال البشرى ، والمجال الزمنى . . . » .

« أ ـ المجال الجغرافى الرئيسى لهذا المسح هو محافظة القاهرة ، وذلك لما يأتى :

١ ـ حصر المسح فى نطاق محدد يساعد على التعمق فى الظاهرة ، والإحاطة بها .

٢ ـ كون القاهرة العاصمة من جهة ، وكونها أكثر مدن الجمهورية سكانًا من جهة أخرى .

« ونظرًا إلى أن بندر الجيزة ومركز إمبابة يكونان ، فى الواقع ، مع محافظة القاهرة منطقة حضرية طبيعية ، أى مجتمعًا متكاملاً ، ونظرًا إلى أن ظاهرة البغاء التى يكافحها كل من مكتبى حماية الآداب بالقاهرة والجيزة ، تعد فى حقيقة الأمر وحدة واحدة ، (فنشاط البغى لا يقتصر على محافظة القاهرة فقط ، أو بندر الجيزة ومركز إمبابة وحدهما ، بل يشمل المنطقة كلها) فقد رئى أن يشمل المجال الجغرافى للمسح دائرتى اختصاص مكتبى حماية الآداب والجيزة ، أى منطقة القاهرة الطبيعية (محافظة القاهرة ، وبندر الجيزة ، ومركز إمبابة) .

« ب ـ المجال البشرى : قصر المسح الاجتماعى على الإناث اللاتى يمارسن البغاء ، أو يحرضن عليه ، أو يسهلن فعله ، أو يقمن باستغلال البغايا ، أى الإناث اللاتى قام رجال شرطة مكتبى حماية الآداب بالقاهرة والجيزة بالقبض عليهن لاتهامهن بإحدى الجرائم . . . الواردة فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الخاص بمكافحة الدعارة . . .

« وقد شمل المجال البشرى أيضًا الحالات التى ضبطت فى مخالفات التحريض ، وجنح العود إلى التحريض على الفسق ، طبقًا للمادة ٦٩ ، مكرر من قانون العقوبات ، والسبب الذى من أجله تضمن المسح حالات التحريض ، هو أن هذه الجرائم تخفى وراءها دائمًا جرائم ممارسة الدعارة ، بمعنى أن النسوة اللاتى يمارسن التحريض غالبًا ما يكن بغايا ، ولكنهن يمارسن نشاطهن فى أماكن لا يعدها القانون محلات للدعارة ، ولذلك كان لابد من أن يشمل البحث حالات التحريض أيضًا .

« جـ - المجال الزمنى : حددت الفترة الزمنية للمسح الاجتماعى للبغايا بسنة واحدة بدأت صباح يوم ١٨ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٥٧ ، وانتهت يوم ١٧ تشرين أول ١٩٥٨، مساء ، والغرض من تحديد هذه الفترة بعام كامل ، ينحصر فيما يأتى :

١ - بحث عدد كاف من حالات البغايا .

٢ - دراسة ظاهرة البغاء فى ضوء متغير زمنى ، يتبين خلاله ما يمكن أن يوجد من علاقة بين الشهور والفصول وممارسة البغاء .

٣ - إمكان اتخاذ هذه السنة كبداية لبحوث لاحقة ترتكز على الأسس التى استخدمت فى هذا المسح »[1] .

ويتضح مما سبق مدى الدقة والوضوح فى تحديد المجالات الثلاثة : الجغرافى ، والبشرى ، والزمنى ، كما يتبين أيضًا أننى لم أترك قرارًا اتخذ فى تحديد كل من هذه المجالات إلا شرحت الأساس الذى بنى عليه ، وذلك أولا زيادة فى الإيضاح ، ومن ناحية ثانية حتى لا يكون هناك مجال لتساؤلات عن السبب فى اتخاذ هذه القرارات ، كتحديد المجال الجغرافى للقاهرة وفق حدودها الطبيعية لا الإدارية ، وقصر المجال البشرى على فئات معينة من الإناث فى نطاق الممارسة ، وتحديد المجال الزمنى بسنة متصلة .

بحث باب الشعرية

وفيما يتعلق بمجالات المسح الاجتماعى لدائرة الشعرية بالقاهرة ، فقد حددت المجال الجغرافى بقسم باب الشعرية الإدارى ، المكون من ست عشرة شياخة ، وحددت المجال البشرى بسكان القسم الذين يتكونون من مجموعات صغيرة ، وهى الأسس التى بلغت جملتها حوالى ٣٠,٠٠٠ أسرة ، وفق بيانات العد الأولى للسكان ، الذى أجرته مصلحة

(١) حسن الساعاتى وآخرون ، **البغاء فى القاهرة : مسح اجتماعى ودراسة إكلينيكية** ، ص ٤ - ٦ .

الإحصاء والتعداد سنة ١٩٥٩ ، تمهيدًا للتعداد العام للسكان فى أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ . أما المجال الزمنى فقد بدأ فى ١٥ أيار (مايو) ١٩٦٠ ، وانقسم إلى فترات وفق خطوات البحث المنهجية ، وكان عامل السرعة للتعجيل بنشر البحث ، وفق طلب الاتحاد القومى لدائرة باب الشعرية ، حينئذ ، هو المؤثر الأكبر فى تحديد مجاله الزمنى الذى استغرق عامًا كاملاً [1] ، منذ البدء بوضع منهاج البحث حتى انتهائه فى ١٥ أيار (مايو) ١٩٦٠ ، وهو اليوم الذى قدمت فيه التقرير النهائى للبحث إلى مطبعة جامعة عين شمس لطبعه ونشره .

بحث المدينة المنورة

وكذلك فيما يختص بمجالات المسح الاجتماعى الاقتصادى لأسر المدينة المنورة ، حد المجال الجغرافى بقصره على أقسام المدينة السبع عشرة التقليدية ، المسماه حارات ، وذلك بعد استبعاد حارة سلع الجبلية غير المسكونة ، الواقعة فى الجهة الغربية ، وحدد المجال البشرى وفق تقديرنا لعدد السكان فى بداية سنة ١٩٧٨ ، أى بعد حصر التعداد العام للسكان ، الذى تم فى منتصف ١٩٧٤ ، بثلاثة أعوام ونصف ، وكان تعداد سكان المدينة المنورة ، حينئذ ١٩٨,٠٥٥ نسمة ، وقد كان تقديرنا الذى راعينا فيه اعتبارات اجتماعية مختلفة ؛ حوالى ٣٠٠,٠٠٠ نسمة ، متجمعة فى حوالى ٥٠,٠٠٠ أسرة ، وهو العدد الذى اختيرت منه عشوائيا ٢,٥٠٠ أسرة ، وهى عينة المسح ، التى بلغت نسبتها ٥٪ من مجموع الأسر ، أما المجال الزمنى فقد استغرق عامين ونصف ، منذ البدء بتحديد عينة المسح ، حتى انتهائى من كتابة تقريره فى منتصف حزيران (يونيو) ١٩٨٠ .

ونكتفى بهذه المجالات للبحوث الثلاثة التى أوردناها آنفًا ، والتى قصدنا أن تكون فى ميدان علم الاجتماع الحضرى ، أى مرتبطة بالمدينة ؛ وذلك لأن الباحثين ، وبخاصة من طلاب الدراسات العليا بالجامعات يتخوفون - كما ذكرنا فيما سبق - من إجراء بحوث اجتماعية فى هذا الميدان ، الذى يتجنبونه ظنا منهم أنه شاسع وغير محدد ، ولذلك يصعب عليهم اختيار موضوعات بحوثه منه وتطويعها للبحث المنهجى .

ولابد من التنبيه إلى أن المجال البشرى المحدد عددًا ، على النحو المبين فى البحوث الثلاثة السالفة الذكر ، لا يكون إلا فى البحوث التى ، إما يكون المجال البشرى كله ، أى

---

(١) انظر حسن الساعاتى ، **المسح الاجتماعى لدائرة باب الشعرية** ، ص ٢٦ .

مجموع الأفراد أو النسم ، هم الذين سيجرى عليهم البحث ، كما حدث فى بحث البغاء، أو أن يكون هذا النسم هو الذى تختار منه العينة بنسبة معينة ، لكن هناك بحوثًا تعتمد على الملاحظة أو سؤال ذوى الخبرة فحسب ، فإذا حدد مجالها البشرى فلا يكون التحديد بالعدد ولكن بالنوع فقط ، أى الذكور أو الإناث ، أو بالعمر ، فتحدد فئة أو فئات عمرية معينة، أو بالموطن الأصلى ، أو بغير ذلك من الأوصاف ، ويتضح من هذا الإجراء، أنه يجب على الباحث الاعتماد على بادى الرأى ، والتصرف بمنطق منهجى فى كل بحث يشترك فيه كمشرف ، أو يقوم بإجرائه شخصيًا ، أى يكون مسئولاً عن وضع منهاجه.

ولقد سبق أن قلنا فى الفصل الأول ، أن تصميم البحوث صنعة لها سرها الذى لا يمكن اكتسابه إلا بعد طول معاناة من الاطلاع الواسع ، والتلمذة الذكية الواعية الصبور ، والمرانة المتنوعة الدؤوب ، والمثابرة النازعة إلى الإتقان والارتقاء ، وفى الحقيقة ، ما وضعت قواعد المنهاج لشتى البحوث فى مختلف العلوم إلا ليتقى بها الوقوع فى الخطأ المنهجى ، أما الملهمون المتمرسون المبدعون فيستطيعون التصرف بمرونة وفق ما يمليه منطق واقع الموضوعات التى يبحثونها .

ولقد بات الآن واضحًا أن تحديد المجالات فى البحوث الاجتماعية ، على النحو الذى فصلناه ، لا يكون إلا فى البحوث التى تستخدم بالذات طريقتى البحث الإحصائية والمسحية ، سواء فى إطار المنهج التجربى أو المنهج التجريبى ، أما فى البحوث الاجتماعية التى يستخدم فيها الباحث الطريقة التاريخية فى إطار المنهج التجربى ، فإن المجالات تكون فضفاضة وغير محددة تحديدًا صارمًا ، وذلك لأن فكر الباحث يتجول بحرية فى بقاع الأرض طولاً وعرضا ، وفى الزمان ماضيًا وحاضرًا ، يستقرئ من الوقائع والأحداث ، التى تبدو له تجارب واقعة تتكرر تجربة إثر تجربة فى تشابه كبير ، شتى النظريات والقوانين الاجتماعية ، ولكن العالم الاجتماعى إذ يلجأ إلى منهج التجربة إنما يجد لزامًا عليه تحديد مجالات بحثه بأية صورة من الصور .

فابن خلدون – على سبيل المثال – يحدد مجالات بحثه الاجتماعى العمرانى فى عنوانه فيقول : « كتاب العبر والمبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر » . ويحدد المجال الزمنى لكتابة مقدمته ، التى تعد بمثابة التقرير العلمى لبحثه ، فى آخر الجزء الأول الذى احتوى عليها فيقول : « أتممت هذا الجزء الأول

بالوضع والتأليف قبل التنقيح والتهذيب فى مدة خمسة أشهر ، آخرها منتصف عام تسعة وسبعين وسبعمائة . . . »[(١)] . وقد اتبع هذا المنهاج (أى الخطة) نفسه ، الذى اتبعه ابن خلدون ، مستقلين عنه ودون أن يتأثروا به كل علماء الاجتماع الغربيين الذين بحثوا الظاهرات الاجتماعية على أساس المنهج التجربى ، معتمدين على الطريقة التاريخية فى البحث ، فمنهم من كان مجاله البشرى الطبقة الكادحة فى أوج حقبة الثورة الصناعية ، كما فعل « كارل ماركس » فى بحثه الاجتماعى ـ الاقتصادى ، عن أحوال عمال الصناعة فى إنجلترا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ومنهم من كان مجاله البشرى الشعوب مصنفة وفق الديانة والمذهب ، فى بحث عن الدين ونشأة الرأسمالية وازدهارها ، كما فعل « ماكس فيبر » ، ومنهم من توفر على بحث الثورات الكبرى ، مثل « بيترم سوروكن » ، ومنهم من حصر فكره فى الواقع الاجتماعى بمجتمعه ، مثل « تشارلز رايت ملز » ، الأمريكى الذى كان تنظيره يبشر بمستقبل باهر ، لولا وفاته فى العقد السادس من هذا القرن .

واستخدم المنهج التجربى أيضًا ، من اتجهوا اتجاهًا أنثروبولوجيا ، وأجروا بحوثهم عن الجماعات البدائية أو المتخلفة ، معتمدين على الطريقة الأنثروبولوجية ، فشاهدوا ولاحظوا وسجلوا الوقائع التى حدثت فى هذه الجماعات ، قبل زيارتهم إياها وأثناء إقامتهم فيها ، وربطوا بينها وبين أنساق البناء الاجتماعى فيها ؛ آخذين فى الاعتبار مسائل القرابة وشجرة النسب وتسلسل السلالة ، واستطاعوا على أساس هذه الطريقة المنهجية المدعومة بالملاحظة الحسية التوصل إلى كثير من النظريات عن الحياة البدائية والمتخلفة فى هذه الجماعات ، وبطبيعة الحال كانت المجالات الجغرافية لبحوثهم الاجتماعية المناطق أو الجهات التى تقيم فيها هذه الجماعات وتباشر كل ألوان نشاطها ، وكانت مجالاتها البشرية شاملة لكل أفراد الجماعات فيها وفق تقسيمها القبلى أو العائلى ، أما المجالات الزمنية فكانت تختلف من بحث إلى آخر وفق خطة تنفيذه والمدة التى أمضاها الباحث مع الجماعة البدائية أو الجماعة الريفية ، أى القرية التى أجرى بحثه بين أفرادها .

ولئن دل ذلك على شىء فإنما يدل على المرونة فى تحديد المجالات فى البحوث الاجتماعية التى تعتمد على المنهج التجربى الذى يستخدم بدوره الطريقة التاريخية التى تمكن الباحث الاجتماعى من التعقل ، أى الملاحظة العقلية للوقائع والأحداث الاجتماعية

(١) مقدمة العلامة ابن خلدون ، ص ٥٨٨ .

الماضية، وبخاصة ما يتكرر وقوعه أو حدوثه منها ، وإجراء عملية التفقه بقصد استقراء نظريات وقوانين اجتماعية ، هذا فضلاً عن بحوث اجتماعية أخرى يستقرئ فيها الباحث من الواقع الذى يعيش فيه ، مستخدمًا الملاحظة الحسية إلى جانب الملاحظة العقلية ، شتى النظريات الاجتماعية .

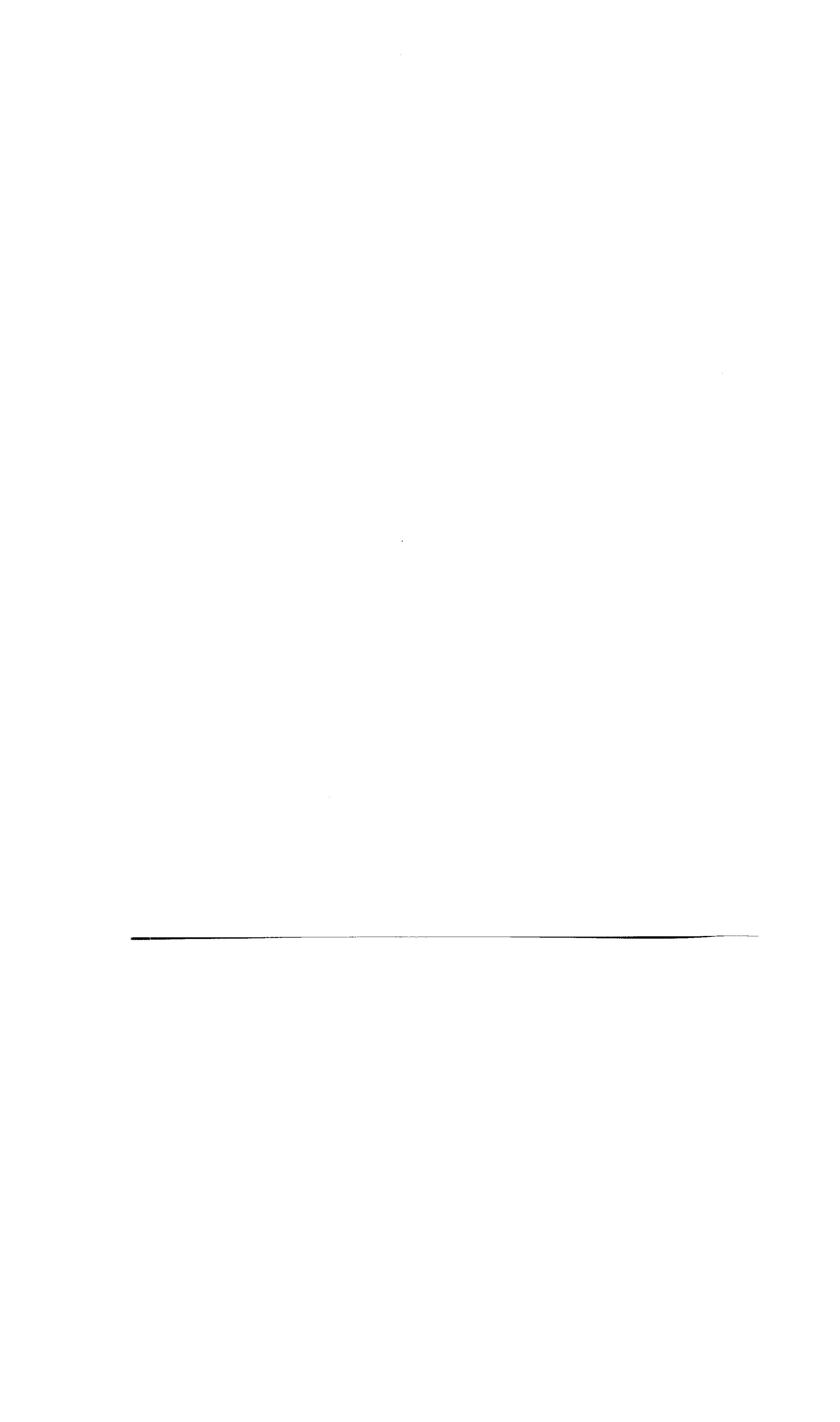
اختيار المنهج فى البحوث الاجتماعية

على الرغم مما للمنهج من أهمية أساسية فى البحوث الاجتماعية باعتباره العملية الفكرية الجوهرية فى أى بحث اجتماعى ، فإنه قد حدث بصدده خلط كبير فى المؤلفات المنهجية الغربية والعربية التى اعتمدت عليها ، واقتبست منها الأفكار والقواعد ، وحتى الأمثلة ، ولا شك فى أن السبب فى ذلك هو اجتهاد العلماء الاجتماعيين ، وفى مقدمتهم علماء الاجتماع فى محاكاة العلماء الطبيعيين فى منهجهم فى البحث ، ومحاولتهم استخدام المنهج التجريبى القائم على التجريب المتكرر للتوصل إلى صياغة نظريات ووضع قوانين بخصوص الظاهرات الاجتماعية .

وفى نزوعهم التنافسى هذا مع العلماء الطبيعيين غفلوا عن أمرين بارزين : أولهما أن من بين العلوم الطبيعية علمين لا يمكن التجريب فيهما ؛ لأنه لا يمكن إخضاع الظاهرات فى كل منهما للتحكم البشرى والتدبير المختبرى ، هذان العلمان هُما علم الفلك ، وعلم طبقات الأرض (الجيولوجيا). والأمر الثانى أن علماء الاجتماع الأوائل، أمثال عبد الرحمن ابن خلدون ، و« أوجيست كونت » ، و« كارل ماركس » ، و« فردريك إنجلز » ، وكذلك علماء الاجتماع من الأجيال التالية لهم ، أمثال ، « ماكس فيبر » ، و« فن فيزى » ، و«ولفردو باريتو » ، و« كارل مانهايم » ، و« بيترم سوروكن » ، و« جورج جورفتش » ، وحتى « تولكت بارسنز » ، و« تشارلز رايت ملز » ، لم يستخدموا المنهج التجريبى ؛ ومع ذلك كانت لهم نظرات فى المجتمع ثاقبة وتنظيرات اجتماعية صائبة ، كان لها أكبر الأثر فى إثراء النظرية الاجتماعية ودعم ميدان علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، فبدلاً من الاعتماد على التجريب المتعمد والمدبر له وتكرار التجاريب ، تجريبًا إثر تجريب ، والمقارنة بينها ولمح الفروق الحادثة فى نتائجها كما يفعل الباحثون فى العلوم الطبيعية ، استخدموا المنهج الحسى والمنهج العقلى والمنهج التجربى ، واعتمدوا على تجارب الأيام وتعاقب أحداث الزمان ، تجربة إثر تجربة وحادثة بعد حادثة ، وقارنوا بينها ، ولمحوا ما تشابه منها وائتلف وما تباين منها واختلف ، ووقفوا على تغير الظاهرات التى لاحظوها من حال إلى

حال ، وبحثوا بالمنهج العقلى فى كيفية التحول واستقصوا أسبابه ، وكانوا فى ذلك موفقين إلى درجة كبيرة ، هذا فضلاً عما أفادوه هم أنفسهم فى حياتهم من التجارب ، أى الخبرات المتعددة التى مروا بها ، سواء منها ما كان خارجًا عن ذواتهم فشاهدوه ولاحظوه بالمنهج الحسى وسمعوا عنه أو قرأوا ، أو ما تضمنهم هم أنفسهم وكانوا معه متفاعلين ، فألهمهم ذلك كله بفروض جعلوا منها مشكلات علمية لبحوث اجتماعية ؛ للتحقق من مدى صحتها أو خطئها ، وهكذا استطاعوا التوصل إلى صياغة نظريات أو وضع قوانين اجتماعية.

وخلاصة ذلك أن للعلوم الاجتماعية ، وعلى رأسها علم الاجتماع ، أربعة مناهج للبحث: أولها حسى ، وثانيها عقلى ، وثالثها تجريبى ، قائم على التجربة المتعددة، أى الواقعة المتكررة تلقائيا فى أمكنة وأزمنة شتى ، والمنهج الرابع : تجريبى قوامه التجريب المدبر والمكرر عن قصد والمحدود المكان والزمان .



الفصل التاسع
مناحى البحوث الاجتماعية وأساليبها

تمهيد

قلنا فيما سبق أن اختيار المشكلة موضوع البحث ومجالاته ، هما الموجهان الأساسيان فى تحديد البيانات أو المعطيات الاجتماعية التى يعالجها البحث وفق منحى أو أكثر بأسلوب أو أكثر من الأساليب العلمية للمنهج الذى يختاره كعملية فكرية للبحث الاجتماعى ، ولما كانت هذه البيانات أو المعطيات كثيرة ومتنوعة ، فإن تصنيفها ييسر استخدامها بالأسلوب الذى يجعلها أكثر فائدة . ومن نافلة القول أن هذه البيانات أو المعطيات أشياء أو حقائق تتعلق بظواهر اجتماعية أى وقائع وقعت فعلاً وذات وجود أصلاً ، وأن البشر يختزنون لها صورًا فى ذاكرتهم .

ولكونها حقائق اجتماعية فهى ملموسة ؛ لأنها موجودة ذاتًا كانت أو فعلاً يجعلها الباحث موضع اهتمامه ، فيوجه إليها حواسه لتلتقط لها بذاتها أو بمساعدة من أدوات فنية صورًا صحيحة ، يتم إدراكها إدراكًا تامًا بفهمها ككل مكون من عدة أجزاء وكوحدة تؤدى وظيفة أو أكثر فى تفاعل متبادل مع حقائق اجتماعية أخرى ، ونخلص من ذلك إلى أن البشر بعامة ، والباحثين على وجه الخصوص بمنحاهم وأسلوبهم العلمى ، يتعاملون مع الحقائق عن طريق المشاهدة ، أى الملاحظة الحسية ، فيتم إدراكهم إياها على أساس الفهم المبنى على ما اكتسبوه فيما قبل من معرفة اجتماعية ، عن طريق التنشئة الاجتماعية وتفاعلهم مع الأفراد الآخرين فى المجموعات والجماعات الاجتماعية التى ينتمون إليها ، فى المسيرة الاجتماعية التى يقطعها المجتمع ككل عبر الزمان ، فتطرأ عليه وعلى هيئاته وكل ظاهراته الاجتماعية شتى ألوان التغير .

ويتضح من الفقرة السالفة أننا نؤكد عدة أمور ، نرى أنها تبرز نهجنا العلمى فى البحث الاجتماعى ، وهذه الأمور هى :

١ ـ **الوضعية** ، أى التعامل مع ظاهرات اجتماعية ذات وجود خارجى ، أى كيان ظاهر فى المجتمع تمكن معاينته .

٢ ـ **الاختبارية** ، أى أن تكون هذه الأشياء ملموسة يمكن الخبرة بها بواسطة الحواس ، وفى حالة القيم الاجتماعية التى فى أذهان أفراد المجموعات والجماعات والمجتمعات ، يمكن التعرف عليها بما ينجم عنها من سلوك اجتماعى متكرر ، يصير عادات اجتماعية فى شكل أعراف وتقاليد أو سنن أو بدع اجتماعية .

٣ ـ **الموضوعية** ، أى التعامل مع الظاهرات الاجتماعية وفق البيانات أو المعطيات التى يمكن معرفتها عنها ، وليس وفق ما يكون مستقرا فى الأنفس بخصوصها ، وأصبح من الأفكار الشائعة المسبقة البعيدة عن واقعها الفعلى ، نتيجة التأثر بشتى المعتقدات .

وتنقسم موضوعات البيانات أو المعطيات الاجتماعية التى تتعلق بالظاهرات الاجتماعية إلى ذوات ، وأفعال ، وقيم وأفكار ، فأما الذوات فتلك التى يمكن مشاهدتها أى معاينتها بالملاحظة الحسية ، كمختلف التجمعات البشرية فى مجموعات الأسر واللعب والعمل ، وجماعات القرى والمحلات البدوية والريفية الصغيرة ودور العلم ، وكذلك فى جموع الحشود المنظمة فى الاحتفالات وغير المنظمة فى الطرقات والميادين العامة والأسواق التجارية، وفى غير ذلك من التجمعات المستديمة والمؤقتة ، وكشتى منتجات البشر التى يستخدمونها من غذاء وكساء ومسكن وما فيه من أثاث ورياش ، ومن أماكن عبادة وما فيها من أثاث ، ومن أسواق وما فيها من مختلف أنواع السلع الزراعية والصناعية ، ومن دور استشفاء ودور تعليم وتثقيف ، ومن أماكن تسلية وترويح ، ومن دور أمن ودور قضاء ودور إصلاح ، وأخيرًا وليس آخرًا من دور تشريع وإدارة وتنظيم على اختلاف مستوياتها وقدراتها ، ثم ما بهذه الدور من الأثاث والأدوات المناسبة والعاملين المتخصصين وغير المتخصصين على اختلاف مراكزهم وأدوارهم ومكاناتهم .

هذا فضلاً عن الأراضى الزراعية وما بها من نبات وحيوان وأدوات وآلات ، والمحاجر وأماكن التعدين وما يستخرج منها ، والعاملين فيها ، ويمكن اختصار ذلك كله فى كل ما تقع عليه العين مما هو موجود وذو كيان متشخص محس فى المجتمع ، وأما الأفعال فهى كل ما يصدر عن البشر فى مختلف أنواع تجمعاتهم وأماكن نشاطهم اليومى من حركات وإشارات يمكن رؤيتها ، ومن أصوات وأنغام معبرة يمكن سماعها ، هذا فضلاً عن الأفعال الاجتماعية الكبرى التى تصدر من التجمعات البشرية العظمى المنظمة فى شكل معارك حربية وغير المنظمة فى شكل انتقاضات شعبية وثورات .

وأما عن القيم والأفكار فى كل ما يستقر فى الأنفس من المعتقدات الدينية ،

والمعتقات من مبادئ وعقائديات (أيديولوجيات) وأخلاق وتصورات جمعية وآراء شائعة، وكل ما يختزنه أفراد المجتمع أثناء عملية التنشئة الاجتماعية ، ثم أثناء تعلمهم فى دور العلم المختلفة ، ومن تثقفهم بواسطة اتصالاتهم الشخصية بالزعامات الفكرية ، واطلاعهم على شتى ألوان الإنتاج الفكرى ، واستماعهم ورؤيتهم وقراءتهم ما تنتجه وسائل الإعلام العام فى المجتمع ، ولا يمكن معرفة ما فى أنفس الناس من القيم والأفكار إلا بالكشف عنها بواسطة سؤالهم بإحدى الوسائل التى تستخدم فى البحث العلمى كالاستخبار ، والاستبار الحر ، والاستبار المحدد بصحيفة استبيان ، والاطلاع على إنتاجهم ومحاولة تحليل ما يحتوى عليه من مضمون يفصح عن خبايا النفس ، ثم بمشاهدة أفعالهم ومحاولة إيجاد تفسير لدوافعهم إليها .

وفى ضوء ما تقدم يمكن الحديث عن المنهج العلمى الذى يمكن استخدامه فى إطار المنهج التجربى الذى تعتمد عليه بحوث الموضوعات المتعلقة بالظاهرات الاجتماعية ، التى تشمل الظاهرات الزواجية والأسرية والاقتصادية والتعليمية والتثقيفية والصحية والتكافلية والترفيهية والأمنية ، وغير ذلك من الظاهرات المرتبطة بها ، وهناك منحيان رئيسيان للبحث الاجتماعى العلمى : منحى تبيانى ، ومنحى برهانى .

المنحى التبيانى فى البحوث الاجتماعية

المنحى التبيانى هو الذى يعنى فيه الباحث بماهية الظاهرة موضوع بحثه ، أو بمعرفة ماهية المجموعة أو الجماعة التى يبحثها من حيث تركيبها ووظيفتها ، مثل مجموعة الأسرة أو عصبة اللعب ، أو زمرة العمل ، أو عصابة الانحراف ، ومثل جماعة الجيران ، وجماعة الحى فى المدينة ، وجماعة القرية ، وجماعة المدرسة ، أو الكلية أو الجامعة ككل، وغير ذلك من المجموعات والجماعات ، وهناك بحوث أخرى ينحو فيها الباحث منحى تبيانيا ، كتلك التى تتعلق بالشخصية القومية ، وبتكوين السكان وتوزيعهم فى المجتمع فى كل من المناطق البدوية والريفية والحضرية والساحلية والجبلية والسهلية والوديانية ، وبالصراع الاجتماعى القائم على اختلاف طبقية أو عرقية أو ثقافية أو جنسية ، وبالظواهر الاجتماعية غير السوية كالجريمة والجناح ، والفقر والأمراض الجسمية والعقلية والنفسية ، وتلوث البيئة ، والتفكك الاجتماعى ، كما يهتم بكيفية حدوثها .

وفى كل البحوث التبيانية يكون هم الباحث الاجتماعى الإجابة على : ماذا ، وكيف كانت الظواهر فى الماضى البعيد أو القريب ، أو فى الحاضر ، وقد يركز اهتمامه على التنبؤ

بما ستكون عليه فى المستقبل القريب أو البعيد ، وذلك إذا كان الباحث قد اختار ما يسمى بعلم المستقبل (futurology) ليكون ميدان بحوثه الاجتماعية ، ويتضح من ذلك أن المنحى التبيانى يمكن اتخاذه بالنسبة لكل من البحوث الاجتماعية التى تهتم بالماضى ، والبحوث الاجتماعية التى تعنى بالحاضر ، وتلك التى تركز على المستقبل ، وهذه البحوث جميعها ، الماضية منها والحاضرة والمستقبلة ، تخضع بمنحاها التبيانى هذا للمنهج التجربى ، الذى قلنا أنه يستخدم فى بحث الوقائع والأحداث الاجتماعية الماضية والآتية أى الحاضرة .

ونزيد على ذلك الآن فى شرح المنحى التبيانى فى البحث الاجتماعى ، أن المنهج التجربى يستخدم كذلك فى بحوث علم المستقبل ، أى الظاهرات الاجتماعية من حيث ماهيتها المستقبلة ، أى كما تتصور أوصافها أى ما ستكون عليه صفاتها فى المستقبل ، ومعنى ذلك أننا نتنبأ ، فى ضوء وقائع الماضى والحاضر وأحداثهما ، بما سيكون عليه المجتمع وظاهراته فى المستقبل ، بدون تدخل مدبر من العلماء فى شكل تجاريب مجتمعية، كتلك التجاريب المختبرية ، أى التى يجريها العلماء الطبيعيون فى المختبرات ، والتى كان العلماء المسلمون يطلقون عليها اصطلاح تدابير ، ويشبه ما يقع فى المجتمع من وقائع وأحداث ، أى تجارب عرضية ، فى المستقبل ، ما يقع فى الفلك من وقائع ، أى تجارب أو وقائع عرضية ، فى المستقبل كالكسوف والخسوف ، والتقلبات الجوية ، وكيفية وقوعها ، ويستطيع علماء الفلك التنبؤ بها إلى حد كبير .

ومن أمثلة البحوث التى أنجزتها على أساس المنحى التبيانى ، بحث نظام العدالة فى مصر على مر العصور ، الذى يكون الشق الأول من بحث الوعى المصرى للعدالة ، الذى بنينا عليه تنظيرنا الذى بلورناه عن الوعى المصرى للعدالة فى النسق الثانى من ذلك البحث، ومن هذه البحوث كذلك ، بحث البغاء، وبحث القرى الست ، وجزء من بحث الحالة الاجتماعية للعمال الصناعيين ، فى البحث الشامل عن التصنيع والعمران فى مدينة الإسكندرية ، وبحث منطقة أسوان ، وبحث قسم باب الشعرية ، وبحث تنمية المجتمع النوبى ، وبحث الحج ، وقد سبقت الإشارة إليها كلها على سبيل المثال لا الحصر ، وغنى عن البيان أن هذه البحوث وأمثالها ، يكون بعضها وحدة بحثية مستقلة بذاتها ، أو يكون جزءًا من بحوث أكبر تكون مشتملة على أكثر من بحث .

أهداف المنحى التبيانى فى البحوث الاجتماعية

هناك مسألة ذات أهمية خاصة فيما يتعلق بالمنحى التبيانى الوصفى ، وهى تدور حول

الهدف من اتخاذه فى البحوث الاجتماعية التى يستخدم فيها المنهج التجربى ، فقد يتخذه الباحث لأحد هذه الأهداف الرئيسية الآتية :

١ - **عرض صورة دقيقة الملامح** للظاهرة الاجتماعية التى يعنى ببحثها ، وذلك ييسر إدراك الظاهرة وفهمها فهمًا دقيقًا ، وذلك عن طريق تبين الأجزاء أو العناصر التى تكون بناءها ، وارتباطها بعضها ببعض فى أداء وظائفها الجزئية أو الفرعية ، وعند أداء الظاهرة كوحدة كلية وظائفها فى النسق الاجتماعى ، الذى يشتمل عليها وعلى غيرها من الظاهرات التى ترتبط بها ارتباطًا نسقيًا ، ولا نقول عضويا ، وهذا الهدف ثابت الأهمية ، على الرغم مما يبدو فى تحقيقه من صعوبات ، وبخاصة أن التعرف على دقائق تركيب الظاهرة ، ثم وصفها بدقة وصفًا تام الوضوح يكلفان كثيرًا من الجهد والوقت وبالتالى المال ، ويؤكد ذلك مدى مشقة البحوث الاستعراضية .

ومن أمثلة البحوث الاجتماعية التى يكون فيها الهدف من المنحى التبيانى الوصفى استعراضيا ، البحوث التالية التى نقترحها لافتقار الميدان العلمى إليها :

- وظيفة المرأة التى تؤديها لنفسها كأنثى (لتحافظ على جمالها) ، سواء كانت غير متزوجة أو متزوجة ، عاملة فى بيتها أو خارج بيتها ، ريفية أو حضرية .

- قضاء النساء الموظفات فى المصالح الحكومية أيام العمل اليومية ، ويوم أو يومى العطلة الأسبوعية .

- ميزانية الأسرة الشهرية والسنوية ، مع بيان دقيق لأبواب الدخل والمنصرف ، وفق تصنيف مفصل للأسر من حيث حجمها ، ودرجة تعليم الزوجين ، وثقافتهما ، ومقر إقامتهما ، ونصيب كل فرد فيها من الميزانية وكيفية إنفاقه .

- تنشئة الذكور والإناث فى الأسرة ودور كل من الوالدين فى عمليتها الاجتماعية ، مع بيان القيم المتضمنة فيها .

- جماعة الجيران ، والعلاقات الاجتماعية بين أفرادها ، ووظائفها الاجتماعية فى إطار كل من الثقافة الكلية والثقافة الفرعية .

- الحياة الاجتماعية فى المناطق الريفى - حضرية فى المدن الكبرى وعلاقاتها بأنساقها الاجتماعية .

٢ - تشخيص الظاهرات غير السوية لخدمة العلماء الاجتماعيين التطبيقيين المعنيين

بالتخطيط والتنمية الاجتماعية ، فعلى نتائج البحوث الوصفية التشخيصية يتسنى رسم الخطط الاجتماعية ، واختيار أنواع الأفعال الاجتماعية التى يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق التنمية المرسومة للمجموعات والجماعات الاجتماعية ، بل أيضًا للمجتمعات الحضرية والمجتمعات العامة أو الكلية .

ولقد مضى على الإصلاح الاجتماعى قرون عدة ، كان المصلحون فيها يفكرون في مشروعات لإصلاح المجموعات والجماعات والمجتمعات ، على حد تعبيرهم ، على غير هدى ، أى بدون بحوث تشخص لهم بالوصف الدقيق أحوال هذه التجمعات الاجتماعية، ولكنهم كانوا يعتقدون أنهم ليسوا فى حاجة إلى مثل هذه البحوث ، ظنا منهم أن التجمعات الاجتماعية وأحوال البشر وعلاقاتهم فيها ليست عصبة على الفهم ؛ لأنهم بشر مثلهم ، وما داموا كذلك فإنهم قادرون على فهمهم وإدراك مشكلاتهم بطبيعتهم البشرية ، ولقد كان ذلك سببًا فى إهدار الجهد والمال ، وفى تفاقم المشكلات واستعصائها على الحل فى كثير من الأحيان ، وهذه هى النتيجة الحتمية لإرادة التغيير الاجتماعى ، على أساس المحاولة والخطأ ، وليس على أساس البحث العلمى ، الذى يتجه فيه الباحث الاجتماعى الاتجاه السليم فى إطار منهج البحث الملائم .

ومن أمثلة البحوث الاجتماعية التى يكون فيها الهدف من المنحى التبيانى تشخيصيًا ، البحوث المقترحة الآتية :

- صراع القيم بين الزوجين مختلفى النشأة ، والبناء الاجتماعى والوظائف التى تقوم بها الأسرة .

- الأحوال الاجتماعية الشاملة لسكان المناطق المتخلفة فى المدينة العاصمة .

- العلاقات الاجتماعية فى محيط الإدارة والتنظيم فى المجتمعات سيئة التخطيط أو عديمته .

- التعمير العشوائى فى المدينة الأم والتخطيط المحلى والإقليمى والوطنى فى الدول العربية .

- الطرز الاجتماعية للفئات المنحرفة فى المجتمع ، وطرز انحرافاتهم ، وطرز مناطق الانحراف فى المدينة .

- استغلال السلطات القيادية فى مواقع العمل فى المجتمع الآخذ بالتطبيق الاشتراكى.

٣ ـ **كشف الخلفية النظرية** لموضوعات البحوث ، وتحسس الطريق أمام العمل الميدانى، حتى يسير الباحث على أرض صلبة ، ويكون على بينة من أمره قبل وضع تصميمات لهذه البحوث ، ولذلك يطلق على بحوث هذا النوع من الاتجاه التبيانى الوصفى مصطلحات : استطلاعية ، وكشفية ، واستشعارية ، وهذه المصطلحات متقاربة فى معانيها التى توحى بأن هذه البحوث:

١ ـ محدودة ، ٢ ـ سريعة ، ٣ ـ قصيرة المدى ، ٤ ـ تحسسية ، ٥ ـ مرنة .

وتنفرد البحوث الاجتماعية الاستشعارية بأنها تجرى عن بعد ، وهذه هى وظيفة الاستشعار عن بعد الذى يلجأ إليه العلماء عند بحث الظاهرات الاجتماعية بمعناها الشامل، فى مجتمعات محاطة بستار حديدى لا يمنع الحصول على البيانات والمعطيات الاجتماعية فحسب ، بل يحرم مد الباحثين بها ويجرمه ، وكذلك فى المجتمعات المحظور التعامل مع أفرادها ، نتيجة قطع العلاقات لأسباب سياسية .

وكما ذكرنا فى الفصل الثالث ، إننا الآن نعيش فى عصر ، بلغ فيه التفنين درجة من التقدم والإتقان ، بحيث أصبح من العسير إخفاء الكثير من البيانات والمعطيات الاجتماعية، فالأقمار الصناعية دائبة فى الاستشعار من مسافات بعيدة جدًا وجمع كل ما يراد جمعه عن الوقائع والأحداث الاجتماعية التى تقع فى أنحاء الكرة الأرضية ، ومن وراء هذه الأدوات الفنية الضخمة القديرة ، عقول فنية دقيقة تصنفها وتحللها ، وعقول بشرية بارعة تفسرها ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن طابع هذا العصر الذى بلغ ذروة علمية عظمى، والذى يسوده تعاون علمى دولى عن طريق منظمات دولية ضخمة ، كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (Unesco)، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة (Unisoc) ، ومنظمة العمل الدولية (ILO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) وغير ذلك من المنظمات والمجالس الدولية ، يحتم على كل دولة من أعضاء الأمم المتحدة أن تنشر كل ما يمكن نشره من بيانات ومعطيات عن أحوالها الاجتماعية بالمعنى الشامل أى الذى يتضمن كل مظاهر الحياة فى المجتمع ، ولا يخفى على الباحث الواعى ما لهذه البيانات والمعطيات من فائدة محققة فى وضع المخططات الاجتماعية الوطنية فى ضوء الواقع القومى والإقليمى والدولى ، فزمان العزلة عن العالم قد ولى إلى غير رجعة .

ويعتمد الباحثون الاجتماعيون على البحوث الكشفية أو الاستطلاعية أو الاستشعارية فى الاتجاه التبيانى الوصفى لعدة اعتبارات أبرزها :

١ - جمع بيانات ومعطيات عما حدث ويحدث من تجارب فى شكل وقائع وأحداث تتعلق بموضوعات البحوث التى يقومون بها .

٢ - إتاحة الفرصة العلمية أمام الباحثين لتأمل هذه البيانات والمعطيات ومحاولة لمح علاقات بينها واستنباط فروض منها ، بل أيضًا محاولة التنظير على أساسها .

٣ - هداية الباحثين لتعديل فروضهم ، ومجالات بحوثهم ، وأساليب السير فيها وطرائقها ، ولتحسين العمل الميدانى ورفع مستوى الدقة فيه ، ومعنى ذلك إحداث تغييرات أساسية فى منهاج البحوث ، حتى يمكن إرساؤها على أسس سليمة .

ومما تجدر ملاحظته أن البحوث الكشفية غالبًا ما تكون ممهدة لبحوث اجتماعية كبرى ، وفى هذه الحالة تكون خطوة أساسية فى المرحلة الأولى التمهيدية ، إذ تفيد فى بلورة موضوع البحث وتحديد مجالاته ، كما أنها تفيد فى المرحلة الثانية التخطيطية ، وذلك لأنه- فى ضوء ما تكشف عنه من بيانات ومعطيات وتجارب وخبرات يستقى بعضها من بحوث سابقة ، يمكن وضع منهاج سليم يعتمد عليه تصميم البحث ، وهى ، فضلاً عن ذلك ، تفيد فى صقل الخطوات المتعلقة بالإجراءات التنفيذية التى يتم فيها إنجاز العمل الميدانى ، إذا كان البحث يعتمد عليه جزءًا أو كلاً ، وفى بعض الأحيان ، يكتفى بالبحث الكشفى بوصفه بحثًا قصير المدى ، سريع الإنجاز ، يمكن أن يفصح عن مؤشرات وسمات وحقائق اجتماعية أخرى ، تنير الطريق أمام المعنيين بشئون التخطيط الاجتماعى والتخطيط العمرانى فى النطاق البدوى والريفى والنطاق الحضرى ، وذلك بهدف التنمية الاجتماعية الشاملة المتكاملة .

ولما كان البحث التبيانى الوصفى الكشفى الذى يكتفى به مستقلا بذاته عن بحوث أخرى مستوعبة له كخطوة أساسية فيها ، فمن الممكن تصور موضوعات لبحوث نقترحها على النحو التالى :

- حياة المهاجرين الاجتماعية فى المناطق الحضرية الجاذبة .
- حياة المغتربين الاجتماعية فى دول المهجر .

- تنظيم الأسرة فى الريف والحضر .
- انتشار الصناعة فى الريف .
- عادات الإنفاق بين سكان المناطق المختلفة فى المدينة الأم .
- عادة الترفيه المتلفز ونظام الأسرة اليومى .

المنحى البرهانى فى البحوث الاجتماعية

المنحى البرهانى هو الذى يعنى فيه الباحث بإحدى هذه المسائل وفقًا لموضوع بحثه : الأولى تقصى بداية الظاهرة الاجتماعية هيئة كانت أو نظامًا أو فعلاً تم حدوثه ، والبحث عن الشواهد والأدلة على ذلك ، والمسألة الثانية الكشف عن الأسباب التى أدت إلى وجود الذات الاجتماعية أو حدوث الفعل الاجتماعى ، أما المسألة الثالثة فهى التحقق من صحة الفروض المصاغة بخصوص الظاهرة الاجتماعية ، ذاتًا كانت أو فعلاً .

ولتوضيح ذلك نضرب مثالاً من واقع الحياة فى المجتمع العربى ، يمتاز بحداثته نسبيا ، وهو ظاهرة عمل المرأة خارج بيتها ، تلك الظاهرة التى بدأت فى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر ، وأخذت تنمو تدريجيا وببطء شديد حتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ ، ثم أخذت تنتشر انتشارًا محدودًا فى بعض الدول العربية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ ، ثم اتسع نطاقها بتؤدة وحذر فى الخمسينيات والستينيات ، وأخيرًا أخذت فى الانطلاق فى السبعينيات ، ويتوقع أن يزداد هذا الانطلاق سرعة وانتشارًا بدرجة كبيرة مع اقتراب القرن العشرين من نهايته .

ويمكن البحث عن بداية هذه الظاهرة ودلالاتها ، وكيفية انتشارها ، وأسباب ذلك، والتحقق من فروض حول انتشارها فى صيغة تساؤلات عما إذا كان حدوثها ذاتيًا ، أو نتيجة ظهور ظاهرات أخرى ، أو تغيرها معها بفعل عوامل التغير الاجتماعى ، وعما إذا كانت الحاجة المادية هى التى اضطرت النساء إلى العمل خارج بيوتهن ، وعما إذا كانت نتيجة حركة اجتماعية تزعمها رجال مصلحون ، أو نساء مصلحات ، أو الفئتان معا ، وعما إذا كانت هناك علاقة سلبية أو إيجابية بين اشتغال النساء خارج بيوتهن وبين ظاهرات اجتماعية أخرى كالنمو السكانى ، وتزايد حالات الطلاق ، وانتشار الانحرافات السلوكية، وتدنى الإنتاج فى الأماكن التى يكثر فيها عمل المرأة ، وإهمال الأطفال ، ولما كان موضوع هذا البحث محاطًا بحساسية اجتماعية شديدة ؛ نظرًا لما اختزنه وحفظه الأفراد عنه فى

أذهانهم من أفكار وآراء وأحكام مسبقة ، أثناء تنشئة اجتماعية طويلة ، فإننا نعاود التنبيه إلى ذلك ، ونذكر القارئ بما سبق أن ذكرناه فى الفصل الثانى ، بخصوص ضرورة التزام الموضوعية والدقة والأمانة فى البحث .

ومن الممكن إيراد أمثلة كثيرة المنحى البرهانى فى إطار المنهج التجريبى ، وبخاصة أن تلك الأمثلة هى مما مضى من وقائع وأحداث ، قلنا أنها تجارب تقع فى المجتمع ، فتصبح من قبيل الأمر الواقع ، تجابه المعنيين وتشغلهم ببحثها فى ضوء تكررها وتشابهها ، أى اطراد حدوثها الذى يسمح بتأملها وإمعان النظر فيها واستقراء قوانين بخصوصها ، وهذا ما فعله كبار العلماء الاجتماعيين المنظرين كابن خلدون ، و« أوجيست كونت » ، و« كارل ماركس » ، و« فردريك إنجلز » ، و« ماكس فيبر » ، و« إميل دوركايم » ، و« إدورد وستر مارك » ، و« وليم سمنر » ، و« بترم سوروكن » ، و« تشارلز رايت ملز » ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

فقد توصل ابن خلدون إلى نظريات وقوانين اجتماعية كثيرة ، على رأسها نظريته فى العصبية التى جعلها محور النظام السياسى ، الذى استغرق العدد الأكبر من صفحات مقدمته لأنه أعظم موضوعاتها أهمية ، والعصبية عنده اتفاق الآراء والتضافر ، واهتدى «كونت » فى كتابه الفلسفة الوضعية إلى وضع قانونه عن تقدم التفكير البشرى المعروف بقانون الحالات الثلاث ، أما « ماركس » فقد استقرأ من بحثه فى التاريخ الاقتصادى عدة تنظيرات حول رأس المال والطبقات الاجتماعية ، وبخاصة نظريته عن التطور المادى للتاريخ التى تبلورت فى الحتمية الاقتصادية ، على أساس أن طريقة الإنتاج ، سواء أكانت يدوية فى المجتمع التقليدى أم آلية فى المجتمع الحديث ، هى الركيزة الأساسية فى تحديد نوع الاقتصاد الذى يسود المجتمع ، ونوع البناء الثقافى والاجتماعى الذى يميزه ، وأما « إنجلز » فقد عنى ببحث نظام الأسرة وتقصى بدايته والتنظير بخصوصه ، بينما اهتم « فيبر » بتحليل العلاقة بين الدين والظاهرات الاقتصادية بخاصة والظاهرات الاجتماعية الأخرى، بل أيضا الحياة الثقافية والتنظيم الاجتماعى على وجه العموم ، وقد توصل من تحليله إلى أنه بين الظاهرات الاجتماعية ، بما فى ذلك الظاهرة الدينية ، اعتماد متبادل ، أى أن كلا منها يؤثر فى الظاهرات الأخرى ويتأثر بها .

أما « دور كايم » فقد بحث ثلاثة موضوعات رئيسية، وهى تقسيم العمل الاجتماعى، والانتحار ، والأشكال الأولية للحياة الدينية، وكانت له فيها تنظيرات تميز بها عمن سبقوه، وكونت مدرسة فكرية اجتماعية ركيزتها الجماعة والتصورات الجمعية ، بدلاً من الفرد والتصورات الفردية ، كما كان يرى كل من « سبنسر » و« فيبر » ، ولقد عرف « وستر مارك » الفنلندى الجنسية ببحثه الشامل المتعمق لتاريخ الزواج البشرى ، كما أنه قام ببحث ميدانى فى مراكش ، الأمر الذى يدل على اعترافه بالبحوث التى تقوم على العمل الميدانى، ولا غرابة فى ذلك إذا علمنا أنه كان يحتل كرسى الاجتماع فى جامعة لندن التى كانت تعنى بهذا النوع من البحوث العملية القائمة على النهج الاختبارى ، سواء أكانت تستخدم الأسلوب الكيفى أم الكمى أم تجمع بينهما ، وقد تمكن من الإسهام فى نقد النظرية التى تقول بسبق الانحدار من سلالة أموية على الانحدار من سلالة أبوية .

ومن العلماء الاجتماعيين الأمريكيين ، برز اسم « سمنر » صاحب البحث القيم فى موضوع الآداب الشعبية ، الذى أكد فيه فكرة أن عرف المجموعة يظهر تدريجيا ولا شعوريا لأنه الأصلح ، والبقاء دائمًا للأصلح ، فيتبلور العرف فى أنماط متكررة ؛ لأنه يؤدى إلى رفاهية المجتمع ، ولذلك يكتسب صفة الإجبار لضمان الاتباع وعدم الخروج على الجماعة، ولعل « سوروكن » الروسى الأصل والتعليم والأمريكى الإقامة والأستاذية الجامعية ، ينفرد من بين علماء الاجتماع الغربيين بثلاث ميزات مجتمعة، فهو قد اكتسب شهرة كبيرة لبحوثه النظرية البرهانية ، وبخاصة بحثه فى موضوع علم اجتماع الثورة ، ولأنه أسهم مع آخرين ببحوث عملية قليلة قوامها العمل الميدانى ، كبحث آثار المكافأة الجمعية والمكافأة الفردية ، والمكافأة المتساوية والمكافأة غير المتساوية والمنافسة الشريفة على كفاءة العمل [(١)] ، ثم لأنه أظهر معرفة اجتماعية شاملة وبراعة علمية نقدية فى بحثه الفريد الفذ فى النظريات الاجتماعية المعاصرة ، الذى أفاد منه فائدة كبيرة فى بحثيه القديرين الفاعليات الاجتماعية والثقافية ، والمجتمع والثقافة والشخصية [(٢)] .

---

(١) انظر :

Pitirim Sorokn et al .,,An Experimental Study of Effieiency of Work Urder Various Specified Conditious . **Am. Jour** (1930), pp. 765 - 82.

(١) من العجيب فى مجال النقد العلمى ، أن يكتب عن هذا العالم ، باحث اجتماعى عربى مبتدئ ، ما نصه : « ويتمثل أبرز جهوده فى التاريخ للفكر السوسيولوجى ، وفى دراسة الديناميات الاجتماعية والثقافية ، أعده باحثًا ، وليس منظرًا ولا عالمًا » ، عبد الباسط عبد المعطى ، **اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع** ، الحاشية ، ص ١٠٧ .

وفى ختام هذه الفقرة عن تلك النخبة من العلماء الاجتماعيين التجريبيين ، نذكر عالم السياسة الأمريكى « ملز » الذى توفى فى السادسة والأربعين من عمره (سنة ١٩٦٢) ، والذى وجد فى علم الاجتماع السياسى الوسيلة لتحدى الأفكار والأهواء الاجتماعية ، التى ظهرت فى بحوث كثير من علماء الاجتماع المعاصرين ، لقد كان معنيا بمراكز السلطة ، وبالتقسيم الاجتماعى الطبقى ، وبالعلاقة بين الثقافة والشخصية ، وله تنظيرات جريئة فى موضوعى الموظفين (ذوى الياقات البيضاء) والصفوة ذات القوة ، ونكتفى بهذه الأمثلة من علماء الاجتماع الذين نحوا نحوًا برهانيا فى تطبيق المنهج الاجتماعى التجريبى فى البحث .

والذى نخلص إليه بعد شرح كل من المنحيين التبيانى والبرهانى ، هو أنهما مهمان ومفيدان من الناحية العلمية ، فالمنحى التبيانى يحقق أهدافًا كثيرة عن درجة كبيرة من الأهمية الاجتماعية العلمية ، والمنحى البرهانى يثرى العلوم الاجتماعية بشتى التنظيرات التى تتبلور فى نظريات وقوانين تفيد فى الكشف عن الطبيعة البشرية الاجتماعية ، وتقصى أسباب ما يحدث من تغيرات فى الظاهرات الاجتماعية ، وبخاصة تلك التى تتعلق بالقيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية فى مختلف المواقع والظروف ، وكلا المنحيين يخدمان المنهج التجريبى ، الذى تكون وظيفة الباحث الذى يستخدمه ، النظر إلى ما وقع من وقائع وما حدث من أحداث على أنها تجارب اجتماعية ، تثير الانتباه وتدعو إلى البحث العلمى ، الذى يعتمد فيه على أسلوب معين فى معالجة بيانات هذه التجارب الاجتماعية وإعدادها لعمليتى التحليل والتفسير ، اللتين يتوقف عليهما كتابة التقرير النهائى لأى بحث اجتماعى علمى .

الأسلوب فى البحث الاجتماعى

هناك أسلوبان متمايزان فى البحث الاجتماعى ، يختار الباحث منهما ما يراه مناسبًا لبحثه من الناحية العلمية ، هذان الأسلوبان هما الأسلوب الكيفى والأسلوب الكمى ، ويمكن-فى بعض البحوث ونظرًا لاعتبارات تتعلق بها وبظروفها - الجمع بين الأسلوبين حتى تتم الفائدة بالحصول على ميزة كل منها ، ولكن هذا الجمع بينهما لا يصنع أسلوبًا ثالثًا ، لأنه ليس مزجًا ينتج عنه أسلوب يختلف تمامًا عن الأسلوب الكيفى وعن الأسلوب الكمى، وكما أنه من الخطأ اعتبار المنحى منهجًا ، كما يخلط بعض الباحثين الغربيين ، فكذلك من الخطأ عد الأسلوب منهجًا ، كما هو شائع بينهم ، ولئن كان عذرهم ، كما ذكرنا آنفًا ، أن لديهم اصطلاحًا واحدًا هو "Methodus" ، أى منهج باللاتينية ، الذى

أخذوا منه اصطلاحاتهم بلغاتهم ، إلا أنه كان من الممكن استعمال كلمة "Style" ، أى أسلوب للكيف والكم ، الذى يعتمد البحث على أحدهما أو عليهما وفق متطلبات كل موضوع ، وكما سبق أن قلنا ، لا عذر مطلقًا لمن عندهم لغة غنية بمفرداتها المختلفة فى معانيها ، كاللغة العربية ، ولكنهم ينقلون ويترجمون عن الكتب الأجنبية بدون بذل جهد فى التفتيش بدقة عن الأنسب والأصلح والأصوب والأوضح من المفردات العربية ، علما بأن كل ما يتعلق بالتفكير البشرى العلمى من نهج ومنهاج ومنهج وطريقة ، أى كل ما يتصل بتصميم البحوث ، اجتماعية كانت أو طبيعية ، يجب أن يكون سليمًا دقيقا واضحًا ومناسبًا ، وإذا لم تراع الدقة فى أشد أنحاء العلوم حساسية وتعرضًا للخطأ ، ففى أى شىء بعد ذلك يمكن أن تراعى ؟.

والخطأ الأفدح أن يتراءى لبعض الباحثين ، أن يزعموا أنهم يبتكرون أسلوبًا جديدًا للبحث ، إذا جمعوا بين الأسلوب الكيفى والأسلوب الكمى فى أسلوب ثالث يسمونه الأسلوب التكاملى ، أو المنهج التكاملى على حد تعبيرهم [١] ، والمعروف أن التكاملية تعنى تركيز البحث العلمى الاجتماعى فى المظاهر السلوكية والاجتماعية والثقافية الأساسية، وذلك بقصد فهم جميع المسائل الهامة المتعلقة بماذا ، وكيف ، ولماذا ، عن الإنسان ، والسلوك البشرى ، والحياة الاجتماعية الثقافية فى مظهرها البنائى والفاعلى ، أى النشيط، فالتكاملية نوع من التناول العلمى للواقع الكلى والصحيح للطبيعة الحقيقة للبشر ، والواقع الاجتماعى الثقافى ، وهى التى تؤدى إلى صياغة النظريات الاجتماعية الكبرى ، وهكذا يتضح أن التناول التكاملى ليس منهجًا ، وليس أسلوبًا علميا فى البحث ، كيفيا كان أو كميا ، والصحيح أن يقال أن بعض البحوث الاجتماعية يمكن تناولها على أساس تكاملى، باستخدام أحد الأسلوبين الكيفى أو الكمى ، أو باستخدام الأسلوبين معا ، وذلك وفق متطلبات كل بحث .

أ ـ الأسلوب الكيفى فى البحث الاجتماعى

يعنى الأسلوب الكيفى فى البحث العلمى فى إطار المنهج التجريبى ، التركيز فى معالجة التجارب الواقعة والأحداث الجارية ، سواء فى الماضى أو الحاضر ، على ما يفهمه الباحث منها ويدركه ويميزه ، ويستطيع تصنيفه ، ولمح العلاقات التى يمكن ملاحظتها ملاحظة عقلية ، وهذا الأسلوب هو الذى اعتمد عليه كبار المنظرين فى العلوم الاجتماعية،

(١) انظر: محمد عارف ، **المنهج فى علم الاجتماع : الجزء الثانى نظرية التكامل المنهجى فى علم الاجتماع** .

وهدوا به إلى صياغة نظريات ووضع قوانين اجتماعية ، استقرأوها من العديد من الوقائع والأحداث التى وقعت فى الماضى أو الحاضر فى شكل تجارب طبيعية ، أى لم تتدخل فيها الصنعة البشرية ، وقد يكون وقوعها فى مجتمع واحد ، فيكون التنظير الاجتماعى ، فى الغالب فى إطار الثقافة السائدة فيه ، أو يكون وقوع هذه الأحداث والوقائع فى عدة مجتمعات تربطها بعضها ببعض روابط قومية ، فيكون التنظير فى هذه الحالة فى إطار الثقافة الشاملة فى هذه المجتمعات ، وهنا تصبح مساحة مجالات البحث البشرى والمكانى والزمنى شاسعة جدًا ، وما على الباحث إلا أن يلتقط ما يتعلق ببحثه من بيانات اجتماعية، بالقدر الذى يكفيه فهمًا وإدراكًا واستدلالا أو استنباطًا .

والذى يحدث تمامًا هو أن الباحث يعيش بفكره وسط جميع الصور الاجتماعية التى تكون قد امتلأت بها حافظته ، ويعايش بذهنه ما بينها من تفاعلات متبادلة ، تؤدى إلى نتائج ذات صور اجتماعية ثانوية مترتبة عليها ، ثم يلمح بعقله العلاقات الظاهرة والباطنة، ويستشف بذكائه الاجتماعى وحدسه المعرفى مختلف المفاهيم وشتى الفروض ، التى تجعل تفسير ما يلمح وما يستشف طيعا ، وتؤدى به إلى تحقيق أهدافه من بحثه ، هذه العملية الفكرية وما تتضمنه من عمليات ذهنية تبين مدى صعوبة الأسلوب الكيفى ، وتكشف سر ما نجده من إختلاف بين العلماء فى القدرة على التنظير السليم .

ولابن خلدون فى مقدمته ثلاثة فصول فى الإدراك البشرى من الناحيتين النظرية والعملية ، أولها « فى الفكر الإنسانى » ، وثانيها « فى أن عالم الحوادث الفعلية إنما يتم بالفكر » ، وثالثها « فى العقل التجريبى وكيفية حدوثها » (١) ، ويظهر من الأفكار الواردة فيها أنه إنما كتبها عن خبرة حصلها من ممارسته الأسلوب الكيفى فى بحثه الاجتماعى العلمى للظواهر الاجتماعية ، الذى اعتمد فيه أساسًا على وقائع الماضى التى سجلها فى كتابه فى تاريخ العرب والعجم والبربر قبل أن يكتب المقدمة ، وهذه الأفكار عظيمة الفائدة، ليس فقط لمن يريد استخدام الأسلوب الكيفى ، بل أيضًا لمن يبغى تعمق المنهج التجربى .

فهو يرى أن الإدراك هو شعور المدرك فى ذاته بما هو خارج عن ذاته ، بواسطة حواسه وعقله المفكر ، الذى ينتزع صور المحسوسات ، ويجول فى ذهنه مفكرًا فيها ، فيجرد منها صورًا أخرى ، وأن الفكر هو التصرف فى تلك الصور وراء الحس وجولان العقل بها

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ، تحقيق وتعليق على عبد الواحد وافى ، ص ١١٠٧ ـ ١١١٣ .

بالانتزاع والتركيب ، وأنه على مراتب : الأولى تعقل الأمور المرتبة فى الخارج ترتيبًا طبيعيا أو وضعيا ليقصد إيقاعها بقدرته ، ويسمى ذلك العقل التمييزى وأكثره تصورات ، والثانية تعقل الآراء والآداب فى معاملة الآخرين وسياستهم ، وأكثرها تصديقات تحصل بالتجربة شيئًا فشيئًا إلى أن تتم الفائدة منها ، ويسمى ذلك العقل التجريبى ، والثالثة تعقل العلم أو الظن بمطلوب وراء الحس لا يتعلق به عمل ، ويسمى ذلك العقل النظرى ، وهو تصورات وتصديقات تنتظم انتظامًا خاصا على شروط خاصة ، فتفيد علومًا أخرى من جنسها فى التصور أو التصديق ، ثم ينتظم مع غيره فيفيد علومًا أخرى غيرها (١) .

ويرى ابن خلدون ، بالإضافة إلى ذلك ، أن أفعال البشر الاجتماعية التى يجعلها فكرهم منتظمة ومرتبة فى شكل عادات وتقاليد ، إنما هى نتيجة تجربة بالواقع فى تعاملهم بعضهم مع بعض ، فيتعين لهم ما يجب أو ينبغى فعلاً أو تركًا ، وبذلك تتضح كيفية حدوث العقل التجربى ، كما أنه يرى أن الفكر يدرك الترتيب بين الحوادث بالطبع أو بالتعلم ، فإذا قصد إيجاد شيء من الأشياء ، فلأجل الترتيب بين الحوادث ، لابد من إدراك وتعقل سببه أو علته أو شرطه ، الذى يعد بوجه عام مبادئ له (٢) .

هكذا يتضح أن الأسلوب الكيفى الذى استعمله ابن خلدون فى إطار المنهج التجريبى الذى اعتمد فيه أساسًا على الطريقة التاريخية ، هو أنسب مسالك البرهان فى بحوث علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية،ولابد أن نقرر بهذا الصدد أن الفهم وحده هو ركيزة البحوث الاجتماعية لدى « ماكس فيبر » وأتباعه ، باعتباره عملية معرفية متضمنة فى عملية الإدراك ومكملة لها ، وضرورية فى الملاحظة، واستنباط الفروض، وكذلك فى التحليل والتفسير ، وذلك لأن التجارب الاجتماعية وما تتضمنها من وقائع وأحداث وحقائق، ذات معان ظاهرة وباطنة يمكن الكشف عنها ، بينما كان ما يتعلق بالعلوم الطبيعية ليس له معان إنسانية، ولذلك صارت بالضرورة تعتمد على الأسلوب الكمى اعتمادًا تامًا ، أما العلوم الاجتماعية فتعتمد عليه بمقدار ، عندما يتحتم الأخذ بهذا الأسلوب فى جزء معين من بحوثها .

---

(١) انظر المصدر نفسه، ص ١١١٠٨، ١١١٠٩، ويجب أن نقرر أن استخدام كلمة « تجريبى » فى هذه الفصول، إما أن يدل على أن ابن خلدون قد أخطأ بخلطه بين التجربة والتجريب ، أو أنه صاغ النسبة من تجريب وليس من تجربة .

(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ١١١٠ .

وكمثل البحوث التى استخدم فيها الأسلوب الكيفى والطريقة التاريخية والمنهج التجربى ، ذلك البحث الذى قمت به فى موضوع الوعى المصرى للعدالة ونظمها ، والذى نشر فى ثالث قسم من كتابى علم الاجتماعى القانونى ، ففروض هذا البحث وردت على خاطرى من مطالعات عامة عن أحوال مصر الاجتماعية ، ومن تجارب وقعت لى فى علاقاتى مع أشخاص معينين كانت لهم مظالم خاصة ، ومن مشاهداتى لتصرفات شخصية لبعض المهتمين بالمظلومين ، وذلك عندما شغلت فكرى ببحث هذا الموضوع ، ثم أخذت بعد ذلك أتتبع المصادر التاريخية الغنية بالحقائق والوقائع ، أى التجارب الخاصة به ، وقرأتها قراءة متأنية تمكن من النظر والفهم ، وأخذت بعد ذلك فى جمع مادة وفيرة ضرورية ، نسختها فى جذاذات رتبتها مفصلة ، ودونت ما استبطنته اجتماعيا من التجارب التى مرت أو عشتها ، ثم أخذت أقرأ هذه المادة كلها ، فيسر لى النظر والفهم لمح علاقات بين الحقائق بعضها وبعض ، والتفطن إلى التجارب المتكررة ومتغيراتها ، فاستطعت بالاستبصار الاستقراء من جزئياتها المتشابهة ، وتمكنت فى النهاية من صياغة بعض النظريات، وضعتها فى محك الاختبار، فى ضوء المادة نفسها التى جمعتها ، فتحققت من صحتها.

وتنحصر هذه التنظيرات فى :

١ - أن المصرى يميل إلى الظلم إن قدر وكان قويًا .

٢ - وأن المظلوم الضعيف لا يسكت على الظلم .

٣ - وأنه ينشد الحكم العادل الذى تدعمه قوة الإله .

٤ - وأنه لا يفهم الإجراءات القانونية الحديثة فى المحاكم ولا يثق فى جدواها ، لأنها غريبة عن ثقافته .

٥ - وأنه يهاب القسم الطقسى ويخشى مغبته .

٦ - وأنه يثق فى القوة بأشكالها المختلفة : المادية ، والبدنية ، والسحرية ، والإلهية ، ويلجأ إلى ما يستطيعه منها وفق مقدرته ودرجة اعتقاده وإيمانه ، لكى يستطيع أخذ حقه من غريمه الظالم ، وقد كشف البحث أن جرائم اقتلاع المزروعات أو إغراقها أو تسميم المواشى، التى كانت شائعة فى بعض المناطق فى أوائل العصر الحاضر ، لم تكن موجودة فى العصور القديمة ، مما يدل على أنها جرائم وافدة ، أما أسباب ما ذكرنا آنفًا من صفات

خلقية ، فإنها تكمن فى تدين المصريين ، واعتقادهم فى العدالة الإلهية ، وثقافتهم الريفية الزراعية ، والقيم الثأرية التى يربون عليها ، وقد اختبرت هذه الأسباب وتبين لى صحتها من حقائق مسجلة وتجارب واقعة مطردة على مر العصور .

وهناك موضوع اجتماعى يستهوى فى العصر الحاضر بعض الساسة والباحثين على حد سواء ، وهو موضوع السمات أو الشيم القومية العربية ، الذى يتخذ تسمية أكثر جاذبية من الناحية الشعبية ، وهى الشخصية العربية ، ونذكر أن ابن خلدون تعرض لبحث موضوع الشيم القومية وعواملها المختلفة ، سواء منها ما كان مرتبطًا بالعادات المكتسبة من التنشئة الاجتماعية ، أو مرتكزًا على خصائص البيئة من نبات وحيوان ، وبادية أو ريف أو حضر ، وخصائص السطح من جبال وهضاب وسهول ووديان وخصائص طقسية من حرارة وبرودة واعتدال ، وخصائص موقعية على سواحل البحار أو بعيدًا فى الداخل أو على ضفاف الأنهار ، وخصائص اقتصادية من فقر وغنى وكفاف ، ولما كان موضوعيا فى بحثه ، لم يسلم من النقد ، بخصوص ما قاله عن العرب ، وذلك على الرغم من أن البيئة التى وصفها واستنبط منها أحكامه ، كانت بيئة الأعراب فى الجزيرة العربية وما يجاورها ، والتركمان فى بلاد الترك ، والبربر فى بلاد المغرب ، أى تونس والجزائر ومراكش (١) .

والحق أن موضوع الشخصية أيا كانت قوميتها معرض لكثير من التحيز ، وخاصة أن إيحاءات بحثه غير موضوعية ، فالباحث الذى يقتحم المركب الصعب ويقدم على بحث موضوع الشخصية العربية من تلقاء نفسه أو بطلب من ذوى السلطة ، يجد نفسه شعوريًا أو لا شعوريًا يبحث جاهدًا وراء ميزات العرب ومحاسنهم فحسب ليبرزها ، ويساعده فى ذلك تاريخ طويل حافل بتجارب لا حصر لها ، وسير ذاتية وسير شخصية ذات دلالات مختلفة ، وبحوث سابقة خاصة ببعض البلاد وأخرى لها صفة العمومية ، وأدب ملىء بالفخر والاعتداد بالنفس ، ولا يخفى أن تيار الاعتزاز بالقومية ، الذى تسير معه شعوب كثيرة فى العصر الحديث قد جرف معه أولئك الذين يعتقدون أنهم يستطيعون التوفيق بين العلم والسياسة ، فإذا بهم يجهدون فى تطويع العلم لها ، وأصبحوا دعاة شاؤوا أم أبوا ، وليس هذا من العلم فى شىء ، إذ « لا يدرك » الأشياء على حقيقتها إلا من جرد نفسه عن الأهواء .

وكذلك كان ابن خلدون على حق عندما ذكر من بين الأسباب التى تجعل الكذب يتطرق إلى الأخبار المروية عن الدول وتجاربها ، أى ظاهرات الاجتماع فيها ، « التشيعات

(١) انظر: حسن الساعاتى ، علم الاجتماع الخلدونى : قواعد المنهج ، ص ١٣٠ ـ ١٣٩ .

للآراء والمذاهب ، فإن النفس . . . إذا خامرها تشيع لرأى أو نحلة ، قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة ، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع فى قبول الكذب ونقله » [1] ، وهذه ظاهرة متفشية بين الناس ، ويعانى منها كثير من الباحثين فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، وبخاصة فيما يتعلق بالبحوث التى تتناول موضوعات متصلة بالعقائديات كالرأسمالية والاشتراكية ، أو بالنظم كالديمقراطية والدكتاتورية ، أو بظاهرات اجتماعية تتصل بالعلاقات بين المرأة والرجل فى الأسرة وفى العمل ، أو تتصل بالشباب وعلاقاتهم بالكبار كوالديهم وأساتذتهم ومن هم من جيلهم ، ولا سبيل إلى الحقيقة التى يجب أن يرتكز البحث الاجتماعى عليها ، إلا بالتزام الحياد والموضوعية ، وربما كان ذلك هو الذى دفع بعض العلماء إلى التفتيش عن أسلوب آخر للبحث ، يمكن أن يتسم إلى درجة كبيرة بالحياد والموضوعية ، فوجدوا فى الأسلوب الكمى ضالتهم المنشودة ، وهذا ما سنوضحه فيما يلى .

ب ـ الأسلوب الكمى فى البحث الاجتماعى

لابد أن نشير بادئ ذى بدء إلى أن الأسلوب الكيفى يستخدم ، كما ذكرنا آنفا ، لمعالجة معطيات جمعها المعنيون بالتاريخ والتوثيق ثم تركوها لمن يرغب فى الإفادة منها ، ومن بينهم المعنيون بالبحث العلمى ، ومعطيات أخرى خلفها أصحاب السير الذاتية وكتاب السير الشخصية للغرض نفسه ، أما الأسلوب الكمى فيستخدم لمعالجة بيانات أعطيت فى الماضى أو تعطى فى الحاضر ، أولا بناء على طلب المعنيين بالحصول عليها لمعالجتها ، وثانيًا إجابة على أسئلة محددة توجه إليهم ، إما بواسطة صحائف استخبار تحتوى على هذه الأسئلة ، وإما بواسطة الباحثين الاجتماعيين أنفسهم أو من يساعدهم ، عن طريق استبارهم شخصيا فى مقابلات تحدد أوقاتها معهم من قبل ، وفى هذه الحالة يعتمد المستبرون على صحائف استبيان ، تحتوى كل منها على عدة أسئلة يوجهها الباحث إلى كل مبحوث من الأفراد المختارين للبحث .

ولكن ليس معنى ذلك أن صحيفة الاستخبار لا تختلف فى كثير أو قليل عن صحيفة الاستبيان ، فهناك فى الواقع اختلاف كبير سنبينه فيما بعد ، ولكنهما تتشابهان فى أن كلا منهما بعد إجابة أسئلتها تحتوى على البيانات المطلوبة ، وبعد ذلك يجرى تكميم هذه البيانات فى عملية فنية متتابعة ، تنتهى بجداول تحوى أرقامًا يجيل الباحث فيها النظر ،

---

(١) مقدمة للعلامة ابن خلدون ، ص ٣٥ .

ويحاول فهمها والتفطن إلى ما بين البيانات الرقمية من علاقات ، وبذلك يستطيع القيام بعمليتى التحليل والتفسير ، وهكذا يتضح أن الباحث الذى يستخدم الأسلوب الكمى ، يتعامل مع أرقام ، بينما ذلك الذى يستخدم الأسلوب الكيفى يتعامل مع أفكار وآراء ، حقيقة أن الأرقام تعبر عن أفكار وآراء ، ولكنها فى هذه الحالة تكون فى صورة مكممة ، أى بلغة الأرقام أو الكم ، ومن هنا كانت تسمية هذا الأسلوب من المعالجة فى البحوث الاجتماعية بالأسلوب الكمى .

ومما زاد فى تعضيد الالتجاء إلى الأسلوب الكمى ، والاعتماد على الإحصاءات فى شتى أشكالها ، تعقد الحياة فى المجتمع الحديث ، حتى ولو كان ينتمى إلى العالم الثالث الذى يتسم بالبساطة النسبية ، ونتيجة تعقد الحياة الاجتماعية الظاهر بوضوح فى تشعب أبنية نظمها الاجتماعية ووظائفها ، أصبحت الملاحظة المباشرة كطريقة من طرائق بحث ظاهراتها الاجتماعية غير كافية إلى درجة كبيرة ، فى مساعدة الباحث الاجتماعى فى الإجابة على العدد الكبير المتزايد من التساؤلات التى تطرحها الظروف والتغيرات الحديثة ، ومن هنا كان الالتجاء إلى لغة الكم التى تسمح بمعالجة أعداد هائلة من البيانات ، ومن حسن الحظ أن التفنين المعاصر الذى تقدم بخطوات واسعة ، قد أوجد الحاسوب (الحاسب الآلى) ، معجزة العصر الحاضر ، ليمد يد العون القديرة فى ميادين البحث العلمى التى سبقت فى الإفادة منه أعظم فائدة ، وخاصة فى اجتلاء أسرار الفضاء الخارجى وما يجرى فى المجموعة الشمسية .

والحق يقال أن النزعة الاختبارية (empiricism) فى البحوث الاجتماعية ، ما كان لها أن تنجح وتقف على أرض صلبة ،بدون استخدام الأسلوب الكمى الذى يسير فى العمليات نفسها التى يسير فيها الأسلوب الكيفى ، مع زيادة فارق واحد معقد هو عملية الاختزال ، فأصبحت عمليات الأسلوب الكمى أربع عمليات وهى التصنيف ، والاختزال ، والتحليل والتفسير ، وعملية اختزال البيانات الفكرية بتحويلها إلى أرقام ، يتناولها الحاسوب بفنياته العبقرية ثم يبرزها فى تشكيلات حسابية وفق رغبة الباحث ، هى العملية الشديدة التعقيد التى يتيه بها أصحاب الأسلوب الكمى على زملائهم أصحاب الأسلوب الكيفى ، الذين بدورهم يعتقدون أنه يمكنهم من صياغة النظريات الاجتماعية الكبرى ، تاركين للأسلوب الكمى التنظير القاصر المحدود ، على حد تعبيرهم .

حـ - التحيز إلى أحد الأسلوبين الكيفى والكمى

ذكرنا فيما سبق أن أصحاب الأسلوب الكيفى فى البحث يتعالون على زملائهم أصحاب الأسلوب الكمى ، الذين بدورهم يتيهون عليهم بأسلوبهم وفنياتهم الإحصائية وما اخترع لها من حاسب آلى (حاسوب) عجيب الإنجاز ، لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد؛ ذلك لأن العلماء الغربيين قد بلغوا فى انقسامهم إلى كيفيين وكميين حد التعصب ، ونسج الباحثون العرب على منوالهم ، كما هى عادة من ينقلون بدون إعمال فكر فى ميدان علمى ركيزته النظر والتبصر والفهم والتعقل العميق ، هذا فضلاً عن خطئهم جميعًا فى اعتبار الأسلوب فى البحث الاجتماعى منهجًا ، وقد دفعهم التعصب إلى نقد بعضهم بعضا، كما سنبين فيما يلى .

ولقد ساد بين فريق من العلماء الاجتماعيين ، وعلى رأسهم « جورج لمبرج » ، الاعتقاد بأن الذين يستخدمون الأسلوب الكمى فى بحوثهم ، هم وحدهم العلميون الذين يستطيعون إثراء العلوم الاجتماعية ، بما يقومون به من عديد البحوث التى يجزمون بأنها قد مكنتهم من صياغة نظريات اجتماعية مدعومة بضبط الكم ودقته ، بواسطة قياس الثبات والصدق فى بياناتها الرقمية ، وذلك على النقيض من أولئك الذين يعتمدون على الحدس والاستبصار فى فهم الظواهر الاجتماعية واستقراء قوانين ونظريات اجتماعية من وقائعها المتشابهة والمتكررة ، رأسيا عبر الزمن ، وأفقيًا فى حقبة أو عصر واحد ، وعلى رأس هذا الفريق من العلميين « يترم سوروكن » ، ويرى « لمبرج » أن الكيفيين يشبهون قراء الفنجان أو المحدقين فى الكرات البلورية ، بقصد التكهن بالغيب ، ويتساءل عن وصف موضوعى لما يستخدمونه من فنيات البحث الاجتماعى العلمى ، ويضيق بدفاعهم البليغ عن أسلوبهم الكيفى الذى ، فى نظره ، يشبه الشعوذة (١) .

ويعتقد « لمبرج » وأتباعه من الباحثين الكميين اعتقادًا جازمًا ، بأن التعميمات الاجتماعية العلمية ، فى شكل نظريات وقوانين اجتماعية ، لا يتسنى لها الارتكاز إلا على أساس كمى ، فالتعميم العلمى فى نظره ، عملية تحديد الغلبة الاحتمالية فى محيط معطيات موضوع البحث الاجتماعى ، من معطيات محدودة وثيقة الصلة به ، أو بمعنى أوضح ، الحكم على الكل مما أمكن معرفته عن بعض أجزائه المختارة كعينة ممثلة (٢) . ولا

---

(١) انظر « جورج لمبرج » ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ٥٩ ـ ٧١ .

يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن « لمبرج » يدعى أن المدرسة الفكرية التى يتزعمها ، مدرسة تمتاز بميزتين :

الأولى أنها وضعية ، بمعنى أنها منسجمة مع نهج « أوجيست كونت » الجديد الذى يعتمد وصف الظاهرات الاجتماعية على حالها الموجودة عليها ، ثم تحليلها ومقارنتها بما كانت عليه فى حالاتها السابقة ، وتعليل وجودها وما يطرأ عليها من تغير .

ويتطابق فكر « لمبرج » مع فكر « كونت » خاصة ، من حيث إنه لايقيم وزنًا للتأمل والتخيل والاستبطان والحدس والآراء الذاتية ، وإنما يرى أن تقوم البحوث وتستقرأ النظريات والقوانين الاجتماعية ، على دعائم وطيدة من الواقعية المرتبطة بطبائع الظاهرات الاجتماعية وحقائقها ، كما هى فعلاً فى العالم الخارجى ، أى فى المجتمع ، وهذا هو الأساس الذى ينبى عليه اهتمام البحوث بكشف العلاقات السببية التى تربط بعضها ببعض ، والتى تعمل على بقائها وكذلك على صيرورتها أى تغيرها فى إطار هذه العلاقات (١) . وقد وصف «نيقولا تيماشيف » هذا الفكر الكونتى الذى انتشر بين علماء الاجتماع المحدثين فى الولايات المتحدة بزعامة « لمبرخ » بأنه وضعية جديدة (٢) .

أما **الميزة الثانية** فمترتبة على الأولى وهى الوضعية ؛ ذلك لأن « لمبرج » أصر ، لكى يحدد هوية مدرسته الوضعية الجديدة ، على أن يؤكد أن علم الاجتماع الذى أقامه على دعائم كمية علم اجتماع طبيعى ، أى يندرج مع العلوم الطبيعية التى لا يستخدم فيها إلا الأسلوب الكمى (٣) .

ولكن أتباع هذه المدرسة الذين ترسموا خطى زملائهم من الباحثين فى العلوم الطبيعية التى تتصف بأنها علوم مضبوطة ، قد غالوا ، مع الأسف ، فى اتباع الأسلوب الكمى فى بحوثهم ، وجعلوا من هذا الأسلوب الرقمى فى ذاته ، صنعة أو علمًا جديدًا يحتوى على شتى فنيات الإحصاء والقياس وفنيات التدقيق فيها وضبطها ، وأصروا على أن يكون المتخصص فى علم الاجتماع - أو أى علم من العلوم الاجتماعية - ملما إلمامًا تاما بهذه الصنعة أو العلم الجديد ، الذى جعلوا له مقررات خاصة فى خطط الدراسة أو أقسام علم

---

(١) انظر **المصدر نفسه** ، ص ٨٣ ، ٨٤ .

(٢) انظر :

N.F. Timasheff. "Sociological Theory To - day " . Amecican **Catholic Sociological Review , xi** (March 1950) . p- 26.

(٣) انظر « جورج لمبرج » ، المصدر السابق ، التصدير وكذلك ص ٨٤ .

الاجتماع والعلوم الاجتماعية بالجامعات ، وقد ووجه الإغراق فى استخدام الأسلوب الكمى بنقد لاذع ، من قبل زملائهم أصحاب الأسلوب الكيفى بزعامة « بترم سوروكن » فى الولايات المتحدة و« جورج جورفتش » فى فرنسا ، الذى اتهمهم بأنهم يعانون من حواز الإحصاء ، وهوس القياس ، وخبل الكم (١) .

وأما « سوروكن » فقد قال فى محاضرة عامة ألقاها فى المؤتمر الدولى التاسع عشر، الذى عقد فى مدينة المكسيك سنة ١٩٦٠ : إن « الثورة الحديثة ضد الأنساق الكبرى لعلم الاجتماع ، وضد البحث الدقيق للمشكلات الأساسية ، الشخصية والاجتماعية والثقافية ، لا أساس لها ولا ثمرة لها ... والإهمال مؤخرًا فى تقصى هذه المشكلات الكبرى ، لحساب بحث المشكلات الصغيرة والمحدودة ، والمربحة حكوميا وتجاريا ، لم يسهم إلا بالكاد فى نمو علم الاجتماع كعلم ، وفى فهمنا جميع المسائل الهامة المتعلقة بتساؤلات : ماذا ؟ وكيف ؟ ولماذا ؟ عن الإنسان ، والسلوك البشرى ، والحياة ، فى مظهريها البنائى والفاعلى (الدينامى) ... والنظريات الحديثة لعلم الاجتماع النسقى (sysfematic) ، تكفل جزئيا الحاجة إلى نسق ملائم لعلم الاجتماع ، ولكنها تخفق فى سد هذه الحاجة تمامًا، وذلك لعدم ملاءمة خلفيتها الفلسفية ، وبخاصة لتصورها المتناهى فى الضيق ، والذى يخطئ الواقع الكلى الصحيح للطبيعة الحقيقية للإنسان ، والواقع الاجتماعى الثقافى أو الفوق ـ عضوى وضعف هذه التصورات ، إن لم يكن عجزها ، يجعل من أنساق علم الاجتماع مناهج منحازة إلى جانب واحد ، لفهم وتقصى الظاهرات النفس ـ اجتماعية والثقافية ، هذه المناهج العاجزة كثيرًا ما تعطى نتائج سطحية ومضللة » (٢) .

ويبلور « سوروكن » فى ملخص هذه المحاضرة نقده للكميين من الباحثين الاجتماعيين فيقول : « وفى العقدين الأخيرين ، حدث فى علم الاجتماع فى الولايات المتحدة تحول

---

(١) انظر :

Duncan Mitchell, **Dictionary of Sociology** " George Gurvitch "

وانظر أيضًا الفصل الثانى: « علم الاجتماع فى العمق » ، الفصل الثالث : « البحث العلم ـ الاجتماعى الذرى » فى

George Gurvitch, **La Vocation actuelle de La Sociologie**, Tome J. pp. 66-248.

(٢) انظر :

Pitirim A . Sorokin, " AQuest for an Integral System of Sociology " **Memoire du xixe Congres International de Sociologie PP. 71-101** .

خطير فى البحث الاجتماعى من تنمية أنساق عامة لعلم الاجتماع وتقصى مشكلاته الأساسية ، إلى بحوث إجرائية كمية وتجريبية ومضبوطة لمشكلات خاصة ومحدودة للعلوم النفس - اجتماعية ، بما فى ذلك المناهج والطرائق والوسائل الفنية ، وهذا التحول فى الاتجاه بارز بشكل خاص بين جيل الشباب من علماء الاجتماع الأمريكيين . وغالبًا ما اتخذ شكل ثورة على أى علم اجتماع نسقى ، وأية نظرية اجتماعية علمية شبه عامة ، تعالج المشكلات الاجتماعية والثقافية الأساسية ومشكلات الشخصية ، ولكن هذه الثورة قد أخفقت بشكل لافت ، كما كانت الحصيلة الكلية لبحوثهم الطامحة للمشكلات المحدودة هزيلة إلى حد ما ، وبالكاد أثرى علم الاجتماع بأى إسهام مميز فى هذه الفترة ، سواء فى شكل نظريات جديدة بارزة ، أو فى شكل استبصارات أو فهم أعمق للأسرار الغامضة للحياة الاجتماعية ، أو فى صورة مناهج جديدة وطرائق ووسائل فنية مثمرة ، وبالإضافة إلى الصناعة البحثية الواسعة النطاق ، فإن التوجيه الخاطئ لثورتهم ضد الأنساق العامة لعلم الاجتماع ؛ ليتضح باستعمال الثائرين أنفسهم نظريات شتى لعلم الاجتماع النسقى لأسلافهم ، أو مما صنعوه هم أنفسهم صناعة منزلية ، أغلبها غير ملائم ، وهى تنظيرات مطبوخة ، ولئن كانت هذه الثورة قد أبرزت شيئًا ، فقد ضخمت حاجة علم الاجتماع الملحة فى الوقت الحاضر إلى نسق علمى وملائم ، وبحوث دقيقة حذرة للمشكلات الاجتماعية والثقافية ومشكلات الشخصية » (١) .

هذه صورة من النزاع الذى كان قائمًا ولا يزال بين أصحاب الأسلوب الكيفى وأصحاب الأسلوب الكمى فى البحث الاجتماعى ، وهى توضح تحيزًا إلى درجة التعصب، كما أنها تحمل فى طياتها نقدًا قيميا لاذعًا ، يظهر فيه ازدراء كل من الفئتين للفئة الأخرى ، وربما دعاهم إلى ذلك فهمهم جميعًا أن كلا من الكيف والكم فى البحث الاجتماعى منهج وليس أسلوبًا ، ولذلك تتمسك كل فئة بما اختارته ؛ لأنها على هذا الأساس تكون صاحبة منهج ، والمنهج بالنسبة للأسلوب عملية كبيرة مستوعبة لاتجاهات وأساليب ومسالك ، كما يظهر من هذا العرض التحليلى للمنهج التجريبى الذى وضعته له نسقًا مميزًا ، أما الأسلوب فصيغة للبحث تكون إما كيفية أو كمية ، كما بينا آنفا ، والذى يحتم الأخذ بأسلوب أو بآخر هو موضوع البحث الاجتماعى ذاته ، الذى قد يتطلب فى بعض الأحيان الجمع بين الأسلوبين ، كما سنوضح فيما يلى .

---

(١) المكان نفسه .

د- الجمع بين الأسلوبين الكيفى والكمى

لما كان الأسلوب الكمى ببياناته الإحصائية غير كاف وحده ، لفهم بعض الظاهرات الاجتماعية أو جوانب معينة منها ، كالمواقف والآراء والقيم الاجتماعية فهما متعمقًا ، فقد تنبه بعض الباحثين إلى ضرورة الاستعانة بالأسلوب الكمى ؛ لأن ذلك يعمل على زيادة توضيح الرؤية وتعميق النظرة الشمولية ، الأمر الذى يساعد على دقة التحليل وضبط التفسير ، وبخاصة فى البحوث الاجتماعية التى تتطلب نوعًا خاصًا من المعالجة يتناسب مع طبيعتها .

وهذا ما حدث فى بحث البغاء فى القاهرة ، الذى اعتمد الأسلوب الكمى فيه على طريقة المسح الاجتماعى ، وكانت وسيلة جمع البيانات له الاستبار الشخصى للنساء المقبوض عليهن لممارسة أى نشاط من أنشطة البغاء خلال اثنى عشر شهرًا من ١٨ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٥٧ إلى ١٧ أكتوبر ١٩٥٨ ، وذلك فى مقابلات تمت معهن واحدة واحدة ، وكانت أداة الاستبار استبيانا مكونًا من اثنين وسبعين سؤالاً ، وارتكز الأسلوب الكيفى الذى استخدم أيضًا فيه على دراسة حالات اثنتين وعشرين بغية ، من نزيلات سجن النساء بمدينة القناطر الخيرية من ضواحى القاهرة ، وقد درست كل حالة منها من النواحى الجسمية والنفسية والطب - عقلية والاجتماعية دراسة شاملة ، أمكن فى ضوئها تصنيف البغايا إلى طرز محدودة .

هـ - بحث التدهور الحضرى فى إنجلترا

كمثال آخر لظاهرة يتطلب بحثها الجمع بين الأسلوبين الكيفى والكمى ، نلفت النظر إلى تلك المشكلة المقلقة التى فاجأت المسئولين والشعب البريطانى على السواء، وتكرر حدوثها فى تسع مدن فى الجزائر البريطانية من بينها لندن ، تلك هى ظاهرة العنف التخريبى الذى قام به آلاف الشبان والصبية فى أحيائها المختلفة التى يقطنها الملونون ، وبخاصة من الهنود والباكستانيين ، فى تموز (يوليو) ١٩٨١ ، أثناء تأليفى هذا الفصل من كتابى هذا ، وقد بلغ من اهتمام الحكومة بهذه الظاهرة الخطيرة ، أن شكلت لجنة ملكية أشركت فيها عالمًا اجتماعيًا لبحث ما أسمته ظاهرة التدهور الحضرى .

وفى رأيى أن بحث هذه الظاهرة **بالأسلوب الكيفى** يعتمد على الطريقة التاريخية ،

وطريقة دراسة الحالة ، وطريقة الملاحظة ، ويكون الاتجاه الأساسى للبحث الاتجاه البرهانى، وذلك فى إطار المنهج التجربى ، حيث إن التدهور الحضرى المتمثل فى ظاهرة العنف التخريبى تجربة اجتماعية وقعت فى تلك المدن التسع نتيجة فاعليات اجتماعية معينة. وتشمل الطريقة التاريخية وصفًا لثقافة المهاجرين الملونين الأصلية ، وأحوالهم عند هجرتهم، ودوافع الهجرة ، ومناطق توطنهم فى مدن البحث ، وظروفهم ، ومعاملة الأهالى المسئولين البريطانيين لهم ، وموقفهم من الثقافة البريطانية ، والصراع بين الأجيال داخل أسرهم نتيجة اصطدام ثقافتهم الأصلية كما يتمسك بها الكبار ، والثقافة البريطانية التى ينشأ عليها الصغار ، وتشمل طريقة دراسة الحالة السير الذاتية والسير الشخصية لأفراد مهاجرين أو أسرة مهجرة ، وشكاوى بعض الملونين التى نشرتها لهم الصحف ، وما يكون قد ظهر من أدب قصصى وتمثيلى وشعرى ومقالات تتناول جوانب مختلفة من حياة الملونين المهاجرين فى الجزائر البريطانية .

وتتضمن طريقة الملاحظة ما قام الباحثون الاجتماعيون وغيرهم من المعنيين بشئون الملونين المهاجرين من بحوث ، سجلوا لها ملاحظات لأوجه مختلفة من سلوكهم ، ويمكن التوسع فى البحث فى إطار ما يمكن التوصل إليه من بيانات عن تجارب من خبرات الحياة الاجتماعية التى وقعت لهم وأثرت فيهم ، وبخاصة من الناحية الاقتصادية المتعلقة بأجورهم المجحفة وتعطلهم عن العمل وحرمانهم من خدمات الأمان الاجتماعى إلى حد بعيد ، وذلك وسط بيئة ترتفع فيها تكاليف المعيشة ارتفاعًا متلاحقًا ، ويشتد فيها شعور الملونين المهاجرين بآلام الغربة ولوعة الحنين إلى الوطن الأم ، وقسوة الاغتراب فى المجتمعات الحضرية البريطانية .

أما بحث ظاهرة التدهور الحضرى وما تحتوى عليه من ظاهرة العنف التخريبى بين الشباب والصبية الملونين **بالأسلوب الكمى** ، فتعتمد على الطريقة الإحصائية وطريقة المسح الاجتماعى وطريقة القياس الاجتماعى ، مع اتخاذ الاتجاه الوصفى والاتجاه البرهانى فى إطار المنهج التجربى أيضًا ، لما سبق أن بيناه من دواع لاعتماد هذا المنهج نفسه عند استخدام الأسلوب الكيفى ، أما الإحصاءات الرسمية فتعطى صورة عن حجم هذه الجاليات الملونة ونموها وتركيبها السكانى منذ هجرتها إلى الجزائر البريطانية ، كما تبين عدد من خرجوا منهم على القانون ونوع جرائم الكبار وجناح الصغار وكيفية التصرف معهم .

وأما المسح الاجتماعى فيجعلهم يدلون ببيانات عن أحوالهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكذلك عن رأيهم فيما حدث من حيث الدوافع إليه فى نظرهم، واقتراحاتهم لتصحيح الأوضاع وحل المشكلات التى تعترض حياتهم ، وأما **القياس الاجتماعى** فيمكن استخدامه للتعرف على اتجاهاتهم وتحديدها ، سواء نحو رجال الأمن أو نحو مختلف المسئولين البريطانيين الذين يتعاملون معهم فى الهيئات والمصالح الحكومية ، أو نحو جيرانهم أو أصحاب الأعمال البريطانيين الذين يستخدمونهم .

والذى نريد أن نبينه بوضوح هو أن الهدف من هذا البحث هو تحديد مدى التدهر الحضرى وتقصى أسباب ظاهرة العنف التخريبى التى اجتاحت أهم المدن الكبرى فى صيف هذا العام (١٩٨١) بالذات ، وذلك بقصد تنمية الأحياء المتخلفة تنمية اجتماعية ـ اقتصادية شاملة متكاملة ، لرفع مستوى معيشة سكانها وإذابة الفوارق العنصرية بينهم وبين البريطانيين ، وهذا هو الهدف النهائى من استخدام العلم فى خدمة البشر بواسطة الهندسة الاجتماعية ، أو ما يعرف فى العصر الحاضر بالتخطيط والتنمية ، وإشراك عالم اجتماع إنجليزى مشهور عندهم فى اللجنة الملكية التى كلفت ببحث ظاهرة التدهور الحضرى ، دليل على الاعتراف بأهمية علم الاجتماع فى بحث ظاهرة خطيرة كهذه ، وفائدته العلمية فى حل المشكلات الاجتماعية .

و - بحث البدو والحضر لابن خلدون

وأود أن أشير فى نهاية مبحث الجمع بين الأسلوبين الكيفى والكمى إلى أن ابن خلدون نفسه قد فعل ذلك أكثر من مرة فى المقدمة ، وأبرز هذه المرات عندما كان يبرهن على صحة قانونه الاجتماعى « فى أن البدو أقدم من الحضر وسابق عليه وأن البادية أصل العمران والأمصار مدد لها » . فهو يستخدم أولا الأسلوب الكيفى ، معتمدًا فى ذلك على المسلك العقلى فى إثبات العلة ، أى البرهنة ، كما ذكرنا سابقًا ، فيذكر أن البدو (وهم فى نظره أهل الواحات فى البادية وسكان القرى فى الريف) يقتصرون فى معيشتهم على الضرورى ، بينما سكان الحضر إنما ينزعون إلى الكمالى بعد تأمين الضرورى ، ولما كان الضرورى أقدم فى الحصول عليه من الكمالى وسابق عليه ، فالبدو أصل للأمصار ، أى المدن ، والحياة الريفية سابقة على الحياة الحضرية ، فخشونة البداوة وسذاجة الريف قبل رقة الحضارة وذوق المدينة ، ولذلك كان التمدن ، أى سكنى المدن غاية للبدوى يجرى إليها

وينتهى بسعيه إلى مبتغاه منها ، هذا الأسلوب من البحث يكيف أحوال البادية بالمقارنة لأحوال الحاضرة ، ثم يبنى ابن خلدون علة القانون أو الحكم على هذا التكيف الاختبارى القائم على مجموعة الخبرات التى أدركها بالملاحظة الحسية والعقلية والفهم والنظر (١) .

لكنه لا يكتفى بهذا القدر من التعليل الكيفى ، فيجمع إليه البرهان الكمى بالأرقام ، فيقول إنه مما يشهد بأن البدو أصل للحضر ومتقدم عليه : « أنا إذا فتشنا أهل مصر من الأمصار ، وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وفى قراه ، وأنهم أيسروا فسكنوا المصر ، وعَدَوا إلى الدعة والترف الذى فى الحضر . وذلك يدل على أن أحوال الحضارة ناشئة عن أحوال البداوة وأنها أصل لها فتفهمه » (٢) . والتفتيش فى هذا النص يعنى التقصى أو التحقيق عن طريق الاستبار بسؤال أهل المصر فردا فردا أو أفراد عينة مختارة على أساس طبقى عشوائى . وهكذا نرى مثالا واضحا كل الوضوح لدعم الأسلوب الكيفى للبحث الاجتماعى بالأسلوب الكمى ذى الأرقام ذات الدلالة القادرة على الإقناع . وابن خلدون فى بحث ظاهرة الهجرة من البادية إلى الحضر ، إنما يستخدم الأسلوبين معا وكل فى موضعه المناسب ، أى وفقا لمتطلبات البحث .

وكما أشرنا من قبل ، لا يعد الجمع بين الأسلوبين فى البحث الاجتماعى منهجا تكامليا ، كما يرى بعض الباحثين . ذلك لأن اصطلاح منهج، كما بينت آنفا بالتفصيل، اصطلاح رئيسى يعنى عملية فكرية ذات اتجاه أو أكثر ، ويستخدم فيها أسلوب للبحث أو أكثر . أما التكامل فى البحث الاجتماعى لأية ظاهرة اجتماعية ، فمعناه منحى فى البحث يتناولها من وجوه متعددة : اجتماعية ، وثقافية ، ونفسية ـ اجتماعية ، بل أيضا عضوية إذا تطلب البحث ذلك . وتكون هذه الوجوه ما يمكن أن يسمى بالنسق التكاملى لعلم الاجتماع ؛ لأنه مبنى على تصور تكاملى للواقع الاجتماعى الكلى ، على أساس أن الإنسان كل اجتماعى مركب ، ذو جوانب ثلاثة متكاملة بعضها مع بعض . فهناك الجانب الأساسى الحيوانى العضوى ، الذى يتميز بالاستجابات المنعكسة الشرطية وبدوافع فطرية عامة يسميها بعض العلماء غرائز . وهناك أيضا الجانب الفريد المفكر العقلانى الذى يتميز

---

(١) و (٢) المكان نفسه .

وقد تداركنا العبارة التى سقطت من النص الأخير فأثبتناه، وهى « ... وفى قراه ، وأنهم أيسروا فسكنوا المصر..» انظر مقدمة ابن خلدون ، تحقيق وتعليق على عبد الواحد وافى ، ص ٥٨٣ . والمصر فى هذا النص هو الصقع الحضرى ، أى المدينة ، ويكون فى إقليمها الذى تتوسطه قرى ومحلات كثيرة .

بالوعى والفهم المنطقى .وهناك كذلك الجانب المبدع الذى يمتاز بتخيل أشياء جديدة يركبها من معطيات سابقة . ويقوم الفكر والتخيل بدور فعال فى هذا الجانب الخلاق .

وعلى رأس المروجين لهذا المسلك التكاملى فى البحث الاجتماعى ، العالم الأمريكى الروسى الأصل والمولد « بترم سوروكن » ، الذى أراد أن يصلح به معايب أنساق علم الاجتماع المنحازة إلى بحث الظاهرات الاجتماعية بالأسلوب الكمى وفنياته التى توحى بالدقة والضبط ، والتى لا تأخذ فى الاعتبار ، من وجهة نظره هو ، أن المعرفة الملائمة للظاهرات فوق ـ العضوية ، لا تشمل معرفة وجهها الاختبارى (الأمبيريقى) فحسب ، بل أيضا وجوهها العقلانية وفوق ـ العقلانية ، أى التصورية . فالظاهرات الاجتماعية الثقافية المتعددة الأبعاد يتسنى إدراكها وفهمها الواعى ، ليس فقط عن طريق قنوات الملاحظة الحسية التصورية بكل أشكالها ، بل أيضا بواسطة الحدس فوق ـ الشعورى لأولئك العلماء الذين يمتازون عن غيرهم بالقدرة على ذلك . وبينما يمكن تصور المظهر الاختبارى بهذه الظاهرات عن طريق الحدس وامتداداتها ، يتسنى فهم المظهر العقلانى للواقع فوق ـ العضوى بواسطة التفكير العقلانى . ولمحات المظهر فوق الحسى لهذا الواقع تتبدى للعلماء ذوى النظر والبصيرة بواسطة الحدس . ويقرر « سوروكن » أن « هذا المنهج فوق ـ الشعورى للإدراك والإبداع ، ليس منهجا فوق طبيعى ، بل إنه طبيعى مثل المنهجين الآخرين للإدراك . إنه ، مع ذلك ، المنهج الفذ ، المختلف عن المنهجين الاختبارى الحسى والمنهج العقلى ، الذى يتبدى فى نسب سخية تتوافر فقط لدى العباقرة من الرجال والنساء . والمعرفة الملائمة لهذا الواقع الاجتماعى الثقافى ذى الأبعاد الثلاثة ، تتطلب استعمالا مدبرا لهذه القنوات الثلاث . . . وهذا لا يعنى أن علم الاجتماع التكاملى هذا ، يواجه تماما حاجة نسق ملائم وعلمى لعلم الاجتماع . ولكنه ، مع ذلك ، قد يعنى خطوة إلى الأمام للبحث عن مثل هذا النسق » (١) .

ذلك هو المسلك التكاملى فى البحث الاجتماعى من وجهة نظر « بترم سوروكن » . وهو يختلف إلى درجة ما عن المسلك التكاملى ، الذى أوردنا نبذة مختصرة عنه عند الحديث عن الأسلوب فى البحث الاجتماعى ، كمدخل لشرح كل من الأسلوبين الكيفى والكمى . وإنى لأرجو أن تكون فكرة المسلك التكاملى هذه قد أصبحت من الوضوح بحيث لا يتكرر الخلط بخصوصها ، وبخاصة أننا فى عملية تصميم البحوث وما تحتوى

(١) « بترم سوروكن » ، المصدر السابق ، ص ص ٧١ ـ ١٠١ .

عليه من عمليات منهجية ، إنما نتوخى الدقة والضبط ونتحرى الثبات والصدق . وما الجمع بين الأسلوبين الكيفى والكمى فى بعض البحوث الاجتماعية إلا بقصد الشمول والإحاطة بموضوعات البحوث ، وإلقاء مزيد من الضوء العلمى الذى يجعل الرؤية أكثر وضوحا للباحث ، حتى يكون تحليله وتفسيره للظاهرات قيد البحث أعظم دقة وأكبر ضبطا .

والذى يدفع إلى اتخاذ هذا النهج الشديد العملية فى البحث الاجتماعى ، أنه على أساس نتائج البحوث الاجتماعية لشتى الظاهرات الاجتماعية السليمة والمعتلة ، تتوقف خطط التنمية الاجتماعية الشاملة المتكاملة ، وخططها المرسومة فى إطار مرحلى إبان حقب من المستقبل غير قصيرة ، وذلك بقصد تحقيق الرفاهية . ومن أجل ذلك يتفنن العلماء فى البحث العلمى ، وبخاصة فى إطار المنهج التجريبى الذى يشجع على ذلك بما يسمح به من إمكانات فصلناها فيما سبق .

الفصل العاشر

طرائق البحوث الاجتماعية

ووسائل جمع بياناتها

تمهيد

كما أن للبحوث الاجتماعية مناهج بيناها فى الفصل السابع ، فكذلك لها طرائق لإجرائها ، وكذلك وسائل لجمع البيانات لها ، سأتناولها بالتفصيل فى هذا الفصل . وبادىء ذى بدء أوجه النظر إلى أن هناك خلطا فى الكتب العربية ، إذ بعضها يستخدم مصطلح مناهج بدلا من طرائق ، وهذا خطأ يدل على عدم الإحاطة بالمصطلحات المنهجية التى حددتها وشرحتها بما فيه الكفاية . ومرد خطئهم إلى النقل من الكتب المنهجية الأجنبية التى - كما ذكرت فى مناسبات كثيرة - ليس فيها إلا مصطلح (method) ، الذى يستخدم فيها ليدل على منهج وطريقة ووسيلة لجمع البيانات ، كما يستعمل أيضا ليدل على أسلوب عندما يريدون وصفه بأنه كمى أو كيفى . ومن العلماء الاجتماعيين العرب ، من يرى فى استعمال المصطلحات المبينة آنفا ، نوعا من التدقيق الزائد عن الحد . والرد على ذلك هو أنه إذا لم تراع الدقة فى علم تصميم البحوث الاجتماعية ومناهجها وطرائقها وكتابتها ، فإنها لن تراعى فى غيره من العلوم الاجتماعية ، التى ستعتبر غير دقيقة ولا مضبوطة ، من وجهة نظر العلوم الطبيعية . وهذا ما لا نرضاه .

وطرائق البحث متعددة ، فى مقدمتها الطريقة التاريخية ؛ لأنها ساعدت العلوم الاجتماعية ، وبخاصة علم الاجتماع على النمو وتحقيق قدر كبير من التقدم . تليها طريقة دراسة الحالة ، وطريقة الملاحظة ، وطريقة الاستبطان الاجتماعى ، وطريقة المسح الاجتماعى، والطريقة الإحصائية ، والطريقة الأنثروبولوجية ، وطريقة القياس الاجتماعى. وهناك علاقة وثيقة بين طريقة الملاحظة والطريقة الأنثروبولوجية ، ولذلك سأكتفى بطريقة الملاحظة وأترك الطريقة الأنثروبولوجية للأنثروبولوجيين أنفسهم ؛ لأنهم أولى بها من علماء الاجتماع . كذلك أترك طريقة القياس الاجتماعى للباحثين فى ميدان علم النفس الاجتماعى ، فهو يشبه كثيرا طريقة القياس النفسى فى بحوثهم . وجدير بالذكر أن الأنثروبولوجيين يستعملون الملاحظة وسيلة لجمع البيانات للطريقة الأنثروبولوجية فى

بحوثهم . ولكنى أعتبر الملاحظة طريقة للبحث فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، على وجه الخصوص . وسأكتفى بعد ذلك بتوضيح طرائق البحث الست الأولى التى ذكرتها فيما سبق ، ثم أتناول وسائل جمع البيانات فى البحوث الاجتماعية ، وهى التسجيل ، والاستخبار ، والاستبار ، وأداته الاستبيان .

١- الطريقة التاريخية

لا ينكر أحد الأهمية البالغة للطريقة التاريخية كمصدر عام فسيح ، ولطريقة دراسة الحالة كمصدر خاص محدود ، بالنسبة للباحث الذى يستخدم الأسلوب الكيفى . فحقائق الماضى هى الميدان المشترك بين التاريخ من جهة ، وعلم الاجتماع من جهة أخرى . ومنذ العصور الموغلة فى القدم ، عاش الناس عيشة اجتماعية فى تجمعات مختلفة فى عدد أفرادها ، سواء كانت هذه التجمعات أسرا أو عائلات أو عشائر أو فصائل أو قبائل ، وسواء سكنوا حلات صغيرة أو قرى أو بلادا أو مدنا ، ونشأت فيما بينهم علاقات منتظمة تحكمها قيم وعادات اجتماعية وأعراف وتقاليد ، تكونت منها أنساق اجتماعية كل منها خاص بنوع معين من هذه العلاقات . فأصبح فى كل مجتمع نظام أسرى ، ونظام عائلى ، ونظام عشائرى ، ونظام اقتصادى ، ونظام سياسى، ونظام تعليمى ، ونظام ترفيهى ، ونظام أخلاقى ، ونظام دينى ، وهلم جرا .

والباحث المؤرخ يتقصى أنباء الأقوام الماضية ، من الناحية التى تهمه ، أو من جميع النواحى ، فيقدم فى النهاية ذخيرة من الوقائع والأحداث ، التى يعتبرها الباحث الاجتماعى تجارب واقعية ، ينتقى منها ما يلائم بحثه ويكون مطردا ، أى متشابها متكررا ، فتصبح التجارب المنتقاة المادة التى يقوم بترتيبها ثم تكييفها وفق قواعد المنهج التجربى . فيقايس ويسبر ويقسم للبرهنة [١]، ويستنبط للفروض ، ويستقرئ للنظريات . فيوازن بين التجارب التى وقعت ، من حيث كيفية وقوعها ، ومن حيث ارتباط وقوعها بتجارب واقعة أخرى ، ثم يقارن النتائج فى كل حالة ، وينظر إلى هذه التجارب فى بيئتها الخاصة وإطارها الزمانى ، ويتفطن أى يتنبه ويلقى باله للمتفق منها والمختلف والسابق واللاحق ،

(١) قايس أى قارن ووازن لإدراك التشابه والاختلاف ، تمهيدا للنظر (تحكيم العقل والمنطق) فى أسباب هذا التشابه أو ذلك الاختلاف . أما يسبر ويقسم للبرهنة ، فمعناه حصر المعانى أو الأوصاف التى توجد فى الأصل والتى تصلح للعلية ، بادى الرأى أو بالعلم الاختبارى ، ثم إبطال ما لا يصلح للتعليل ، أى البرهنة، وهذا ما يعرف بالإلغاء ، وأخذ ما يبقى ويكون صالحا للتعليل فى هذه الحالة ، على أنه السبب أو العلة . والسبر والتقسيم مسلك من مسالك العلة عند الفقهاء المسلمين ، أى أنه قاعدة من قواعد المنطق عندهم .

ويعتبر أى يتقصى ويختبر ليستدل بما جرى فى تجربة من التجارب التى وقعت على ما حدث فى غيرها مما يناظرها ، ثم يستخرج الفروض والنظريات العامة من الجزئيات الواقعة، أى مفردات التجارب .

وتنفرد مقدمة ابن خلدون عن كل ما ألفه العلماء الغربيون من كتب أمهات ، تحوى تنظيرات بحوثهم الكبرى فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، فى أنها تعطى الباحثين الذين يستخدمون الأسلوب الكيفى ويعتمدون على الطريقة التاريخية فى إطار المنهج التجربى ، نماذج من مسالك البرهان التى سلكها فى بحوثه الاجتماعية الرئيسية الكثيرة التى تحفل بها . وهذه بعض أمثلة من عباراته المنهجية الخالصة التى توضح ما نقول : «وأوضحت بين العلوم طريقه ومناهجه » [1]، و « يلمح بعين الاستبصار فنونه ، ويلحظ بمداركه . . . معياره الصحيح وقانونه » [2]. وذلك فى معرض بيانه لعلمه الاجتماعى الجديد الذى وضعه . ويظهر فى هاتين العبارتين اهتمامه المنهجى بتوضيح طريق علمه الجديد ، الذى سلكه والمنهاج الذى خططه له ، كما تتضح بعض قواعد أسلوبه الكيفى فى الاستشفاف والكشف اللذين يثريان العلم بالقوانين والنظريات . ومن هذه الأمثلة قوله : «ولا قيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب . . . ولم يعرضوها على أصولها ولا قاسوها بأشباهها ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات وتحكيم النظر والبصيرة . . . » [3] .

وهذه العبارات وردت فى معرض حديثه عن كيفية تمحيص الأخبار والروايات عن الوقائع التجربية الماضية ، والتى نقرؤها فى كتب التاريخ والسير الذاتية والسير الخاصة . وقياس الغائب بالشاهد هو قياس التمثيل للتعليل ؛ لأنه مبنى على قاعدة أن حكم الشىء هو حكم مثله ، ويفيد ذلك فى معرفة الأسباب . أما قياس الحاضر بالذاهب أو الغائب فذلك هو القياس الأصولى الذى ابتدعه فقهاء المسلمين ليبرهنوا على صحة أحكامهم الفقهية وفتاواهم ، ولذلك سمى أيضا القياس البرهانى . وفى هذه العبارة أيضا ينصح ابن

---

(١) مقدمة العلامة ابن خلدون ، ص ٧ . ويلاحظ أنه يتحدث فى هذه العبارات عن علمه الجديد الذى أنشأه .

(٢) المكان نفسه .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٩ .

ويورد ابن خلدون هذه العبارات فى معرض حديثه عن كيفية تمحيص الأخبار والروايات عن الوقائع التجربية الماضية .

انظر : حسن الساعاتى ، علم الاجتماع الخلدونى : قواعد المنهج ، ص ١٦٧ ـ ١٨٥ .

خلدون باتخاذ مسلك المقارنة والسبر بقواعد المنطق والأصول التى تعصم ذهن الباحث الفقيه من الخطأ فى الاستدلال على الأحكام . وهذا هو معنى النظر الذى تذكيه البصيرة ، وهى قوة الإدراك والانتباه .

ولابد لكل باحث فى العلوم الاجتماعية من اتباع هذه الإرشادات مع سعة الاطلاع الذى ييسر له معرفة الطبيعة الاجتماعية للبشر . ومن هذه الأمثلة من عبارات ابن خلدون المنهجية أقواله : « **واعتبر ذلك فى الحاضر المشاهد والقريب المعروف** » (١)، و « **استنبطت أحوال أهل الثروة فى بضائعهم وفوائدهم ، واستجليت عوائد المترفين فى نفقاتهم** » (٢)، و« **التفطن لشواهد الوقائع وأدلة الأحوال** » (٣)، و « **هذا أمر تشهد له التجربة فى كل جيل منهم** » (٤) ، و « **استقرئ ذلك وتتبعه فى الأمم السابقة** » (٥) ويلاحظ أن ابن خلدون يكثر من استخدام كلمة اعتبر ، ومعناها تدبر وانظر وقايس واختبر واستدل بذلك على غيره . والاعتبار هو القياس العقلى والاتعاظ والاعتداد بالشىء فى ترتيب الحكم ، وذلك على أساس أن ما حدث فى الماضى من أحداث وما وقع من وقائع ، ذوات كانت أو أفعالا ، هو بمثابة تجارب مرت وكان لها أوضاعها ونتائجها ، ولذلك يجب على الباحث أن يقيس عليها ما يقع بعد ذلك من تجارب مشابهة . وذلك على أساس مبدأ اطراد حدوث الظاهرات الاجتماعية . وهذا هو العلم التجربى الذى يغنى عن التجريب المتعذر فى هذه الأحوال .

ونكتفى بهذا القدر من الأمثلة التى تبين قواعد البحث العلمى ومسالكه البرهانية من التعقل والتفقه والتفطن والتدبر ، حيث يستخدم الأسلوب الكيفى فى إطار المنهج التجربى، الذى استخدمه ابن خلدون واستطاع بالاستيعاب الشامل الكامل لتجارب العرب والعجم والبربر على وجه الخصوص ، وتمكن بفهمه السليم إياها وإجراء عمليات التعقل والتفقه والتفطن والتدبر ، أن يستقرىء منها كجزئيات نظرياته وقوانينه ، بعد بحث دقيق ونظر فاحص عميق . وكون من ذلك الإنتاج الفكرى المبتكر علمه الاجتماعى الجديد فى الاجتماع الانسانى والعمران البشرى .

---

(١) و (٢) مقدمة العلامة ابن خلدون ، ص ١١ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١ . وتفطن بمعنى تنبه ، المعجم الوسيط ، ج٢ ، مادة فطن ص ٧٠٢ .
(٤) مقدمة العلامة ابن خلدون ، ص ٨٧ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ١٤٤ .

٢- طريقة دراسة الحالة

ليس ما ذكرناه آنفا من قواعد منهجية ومسالك برهانية للبحث الاجتماعى بالأسلوب الكيفى وقفا على التجارب المجتمعية الماضية فحسب . تلك التجارب الواقعة التى ترد أنباؤها فى كتب التاريخ ، وتستخدم فى موضوعاتها العامة الطريقة التاريخية ، إحدى طرائق البحث الاجتماعى المعروفة . وإنما يمكن أيضا الاعتماد عليه فى بحث التجارب الاجتماعية التى تقع للأفراد فى المجموعات والجماعات والمجتمعات التى يعيشون فيها ، ثم يسجلونها سيرا ذاتية لحياتهم فيها وقيمهم التى ربوا ونشأوا عليها ، وعلاقاتهم بمختلف الهيئات والأشخاص ذوى الأدوار والمراكز الاجتماعية الهامة . وهناك سير أخرى خاصة بشخصيات كبيرة يكتبها المهتمون بكتابة هذا النوع من تاريخ حياة ذوى المكانة فى المجتمع ، سواء أكانت هذه المكانة بين مجموعات أو جماعات سوية أم بين مجموعات وجماعات جانحة . ومن السير الذاتية التى تمتاز بالصراحة والعمق ، السيرة التى كتبها أبو حامد الغزالى عن حياته فى كتابه بعنوان **المنقذ من الضلال** ، وسيرة عبد الرحمن بن خلدون عن حياته وتنقلاته ، التى سجلها فى نهاية كتابه فى التاريخ ، وجعل عنوانها **التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا** ، وكذلك سيرة طه حسين عن حياته بعنوان **الأيام** ، وسيرة أحمد أمين بعنوان **حياتى** ، وسيرة جان جاك روسو بعنوان **اعترافات** ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر . ومن السير الخاصة التى جمعت بياناتها عن أصحابها بواسطة باحثين اجتماعيين ، السيرة الخاصة التى سجلها « **كليفورد شو** » عن أحد المجرمين بعنوان **سائق المحدلة** سائق وابور الزلط (The Jack Roller) ، والسيرة **الخاصة التى سجلها « وليم توماس »** بعنوان الفتاة غير المتوافقة . وهناك بحوث اجتماعية شاملة تتناول حياة أسرة معينة، أو تاريخ قرية معينة ، أو محافظة أو منطقة معينة ، أو مدينة معينة أو حى من أحيائها ، أو مجتمع معين بأسره ، أو تتناول تاريخ صراع معين طبقى أو سلطوى ، إلى آخر هذه البحوث التى يسمى كل منها تاريخ حالة أو دراسة حالة . وهى إما أن تعتبر نوعا خاصا من الطريقة التاريخية للبحث الاجتماعى ، أو تعد طريقة على حدة بذاتها لتميزها عن البحوث التاريخية ، وتسمى حينئذ طريقة دراسة الحالة . ووقائعها أى تجاربها ، وإن كانت ذات خصوصية بشرية ومكانية وزمانية ، فإنها فى نظر الباحثين الاجتماعيين معطيات وحقائق اجتماعية ، يفيدون منها فى أسلوبهم الكيفى فى إطار المنهج التجريبى .

ويمكن أن نطلق على طريقة دراسة الحالة أو تاريخ الحياة مصطلح الطريقة الحياتية أو الخبروية ، ما دام تاريخ أو دراسة الحالة عبارة عن الخبرات والتجارب والقيم والأفكار ،

سواء التراثى منها أو الملتقط بالممارسة الشخصية ، التى يتمسك بها شخص أو مجموعة أو هيئة ، كما يفسرها كل من الثلاثة ، وهى عرض أمين مخلص (ويفترض أن يكون صادقًا) لخبرات صاحب الحالة قيد البحث وتجاربه وتفسيراته للعالم الذى يعيش فيه . والباحث الاجتماعى الذى يستخدم طريقة تاريخ أو دراسة الحالة يصبح مؤرخًا للحياة الاجتماعية، سواء أكانت حياة شخص واحد أم عدة أشخاص فى مواقف بعينها . ولكنه لا يكون مؤرخًا بمعنى الكلمة ؛ لأنه انتقائى يركز على التفاصيل التى تشكل صورة اجتماعية كاملة التركيب لهذه المواقف وللمجال المباشر لصاحب الحالة وللمحيط العام . وهذه التفاصيل لا يدركها جيدًا فى جزئياتها وفى هيكلها الكلى إلا الباحث الاجتماعى المتخصص . وغنى عن البيان أن حالة واحدة قد تعد ممثلة لمجال بعينه ومحيط عام بذاته ، وبناء على ذلك يصبح فى الإمكان التعميم منها على نطاق واسع على أساس أنها تمثل وحدة جزئية منه . ولكن التعميم فى هذه الحالة ليس كالتعميم فى الأسلوب الكمى من عينة ممثلة تمثيلا إحصائيًا دقيقًا ، وإنما هو تعميم فيه صفة العمومية ، ويجب أن يفهم كذلك . وهناك نوع شائع من تاريخ الحياة أو دراسة الحالة ، وهو الذى تجمع وقائعه ، ليس من الوثائق والسجلات الشخصية فحسب ، بل أيضًا من الوثائق الرسمية التى تتناول الشخص نفسه ، كتقارير المستشفى أو دار الإصلاح أو ضابط المراقبة أو المدرسة ، وكذلك الاستبارات التى تجرى معه ، والاستخبارات التى يجيب على أسئلتها ، والتقارير التى تكتب عن لسانه كلمة كلمة ، والمذكرات اليومية ، والمراسلات ، بل أيضًا نتائج الاختبارات الإسقاطية التى تجرى عليه ، ووفق وجهة نظرنا فى البحث الاجتماعى العلمى ، نحبذ الأخذ بوسائل متعددة لجمع البيانات من أكثر من مصدر ، لكى تلقى مزيدًا من وضوح الرؤية على الشخص الذى يبحث كحالة ، وهذا الإجراء الشديد الجزئية والكثير التفاصيل ، يرفع من قيمة الطريقة الحياتية كطريقة لبحث العمليات الاجتماعية ، مثل التنشئة الاجتماعية ، وانبثاق أو نشأة هياكل اجتماعية كالمجموعات والتنظيمات الاجتماعية ، وازدهار العلاقات الاجتماعية أو تدهورها ، والاستجابة الموقفية للبشر فى الطوارئ التفاعلية اليومية والمستجدات الفجائية، كالعصيان أو الإضراب أو الانتفاضة الثورية أو الغوغائية .

٣ ـ طريقة الملاحظة

ليكن مفهومًا أن الأسلوب الكيفى فى البحث الاجتماعى يعتمد على الملاحظة بنوعيها الحسية والعقلية ، فأما الملاحظة الحسية فهى تلك التى تستخدم للتعرف على ما يجرى فى الحياة اليومية ، سواء فى الماضى أو الحاضر ، وتوجد نتائجها مسجلة فى كتب التاريخ وفى

ذاكرة المسنين يحكونها للخلف المعنى بتحصيلها ، أو يسجلها الباحثون آنيا بواسطة أدوات التسجيل المختلفة التى تنقلها كتابة ، أو صوراً ثابتة أو متحركة ، أو صوتًا وصورة فى آن واحد ، وأما الملاحظة العقلية فهى التى تعتمد على قواعد التفكير العلمى ، وتمكن من استنباط الفروض ، واستقراء النظريات واستخراج القوانين ، وكذلك التحقق من مدى صحتها أو خطئها ، وهذا النوع من الملاحظة هو الأساس للنظر ، الذى يفيد لمح العلاقات بين الوقائع فى مجملها وفى تفاصيلها ، والربط بين المطرد أو المتشابه منها والتعرف الحدسى على الأسباب والكشف الاستبصارى عن كنه الأمور مما يتبدى من مجرياتها ، والملاحظة هى طريقة البحث الأولى ، لامتيازها على طرائق البحث الأخرى الأكثر تعقيدًا والممعنة فى فنياتها ، ولذلك كانت أكثر شيوعًا ، بل إنها الطريقة الوحيدة للبحوث فى ميدان خاص من ميادين علم الاجتماع ، وهو المعروف بعلم الإنسان فى فرعيه الاجتماعى والثقافى ، وغنى عن البيان أنه كلما كانت الملاحظة منظمة ومخططًا لها على أساس المعايشة أو المشاركة من قبل الباحث ، كانت أكثر فائدة فى تمكينه من التعمق والغوص على المعانى ، ولمح المتفق والمختلف بعين الإستبصار ، ولحظ أسباب الألفة والفرقة ، وفهم ما وراء السلوك من خلفيات ، والتفطن للمستجدات المفاجئة فى العلاقات داخل المجموعات والجماعات ، والاعتبار للاستنباط والاستقراء .

والمعنى الدقيق للملاحظة المشاركة ينحصر فى انضمام الباحث الاجتماعى إلى المبحوثين فى تجمعاتهم الاجتماعية تدريجيا ، واندماجه فى حياتهم اليومية بمشاركتهم فى التجارب الجارية التى تحدث لهم ، وفهمه المتعمق الواضح للأحداث والتجارب الواقعة السابقة عليها والممهدة لها والمؤثرة فيها ، وتسجيل الماضى منها والحاضر الذى يعايشه بمشاركتهم وبذلك يستطيع أن يقرر أنه صار واحدًا منهم يحس بإحساساتهم ويستدمج آمالهم وآلامهم ، ونتيجة لذلك السلوك الاجتماعى المتغلغل فى نسيج حياتهم الاجتماعية ، يمكنه أن يحلل ما يجرى حواليه ويفسره ، ويصل إلى الأسباب البعيدة القديمة وتلك القريبة الحديثة والأخرى المباشرة للأحداث والوقائع الماضية والحاضرة .

وليست مسالك التحليل الكيفى والتفسير المنطقى التى سبق ذكرها ، وقفًا على طريقة دراسة الحالة وطريقة الملاحظة فحسب ، بل إنها عماد التحليل والتفسير فى الطريقة التاريخية للبحث الاجتماعى القائم على المنهج التجربى ، فالباحث الاجتماعى الذى يبحث موضوعًا بالطريقة التاريخية ، إنما يعايش الناس فى الحقبة أو الحقب التى يبحث خلالها ، وفى تجمعاتهم المختلفة الكائنة فى تلك الحقبة أو الحقب، ويلاحظ بعين الاستبصار ما جرى

من تجارب واقعية فيها ، وذلك بواسطة تبطن حوادثها ووقائعها وسلوك أشخاصها وقيمهم وعاداتهم وأعرافهم وتقاليدهم ، ولابد فى ذلك من الرجوع بين الفينة والفينة إلى الجذاذات، أى البطاقات التى يكون قد نسخها حول الموضوع من قبل ، من كتب التاريخ ومن الوثائق والسير الشخصية والسير الذاتية وغير ذلك من المصادر التى سبق ذكرها ، وهنا تبرز قيمة مرحلة الاطلاع الواسع المتشعب ، واستقاء مختلف ألوان المعرفة والمعلومات والبيانات من مصادرها المكتوبة والمسجلة ، ومن المصادر البشرية من أساتذة الجامعات المتخصصين ، ومن المعنيين بموضوعات تاريخية خاصة من المثقفين ، ومن أمناء المكتبات الخاصة والعامة ، الذين أكسبتهم الممارسة الطويلة خبرات علمية واسعة ، وكلما كان الباحث منظمًا ودقيقًا فى إعداد جذاذات بحثه ، يصبح من اليسير عليه استرجاع المادة، وتركيب صور منها واضحة المعالم للحياة الاجتماعية وعلاقاتها المتشعبة ، وبالتالى يصبح الاستبصار التصورى والتحليلى والتفسير المنطقى طيعًا ومثمرًا .

٤ ـ طريقة الاستبطان الاجتماعى

الواقع أن ظهور الحاسوب (الحاسب الآلى) كأداة فنية عاتية وقديرة فى مختلف العمليات الرياضية التحليلية ، قد أبرز قيمة العقل البشرى الذى يفوقه بشكل لافت ، أولاً من ناحية قدرته على القيام بعمليات ضرورية قبل ـ حاسبوبية ، تنحصر فى الاطلاع الواسع، ثم انتقاء المادة المناسبة ، ثم إعدادها بالصورة التى يتقبلها الحاسوب ، ثم تغذية الحاسوب بالبيانات المكممة ، وثانيًا ، من ناحية اقتداره على الإرادة من حيث الرغبة فى إجراء عمليات علائقية معينة ، ومن حيث البدء بالإنجاز ، وهاتان عمليتان معقدتان إلى درجة كبيرة ، وثالثًا من ناحية تمكنه من الاستبصار والحدس وتوسم القانون التفسيرى السليم أو العلة الحقيقية بطريقة لا تستند إلى أساس منطقى للبرهان ، وهذه عملية لا يقدر عليها إلا أولئك العلماء الذين صقلوا مواهبهم بالممارسة الطويلة ، ومن هؤلاء العلماء الاجتماعيين من استطاع أن يجمع بين القدرة على تبطن كل ما يقرأونه ويسمعونه ويشاهدونه ، وحفظه فى ذاكرتهم مرتبًا ، وتكوين بناءات تصورية جديدة منه ، وبين التمكن بالاستبصار والحدس والنظر اللماح من استقراء القوانين وتوسم البراهين الصحيحة، وذلك على أساس القدرة على الاستبطان الاجتماعى ، أى استرجاع كل ما تبطنه الذهن من تجارب اجتماعية واقعة متعلقة بالموضوع الاجتماعى الذى يتناولونه بالبحث .

وقد اعتمدت على طريقة الاستبطان الاجتماعى هذه فى بحث عن فاعليات العلاقات الاجتماعية فى صناعة نسج القطن بالطريقة اليدوية فى المجتمع التقليدى لبلدة متوسطة من ضواحى القاهرة ، وهى قليوب البلد التى ولدت ونشأت فيها ، وقد وضعت هذه الطريقة واستخدمتها فى بحث تنمية المجتمع النوبى الذى سبقت الإشارة إليه ، والذى جعلنى أفكر فى استخدام هذه الطريقة فى هذا البحث ، استعجال وزير الشئون الاجتماعية للاستهداء بنتائجه فى عملية التنمية ، تلبية لمطالب النوبيين فى قرى النوبة الجديدة ، بالقرب من مدينة كوم أمبو شمال مدينة أسوان وعزوف الباحثين الميدانيين عن الإقامة فى أحد المساكن الجديدة فى إحدى هذه القرى ، لعدم تعود أغلبهم على المعيشة القروية المبسطة المتقشفة ، ولتخوفهم من الحشرات السامة التى كانوا مقتنعين بوجودها لحرارة الطقس الشديدة (١) .

وقد ساعدنى فى هذا البحث د. أحمد أبو زيد ، الذى كان مسئولاً عن كتابة تقريره النهائى ، ولكنه لم يستطع كتابته نظراً لإعارته إلى جامعة الكويت ، فكتب الباحثون الميدانيون ، الذين كانوا فى الوقت نفسه من باحثى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، تقريراً أوليًا أرسل إلى وزارة الشئون الاجتماعية ، وقد فكرت فى بداية البحث فى تسمية الطريقة التى وجهتهم إلى استخدامها الطريقة الانطباعية ، حيث إنها مبنية على تسجيل ما ينطبع فى ذهن الباحث من الحالة الاجتماعية للأهالى وتعاملهم وأفكارهم وآرائهم فى فترات زياراته القليلة والمحدودة ، ولكننى عدلت عن هذه التسمية مخافة أنها تقلل من فاعليتها وجدواها كطريقة للبحث فى نظر بعض العلماء الباحثين ، وقد كان الباحثون يتناقشون بعد كل زيارة فى محل إقامتهم بالوحدة المجمعة فى قرية قريبة كانت تضاء ليلاً بالمصابيح الكهربائية ، وليس بالكيروسين كما كانت الحال فى قرى النوبة الجديدة حينئذ ، والحق أن طريقة هذا البحث ساعدت على إنجازه بسرعة خاطفة .

وهذا ما تسنى لعبد الرحمن بن خلدون ، الذى كان « المجتمع الإنسانى حاضراً عنده وقت تأليف المقدمة حضوراً ذهنيًا كاملاً ، حصل من عنصرين هامين ، أولهما : عنصر الثقافة الواسعة التى اكتملت عنده على أرقى ما تكتمل ثقافة عربية فى عصره على أصولها الثلاثة : الشرعى ، والأدبى ، والرياضى ، ثانيهما: الخبرة الشخصية بالأحوال الاجتماعية التى حصلت له فى أطوار نشأتها وثباتها وتلاشيها ، بما كان له من الاتصالات بدول الحفصيين ، والمرينيين ، وبنى عبد الواحد ، وبنى الأحمر ، والرحلات الواسعة فى أطراف

---

(١) انظر حسن الساعاتى ، علم الاجتماع الصناعى ، ص ٩٦ - ١١٥ .

المغرب العربى حواضره وبواديه ، والمعرفة بالرجال من مختلف الأوساط والأحزاب والوجهات ؛ وما شهده عن كثب أو دخل فى غماره من الانقلابات الاجتماعية الهائلة ، بحيث كان كل ما فى نفسه من ذكريات وصور ذهنية يمر به على مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية للإنسان » (١) .

٥ ـ المسح الاجتماعى

المسح الاجتماعى طريقة علمية هامة من طرائق البحث الاجتماعى ، القائم على استخدام الأسلوب الكمى ، الذى يعتمد على جمع الحقائق الاجتماعية فى شكل بيانات رقمية ، وذلك بإحصائها عددًا ، أو بتحويلها إلى أرقام بواسطة عملية فنية متخصصة ، ثم تصنيف هذه البيانات الرقمية ، لتحليلها وتفسيرها ، على أساس مقارنتها بعضها ببعض ، ومحاولة ربطها بعضها ببعض ؛ للكشف عما يمكن تبينه من علاقات بينها ، ومحاولة استنباط أفكار يمكن أن تصبح فروضًا أو تنظيرات أو تصورات علمية ، ومنذ القدم كان المعنيون بالحكم والإدارة ، فى المجتمعات التى حققت تقدمًا حضاريا شاملاً ، كالمجتمع الفرعونى والمجتمع الآشورى والمجتمع الهندى ، والمجتمع الصينى ، يحتاجون إلى معرفة حقائق رقمية ، عن السكان وبخاصة العاملين منهم ، ومختلف الأعمال التى يقومون بها ، وبخاصة الزراعة التى كانت تستأثر بجل نشاطهم ، وذلك لغرض نهائى رئيسى ، وهو معرفة كمية الإنتاج الصناعى بشتى أصنافه ، لكى يكون الأساس لتقدير حصة الدولة من كل صنف منها ، أولاً فى شكل عينى من كل محصول ، ثم فى صورة نقدية أيضًا بعد ابتكار النقود .

وكان جمع البيانات فى شكل أرقام تعطى وصفًا صادقًا للواقع ، يجرى أول الأمر فى عملية تعداد منظمة ومنتظمة ، يمكن اعتبارها الصورة المبسطة الأولى ، لما أصبح يطلق عليه منذ أوائل القرن التاسع عشر ، اصطلاح المسح الاجتماعى ، الذى بعد أن كان يجرى لمعرفة الأحوال العادية للسكان فى منطقة جغرافية وثقافية وإدارية معينة ، أصبح يجرى أيضًا للتعرف على الظواهر المرضية ومدى انتشارها ، واقتصادياتها وآثارها الاجتماعية بالمعنى الشامل لكل الجوانب الاجتماعية فى شتى التجمعات الاجتماعية ، سواء أكانت قرى أم أحياء فى مدن ، أم مدنا بأسرها ، أم المجتمع ككل ، هذا فضلاً عن استخدام

(١) محمد الفاضل بن عاشور ، « ابن خلدون أول مؤسس لعلم الاجتماع » ، أعمال مهرجان ابن خلدون ، ص ٧٩ ـ ٨٣ .

المسح الاجتماعى ، لخدمة التخطيط العمرانى الحضرى ، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية التى خربت أثناءها مدن عديدة فى أوربا والجزائر البريطانية ومنذ أوائل الخمسينيات فى مصر، وأوائل السبعينيات فى بعض الدول العربية .

ويعد بحث « تشارلز بوث » عن الحياة والعمل فى مدينة لندن ، فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، المسح الاجتماعى المعلمى الأول ، الذى يذكره العلماء ، وبخاصة البريطانيين ، كأول مسح اجتماعى حضرى يجرى فى أكبر مدينة فى العالم فى تلك الحقبة، يؤرخون به للمسح الاجتماعى المنظم خير تنظيم ، الذى نسج على منواله باحثون آخرون فى بريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وأوربا على التوالى ، ولنا أن نذكر فيما يتعلق بمصر ، أول قطر عربى يعنى بالبحث الاجتماعى وتنظيمه ، **بحث البغاء فى القاهرة : مسح اجتماعى ودراسة إكلينيكية (١٩٦٠)** ، **وبحث تعاطى الحشيش : التقرير الثانى : نتائج المسح الاستطلاعى فى مدينة القاهرة (١٩٦٤)** ، **والمسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى : ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠ (١٩٨٥)** ، وكلها أجريت بإشراف وتمويل وخبرات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة ، ويذكر فى هذا المجال أيضًا البحثان اللذان قمت بإجرائهما باستخدام المسح الاجتماعى ، الأول للحصول على درجة الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة لندن سنة ١٩٤٦ ، وعنوانه **جناح الأحداث فى مصر** ، والثانى إسهامًا منى فى تنمية مدينة الإسكندرية سنة ١٩٥٥ ، وعنوانه **التصنيع والعمران : بحث ميدانى للإسكندرية وعمالها (١٩٨٥)** ، وهذا فضلاً عن بحوث اجتماعية عديدة ، استخدم فيها المسح الاجتماعى ، لبحث الأحوال الاجتماعية الاقتصادية فى بعض الأقسام الإدارية فى مدينتى القاهرة والإسكندرية ، ولبحث خدمات بعض الوسائل الإعلامية ، كالتليفزيون وبعض الصحف ، وبحث بعض الظواهر المعتلة فى القاهرة كالسرقة ، والتشرد ، والنشل، والسحر والشعوذة ، والعنف .

ولقد بلغ من التوسع فى استخدام المسح الاجتماعى فى عصرنا الحاضر ، أن أصبح ركيزة بحوث عديدة متنوعة فى ميادين التخطيط ، والتنمية ، والاقتصاد ، والسياسة ، والإدارة ، والتنظيم ، ليس بقصد وصف الواقع فحسب ، بل أيضًا للتنظير والبرهان .

٦ ـ الملاحظة

الملاحظة لغة مراقبة شىء أو حال طبيعى أو غير طبيعى كما هو بالفعل ، وتسجيل ما يحدث بدقة ، وذلك لغرض علمى أو عملى ، فتوافر عامل الإرادة أو القصد لهذا

الغرض، يفرض على الباحث الذى يستخدم الملاحظة وسيلة ؛ لتبين الأشياء والأحوال ، بجمع جزئيات عنها فى شكل بيانات ومعلومات ، عن طريق الأدوات الست التى اختص بها ، وهى حواسه الخمس اللاقطة لما تقع عليه وتركز فيه ، وعقله الذى يقوم بعملية إدراك فورى لما أمكن التقاطه وجمعه ، سواء بحاسة واحدة كالسمع أو البصر ، أو بالحاستين معا، أو بالحواس كلها ، وهذا ما يعرف بالحس المشترك .

والقرآن الكريم وكتب التراث كلها، تؤكد على أن العلم بالموجودات ، إنما يكون باستخدام السمع والبصر والفؤاد أو القلب ، أى العقل ، كأدوات أساسية للمعرفة الحسية التى يعقلها الفؤاد أو القلب ، فيتم إدراك الإنسان لها وفهم ما تفصح عنه من معان ، وذلك باستعانته بما يكون قد سبق أن اختزنه فى ذهنه من صور وأفكار ومعان ، نتيجة خبراته ومحاولاته وممارساته ، أى تجاربه فى تعامله مع غيره من البشر ، فى خضم الحياة الاجتماعية فى بيئته المحدودة بالمجموعات والجماعات التى يعيش فيها ، أو فى المجتمع بوجه عام ، وما يوجد فى إطار هذا كله من موجودات ، وما يجرى فيه من أحداث ووقائع ، تكون بالنسبة له تجارب ، تثرى ذهنه بما يختزنه منها ، وتكسبه معرفة وتزيده خبرة ، فالملاحظة وسيلة لمعرفة الظواهر الاجتماعية المتعلقة بحياة الأفراد فى تجمعاتهم المختلفة ، وما يجرى بينهم فيها من معاملات اجتماعية ، فى إطار نظم اجتماعية معينة تنظم علاقاتهم بعضهم ببعض ، فى الزواج وإنجاب الأطفال وتنشئتهم الاجتماعية ، وفى رعايتهم الصحية وتعليمهم ، وفى عملهم وإنتاجهم وتبادلهم شتى المنافع والخدمات ، وفى شغل فراغهم وأفراحهم وأتراحهم ، وفى سياستهم والقضاء بينهم فى خلافاتهم ، وفى اعتقادهم وتعبدهم ، وحتى بينهم وبين من أصبحوا فى العالم الآخر من أقربائهم وأعزائهم، فمعرفة الحقائق عن التجمعات والنظم والعلاقات الاجتماعية والثقافية المتحكمة فيها بشتى القيم والأعراف والتقاليد الاجتماعية ، لا تتيسر إلا بتوظيف الحواس فى التقاط هذه الحقائق وجمعها ، وتركيز العقل على إدراكها وفهمها وتفسيرها ، فى عملية منهجية علمية ، وهى الملاحظة التى يستخدمها الباحث فى العلوم الاجتماعية ، لتبين جميع مظاهر الحياة بين البشر فى شتى أشكال تجمعاتهم .

والملاحظة كوسيلة علمية لجمع البيانات ، وكعملية منهجية علمية تمتاز بأنها تستخدم لتحقيق هدف علمى محدد ، وبتوافر الدقة والضبط فى التقاط الحقائق الاجتماعية المختلفة، وتسجيلها بانتظام وفى وضوح وتناسق هادف ، يمكن منه تصنيف ما يلاحظ من ظواهر وما يجمع من بيانات ، فيجعله ميسر الفهم طيعا للتحليل والتفسير ، وتخضع الملاحظة كأية

وسيلة من وسائل جمع البيانات للبحث العلمى ، للضوابط العلمية من ثبات وصدق ودقة، وهذا ما يحتم على الباحث ليس فقط معايشة من يقوم بملاحظتهم ، بل أيضًا مشاركتهم فى كل ما يقومون به من نشاط فى حياتهم اليومية ، لكى يستطيع وصف جزئياتها وتفاصيلها ، والنفاذ إلى داخل أنفسهم للكشف عما وراء السلوك الظاهر من دوافع قوية .

ويعد أبو الريحان محمد بن أحمد البيرونى (٩٧٣ ـ ١٠٤٨م) أول عالم إسلامى ، استطاع باستخدام الملاحظة بالمشاركة وسيلة لمعرفة الحياة فى المجتمع الهندى ، أن ينفذ إلى أعماق تفكير الهنود الذين أقام بينهم وجاب بلادهم ودرس لغتهم وأحاط علمًا بدقائق حياتهم ، التى وصفها فى كتابه الأصيل : تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة فى العقل أو مرذولة ، وهى خير ما كتب عن الهند ، نظرًا لما فيه من تصور شامل ومعرفة مستقصية للأشياء ، ولذلك يعد أهم ما أنتجه علماء الإسلام فى ميدان معرفة الأمم ، ومن أدق البحوث وأشملها عن المجتمع القاهرى فى العصر الحديث ، بحث « إدوارد وليم لين » ، الذى استطاع جمع مادته المستفيضة ، باستخدام وسيلة الملاحظة بالمشاركة ، أثناء إقامته مع أسرة مصرية عادية فى حى الأزهر .

٧ ـ الطريقة الإحصائية

فى الواقع قد أصبح الأسلوب الكمى فى بحوث علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، أشبه ما يكون بالصنعة التى تستهوى من تدرب عليها وتمرس فيا ، إلى درجة أنها تطغى عنده على الأسلوب الكيفى ، الأمر الذى يعد تحيزًا غير مقبول فى المجال العلمى ، وعلى أية حال فإنه ليس بخاف أن التنمية الاجتماعية الشاملة المتكاملة ، تعتمد على التخطيط السليم الذى لا يتسنى إلا إذا جمعت له إحصاءات مختلفة من شتى الميادين ، وأول هذه الإحصاءات وأعظمها أهمية ، الإحصاءات السكانية التى تشمل التعداد العام للسكان ، وإحصاءات الزواج والطلاق، والإحصاءات الحيوية المتعلقة بالمواليد والوفيات، والإحصاءات الصحية ، والإحصاءات التعليمية ، والإحصاءات الزراعية ، والإحصاءات الصناعية ، والإحصاءات الاقتصادية ، والإحصاءات الأمنية الشاملة لإحصاءات الشرطة وإحصاءات المحاكم (الإحصاءات القضائية) وإحصاءات السجون ودور التربية للأحداث الجانحين .

وتجمع هذه الإحصاءات من الناس أنفسهم كما هى الحال فى التعداد العام للسكان ، أو توجه إلى موظفين مختصين ليجيبوا عنها من واقع الأوراق الرسمية المحفوظة لديهم ،

كسجلات الزواج والطلاق ، وسجلات المواليد والوفيات ، وسجلات الوحدات الطبية والمستشفيات ، وسجلات التعليم ، وسجلات الشرطة والمحاكم ودور العقاب ، وغير ذلك من السجلات ، وتعد هذه الإحصاءات ثروة من البيانات المكممة التى يستعملها الباحثون الاجتماعيون فى شتى البحوث ، إذ إنها تكون طريقة هامة من طرق البحث ، التى تعتمد بالدرجة الأولى على الأسلوب الكمى ، وذلك فى إطار المنهج التجريبى ؛ ذلك لأن هذه الإحصاءات كلها تتعلق بتجارب ، أى وقائع وقعت وانتهت وصارت فى عداد الماضى ، والذى لابد من تأكيده بشدة ، هو أن تكون هذه الإحصاءات صحيحة مضبوطة ؛ لأنها المادة التى يتكون منها بناء أى بحث علمى أو هيكل أية خطة واقعية للتنمية الاجتماعية الشاملة المتكاملة ، وما لم تكن هذه المادة سليمة ، فإن البناء يتصدع وينهار كل شىء .

وبينما تكون البيانات فى الطريقة الإحصائية جاهزة منشورة لا تكلف الباحث عناء ، اللهم إلا عناء البحث عن مصادرها فى المكتبات العامة والخاصة الموجودة فى إدارات أو أجهزة التعداد والإحصاء، وفى الوزارات والمصالح ، فإن البيانات فى طريقة المسح الاجتماعى والقياس الاجتماعى تحتاج من الباحث مجهودًا فى الحصول عليها ، وذلك بواسطة الانتقال إلى المجال المكانى أو الجغرافى ، حيث يوجد المجال البشرى الذى يتعامل معه كله ، أو بعضه عن طريقة اختيار عينة تكون ممثلة للمجموع تمثيلاً سليمًا من الناحية الإحصائية، وهناك عمليات إحصائية أخرى لابد للباحث الاجتماعى من الإلمام الكافى بها، كاستخراج النسب المئوية ، وحساب معامل الارتباط ، واستخدام مقاييس الصدق والثبات والدلالة الإحصائية ، وهنا نذكر بما سبق أن نصحنا به بخصوص العمل الإحصائى الفنى فى البحوث الكبرى ، وهو إشراك متخصصين إحصائيين فى فرق البحث التى تشكل للقيام بها ؛ لأن التخصص يكسب قدرة ومهارة وعمق فهم ، ومهما كان عدد مقررات الإحصاء والحاسوب (computer) التى يدرسها فى أقسام الاجتماع من يتخصص فى أى علم من العلوم الاجتماعية ، فإنها لا تجعل منه متخصصًا إحصائيا بأية حال ، فالتخصص فى علم شىء ، والإلمام الكافى به شىء آخر ، ومن هنا كانت استشارة الإحصائيين فى البحوث الاجتماعية التى تعتمد على الأسلوب الكمى أمرًا لا يمكن الاستغناء عنه .

ولقد كسب هذا الرأى فى أهمية الإحصاء للبحوث الاجتماعية تقديرًا وانتشارًا ، نتيجة الفنيات الإحصائية التى ابتدعها كبار المتخصصين ، وخدموا بها البحوث العلمية فى مختلف الميادين الاجتماعية والطبيعية ، وبخاصة بعد انتشار المعداد (calculator) والحاسوب ، وقد كان من نتائج تزايد القدرة الإحصائية وانتشارها ، أن استطاع الباحثون العلميون اختبار الظروف التى يمكن فيها أن يستنتجوا بشكل معقول علاقات بين متغيرين أو

أكثر ، وهذا أمر كان يقلق بال « جون ستيورت مل » ، كما قدمنا آنفًا ، بخصوص عدم اقتناعه بأن مسلكية البرهانيين (مسلك الاتفاق ، ومسلك التغيرات المساوقة) يمكن أن يؤديا إلى نتيجة مقنعة ، عندما يكشف البحث عن وجود أسباب كثيرة ، ويكون لها مجموعة مختلفة من الآثار .

فظاهرة محاولة المراهقين الظهور بمظهر الكبار من الشباب تخفى فى طياتها عدة عوامل، كإثبات الذات ، وحب السيطرة ، والشعور بالنقص ، والرغبة فى اجتذاب أنظار الغير ، وبخاصة الإناث ، وتحدى السلطة والتقاليد ، والتوتر والقلق ، على سبيل المثال لا الحصر، أما آثار هذه الظاهرة بعواملها المتشعبة فمتنوعة ، كتلف الجهاز التنفسى ، وزيادة التوتر والقلق وصراع الأجيال ، ومشكلة الحصول على النقود ، والاختلاط بالكبار ، والجرأة الجانحة ، وذلك أيضًا على سبيل المثال لا الحصر .

لكن الإحصائيين ، وعلى رأسهم « كارل بيرسن » (Karl Pearson) قد ابتدعوا ما يعرف إحصائيا باختبار الدلالة ، ولكن اختبارهم هذا ، إذا استطاع أن يكشف فى دقة كافية ولأغراض عادية ، أن متغيرينْ أحدهما مستقل كالتدخين والآخر معتمد عليه كالآثار الضارة الناجمة عنه ، بينهما علاقة سببية ؛ أى أن التدخين يسبب الآثار ، وأن هذه الآثار تختلف كلا أو جزءًا تبعًا لعوامل ظاهرة التدخين ، وأن هذا الاختلاف ذو دلالة معينة ، فإنه لا يستطيع أن يفسر إلى أى حد قد تحقق افتراض وجود هذه الآثار السيئة لتلك العوامل، أو مدى شدة الارتباط بين الأثر وهو التدخين والنتيجة وهى الآثار السيئة ، أو السبب فى أية دلالة على الاختلاف أمكن تحديدها ، كل ما يمكن التوصل إليه من اختبار الدلالة هذا ، هو ما إذا كان فرضنا بوجود علاقة بين المتغيرين يمكن تبريره ، مما أمكن الحصول عليه من بيانات أو معطيات ، أو لا يمكن تبريره ، وربما كانت ميزته صيانة الباحثين من ضياع الوقت فى ابتداع تفسيرات لعلاقات لا وجود لها فى الحقيقة .

ومن فوائد الإحصاء التطبيقية تلك الفائدة العظمى فى ميدان بحوث السكان ، وبخاصة ما يتعلق بما يعرف بحساب الإسقاطات السكانية فى فترات منتظمة آتية ، أى فى عداد المستقبل ، فإنه على أساس هذه الإسقاطات يمكن رسم أية خطة خمسية أو سبعية أو عشرية للنمو الحضرى والتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية فى أية دولة من الدول ، وبخاصة فى العالم الثالث الذى تمر دوله فى تنمية متفاوتة السرعة ، هذا فضلاً عن أنه أمكن لمح بعض العلاقات بين الإحصاءات فى مجال جناح الأحداث ، وكان فى استطاعة الباحثين

استنتاج فرض أو أكثر ، ثم التحقق من مدى صحة ذلك ، بواسطة الإحصاء وفنياته ، وكمثال لذلك ما أمكننا التوصل إليه بخصوص مناطق الجناح فى المدينة ، وفرضنا بأن هذه المناطق تنقسم إلى قسمين : مناطق تكاثر الأحداث الجانحين ، وهى المناطق الشعبية المتخلفة، ومناطق جذبهم ، وهى المناطق التى تكثر فيها عوامل الجذب ، كالمتاجر ودور السينما والمسارح ونهاية المواصلات ، فى ما يعرف بمنطقة الأعمال المركزية وما يقع على تخومها من مناطق متأثرة بها ؛ لأنها شبه امتداد لها فى أنشطتها [١] .

ولن نستطرد فى شرح استخدام الأرقام أكثر من ذلك ، وغنى عن البيان أن هناك مؤلفات كثيرة فى التكميم فى البحث الاجتماعى ، وضعها كثيرون من المتخصصين فى الإحصاء وفروعه المختلفة ، وبخاصة فى الإحصاء الاجتماعى ، وكلها متشابهة إلى حد كبير من حيث ما تحويه من مادة علمية ، ومن بيانات رقمية ، وأمثلة اجتماعية ونفسية واقتصادية ، والمفروض كما سبق أن ذكرنا ، أن كل باحث اجتماعى قد درس قدرًا كافيًا من الإحصاء الرياضى والإحصاء التطبيقى ، وبخاصة فى البحوث الاجتماعية ، فى مرحة التعليم الجامعى ، ويستطيع بهذا القدر أن يحدد أسلوبه الكمى فى البحث ، وما إذا كان سيعتمد على الطريقة الإحصائية ، أو أنه سيستخدم طريقة المسح ، وفى هذه الحالة ، عليه أن يحدد مجال البحث البشرى ، أى نسبة وحجم العينة التى سيأخذها منه ، ونوع هذه العينة ، ووسيلة الحصول على البيانات من أفرادها ، وذلك وفقًا لمتطلبات البحث الذى يقوم بإجرائه .

الحذر فى الاعتماد على الإحصاء

ومهما يكن من أمر الأسلوب الكمى وأهمية الأرقام التى يحتوى عليها ، سواء تلك التى يحصل عليها المسئولون فى شكل إحصاءات متنوعة ، أو تلك التى يجمعها الباحثون الاجتماعيون لبحوثهم ، فلابد من التحذير العلمى بخصوص الإحصاءات بوجه عام ؛ ذلك لأنه قد قيل إنه من الممكن البرهنة على أى شيء بواسطة الإحصاء ، وقيل أيضًا أن هناك أكاذيب ، وأكاذيب ملعونة ، وإحصاءات ، فمن الممكن التضليل بالإحصاءات إلى درجة كبيرة ، وعلى سبيل المثال ، هناك من يحاولون إثبات تخلف الدول النامية بواسطة نسبة الأمية فيها ، فيحسبون الأطفال الذين لم يبلغوا السادسة من العمر (سن القبول

(١) انظر : حسن الساعاتى ، **فى علم الاجتماع الجنائى** ، ص ٨٣ ـ ٩١ ، ١٠٤ ـ ١٠٧ .

بالمدارس الابتدائية) فى عداد الأميين ؛ لأنهم لا يعرفون القراءة والكتابة ، وبذلك ترتفع نسبة الأمية ارتفاعًا ملحوظًا يلفت الأنظار ، ولما كان الاعتقاد فى صحة البيانات الإحصائية شديدًا ، فقلما تتعرض للفحص الدقيق والنقد العلمى المتزن .

وهناك حالات أخرى مماثلة يلعب الإحصاء فيها دورًا مضللاً ومشبوها ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التقديرات السكانية المستقبلية وفق الإسقاطات السكانية غير دقيقة تمامًا ؛ لأن هذه الإسقاطات مبنية على اعتبار عوامل كثيرة ، بعضها مادى والآخر معنوى ، وكلها مستهدفة للتغير ، ولا يمكن التعرف بالضبط على مدى ما يحدث فى هذه العوامل من تغير ، ولا ما ينتج عن ذلك بالضبط من آثار على عدد السكان ، ولذلك جرت العادة فى رسم الخطط المستقبلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أن تكون على أساس نوعين من تقدير عدد السكان : تقدير مرتفع على أساس فاعليات اجتماعية ثقافية تعمل على زيادة التكاثر الطبيعى وغير الطبيعى للسكان زيادة كبيرة ، وتقدير منخفض على أساس فاعليات اجتماعية ثقافية مغايرة تعمل على الحد من الزيادة .

وكما سبق أن ذكرنا ، قد استخدم الإحصاء ولا يزال يستخدم وسيظل يستخدم فى الأغلبية الساحقة من البحوث الاجتماعية ، سواء ما اعتمد منها على المنهج التجريبى أو المنهج التجربى على وجه الخصوص ، وإذا تفحصنا البحوث الاجتماعية التى أجريت وتلك التى تجرى فى جميع بلاد العالم التى تعترف بأهمية الإحصاء كأساس للتنمية الاجتماعية الاقتصادية ، لوجدنا أن أعلى نسبة منها تستخدم الإحصاء الذى قوامه الأرقام الرسمية عن البيانات الاجتماعية ، التى تقوم الهيئات الرسمية بجمعها ثم نشرها بقصد النفع العلمى والتطبيقى العام ، والأرقام الأخرى عن البيانات التى يجمعها الباحثون الاجتماعيون بصدد موضوعات بحوثهم الاجتماعية الخاصة ، وقد بدأ هذا الاتجاه فى أوربا الغربية فى آخر القرن الثامن عشر بنشر العالم السكانى الإنجليزى « روبرت مالتس » (Malthus) مقالة العبقرى عن مبدأ السكان ، وقارن فيه بين نمو غلة الأرض وفق متتالية حسابية ونمو نسل البشر ، إذا لم يعقه أى عائق ، وفق متتالية هندسية ، ثم أخذ هذا الاتجاه ينتشر تدريجيا فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، أما فى مصر ، رائدة الدول العربية فى البحث الاجتماعى العلمى ، فقد بدأ الاهتمام بالإحصاءات فى البحوث الاجتماعية على استحياء مع تعدادات السكان فى أواخر القرن التاسع عشر ، ثم أخذ فى النمو تدريجيا وببطء حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث أخذ فى النمو المتزايد السريع .

وهنا تجدر الإشارة إلى ما ورد فى المذكرة التمهيدية لمشروع اللائحة المؤقتة لإنشاء معهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية سنة ١٩٤٨ ، ونصه : « قد ازدادت أهمية الدراسة الاجتماعية فى العصر الحديث ، فأصبحت لا تخلو منها جامعة فى العالم ، كما ازداد الاعتراف بقيمة هذه الدراسات فى ناحيتها العلمية والعملية ، فأصبحت الأداة التى تستخدم فى تعريف أحوال الجماعات الإنسانية وتطورها الاجتماعى والسياسى والدينى والخلقى والصحى واللغوى ، كما أصبحت الأساس الذى تعتمد عليه الأمم الراقية فى توجيه الإصلاح الاجتماعى فى جميع مناحيه .

« ومصر التى تصبو فى نهضتها الحاضرة إلى إصلاح اجتماعى شامل ، فى حاجة ماسة إلى جيل جديد من الباحثين الاجتماعيين يقومون بدراستها دراسة علمية قائمة على الإحصاء الدقيق، فهى لا تزال من هذه الناحية بلدًا بكرًا لا تعرف شئونه الاجتماعية على الوجه الأكمل؛ لأن يد البحث العلمى الحديث لم تمسسه بعد، ولا شك فى أن دراسة مصر دراسة اجتماعية لها خطرها فى الدراسات الاجتماعية النظرية وفى النواحى التطبيقية » (١) .

ولقد دفعنى إسهامى فى التدريس بهذا المعهد منذ إنشائه حتى تعيينى بجامعة عين شمس فى خريف سنة ١٩٥٥ ، وبخاصة لمقرر مناهج البحث الاجتماعى ، إلى الاهتمام ببحوث طلابه حملة الليسانس فى الآداب أو الحقوق ، فكنت أحتم على كل منهم القيام ببحث نظرى يتوقف على نتيجته نقلهم إلى السنة الثانية ، التى عليه أن يعد لامتحان الدبلوم فيها ، فضلا عن الامتحان فى المقررات الأخرى ، أطروحة (رسالة) من حوالى مائة وخمسين صفحة ، فى موضوع اجتماعى يقوم ببحثه على أساس دراسة نظرية قائمة على معلومات من قراءات مكتبية ، وبحث علمى قائم على عمل ميدانى يجمع بخصوصه المادة من عينة مختارة من الأفراد ، مستخدمًا فى ذلك الأسلوب الكمى .

ولقد تخرج على يدى فى السنوات السبع التى قمت فيها بالتدريس والإشراف على العدد الأكبر من البحوث ، فى هذا المعهد ، عشرات الطلاب الذين حصل قلة منهم على درجة الدكتوراه ، وأصبحوا بعد ذلك زملاء لى فى هيئات التدريس فى جامعات مصر النامية ، وصاروا من أخلص التابعين لمدرستى الاجتماعية الاختبارية (empirical) التى بدأتها فى معهد العلوم الاجتماعية منذ ثلاثة وثلاثين عامًا (٢) . وفى قسم علم النفس والاجتماع (فرع الاجتماع) بكلية الآداب بجامعة عين شمس ، بدأت النهج الاجتماعى

(١) حسن الساعاتى ، فى علم الاجتماع الجنائى ، ص ٢٠٧ ، حاشية ١ .

(٢) كان من بين هؤلاء الطلاب، الأساتذة المرحوم محمد عاطف غيث، وعلى علوى شلتوت، والمرحوم عبد الحميد لطفى، وعلى إسلام الفار، والمرحوم مصطفى حسنين، والمرحوم محمد خيرى محمد على، وفاطمة المصرى.

الاختبارى الذى تميز به القسم بعد ذلك من بين أقسام الاجتماع فى الجامعات المصرية الأخرى ، وتخرج على يدى آلاف الطلاب ، الذين زاملنى أيضًا قلة منهم بعد حصولهم على درجة الماجستير والدكتوراه ، إما تحت إشرافى أو إشراف غيرى من الأساتذة فى مصر أو فى الجامعات الأجنبية (١) .

ولابد لى من أن أذكر أيضًا أننى قد استخدمت التكميم ، ركيزة المسح الاجتماعى ، فى أغلب البحوث الاجتماعية التى قمت بها لجناح الأحداث فى مصر، والتصنيع والعمران فى الإسكندرية، والمسح الاجتماعى لقسم باب الشعرية ، والمسح الاجتماعى لحى الباطنية، والمسح الاجتماعى الاقتصادى للمدينة المنورة ، ومسح الحج لعام ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) ، وكذلك فى البحوث التى أسهمت فيها وأشرفت عليها كبحث البغاء فى القاهرة ، وبحث منطقة أسوان ، وبحث القرى الست ، وذلك فى السنوات الطويلة التى كنت أعمل فيها بعض الوقت مستشارًا للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (٢) .

وسائل جمع البيانات

كما يعتمد الأسلوب الكيفى على الطريقة التاريخية ، وطريقة دراسة الحالة أو تاريخ الحياة ، وطريقة الاستبطان الاجتماعى وطريقة الملاحظة ووسيلتها فى جمع البيانات والتسجيل ، يعتمد الأسلوب الكمى كذلك على طرائق محددة ، وهى الطريقة الإحصائية، وطريقة المسح الاجتماعى ، وطريقة القياس الاجتماعى ، وهذه الطرائق الثلاث تعتمد فى استنطاق الناس وأخذ شتى أنواع البيانات والمعلومات والآراء منهم على وسيلتين اثنتين هما الاستخبار ، والاستبار .

التسجيل

سبق أن ذكرت أن للظاهرة الاجتماعية نسقين : أحدهما برانى والآخر جوانى ؛ ذلك لأن الإنسان يختلف عن الحيوان فى قدرته على أن يظهر خلاف ما يبطن ، ولذلك اختص

---

(١) كان من بين هؤلاء الطلاب ، الأساتذة حامد عبد المقصود عبد الهادى ، وسامى عبد المحسن بجامعة ألبرتا بكندا ، ومحمد صفوح الأخرس بجامعة دمشق ، ومحمود على عودة ، وهدى محمد مجاهد ، وسامية حسن الساعاتى ، ونادية سليمان ، وعاطف أحمد فؤاد ، وسالم عبد العزيز ، وزكريا عبد المقصود ، وفاروق عبد الرحمن مراد ، وحكمت العرابى ، وأحمد الشافعى .

(٢) كان من بين من عملوا معى فى بحوث المركز ، وتدربوا على يدى ، الأساتذة عزت حجازى ، والمرحوم محمد على محمد ، ونهى فهمى ، والسيد الحسينى ، وصلاح قنصوه ، وصيفة قاسم ، وهدى مجاهد ، وآخرون غيرهم .

ظاهره ، أى برانيته بوسيلة لجمع بياناتها ، وهى التسجيل ، بينما اختص باطنه ، أى جوانيته بوسيلتين لجمع بياناتها ، وهما الاستخبار والاستبار ؛ وذلك لأن الباطن خفى يصعب الكشف عما يخبأ فيه ، فيحتاج لبيانه وتسجيله إلى وسيلتين بينما الظاهر جلى واضح للعيان وللمشاهدة بالحواس الظاهرة ، وبالملاحظة التى تشمل المشاهدة يضاف إليها ما لا يمكن الكشف عنه وبيانه إلا بما يطلق عليه اللمح أو الحاسة السادسة ، التى تستشف من الظاهر الجلى أمورًا تخفى على الحس وحده ، ولذلك قل من وهب هذه الحاسة .

هكذا كان التسجيل وسيلة هامة من وسائل الملاحظة ، بل إنه أهم وسيلة لدى الأنثروبولوجيين لأنها المدخل الرئيسى لبحث المجموعات والجماعات والمجتمعات المختلفة، التى بحثوا الأغلبية الكثيرة منها ، حتى إذا لم يجدوا منها إلا النادر ، اتجهوا إلى المجتمعات المتقدمة وتلك التى حققت قدرًا من التقدم ، وأخذوا يدرسون مجموعاتها وجماعاتها وهذه المجتمعات نفسها ، بالطريقة الأنثروبولوجية التى برعوا فيها والتى تهتم بالبناء الاجتماعى والأنساق الاجتماعية والأعراف السائدة فيها ، كما يدرسون الثقافة الشعبية كالأدب الشعبى والفلكلور ، ولهم فى ذلك بضعة كتب يعتد بها فى التدريب على استعمال الطريقة الأنثروبولوجية .

ولما كان التسجيل بهذه الأهمية كوسيلة لجمع البيانات ، فى البحوث الاجتماعية التى تعتمد على المنهج الحسى بخاصة والمنهج التجريبى بعامة ؛ لأن جانبًا منه حسى إلى درجة كبيرة ، فيشترط أن يكون دقيقًا مضبوطًا ، ودقته وضبطه يتوقفان على اكتمال الحواس كلها، وعلى سلامة كل حاسة منها ، كذلك تشترط اليقظة « وأخذ البال » من كل ما هو موجود من الأشياء والناس ، ذكورًا وإناثًا ، وأطفالاً وغلمانًا ، ومراهقين ، وشبانًا ، وكبارًا ، وكهولاً ، ومسنين ، وتسجيل سلوكهم بعضهم مع بعض فى ظروف ومواقف وأماكن مختلفة ، وحديثهم ، وزيهم ، وطعامهم ، وشرابهم ، وتزينهم ، وتعبدهم ، وشغلهم أوقات فراغهم باللعب وغيره ، وأمور غير ذلك كثيرة ، ويعين على التسجيل المنظم إعداد قائمة شاملة مرتبة بكل ما يراد تسجيله ، حتى لا نغفل شيئًا ، وكتابة كل شىء تقع عليه عينا القائم بالتسجيل أولاً بأول ، حتى لا ينسى أى شىء مما رآه أو سمعه أو شمه أو حتى لمسه ، وعلى القائم بالتسجيل تبييض ما سجله فى عجلة ، تبييضًا مرتبًا وإضافة ما يمكنه تذكره مما أغفل كتابته أثناء التسجيل الفورى للبيانات .

وهناك تسجيل أكثر دقة وضبطا وإتقانًا ، أتاحه لنا التفنين (التكنولوجيا) بفنياته العديدة ، وهو التسجيل بآلة التصوير المتطورة ، وبالفيديو الذى يعد قفزة فى مجال التسجيل بالصورة وبالصوت ، إذ البيانات الاجتماعية للمجموعات والجماعات التى تسجل أثناء قيامهم بشتى ألوان الأنشطة ، تكون حقيقية ودقيقة ومضبوطة ويقينية ، وهو ما ينشده البحث العلمى ؛ لأن ما يترتب على البيانات المصورة من تحليل وتفسير يكون يقينيا أيضًا ، وهذه ميزة كبرى للتسجيل كوسيلة مباشرة لجمع البيانات الاجتماعية .

الاستخبار

الاستخبار صحيفة تحوى العدد الكافى من الأسئلة التى يرى الباحث أن إجابتها توفى بما يتطلبه موضوع بحثه من بيانات ، وعادة ما يرسل الباحث صحائف الاستخبار بالبريد إلى الأفراد الذين يتم اختيارهم من قبل على أسس إحصائية معروفة ، فيجيبون على أسئلتها ويعيدونها إليه بالبريد أيضًا ، وقد يوزعها الباحث بنفسه على مجموعات من الأفراد المبحوثين ، إذا كان ذلك أيسر من الناحية الإجرائية ، فيجيبون على أسئلتها ثم يجمعها منهم بدون ذكر أسمائهم فيها .

الاستبار

الاستبار من سبر بمعنى قاس الغور أو العمق ، فالاستبار عملية فنية يحاول الباحث بواسطتها النفاذ إلى أعماق الفرد الذى يستبره ، باستخدام أسئلة معدة من قبل ، تتناول نقاط الموضوع الذى يراد الكشف عن تفصيلاته ودقائقه ، كما يفصح عنها الفرد المجيب عن الأسئلة ، فى مقابلة عادة ، يلقى فيها الباحث الفرد وجهًا لوجه ، وقد يجرى الاستبار فى حالات خاصة محدودة ، عن طريق الهاتف (التليفون) ، أى بدون لقاء فى مقابلة ، وهذا يثبت عدم الدقة فى استخدام كلمة مقابلة بدل استبار ، كما أنها فضلاً عن ذلك لا تدل على عملية سبر غور الفرد المجيب بواسطة الباحث السائل ، فليست كل مقابلة بغرض إجراء عملية استبار ، فقد تكون لأغراض أخرى .

والاستبار بالمعنى المبين آنفًا ، وسيلة من وسائل جمع الحقائق ، أى المعطيات أو البيانات ، التى يدلى بها المجيب على أسئلة الباحث ، التى يكون قد أعدها كتابة فى صحيفة تعرف بصحيفة استبيان ؛ لأن الأسئلة التى تشتمل عليها قد صيغت لتبين تفصيلات ودقائق الموضوع قيد البحث ، وذلك بالحصول على بيانات عن موقف الفرد ومشاعره ودوافعه وأفكاره وآرائه بخصوص هذا الموضوع ، الذى قد يكون ذاتًا ، أى شخصًا ، أو

حدثًا ، أى فعلاً ، أو قضية فكرية تنقسم الآراء حولها ، ولذلك يعتبر الاستبيان shedule أداة للاستبار ، الذى يعتبر بدوره وسيلة لجمع البيانات .

ويمتاز الاستبار عن الاستخبار (Questionnaire) فى جمع البيانات ، فى أنه عملية تبين دخائل المجيب ، لا تشترط استطاعته القراءة والكتابة ، فالباحث يسأل والفرد يجيب ، والباحث نفسه هو الذى يسجل الإجابة فى صحيفة الاستبيان ، أما الاستخبار فلا يستخدم إلا مع من يجيدون القراءة والكتابة ، ويحسنون فهم أسئلته التى يجيبون عليها وحدهم بعيدًا عن الباحث ، ولذلك يمتاز الاستبار بالوضوح العام ؛ لأن الفرد يستطيع أن يطلب من الباحث أن يزيده فهما بمضمون السؤال ، كما يتيح للباحث أن يطلب من المجيب توضيح إجابته ، أو تصحيحها إذا وجد فى بعض الإجابات تناقضًا ، أو تفسير التناقض إذا كان لديه ما يفسره ، هذا فضلاً عن أنه يعطى الباحث فرصة ملاحظة الفرد المجيب أثناء عملية الاستبار ، وما قد يبدو عليه من قلق أو تسرع أو ارتباك أو قلة تركيز ، أو اهتمام واجتهاد فى التذكر وتأن فى التفكير .

ويستخدم الاستبار عادة استخدامًا فرديا ، أى مع فرد واحد يستبره الباحث للحصول على ما يريده من بيانات ، وفى هذه الحالة يعرف بالاستبار الشخصى ، وفى ظروف معينة يستبر الباحث عدة أفراد معًا وفى وقت واحد ، وفقًا لمقتضيات بحثه ، ويعرف فى هذه الحالة بالاستبار الجمعى ، ويحتاج كل من نوعى الاستبار إلى استعداد أساسى لدى الباحث، وهو موهبة يختص بها بعض الباحثين ، فضلاً عن مهارة تكتسب بالتدريب والممارسة وما ينتج عنهما من خبرة ، تجعله متفهمًا تمامًا لفاعليات عملية الاستبار ، ومتغيرات ظروف الأفراد المجيبين ومواقفهم ، من حيث تنشئتهم الاجتماعية فى مجال ثقافتهم الفرعية الخاصة ببيئتهم ، وفى إطار ثقافتهم الكلية فى المجتمع بوجه عام .

وبالتوسع فى استخدام الاستبار أصبح لدينا أكثر من نوع منه ، ولكل نوع منها هدف معين ، فهناك الاستبار الإخبارى بما يتيحه للباحث من بيانات عن المجيب ، وهناك الاستبار التشخيصى فى المجال العيادى فى الحالات المرضية الجسمية منها والنفسية ، كما أن هناك أيضًا الاستبار العلاجى الذى يرجع الفضل فى إرساء قواعده إلى المعالج النفسى الأمريكى « كارل ر . روجرز » " Carl R. Rogers " الذى توسع فى استخدامه ، ويعتمد علماء الاجتماع فى كثير من بحوثهم على الاستبار الإخبارى ، الذى يعتبره بعضهم بمثابة المجهر (الميكروسكوب) بالنسبة لعلماء الأحياء .

وأود أن ألفت نظر الباحثين العرب إلى أن كلمة « المقابلة » ، التى يستخدمونها ترجمة للكلمة الإنجليزية (interview) ، لا تؤدى المعنى المقصود ؛ لأن المقابلة لقاء بالوجه ، وليست كل مقابلة يقصد منها الاستبار الذى معناه أن يخبر الباحث المبحوث ليعرف ما عنده، وفى بعض الأحيان يكون الاستبار بواسطة الهاتف وليس عن طريق المقابلة ، وذلك إذا أريد استطلاع الرأى بوسيلة فورية ، وكذلك ألفت النظر بخصوص كلمة « استمارة » التى تستعمل لدلالة على صحيفة استخبار أو صحيفة استبيان ، ففضلاً عما يحدث من لبس عند استعمالها ، ناتج عن عدم تحديد أى من الصحيفتين ، فإن الاستمارة اصطلاح ديوانى معناه صحيفة مطبوعة تتطلب بيانات خاصة لإجازة أمر من الأمور [١] .

وليست صياغة أسئلة كل من صحيفتى الاستخبار والاستبيان بالأمر السهل ، وذلك لعدة اعتبارات ، أولها لغة الأسئلة وما إذا كانت تصاغ بالعربية أو بالعامية الدارجة ، إذ إن ذلك قد أوجد خلافًا بين الباحثين ، ولحسم الأمر أرى أن تكون صياغة أسئلة الاستبيان باللهجة العامية الدارجة ، لأن المهم من الناحية البحثية هو مضمون الإجابات ذاتها ، وليست لغتها ، ولأن البحث العلمى إنما ينشد الدقة ووضوح المعنى ، الأمر الذى لا يتسنى إلا بحسن فهم المبحوثين ما يوجه إليهم من الأسئلة ، أما أسئلة الاستخبار فيحسن أن تصاغ باللغة العربية المبسطة ، وثانى هذه الاعتبارات يتعلق بعدد الأسئلة ، ونصيحتنا بهذا الصدد أن تفصل الأسئلة وفق تصنيف مرتبط ببنود موضوع البحث ، ثم يصاغ لكل من هذه البنود عنوان يرد تحته العدد الكافى من الأسئلة التى توفى بالكشف عن نقاط كل بند ، بدون زيادة تخرج بالأسئلة عن الموضوع ، أو نقصان يقلل من وضوح الرؤية [٢] ، أما ثالث هذه الاعتبارات فتفنينى محض، لأنه يتعلق بالعمليات الخاصة بالحاسوب (computer) ولذلك أصبح من الواجب اطلاع أحد الحاسوبيين (المتخصصين فى الحاسب الآلى) على صحيفة الاستخبار أو صحيفة الاستبيان قبل صياغتها النهائية لطبعها ، حتى يدخل عليها من التنقيح ما يراه ضروريا من الناحية الحاسوبية .

---

(١) انظر **المعجم الوسيط** ، جـ ١ ، ص ٢٦ ، وكذلك انظر مصطفى عمر التير ، **استمارات استبيان مقابلة لدراسات فى مجال علم الاجتماع** ، وواضح من عنوان الكتاب مدى عدم الدقة والخلط فى اختيار المصطلح والكلمة .

(٢) صحيفة استبيان الاستبار الذى استخدم فى المسح الاجتماعى للعمل فى : **التصنيع والعمران : بحث ميدانى للإسكندرية وعمالها** ، الملحق رقم (١) .

الفصل الحادى عشر
العمل الميدانى فى البحوث الاجتماعية

تمهيد

يقصد بالعمل الميدانى [1] ، أو الحقلى كما يسمى أحيانًا ، الخروج من المكاتب والتوجه إلى ميدان البحث الذى يراد إجراؤه ، وزيارة الأسر أو المدرسة أو المصنع أو المؤسسة ، ومقابلة من فيها بعد إعلامهم المسبق عن الهدف من الزيارة وموعدها وعدد مراتها ، إن كانت ستتكرر ، وقد يكون العمل الميدانى إقامة طويلة ، ولكن محدودة ، فى المجال الجغرافى أو المكانى للبحث ، كحى فى مدينة أو قرية من القرى ، وذلك كله فى البحوث الاجتماعية التى يتطلب إجراء كل منها القيام بعمل ميدانى لجمع المادة له ، أى البيانات التى يعتمد البحث عليها .

ولا يستطيع الباحث أن يقرر ما إذا كان بحثه يحتاج إلى عمل ميدانى ، يستخدم فيه طريقة الملاحظة ، أو طريقة المسح الاجتماعى ، أو طريقة القياس الاجتماعى ، أو أنه سيكتفى باستخدام الطريقة الإحصائية وهو فى مكتبه ، إلا بعد أن يوفى موضوع البحث حقه من الاطلاع على المصادر المختلفة ، كتبًا كانت أو تقارير بحوث أو نشرات رسمية بنتائج الإحصاءات والتعدادات ، أو دوريات أو سجلات أو وثائق ، فقد يجد فى هذه المصادر أو بعضها المادة التى يحتاج إليها فى بحثه ، فينقلها دون أن يتجشم عناء العمل الميدانى ، وربما وجد فيها جزءًا مهما من البيانات المطلوبة فى بحثه ، فيوجه جهده فى العمل الميدانى إلى استكمال الناقص من البيانات ، أما إذا كان لا مناص من العمل الميدانى للحصول على البيانات اللازمة لبحثه ، فعليه فى هذه الحالة أن يمضى قدمًا فى إنجازه ، ويصبح العمل الميدانى ، حينئذ ، مرحلة رئيسية من مراحل البحث الاجتماعى .

والذى يجعلنى أؤكد هذه النقطة أن أغلب الطلاب والباحثين الاجتماعيين العرب ، عندما يواجه الواحد منهم بمشكلة أو موضوع بحث اجتماعى ، يتجه بفكره فى الأعم الأغلب إلى العمل الميدانى بطريقة المسح الاجتماعى ، وسرعان ما يفكر فى أسئلة يكون

---

(١) بالإنجليزية (Fieldwork) ، ويطلق على البحث الذى يعتمد على عمل ميدانى مصطلح بحث ميدانى .

منها صحيفة بها ، لا يمكنه تحديد ما إذا كان سيستخدمها لجمع البيانات كوسيلة ، فى شكل استخبار ، أو أنه سيستعملها كأداة لعملية استبار كثيرًا ما يجرى فى مقابلة ، وفى هذه الحالة تسمى صحيفة الأسئلة المستعملة صحيفة استبيان ، كما سبق أن ذكرنا ، وقد يزيد الطين بلة ، أن هؤلاء الباحثين كثيرًا ما يجرون الأعمال الميدانية لبحوثهم الاجتماعية بمجرد الفراغ من إعداد صحائف الأسئلة ، استخبارات كانت أو استبيانات ، ودون أن يكونوا قد أعدوا أنفسهم بالقراءة المتعمقة حول موضوعات أو مشكلات بحوثهم ، ومعنى ذلك أنهم يفصلون الدراسة النظرية ، التى يطلق عليها أحيانًا الدراسة المكتبية لاعتمادها على ما فى المكتبات من مصادر ، عن العمل الميدانى ، وذلك على الرغم من أن كلا منهما يتناول مشكلة أو موضوعًا اجتماعيا واحدًا .

وهم إذ يفعلون ذلك ، إنما يغفلون حقيقة بحثية أساسية ، وهى أن الدراسة المعمقة حول أى موضوع اجتماعى يكون مشكلة للبحث : ١ـ توضيح الرؤية أمام الباحث ، ٢ـ وتمكنه من التعرف على دقائق الموضوع وتفصيلاته ، ٣ ـ وتوقفه على ما سبق أن أجرى من بحوث تمس الموضوع نفسه من قريب أو بعيد ، ٤ـ وتلهمه بأفكار كثيرة تفيده فى وضع منهاج البحث ، الذى يشتمل على تحديد مفهوماته ، ومجالاته ، واختيار المنهج المناسب ، والاتجاه الذى سيتخذه ، والأسلوب الفنى سيستخدمه ، والطريقة التى سيعتمد عليها ، ووسيلة جمع البيانات اللازمة لبحثه .

فإذا ما قطع هذه المراحل والخطوات ، فإنه سيتمكن – من غير شك – أن يستقر على آراء معينة بصدد العمليات المنجهية والبحثية المذكورة آنفًا ، وعندئذ يستطيع أن يخطو الخطوات التحضيرية والتنفيذية للعمل الميدانى الذى يكون قد اتخذ القرار بإجرائه ، وذلك فى إطار خطة مبسطة وواضحة .

ونعود فنذكر بشىء من التفصيل ، ما سبق أن ذكرناه مجملاً ، بخصوص أنواع البحوث الاجتماعية الكثيرة ، التى تعتمد على المنهج التجريبى ، والتى قلنا إن علماء المنهج الغربيين ومن يجاريهم من العلماء الشرقيين ، يسمونها بحوثًا تجريبية ، على الرغم من أنها بعيدة كل البعد ، مبنى ومعنى ، عن التجريب ، كما سبق أن شرحنا بالتفصيل ، فالبحوث التى تتناول الظاهرات الاجتماعية التى تتخذ شكل وقائع أو أحداث تقع أو تحدث فى الحياة الاجتماعية ، بشكل تلقائى غير مدبر من قبل ، ولا يمكن إعادتها أو افتعالها أو التدخل فيها بالإضافة أو الحذف ، هى بحوث تجريبية ، بمعنى الكلمة ، ومن أمثلة هذه

الظاهرات الاختيار للزواج أو الخطبة ، والزواج ، والطلاق ، وتنشئة الأطفال، والعمل فى شتى صوره والتدين ، والترفيه ، والجريمة، والتدهور الحضرى ، والثورة، والآداب الشعبية التى تشمل العادات الاجتماعية ، والأعراف ، والتقاليد ، والسنن ، والبدع ، وما يستتر وراءها من قيم تملى على الناس شتى ألوان السلوك ، والتقاضى أمام من له السلطان ، والتقنين الذى على أساسه يكون الفصل فى القضايا، والنمو العمرانى ، والتغير الاجتماعى والثقافى ، والتلاقح الثقافى ، والهامشية ، والاغتراب ، والتسامح ، والتعصب ، والعنف، والتجديد ، والسلفية ، إلى آخره .

وبحث أية ظاهرة من هذه الظاهرات فى إطار المنهج التجربى ، لا يختلف من حيث التصميم الذى يشتمل على تحديد المنهاج والمنهج ، والطريقة ، والوسيلة ، والأسلوب ، والمنحى ، عن بحث آثار تنفيذ فكرة أو مشروع بقصد إحداث نوع من التغيير فى إطار المنهج التجريبى ، أى باستخدام التجريب ، ففنيات البحث ذاتها هى هى لا تتغير ، فهى تستعمل فى عمليات منهجية ذات مراحل وخطوات لا تتغير ، إلا بالقدر الإجرائى الذى تفرضه ظروف البحث ، ففى إطار أى من المنهجين : التجربى والتجريبى ، لابد من تحديد الهدف من إجراء البحث المختار أو المفروض وتحديد المنهاج الذى يتضمن تعيين المجالات المكانية ، والبشرية ، والزمنية ، واختيار الطريقة ، والوسيلة .

وإذا كان العمل الميدانى ضروريا لكل بحث يجرى وفق المنهج التجريبى ، فإنه ليس كذلك فى البحوث التى تجرى وفق المنهج التجربى ؛ وذلك لأن التجريب عملية معملية ، أى مختبرية ، لابد للباحث المجرب من النزول من أجلها إلى الميدان الاجتماعى لإجراء تجريبه الذى تصوره ، ودبره ، سواء على مجموعة اجتماعية واحدة أو أكثر ، أو على جماعة اجتماعية واحدة أو أكثر ، وفيما يتعلق بالطرائق التى يمكن أن تستخدم فى كل من المنهج التجربى والمنهج التجريبى ، نجد أن الباحث الذى يستخدم المنهج أحسن حظا من زميله الذى يستخدم التجريب، فلدى الباحث التجربى من الطرائق سبع ، وهى الملاحظة ، والاستبطان الاجتماعى ، والمسح الاجتماعى ، والإحصائية ، والتاريخية ، ودراسة الحالة، والقياس الاجتماعى ، أما الباحث التجريبى فليس أمامه منها سوى ثلاث طرائق ، وهى الملاحظة ، والمسح الاجتماعى ، والقياس الاجتماعى ، وبينما يستطيع الباحث التجربى استخدام كل من الأسلوبيين الكيفى والكمى، أو الجمع بينهما فى بحوثه ، لا يستطيع الباحث التجريبى إلا الاعتماد على الأسلوب الكمى وحده ، ولا شك أن استخدام

الأسلوب الكمى فى كل من البحوث التجربية والبحوث التجريبية فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، هو الذى أغرى كثيرًا من العلماء الاجتماعيين ، على الاعتقاد بأن بحوثهم الاجتماعية ، أصبحت تعادل فى دقتها وكفاءتها البحوث الطبيعية ، لاعتمادها الأسلوب الكمى مثلها ، ليس فقط فى بحوثها التجريبية المختبرية ، أى المعملية ، وإنما أيضًا فى بحوثها التى تستخدم فيها الملاحظة الحسية والمدعمة فنيا بشتى الأدوات والآلات ، كما هى الحال فى ميدانى علم الفلك ، وعلم طبقات الأرض .

هذه ، فى نظرى ، أوليات يجب أن يعيها الباحثون الاجتماعيون ، ويدركوها تمام الإدراك ، حتى يشعروا بأنهم فى ميدان تصميم البحوث الاجتماعية ، يقفون على أرض صلبة من المعرفة العلمية الواضحة ، وأنهم - على هذا الأساس - يستطيعون المضى فى مسيرة البحث الاجتماعى المنهجية ، ومراحلها من تحديد أهداف ، إلى وضع منهاج ، إلى اختيار منهج ومنحى وطريقة وأسلوب ووسيلة ، إلى وضع خطة لعمل ميدانى ، وما تتضمنه بعض هذه المراحل من خطوات ، وهم واثقون من علمية إجراءاتهم ، وسلامة قواعد مسلكهم الفكرى ، وضبط نتائجهم ، ودقة استنتاجاتهم ، ما داموا قد وفوا شرطى الاطلاع العلمى الواسع والمتشعب ، والممارسة الطويلة فى ميدان تصميم البحوث الاجتماعية ، فى كل مراحله وخطواته ، على أيدى علماء اجتماعيين توافرت لديهم المعرفة، والقدرة ، والحكمة . وسيتضح المغزى العميق لهذه المقولة ، فيما يرد بعد ذلك من شرح مفصل للعمل الميدانى وخطواته وكيفية إجرائه ، فى بحوث متنوعة ووسط ظروف مختلفة .

خطة العمل الميدانى

أود ، بادئ ذى بدء ، أن ألفت نظر الباحثين إلى أن وضع خطة أى عمل ميدانى لأى بحث اجتماعى ، ليس بالأمر الصعب ، ما دام الباحث يحيط علما بالموضوع الذى يجعل منه مشكلة بحثه ، وما دام يصبح لديه شغله الشاغل ، يفكر فيه كلما خلا بنفسه خلوة تفكر وتأمل ، ولا تتسنى الإحاطة بأى موضوع عن طريق الاطلاع فحسب ، إذ لابد من الخروج إلى الميدان وزيارته زيارات تفقدية ، والاتصال الشخصى ببعض الأفراد الذين سيجرى العمل الميدانى بينهم ، والإلمام بالمفردات والعبارات الشائعة فى تعاملهم فى حياتهم اليومية ، وتكوين فكرة عن هذه الحياة من نواحيها المتعلقة بموضوع بحثه ، فإذا ما فعل

ذلك، وكان واسع الأفق وسليم المنطق ، أمكنه وضع خطة شاملة متكاملة للعمل الميدانى الذى يزمع القيام به ، وليكن معلومًا أن الخطة ليست تصورًا جامدًا ، لعملية ثابتة ، تسير وفق خطوات محسوبة بدقة متناهية ، وإنما الخطة تصور مرن ، لعملية تسمح بالحركة ، والتحرك بخطوات قد تطول أو تقصر ، وقد تختصر أو تزاد ، وفق متطلبات كل بحث ، وظروف الباحث، والمناخ السائد فى ميدان العمل ، أى المجال الجغرافى أو المكانى للبحث.

خطوات العمل الميدانى

العمل الميدانى مسيرة من خطوات محددة ، يستطيع الباحث فى بدايتها التقدم إلى الناس الذين يعنى بهم فى بحثه ، والتعرف عليهم وعلى البيئة التى يعيشون فيها ويعاشرون بعضها ويتعاملون وفقا لقيم خاصة بهم توجه سلوكهم . وهذه هى الخطوة الأولى أو خطوة التمهيد . تليها بعد أن يكون الباحث قد تحسس المجال الجغرافى أو المكانى والمجال البشرى لبحثه ، وكون فكرة واضحة عن كل منهما ، الخطوة الثانية ، وهى خطوة الإعداد ، ثم الخطوة الثالثة ، وهى خطوة الإنجاز ، أى إجراء العمل الميدانى ، ثم تأتى بعد ذلك خطوة الإنهاء .

أولا - خطوة التمهيد

تتضمن هذه الخطوة الاتصال بالمسئولين ، وعلى رأسهم المسئول الأول ، كرب الأسرة، ومدير المدرسة ، ومدير المصنع أو المستشفى أو رئيس الوحدة الاجتماعية ، وكبير الحى الذى يكون أكبر السكان سنا وأقواهم نفوذا ، سواء كان النفوذ بالعلم أو بالوظيفة أو بالمال أو بالجاه المتوارث ، والرئيس الرسمى للحى فى المدينة الكبيرة الذى يناظر رئيس المدينة المتوسطة أو الصغيرة ، وعمدة القرية ، أى مختارها ، أو من ينوب عنه . ويمكن أن يكون هذا الاتصال بواسطة الكتابة ، أو بواسطة الزيارة ، أو بهما معا ، والهدف من ذلك هو التعرف ، وشرح الهدف من ذلك الاتصال ، والإعلام بالبحث ، وتوضيح الهدف منه وأهميته ومجالاته بصورة جد مبسطة ، حتى يكون المسئول على علم بما سيحدث وأبعاده المكانية والبشرية والزمنية . ولا بد أن يكون لدى الباحث ما يثبت شخصيته ، كما أنه من الضرورى أن يكون معه رسالة رسمية من قبل الهيئة المرتبط بها كموظف أو كطالب ، تقدمه فيها ، إما تقديما عاما إلى من يهمه الأمر ، أو تقديما خاصا لشخص معين ممن ورد ذكرهم آنفا . وخطوة التمهيد هذه هى التى يتم فيها الحصول على موافقة المسئول لإجراء العمل الميدانى للبحث . وقد تكون الموافقة مشروطة بعدم أخذ صور مثلا ، أو عدم أخذ

بيانات زيادة عن مطالب البحث ، كما تبينها المذكرة التى يكون الباحث قد أعدها ، وضمنها نبذة عن موضوع البحث وأهميته التطبيقية والعلمية ، لعرضها - عند طلبها - على المسئول ومن يكون حاضرا المقابلة من المعنيين . وقد يحدث أن يتم فى أول زيارة أو فى الزيارة التى تليها ، أن يصطحب المسئول الباحث ورفاقه ، إذا كان قد أحضر معه منهم أحدا ، فى جولة فى مكان عمله أو دائرة مسئوليته ، مدرسة كانت أو مصنعا ، أو قرية أو ما إلى ذلك . وفى أثناء الزيارة والجولة يقدمه هو ورفاقه إلى أشخاص ذوى أدوار رئيسية فى هذه الأمكنة أو الدوائر . وهكذا تتضح الرؤية تدريجيا لدى الباحث ، ويصبح من اليسير عليه وعلى رفاقه التردد على مجال البحث والاتصال بنسمه .

وقد يكون من المستحسن ، إذا كان الباحث يجرى بحثه على رأس هيئة من فريق من الباحثين من تخصصات مترابطة ، أن يصطحب معه شخصا أو أكثر فى الزيارة الأولى أو الثانية حسبما يرى ، شريطة أن يكون كل قرار يتخذه فى مصلحة العمل الميدانى للبحث . ويتضمن ذلك بالضرورة ، أن يتجنب أى إجراء يؤدى إلى تعويق مسيرة البحث فى أية مرحلة من مراحله أو أية خطوة من خطواته . وغنى عن البيان أن جودة العمل فى البحث وإتقان عمله الميدانى ، يتوقف على كفاءة من يقومون بمساعدة مدير البحث أو المشرف عليه، سواء أكانوا أعضاء فى فريق البحث على درجة عالية من التخصص والخبرة المستقاة من الممارسة ، أم كانوا مشرفين على العمل الميدانى أو مساعدين فيه يتركز دورهم فى الحصول على البيانات التى يحددها مدير البحث فى صحيفة الاستخبار أو صحيفة الاستبيان، أو صحيفة النقاط الرئيسية التى ستوجه فيما بعد الملاحظة الحسية ، أى المشاهدة، وجمع المعلومات الخاصة والعامة المتعلقة بالموضوع الاجتماعى مشكلة البحث ، فى حالة ما إذا كان ستستخدم فيه طريقة الملاحظة بالمشاركة والإقامة فى مكان البحث ، حيا كان أو قرية أو مؤسسة .

ويتضح مما تقدم مبلغ أهمية الخطوة التمهيدية الخطوة الأولى للعمل الميدانى . أنها خطوة إرساء القواعد التى تبنى عليها علاقات عامة إيجابية ومشجعة ، ومن ثم ميسرة للإنجاز المتقن والسريع للعمل الميدانى . ونظرا لأهمية هذه الخطوة فمن الواجب التأنى والروية فيها بالقدر الذى لا يعوق ، فيما بعد ، الإعداد السريع نسبيا والمنشود . كما يجب التزام الحذر من ارتكاب أى خطأ ينفر المسئولين أو الأفراد المبحوثين ، والتيقظ لكل ما يجرى فى مجال البحث أثناء التعرف عليه وتحسسه . فلذلك فوائد محققة ، منها :

١- الاهتداء إلى أمور يمكن إضافتها للحصول على بيانات ومعلومات تزيد البحث قيمة .

٢- وتجنب وحذف ما لا ثمرة منه ، أو ما يمكن أن يقلل من قيمة العمل الميدانى ، أو يعوق إنجازه السريع فيما بعد .

٣- وتيسير وضع تنظيم لما سيتخذ من إجراءات فى خطوة الإعداد التالية . ويتضح من ذلك أن خطوة التمهيد هذه أساسية من الناحية التفنينية المرتبطة بصنعة تصميم البحوث الاجتماعية ، وكذلك من الناحية التنظيمية للعمل الميدانى الذى يرتكز عليه البحث الاجتماعى .

ولقد توصلنا إلى هذا القدر من العلم بخصوص العمل فى الخطوة التمهيدية للعمل الميدانى ، من ممارستنا البحث الاجتماعى فى ميادين شتى ، وإجراء أعمال ميدانية لبحوث متنوعة . فمن قبيل التمهيد المبدئى لبحث التصنيع والعمران ، قمت بإجراء بحث مكتبى كتبت فيه ورقة قرئت فى حلقة من حلقات الدراسات الاجتماعية للدول العربية عن العمل والعمال [١]، كما أجريت بحثًا فى أحد المصانع المتوسطة الحجم فى مدينة الاسكندرية [٢]. وكان لهذين البحثين فضل كبير فى توجيهى الوجهة الاختبارية لواقع الصناعة وأحوال العمال الصناعيين فى مصر ، وتوضيح معالم الصور الذهنية التى كانت قد تكونت لدى من قراءاتى الواسعة والشاملة والمعمقة فى ميدان علم الاجتماع الصناعى بعامة ، وميدان نمو الصناعة والعمران فى مدينة الاسكندرية على وجه الخصوص . فلما عززت ذلك ببعض زيارات لمصانع مختلفة الحجم والإنتاج والموقع ، تكاملت المعلومات واكتملت الصورة الكلية لواقع الصناعة فى الإسكندرية وصار من السهل تحديد منهاج البحث الخاص بأحوال العمال الصناعيين فى المدينة ، وأمكن التركيز على المنهج التجريبى ، والاتجاه الوصفى التشخيصى، والبرهانى إلى حد ما ، حيث إنه كان من أهداف البحث « أن نلمس أثر الصناعة فى حياتهم ، وإلى أى حد يختلف فى ذلك العمال السكندريون عن العمال الريفيين أصلا » [١]. ومعنى ذلك أن أثر الصناعة على كل من الفئتين متفاوت ، وأن ذلك

---

(١) انظر حسن الساعاتى ، « الرعاية العمالية والتنمية الصناعية فى مصر » ، حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ، كتاب الدورة الرابعة .

(٢) انظر Hassan El-Saaty, "Social Dynamics in Industry : A Monographic Study of an Egyption Enterprise", Annals of the Faculty of Arts, Ain Shams University, Vol. IV. (Jan. 1956) : 1-39.

سببه التفاوت الثقافى بينهما . وهذا ما وضحه قولنا فى بداية الفقرة الأخيرة من تمهيد القسم الثالث من البحث ، أننا حرصنا على المقارنة دائما بين أحوال كل من هاتين الفئتين وسلوكها ، « حتى نستطيع أن نتبين أثر الاختلافات الثقافية الحضارية فى الحياة الاجتماعية فى إطار مرجعى صناعى حضرى » (٢). أما الأسلوب الذى اعتمدته فكان الأسلوب الكمى ، بينما كانت الطريقة المستخدمة هى المسح الاجتماعى ، ووسيلة جمع البيانات الاستبار الشخصى لكل عامل من عمال العينة ، بواسطة صحيفة استبيان مكون من سبعين سؤالا تقع فى تسعة بنود (٣)، والذى يطلع على بحث التصنيع والعمران فى مدينة الاسكندرية ، يتبين مدى الروية والتأنى ، بل الصبر أيضا ، فى إجرائه ، حيث إنه ، كما كتب عنه أحد علماء الاجتماع : « قد يبرهن على كونه البحث الرائد الحقيقى من نوعه . . . » (٤)، وكما كتب عنه عالم آخر : « هذا البحث ربما كان أول اتجاه اختبارى كمى إلى علم الاجتماع فى الشرق الأوسط » (٥).

ومما يجدر لفت النظر إليه فى الخطوة التمهيدية ، أن يهتم مدير البحث بأن يتوافر له ولمساعديه مكان يجرون فيه مقابلاتهم مع أفراد عينة البحث ، قل عددهم أو كثر ، لاستبارهم شخصيا واحدا واحدا . فعدم وجود مثل هذا المكان ، غرفة كانت أو ركنا مسقوفا يتوافر فيه اطمئنان المبحوث وعدم استماع أحد لما يدلى به إلى باحث الميدان من بيانات ، يجعل المبحوث قلقا ويلقى عبئا إضافيا على الباحث ، لمحاولته طمأنته . وقد جابهنا هذا الظرف فى العمل الميدانى للمسح الاجتماعى للبغاء فى مدينة القاهرة . ذلك أنه لم يكن لدينا خيار بخصوص مكان مقابلة المتهمات ، اللاتى كن من مسئولية رجال شرطة مكتب حماية الآداب المتحفظين عليهن . فكان على باحثى الميدان إجراء هذه المقابلة

---

(١) حسن الساعاتى ، التصنيع والعمران : بحث ميدانى للاسكندرية وعمالها ، ص ٢٤٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤٦ .

(٣) انظر ما بعد ، الملحق رقم ١ ، أحوال العمال الصناعيين فى مدينة الاسكندرية .

(٤) Lincoln Armstrong, "Middle East ", in Joseph S. Roucek (edr.), Contemporary Sociology, p. 1062.

(٥) Heinz Maus, A Short History of Sociology, p. 176.

واستبارهن فى إحدى حجرتى ضباط الشرطة بالمكتب ، التى اتفق على تركهم إياها أثناء المقابلة ، طول مدة العمل الميدانى الذى استغرق عاما كاملا ، كما سبق أن ذكرنا .

وكان يحدث ، فى أحيان قليلة ، أن يدخل أحد الضباط لأخذ شىء من مكتبه ، أثناء استبار إحدى المتهمات ، فيحذرها من المراوغة وعدم الإدلاء ببيانات غير صحيحة . وكان لذلك أثره المحبط ، الذى كان على الباحث بذل الجهد لمواجهته ومحاولة القضاء عليه وإعادة الطمأنينة إلى نفس المتهمة [1]، علما بأن العمل الميدانى لهذا المسح الاجتماعى ، قد استغرق عاما كاملا .

ومن الأمور التى تيسر عملية تحسس المجالين المكانى والبشرى فى البحث الاجتماعى، وجود أحد الخبراء الممارسين أو الذين مارسوا العمل فيه مدة طويلة واكتسبوا دراية معمقة وشاملة بشئونه . وهذا ما تحقق فى بحث البغاء فى القاهرة . ذلك أن الخبير القانونى الذى كان عضوا منذ البداية فى هيئة البحث وفى لجنة تخطيطه ، كان ، حينئذ ، مستشارا بوزارة الداخلية ، كما أنه ، فيما سبق ، كان مديرا لمكتب حماية الآداب مدة إحدى عشرة سنة[2]. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان البحث ذاته ، أحد البحوث الثلاثة الكبرى التى بدأ بها المعهد القومى للبحوث الجنائية (الذى صار المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) أعماله العلمية .

ولقد حدث شىء من هذا القبيل ، وإن كان مختلفا فى ظروفه وأوضاعه ، فى بحث أثر تطبيق الشريعة الاسلامية فى مكافحة الجريمة فى المملكة العربية السعودية ، الذى أشرفت عليه تصميما ، وعملا ميدانيا ، كما قمت بكتابة تقريره النهائى . فقد اعتمدت فى التصميم لهذا البحث ، أثناء اقامتى بمدينة الرياض وزياراتى المتكررة لمكتب مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية ، على مساعدة مديره الذى أمدنى بمعلومات عن المجال الجغرافى للبحث ، وهو مناطق المملكة الخمس : الشرقية والغربية والشمالية والجنوبية والوسطى ، أمكن على

---

(١) انظر: البغاء فى القاهرة : مسح اجتماعى ودراسة إكلينيكية ، ص ص ١١، ١٢ .

(٢)هو ، حينئذ ، العقيد نيازى حتاتة . ولقد شكلت لجنة تخطيط لهذا البحث من الخبير القانونى، والخبير النفسى ، والخبير الطب ـ عقلى ، ومنى بصفتى مشرفا على البحث ، ومن أحد الباحثين الذى عمل أمينا للجنة كما كان آمينا لهيئة البحث ، التى دفعتنى كثرة عدد أفرادها إلى التفكير فى إنشاء هذه اللجنة .

أساسها اختيار البلاد والقرى التى اختير منها ذوو الخبرة ، الذين استبرهم عشرة من العاملين بمكتب مكافحة الجريمة ، تم توزيعهم على المناطق الخمس . فلولا هذه المساعدة الميدانية ، فضلا عن المساعدة المعنوية الرسمية ، على أساس أن البحث ينبثق من وزارة الداخلية ، ما تسنى لى تصميمه وإنجازه فى فترة لم تتجاوز أسبوعين ، فضلا عن أسبوعين آخرين وضعت خلالهما التقرير النهائى للبحث .

ونكتفى بهذا القدر عن خطوة التمهيد ، وهى الخطوة الأولى فى أى عمل ميدانى . وسواء كانت خاطفة أو قصيرة أو طويلة نسبيا ، كما حدث فى العمل الميدانى لبحث التصنيع والعران بمدينة الإسكندرية ، فهى خطوة ضرورية ومنطقية كما بينا ؛ لأنها المدخل الذى لا بد منه لأى عمل ميدانى .

ثانيا ـ خطوة الاعداد

لئن كانت خطوات العمل الميدانى الأربع مهمة ، فإن خطوة الإعداد هذه أكثرها أهمية؛ لأنها إذا صلحت ، صلح العمل كله وصار البحث سليما . أما إن احتوت على أخطاء لا يمكن تداركها ، ولو أثناء العمل الميدانى ذاته ، فإن العمل يكون فاسدا ويصبح البحث معطوبا . ولعل ما يفسر الأهمية البالغة لهذه الخطوة أنه خلالها :

١- يتم التحديد القاطع لمجالات العمل الميدانى : الجغرافية أو المكانية ، والبشرية ، والزمنية .

٢- يحسم أمر العينة من حيث حجمها ، أى عددها ، ونسبة تمثيلها لنسم المجال البشرى ، ونوعها ، عشوائيا كان أو عمديا أو طبقيا أو عشوائيا طبقيا ، أو عمديا طبقيا . وقد يكون العمل الميدانى شاملا لكل أفراد نسم البحث كلهم ، كما كان الحال فى مسح البغاء ، الذى استبرت فيه كل من ألقى القبض عليها وفق المواد القانونية ، خلال العام الذى أنجز فيه العمل الميدانى . وهذا ما جرى العمل عليه فى المسح الاجتماعى العمرانى لحى الباطنية ، الذى تم فيه استبار جميع ربات أسر هذا الحى ، فضلا عن جميع أصحاب المحال التجارية والصناعية ، كما سنفصل فيما بعد .

ومن الإجراءات التى تستأهل عناية دقيقة خاصة ، واستخدم خبير إحصائى متمرس فى بحوث التخطيط العمرانى ، تحديد عينات لأسر المسح بالعينة فى القرى أو المدن ؛ ذلك لأن الأمر يتطلب تقسيم القرية أو المدينة أو الحى أو الأحياء التى يراد اجراء المسح فيها ،

إلى مجموعات مبان (blocks) تبين على خريطة معدة لهذا الغرض ومقسمة على هذا الأساس ، كما حدث عند إجراء مسح أسر بالعينة فى المدينة المنورة ، لخدمة تخطيطها العمرانى . وتتضمن تلك العملية ، فضلا عن ذلك ، القيام بترقيم المبانى والوحدات السكنية (households)[1]، حتى يمكن ضبط تحديد عينة الوحدات المختارة . وهذا النوع من الإعداد لا يرد إلا فى البحوث العمرانية القروية والحضرية . وهو ليس بالأمر السهل ؛ لأنه يحتاج إلى تعاون أكثر من هيئة ، وعلى رأسها الهيئة المناط بها الشئون البلدية والقروية والتخطيط فى نطاقها . وربما تفسر هذه الصعوبات السبب فى عزوف طلاب الدراسات العليا فى اختيار موضوعات أطروحاتهم لدرجة الدكتوراه من ميدان الاجتماع الحضرى ، كما أشرت فى مناسبات كثيرة . وعلى أية حال فيكفى التدليل على ما يكتنف مجالات البحث من غموض فى هذا الميدان ، أن نذكر أن أغلب الكتب التى تناولت مناهج البحث الاجتماعى وطرائقه وتصميمه ، باللغات الأجنبية أو العربية ، تكاد تكون خالية من التوضيح أو حتى الإشارة إلى هذا النوع من البحوث الحضرية بما يستحقه . يحدث ذلك فى الوقت الذى أخذ فيه التخطيط العمرانى فى النمو والازدهار ، وبخاصة فى الدول العربية .

واستطرادا للحديث عن العينة ، نقول أنه إذا كانت هناك ضرورة فى بعض البحوث إلى استخدام مجموعة ضابطة ، فيمكن أيضا تحديدها واختيار أفرادها على الأسس نفسها التى تحدد عليها طريقة اختبار عينة أفراد المجموعة التجريبية أو التجربية ، مع مراعاة أن يكون هناك تشابه بين المجموعتين الضابطة والتجريبية أو التجربية ، ولا أقول تطابقا أو تماثلا للأسباب التى وضحتها فى الفصل السابق . والذى يجب تأكيده بهذا الشأن ، هو أن يكون الاختلاف البين بين المجموعتين من حيث العامل التابع الموجود فى المجموعة التجريبية أو التجربية ، وغير الموجود فى المجموعة الضابطة ، حتى يمكن معرفة نسبة وجود العامل المستقل والمتسبب بين أفراد هذه المجموعة (الضابطة)، ومقارنتها مع نسبة وجوده بين أفراد المجموعة التجريبية أو التجربية . وهذا ما توخيته فى بحثى موضوع جناح الأحداث فى مصر ، الذى اخترته مشكلة بحثية لأطروحتى (رسالتى) لدرجة الدكتوراه من جامعة لندن ، والذى أجريت العمل الميدانى له فى عام ١٩٤٥ ، أى منذ سبع وأربعين سنة[1].

---

(١) يقصد بالوحدة السكنية أى مسكن يسكنه شخص أو أكثر أو أسرة أو أكثر ويكون له ميزانية اقتصادية واحدة لمن فيه .

وعلى الرغم من أن المجموعة الضابطة فى هذا البحث كانت متساوية فى عدد أحداثها مع عدد أحداث المجموعة التجريبية ، وهو ٨٠٠ من الجنسين ، إلا أننى لا أشترط على الباحث أن يتوخى المساواة فى العدد بين المجموعتين فى كل بحث ، إلا إذا كان العثور على أفراد البحث جد متيسر .

٣- توضع أسئلة صحيفة الاستخبار ، وسيلة الحصول على البيانات من مبحوثين يعرفون جيدا القراءة والكتابة ، أو صحيفة الاستبيان أداة الاستبار الشخصى ، وسيلة جمع البيانات من مبحوثين بعضهم أميون أو نصف أميين ، أى يعرفون القراءة فقط ولا يكتبون ، ولو أن ذلك نادر الحدوث .

٤- تختبر أسئلة الصحيفة فى بحث استطلاعى ، أى كشفى ، محدود يمكن فى ضوئه تعديل بعض الأسئلة ، أو حذفها ، أو إضافة أسئلة أخرى ، ثم ترسل نسختها النهائية لطبعها . وهنا ننصح بطبع عدد من الصحائف زائد قليلا عن عدد المبحوثين ، فكثيرا ما تلغى بضعة منها ،ليملأ غيرها بدقة بدلا منها ، كما أنه فى أحيان نادرة تضيع بضعة صحائف قبل ملئها . ويجب عد الصحائف عند تسلمها من المطبعة للتأكد من عددها ، إذ قد يحدث خطأ بالنقص فى طبعها .

٥- يختار باحثو الحقل الميدانى ، وهم المساعدون الميدانيون ، بالعدد المناسب لحجم العينة والزمن المحدد للعمل الميدانى ، كما يختار أيضا ملاحظو عملية الحصول على البيانات فى الميدان نفسه ، وكذلك المراجعون المكتبيون الذين ينحصر عملهم فى مراجعة أجوبة أسئلة الصحائف كلها ، ورد المعيب منها بسبب إغفال الرد على بعض الأسئلة أو الخطأ البين فى ذلك ، لكى يستكملها الباحث أو لكى يحصل على الإجابة الصحيحة .

٦- يدرب المختارون على العمل الميدانى فى البحث المراد إجراؤه ، حتى يكتسبوا مهارة ، ويعتادوا العمل فى البحث ، وبذلك يمكن الاطمئنان إلى نتيجة عملهم .

٧- تنظيم عمليات العمل الميدانى ، ويوضع لها نظام عمل يومى ، حتى يتم تنفيذ خطوة إنجاز العمل الميدانى فى سهولة ، وبالدقة التى يتطلبها كل عمل علمى .

٨- تقام العلاقات العامة بخصوص البحث ، ذى الأهمية الشعبية ، كما حدث فى بحث الباطنية الذى سيأتى الحديث عنه ، وما يتطلبه من عمل ميدانى ، عن طريق نشر

(١) انظر حسن الساعاتى ، فى علم الاجتماع الجنائى .

بعض معلومات مبسطة عنه ، فى الصحف والإذاعة والتليفزيون . وقد يكون ذلك بواسطة مذكرات ترسل إلى الحى قبل إجراء العمل الميدانى بوقت كاف ، أو بدعوة مندوبين عنه إلى اجتماع عام يحضره كبار المسئولين فى منطقة العمل الميدانى ، وبخاصة إذا كانت مدينة أو إقليما ، كما حدث فى بحث أثر الحج فى المدينة المنورة ، الذى تطلب عملا ميدانيا فيها خمسة عشر يوما قبل أيام الحج الأربعة وخمسة عشر يوما بعدها ، إذ عقد اجتماع عام فى أكبر فندق فيها ، حضره نائب أمير المدينة ، ومدير الشرطة ، ومشايخ الحارات ، أى رؤساء وممثل لادارة تخطيط المدينة ، ومندوب عن جريدة المدينة المنورة ، ومندوب عن تليفزيونها ، ومندوب عن الإذاعة الوطنية ، ومدير مكتب الشركة الاستشارية القائمة بمشروع تخطيط المدينة المنورة ومساعدوه ، وجميع أعضاء فريق العمل الميدانى ، وأعضاء هيئة البحث . وقمت فى هذا الاجتماع الحافل بإعطاء فكرة عن البحث والعمل الميدانى الذى سيجرى له ، وأهميته بالنسبة لوضع التخطيط العام للمدينة المنورة .

٩- يتم إعداد المكان الذى سيكون مركز العمل الميدانى ، الذى تحفظ فيه صحائف الاستبيان ، ويجرى فيه توزيعها على الباحثين الميدانيين ، ومراجعتها بعد ملئها بالإجابات، ثم حفظها حتى موعد إرسالها لتجرى على بياناتها عمليات الحاسوب الفنية . وفى هذا المكان تجتمع هيئة البحث بالمشرف عليه للمشورة ، وعرض ما يعترض من مشكلات ، والتوصل إلى حلول لها .

١٠- توضع ميزانية مضبوطة تكفى لإنجاز هذه العمليات كلها بشكل متقن . ولقد كانت مكافآت المشتغلين فى العمل الميدانى والمشتركين فى هيئة البحث فى البلاد العربية هزيلة بشكل لافت ؛ بحجة أن تكاليف المعيشة فيها وكذلك مستويات المعيشة منخفضة جدا بالمقارنة بما هو سائد فى الدول الغربية . ولكن الأحوال الاقتصادية وبالتالى الاجتماعية ، قد أخذت فى التغير تدريجيا منذ الحرب العربية الإسرائيلية فى خريف ١٩٧٣ ، حتى أصبحت تكاليف المعيشة فى أيامنا ، أى فى أوائل التسعينيات لا تقل كثيرا عنها فى الدول الغربية ، كما أن مستويات المعيشة قد ارتفعت بشكل ظاهر . ونتيجة لذلك ، يجب أن تكون مكافآت جميع العاملين فى البحوث العلمية ، على اختلاف مستوياتهم ، مرتفعة بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة ومستويات المعيشة . وهذا أمر تقتضيه العدالة ، وتدفع إليه الرغبة فى رفع الكفاية الإنتاجية ودرجة الإخلاص فى العمل .

ويدعونا إلى التأكيد على ذلك ، ما لمسناه مرة من الفارق الشاسع فى معاملة باحثى الميدان فى بحث تهجير أهالى النوبة من منطقتهم التقليدية جنوب المكان الذى اختير لإقامة

السد العالى إلى منطقة كوم أمبو شماله ، الذى كنت أقوم بالإشراف عليه كمشروع علمى للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى أوائل الستينيات ، وباحثى الميدان لبحث أحوال النوبيين الاجتماعية والاقتصادية فى منطقتهم القديمة ، الذى كان يشرف عليه الباحث « فيرنيا » كمشروع علمى لمركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة . فقد كان العاملون فى بحثى يقيمون فى مدينة أسوان فى مسكن تكاد حرارة الطقس فيه تشل تفكيرهم وحركتهم ، بينما كان العاملون فى بحث « فيرنيا » الأمريكى ، يقيمون فى مسكن فى المدينة نفسها مكيف الهواء . وبينما كان العاملون معى يتقاضون مكافآت وفق اللائحة الحكومية لا تتكافأ مع تكاليف المعيشة الباهظة ، كان العاملون مع « فيرنيا » يتقاضون مكافآت مرتفعة تفيض عن حاجتهم . ولا نكران فى أن هذه المعاملة المجحفة وغير اللائقة ، قد أثرت فى سير العمل فى البحث الذى كنت أشرف عليه .

١١- تؤخذ موافقة الهيئات الرسمية ذات العلاقة بموضوع البحث ، وعلى رأسها الهيئة المعنية بمراقبة البحث الاجتماعى فى الدولة ، وهى الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء فى جمهورية مصر العربية ، وفى غيرها من الدول العربية التى نقلت فكرته ونظامه ، والإدارة العامة للإحصاء فى البلاد الأخرى . فإن عدم الحصول على هذه الموافقة يعرض المشرف على البحث للمؤاخذة القانونية ، ويوقف إجراء البحث ، ومن أمثلة الهيئات الأخرى ذات الصلة بموضوع البحث أذكر بخصوص بحث الحج فى المدينة المنورة ، على سبيل المثال ، وزارة الأوقاف والحج ، ووزارة الداخلية ، ووزارة الشئون البلدية والقروية لاختصاصها بشئون المدن ومنها المدينة المنورة ، وإمارة المدينة المنورة ذاتها . وتتضمن موافقة هذه الهيئات الرسمية تقديم المساعدات التى يحتاج إليها البحث . وهذا ما يجعل للحصول على موافقة الهيئات الرسمية أهمية كبرى للبحث العلمى . وقد تكون الموافقة مشروطة ، كما حدث فى البحث الاجتماعى - الاقتصادى لأسر المدينة المنورة ، إذ اشترطت الإدارة العامة للإحصاء عدم استخدام النساء فى العمل الميدانى لجمع البيانات من الأسر ؛ لأن ذلك يتعرض وتقاليد المملكة العربية السعودية . وفى هذه الحالة كان لا بد من تنفيذ هذا الشرط، وهذا ما تمليه الأخلاقيات على وجه العموم ، وأخلاقيات البحث العلمى على وجه الخصوص .

هذا فيما يتعلق بالبحوث الاجتماعية التى تجمع فيها البيانات بواسطة الاستبار الشخصى وأداته صحائف استبيان تحتوى على أسئلة يوجهها باحثو الميدان إلى أفراد العينة . أما فى البحوث الاجتماعية التى تجمع فيها البيانات من متعلمين يجيدون القراءة والكتابة بواسطة صحائف استخبار تحتوى على الأسئلة اللازمة لذلك ، فإن العمل الميدانى يكون

مبسطا بدرجة ملحوظة . إذ إنه يقتصر على تسجيل عناوين أفراد العينة ، ثم كتابة عنوان كل منهم على مظروف يوضع فيه خطاب يحتوى على نبذة عن موضوع البحث وأهميته العلمية والتطبيقية ورجاء بالإجابة على أسئلة صحيفة الاستخبار المرفقة نسخة منها ، كما يحتوى على مظروف عليه عنوان القائم بالبحث وملصق عليه طابع البريد . وذلك لتجنيب المبحوث أية مشقة تزيد على مشقة ملء صحيفة الاستخبار . وتصبح العملية أكثر سهولة ، إذا اقتصر إجراء العمل الميدانى للحصول على البيانات من المبحوثين عن طريق توزيع صحائف الاستخبار عليهم واحدا واحدا ، بينما هم مجتمعون فى قاعة محاضرات ، ثم جمعها منهم بعد إجابة أسئلتها ، كما فعلت فى بحث توارث المهن الذى أجريته على طلاب قسمى الاجتماع بجامعة القاهرة وجامعة عين شمس فى أواخر سنة ١٩٥٥ ، وذلك لإعداد بحثى عن الطبقات المتوسطة فى مصر، الذى اشتركت به فى حلقة دولية عقدت فى مدينة زغرب بيوجوسلافيا فى ربيع ١٩٥٦ ، لبحث موضوع الطبقات المتوسطة تحت إشراف اليونسكو .

وفى نهاية خطوة الإعداد ، تقتضى عملية العمل الميدانى المنضبطة أن يعقد المشرف على البحث اجتماعا للمسئولين عن العمل الميدانى ، وهم : رائده ، أى المشرف على سير العمل فيه ، وملاحظو عملية جمع البيانات ، ومراجعو صحائف الاستبيان وصحائف الاستخبار ، وذلك بغية مراجعة كل ما تم من إعداد خلال هذه الخطوة ، والتأكد من أن كل شىء قد تم بطريقة سليمة ، وأن باحثى الميدان قد تدربوا على استخدام صحائف الاستبيان ، وأصبحوا على علم تام بكل مصطلح أو عبارة ذات معنى خاص وردت فيها ، وكذلك كيفية التصرف فى الحالات النادرة ، التى ربما تواجههم أثناء العمل الميدانى بمشكلات يحتاج حلها إلى الأخذ بإجراء معين ، فى كل احتمال من الاحتمالات التى يرى أن تؤخذ فى الاعتبار . ومن أمثلة ذلك ، عدم وجود أحد بالمسكن المختار فى العينة ، أو وجود قريب للأسرة مقيم مؤقتا ، أو تغيب بعض الأولاد لإقامتهم بمساكن المدارس أو المعاهد العلمية التى يدرسون فيها ، أو وجود الزوج والزوجة معا واشتراكهما فى الإجابة ووجود تناقض فى بعض بياناتهما ، أو حرص المبحوث على الإدلاء بأقل قدر من البيانات، أو امتناعه عن الإدلاء بأية بيانات ، أو رغبته فى تسليم صحيفة الاستبيان ومحاولة الإجابة على أسئلتها بنفسه على أن يعود الباحث لتسلمها بعد ذلك ، إلى آخر هذه المشكلات التى تعد مشكلات اللحظة فى العمل الميدانى .

ولا شك فى أن ممارسة العمل فى البحوث الاجتماعية التى تحتاج عملا ميدانيا ، وتنوع هذه الممارسة بتنوع موضوعات هذه البحوث ، يكسبان الباحث الميدانى مهارة وقدرة على حسن التصرف فى الأحوال المذكورة آنفا وفى غيرها . ويعد هذا الاجتماع الذى تحدثت عنه ، ختام خطوة الإعداد للعمل الميدانى فى البحث الاجتماعى ، وفى الوقت نفسه ، ينبه إلى الخطوة الهامة التى تليها ، وهى خطوة إنجاز العمل الميدانى نفسه ، كما سنفصل فيما يلى .

ثالثا - خطوة الانجاز

لا شك فى أن الأعمال الكثيرة المتشعبة والمتنوعة ، التى يشرف مدير البحث الاجتماعى ، أى المشرف عليه ، على أدائها على الوجه الأكمل وبالقدر المستطاع فى إطار ثقافة المجتمع السائدة ، بواسطة مساعديه كل فى دائرة اختصاصه ووظيفته فى البحث الجارى العمل فيه ، فى كل من خطوتى التمهيد والإعداد ، كلها تمهد السبيل وتجعله معدا كل الاعداد للخطوة الثالثة والحاسمة ، وهى خطوة الإنجاز .

فخلال هذه الخطوة ، ينزل باحثو العمل الميدانى ، وفق الخطة الموضوعة لهم والدور المناط به كل منهم فى النطاق المرسوم له ، فى ميدان العمل ، وذلك بقصد الحصول على البيانات التى كلف الحصول عليها ، عن طريق استبار العدد الذى خصه من عينة المبحوثين، بواسطة صحيفة الاستبيان ، التى يحمل معه منها العدد الكافى لهذا الغرض . وكل من باحثى الميدان ، إذ يفعل ذلك ، إنما يقوم به فى زمن معين سبق تحديد الزمان ، يكون أيضا قد سبق تحديد عدد صحائف الاستبيان التى يكلف بملئها كل باحث ، على أساس من العدل المطلق الذى لا بد من مراعاته دائما فى البحوث الاجتماعية ، حتى تتساوى أحوال العمل فيها ، ويتكافأ الإنتاج دقة وضبطا .

وتؤدى سلامة تنظيم العمل فى خطوة الإنجاز هذه ، دورًا مهما فى جودة الأداء من كل وجوه الإنجاز نفسه ، سواء فى الحصول على البيانات من المبحوثين والحرص على التأكد بقدر الإمكان من صدقها، أو فى عدم إغفال أى بيان منها حتى لا يضطر إلى تكرار الزيارة، أو فى مراجعة بيانات كل صحيفة من صحائف الاستبيان على حدة مراجعة دقيقة ، فى الغرفة التى يكون قد تم اختيارها من قبل فى خطوة الإعداد ، وتعد هذه الغرفة بمثابة مكتب المهندس المقيم لإنشاء بناء جرى التخطيط له بواسطة المهندس الكبير المشرف على كل عمليات تصميم المبنى وسير العمل فى عمليات التنفيذ المتلاحقة ، التى يمثله فى مراقبة

تنفيذها فى الواقع ذلك المهندس المقيم ، ويذكرنا ذلك بما سبق أن وضحته فى الفصل الأول، من أن تصميم البحوث الاجتماعية أقرب شبهًا بتصميم المشروعات الهندسية المعمارية لتشييد مختلف أنواع البيانات .

ويتوقف العمل فى خطوة الإنجاز على نوع الطريقة المستخدمة فى البحث ، وما إذا كانت المسح الاجتماعى ، أو الملاحظة، وهما الطريقتان اللتان تتطلبان عملاً ميدانيا منظمًا، كذلك يتوقف العمل فى هذه الخطوة على نوع الوسيلة التى تستعمل فى جمع البيانات من المبحوثين ، وما إذا كانت المشاهدة الحسية أو بمساعدة أدوات فنية ، أو الاستبار ، حرا كان أو مقيدًا باستبيان ، أو الاستخبار ، ففى كل نوع من هذه الأنواع البحثية الميدانية ، يجب أن يكون العمل الإنجازى قائمًا على أسس ، ولا بأس من تناولها هنا فى اختصار لا يؤثر فى وضوح المضمون .

ففى المسح الاجتماعى يكون الإنجاز - كما ذكرنا - بزيارة المبحوثين فى بيوتهم ، إذا كانوا أرباب أسر أو مستقلين ماديا فى وحدات سكنية ، أو فى محال أعمالهم ، مزارع كانت أو مصانع أو متاجر أو مكاتب إدارات ومصالح حكومية أو أهلية أو دور علم أو غير ذلك من أماكن وجودهم ، والقيام بعملية استبار شخصية أى للفرد الذى يراد بحثه ، وقد يكون الاستبار جمعيا أى لمجموعة من الأفراد ، وسواء كان هذا أو ذاك ، فإن الهدف من الاستبار هو الحصول على البيانات لملء صحائف الاستبيان، عن طريق إجابة أسئلتها،وأثناء القيام بهذه العملية البحثية، يجب أن يضع الباحث الميدانى تصب عينيه الأمور الآتية :

١ ـ الالتفات إلى البيئة المحيطة ، والاهتمام بما يستحق التسجيل فيما بعد ؛ لأن ذلك يزيد رؤية الباحث الذى سيكتب التقرير النهائى للبحث وضوحًا .

٢ ـ حسن الاستماع لما يقال ، واتخاذ موقف المودة مع الصبر واليقظة لما يقال ، حتى يمكنه التنبه إلى أى تناقض فى البيانات ، وتصحيحها على الفور مع إظهار التفهم لظرف المقابلة لإجراء الاستبار .

٣ ـ الامتناع عن المجادلة بخصوص البيانات المعطاة ، والكف عن إظهار أى مظهر من الاستعلاء ، وعن إسداء النصح أو توجيه أى نوع من اللوم ، مهما كانت الأفكار التى تتضمنها البيانات التى يدلى بها المبحوث .

٤ ـ تشجيع المبحوث على إعطاء البيانات التى يسأل عنها ، وتبديد مخاوفه من

إعطائها ، عن طريق توضيح الهدف من البحث وما يستوجبه من عمل ميدانى ، والتركيز على قيمة البيانات التى يدلى بها فى تحقيق الهدف .

ولقد كان المسح الاجتماعى بواسطة استخدام الاستبار الشخصى وأداته صحيفة الاستبيان ، هو طريقة البحث فى بحوث كثيرة قمت بها أو أشرفت عليها ، كبحوث حالة العمال الصناعيين فى مدينة الإسكندرية ، والبغاء فى القاهرة ، والست قرى ، وحى الباطنية ، والأحياء شديدة التخلف فى القاهرة والإسكندرية وأسيوط ، والأحوال الاجتماعية والاقتصادية لقسم باب الشعرية بالقاهرة ، والأحوال الاجتماعية ـ الاقتصادية لمدينة أبو حماد بمحافظة الشرقية (١) .

ولكن هناك ما يعرف بمسح الخبرة ، ، الذى يستبر فيه الباحث الميدانى أفرادًا معينين يقع الاختيار عليهم دون غيرهم ، لمقدار الخبرة التى مروا بها وللتجارب التى وقعت لهم ، فأصبح ما يختزنونه من أخبار عنها ، ثروة يجرى وراء الحصول عليها الباحث الذى تلقى التدريب الكافى لإجراء ما يعرف بالاستبار المركز أو استبار العمق ، الذى يدور حول نقاط قليلة واضحة محددة ، لمعرفة كل ما يتعلق بها من قريب أو بعيد ، وقد أطلقت على عملية تذكر الماضى الاجتماعى ، كما سبق أن ذكرت بخصوص بحث صناعة النسيج اليدوى فى بلدة من ضوحى مدينة القاهرة (٢) .

أما البحث الذى استخدمت فيه مسح الخبرة ، ودربت له باحثين ميدانيين لإجرائه ، فكان بحث أثر تطبيق الشريعة الإسلامية فى مكافحة الجريمة فى المملكة العربية السعودية ، الذى سبقت الإشارة إليه (٣) .

وقد قدم الباحثون الميدانيون الذين وجهتهم إلى مناطق المملكة الخمس ، تقاريرهم عن مقابلاتهم لاثنين وعشرين شخصا من ذوى الخبرة (٤) ، من اثنين وعشرين مدينة وجهة ريفية أو بدوية (٥) ، بعد استبار كل منهم استبارا مركزا وعميقا حول نقاط سبع عشرة

---

(١) انظر حسن الساعاتى (مراجع ومقدم) ، المسح الاجتماعى لمدينة أبو حماد .

(٢) انظر ما قبل ، ص ١٧٤ ، حاشية ١ .

(٣) انظر ما قبل ، ص ٩٥ .

(٤) ارتبطت خبراتهم بنشاطات فى ميادين سبعة وهى : الإدارة الحكومية ، والتجارة ، والزراعة ، والرئاسة القبلية أو الإدارية ، والقضاء ، والطواف فى الحج والعمرة ، والغزو القبلى أو الحكومى .

(٥) هذه المدن والجهات هى الأحساء والقطيف من المنطقة الشرقية ، وجدة ومكة المكرمة والطائف والمدينة المنورة وبدر من المنطقة الغربية ، والقريات والهجر من المنطقة الشمالية ، وأبها من المنطقة الجنوبية ، والرياض ووادى الدواسر والقصيم وحائل من المنطقة الوسطى .

اعتبرناها نقاط استثارة ، صيغ حول كل منها سؤال القصد منه إثارة ذكريات هؤلاء الأشخاص ذوى الخبرة ، حول الأوجه المختلفة التى أريد معرفتها ، عن الأحوال الاجتماعية والأمنية . ومن هذه التقارير الاثنين والعشرين ، تمكنت من كتابة التقرير النهائى الذى قدمته إلى مكتب مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية . ولعل ما يسر العمل الميدانى على الباحثين ، نضجهم الاجتماعى وحبهم للعمل فى هذا البحث الذى كان أول بحث علمى من نوعه يتبناه كبار المسئولين فى وزارة الداخلية ويولونه اهتماما فريدا ، لتقديمه فى مؤتمر دولى قامت بعقده فى مدينة الرياض، هذا فضلا عن حسن تدريبهم ، وارتفاع مستوى تنظيم العمل الميدانى ، وتسهيل تنقلاتهم واتصالاتهم بالأشخاص ذوى الخبرة الذين وقع الاختيار عليهم ، ومداومة الاتصال بهم فى الأيام التى أنجزوا فيها عملهم .

ومن الواضح أن أسلوب هذا البحث الاجتماعى الأمنى غير كمى ، بمعنى أن تحليل البيانات التى احتوت عليها تقارير الباحثين كان بأسلوب كيفى بحت ، أى بتكييف الوقائع المعينة التى ذكرها الأشخاص ذوو الخبرة بخصوص النقاط الاجتماعية والأمنية التى جرى بصددها أسئلة الاستثارة بواسطة استبار حر . ويشبه هذا البحث من حيث اعتماده على الأسلوب الكيفى ، وقيامه على عمل ميدانى يتطلب إقامة غير قصيرة ، البحوث الاجتماعية التى تكون طريقتها الملاحظة المنظمة على أساس المعايشة أو المشاركة ، وهى الطريقة المستخدمة فى بحوث علم الإنسان الاجتماعى والثقافى . ولذلك يرى بعض العلماء أنه من الممكن ، إن لم يكن من الأصح ، تسميتها الطريقة العلم إنسان - اجتماعية أو العلم إنسان - ثقافية ، وإن كانت هذه التسمية لا تعجب المتخصصين فى أى من العلمين ، بدعوى أنها تهبط بهما إلى مجرد عملية للبحث فحسب .

ومهما يكن من أمر ، فإن الذى يعنينا من وجهة النظر الإنجازية ، هو أن العمل الميدانى لبحوث موضوعات هذين الميدانين ، يحتاج إلى إقامة مستمرة أو شبه مستمرة ، حتى يمكن التعامل مع الأهالى تعامل معايشة يلتزم فيه كل من جانبى الباحثين والمبحوثين أسلوبه فى الحياة ، أو تعامل مشاركة يجتهد فيه الباحثون أن يفعلوا مثل المبحوثين فى حياتهم اليومية ، كالتزيى بزيهم وطهو الطعام وتناوله مثلهم ومشاركتهم أفراحهم وأتراحهم. وهذا ما يعنيه المثل القائل : « من عاشر القوم أربعين يوما صار منهم » .

وتتطلب الملاحظة ، على أية حال ، يقظة ، ودقة مشاهدة ، وتفهما ، وروية فى استقراء العلل والأسباب لأنواع السلوك المتعددة فى المناسبات المختلفة . وتقتضى كذلك

تسجيلا دقيقا لكل ما يجرى فى الحياة الاجتماعية أولا بأول ، ثم محاولة الاستفسار عن الكيفية والنفاذ إلى الأسباب الخفية ، ممن يتوسمون فيهم التعاطف والاستعداد لتجاذب الحديث . ولذلك يكون العمل الميدانى أكثر نجاحا وأكثر شمولا ، إذا كان الباحث يصطحب زوجته ، فتعاونه فى المعيشة وتساعده فى البحث . ولكن ذلك لا يتيسر إلا نادرا؛ لأن الباحثين فى الغالب يكونون عزابا ، كما أن التقاليد تمنع من استخدام فريق بحث مختلط من الجنسين . وبمناسبة الحديث عن البحث الميدانى بطريقة الملاحظة بالمعايشة، أذكر القارئ بما سبق أن ذكرته عن ذلك [١] .

أما العمل الميدانى فى البحوث التى يستخدم الاستخبار لجمع البيانات من أفراد عينة مختارة لمسح اجتماعى لها ، على أساس أنهم يجيدون القراءة والكتابة ، فسهل مبسط ؛ ذلك أنه لا يتعدى إرسال صحائف الاستخبار بالبريد على عناوينهم التى تكون قد سجلت من قبل ، أو توزيعها عليهم فى مكان يتجمعون فيه ، ثم استعادتها منهم بالبريد أو شخصيا فى مكان التجمع نفسه . وهذه البحوث ، بادى الرأى ، يستخدم فيها الباحث الأسلوب الكمى . ويلاحظ القارئ أننا نصحنا الباحث أن يتحلى فى كل خطوة من خطوات العمل الميدانى : التمهيد ، والإعداد ، والإنجاز ، والإنهاء ، بالروية والتأنى . ولكن الظروف - فى بعض الأحيان - قد لا تترك للباحث مجالا للروية أو التأنى ، بل تتطلب إجراء البحث فى سرعة لافتة .

بحث الباطنية

وقد حدث ذلك فى البحث العمرانى لحى الباطنية ، الذى كلفت باجرائه فى زيارة قام بها رئيس الجمهورية للاتحاد الاشتراكى بقسم الدرب الأحمر ، شرقى مدينة القاهرة فى آذار (مارس) ١٩٦٦ ، ورأى فيها ، كحل لمشكلة اتساع نطاق تجارة المخدرات فى هذا الحى ، أن توضع له خطة عمرانية حديثة تغير فيها معالمه المختلفة ، وذلك على أساس مسح اجتماعى عمرانى أجريه ، كما سبق أن فعلت فى قسم باب الشعرية ، وسط مدينة القاهرة، قبل ذلك بست سنوات . وكان الداعى إلى السرعة فى إجراء هذا البحث حينئذ:

(١) أنه بتكليف من أعلى سلطة فى الجمهورية .

(٢) أن المسئولين الذين كانوا فى الاجتماع المذكور ، كانوا متلهفين على الحصول على نتائج البحث .

---

(١) انظر ما قبل ، ص ١٧٢ .

(٣) أن الاجتماع كان فى أواخر آذار (مارس) ١٩٦٦ ، ولم يبق على امتحان آخر العام الجامعى سوى ثمانية أسابيع ، أى أن طلبة الليسانس بفرع الاجتماع ، حينئذ ، الذين سيقومون بجمع البيانات من أهالى الباطنية ، كانوا يرغبون فى سرعة الإنجاز ، حتى يتفرغوا للاستذكار .

(٤) أن مشكلة تجارة المخدرات كانت صارخة وملحة بحيث صارت لا تحتمل التأخير.

(٥) أن الأمن فى الحى كان ضعيفا بسبب الخطرين المقيمين فيه ، ولتعذر رقابة رجال الشرطة لضيق حاراته وممراته ، الأمر الذى لا يسمح بتجول سيارات الشرطة المصفحة .

(٦) أننى شخصيا ؛ نظرا لانشغالى بأعمال إدارية وعلمية كثيرة أثناء عمادتى لكلية الآداب بجامعة عين شمس ، كنت أحبذ السرعة ، حتى أفرغ من إنجاز البحث فى أقصر وقت ممكن .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد تجولت فى الحى ذات مساء ، بصحبة عضوى مجلس الشعب عن قسم الدرب الأحمر (١)، وعقدت ندوة فى ساحة وسط الحى ، واصطحبت فيها عشرة طلاب وعشر طالبات من فرع الاجتماع ، ومعيدين ومعيدة بالفرع (٢)، وذلك لتقديمهم إلى الأهالى الذين تحدثت إليهم شارحا المهمة التى نزمع القيام بها ، وهدفها ، وكيفية إنجازها ، وقرأت عليهم ملخصا لأسئلة صحيفة الاستبيان التى ستستخدم ، واستطلعت رأيهم بخصوص القيام بهذه المهمة لمصلحتهم التى تتركز فى تخطيط الحى وبناء مساكن جديدة بدلا من القديمة الآيلة للانهيار وتلك التى سبق انهيارها بالفعل ، وذلك دون أن يتحملوا زيادة مرهقة فى الإيجار ، وبأقل ما يمكن من التكاليف مع تقديم قروض تسدد دون فوائد على آجال طويلة ، وحصلت فى النهاية على موافقتهم بالإجماع .

وقد تطلب الإنجاز السريع للعمل الميدانى ، الاتصال المباشر بوزارة الثقافة لإعارتنا المركز الثقافى المتاخم للحى (مركز الغورى) ، ووزارة الأوقاف لكى توجه أئمة مساجد الحى إلى حث الأهالى فى خطبة الجمعة على التعاون والصدق فى إعطاء البيانات ، ووحدة الاتحاد الاشتراكى بالحى ليتعاون معنا بعض أعضائها فى إرشاد مجموعات الطلاب فى

---

(١) هما السيدان علوى حافظ ، وعبد الجبار علام .

(٢) هؤلاء كانوا حينئذ السيدين محمود على عودة ، وعبد الحميد عبد اللطيف ، والآنسة سامية الساعاتى . وكان المرحوم د . عبد الحميد لطفى يقوم ، آنئذ ، بملاحظة سير العمل اليومى .

التجول فى حارات الحى وممراته لزيارة الأسر والمحلات التجارية والصناعية ، ووزارة الإسكان لرسم خرائط للحى مبين عليها تقسيمه إلى تسع مجموعات مبان (blocks) محدودة بحوارى وممرات يمكن السير فيها حول كل مجموعة ودخول المبانى لزيارة الأسر فى مساكنهم .

وقد دربت للعمل الميدانى لهذا البحث ١٠٥ طالبة و ١٠٥ طالبا [١]، تدريبا سريعا فى يومين ، اختبروا فيها أسئلة الاستبيان الذى وضعته بين جيرانهم ، ثم أدخلت عليه تعديلات فى ضوء نتائج اختبارهم[٢] ، وتم طبعه فورا بواسطة مطبعة الجامعة . وقد كانت وسيلة جمع البيانات ، الاستبار الشخصى لربات البيوت ، وحرصت على أن يقوم بالزيارة طالب وطالبة لاعتبارات الأمن والسرعة . فكانت الطالبة توجه الأسئلة ، والطالب يسجل الأجوبة على صحائف الاستبيان على الفور . وقد استغرق إنجاز العمل الميدانى فى هذا البحث ستة أيام ، كان الطلاب يعملون فيها كل يوم سبع ساعات ، عدا ساعة لتناول الغذاء ومناقشة سير العمل معى ، عند زيارتى إياهم فى المركز الثقافى ، فى تمام الواحدة بعد ظهر كل يوم من الأيام الستة .

وغنى عن البيان أن أحد المختصين بأعمال الحاسوب (الكمبيوتر) قد دعى لمراجعة صحيفة الاستبيان قبل إرسالها إلى المطبعة . وقد تسلم فى النهاية صحائف الاستبيان بعد ملئها وعددها ٢٤٣١ صحيفة . وقام بعد ذلك بإعداد الجداول وملئها بالنتائج الرقمية للمسح الاجتماعى العمرانى فى مدة استغرقت أربعة أيام ، أجريت فيها عمليات ترميز الإجابات على صحائف الاستبيان ، والتصنيف والعد الآلى ، وإعداد الجداول وملئها بالأرقام ، ثم تسجيل نتائج العمليات الحسابية المختلفة . وهكذا استغرق العمل الميدانى من البداية إلى النهاية ، بتسليم جداول المسح إلى المختصين بإدارة التخطيط العمرانى بوزارة الإسكان ، خمسة عشر يوما . وهذه - من غير شك - مدة قياسية نظرا لظروف البحث ذاته .

ويتضح من العرض المقتضب لعملية العمل الميدانى لبحث حى الباطنية ، أنها كانت

---

(١) قسم الطلبة إلى ٩ مجموعات ، كل منها مكونة من ١٠ طلاب و ١٠ طالبات . وخصص لكل مجموعة من المجموعات السكنية التسع مجموعة من الطلبة ، وخصص للمحال التجارية والصناعية مجموعة عاشرة منهم. وكانت هناك مجموعة احتياطية محددة من خمس طلاب وخمس طالبات ، للعمل فى الحالات الطارئة .

(٢) انظر ما بعد ، الملحق رقم ٢ : صحيفة استبيان المسح الاجتماعى لحى الباطنية .

من السرعة بحيث لم تترك لى إلا يوما وبعض يوم للتفكير فى كل ما تطلبته خطوة التمهيد، وخطوة الإعداد ، ثم خطوة الإنجاز ، كما قمت فيها باتخاذ الخطوة الأولى ، وذلك بالنزول بنفسى فى الحى ، ثم باصطحاب طلبتى ، الذين كنت قد أنهيت معهم محاضراتى فى مقرر مادة تصميم البحوث الاجتماعية ، والنزول بهم إلى الحى ، كما ذكرت آنفا . وفى الوقت ذاته فكرت فى المسح الاجتماعى العمرانى ، والاستبار الشخصى وأداته صحيفة الاستبيان ، التى وضعتها على عجل . وأجريت الاتصالات المطلوبة ، وحصلت على المعلومات الأساسية اللازمة ، ووضعت تنظيما لعملية العمل الميدانى ، التى توليت متابعتها لمراجعة ما يتم من إنجاز يومى وإعطاء التوجيهات الواجبة . وهكذا تداخلت خطوة الإعداد فى خطوة التمهيد ، كما تداخلت خطوة الإنجاز فى خطوة الإعداد ، وذلك بسبب السرعة التى اقتضتها خطورة البحث من الناحية السياسية ؛ إذ إنه اعتبر بحث الاتحاد الاشتراكى بوحدة قسم الدرب الأحمر ، كما أنه أجرى بناء على رغبة أعلى سلطة فى البلاد . وكذلك خطورته من الناحية الأمنية ، إذ إنه كان يخشى الاعتداء علينا أفرادا أو مجموعات ، لأن تجار المخدرات كانوا ، على الرغم من كل ما فعلته لطمأنتهم ، فى حيرة من أمرنا وفى ريبة من أمر البحث الذى كنا نقوم به (١) .

وكان أخشى ما أخشاه – بطبيعة الحال – أن تتعرض أية فتاة ، ممن يساعدننى كباحثات ميدانيات لأى عدوان بهدف إعاقة البحث وإيقافه . ولا شك فى أن الإجراءات التى اتخذتها فى خطوتى التمهيد والإعداد ، من نزول فى الحى بنفسى ، ثم مع نفر من الطلبة والطالبات والمعيدين ، ومن شرح مبسط للبحث وهدفه وإجراءاته وأخذ موافقتهم على القيام به ، ثم بعد ذلك فى خطوة الإنجاز ، من تجول فى الحى بنفسى فى كل يوم من أيام العمل الميدانى لأرى بنفسى سير العمل فيه ، ومن محادثة من كنت أراهم فى المقاهى أو متجمعين أمام بعض المحلات التجارية ، كل ذلك قد أسهم فى نجاح العمل الميدانى لهذا البحث وإتمامه فى زمن قياسى .

(١) تجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أن تخطيط الحى قد أمكن وضعه على أساس نتائج هذا البحث ، ولكن، مع الأسف، وقفت حرب ١٩٦٧ وما حدث فيها وبعدها ، حجر عثرة فى سبيل تنفيذ المخطط العمرانى وإعادة بناء الحى . وقد ترتب على ذلك استمرار ترسخ تجارة المخدرات فيه إلى الآن . وقد جاء فى صحيفة النهار البيروتية ، نقلا عن مجلة أكتوبر المصرية : « وتباع الحشيشة الآن فى أشهر سوق للمخدرات فى القاهرة فى حى الباطنية ... » جريدة النهار ، الأحد ، ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ .ويجب التنويه بأن الاسم الأصلى والتاريخى لهذا الحى هو الباطلية ، ولكن مع مرور الزمن ساد تسميته بحى الباطنية .

ويجب إنهاء خطوة إنجاز العمل الميدانى ، بالتأكد من أن عملية مراجعة صحائف الاستبيان أو صحائف الاستخبار ، قد تمت بكل دقة ، بحيث لا توجد واحدة منها ناقصة البيانات . كما تم ضبط عددها ، حتى إذا ما اتخذت إجراءات تسليمها وتسلمها من قبل الجهاز الفنى الذى سيقوم بعمليات الحساب الآلى ، كان ذلك على أساس هذا العدد . وعندئذ تتخذ الخطوة الرابعة والأخيرة ، وهى خطوة الإنهاء .

رابعا – خطوة الإنهاء

كما أن لكل عمل بداية تمهيدية ، فكذلك له نهاية ختامية . وخطوة الإنهاء فى العمل الميدانى الذى يجرى بطريقة المسح الاجتماعى . والذى يستخدم لجمع البيانات له من أفراد عينة البحث ، أما الاستبار الشخصى المحدد بصحيفة استبيان ، أو صحيفة الاستخبار ، هى خطوة فنية بحتة يقوم بها إخصائيون فى فنيات الحاسوب (الكمبيوتر) . فهم يقومون بعملية ترميز إجابات الأسئلة الواردة فى صحائف الاستبيان أو صحائف الاستخبار . ثم بتشغيل الحاسوب عليها ، والحصول منه على نتائج مكممة ، أى رقمية ، ومصنفة وفق ما يكون قد طلبه منهم مدير البحث ، أى المشرف عليه . وتسجل هذه النتائج فى شكل جداول تحتوى على رموز وأرقام ، كل جدول منها فى صفحة على حدة . وتجمع هذه الصفحات فى شكل كراسة ، ترسلها الهيئة الفنية إلى مدير البحث .

ولما كانت العمليات التى تجرى فى خطوة الإنهاء هذه فنيات وجد متخصصة ، فقد فضلنا الإمساك عن الخوض فى مسائلها ؛ لأن ذلك يهم من يتخصصون فى عمليات الحاسب الآلى وشتى الفنيات المتصلة بها . وليس هذا من اختصاصنا ، ولا أعده من متطلبات التخصص فى تصميم البحوث الاجتماعية .

ولقد مر على البحوث الاجتماعية الميدانية حين من الدهر ، كانت فيه العمليات الحسابية والتصنيفية تجرى بالأيدى . وذلك قبل اختراع الحاسوب واستعماله فى البحث العلمى . فكانت خطوة الإنهاء فى ذلك الحين بطيئة مضنية ومملة ، كما كانت تحتاج لأكثر من مراجعة توخيا للدقة والضبط . وكان يزيد هذه العمليات تعقيدا وربما يعرضها للخطأ ، عندما كان يراد التوصل بواسطتها إلى تصنيف عرضى لمعرفة أثر متغيرات معينة ، كأثر العمر ، والحالة الزواجية ، والحالة التعليمية ، والحالة العملية ، على ارتكاب الجريمة ، ونوعها ، وذلك على سبيل المثال .

ولكن لا بد من لفت النظر إلى أنه ، فى العالم الثالث على وجه الخصوص ، لا يزال العد والتصنيف اليدوى يجرى الأخذ به ، وبخاصة فى البحوث المحدودة التمهيدية لدرجة الماجستير ، إلى اللجوء إلى هذا الإجراء الذى لا يكلف مالا ، وإن كان يكلف جهدا كبيرا، من الأفضل أن ينفق فيما يعود عليهم بزيادة فى المعرفة وتعمق فى الدراسة .

ومما يفيد فى تاريخ البحوث الاجتماعية فى مصر ، من حيث ما يتعلق بخطوة الإنهاء التى نحن بصدد توضيحها ، أن نذكر أن أول بحث أجرى بطريقة المسح الاجتماعى واستخدام الأسلوب الكمى المبسط فى مصر ، التى كانت ولا تزال رائدة الدول العربية فى البحث الاجتماعى ، كان بحث الفقر فى مصر الذى أجراه مكتب البحوث الاجتماعية التابع للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية التى أنشئت عام ١٩٣٦ . وكان هذا البحث أول نشاط علمى لها فى ذلك العام ؛ ولكنه من أسف لم ير النور ، أى لم ينشر قط ، كما سبق أن ذكرت عند توضيح الاعتبارات السياسية فى اختيار الموضوعات الاجتماعية كمشكلات للبحث العلمى . وقد تمت العمليات الإحصائية فى الخطوة النهائية للعمل الميدانى لهذا البحث بالعد والتصنيف اليدوى . وقد كان له كشف تفريغ إحصائى طويل جدا ومعقد .

وبعد ذلك بتسعة أعوام ، أى عام ١٩٤٥ ، حضرت إلى القاهرة فى إجازة دراسية من جامعة لندن لإجراء العمل الميدانى لبحثى فى موضوع جناح الأحداث فى مصر . وقمت بنفسى بإجراء العمليات الإحصائية والتصنيف بالعد اليدوى . ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إننى نقلت بنفسى وبمساعدة السيدة المرحومة حرمى ملخصات كمية مقتضبة لجميع حالات الأحداث الجانحين (المتهمين بالخروج على قانون العقوبات أو قانون الأحداث المشردين) التى وردت إلى كل من مكتبى نيابة الأحداث فى كل من القاهرة والإسكندرية .

ولكن منذ أن بدأت إجراء البحوث الاجتماعية الكبرى بنفسى أو كمدير لها أو مشرف على هيئاتها العلمية ، أى منذ عام ١٩٥٤ ، الذى أجريت فيه العمل الميدانى لبحثى الصناعى والعمرانى والعمالى للإسكندرية وعمالها ، كانت جميع العمليات الإحصائية لهذه البحوث تجرى بالعد الآلى عن طريق شركات متخصصة فى الحاسب الآلى ولديها الآلات والمعدات اللازمة. وهذا أيضا ما حدث فى جميع البحوث الاجتماعية التى أجريت منذ أواخر الخمسينيات فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، الذى كان بحث البغاء فى القاهرة - الذى أشرفت عليه - أول بحث يجرى به بطريقة المسح الاجتماعى وباستخدام الأسلوب الكمى ويتم نشره، وكذلك جميع البحوث الاجتماعية أجريت أيضا

فى مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، الذى كان بحث التصنيع والعمران فى مدينة الإسكندرية الذى أجريته ، أول بحث يتم بتمويل منه، وأول بحث يتم نشره بواسطة هذا المركز ، وكنت قد كتبت تقريره ، حينئذ ، باللغة الإنجليزية[1]. وكذلك كان الحال فى كل البحوث الاجتماعية التى أخذت أجهزة الدولة المختلفة تتولاها ، وبخاصة بعد أن أصبح البحث والتخطيط هما الأساس الذى اعتمدته هذه الأجهزة للتنمية الاجتماعيةـ الاقتصادية. وقد نقلت الدول العربية ابتداء من أوائل الستينيات وبدرجات متفاوتة ، ولا تزال تنقل عن مصر جهودها ، بل أيضا فكرة أجهزتها ونظمها ومشروعاتها فى ميادين البحث الاجتماعى العلمى .

وتقتضى الأمانة والدقة العلمية أنه ، عند التأريخ للبحث الاجتماعى العلمى فى مصر وفى غيرها من الدول العربية ، عدم إغفال حقائق معينة ، وهى :

(١) أنه بدأ بداية فردية غير مدعومة ، لا ماديا ولا معنويا .

(٢) أن قيام مكتب البحوث الاجتماعية التابع للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بالقاهرة ببعض البحوث الاجتماعية ، شجع على مهاجمة البحث الاجتماعى العلمى بعامة ، باعتباره ضربا من أنشطة الخدمة الاجتماعية ، مستدلين على ذلك بأحد أهم مشروع لهذه الجمعية وهو إنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة .

(٣) أن بضعة الأساتذة الذين كانوا يقومون بتدريس علم الاجتماع فى جامعتى القاهرة والاسكندرية (فؤاد الأول وفاروق الأول حينئذ) فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، كان أغلبهم لا يحبذ البحوث الاجتماعية العلمية ، التى تقوم على طريقة المسح الاجتماعى وتستخدم الأسلوب الكمى ؛ وذلك لأنهم هم أنفسهم لم يكونوا قد قاموا إلا ببحوث اجتماعية علمية ، قوامها الطريقة التاريخية ، واستخدموا فيها الأسلوب الكيفى . وليس أدل على ذلك من أن أول خطة للدراسة فى شعبة الدراسات الاجتماعية بقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب ، جامعة القاهرة (فؤاد الأول حينئذ) ، والتى اعتمدت رسميا عام ١٩٤٧ ، كانت تتضمن مادة ، أى مقررا بعنوان علم الاجتماع العملى ، وندبت للقيام بتدريسها ، حينئذ ، على أساس أن اهتمامى بالبحث الاجتماعى

---

(١) انظر : Hassan El - Saaty and Gordon Hirabayashi Industrialization in Alexandria.

العلمى وقيامى به لأطروحتى لدرجة الدكتوراه ، كان يؤهلنى للمحاضرة فى هذه الأمور العملية .

(٤) أن العد والتصنيف اليدوى الذى كان شائعا ، حينئذ ، كان يساير فى انسجام فقر مجال البحث الاجتماعى العلمى ، ليس فقط من الناحية المادية ، بل من الناحية البشرية المتخصصة . فقد كان التقليد الشائع ، حينئذ ، أن التعليم الجامعى فى كلية الآداب يخرج من يمكن استخدامهم فى التدريس ، وفى الوظائف الكتابية فى المكتبات الجامعية والعامة وفى إدارات الجامعتين وكلياتهما ، وأيضا فى المصالح الحكومية . أما البحث الاجتماعى العلمى ، وبخاصة ما قام على العمل الميدانى ، فلم تقم له قائمة فى مصر إلا بعد إنشاء المعهد القومى للبحوث الجنائية عام ١٩٥٦ ، الذى حول بعد ذلك بأربعة أعوام إلى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(٥) أن الأساتذة الشبان الحاليين فى أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية وكثير من الجامعات العربية الأخرى ، قد تدرب معظمهم فى البحوث التى أجريتها والتى أجراها زملاء آخرون ، وساعدونا فيها بالدراسة النظرية ، أى المكتبية ، والإسهام فى العمل الميدانى ، كما ذكرت فيما سبق .

(٦) أنه كان لا بد والحال على هذا النحو الذى فصلته ، أن نتوخى التبسيط فى كثير من هذه البحوث الميدانية ، كلما أمكن ، نظرا للجو السائد غير المشجع ، ولقلة المتخصصين ، ولإفادة المدربين وعدم تثبيط همتهم ، حتى لا يعزفوا عن البحوث الميدانية الكمية ، فيظل مجالها فقيرا محدودا ، بينما الحاجة إلى التنمية الاجتماعية السريعة تتطلبها بإلحاح .

ووفقا لمبدأ وضعه ابن خلدون ، بخصوص تحليل الوقائع الاجتماعية ومحاولة تفسيرها، يجب أن ننظر إلى هذه الوقائع فى إطارها الزمنى[١] ، أى فى الوقت الذى وقعت فيه، ونجتهد فى أن نتعرف عما كان سائدا فى ذلك الوقت من أوضاع ومعارف وقيم وعادات وأعراف وتقاليد ، حتى يمكن أن نكون صورة صادقة للثقافة الشائعة وأسلوب حياة الناس حينئذ ، وحتى يكون التحليل مضبوطا والتفسير سليما . وهذا ما يجب فعله عند

---

(١) انظر : حسن الساعاتى ، « المنهج العلمى فى مقدمة ابن خلدون » ، أعمال مهرجان ابن خلدون ، ص ٢٠٣ - ٢٦٧ .

التأريخ للبحث الاجتماعى العلمى ، منذ نشأته فى مصر وفى غيرها من الدول العربية ، حتى يتجنب الباحثون ، وبخاصة من يعنى منهم بتقييم الجهود العلمية الماضية فى الميدان الاجتماعى ، الوقوع فى أخطاء كان من الممكن تداركها ، لو أنهم ألموا الإلمام الكافى بحقائق الماضى (١).

وهذا ما دفعنى إلى ذكر تلك اللمحة السالفة عن تاريخ البحث الاجتماعى العلمى فى مصر ، لكى تتضح الرؤية أمام علماء الاجتماع الشبان الذين يرغبون فى ارتياد هذا المجال، الذى ينبغى أن يأخذ حقه من البحث ؛ لأنه ركيزة النهضة الحديثة القائمة على التنمية الاجتماعية الشاملة المتكاملة .

وليس بخاف أن الماضى كالحاضر ، يحتوى على مكامن ضعف كما يشتمل على مكامن قوة . ووظيفة الباحث القدير لمح ما فى هذه الحقيقة من جدلية فكرية ، توحى باتخاذ موقف انتقائى لبحث هذه المشكلة المحدودة من علم اجتماع المعرفة ، تكون ركيزته النفاذ إلى وقائع الماضى الرئيسية وأحداث الحاضر الجوهرية ، بجدلية تأصيل التجديد وتجديد التأصيل . وهذا ما ساد تنظيراتى فى وضع نسقى المنهجى الجديد لتصميم البحوث الاجتماعية .

(١) انظر عبد الباسط عبد المعطى ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ . وبهذه المناسبة أذكر القارئ بنظريتى عن مناطق التفريخ ومناطق الجذب للأحداث الجانحين فى بحث جناح الأحداث فى مصر ، انظر ما قبل ، ص ٦٢ ، ٩٨ .

الباب الخامس

تصميم البحوث الاجتماعية

المرحلة الرابعة

كتابة تقارير البحوث

الفصل الثانى عشر : اعتبارات الشكل فى كتابة تقارير البحوث .

الفصل الثالث عشر : اعتبارات المنهاج والمضمون فى كتابة تقارير البحوث .

الفصل الثامن
وضع المنهاج فى البحوث الاجتماعية

تمهيد

نكرر التنبيه هنا إلى الخلط الكبير فى استعمال المصطلحات فى كل كتب علم المناهج التى ألفت باللغتين الإنجليزية ، وهى كثيرة وأغلبها لعلماء أمريكيين ، والفرنسية التى استطعت الاطلاع عليها ، وبطبيعة الحال ، فى الكتب العربية المحدودة المنقولة منها ، فعلى الرغم من أن علم المناهج يعد من العلوم الدقيقة والمضبوطة ، فإن العلماء لا يراعون فيها الدقة والضبط ، وربما يلتمس بعض العذر للعلماء الأجانب ؛ لأن المصطلح الشائع والذى يكاد يكون وحيدًا فى اللغات الأجنبية ، هو - كما ذكرنا فيما سبق - المشتق من الكلمة اللاتينية " methodus " ، المقتبسة من اللغة اليونانية ، ومعناها الطريق أو النهج أو المنهاج الذى يوصل إلى الهدف المقصود ، فقد استخدموه ليدل على هذه المعانى ، فضلاً عن استعماله أيضًا ليدل على معنى الطريقة ، ووسيلة جمع البيانات ، والأداة التى تخدم الوسيلة ، ومع ذلك نفاجأ بعالم إنجليزى ذى مكانة ، جعلته يدعى ليحاضر فى إحدى الكليات فى مدينة نيويورك ، وليكون مستشارًا للبحوث فى جامعة كولمبيا فى المدينة نفسها ، يكتب كتابًا له وزنه فى مناهج البحث الاجتماعى بعنوان : أدوات العلم الاجتماعى [1] . وإذا كان ذلك عذر المؤلفين الأجانب ، فما عذر المؤلفين العرب ، ولديهم مؤلفات بالعربية استخدمت فيها مختلف المصطلحات المنهجية ، بأشكال محددة واضحة ، فضلاً عن معجم العلوم الاجتماعية ، الذى سبقت الإشارة إليه ؟

الاطلاع المركز

نعود فنؤكد أهمية الاطلاع المتعمق والمركز حول موضوع البحث ، الذى يقع الاختيار عليه ، والاطلاع المقصود فى بداية هذه المرحلة ، يختلف عن الاطلاع الذى يقوم به الباحث فى بداية المرحلة السابقة ، مرحلة اختيار موضوع للبحث ، فى حالة ما إذا كان

---

(١) انظر :

John Madge. **The Tools of Social Science.**

تقديم

كتابة تقارير البحوث هى المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل تصميم البحوث الاجتماعية . وهى عملية فكرية وتنظيمية كبرى بالغة الأهمية ، إذ هى التى فيها يمكن الباحث أن يظهر مدى اتساع أفقه فى التفكير ، ومدى كثرة وتنوع ما اختزن من المعارف العلمية بعامة ، وفى ميدان تأهله العلمى على وجه الخصوص ، وأن يثبت قدرته على تنظيم كتابة التقارير عن المادة العلمية الغزيرة التى تجمعت لديه ، وكفاءته فى تحليلها وبراعته فى تفسيرها فى الحدود التى يكون قد رسمها لنفسه ، منذ البداية ، أهدافا لبحوثه ومجالات لها . ولذلك أصبحت عملية كتابة تقارير البحوث الاجتماعية تستأهل الكتابة فيها لبيان أهم معالمها وتوضيح خطواتها ؛ وبخاصة أن كل إنجاز فى العصر الحديث ، بدلا من أن يقوم على المنطق والحكمة والذوق السليم ، قد أصبح يعتمد على مبادئ موضوعة وتوجيهات محدودة ، هدى إليها التقصى والبحث فيما سبق كتابته من تقارير عن بحوث نظرية ، أجريت بالطريقة التاريخية أو ما شابهها واستخدم فيها الأسلوب الكيفى ، أو بحوث ميدانية أجريت بطريقة المسح الاجتماعى أو بطرق أخرى عملية واستخدم فيها الأسلوب الكمى ، أو بحوث أخرى اجتمعت فيها الطريقتان واستخدم فيها الأسلوبان .

وهناك ثلاثة اعتبارات من الواجب مراعاتها عند كتابة تقارير البحوث على اختلاف أنواعها. وقد هدتنى إليها قراءاتى وانشغالى بالبحث العلمى عند إنجازى أطروحتى (رسالتى) لدرجة الدكتوراه التى حصلت عليها عام ١٩٤٦ من جامعة لندن ، واشتغالى بعد عودتى إلى مصر بالمحاضرة فى طرائق البحث الاجتماعى، ثم تصميم البحوث الاجتماعية، وكذلك بإجراء العديد من البحوث ، إما مستقلا بنفسى أو مشرفا فيها على آخرين، كما بينت فى الفصول السابقة. ولقد راعيت هذه الاعتبارات الثلاثة، ليس فقط فى تلك البحوث التى سبق أن أشرت إليها ، بل أيضا فى تدريب طلاب الدراسات العليا الذين كنت أشرف عليهم أثناء إعدادهم أطروحاتهم للحصول على دبلوم معهد العلوم الاجتماعية، أو درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه، ثم فى مناقشاتى هؤلاء الطلاب وغيرهم، بصفتى أحد أعضاء لجان الحكم على أطروحاتهم، وذلك منذ خريف عام ١٩٥٠ على وجه التحديد . أما هذه الاعتبارات فيتعلق أولها بأمور شكلية فى كتابة التقارير،

ويتعلق ثانيها بأمور منهاجية ، بينما يتصل ثالثها بأمور مضمون ما تحتوى عليه هذه التقارير. وعلى الرغم من أنه ندر أن يلتزم أستاذ جامعى بهذا النسق الثلاثى الأبعاد فى مناقشة الأطروحات، فإن ذلك لا يعنى إغفاله فى كتابة تقارير البحوث، وإلا فقدت صفتها العلمية، وصارت كالتقارير الصحافية التى يكتبها المعنيون بالأوضاع الاجتماعية ، معتمدين فى ذلك على خبرة اكتسبوها بالممارسة ، ومعلومات يحصلون عليها بحيلهم الصحافية الخاصة .

ولا شك فى أن من يطلع على تقارير بحوثى التى أجريتها بنفسى ، وتلك التى أشرفت عليها ، وأغلبها منشور نشرا عاما ، ليجد أننى التزمت فى كتابتها كما ألزمت أولئك الذين قاموا بكتابة تقارير البحوث المشتركة، بمراعاة الاعتبارات الشكلية، والمنهاجية، والمضمونية ، التى سيرد بيانها فى الفصلين التاليين .

الفصل الثانى عشر
اعتبارات الشكل فى كتابة تقارير البحوث

تمهيد

لقد بينا أن تصميم البحوث الاجتماعية يتطلب الالتزام بمبدأى الدقة والضبط فى كل مرحلة من مراحله وكل خطوة من خطوات هذه المراحل ، وإذا كنا قد أكدنا فى الفصول السابقة أهمية هذين المبدأين وشرحنا كيفية مراعاتهما فى المرحلة الأولى الخاصة باختيار موضوعات البحوث الاجتماعية وتحديد أهدافها ، والمرحلة الثانية المتعلقة بوضع المنهاج واختيار المنهج وتنفيذه ، فإننا فى هذه المرحلة الثالثة والأخيرة المرتبطة بكتابة تقارير البحوث، وبخاصة فى هذا الفصل الذى نركز فيه على اعتبارات الشكل فى كتابتها ، لنشدد التأكيد على الالتزام بهذين المبدأين ، وإلا كان أى تهاون فى التمسك بهما عيبا يشين الجهد المبذول بشكل لافت ؛ لأن المكتوب محسوب ، كما أردد على أسماع الطلاب والباحثين الذين يعملون معى ، فإذا ما نشر تقرير أى بحث فى صورة مقال فى دورية علمية أو كتاب ، وكان به عيب ، يصبح العيب أثرًا باقيًا ، يقلل من قيمة البحث ويحط من قدر صاحبه .

والغريب فى الأمر أن طلابنا وباحثينا يطلعون على ما كتبه ويكتبه العلماء الاجتماعيون الغربيون ، لكن أغلبهم ، مع الأسف ، لا ينقلون عنهم الدقة والضبط اللذين يظهران فى كتاباتهم العلمية ، على الرغم من أنهم ينقلون عنهم أفكارهم ، وليس هذا فحسب ، بل إنهم ليقرأون أيضًا تقارير البحوث المكتوبة باللغة العربية ، ويستطيعون ، ليس فقط ملاحظة هذه التقارير من حيث الشكل ، بل أيضًا مقارنتها بعضها ببعض والتعرف على الأكثر التزامًا بالدقة والضبط ، ولكن أغلبهم ، من أسف لا يفعلون ، والعجيب فى الأمر ، أننا إذا نبهناهم إلى ما يقترفون من أخطاء شكلية ، لا يعيرون الأمر الأهمية التى يستحقها ، بدعوى أنها شكليات يغتفر التهاون فيها ، وهنا ألفت نظر الطالب أو الباحث ، إلى أنه عند الحضور لمقابلتى لم يتهاون فى ملبسه ، ولم يهمل أى شىء من مظهره ، الذى يريده أن يكون بالشكل اللائق ، فكذلك يجب أن يهتم بما يقدمه من تقارير ، لأنها جزء لا يتجزأ من مظهره ، وعلى ذلك يجب أن تكون هى أيضًا فى شكل لائق ، فكل شىء فى العلم

وعند العلماء بمقدار ، وكما أن لكل نوع من الظروف آدابه [1] . فكذلك هناك آداب لكتابة تقارير البحوث من حيث الاعتبارات الخاصة بأمور الشكل ، ويجب الالتزام بها ؛ لأنها أصبحت عالمية ، كما أنها توضح الأفكار وتيسر الفهم .

حجم التقرير

إذا كان تقرير البحث سيقدم كأطروحة ، فيجب أن تكون أوراقه من القطع الربعى (كوورتو) ، وهو القطع المتعارف عليه دوليا فى كتابة الأطروحات الجامعية ، وهناك مواصفات لنسخها بالآلة الكاتبة تعرفها المكاتب المتخصصة ، كأن تترك مسافتان بين السطور فى المتن ، ومسافة واحدة فى نسخ الحواشى أسفل الصفحات ، وأن تكون فى كل صفحة هوامش بيضاء معقولة حول ما ينسخ ، أما إذا كان التقرير سينشر مطبوعًا ، فيحسن أن يكون من القطع المتوسط ، وهناك أيضًا مواصفات للطباعة تعرفها المطابع المتمرسة ، بخصوص أحجام حروف الطباعة ، وأنواع الخط ، وسواد الحرف ، وكيفية صف العناوين الرئيسية والعناوين الجانبية واستعمال الطوابع (الكليشيهات) ؛ إلى آخر هذه المواصفات المطبعية التى تعد من اختصاصهم .

أما الحجم من حيث عدد الصفحات ، فيجب أن يكون على قدر ما يجب أن يشتمل عليه التقرير من أفكار بدون زيادة معيبة أو نقص مخل . ومن المتعارف عليه الآن فى الأوساط الجامعية أن عدد صفحات الأطروحات التى تقدم للحصول على درجة الدبلوم فى الآداب يكون حوالى ١٥٠ صفحة ، وعدد صفحات أطروحات الماجستير فى الآداب يكون حوالى ٣٠٠ صفحة ، وعدد صفحات أطروحات الدكتوراه فى الآداب يكون حوالى ٤٥٠ صفحة ، وكما هى العادة فى الشرق من احترام الأكبر وتقدير الأضخم والأكثر عددًا ، يقع أغلب الطلاب فريسة توهم أنه كلما كان عدد صفحات الأطروحة أكثر ، كانت أشد إقناعًا للحكام بقيمتها عند مناقشتها ، وهذا وهم يجب التخلص منه ، على أساس أن قيمة الشىء ليست فى كمه ، وإنما فى كيفه ومستوى مضمونه ، وينطبق ذلك على تقاير البحوث التى تكمن قيمتها فيما توافر لها من ناحية الشكل ، وما ارتكزت عليه من منهاج، وما حوته من مضمون ، ولئن كان المنهاج والمضمون كامنين لا يكشف عنهما إلا الاطلاع المتأنى والمتعمق ، فإن الشكل ظاهر للعيان لا يحتاج لمعرفته إلا لتصفح سطحى سريع ، هذا ولا يخفى أن الكتابة العلمية تكون دائمًا بالقدر المناسب للحقائق التى تتناولها ، أما ما زاد على ذلك ، فإنه يعمل على عدم وضوح الرؤية ، ويشوش الفهم ويبلبل الفكر ، وهكذا يصبح التقرير المتضخم ضعيف المستوى قليل القيمة، وقديمًا قالوا: « من كثر لغطه، كثر غلطه ».

(١) انظر ما قبل و« أخلاقيات البحث الاجتماعى » ، ص ٦٢ ، وما بعدها .

المقدمة

لكل كتاب ولكل أطروحة مقدمة ، يعرف فيها الباحث بموضوع مشكلة بحثه ، ويبين باختصار أهميته واهتمامه به ، ويصف باقتضاب محتويات التقرير العلمى الذى يتخذ شكل الكتاب أو الأطروحة ، وقد يختمه بشكر من عاونوه سواء ماديا أو بالمساعدة الشخصية المتخصصة ، وقد بدا لبعض الباحثين فى حالات قليلة أن يتوسعوا فى المقدمة فيذكروا كيفية اختيار الموضوع مشكلة البحث أو الطريقة التى فرض بها عليه ، والقصد من ذلك ، ثم بعد توضيح ارتباط الموضوع بتخصصهم ، يظهرون منهجهم فى بحثه وطريقتهم فى ذلك فى اقتضاب شديد ، ويكشفون عن الاعتبارات التى دعت إلى تقسيمه أو تبويبه أو تفصيله على النحو الوارد فى التقرير ، وبناء على طول المقدمة واختلافها عن المعتاد من حيث محتواها ، فإنهم أطلقوا عليها اصطلاح : **مدخل منهجى أو مقدمة منهجية** ، وفى هذه الحالة يبدأون التقرير ، أى الكتاب أو الأطروحة ، بـ **تصدير أو استهلال أو فاتحة** تأخذ شكل المقدمة العادية ، وهذا تقليد لا بأس به ؛ وبخاصة فى الأطروحات الجامعية ، إذا اضطر إليه الباحث ، بمعنى أنه قد تتكون لديه مادة لا تكون فصلاً بذاته ، كما لا تنسجم مع فصول مترابطة تكون الباب الأول من التقرير .

أما **اصطلاح تقديم** فغالبًا ما يستعمل إذا كان هناك عالم كبير أو شخص آخر ذو حيثية وله علاقة بالبحث ، كمدير المؤسسة التى كلفت به الباحث ، أو التى مولت البحث ، يود أن يقدمه للقراء ببضع فقرات أو أكثر ، ويستخدم هذا الاصطلاح أيضًا ليقدم به الباحث كل باب من أبواب التقرير ، وفى هذه الحالة يستخدم اصطلاح توطئة ليتقدم كل قسم من أقسامها ، أما الفصول فيحسن استخدام اصطلاح تمهيد فى بدايتها ، ويستخدم الاصطلاح نفسه فى بداية أى بحث محدود فى شكل مقال لدورية من الدوريات العلمية ، أو ورقة بحث تلقى فى مؤتمر من المؤتمرات العلمية، ويحسن دائمًا أن يكون كل من التوطئة للأقسام، والتقديم للأبواب ، والتمهيد للفصول مختصرًا من ناحية ، ومبينا لأهم ما يراد فيها من ناحية أخرى .

وفكرة المقدمة التى تناولناها آنفًا قديمة تقريبًا قدم تسجيل تقارير البحوث والدراسات كتبًا يتركها السلف للخلف ، وقد كانت تتناول بيانات ومعلومات أصبح بعضها يظهر

كلمات على غلاف الكتاب ، كعنوان البحث ، واسم المؤلف ، ووظيفته ، ولقبه الجامعى، ومؤهلاته ، ويوضح فكرة المقدمة القديمة المؤرخ العربى أحمد بن على المقريزى بقوله : «اعلم أن عادة القدماء من المعلمين قد جرت أن يأتوا بالرؤوس الثمانية قبل افتتاح الكتاب، وهى الغرض ، والعنوان ، والمنفعة ، والمرتبة ، وصحة الكتاب ، ومن أى صناعة هو ، وكم فيه من أجزاء ، وأى أنحاء التعاليم المستعملة فيه » [1] ، والمقصود بالرأس الثامنة والأخيرة وسائل جمع المعلومات .

التقسيم والتبويب والتفصيل

لما كان تقرير أى بحث يحتوى على مجموعات من الأفكار ، لكل منها نسق خاص بها ، كان لابد من أن يظهر ذلك فى تنظيم كتابته ، وذلك بتقسيمه إلى قسمين أو أكثر ، وتبويبه من بضعة أبواب ، وتفصيله إلى عدة فصول ، وقد لا يكون هناك داع للتقسيم ، فيكتفى بالتبويب والتفصيل ، وربما يستغنى أيضًا عن التبويب ، فيقتصر التقرير على فصول فحسب ، والفيصل فى ذلك كله ، هو منطق الباحث الذي يكتب تقرير بحثه ، فإذا كانت مجموعات الأفكار التى يتناولها بحثه كبيرة وتكاد تكون مستقلة بعضها عن بعض إلى درجة مقبولة لأنها مقنعة ، ركن إلى التقسيم ، وهذا ما فعلته فى تقرير بحث التصنيع والعمران فى مدينة الإسكندرية إذ قسمته ثلاثة أقسام ، تناول الأول منها « الصناعة فى مصر ومدينة الإسكندرية فى العصر الحديث » ، وتركز الثانى حول « التصنيع والعمران فى الإسكندرية فى العصر الحديث ، واستقل القسم الثالث ببحث « التصنيع وأحوال العمال الصناعيين فى الإسكندرية » .

وإذا كان يمكن تكوين مجموعات من فصول مترابطة الأفكار ، فإن كل مجموعة منها، فى هذه الحال ، يصح أن تكون بابًا ، وهذا أيضًا ما طبقته فى التقرير السالف الذكر نفسه ، إذ قسمته إلى اثنى عشر بابًا مسلسلة ، واحتوى التقرير على إحدى وثلاثين فصلاً مسلسلة كذلك ، وكان الباب الواحد يضم ما بين فصلين وأربعة فصول ، فيما عدا الباب الخامس وعنوانه « خطة البحث وطريقته » ، الذى احتوى الفصل الرابع عشر فحسب ، وعنوانه « البحث الميدانى » ، واستغرق من الصفحات عشرين صفحة ، ولكنى لا أنصح بأن يقتصر الباب على فصل واحد ، مهما كانت الملابسات ، وكان من الممكن أن يحتوى هذا الباب فصلين : أحدهما لخطة البحث ، والخر لطريقته ، بصرف النظر عن قلة

---

(١) أحمد بن على المقريزى ، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، ص ٣ .

صفحات كل منهما ، ويلاحظ القارئ أننى أبرزت تسلسل الأبواب من أول التقرير إلى آخره، بصرف النظر عن الأقسام التى تقع فيها ، وتسلسل الفصول من أول التقرير إلى آخره ، بغض النظر عن الأبواب التى ترد فيها ، وغير ذلك خاطئ لأنه يؤدى إلى الخلط الذى يبلبل الفكر .

العناوين الرئيسية والعناوين الجانبية

أن أهم ما تجب معرفته بخصوص العناوين الرئيسية ، هو أن تكون قصيرة بقدر الإمكان ، وأن تكون ذات دلالة واضحة تمام الوضوح ، وبذلك ينطبق عليها القول : «ما قل ودل » ، بخصوص الصفة الأولى ، والقول : « خذ الجواب من عنوانه » ، بخصوص الصفة الثانية ، وليعلم الباحث أن العنوان الرئيسى فى تقرير البحث العلمى ، سواء كان للقسم أو الباب أو الفصل ، أو حتى للتقرير نفسه ، يحدد المحتوى الذى يشتمل عليه كل منها ؛ ذلك لأنه فى مجال تصميم البحوث الاجتماعية ، تكون كل صغيرة وكبيرة محسوبة مقدمًا ؛ لأن الباحث القدير هو الذى يكون ممسكًا بكل خيوط بحثه ، وعالمًا بها واحدًا واحدًا .

أما العناوين الجانبية فهى خير طريقة لتقسيم الفصل إلى عناصر ، ثم تناول كل عنصر منها على حدة ، وبذلك يمكن استيعاب كل الأفكار التى يرى الباحث أن الفصل يشتمل عليها ويحددها من قبل كما ذكرنا ، ولما كانت مراحل تصميم البحث الاجتماعى وخطواتها يلى بعضها بعضا فى تسلسل منطقى ، فبالمثل كذلك العناوين الجانبية التى تتعلق بمحتويات تلك المراحل من خطوات .

وإذا عدنا إلى ما ذكرناه عن التقديم لكل باب والتمهيد لكل فصل ، نجد أنه من محاسن إيراد التقديم ، أنه يفصل عنوان الباب عن عنوان الفصل التالى لهذا العنوان ، وهذا ما يرتاح إليه الذوق العلمى ومنطق التنظيم ، وكذلك الحال فيما يتعلق بإيراد التمهيد، فهو يفصل ما بين عنوان الفصل وأول عنوان جانبى فيه ، هذا فضلاً عما لكل من التقديم والتمهيد من فائدة توضيحية ، تتطلبها كتابة تقارير البحوث التى لا تحتمل أى نوع من الغموض .

وغنى عن البيان أيضًا أن التقارير التى تأخذ شكل مقالات أو أوراق بحثية لمؤتمرات ، إنما تعتمد كتابتها على العناوين الجانبية ، أما عناوينها الرئيسية فربما تقتصر فى كل منها على عنوان المقال أو الورقة فحسب ، وربما يقسم المقال إلى أقسام ، ويكون لكل قسم عنوانًا

رئيسيًا ، وفى هذه الحال ، لا يكون هناك إلا تمهيد واحد فى أول المقال أو الورقة بعد العنوان الرئيسى ، أما الأقسام فيبدأ كل منها بفقرة قصيرة بما سيأتى تناوله فيه ، ولكن بدون كتابة تمهيد ، ومهمة هذه الفقرة قصيرة ، فضلاً عن التوضيح ، تكمن فى أنها تفصل ما بين عنوان القسم والعنوان الجانبى الأول .

الفقرات

الفقرات هى التى يقوم بها البناء المتنى لتقرير البحث ، ولذلك يجب أن تكون كل فقرة فى ذاتها كاملة الفكرة ، منسجمة مع سياق الأفكار فى الفقرات الأخرى ، ويتطلب ذلك أن يوفى الباحث كل فقرة حقها بدون زيادة أو نقصان ، ومما يساعد الفقرات على تحمل نصيبها من البناء المتنى للتقرير ، العناوين الجانبية التى سبق تناولها .

والذى يمارس كتابة تقارير البحوث ، يجد أن الإلهام هو مصدر الأفكار التى يبلورها فى الفقرات ، فقرة إثر فقرة ، وقد يحدث أحيانًا أن يكون الباحث مستغرقًا فى بلورة فكرة أو فقرة ، فيلهم بإضافة فكرية إلى الفكرة الأصلية ، فيجد نفسه قد سارع بإنهاء الفقرة الأصلية لكى يبلور الأفكار المضافة فى فقرة أخرى تالية أو أكثر ، ولا يمكن الباحث من ذلك ، أى من تلقى الفيض الإلهامى فى التأليف ، أى فى كتابة تقارير البحوث ، إلا التخلى عن الشواغل أثناء الكتابة ، والاستغراق الكلى فى البحث مرحلة إثر مرحلة وخطوة إثر خطوة .

ولا شك فى أن كثرة القراءة ، وسعة الاطلاع على تقارير بحوث متنوعة ، ذات مناهج وطرق ووسائل وأساليب مختلفة ، وتركيز الذهن على طريقة كتابة الفقرات ، وأحجامها ، وتسلسلها ، وانسجام الأفكار الواردة فيها مع العناوين الجانبية فضلاً عن العنوان الرئيسى لكل فصل ، ذو فائدة عظيمة للباحث ؛ إذ فضلاً عما يفيده من خبرة كاتبيها ، فإنه سيلاحظ كيفية كتابتها ، ويكون ذلك مرشدًا له فى كتابة فقرات التقارير التى يناط به كتابتها .

اللغة والرموز الكتابية

من الظواهر اللافتة والتى لا يصح السكوت عليها بأية حال ، كثرة الأخطاء اللغوية والخلط فى استخدام الرموز الكتابية التى ترد فى تقارير الباحثين ، وبخاصة أطروحاتهم الجامعية ، والذى يستشعر من نفسه ضعفا فى اللغة العربية فعليه أن يعرض عمله على المتخصصين فيها ، فإنهم سيفيدونه ، ليس فقط فى تصحيح الأخطاء اللغوية والاستعمال

غير السليم لبعض المفردات ، بل أيضًا فى تحسين الأسلوب الذى كثيرًا ما يكون مفككًا ، ومن الأخطاء التى لا تغتفر : الغفلة عن إكمال الجملة ، وترك جواب الشرط فى الجملة الشرطية ، وإدخال الباء على ما يراد إبقاؤه وليس على ما يراد حذفه ، وجهل القاعدة التى تحكم العدد والمعدود ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

أما الرموز الكتابية فنقصد بها علامات الترقيم ، وهى النقطة ، والفاصلة ، والفاصلة المنقوطة ، والنقطتان الرأسيتان ، والنقطتان الرأسيتان وبعدهما شرطة ، وعلامة التعجب ، وعلامة الاستفهام ، والقوسان المحنيان ، والقوسان المستطيلان ، والنقاط الثلاث المتقاربة على السطر بين العبارات أو الجمل ، وعلامتا التنصيص ، ولكل منها استعمالها فى الكتاب، الذى يرمز إلى معنى معين يجب فهمه ، حتى يكون الاستعمال فى محله .

فالنقطة تنهى الجملة عندما يتم معناها ، والفاصلة توضع بين جملتين بينهما ارتباط فى المعنى ، وبين عبارتين متكاملتين لتكون منهما جملة مفيدة ، وبين المفردات أو العبارات المعطوفة كل منهما على ما قبلها ، وبين الشرط وجوابه ، أما الفاصلة المنقوطة فهى تعد شبه النقطة ، إلا أنها لا تنهى معنى الجملة ، إذا احتاج لإنهائه إلى شبه جملة أو جملة تفسره، كما توضع بين جملتين تكونان مرتبطتين فى المعنى ، ولكنهما يمكن أن تستقلا إحداهما عن الأخرى .

والنقطتان الرأسيتان : توضعان لتشيرا إلى نص سيرد ، أو إلى أقسام الشىء وأنواعه ، أو إلى شىء نمثل به ، أما إذا وضعت بعدهما شرطة ، فالاستعمال للرمز الجديد ـ يكون بعد عبارات السرد ، مثل : كما يأتى : ـ أو كما يلى : ـ ، أو كلمات : الآتية ـ ، والتالية : ـ ، والآتى : ـ والتالى : ـ .

وعلامة التعجب ! توضع فى نهاية جملة التعجب أو عبارته ، كما توضع علامة الاستفهام فى نهاية جملة الاستفهام ، والقوسان المحنيان ( ) يوضع بينهما كلمات تفسير ما ذكر قبلهما من عبارة أو مصطلح يحتاج إلى تفسير ، ولا يستخدمان إلا لهذا الغرض ؛ ومن الممكن الاستغناء عنهما وعما بداخلهما ، بدون إخلال بالمعنى ، أما القوسان المستطيلان [ ] فلا يستخدمان إلا فى سياق نص ، إذا أراد الكاتب أن يضيف كلامًا من عنده ، أى ليس من النص ، فيضع ما يريد إضافته بينهما ، أما علامتا التنصيص « » فتوضعان لحصر كلام مقتبس نصا ، أى بدون تحريف من تبديل أو إضافة من لدن كاتب

تقرير البحث نفسه ، وهنا تظهر الأمانة المطلقة فى النقل ، وهذا يفسر استعمال القوسين المستطيلين الذى أوردناه .

وإذا أراد الكاتب حذف بضع كلمات أو عبارة أو أكثر ، بشرط أن تكون متصلة متتالية، أمكنه ذلك بوضع ثلاث نقاط متقاربة . . . على السطر بدلاً من المحذوف ، حتى ولو كان المحذوف فى آخر الاقتباس ، وفى هذه الحال توضع علامة التنصيص المقفلة بعد النقاط الثلاث ، ثم توضع نقطة للدلالة على نهاية جملة الكاتب ، ثم يوضع بعد ذلك علامة التنصيص المقفلة ، وعن يسارها قوس بداخله رقم مسلسل وفق الأرقام المماثلة الأخرى ، ويحسن فى كتابة التقارير على شكل كتب ، أو مقالات طويلة تستغرق الواحدة منها دورية بأكملها ، أن يكون تسلسل أرقام الإشارات إلى الاقتباسات النصية أو المضمونية أو غير ذلك ، فى كل صفحة على حدة ، على أن يرد بيان مدلولاتها فى الحاشية أسفل الصفحة ، وذلك تيسيراً على القارئ ، أما إذا كان التقرير مقالا يحتل صفحات محدودة من الدورية ، أو فى شكل ورقة بحث ، فإنه يفضل فى هذه الحال أن يكون تسلسل هذه الإشارات الرقمية من أول المقال أو الورقة حتى النهاية ، وأن يرد بيان مدلولاتها مسلسلا جملة بعد ذلك ، تحت عنوان رئيسى ، وهو **الحواشى** .

تلك هى الرموز المستعملة دوليا فى كتابة تقارير البحوث ، بل فى التأليف بوجه عام، وتلك هى مدلولاتها ، ولا يجوز إهمال شيء منها ، حتى ولو كان النقطة والفاصلة والفاصلة المنقوطة ، التى يستهتر بها الطلاب والباحثون عندنا ، كما يظهر من إهمالهم فى كتاباتهم ، وبخاصة فى الحواشى وفى ثبت المراجع ، وكذلك لا يصح الزيادة عليها كما يفعل بعض من المذكورين بخصوص علامتى التعجب والاستفهام ، وكأنهم يكتبون رسالات شخصية ، لهم أن يتصرفوا فى كتابتها كما يعن لهم ، وهكذا يتضح أن الدقة والضبط تظهران بشكل لافت فى لغة التقارير والرموز والكتابة المستخدمة فيها .

الاقتباسات والحواشى

من الحقائق التالية ، أن العلم تراكمى ، يلحق بعضه بعضا ويبنى بعضه على بعضه ، ولا مناص من الاقتباس من ، أو الإشارة إلى أعمال العلماء السالفين ، سواء بقصد دعم أعمال الخلف العلمية ، أو بغية نقدها وبيان الصواب من الخطأ فيها ، وهذا ما قصدنا إليه من حثنا الباحثين الشباب ، على اتخاذ موقف انتقائى يقوم على جدلية تأصيل التجديد وتجديد التأصيل ، وتقتضى الدقة والضبط ، كما تحتم الأمانة العلمية ، عزو كل رأى إلى

من نادى به ، ونسبة كل قول إلى قائله ، سواء كان ذلك باقتباس الفكرة فقط وسكبها فى أسلوب الباحث أثناء كتابة التقرير ، أو كان ينقل الكلام بالنص ، وفى الحال الأولى ، يضع الكاتب رقم الإشارة فى نهاية الفكرة المقتبسة بدون وضع علامتى التنصيص ، أما فى الحال الثانية ، وهى النقل بالنص ، فيضع الكاتب الرقم بعد علامة التنصيص المقفلة ، حيث إن النص يكون بين علامتى تنصيص ، كما هو وارد فى كتابنا هذا .

وفيما يتعلق بالحواشى فى أسفل صفحات الكتب أو بعد نهاية المقال أو ورقة البحث ، يجب أن يكون معلومًا أنه إذا كان المقتبس فكرة أو كانت الإشارة إلى رأى أو شىء آخر يراد لفت النظر إليه،ففى هذه الحال لابد من كتابة: انظر، ثم يذكر اسم المؤلف مجردًا من الألقاب الجامعية،مثل: الدكتور أو الأستاذ، وبعد ذلك يوضع عنوان العمل العلمى بحروف سوداء مميزة، ثم رقم الصفحة، أما إذا كان المقتبس جملاً أو عبارات منقولة بالنص،فلا تظهر فى الحاشية كلمة انظر، وعند ذكر اسم المؤلف فى حواشى صفحات الكتب يكون ذلك بإيراد اسمه ثم لقبه ، مثل : عبد الرحمن بن خلدون ، أو « أوجيست كونت » (Auguste Comte) ومما يجب الالتفات إليه ، هو أن يحرص الكاتب على عدم ذكر أى شىء فى الحواشى غير اسم المؤلف ، وعنوان التقرير ، أى الكتاب (إذا كان فى شكل كتاب) ، أو عنوان المقال أو ورقة البحث ، ويكون فى هذه الحال بين علامتى تنصيص ، ثم عنوان الدورية أو أعمال المؤتمر أو الكتاب الذى كان النشر فيه ، على أن تكون حروف عنوان كل منها بالطبع الأسود المميز كما يتضح من حواشى كتابنا هذا ، وأخيرًا رقمى أول وآخر صفحة ، على أن توضع بين كل بيان وآخر فاصلة ، أما إذا كانت الحواشى موضوعة فى نهاية المقال أو ورقة البحث ، ففى هذه الحال لابد من ذكر الاسم بوضع اللقب أولاً ثم الاسم ، وبعد ذلك عنوان العمل المؤلف على النحو المبين آنفًا ، ثم اسم البلد الذى نشر فيها ، ثم اسم الناشر ، ثم سنة النشر ، وأخيرًا رقم الصفحة ، الذى يتدبر الفروق فى إثبات الحواشى ، يجد أنه تدعو إليها اعتبارات الاقتصاد فى الجهد ، والطباعة أو النسخ ، والورق ، وبخاصة أنه فى حالة كتابة تقارير البحوث فى شكل كتب ، يوضع عادة فى نهايتها ثبت المراجع ، وفيه تنظم المراجع بذكر أسماء المؤلفين : اللقب أولاً ثم الاسم ثانيًا، على أن تكون الألقاب مرتبة ترتيبا أبجديا ، ثم بعد ذلك عنوان العمل المؤلف ، بالصورة المبينة آنفًا ، ثم اسم بلد النشر ، ثم اسم الناشر ، ثم سنة النشر .

وإذا كان الباحث المؤلف قد أورد مصدرًا فى الحاشية ، ويريد أن يشير إليه مرة أخرى تحته مباشرة ، ففى هذه الحال يكتفى بكتابة عبارة : **المصدر نفسه** ، أو انظر **المصدر نفسه**، وفق نوع الاقتباس كما بينا آنفًا ، ثم يذكر رقم الصفحة . أما إذا كان قد أورد مصدرًا فى

الحاشية، مثل: عبد الرحمن بن خلدون ، **المقدمة** ، ص ٧ ، وأورد بعده مصدراً آخر، مثل : انظر عبد الرحمن بدوى ، مناهج البحث العلمى ، ص ٥١ ـ ٥٤ ، ثم أراد أن يير بعد ذلك إلى مقدمة ابن خلدون كمصدر ، فحينئذ تكون الإشارة : انظر عبد الرحمن بن خلدون ، **المصدر السابق** ، ص ١٧٥ ، ١٧٧ . وبهذه المناسبة ، لابد من لفت النظر إلى أن عبارة : نفس المصدر التى كثيراً ما ترد فى حواشى كتب كثيرة ، تعنى أن للمصدر نفسًا، أما العبارة الصحيحة : المصدر نفسه أو المرجع نفسه ، فتعين ذاتيته ، وقد تكون الإشارة إلى المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، فيكتفى فى هذه الحال بكتابة : **المكان نفسه**.

وقد ورد فى الفقرة السالفة ذكر أرقام صفحات من المصادر فى ثلاث صور مختلفة ، أما الصورة الأولى ، ص ٧ ، والثالثة : ص ص ١٧٥ ـ ١٧٧ ، فواضحتان ، إذ إنهما تشيران إلى صفحات متفردة ، تجب كتابة رقم كل منها ، ولكن الصورة الثانية ص ص ٥١ ـ ٥٤ ، فمعناها أن الاقتباس كان من أربع صفحات متتالية ، ولا يجوز كتابة رقم كل منها، وإنما يستعاض عن ذلك بوضع شرطة بين رقم أول صفحة ، ورقم آخر صفحة .

وإذا كان الكتاب الذى يشار إليه فى الحاشية لمؤلفين اثنين ، فيكتب اسم الأول ويعطف عليه اسم المؤلف الثانى ، أما إذا كان المؤلفون ثلاثة ، فإما أن تكتب أسماء الثلاثة ، أو يكتفى بكتابة اسم الأول ، ثم يكتب بعده : وآخران ، أما إذا زاد عددهم على ثلاثة ، فحينئذ يكتب اسم الأول ، ثم يكتب بعده : وآخرون ، ولقد جرى العرف أن المؤلف الذى يأتى أسمه أولاً على غلاف الكتاب ، يكون هو الأعلى مرتبة ، ولذلك يقدم على غيره.

والذى يجب أن يلتفت الباحث إليه ، هو أن الاقتباس لا يكون إلا من الكتب المتخصصة فى الموضوع الذى يكتب فيه ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالإشارات إلى المصادر المختلفة ، ولقد شاع بين الباحثين ، وبخاصة طلاب الماجستير والدكتوراه ، أن يقتبسوا من أى كتاب أو يشيروا إلى أى مصدر ، بدون التأكد من أنه متخصص ويستأهل الاقتباس منه أو الإشارة إليه بخصوص الموضوع الذى يتناولونه ، أو البحث الذى يكتبون تقريره ، وسبب هذا السلوك الخاطئ ضيق أفقهم الناجم عن قلة اطلاعهم ، وتسرعهم فى الكتابة دون أن تكتمل لديهم المعرفة الواجبة ، ورغبتهم فى الإكثار من المصادر بدون القدرة على التفرقة بين غثها وسمينها .

الجداول والأشكال

الجداول والأشكال ، أى الرسوم البيانية والأشرطة البيانية وأهرامات السكان ، إلخ، وسائل إيضاح يوردها الباحث فى تقريره ، لكى يسهل على القارئ فهم آرائه وأفكاره ، وتحليلاته وتفسيراته المبنية على الأسلوب الكمى ، الذى قوامه الأرقام ، وما دامت هى وسائل إيضاح ، فيجب أن تكون هى ذاتها تامة الوضوح ، ولذلك مواصفات أهمها :

١ ـ أن يكون لكل جدول رقم مسلسل ، وكذلك بالنسبة للأشكال .

٢ ـ أن يكون لكل جدول ولكل شكل عنوان موجز يدل على ما يحتويه أو يبينه .

٣ ـ أن تحسب النسب المئوية للأعداد الواردة فى الجداول حتى يسهل فهم دلالتها .

٤ ـ أن يذكر مصدر كل جدول تحته مباشرة، وليس فى الحاشية،وذلك فى حالة ما إذا كان منقولاً بالنص،كما يحدث عادة فى البحوث التى تستخدم فيها الطريقة الإحصائية. أما إذا كان الجدول يحتوى على أرقام جمعت عدة مصادر إحصائية،فيجب توضيح ذلك بدقة، بأن يشير تحته مباشرة إلى المصادر التى نقل عنها الأرقام التى جمعها(١) . وأما الجداول التى تحتوى على نتائج المسح الاجتماعى الذى يكون قد قام به ، فبادى الرأى ليس لها مصدر ، لأنها أصيلة ، أى من عمل الباحث نفسه ، ولم يسبقه إليها أحد ، هذا ولابد أن يسترجع الباحث ما سبق له دراسته فى مقرر الإحصاء بخصوص ما يجب أن تكون عليه الجداول من ناحيتى رسمها ومضمونها ، وقد جرى العرف بوضع قائمة للجداول وأخرى للأشكال الواردة فى تقرير البحث ، وأفضل إيرادها فى النهاية بعد ثبت المراجع أو المصادر (٢) .

الفهرس وثبت المصادر والملاحق

جرى العرف فى طبع الكتب باللغة الإنجليزية ، أوسع اللغات الأجنبية انتشاراً بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكثرة ما يطبع فى الولايات المتحدة ، أن يرد الفهرس ، أى محتويات الكتاب أو التقرير أو الدورية ، فى البداية ، أما فى الكتب الفرنسية فيرد فى النهاية ، وقد أوقع ذلك الاختلاف الباحثين العرب فى حيرة جعلتهم يتصرفون وفق الطريق الذى سلكوه فى تعلمهم ، ولو أنصفوا لرجعوا إلى التقليد العربى الأصيل ، وهو إيراد المحتويات فى البداية ، وهذا ما أفضله ؛ لأنه أبرز وأيسر تناولاً وأقرب إلى المنطق ، أن

---

(١) انظر حسن الساعاتى ، **التصنيع والعمران : بحث ميدانى للإسكندرية وعمالها** ، ص ١٤٩ ، جدول رقم ٩ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، قائمة الجداول ، ص ٤١١ ـ ٤١٩ ، وكذلك قائمة الخرائط ، ص ٤٣٧ .

يعرف القارئ فى البداية محتوى ما بين يديه من كتب أو تقرير بحث ، وعلى هذا الأساس يجب أن يتضمن الفهرس أهم المحتويات ، حتى يلحظها القارئ فى سرعة خاطفة ، ليقرر ما إذا كان به ما يحتاج إليه فيتصفحه ، ثم يقرؤه بإمعان ، إذا وجد فيه مبتغاه ، وإلا فيتركه حتى لا يضيع وقته .

وأما ثبت المصادر أو المراجع فيوضع فى النهاية بعد المتن مباشرة وقبل قائمة الجداول وقائمة الأشكال ، إن وجدت ، ثم توضع الملاحق بعد ذلك ؛ لأنها وإن كانت تكمل ما جاء فى المتن من إشارات إليها وعبارات منها وتحليلات لها ، إنما تكون مجموعة ذات تناسق خاص يجعل موضعها آخر شىء فى تقرير البحث .

ويجب وضع المصادر العربية فى ثبت خاص بها قبل ثبت المصادر الأجنبية ، كما يجب تصنيفها ، إذا كان هناك ما يدعو إلى ذلك ، إلى : مصادر عامة ، ودوريات ، ونشرات ، وكتب ، أو وضع الدوريات مع الكتب . وكما سبق أن ذكرنا ، ترتب المصادر أبجديا وفق أسماء المؤلفين ، على أن يرد اللقب أولاً ، يليه الاسم .

والحكمة فى ذلك هى تسهيل الكشف عن الكتاب فى الفهارس المرتبة وفق أسماء المؤلفين فى المكتبات ، وفيما يتعلق بالدوريات ، يوضع عنوان مقال المؤلف بين علامتى تنصيص ، ثم اسم الدورية ، والبلد التى تظهر فيها إذا كانت وطنية أو قومية ، ثم رقم العدد، ثم بين قوسين الشهر والسنة ، ثم نقطتين رأسيتين بعدهما عدد الصفحات ، هكذا: ١ ـ ١٧ . وكما ذكرنا آنفًا عند الحديث عن الحواشى ، يجب تمييز عناوين الكتب وأسماء الدوريات بطبعها بحروف سوداء ، وفى حالة نسخ تقرير البحث بالآلة الكاتبة ، يكون تمييزها بوضع خط تحتها .

ويجب ترقيم الملاحق ثم وضعها مسلسلة وفق أرقامها ، وأن يكون لكل ملحق عنوان يوضح فى اقتضاب شديد ما به من محتوى ، ومما يجب وضعه كملاحق .

١ ـ القوانين القليلة المواد ، أو المواد الأساسية التى تكون قد وردت الإشارة إليها وتحليلها فى المتن .

٢ ـ بعض النصوص الجوهرية الهامة ، إذا كانت طويلة .

٣ ـ بعض المكاتبات الخاصة بالعمل الميدانى ، إذا كانت ذات دلالات هامة .

٤ ـ وسيلة جمع البيانات : الاستخبار ، أو أداة الاستبار الشخصى : الاستبيان .

٥ - صورة الوثيقة أو صور الوثائق التى سبق تناولها فى متن التقرير ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

وفى نهاية هذا الفصل ، ليكن واضحًا أن ما ورد فيه من توجيهات ، هو أهم ما يجب على كل باحث يكتب تقرير بحثه ملاحظته والالتزام به ، وهذه التوجيهات أصبحت موحدة توحيدًا عالميًا ، وصارت أعرافًا دولية متعلقة باعتبارات الشكل فى كتابة تقارير البحوث ، والتغييرات التى يمكن أن يسمح بها فيها محدودة ، كان يقدم الباحث فى ثبت المراجع اسم الناشر على بلد النشر ، أو أن يضع الملاحق قبل ثبت المراجع ، أو أن يضع الفهرس فى النهاية ، أو ما شابه ذلك من تغييرات ليست بذات أهمية لأنها غير أساسية ، وليعلم الباحث أن الأجانب ، باحثين كانوا أو طلاب بحث ، لا يرتكبون أخطاء من حيث الشكل فى كتابة تقارير بحوثهم ؛ لأنهم يربون منذ حداثتهم على الالتزام بالآداب العلمية الخاصة بالكتابة وما تتضمنه من تعليمات ، وفى اعتقادى أن ذلك ليس بعزيز على الباحثين العرب ، ما داموا يحرصون على الاطلاع على ما ينشر من الكتب وتقارير البحوث فى ميادين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، والإفادة منها من كل النواحى فى الفروع والمجالات التى يعنون بالتخصص فيها ، وهذا يدعم ما سبق أن ذكرناه فى الباب الأول ، عن أهمية تدريس مقرر تصميم البحوث الاجتماعية لطلاب الليسانس بأقسام الاجتماع ، وتدريبهم فى بحوث صغيرة محدودة تحت إشراف واع دقيق .

الفصل الثالث عشر

اعتبارات المنهاج والمضمون فى كتابة تقارير البحوث

تمهيد

يكفى اعتبارات المنهاج والمضمون فى كتابة تقارير البحوث أهمية ، أنها تتعلق ببنائها الذى يجسد كيانها ، فضلاً عن وظيفتها التى تثبت وجودها وفاعليتها فى المجتمع بعامة ، وفى المجال الاجتماعى العلمى على وجه الخصوص . فالأخطاء فى المنهاج تعرض بناء تقارير البحوث للتصدع والانهيار؛ والأخطاء فى المضمون تفسد وظائفها وتضعف فاعليتها، وتجعلها عديمة القيمة أو محدودة النفع ، على الرغم مما بذل فيها من جهد ووقت ومال.

وهناك تقارير بحوث كثيرة لا تولى المنهاج أهمية كبيرة ، فتغفل عرضه عرضًا مفصلاً على حدة ، فى باب أو فصل من أبواب كل تقرير أو فصوله ، وتلجأ إلى فعل ذلك فى نبذ مقتضبة ، توردها فى المتن بشكل عرضى ، وعذر من يفعل ذلك أنه لا يعلم شيئًا عن تصميم البحوث الاجتماعية ومراحله وخطواته ، وهو عذر ، بادى الرأى ، لا يمكن قبوله، لأن أساسه واهٍ وبعيد عن الصواب ، فالمنهاج عصب أى بحث علمى ، ولابد من عرضه بكل تفاصيله ، حتى يتسنى للمعنيين العلميين الاطلاع عليه ، وتقييمه فى كل خطوة من خطواته ، إذ إنه يتضمن تحديد أهداف البحث ومفاهيمه ومجالاته ، واختيار المنهج الذى يقوم عليه والطريقة التى أجرى بها ، وتحديد الوسيلة التى جمعت بها بياناته وأداتها إن كانت ذات أداة ، وكذلك كيفية إنجاز العمل الميدانى ، فى حالة إجرائه ، ثم الصعوبات التى اعترضت البحث ، إن وجدت ، وكيفية التغلب عليها .

ولئن كان يظهر فى عرض منهاج البحث فى التقرير الذى يكتب عنه ، حذق الباحث لصنعة تصميم البحوث الاجتماعية وعلمه بدقائقها ، فإن مضمون التقرير هو الشاهد الناطق على سعة اطلاعه وعمق إدراكه ودسامة علمه ، وقدرته على الإفادة مما يحصل عليه من مادة ، عن طريق اطلاعه على أعمال غيره من العلماء والباحثين ، وبواسطة مجهوده الشخصى فى جمعها ، ثم تحليلها وتفسيرها ومقارنتها بغيرها فى تقارير بحوث أخرى ، إذا تسنى له ذلك ، وهذا ما سنتناوله فى هذا الفصل ، حتى يقف الباحثون على المقصود

باعتبارات المنهاج والمضمون فى كتابة تقارير البحوث ، وبادى الرأى ، لابد من أن يكون فيه شىء من التكرار لبعض ما سبق تناوله فى الفصول السابقة ، ولكنه تكرار القصد منه توضيح الأفكار ، وبخاصة أن مراحل تصميم البحوث الاجتماعية وخطواتها مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا عضويا وظيفيا ؛ لأن تقرير أى بحث فى نهايته يكون بناء متكاملاً .

قضية الفصل أو الدمج

عندما يفكر الباحث فى كتابة تقرير بحثه ، يجد لزامًا عليه أن يرسم صورة لما سيكون عليه من حيث التقسيم والتبويب والتفصيل كما أسلفنا ، ويكون الأمر من السهولة بمكان ، إذا كان بحثه ميدانيا ، وطريقته الملاحظة أو الاستبطان الاجتماعى أو المسح الاجتماعى أو القياس الاجتماعى ؛ ذلك لأنه يستطيع أن يقصر تقريره على هذه الأمور المنهجية فحسب ، من أول خطوة فى أول مرحلة منها إلى آخر خطوة فى آخر مرحلة منها ، كما فعلنا فى تقرير بحث البغاء فى القاهرة ، الخالى من الدراسة التى تلخص النظريات التى توصل إليها العلماء بخصوص ظاهرة البغاء ، والتى تشير إلى أهم البحوث التى أجريت فيها وما أمكن العلماء الباحثون التوصل إليه من نتائج ، ولا ضير على من يفعل ذلك ، إذا لم يكن يبغى من وراء القيام ببحثه وكتابة تقريره ، الحصول على أية درجة جامعية ، وكان مهتما بالإسراع فى تقديم تقرير بحثه إلى المسئولين المتلهفين على الاطلاع على نتيجته ، لرسم خططهم ثم العمل على تنفيذها للإسهام فى التنمية الاجتماعية الشاملة المتكاملة .

أما إذا كان كاتب تقرير البحث طالبًا فى الدراسات العليا ، يريد أن يتقدم به أطروحة لنيل درجة جامعية ، أو باحثًا متأنيًا يريد أن يجمع فى تقريره بين الدراسة النظرية لمشكلة موضوعه الاجتماعى والبحث الميدانى له وفق منهاج متكامل ، فإنه يواجه قضية الفصل بين الدراسة النظرية والبحث الميدانى أو دمجهما أحدهما فى الآخر ، ولكل من وجهى القضية ما يحبذه ويدعمه من جهة، وما يعارضه ويهدمه من جهة أخرى ، فوجهة النظر التى ترى أن تكون الدراسة النظرية، أى المكتبية لمشكلة موضوع البحث فى قسم على حدة ، بينما يكون البحث الميدانى فى قسم آخر ، إنما تبنى رأيها على أساس أن تقسيم تقرير البحث إلى قسمين، يدعو إليه اعتبار التخصص وتقسيم العمل فى التقرير، بحيث يفرد القسم الأول للجهد النظرى بينما يخصص القسم الثانى للجهد العملى، ويعنى بالجهد النظرى كل ما يبذله الباحث للحصول على المعلومات والبيانات من الكتب والدوريات والنشرات الرسمية،

وهو جالس أمام مكتبه فى بيته أو فى أية مكتبة من المكتبات العامة ، أما الجهد العملى فيقصد به كل ما يفعله الباحث للحصول على المعلومات والبيانات بنفسه أو بواسطة مساعديه من مجال البحث الجغرافى أو المكانى وكذلك من مجاله البشرى ، وحجة أصحاب هذا الرأى أن هذا الإجراء المبنى على اعتماد الفصل ، يظهر مجهود الباحث بوضوح فى كل من العملين ، كما أن يفيد فى تكوين صورتين متكاملتين لمشكلة موضوع البحث ، فضلاً عن أنه يمثل ما يفعله كل باحث فى الواقع ، إذ إنه يبدأ أولاً بالاطلاع على شتى الكتب والتقارير والدوريات العلمية ، ليتمكن من تعمق مشكلة موضوع بحثه والإحاطة بها من الوجهة النظرية ، ثم فى ضوء ذلك ، يستطيع ، بعدئذ ، تصميم البحث وإنجازه فى جميع مراحله وخطواته .

أما أصحاب الرأى المعارض ، وهو إدماج النظرى مع العملى فى كتابة التقرير ، فيبنون وجهة نظرهم على وحدة الفكر ووحدة الجهد ووحدة التصميم ووحدة الإنجاز ، ويرون أن ميزة هذا الاتجاه تظهر على وجه الخصوص فى عملية مقارنة نتائج بحوث أخرى تناولت مشكلة موضوعه فى أزمنة وأمكنة أخرى ، وعملية تفسير النتائج فى ضوء ذلك ، هذا فضلاً عن التغلب على مشكلة ما يحدث من تكرار عند تفسير النتائج بمقارنتها بما يكون قد سبق ذكره ، فى حال ما إذا قسم تقرير البحث إلى قسمين .

والحق أن الباحث حر فى الأخذ بالرأى الذى يرتاح له ويفضله ، وربما اتبع الرأى الأول ، أى الفصل ، فى كتابة تقارير بعض بحوثه ، وقد يتبع الرأى الثانى ، أى الدمج ، فى كتابة تقارير بحوث أخرى ، ولكن الأفضل لطلاب الدراسات العليا ، الأخذ بالفصل عند كتابة أطروحاتهم ، أى تقارير بحوثهم ، لما فى ذلك من إبراز لجهودهم وتوضيح لما حصلوه من الدراسة النظرية ، وما أنجزوه فى عملهم الميدانى ، ولهذه الاعتبارات وزنها عند أعضاء لجنة الحكم فى تقييم ما يقدم إليها من أطروحات .

والآن نوضح المقصود باعتبارات المنهاج واعتبارات المضمون :

أولاً : اعتبارات المنهاج

يجب أن يعلم الباحث قبل أن يكتب تقرير بحثه ، أن هذا التقرير شاهد على كل ما بذله من جهد فى إجراء بحثه ، ولذلك يجب أن يوضح فيه كل مرحلة قطعها ويبين كل خطوة خطاها ، مع ذكر ما دعاه إلى ذلك ، وإذا كان قد وقف فى حيرة أمام بديلين أو أكثر ، فليوضح الأسباب التى دعته إلى تفضيل أحدها والأخذ به .

تحديد الأهداف والمفاهيم والمجالات

على الباحث بيان أهداف بحثه ، وقد تقتضى الضرورة فى بعض الأحيان ، أن يوضح. عند بيان الأهداف ، ما لا يهدف إليه ، وذلك إذا كان يستشعر أن القارئ يتوقع أهدافًا أخرى غير تلك التى حددها لبحثه ، ولذلك يحسن أن يوضح الباحث دواعى تحديد أهداف بحثه على النحو الذى بينه ؛ لأن ذلك يعمل على جعل الرؤية واضحة منذ البداية، ولقد سبق أن بينا أن الأهداف التى يتحكم فيها الباحث ويحددها فى البداية ، تصبح بعد ذلك هى المتحكمة فيه ليجرى بحثه وفقًا لها .

وكذلك الحال فى تحديد مفاهيم المشكلة البحثية التى جعلها الباحث موضوعًا لبحثه ، فالقارئ يريد أن يعرف على وجه التحديد ، أى الدقة والضبط ، ما يقصده الباحث من صياغة موضوع البحث بالصورة التى يعرضها فى تقرير بحثه ، ولذلك كان على الباحث ، منذ البداية ، أن يوضح المعانى التى يقصدها من استخدام المصطلحات التى يستخدمها . وقد يكون من باب التوضيح أيضًا أن يذكر أنه يقصد معانى معينة ولا يقصد معانى أخرى غيرها ، وله كما سبق أن بينا أن يعرف بعض المصطلحات تعريفًا إجرائيا يراه مناسبًا لمتطلبات بحثه .

وعند تناول مجالات البحث فى تقريره ، يجب أن يبين الباحث كيفية تحديد المجال الجغرافى ، أى المكانى ، والمجال البشرى ، والمجال الزمنى ، ويوضح الدواعى التى جعلته يحددها على النحو الذى أراده ، وعلى الباحث أن يبين فيما لا يقبل اللبس أو التشكك كيفية تحديده العينة لبحثه ، سواء أكانت أفرادًا ، أم مجموعات أم جماعات ، وسواء من حيث الحجم أو النوع ، عشوائية أكانت ، أم عمدية ، أم طبقية . وذلك فى البحوث التى تقوم على العمل الميدانى ، وحتى فى البحوث التى يجريها باستخدام الطريقة التاريخية، يجب أن يوضح الباحث أسباب اختياره حقبًا معينة أو عصرا بالذات، أو وقائع معينة ، أو منطقة أو دولة معينة . وعلى الباحث أيضًا أن يشرح أسباب استغراق ما استغرق من وقت فى إنجاز بحثه ، فى كل مرحلة من مراحله وكل خطوة منها .

اختيار المنهج وتحديد الاتجاه

من الأهمية بمكان أن يبين الباحث المنهج الذى اختاره ؛ لأن مناهج البحث ، كما فصلنا سابقًا ، ليست فقط تجربية ، بل أيضًا تجريبية ، وحسية ، وعقلية ، وتجربية ـ تجريبية، ولكل منها دواع معينة فى الاختيار ، ومن الأهمية لعلم المنهج ، أن يحرص

الباحثون ، وبخاصة طلاب الماجستير والدكتوراه ، على إثبات فهمهم لهذا التنظير الجديد فيه ، وبخاصة بعد وضع المنهج التجريبى وتوضيحه بشكل انعكس على المنهج التجريبى فأبرزه بدوره ، وبالإضافة إلى هذين المنهجين ، يسر تفريع منهجين آخرين ، هما المنهج الحسى ، وبالمنهج العقلى ، والمنهج التجربى ـ التجريبى ، وما دام أمر المناهج قد أصبح على هذا النحو ، فعلى الباحث أن يبين أسباب اختياره ما اختار من منهج ، وكيفية استخدامه إياه .

ويتمشى مع اختيار المنهج تحديد المنحى الذى نحاه الباحث فى بحثه ، وما إذا كان تبيانيا أو برهانيا ، وفى حالة ما إذا كان البحث تبيانيا ، يجب أن يبين الباحث ما إذا كان يقصد عرض تفاصيل المشكلة موضوع البحث ، لتبين الأجزاء التى تكون بناءها وارتباطها بعضها ببعض فى أداء وظائفها ؛ أو بغرض تشخيص المشكلة موضوع البحث ، التى هى فى حقيقة الأمر مشكلة بمعنى أنها غير سوية ، أو بهدف كشف خلفية موضوع البحث النظرية ، وتحسس الطريق أمام العمل الميدانى ، وفى حالة ما إذا كان الاتجاه برهانيا ، يجب أن يبين الباحث بوضوح القضية التى أراد ببحثه أن يقول قولاً فصلاً فيها ، أو الفرض الذى أراد أن يتحقق من صحته أو خطئه ، والأمر الذى يجب مراعاته بكل دقة ، هو توضيح المسيرة فى هذا الاتجاه أو ذلك ، وبيان ما دعا الباحث إلى اتخاذ المنحى الذى نحاه .

اختيار الطريقة والأسلوب

عندما يتناول الباحث فى تقريره اختياره طريقة البحث التى استطاع أن يحقق بها مسيرته فيه ويقوم بإنجازه ، يجد لزامًا عليه أن يبين دواعى اختيار الطريقة التى اعتمد عليها؛ ذلك لأن هناك عدة طرائق ، كما سبق بيانه ، ولابد من إبداء مبررات غاية فى الوضوح والإقناع لما سبق اتخاذه من قرار حدد هذا الاختيار ، ولما كان اختيار الأسلوب ، كيفيا كان أو كميا أو الاثنين معًا ، يتمشى مع اختيار الطريقة ، فتتطلب كتابة التقارير كتابة منظمة وضع ذلك فى الاعتبار ، وبيان كل ما يتعلق باختيار الأسلوب ، وبخاصة إذا كان الباحث قد أجرى بحثه مستخدمًا أكثر من طريقة لدواعى معينة بينها بوضوح . وليكن معلومًا أن الأهم من ذلك ، هو بيان الباحث الكيفية التى استخدم بها ما اختاره من طريقة أو أكثر وما استخدمه من أسلوب أو أكثر .

بيان كيفية جمع البيانات

لما كانت البيانات هى مادة البحث التى يتكون منها ، فيتعين على الباحث أن يبين

مصدرها وكيفية الحصول عليها ، وربما يظن الباحث أن البيانات التى حصل عليها بواسطة النزول إلى مجال البحث الجغرافى أو المكانى ، وإجراء عمل ميدانى للحصول عليها من العينة التى اختارها من قسم البحث الذين يتكون منهم مجاله البشرى ، هى وحدها التى تتطلب تعيين مصدرها وكيفية الحصول عليها ، حتى يكون تقرير البحث وافيًا ، ولكنه يجب أن يعرف أن المادة التى يكون قد حصل عليها عن طريق اطلاعه على شتى المصادر ، كالكتب والدوريات والنشرات الرسمية وتقارير البحوث السابقة ، وحتى الوثائق وتاريخ الحياة الشخصى فى شكل سيرة ذاتية أو مذكرات ، إلى غير ذلك من المصادر ، لا بد من إبرازها وبيان الكيفية التى انتفع بها منها ، حتى تتبين مدى قيمتها .

حقًا إن جمع البيانات عن طريق التسجيل ، أو بواسطة صحائف استخبار ، أو بالاستبار الشخصى الذى تحدده صحيفة استبيان ، عملية ليست باليسيرة ؛ لكن جمع البيانات من بطون المصادر عملية جد شاقة ، وعلى الباحث أن يوضح عند كتابة تقرير بحثه المصادر التى استقى منها البيانات المختلفة التى قام بمعالجتها ، ثم يورد بها ثبتًا فى النهاية وفق ما ورد آنفًا ، وذلك أيضًا ما يجب أن يفعله فيما يتعلق بوسائل جمع البيانات التى استخدمها ، إذ عليه أن يورد صورًا منها فى الملحق فى نهاية التقرير ؛ لأنها كالمصادر السالفة ، ذات أهمية كبيرة فى إبراز جهده ومدى دقته فى البحث . كما أنها ذات أثر كبير فى تقييم بحثه .

وصف خطوات العمل الميدانى

لما كان العمل الميدانى فى البحوث الحسية والتجربية والتجريبية على السواء ، هو ركيزة البحث الاجتماعى ، فإنه يستوجب من الباحث عناية خاصة عند كتابة تقرير بحثه ، واتباع الخطوات المفصلة المبينة فيما سبق ، يجعل الأمر من السهولة بمكان ، إذ عليه أن يصف ما قام به فى خطوات التمهيد ، والإعداد ، والإنجاز ، والإنهاء ، وهى خطوات العمل الميدانى ، ومن أهم الأمور التى يجب أن يضعها فى الاعتبار الأول قبل وضعه هذه الخطوات ، أن يبين فى ضبط دقيق ووضوح تام نصيبه فى العمل الميدانى ، أى مسئوليته فيه، وما إذا كان مشرفًا عاما بوصفه مديرا لمشروع البحث بأكمله ، أو مشرفًا على خطواته من قبل المشرف العام ، أو أنه قام بإجراء البحث فى كل مراحله وخطواته . ويجب عليه ، فضلاً عن ذلك ، أن يذكر أسماء كل من قام بمساعدته فى عمله ، ويصف بدقة وأمانة ما أسهم به كل منهم ، ومما يدعو إلى تأكيد هذا الأمر ، هو أن بعض الباحثين يعتقدون أنه ،

فى إطار ثقافتنا الشرقية وما يسود فيها من قيم اجتماعية ، إذا أثبت الباحث فى تقريره . كل ما تقدم ذكره عن المساعدات التى حصل عليها ، فإن ذلك يضعف دوره فى البحث ويقلل فيمة جهده فيه . ولكنه ، على الرغم من صحة اعتقاده ، يجب أن يكون على يقين من أن الذين يرون هذا الرأى الخاطئ ، إنما هم عامة القراء ، أما المتخصصون فإنهم يحرصون كل الحرص على أن يعرفوا من تقرير الباحث نفسه ، تفاصيل العمل الميدانى بكل دقة وأمانة ، ومن نافلة القول فى هذا الخصوص ، التأكيد على مقولة أن البحث الاجتماعى العلمى يرتكز على الأمانة والصدق ، بقدر ما يرتكز على الدقة والضبط .

ولكن هناك أعرافًا فى ميدانى البحث العلمى قد انتشرت فى الغرب وصارت من مكونات الثقافة الغربية ، ويعنينا منها ما له علاقة بما ورد فى الفقرة السابقة ، ففى بريطانيا، على سبيل المثال ، جرت العادة على أنه فى أحوال كثيرة تمس الصالح العام ، تشكل لجنة ملكية أو وزارية لبحث الأوضاع ويعين لها رئيس ويحدد له تاريخ لتقديم التقرير فيه ، وينتشر التقرير ، فى كل الأحوال ، باسمه ؛ ويورد هو نفسه فى التصدير أو المقدمة أسماء كل من ساعد فى البحث ويشكرهم لمساعدتهم إياه ، أو يورد أسماءهم بشكل ظاهر فى بداية التقرير، ولقد ظهر فى أواخر كانون أول (ديسمبر) ١٩٨١ فى بريطانيا ، تقرير اللجنة التى شكلت فى الصيف الماضى لبحث مشكلة التدهور الحضرى،الذى سبق ذكره[١]. ولما كان رئيس هذه اللجنة هو « اللورد سكامن » (Lord Scaman) ، فقد أصبح التقرير يعرف « بتقرير سكامن » وامتلأت الصحف البريطانية باقتباسات مما كتبه « اللورد سكامن » وتعليقات عليه ، واستضافته الإذاعات البريطانية والهيئات المتخصصة ليتحدث عن البحث الذى قامت به اللجنة ونتائجه ، وعن الاقتراحات التى أمكن صياغتها فى ضوء هذه النتائج ، ولئن دل ذلك على شيء ، فإنما يدل على فهم الغربيين عمل المجموعة ، وذوبان فردياتهم فيها تحت رمز واحد هو رئيسها ، ويغذى هذا الشعور المنحنى تقديرهم عمل الفريق برئاسة عالم ذائع الصيت وتحت إشرافه ، أما الشرقيون فتغلب عليهم الفردية، ويحملهم الشعور بالأنانية الشديدة على النفور من العمل مع المجموعة ؛ لأنهم يخشون من طمس مجهودهم الشخصى ، ولا شك فى أن هذا السلوك يحرمهم التدرب مع الفريق ، واكتساب سر الصنعة من رئيس قدير، كما أنه يجعلهم يتعجلون الإنتاج والظهور فى الوسط العلمى ، وهم لا يزالون فى مرحلة التكوين، فيكون إنتاجهم هزيلاً.

---

(١) انظر ما قبل ، ص ٣٠١ ـ ٣٠٣ .

وليكون مفهومًا تمامًا أن الرئاسة أو الإشراف فى إنجاز البحوث العلمية ، ليس مسألة ظهور وشهرة بقدر ما هو تحمل مسئولية كاملة ، فكما ينفرد الرئيس بالرئاسة أو بالإشراف فيما يتعلق بتقرير البحث الذى كثيرًا ما لا يكون هو كاتبه ، ينفرد أيضًا بتحمل كل نقد يوجه إلى البحث حول أية نقطة من نقاطه ، فوضعه فى هذه الحالة يشبه وضع المهندس المصمم الذى يضع تصميم مبنى ، فسواء أشرف بنفسه على تنفيذ تصميمه ، أو أوكل ذلك إلى مهندس مقيم تحت إشرافه العام ، فإنه وحده ، كواضع التصميم ، هو المسئول عن أى تصدع يحدث فى المبنى ، الذى عادة ما يحمل اسمه وحده بوصفه مصممه ، على الرغم من قيام بضعة مهندسين بمساعدته فى رسم اللوحات المختلفة التى يقوم تنفيذ عملية البناء على هديها .

بيان الصعوبات وكيفية التغلب عليها

هناك بعض الصعوبات التى قد تعترض بعض البحوث الاجتماعية ، فقد تظهر صعوبات ما فى تحديد المجالات الذى قد يواجه الباحث بخصوصه بدائل عليه أن يفاضل بينها ، فيقع فى حيرة يتحتم عليه أن يضع حلا حاسمًا وسريعًا لها ، وقد تكون الصعوبة فى العمل الميدانى ، وتقتضى الأمانة العلمية أن يذكر الباحثون فى تقارير بحوثهم الصعوبات التى اعترضت سير العمل فيها ، كما عليهم أيضًا أن يبينوا الكيفية التى تغلبوا بها عليها ، فذكر هذه الحقائق فى تقارير البحوث يفيد فى توضيح الرؤية بخصوصها ، ويعطى فكرة عن مدى الجهد الذى بذل فى التغلب عليها ، ويفسر ما يبدو من بطء فى إجراء العمل الميدانى أو فى كتابة التقارير ذاتها ، وينير السبيل أمام المبتدئين فى البحث العلمى ، فيعرفوا أنه مسيرة طويلة محفوفة بالصعاب ، وأن السبيل إلى التغلب عليها يكون بقراءة ما يرد عنها فى تقارير البحوث .

والحق أن الاطلاع على البحوث التى تنشر كتبا أو مقالات فى الدوريات العلمية ، وتلك التى تحفظ فى شكل أطروحات فى مكتبات الكليات والمكتبات الجامعية العامة ، يفيد فى كتابة تقارير البحوث على اختلاف أنواعها ، شرط أن يكون المطلع قادرًا على التركيز ، قوى الملاحظة ، يلمح كل واردة فيها ويتنبه إلى كل شاردة عنها .

ثانيًا : اعتبارات المضمون

إن الاعتبارات التى ورد ذكرها آنفًا بخصوص المنهاج ، لأسهل بكثير من تلك المتعلقة بالمضمون ، فاعتبارات المنهاج تتبع الترتيب الخاص بمراحله وخطواته ، مرحلة إثر مرحلة

وخطوة بعد خطوة ، ومهمة البحث فى كتابة تقرير البحث وصفية بحتة ، إذ إنه يصف ما اتخذ من إجراءات فى كل مرحلة وكل خطوة ، ويوضح كيفية اتخاذ كل إجراء منها ، ويبين الدواعى إلى ذلك ، أما المضمون فهو ما يشتمل عليه التقرير فى ثناياه فى كل ناحية من نواحيه ، إنه محتواه الفكرى الذى تظهر فيه قدرة الباحث على العرض ودقته فى التحليل وبراعته فى التفسير .

ولعل مما ييسر كتابة التقرير ، كما سبق بيانه ، قسمة التقرير قسمين ، أحدهما للدراسة النظرية والآخر للبحث الذى تمت إجراءاته ، فهذه القسمة توسع على الباحث ، وتجعله طليق الفكر يتوفر على كل من العمليتين على حدة ، فالأولى وهى الدراسة النظرية خلفية نظرية للثانية ، وهى البحث الذى أجراه بالفعل فى ضوء ما أفاده منها من أفكار هادية وخطوات ملهمة ، والمهم فى الأمر عند كتابة تقرير البحث ، هو كيفية التصرف فيما جمع من معلومات وبيانات من قراءاته ، بالصورة التى تفيده هو أولاً كباحث ، يريد أن يوصل الأفكار إلى غيره من المتخصصين ، وتفيدهم هم أنفسهم بما جمعه من أفكار علمية.

وعلى هذا النحو المبين آنفًا ، فإن الباحث الذى يكتب ، يكون هو نفسه قد قام بالبحث ، أو يكون قد أسهم فيه مع المشرف عليه فحسب ، أو يكون قد اشترك مع غيره كفريق فى إجرائه تحت إشراف رئيس يدعى مدير مشروع البحث ، تنحصر مهمته فى خمسة أمور :

١ ـ عرض أفكار الباحثين الآخرين الذين سبقت كتابتهم فى المشكلة موضوع بحثه ومعالجتها معالجة نقدية واعية .

٢ ـ بيان كيفية إفادته من هذه الأفكار فى تصميم البحث .

٣ ـ عرض مراحل بحثه وخطواتها وما راعاه من اعتبارات فى سبيل ذلك .

٤ ـ عرض النتائج التى توصل إليها عرضًا تحليليا واضحًا .

٥ ـ تفسير النتائج فى ضوء مقارنتها بعضها ببعض ، ومقارنتها بنتائج بحوث أخرى مست مشكلة الموضوع نفسه أو مشكلات موضوعات أخرى مماثلة له أو قريبة الصلة به .

عرض الأفكار

فى كتابة تقرير أى بحث اجتماعى ، يعتمد عرض الأفكار فى المراحل الواردة آنفًا ، على مدى اتساع قراءات الباحث الذى يقوم بكتابة التقرير ، ومقدار الحصيلة التى خرج بها

من قراءاته ، فى شكل جذاذات (بطاقات) تحمل أفكاراً يعالجها ويفيد منها ، ولكى يتمكن الباحث من الوقوف على أرض صلبة ، أثناء عرض الأفكار ونقدها ، يجب أن يكون قد قرأها هو نفسه ولم يعتمد على قراءة غيره إياها ونقدهم ما ورد فيها ، فالنقد مسئولية كبرى لا يتحملها إلا القوى الملتزم ، ولا يكتب الباحث من مركز قوة إلا إذا اعتمد على قراءاته هو وأفكاره حولها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يجب عليه ألا يتسرع فى النقد ، فالنقد عملية فكرية تحتاج إلى تعمق وإعمال فكر واعتبار وروية ، وليس هناك شيء أصعب من نقد البحوث الاجتماعية العلمية ؛ لأنها موجودة بذاتها وتتناولها ظواهر اجتماعية متشخصة بمادتها ، أى ليست من نسج الخيال ، ولأن فهم دقائقها مستعص إلا على الذهن المتوقد والنظرة الثاقبة والتدبر المتأنى ، ويزداد حمل مسئولية الباحث الناقد ، إذا كان نقده يغلف أحكامًا قيمية عن كفاءة العلماء فى البحث وقدرتهم على التنظير ، ولذلك يجب على من يريد أن يركب مركب النقد العلمى الصعب ، أن يعد نفسه الإعداد المناسب ، حتى لا يورط نفسه ويضعف مركزه ، وليس هذا التوجيه من قبيل تحصيل الحاصل ، كما أنه ليس فكراً متخيلاً لشيء لم يقع ويخشى من وقوعه ، وإنما هو حصيلة تجارب واقعة ثابتة فى كتابات كثير من الباحثين على اختلاف مستوياتهم ، ويستطيع القارئ المتخصص الواعى الكشف عنها بنفسه .

ومهما يكن من شيء ، فإن عرض الأفكار ، سواء منها أفكار الغير أو أفكار الباحث عن تصميم البحث وإجراءاته ومبرراتها ، يجب أن يكون بالدقة المتطلبة فى البحوث العلمية، وبالوضوح الذى يبعد عنها اللبس . كما يجب على الباحث عند استخدام النصوص لدعم بعض قضاياه أو تبرير بعض إجراءاته ، ألا يحمل هذه النصوص ما ليس فيها ، أو أن يستند إلى نصوص غير قوية الفكرة أو تكون باهتة البرهان .

وقد يحدث أن يسيء الباحث إلى نفسه أو إلى غيره ممن أسهم معه فى البحث ، إذا كان عرضه للجهود التى بذلت فى البحث ضعيفًا، وتتفاقم الإساءة بعد ذلك ، عندما يسير قدمًا فى كتابة تقرير بحثه، ولا يقوى على القيم، كما يجب، بتحمل أعباء تلكما العمليتين المتدرجتين فى الصعوبة : تحليل البيانات والأفكار التى تم جمعها ، وتفسير النتائج .

تحليل البيانات والأفكار

عملية تحليل البيانات والأفكار عند كتابة تقرير البحث الاجتماعى ، تقوم أساسًا على

تصنيف هذه البيانات والأفكار ، والتصنيف ، بدوره ، يعتمد على تفكيك البيانات وتجزئة الأفكار ، ويظهر ذلك بوضوح شديد فى جدولة البيانات الكمية ، ثم تناول الأفكار المجزأة التى تقوم تلك الأرقام بالتعبير الرمزى (الرياضى) عنها بالشرح المفصل المتدرج من فكرة إلى أخرى ، مع الإشارة إلى مجموعة الأعداد التى تعبر عنها .

وبناء على ما تقدم ، تعد عملية تحليل البيانات ، والأفكار ، فى رأى بعض العلماء ، عملية وصفية لما تحتوى عليه الجداول من بيانات مكممة ، واستعراضية لجزئيات الأفكار التى تنطوى عليها ، وهى فضلاً عن ذلك عملية أكثر إيجابية ، إذ إنها تتضمن مختلف ألوان التعليق على هذه البيانات ، من حيث اتجاهاتها نحو التزايد أو التناقص أو الاستقرار على ما هى عليه بدون زيادة أو نقصان ، وقد يكون التعليق مبنيًا على وجود صفات عامة مشتركة ، أو صفات خاصة محدودة ، أو قائمًا على وجود اختلافات بين البيانات المجموعة من فئات متباينة ، من حيث العمر أو النوع أو درجة التعليم أو المهنة ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر ، وقد يكون التعليق على البيانات الكمية فنيا ، من حيث ثباتها، وصدقها ومدى دلالتها .

ومن الممكن أن تمتد عملية التعليق لتشمل عقد مقارنات بين البيانات التى جمعت فى البحث الذى يعنى الباحث بكتابة تقريره وبين بيانات بحوث أخرى مشابهة سبق إجراؤها فى مناطق أخرى فى المجتمع نفسه أو فى مجتمعات أخرى ، وذلك بقصد إبراز الفروق بينها . ويقف الوصف والتعليق عادة عند هذا الحد ؛ ويكتفى به كثير من الباحثين ، إذا كانت أهدافهم من بحوثهم :

١ ـ التعرف على الظاهرات الاجتماعية التى جعلوا منها مشكلات موضوعاتهم .

٢ ـ أو الحصول على بيانات يصنفونها فى جداول ويحللونها ويعلقون عليها ، لكى يفيد منها المعنيون بالتخطيط العمرانى للتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية .

٣ ـ أو الكشف عن حقائق كمية تشخص بعض المشكلات الاجتماعية حتى يتمكن المهندسون الاجتماعيون من مكافحتها .

٤ ـ أو الوقوف على اتجاهات الرأى العام بخصوص موضوعات معينة ذات أهمية عامة .

٥ ـ أو معرفة السلوك الاجتماعى الناجم عن إجراءات اقتصادية وضعت موضع التنفيذ، وهلم جرا .

ولما كان كثير من تقارير البحوث الاجتماعية السالفة وأمثالها ، يقدم إلى هيئات معنية بالتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية ،فإن كتابتها على النحو المبين آنفًا وفى ضوء التوجيهات المفصلة عنها ، يجعلها واضحة ميسرة ، وبخاصة للتطبيقين الذين ينصب اهتمامهم على نتائج البحوث والتوصيات العملية التى تبنى عليها ، ولذلك يفضل دائمًا أن تختم تقارير البحوث النفعية الملتزمة اجتماعيا بفصل تضمن فيه استنتاجات الباحثين منها وتوصياتهم التى أمكنهم بلورتها منها .

أما فيما يتعلق بالبحوث الاجتماعية الأكاديمية ، التى تكتب تقاريرها على هيئة أطروحات للحصول على درجات جامعية ، كالليسانس والدبلوم والماجستير ، فإنه يكتفى فيها عادة بالعرض والتعليق ؛ وذلك لأنها تعد - من وجهة النظر الأكاديمية - جهودًا علمية تدريبية يتعلم من خلالها الباحثون من الطلاب ، كيفية البحث عن المراجع ، والاطلاع عليها ، والإفادة منها ، وكيفية تصميم البحوث الاجتماعية فى كل مرحلة من مراحلها وكل خطوة من خطواتها ، وبذلك يكون الطلاب قد أتموا إعدادهم للعملية العلمية الكبرى والصعبة ، وهى القيام ببحوث أكاديمية تكتب تقاريرها فى شكل أطروحات للحصول على الدكتوراه ، وفى هذه البحوث بالذات ، يجب أن يقوموا بعملية تفسير نتائجها ، ويثبتوا فى ذلك قدرة وامتيازًا يؤهلانهم لإدراج أسمائهم فى عداد العلماء المبتدئين .

تفسير النتائج

إذا كان فى العلوم الدقيقة ميدان يعرف بالرياضات العليا ، فكذلك الحال فى العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع ، يعد تفسير النتائج أرقى خطوة فى البحث الاجتماعى العلمى ، إذ فيها تقوم قدرات الباحث الذهنية تدعمها خبراته المعرفية وثروته العلمية ، بعملية فكرية كبرى دقيقة ومعقدة .

ولكى يمارس الباحث هذه العملية وهو يكتب تقرير بحثه ، لابد أن يكون البحث ، بجميع تفصيلاته وكل ارتباطاته بما هو خارج عنه من دراسات وبحوث اجتماعية أخرى ، حاضرًا فى ذهنه حضورًا كاملا. فعلى العكس من عملية تحليل البيانات والأفكار التى هى عملية تفكيك وتجزئة ، تبدو عملية تفسير النتائج بكل وضوح عملية تجميع وتأليف ، تتضمن وظائف عقلية خاطفة ، وهى المقارنة بين الحقائق ، ولمح العلاقات التى تربطها بعضها ببعض ، والتركيز على المتفق منها والمؤتلف ، وهكذا يتبين بجلاء أن هذه الوظائف الذهنية الخالصة ، هى عماد عملية الفكر الكبرى التى تنحصر فى التفسير ، أى تعليل

اتفاق المتفق والبرهنة على اختلاف المختلف ، ومغزى ذلك أنه الارتقاء من مستوى الإجابة عن : ماذا ؟ وكيف ؟ التى تشملها عملية تحليل البيانات والأفكار ، إلى مستوى الإجابة عن : لماذا ؟ التى هى محور عملية تفسير النتائج .

ولما كانت هذه العملية التفسيرية فكرية بحتة ، فإن الباحثين يتفاوتون مقدرة بخصوصها ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن ابن خلدون قد تفطن إلى ذلك ، فقسم العملية الفكرية إلى ثلاث مراتب : **الأولى** تعقل الأمور المرتبة فى الخارج ترتيبًا طبيعيا أو وضعيا ، حتى يستطيع أن يوقع أفعاله على انتظام ؛ لأن الأفعال البشرية منتظمة ومرتبة ، **والمرتبة الثانية** تستنتج بالتجربة للآراء والآداب التى يفيد منها الإنسان فى تعامله مع أبناء جنسه وسياستهم . أما **المرتبة الثالثة** فتفيد العلم أو الظن بما هو نظرى وراء الحس ، وغاية إفادته تصور الوجود على ما هو عليه والتعرف على أسبابه وعلله (١) ، ثم يربط ابن خلدون بين درجة ترتيب العلية فى ذهن الإنسان وسموه الفكرى ، فيقول : « وعلى قدر حصول الأسباب والمسببات فى الفكر مرتبة تكون إنسانيته ، فمن الناس من تتوالى له السببية فى مرتبتين أو ثلاث ، ومنهم من لا يتجاوزها ، ومنهم من ينتهى إلى خمس أو ست ، فتكون إنسانيته أعلى » (٢) .

وهذا، من غير شك ، يفسر السبب فى أن بعض الباحثين الاجتماعيين قد تفوقوا على غيرهم فى تفسير الظاهرات الاجتماعية والوقوف على أسباب الكثير منها ؛ ولكنهم وقفوا عند هذا الحد راضين بما استطاعوا تحقيقه من إنجازات علمية ذات قيمة ، وأن آخرين غيرهم، وهم قلة ، قد ارتقوا بفكرهم إلى مرتبة أعلى ، فتمكنوا من استنباط فروض واستقراء نظريات واستخراج قوانين اجتماعية . وهؤلاء وحدهم هم الذين أسهموا فى تقدم علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية .

---

(١) انظر **مقدمة ابن خلدون** ، تحقيق على عبد الواحد وافى ، ص ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١٧ ، والترتيب الطبيعى هو ما يحدث بدون أى تدخل من جانب الإنسان ، أما الترتيب الوضعى فمن فعل البشر وفق ما يتواضعون عليه فى الجماعات والمجتمعات .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١١١١ ، ويقصد بإنسانية الإنسان ذكاءه ، وهو قدرة فطرية ، وكفاءته ، وهى قدرة يكتسبها بجهده .

ثبت المصادر

أولا : مصادر عربية

أ : مصادر عامة :

١ ـ ابن منظور ، **لسان العرب** ، مصر ، المطبعة المنيرية ، ١٣٠٣هـ .

٢ ـ الزبيدى ، محمد مرتضى ، **تاج العروس من جواهر النفوس** .

٣ ـ **معجم العلوم الاجتماعية** ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٤ ـ **المعجم الوسيط** ، القاهرة ، مجمع اللغة العربية ١٩٧٢ ، جزءان .

٥ ـ **وصف مصر** ، تأليف علماء الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠٣) ، ترجمة عن الفرنسية زهير الشايب ، القاهرة ، مكتبة الخانجى بمصر ، ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ ، ٧ مجلدات .

ب ـ كتب ومقالات :

١ ـ الآمدى ، سيف الدين أبو الحسن على ، **الإحكام فى أصول الأحكام** ، القاهرة ، دار الكتب الخديوية ، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م .

٢ ـ ابن الأثير الجزرى ، أبو الحسن على ، **الكامل فى التاريخ** ، القاهرة ، إدارة الطباعة المنيرية ، ١٣٤٨هـ .

٣ ـ ابن خلدون ، عبد الرحمن ، **المقدمة** ، روجعت بمعرفة لجنة من العلماء ، القاهرة ، المكتبة التجارية ، بدون تاريخ .

٤ ـ ابن عاشور ، محمد الفاضل ، «ابن خلدون أول مؤسس لعلم الاجتماع» ، **أعمال مهرجان ابن خلدون** : المنعقد فى القاهرة من ٢ ـ ٦ يناير ١٩٦٢ ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٢ ص ٧٩ ـ ٨٣ .

٥ ـ بدوى ، عبد الرحمن ، **مناهج البحث الاجتماعى** ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٣ .

٦ ـ «برنار» ، «كلود» ، **مدخل إلى دراسة الطب التجريبى** ، ترجمة عن الفرنسية يوسف مراد وحمد الله سلطان ، القاهرة ، إدارة الترجمة ، وزارة المعارف العمومية ، ١٩٤٤ .

٧ - التهانوى، محمد على الفاروقى، **كشف اصطلاحات الفنون**، تحقيق لطفى عبد البديع، وترجم النصوص الفارسية عبد النعيم حسنين ، وراجعه أمين الخولى ، القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٩٦٣ .

٨ - التير ، مصطفى عمر ، **استمارات استبيان ومقابلة لدراسات فى مجال علم الاجتماع**، بيروت ، معهد الإنماء العربى ، ١٩٨١ .

٩ - حسن ، عبد الباسط ، **أصول البحث الاجتماعى** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧١ ، ط ٣ .

١٠ - « دور كايم » ، « إميل » **قواعد المنهج فى علم الاجتماع** ، ترجمه من الفرنسية محمود قاسم ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦١ .

١١ - زكى ، جمال ويسن ، السيد ، **أسس البحث الاجتماعى** ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٢.

١٢ - الساعاتى ، حسن ، **فى علم الاجتماع الجنائى** ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ .

١٣ - ــــــ ، **علم الاجتماع القانونى** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨ ، ط ٣ .

١٤ - ــــــ ، **دراسة المجتمع : منهاج وطريقة** ، الإسكندرية ، مكتبة الجيل الجديد ، ١٩٥٤ .

١٥ - ــــــ ، **التصنيع والعمران : بحث ميدانى للإسكندرية وعمالها** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ ، ط ٣ .

١٦ - ــــــ ، (إشراف ومراجعة وتقديم) ، **البغاء فى القاهرة : مسح اجتماعى ودراسة إكلينيكية** ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٦١ .

١٧ - ــــــ ، **المسح الاجتماعى لدائرة باب الشعرية** ، القاهرة ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٦١ .

١٨ - الساعاتى ، حسن ، (مراجعة وتقديم) ، **مدينة أبو حماد : مسح اجتماعى** ، القاهرة ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٦٦ .

١٩ - ــــــ ، **علم الاجتماع الخلدونى** ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٨ ، ط ٤ .

٢٠ ـ ـــــــ، **علم الاجتماع الصناعى** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١، ط ٣.

٢١ ـ ـــــــ ، « الرعاية العمالية والتنمية الصناعية فى مصر ، **كتاب الدورة الرابعة** ، بغداد، حلقة للدراسة الاجتماعية للدول العربية، إدارة الشئون الاجتماعية والصحية، جامعة الدول العربية ، ١٩٥٤ .

٢٢ ـ ـــــــ، « التحليل الاجتماعى للشخصية : اتجاه جديد لفهم السلوك المنحرف ، **المجلة الجنائية القومية** ، القاهرة عدد ١ (مارس ١٩٥٨) ، ٥١ ـ ٨٦ .

٢٣ ـ ـــــــ ، « المنهج العلمى فى مقدمة ابن خلدون » ، **أعمال مهرجان ابن خلدون : المنعقد فى القاهرة من ٢ ـ ٦ يناير ١٩٦٢** ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٢ ، ص ٢٠٣ ـ ٢٢٧ .

٢٤ ـ ـــــــ ، « تقرير الدراسة الميدانية ، أثر تطبيق التشريع الجنائى الإسلامى فى استتباب الأمن فى المملكة العربية السعودية » ، **الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائى الإسلامى فى مكافحة الجريمة فى المملكة العربية السعودية (الرياض من ١٦ ـ ٢١ شوال ١٣٩٦هـ)** ، الرياض ، وزارة الداخلية ، المملكة العربية السعودية ، ١٠٧٧، ص ١٠٩ ـ ١٣٧ .

٢٥ ـ الساعاتى ، سامية حسن ، « علم المعاشرة والسوسيولوجى بين ابن خلدون » ، و«أوجيست كونت » ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مجلد ١٩ ، إعداد ١ و٢ و٣ ، يناير ـ مايو ـ سبتمبر ١٩٨٢ .

٢٦ ـ الساعاتى، سامية حسن، أسماء المصريين : **الأصول والدلالات، والتغير الاجتماعى**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠١ .

٢٧ - الساعاتى ، سامية حسن، **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٢ .

٢٨ - الساعاتى ، سامية حسن ، **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٢ .

٢٩ - الطويل ، توفيق ، **العرب والعلم : « عصر الإسلام الذهبى ودراسات علمية أخرى**، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ .

٣٠ ـ عارف ، محمد ، **المنهج فى علم الاجتماع : الجزء الثانى : نظرية التكامل المنهجى فى علم الاجتماع** ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٣ .

٣١ ـ عبد المعطى ، عبد الباسط ، **اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع** ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨١ .

٣٢ ـ عفيفى ، أبو العلا وآخرون ، **مصطلحات فلسفية** ، القاهرة ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، ١٩٦٤ .

٣٣ ـ عمر ، محمد ، **حاضر المصريين أوسر تأخرهم** ، القاهرة ، ١٩٠٢ .

٣٤ ـ عيروط ، هنرى حبيب ، **الفلاحون** ، ترجمة عن الفرنسية محيى الدين اللبان ووليم داوود مرقص ، القاهرة ، مؤسسة الحلبى وشركاه ، ١٩٦٨ ، ط ٨ .

٣٥ ـ فروخ ، عمر ، **تاريخ العلوم عند العرب** ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٠ .

٣٦ ـ قنصوة ، صلاح ، **الموضوعية فى العلوم الإنسانية : عرض نقدى لمناهج البحث** ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ .

٣٧ ـ « لين » ، « إدوارد وليام » ، **المصريون المحدثون : شمائلهم وعاداتهم (فى القرن التاسع عشر)**، نقله عن الإنجليزية عدلى طاهر نور، القاهرة، بدون ناشر، ١٩٥٠ .

٣٨ ـ الماوردى ، أبو الحسن على ، **أدب الدنيا والدين** ، تحقيق وتعليق مصطفى السقا ، القاهرة ، مصطفى البابى الحلبى ، ١٩٥٥ ، ط ٣ .

٣٩ ـ مراد ، يوسف وسلطان ، حمد الله ، « قاموس الألفاظ العلمية والفلسفية » فى «كلود برنار » ، **مدخل إلى الطب التجريبى** ، ترجمة من الفرنسية يوسف مراد وحمد الله سلطان ، القاهرة ، إدارة الترجمة ، وزارة المعارف العمومية ، ١٩٤٤ .

٤٠ ـ مسكويه ، أبو على أحمد ، **تجارب الأمم** ، إعداد هـ . ف . أمدروز ، القاهرة ، مطبعة شركة التمدن الصناعية ، ١٩١٤ .

٤١ ـ محمد ، محمد على ، **علم الاجتماع والمنهج العلمى ، دراسة فى طرائق البحث وأساليبه** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ ، ط ٢ .

٤٢ ـ المقريزى ، أحمد بن على ، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار** ، القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٢٧٠هـ .

٤٣ ـ وافى ، على عبد الواحد (مكمل ومحقق وضابط وشارح ومعلق ومفهرس) **مقدمة ابن خلدون** ، القاهرة ، لجنة البيان العربى ، ١٩٦٥ ، ط ٢ ، مزيدة ومنقحة .

ثانيًا : مصادر أجنبية

1 - Armstrong, Lincoln, " The Middle East " in Roucek, Joseph S . (edr.), **Contemporary Sociology**, London, Peter Owen, 1959.

2 - Bechhofer, Frank, " Current approachres to **empirical research : some central ideas " in John Rex (edr.) Approaches to Sociology : An introduction to major trends in British Sociology**, London, Routledge and Kegan Paul. 1974.

3 - Chapin, F . S . , **Experimental Design in Sochogical Reserch,** New York, Harper and Row , 1947 .

4 - Dynes, Russell R . , " Disaster as a Social Science Field , " **The national Review of Social Sciences** , Cairo , The National Center For Social and Criminological Research , No . 1 (Jan . 1966) : 85 - 94 .

5 - Dynes , Russell R., **Organized Behavior in Disaster : Analysis and Conceptualization**, Ohio, Disaster Research Center ; The Ohio State University , 1969 .

6 - Goode , William J. and Hatt, Paul **K., Methods in Social Research**, New York, MeGraw - Hill, 1952.

7 - Henderson . D . K . and Gillespie , **R . D . , A Text Book of Psychiatry** , London , Humphrey Milford, 1941 .

8 - Krausz, E . and Miller S . H . , **Social Research Design**, London ; Longman, 1974 .

9 - Lundberg , Ceorge **A . , Foundations of Sociology , New York** , David Mckay Co . , 1964 .

10 - Madge , John , **The Tools of Social Science**, London , Longmans Green and Co . , 1965 .

11 - Maus, Heinz, **A Short History of Sociology** , London, Routledge and Kegan Paul , 1962 .

12 - Mills , Charles Right , **The Sociologieal Imagimation** . Oxford , Oxford University Press , 1959 .

13 - Mitchell . G . Duncan (edr .) , **A Dictonary of Sociology** , London , Routledge and Kegan Paul , 1969 .

14 - Morris , Terence , **The Criminal Area : A Study in Social Ecology** , London , Routledge and Kegan paul , 1957 .

15 - Saaty , Hassan El- , " Social Dynamics in Industry : A Monographic Study in an Egyptian Enterpise , " **Annals of the Faculty of Arts** , Ain Shams University Vol . IV : (Jan , 1956) .

16 - ------------ , " The Middle Classes in Egypt , " **L ' Egypte Contemporaine** , Le Caire , La Societe d ' Economie Politique , de Statisique et de Legislation , : No .288 , (Avril 1957 : 47 - 63 .

17 - ------------ , " The New Aristocracized and Bourgeoisized Classes in the Egyptian Application of Socialism , " in Nieuwenhuijfle , C . A . O . van (edr .) , **Commoners , Climbers and Notables : A Sampler of Studies on Social Ranking in the middle East** , Leiden , Brill , 1997 , PP. 196 - 204.

18 - Shills , Edward . " The Calling of Sociology " in Talcott Parsons and Others (edrs .) **Theories of Society : Foundations of Modern Sociological Theory** , New York , The Free Press of Glencoe , 47 - 63 .

19 - Schatzman , Leonard and Strauss , Anselm L . , **Field Reseach : Strategies for a Natural Science Sociology** , Engelwood Cliffs , New Jersey , Prentice - Hall , 1973 .

20 - Shipman , M . D . , **The Limitations of Social Research** , London , Longman , 1972 .

21 - Sorokin , Pitirim A . , " A Quest for an Integral System of Sociology , " **Memoire du XIXe** Congres International de **Sociologie, Ville de Mexico,** (31 Aout - 6 Sep . 1960), Vol . III , Mexico , D . F . , Comite

Organisateur , 1961 , PP. 71 - 101 .

22 - Theouless , Robert H . , **General and Social Psychology : A Textbook for Students of Economics and of Social Sciences** , London , University Tutorial Press , 1941 .

23 - **Webster's New Collegiate Dictionary** , Springfield , Massachusetts . G . and C . Meriam Company , 1976 .

24 - Young , Pauline V . and Schmid , **Scientific Surveys and Research** , Engelwood Cliffs , N . J . , Prentice - Hall , 1966 , 4th edn .

الملحق الأول

استبيان

أحوال العمال الصناعيين فى مدينة الإسكندرية

أولا : بيانات شخصية وصناعية

(أ) بيانات شخصية :

١ ـ سن العامل : . . . سنة

٢ ـ الحالة المدنية : أعزب . . . متزوج . . . مطلق . . . أرمل . . .

٣ ـ محل الميلاد : محافظة . . . مديرية . . .

(ب) بيانات عن الهجرة (لمن أتوا من الريف فقط) :

٤ ـ كم كان عمرك عندما انتقلت إلى الإسكندرية ؟

٥ ـ ما أسباب مجيئك إلى الإسكندرية ؟

أ ـ انتقال والديك إليها .

ب ـ الحصول على عمل وأجر منتظمين .

جـ ـ تحسين معيشتك .

د ـ الضيق من الحياة الريفية .

هـ ـ وجود أقارب أو أصحاب لك بالإسكندرية .

و ـ أسباب أخرى .

٦ ـ كم سنة أقمتها فى الإسكندرية ؟ . . . سنة .

٧ ـ فى أى قسم أقمت عند مجيئك إلى الإسكندرية . . . ؟

(جـ) بيانات عن العمل السابق :

٨ ـ هل اشتغلت فى الصناعة قبل اشتغالك فى المصنع الحالى ؟

نعم . . . لا . . .

٩ ـ إذا كنت قد اشتغلت فى الصناعة قبل ذلك ، ففى أى صناعة ؟ . . .

١٠ ـ ما المدة التى قضيتها فى الصناعة قبل اشتغالك فى المصنع الحالى ؟ . . . سنة .

١١ ـ هل سبق لك تمرين فى الصناعة قبل عملك فى المصنع الحالى ؟

نعم . . . لا . . .

(د) بيانات عن العمل الحالى :

(من المسئولين فى المصنع) ـ ما طبيعة عمل العامل ؟

أ ـ فنى .

ب ـ نصف فنى .

جـ ـ غير فنى .

١٢ ـ من ساعدك فى الحصول على عملك الحالى ؟

أ ـ قريب .

ب ـ صديق ، معرفة أو جار .

جـ ـ وسيط .

د ـ أنت نفسك .

هـ ـ مكتب العمل .

و ـ آخرون .

١٣ ـ ما المدة التى قضيتها فى المصنع الحالى ؟ . . . أشهر . . . سنة

١٤ ـ هل تمرنت لعملك الحالى ؟ نعم . . . لا . . .

١٥ ـ إذا كنت تمرنت ، فأين كان هذا التمرين ؟

أ ـ فى المصنع الحالى .

ب ـ فى مصنع آخر .

جـ ـ فى المدرسة .

ثانيا : الأحوال الاجتماعية والاقتصادية

(أ) بيانات عن المسكن :

١٦ ـ فى أى قسم تسكن ؟ . . .

١٧ ـ كم حجرة فى مسكنك ؟ ١ ـ ٢ ـ ٣ أكثر من ٣

١٨ ـ هل توجد مياه جارية فى مسكنك ؟ نعم . . . لا . . .

١٩ ـ هل فى مسكنك كهرباء ؟ نعم . . . لا . . .

٢٠ ـ هل عندك راديو ؟ نعم . . . لا . . .

٢١ ـ ما أثاث مسكنك ؟

أ ـ لا يوجد سرير .

ب ـ سرير أو كنبة .

جـ ـ سرير ودولاب وترابيزة بكراسيها .

د ـ سرير ودولاب وكنبة أو ترابيزة بكراسيها .

هـ ـ حجرة نوم « على » جلوس كاملة .

و ـ حجرتان كاملتان .

ز ـ ثلاث حجرات كاملة .

س ـ أكثر من ثلاث حجرات كاملة .

٢٢ ـ هل يشترك معك أحد فى المسكن غير أهلك ؟ نعم . . . لا . . .

٢٣ ـ إذا كان يشاركك أحد ، فكم شخصًا يشاركونك ؟ . . .

٢٤ ـ إذا كان يشاركك أحد ، فما صلتهم بك ؟

أ ـ أقارب .

ب ـ بلديات .

جـ ـ معارف .

د ـ آخرون .

٢٥ ـ هل هو (أو هم) يعمل (أو يعملون) معك فى المصنع نفسه ؟

نعم . . . لا . . .

٢٦ ـ كيف تأتى إلى المصنع كل يوم ؟

أ ـ بالقطار .

ب ـ بالترام .

جـ ـ بالأتوبيس .

د ـ بالبسكيليت .

هـ ـ مشيا .

و ـ بالقطار ومشيا .

ز ـ بالترام ومشيا .

حـ ـ بالأتوبيس ومشيا .

ط ـ بالقطار والأتوبيس .

ى ـ بالترام والأتوبيس .

ك ـ تقيم فى مسكن بالمصنع .

(و) بيانات عن وقت الفراغ :

٢٧ ـ كيف تقضى وقت فراغك اليومى ؟

أ ـ فى المقهى .

ب فى نادى رياضى .

جـ ـ فى البيت .

د ـ فى منظمة دينية .

هـ ـ فى النقابة .

و ـ فى أماكن أخرى .

٢٨ ـ كيف تقضى إجازتك الأسبوعية ؟

أ ـ فى المقهى .

ب ـ فى نادى رياضى .

جـ ـ فى البيت .

د ـ فى منظمة دينية .

هـ ـ فى النقابة .

و ـ فى أماكن أخرى .

٢٩ ـ هل تذهب إلى السينما ؟ نعم . . . لا . . .

٣٠ ـ كم مرة تذهب إلى السينما ؟

أ ـ مرة فى الأسبوع .

ب ـ مرتان فى الأسبوع .

جـ ـ ثلاث مرات فى الأسبوع .

د ـ أربع مرات فى الأسبوع .

هـ ـ أكثر من أربع مرات فى الأسبوع .

و ـ مرة فى الشهر .

ز ـ مرتان فى الشهر .

حـ ـ ثلاث مرات فى الشهر .

ط ـ نادرًا .

٣١ ـ كيف تقضى أجازتك السنوية ؟

أ ـ فى المقهى .

ب ـ فى نادى رياضى .

جـ ـ فى البيت .

د ـ فى منظمة دينية .

هـ ـ فى القرية .

و ـ فى القاهرة .

ز ـ فى أعمال عرضية .

حـ ـ فى استذكار الدروس .

ط ـ فى البيت والمقهى .

ى ـ أشتغل نظير أجر إضافى .

ك ـ فى أماكن أخرى .

(ز) بيانات عن التعليم :

٣٢ ـ هل تعرف القراءة والكتابة ؟ نعم . . . لا . . .

٣٣ ـ ما درجة معرفتك بها ؟

أ ـ بصعوبة .

ب ـ جيدة (أنهيت التعليم الأولى ، أى ٤ سنوات تعليم) .

جـ ـ جيدة جدا (حاصل على شهادة الابتدائية أو ما يعادلها، أى أربع سنوات تعليم).

٣٤ ـ أين تعلمت القراءة والكتابة ؟

أ ـ فى المدرسة .

ب ـ فى كتاب القرية أو مركز محو الأمية .

٣٥ ـ هل تقرأ الجرائد ؟ نعم . . . لا . . .

٣٦ ـ أى الجرائد تقرأ ؟

أ ـ الأخبار .

ب ـ الأهرام .

جـ ـ الجمهورية .

د ـ روزاليوسف .

هـ ـ آخر ساعة .

و ـ التحرير .

ز ـ البعكوكة .

حـ ـ الكواكب .

ط ـ الإثنين .

ى ـ المصور .

٣٧ ـ كيف تحصل على الجريدة ؟

أ ـ تستعيرها .

ب ـ تشتريها .

جـ ـ تستعيرها تارة وتشتريها تارة أخرى .

٣٨ ـ هل تقرأ كتبا ؟ نعم ... لا ...

٣٩ ـ هل تدرس فى مدرسة ليلية ؟ نعم ... لا ...

٤٠ ـ ما الدراسة التى تدرسها ؟

أ ـ دراسة محو الأمية .

ب ـ دراسة ابتدائية .

جـ ـ دراسة إعدادية .

د ـ دراسة ثانوية .

هـ ـ دراسة آلة كاتبة .

و ـ تدريب فنى .

(ح) بيانات عن الميزانية :

٤١ ـ كيف تأخذ أجرك ؟

أ ـ بالأسبوع .

ب ـ كل أسبوعين (بالمدة) .

٤٢ ـ كم أجرك ؟

أ - فى الأسبوع ... قرشا .

ب - فى الأسبوعين ... قرشا .

٤٣ - هل لك موارد أخرى ؟ نعم ... لا ...

٤٤ - إذا كانت لك موارد أخرى ، فكم تحصل شهريا منها ؟ ... قرشا

٤٥ - كم تنفق على الإيجار فى الشهر ؟ ... قرشا

٤٦ - كم تنفق على الطعام فى الشهر ؟ ... قرشا

٤٧ - كم تنفق على التدخين فى الشهر ؟ ... قرشا

٤٨ - كم تنفق على الشاى فى الشهر ؟ ... قرشا

٤٩ - كم تنفق على المواصلات فى الشهر ؟ ... قرشا

٥٠ - كم تنفق فى دفع الديون فى الشهر ؟ ... قرشا

٥١ - كم تنفق فى النفقة الشرعية فى الشهر ؟ ... قرشا

٥٢ - كم تنفق على السينما فى الشهر ؟ ... قرشا

٥٣ - كم ترسل لأقاربك من نقود فى الشهر ؟ ... قرشا

٥٤ - هل توفر شيئًا ؟

أ - نعم ... كم تدخر ؟ ... قرشا

ب - لا ...

(للمستبر) كيف يقارن المنصرف بالدخل ؟

أ - المنصرف أقل .

ب - المنصرف يوازى الدخل .

جـ - المنصرف أكثر .

(ط) بيانات عن الزواج والأسرة (للعمال المتزوجين فقط) :

٥٥ - هل تزوجت قبل زوجتك الحالية ؟ نعم ... لا ...

٥٦ - إذا كنت تزوجت قبل زوجتك الحالية ، فكم مرة تزوجت ؟

٥٧ ـ ما سبب زواجك من زوجتك الأولى أو الحالية (إذا كانت هى الأولى) ؟

أ ـ لصيانة نفسك .

ب ـ ليكون لك من يخدمك .

جـ ـ ليكون لك أطفال .

د ـ أسباب أخرى .

٥٨ ـ ما سبب زواجك من زوجتك الثانية ؟

أ ـ عدم الوفاق مع الزوجة الأولى .

ب ـ وفاة الزوجة الأولى .

جـ ـ عقم الزوجة الأولى .

د ـ أسباب أخرى .

٥٩ ـ ما سبب زواجك من زوجتك الثالثة ؟

أ ـ عدم الوفاق مع الزوجة الثانية .

ب ـ وفاة الزوجة الثانية .

جـ ـ عقم الزوجة الثانية .

د ـ أسباب أخرى .

٦٠ ـ كم كان عمرك عندما تزوجت زوجتك الأولى (أو الحالية إن كانت هى الأولى)

. . . سنة .

٦١ ـ كم كان عمر زوجتك الحالية عندما تزوجتها ؟ . . . سنة

٦٢ ـ كم عدد أطفالك من زوجتك الحالية ؟

٦٣ ـ كم عدد أطفالك من زوجتك الأولى ؟

٦٤ ـ كم عدد أطفالك من زوجتك الثانية ؟

٦٥ ـ كم عدد أطفالك من زوجتك الثالثة ؟

٦٦ ـ هل تود أن تخلف أطفالا زيادة عما عندك ؟ نعم . . . لا . . . إرادة الله . . .

٦٧ ـ إذا كان الجواب بالنفى ، فلماذا ذلك ؟

أ ـ أسباب اقتصادية .

ب ـ راحة الزوجة (أى لعوامل جسمية ونفسية) .

جـ ـ راحتك أنت (أى لعوامل نفسية) .

د ـ أسباب أخرى .

٦٨ ـ إذا كنت لا تود أطفالاً زيادة عما عندك ، فهل تمارس أية طريقة لضبط النسل؟

نعم . . . لا . . .

٦٩ ـ إذا كنت لا تود أطفالاً زيادة ، ولا تمارس ضبط النسل ، فلماذا ذلك ؟

أ ـ أسباب دينية .

ب ـ الجهل بالمعلومات .

جـ ـ لا تحب ذلك .

د ـ زوجتك لا تحب ذلك .

هـ ـ التكاليف .

و ـ أسباب أخرى .

٧٠ ـ هل تود أن تمارس ضبط النسل ، إذا تيسر لك ؟ نعم . . . لا . . .

الملحق الثانى

استبيان

المسح الاجتماعى ـ الاقتصادى
لأسر المدينة المنورة
(بالعينة)

أ ـ السكن

أولاً : موقع السكن (لإرشاد العمل الميدانى) :

أ ـ دليل البطاقة .

ب ـ رقم اللوحة أو الصورة الجوية .

جـ ـ الحارة .

د ـ رقم البلوك .

هـ ـ رقم السكن .

ثانيًا : بيانات عن السكن :

١ ـ نوع المبنى (الذى به سكن الأسرة) .

أ ـ عشه أو كوخ .

ب ـ مبنى قديم بالطين .

جـ ـ منزل قديم طراز عربى .

د ـ منزل حديث طراز عربى .

هـ ـ فيلا .

و ـ عمارة .

ز ـ مبنى (تجارى ـ صناعى ـ إدارى . . .) .

ح ـ غير ذلك . . .

٢ ـ عدد أدوار المبنى   دور

٣ ـ حيازة المسكن .

أ ـ إيجار .

ب ـ ملك .

جـ ـ منحة من الغير (صاحب العمل ـ العائلة) .

د ـ أخرى . .

٤ ـ (للمالك) كم تسدد من الدين على بناء المسكن سنويًا ؟   ريال

٥ ـ (للمستأجر) الإيجار السنوى   ريال

٦ ـ نوع الاتفاق على تسديد الإيجار :

أ ـ شهرى .

ب ـ سنوى .

جـ ـ لعدة سنوات .

د ـ غير ذلك .

٧ ـ كم سنة أقمت فى هذا المسكن ؟   سنة

٨ ـ كم كان إيجار المسكن السنوى عندما سكنت فيه ؟   ريال

ثالثًا : وصف المسكن :

٩ ـ كم عدد غرف المسكن   غرفة .

١٠ ـ كم عدد غرف النوم ؟   غرفة .

١١ ـ كم عدد الغرف الأخرى ؟   غرفة .

١٢ ـ كم عدد الحمامات ؟   حمام .

١٣ ـ كم عدد المطابخ ؟   مطبخ   لا يوجد

١٤ ـ هل يوجد حديقة ؟   نعم   لا

١٥ ـ هل يوجد حوش ؟	نعم	لا
١٦ ـ هل يوجد برندة ؟	نعم	لا

١٧ ـ ما هى المتاعب التى تواجهك فى السكن ؟

أ ـ من الجيران فقط .

ب ـ من الدوشة فقط .

جـ ـ من الجيران والدوشة .

د ـ متاعب أخرى .

هـ ـ لا يوجد مشاكل .

رابعًا : المرافق :

١٨ ـ هل توجد مياه جارية ؟	داخل المسكن	خارج المسكن	لا يوجد
١٩ ـ هل المسكن متصل بالمجارى ؟		نعم	لا
٢٠ ـ ما نوع الإنارة ؟		كهرباء	غاز
٢١ ـ هل يوجد تبريد للهوا ؟		نعم	لا
٢٢ ـ عدد المكيفات الصحراوية		مكيف	لا يوجد
٢٣ ـ عدد المكيفات الفريون		مكيف	لا يوجد
٢٤ ـ عدد المراوح		مروحة	لا يوجد
٢٥ ـ هل يوجد ثلاجة ؟		نعم	لا
٢٦ ـ هل يوجد بوتاجاز ؟		نعم	لا
٢٧ ـ هل يوجد سخان ؟		نعم	لا
٢٨ ـ هل يوجد تدفئة شتاء ؟		نعم	لا
٢٩ ـ هل يوجد راديو ؟		نعم	لا
٣٠ ـ هل يوجد تليفزيون ؟		نعم	لا
٣١ ـ هل يوجد تليفون ؟		نعم	لا

٣٢ ـ ما هى الأدوات الأخرى ؟ ١ ـ مكواه ٢ ـ مكنسة كهربائية ٣ ـ دفاية

خامسًا : نفقات السكن (للمالك فقط) :

٣٣ ـ كيف تملكت مسكنك ؟ (بناء ـ شراء ـ ميراث ـ غير ذلك) .

٣٤ ـ كم دفعت فى ذلك ريال

٣٥ ـ هل أدخلت تعديلات أو إصلاحات ؟ نعم لا

٣٦ ـ ما هى تكاليف ذلك ؟ ريال

٣٧ ـ عدد الخدم خادم لا يوجد

٣٨ ـ كم تدفع لهم شهريًا ريال

سادسًا : ملكية وسائل المواصلات :

٣٩ ـ عدد السيارات الخصوصى المملوكة للأسرة سيارة

٤٠ ـ عدد الونيتات المملوكة للأسرة ونيت

٤١ ـ عدد الدبابات المملوكة للأسرة دبابة

٤٢ ـ عدد البسكيلات المملوكة للأسرة بسكليت

سابعًا : سيارة رب الأسرة :

٤٣ ـ كم سنة امتلكت سيارتك الأولى ؟ سنة

٤٤ ـ هل اشتريتها جديدة أو مستعملة ؟ جديدة / مستعملة

٤٥ ـ كم دفعت لشرائها ؟ ريال

٤٦ ـ كم سنة امتلكت سيارتك الثانية ؟ سنة

٤٧ ـ هل اشتريتها جديدة أو مستعملة ؟ جديدة / مستعملة

٤٨ ـ كم دفعت لشرائها ؟ . . . ريال

ثامنًا : ممتلكات الأسرة :

٤٩ ـ حيازات زراعية وبساتين : تقدر بمبلغ ريال حاليًا لا يوجد

٥٠ ـ عمارات ومبانى : تقدر بمبلغ ريال حاليًا لا يوجد

٥١ ـ وسائل مواصلات : تقدر بمبلغ ريال حاليًا لا يوجد

٥٢ ـ أخرى تذكر : تقدر بمبلغ ريال حاليًا لا يوجد

ملحوظة : فى حالة المشاركة يحسب نصيب الأسرة

ب ـ الميزانية ومؤشرات حيوية

أولاً : بيانات عن المقيمين فى المسكن :

٥٣ ـ ما جنسية رب الأسرة ؟

أ ـ سعودى .

ب ـ يمنى أو حضرمى .

جـ ـ مصرى أو سودانى .

د ـ لبنانى أو سورى .

هـ ـ فلسطينى أو أردنى .

و ـ أثيوبى أو أرترى .

ز ـ أفريقى غير عربى .

ح ـ باكستانى وشرقى .

ط ـ أمريكى أو أوربى .

ى ـ أجانب آخرون .

٥٤ ـ كم مجموع الأشخاص المقيمين فى المسكن ؟ شخص

٥٥ ـ الحالة الزواجية لكبار الرجال فى الأسرة :

أ ـ أعزب شكلاً .

ب ـ شخص واحد (أعزب أو أرمل أو مطلق) .

جـ ـ شخص واحد متزوج .

د ـ شخصان أو أكثر متزوجون .

هـ ـ غير ذلك (يذكر) .

٥٦ ـ كم مجموع الأولاد الذين يتعلمون فى المدارس ؟ ولد

٥٧ ـ كم مجموع البنات اللاتى يتعلمن فى المدارس ؟ بنت

٥٨ ـ كم مجموع الرجال الذين يشتغلون ؟ رجل

٥٩ ـ كم مجموع النساء اللاتى يشتغلن خارج البيت ؟ سيدة أو آنسة

٦٠ ـ كم مجموع الدخل السنوى (للمقيمين فى المسكن) ؟ ريال

ثانيًا : مؤشرات حيوية :

٦١ ـ كم رجل من رجال الأسرة الحالية تزوجوا خلال ١٢ شهرًا الماضية ؟

رجل

٦٢ ـ كم رجل من رجال الأسرة الحالية طلقوا خلال ١٢ شهرًا الماضية ؟

رجل

٦٣ ـ كم عدد الأطفال الذين ولدوا أحياء فى ١٢ شهرًا الماضية ؟

طفل

٦٤ ـ كم عدد الأطفال الذين ماتوا قبل بلوغ سن السنة فى ١٢ شهرا الماضية ؟

طفل

٦٥ ـ كم عدد الأشخاص أكبر من سنة الذين ماتوا فى ١٢ شهرا الماضية ؟

شخص

ثالثًا : مصادر الدخل السنوى :

الدخل	المصدر	نعم لا	الاستعمال الرئيسى		
			مصروفات	استثمار	ادخار
٦٦ ـ من خارج المدينة المنورة	زراعى أرض ومبانى تجارى وصناعى مالى غير ذلك				
٦٧ ـ من داخل المدينة المنورة	زراعى أرض وبيوت تجارى وصناعى مالى أجور غير ذلك				
٦٨ ـ فى موسم الحج	إسكان حجاج (دليل) تجارة نقل إرشاد سياحى خدمة مطعم خدمة مقهى غير ذلك				

جـ ـ المنصرف : تموين ومنافع

أولاً : التموين :

٦٩ ـ نوع التموين	المصروفات (تقديرات)		حارة التسويق
	شهريا بالريالات	سنويا بالريالات	
خبز وحبوب مشروبات ـ شاى ـ قهوة ـ سكر أغذية من الحليب وزيوت لحوم ودجاج بيض وسمك خضروات وفواكه ملابس أقمشة أحذية غير ذلك			

ثانيًا : المنافع :

٧٠ ـ نوع المنافع	المصروفات (تقديرات)	
	شهريا بالريال	سنويا بالريال
مياه وكهربا قاز غاز		

٧١ ـ مجموع المصروفات سنويا ريال

٧٢ ـ مجموع المصروفات للمنح الدراسية ريال

د ـ تاريخ السكن

أولاً : تاريخ سكن رب الأسرة المولود فى المدينة المنورة :

٧٣ ـ ترتيب السكن		الحارة	نوع المبنى	عدد سنوات الإقامة	سبب تغير السكن
١	الحالى				
٢	ما قبله				
٣	ما قبله				

ثانيًا : تاريخ رب الأسرة المولود خارج المدينة المنورة والمقيم فيها بصفة مستديمة :

٧٤ ـ أين ولدت ؟

٧٥ ـ كم كان عمرك عندما تركت مسقط رأسك ؟ سنة

٧٦ ـ لماذا تركت مسقط رأسك ؟

أ ـ سبب شخصى .

ب ـ سبب عائلى .

جـ ـ عدم وجود مدرسة .

د ـ عدم وجود عمل .

هـ ـ لمرافقة الأسرة .

و ـ أسباب أخرى .

٧٧ ـ لماذا أتيت إلى المدينة المنورة ؟

أ ـ بسبب الاتفاق على عمل .

ب ـ البحث عن عمل .

جـ ـ لمنحة دراسية .

د ـ للالتحاق بالأسرة .

هـ ـ أسباب أخرى .

٧٨ ـ أين أقمت أول نزولك فى المدينة المنورة ؟

أ ـ مع أسرتك .

ب ـ فى بيت صديق .

جـ ـ فى بيت كفيلك .

د ـ فى الجامعة .

هـ ـ فى فندق .

و ـ فى منزل مشترك .

ز ـ فى مسكن مقدم من صاحب العمل .

ح ـ فى مسكن مؤجر أو مشترى .

ط ـ غير ذلك .

٧٩ ـ ما هى الموارد المالية التى كانت عندك أول قدومك إلى المدينة المنورة ؟

أ ـ الأجر .

ب ـ دخل غير الأجر .

جـ ـ مساعدة عائلية .

د ـ منحة دراسية .

هـ ـ مساعدة كفيل .

و ـ غير ذلك .

٨٠ ـ ما هى الصعوبة الرئيسية التى واجهتها ؟

أ ـ السكن .

ب ـ نقدية .

جـ ـ عائلية .

د ـ البحث عن عمل .

هـ ـ المعيشة فى مدينة كبيرة .

و ـ صعوبة أخرى .

ن ـ لم تكن هناك مشكلة .

٨١ ـ كم من المرات زرت مكان مولدك منذ رحيلك عنه ؟

ثالثًا : تاريخ رب الأسرة المولود خارج المدينة المنورة والمقيم فيها بصفة مؤقتة :

٨٢ ـ كم شهرًا أقمت فى المدينة المنورة حتى الآن ؟ شهر

٨٣ ـ بأية وسيلة جئت إلى المدينة المنورة ؟

أ ـ سيارة خصوصى .

ب ـ سيارة مشتركة .

جـ ـ تكس .

د ـ حافلة .

هـ ـ طائرة .

و ـ وسيلة أخرى .

٨٤ ـ كم يومًا استغرقت الرحلة ؟ يوم

٨٥ ـ بعد كم شهر تنوى العودة إلى مسقط رأسك ؟ يوم

هـ - بيانات سكانية (عن أفراد الأسرة المقيمين فى المسكن)

مسلسل	الاسم	صلته برب الأسرة	الجنس	العمر	الجنسية	مكان الميلاد	الحالة الزوجية	حالة العمل	المهنة	مستوى التعليم	مصروفات المدارس سنويًا والمنح الدراسية
١											
٢											
٣											
٤											
٥											
٦											
٧											
٨											
٩											
١٠											

و ـ العمالة والأجور

مسلسل	عدد الأنشطة	العمل الأول								العمل الثانى							
		توصيفات الأنشطة	الوظيفة	طراز العمل	الأجر		الأجر السنوى	نوع المؤسسة	عدد العمال	توصيف النشاط	الوظيفة	طراز العمل	الأجر		الأجر السنوى	نوع المؤسسة	عدد العمال
					الطراز	القيمة							الطراز	القيمة			
١																	
٢																	
٣																	
٤																	
٥																	
٦																	
٧																	
٨																	
٩																	
١٠																	

ز ـ العمالة والأجور

مسلسل	العمل الثالث								
	توصيف النشاط	الوظيفة	طراز العمل	الأجر		الأجر السنوى	نوع المؤسسة	عدد العمال	امتيازات أخرى مسكن ـ غذاء ـ علاوات معونة اجتماعية ، منحة دراسية
				الطراز	القيمة				

ح ـ الرحلات (فى اليوم السابق ليوم المقابلة)

مسلسل	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المرحلة الرابعة		المرحلة الخامسة		المرحلة السادسة	
	السبب	الوسيلة	السبب	الوسيلة	السبب	الوسيلة	السبب	الوسيلة	السبب	الوسيلة	السبب	الوسيلة

السبب :

أ ـ العمل
ب ـ المدرسة .
جـ ـ التسويق
د ـ الترويح .
هـ ـ المنزل
و ـ غير ذلك .

الوسيلة :

أ ـ سيارة خاصة
ب ـ مع صاحب السيارة .
جـ ـ تاكسى
د ـ حافلة
هـ ـ ونيت
و ـ جمز
ز ـ دباب (موتوسيكل / أو بسكلت
ح ـ على الأقدام
د ـ غير ذلك

الملحق الثالث

استبيان

مسح الحج لزوار المدينة المنورة

١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م

اسم الباحث .... اسم الحاج ....

مكان المقابلة ....

رقم مسلسل ....

اسم الحارة ....

تاريخ المقابلة ....

اللغة المستعملة ....

---

١ ـ ما جنسيتك ؟ ....

٢ ـ أين تقيم بصفة دائمة ؟ ....!.......

٣ ـ كم عمرك الآن ؟

أقل من ٢٥ سنة	٢٥ ـ ٣٩	٤٠ ـ ٥٩	٦٠ +

٥ ـ هل تزور المدينة وحدك أم مع آخرين ؟ وحدى .... مع آخرين ......

٦ ـ كم منهم مشتركون معك فى الصرف ؟

٧ ـ كم مرة حججت ؟

٨ - ما هو تاريخ وصولك للمدينة ؟

٩ - كيف وصلت للمدينة ؟

١٠ - كم يومًا تستغرق زيارتك للمدينة ؟

١١ - (أ) (قبل الحج) هى تنوى زيارة المدينة بعد الحج ؟ نعم لا

(ب) (بعد الحج) هل زرت المدينة قبل الحج ؟ نعم لا

- ما هى وسيلة المواصلات التى تستخدمها فى تنقلاتك داخل المدينة :

١٢ - للصلاة فى الحرم ؟

١٣ - لزيارة المساجد التاريخية ؟

١٤ - للشراء وأغراض أخرى ؟

١٥ - ما هى وسيلة المواصلات (*) التى تغادر بها المدينة ؟

١٦ - ما نوع سكنك فى المدينة ؟

أ - مدينة الحجاج ب - فندق

جـ - عمارة د - عند دليل اسمه

هـ - عند قريب أو صديق و - مخيم

ز - مقهى ح - أخرى (تبين)

١٧ - ما هى المرافق الموجودة فى السكن ؟

أ - مياه جارية ب - كهرباء

جـ - تواليت د - حمام

هـ - تكييف و - مراوح

ز - مجارى ح - أخرى (تبين)

---

* وسائل المواصلات هى :

١ - على الأقدام ٢ - تاكسى ٣ - سيارة خاصة

٤ - جيمز ٥ - حافلة ٦ - ونيت (لورى صغير)

٧ - لورى ٨ - طائرة ٩ - أخرى (تبين)

١٨ ـ كم شخصًا ينامون معك فى الحجرة أو الخيمة :

١٩ ـ كم إيجار السكن للشخص الواحد ؟ ر . س

٢٠ ـ كم يبعد سكنك عن الحرم ؟

مواجه له	قريب جدًا	ليس بعيدًا	بعيدًا

٢١ ـ كم من الوقت تستغرق للوصول مشيًا إلى الحرم ؟

دقيقتان	٣ ـ ٥	٦ ـ ١٠	١٠ +

ـ كم ريالا سعوديًا منصرفك فى زيارة المدينة على :

٢٢ ـ المسكن ؟ ر . س

٢٣ ـ الطعام والمشروبات والتدخين ؟ ر . س

٢٤ ـ التنقلات داخل المدينة ؟ ر . س

٢٥ ـ الهدايا ؟ ر . س

٢٦ ـ أشياء أخرى ؟ ر . س

ـ ما الذى تشكو منه بخصوص الأمور الآتية ؟

٢٧ ـ المواصلات				٢٨ ـ المياه		٢٩ ـ الطعام				٣٠ ـ السكن					
نادرة	غير مريحة	مزدحمة	غالية	معرض للتلوث	غير كافية	معرض للتلوث وغير صحى	غير متنوع	غير كاف	غالى	غير نظيف	بدون كهرباء	قلة الماء	مزدحم	بعيد جدًا	غالى

٣١ ـ المرافق العامة				٣٢ ـ الأمن			٣٣ ـ المرور					٣٤ ـ خدمات الاتصال		٣٥ ـ الخدمات الصحية	
أخرى	قلة المراحيض العامة	قلة الأماكن المظلمة	قذارة الشوارع الخلفية	التوهان بسهولة	السرقة	النشل	قلة مواقف السيارات	قلة لافتات الشوارع	الاختناقات	معابر المشاة غير آمنة	نمط الشوارع يعرض للخطر	غير كفء	غير وافية	بطيئة فى الطوارئ	غير كافية

الملحق الرابع

بحث السحر فى مدينة القاهرة

صحيفة الاستبيان الخاصة بالمشتغلين

اسم الباحث : ____________________

تاريخ تطبيق الصحيفة : ________________

البيانات الأساسية :

١ ـ النوع :

ذكور ☐

إناث ☐

٢ ـ السن :

٣ ـ محل الميلاد :

٤ ـ المنطقة الإدارية :

٥ ـ الديانة :

مسلـــم

مسيحى

٦ ـ المستوى التعليمى :

٧ ـ الحالة الاجتماعية :

٨ ـ التخصص :

فنجـــان ☐

منـــــدل ☐

كوتشينة ☐

كـــف ☐

٩ ـ الدخل :

١٠ ـ درجة الشهرة :

مشهور جدًا ☐

مشهور ☐

نصف مشهور ☐

مغمور ☐

١١ ـ الكتب التي يستخدمها :

يا ترى إيه الكتب اللى بتستخدمها فى شغلك ؟

القرآن ☐

الإنجيل ☐

التوراة ☐

كتب الجان ☐

كتب أخرى تذكر ☐

١٢ ـ يا ترى إيه الحاجات اللى أنت بتستخدمها فى شغلك ؟

حيوانات ☐

طيور ☐

أشياء أخرى تذكر ☐

١٣ ـ يا ترى أنت بتطلب من الناس كلهم زى بعضهم واللا بتطلب من الفقير حاجة ومن الغنى حاجة ثانية ؟

كلهم زى بعضهم ☐

من الفقير حاجة ومن الغنى حاجة ☐

١٤ ـ طب بتطلب إيه من الغنى وبتطلب إيه من الفقير ؟

١٥ ـ يا ترى الشغلة دى شغلتك الوحيدة ولا لك شغلة ثانية ؟

شغلته الوحيدة

له شغلة ثانية

١٦ ـ يا ترى الشغلة دى أنت ورثتها عن حد ولا هويتها ؟

ورثهـــــا ☐

واخدها غية ☐

١٧ - تفتكر أنت بتقدم بشغلتك دى خدمات للناس ؟

نعم : ☐

لا : ☐

١٨ - لمن أجاب بنعم

إيه هى الخدمات دى ؟

١٩ - إذا جالك واحد لمجرد التسلية وأنت عايز تقنعه أن شغلك ده ليه قيمة تقوله إيه ؟

٢٠ - تفتكر أنت تقدر تعمل حاجة لوحدك ولا كله بإذن الله ؟

يقدر يعمل حاجة لوحده ☐

كله بإذن الله ☐

بحث السحر فى مدينة القاهرة

صحيفة الاستبيان الخاصة بالمترددين

اسم الباحث : ______________________

تاريخ تطبيق الصحيفة : __________________

البيانات الأساسية :

١ ـ النوع :

أنثى

ذكر

٢ ـ السن :

أقل من ٢٠ سنة ☐

من ٢٠ ـ ٣٠ سنة ☐

من ٣٠ ـ ٤٠ سنة ☐

من ٤٠ ـ ٥٠ سنة ☐

أكثر من ٥٠ سنة ☐

٣ ـ محل الميـلاد :

٤ ـ محل الإقامة :

٥ ـ المنطقة الإدارية :

٦ ـ الديانـــــــة :

مسلـــم ☐

مسيحى ☐

٧ ـ مستوى التعليم :

أمـــى ☐

يقرأ فقط ☐

يقرأ ويكتب ☐

ابتدائى ☐

إعدادى ☐

ثانوى ☐

جامعى ☐

فوق الجامعى ☐

٨ ـ الحالة الاجتماعية :

أعزب ☐

متزوج ☐

مطلق ☐

أرمل ☐

٩ ـ المهنـــــة :

١٠ ـ الدخـل :

مرتب ☐

أجـر ☐

دخل خارجى ☐

الهدف من التردد

١١ ـ يا ترى أنت جاى ليه ؟ ☐

أسباب اختيار هذا الشخص بالذات

١٢ ـ يا ترى أنت سمعت على فلان وفلانة منين ؟

من أقارب ☐

من أصدقاء ☐

من جيران ☐

من زملاء فى العمل ☐

من زملاء فى الدراسة ☐

من وسائل الإعلام ☐

(الجرنان ـ المجلات ـ الإذاعة ـ السينما) ☐

عدد مرات التردد

١٣ ـ يا ترى دى أول مرة تيجى هنا والا جيت قبل كده ؟

أول مرة ☐

جيت قبل كده ☐

١٤ ـ (لمن تردد أكثر من مرة) طيب أنت جيت كام مرة قبل كده ؟

١٥ ـ طيب أنت لقيت من مجيتك هنا فايدة ؟

نعم ☐

لا ☐

١٦ ـ (فى حالة نعم) إيه هى الفايدة ؟

قرب المشتغل أو بعده من المتردد

١٧ ـ يا ترى إنت ساكن قريب من المشتغل ؟

فى المنطقة الإدارية نفسها ☐

فى الحى نفسه ☐

فى المحافظة نفسها ☐

خارج المحافظة ☐

١٨ ـ يا ترى إنت بتدفع فلوس والا حاجة غير الفلوس ؟

فلوس ☐

أشياء أخرى ☐

لا يدفع شىء ☐

الدافع إلى الترد

١٩ ـ يا ترى إيه اللى خلاك تيجى لـ... من الأول ؟

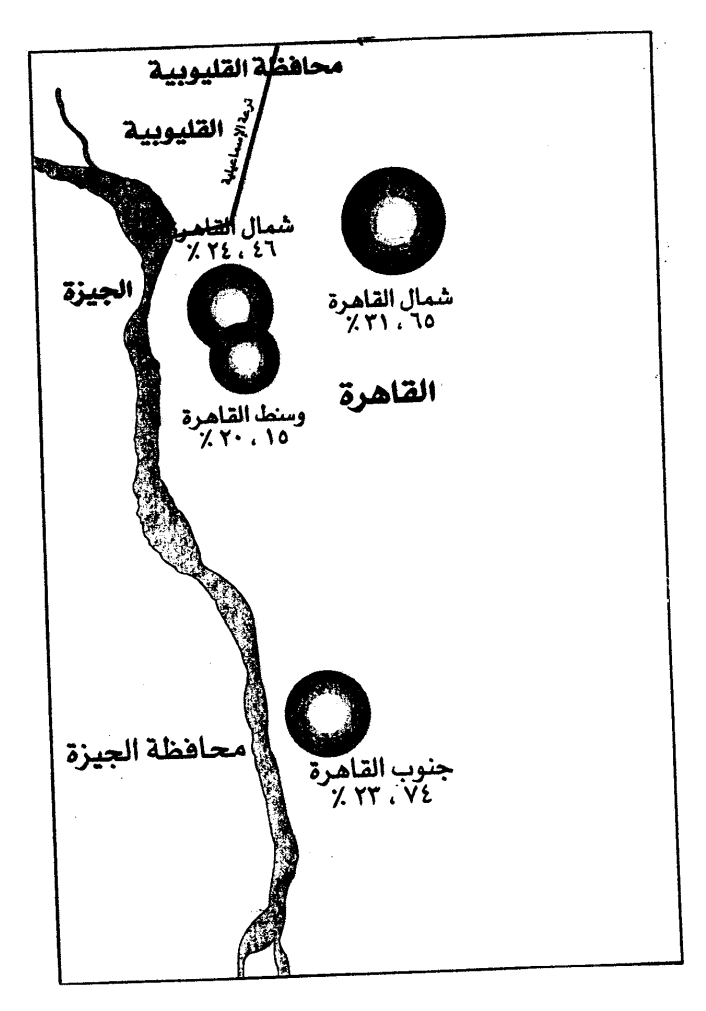
- اليأس من الطرق العلمية الطبية ☐
- اعتقاد دينى : ☐
- مجرد تسلية : ☐
- حب استطلاع : ☐

٢٠ - درجة الشهرة :

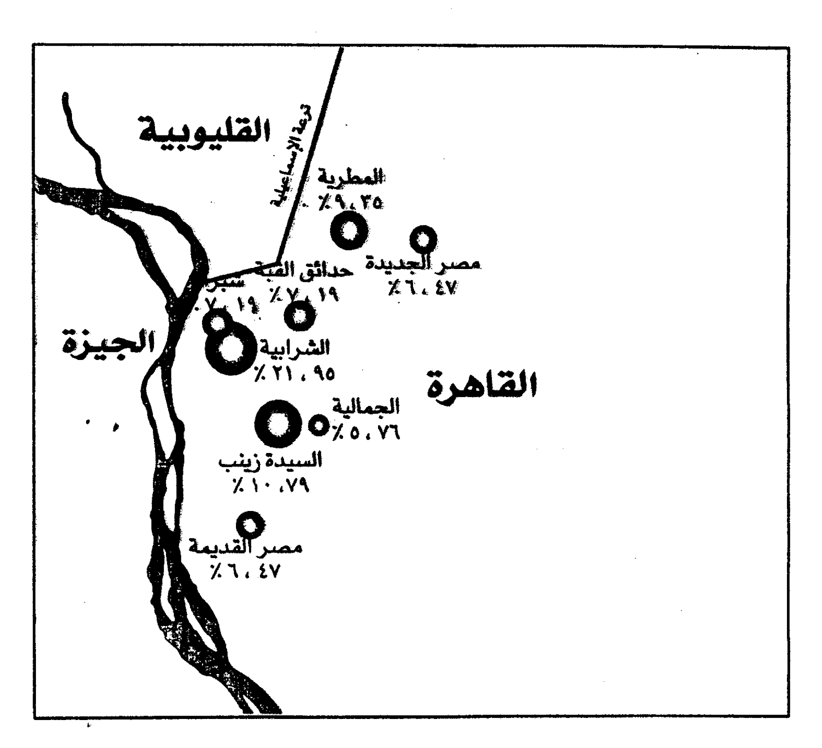
مشهور جدًا ☐
مشهور : ☐
نصف مشهور : ☐
مغمور ☐

٢١ - تفتكر أن السحر ده شيء معترف به من

- الدولة : ☐
- ليــه : ☐
- الدين : ☐
- ليــه : ☐



الخريطة السحرية رقم (١)
المشتغلون بالسحر حسب المناطق الجغرافية
لمحافظة القاهرة



الخريطة السحرية رقم (٢)
المشتغلون بالسحر حسب الأقسام الإدارية
لمحافظة القاهرة

الملحق الخامس

الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى

(أ)

صحيفة الاستخبار

موجهة إلى الطلبة الحضريين ، وإلى الطلبة الريفى حضريين كذلك إلى أقارب الطلبة الريفى حضريين من الريفيين الذين يماثلونهم سنا .

معلومات عامة :

سن المبحوث : ....

درجة تعليمه : ....

مهنته : ....

ديانته : ....

سن الأب : ....

سن الأم : ....

درجة تعليم الأب : ....

درجة تعليم الأم : ....

مهنة الأب : ....

مهنة الأم : ....

محل الميلاد : قرية مركز : محافظة :

محل الإقامة الدائمة : قرية مركز : محافظة :

صفة المبحوث الجسمية :

لون البشرة : أبيض .... أسمر .... قمحى ....

الطول : طويل .... قصير .... متوسط ....

الجسم : سمين .... نحيف .... متوسط ....

لون العيون : عيون ملونة ...... عيون سوداء .... عيون عسلية ....

الشعر : أسود .... أصفر .... بنى ....

صفة المبحوث المزاجية :

لون البشرة

هادئ .... عصبى ....

مرح .... جد ....

عِشَرى تأخذ على الناس بسرعة .... خجول ....

طيع .... عنيد ....

السن :

١ ـ يا ترى تحب تتجوز وأنت سنك أد إيه ؟

أقل من عشرين ، من ٢٠ ـ ٢٥ ، ٢٥ ـ ٣٠ ، ٣٠ ـ ٣٥ ، ٣٥ ـ ٤٠ فأكثر .

٢ ـ وتحب اللى تتجوزها يكون سنها أد إيه ؟

١٦ ـ ٢٠ ، ٢٠ ـ ٢٤ ، ٢٤ ـ ٢٨ ، ٢٨ فأكثر .

درجة التعليم بالنسبة للأنثى

٣ ـ هل يا ترى من الضرورى فى رأيك أن الزوجة اللى تختارها تكون متعلمة زيك تمامًا ، يعنى وصلت لنفس مستواك من التعليم ؟

نعم ...... لا .... لا يهم ....

٤ ـ هل من الأحسن فى رأيك أن الواحد يكون وصل لدرجة من التعليم أعلى من زوجته ؟

نعم .... لا .... لا يهم ....

٥ ـ هل تقبل تتجوز من فتاة وصلت لدرجة من التعليم أعلى منك ؟

مستحيل .... لا .... لا مانع .... أقبل ....

٦ ـ وتحب الزوجة اللى تختارها تكون وصلت لأى مرحلة من مراحل التعليم ؟

أ ـ ابتدائى ......

ب ـ إعدادى ......

جـ ـ ثانوى ....

د ـ عالى ....

هـ ـ التعليم غير مهم ....

التدين بالنسبة لأسرة الزوجة

٧ ـ يا ترى تفضل تتجوز من عيلة متدينة ، يعنى معروف عنها التمسك بالدين ؟

نعم .... ليه ؟ ....

لا .... ليه ؟ ....

لا يهم .... ليه ؟ ....

مهنة والد الزوجة ومركزه :

٨ ـ هل يهمك وأنت مقبل على الزواج شغلة والد زوجة المستقبل ومركزه ؟

نعم .... لا ....

الأصل

٩ ـ هل مسألة الأصل مهمة فى نظرك ، يعنى هل يهمك أن زوجة المستقبل تكون من بيت أصيل ؟

نعم .... ليه ؟ ....

لا .... ليه ؟ ....

لا يهم .... ليه ؟ ....

١٠ ـ فى رأيك كده إيه المقصود بالأصل ؟

أ ـ ....

ب ـ ....

جـ ـ ....

اشتغال المرأة

١١ ـ أنت شخصيا ناوى تتجوز موظفة ولا واحدة قاعدة فى البيت ؟

موظفة .... ليه ؟ ....

قاعدة فى البيت .... ليه ؟ ....

١٢ ـ طيب وإيه رأيك فى شغل الستات خارج بيتها ؟

كويس .... ليه ؟ ....

وحش .... ليه ؟ ....

المهارة أو الشطارة فى أعمال المنزل

١٣ ـ يهمك إن اللى تختارها تكون ست بيت شاطرة ؟

أ ـ نعم ....

ب ـ لا ....

جـ ـ لا يهم ....

١٤ ـ طب وتقصد إيه بست البيت الشاطرة ـ يعنى تكون بتعمل إيه ؟

أ ـ ....

ب ـ ....

التدين بالنسبة للزوجة

١٥ ـ تحب إن اللى أنت حتختارها زوجة لك تكون متدينة ؟

نعم .... ليه ؟ ....

لا يهم .... ليه ؟ ....

١٦ ـ وإيه معنى متدينة فى نظرك ، يعنى الست المتدينة تعمل إيه ؟

....

....

ملكية الزوجة

١٧ ـ تحب أن زوجتك يكون عندها ملك ؟

نعم .... لا .... لا يهم ....

إذا أجاب بنعم ، يسأل :

١٨ ـ والملك ده يكون عبارة عن إيه ؟

أ ـ أرض .

ب ـ عمارات .

جـ ـ أرض وعمارات .

د ـ أشياء أخرى ، تذكر .

دخل الزوجة

١٩ ـ تحب اللى تتجوزها يكون عندها دخل ؟

نعم .... لا .... لا يهم ....

وإذا أجاب بنعم يسأل :

٢٠ ـ والدخل ده يكون إيه ؟

أ ـ مساعدة من أهلها .

ب ـ دخل من ملك .

جـ ـ مرتب من شغلها .

د ـ ميراث .

٢١ ـ والدخل ده يكون فى حدود قد إيه كده ؟

أقل من ١٠ جنيه ، من ١٠ ـ ٢٠ ، من ٢٠ ـ ٣٠ ، من ٣٠ ـ ٤٠ ، من ٤٠ ـ ٥٠ ، ٥٠ فأكثر .

مشاركة الزوجة فى تحمل أعباء الحياة

٢٢ ـ هل تعتقد أن زوجة المستقبل لازم تشارك فى مصاريف البيت ؟

أ ـ نعم .... ليه ؟ ....

ب ـ لا .... ليه ؟ ....

إذا كانت الإجابة بنعم ، يسأل :

٢٣ ـ طيب تشارك بدخلها كله ، ولا بجزء منه ؟

أ ـ كله . ب ـ بجزء منه .

أسلوب اختيار الزوجة

٢٤ ـ إيه أحسن طريقة فى رأيك الواحد يختار بها زوجته ؟

أ ـ التعارف الشخصى .

ب ـ عن طريق الوالدين .

جـ ـ عن طريق الجيران .

د ـ عن طريق أصدقاء .

هـ ـ عن طريق خاطبة .

أفضلية اختيار الزوجة

٢٥ ـ يا ترى أنت تفضل الجواز ؟

أ ـ من القرايب ؟ ليه ؟ . . . .

ب ـ من الجيران ؟ ليه ؟ . . . .

جـ ـ من زميلة فى الدراسة ؟ ليه ؟ . . . .

د ـ من زميلة فى العمل ؟ ليه ؟ . . . .

٢٦ ـ يا ترى أنت تفضل أن زوجة المستقبل تكون قدك فى السن ولا أصغر منك ولا السن مش مهم ؟

أ ـ قدى فى السن .

ب ـ أصغر منى .

جـ ـ السن مش مهم .

فرق السن

٢٧ ـ فى رأيك كده ، المفروض يكون فيه فرق فى السن بين الواحد واللى حيتجوزها ؟

نعم . . . . لا . . . .

٢٨ ـ طيب والفرق المناسب يكون كان سنة ؟

أقل من ٥ ، من ٥ ـ ١٠ ، من ١٠ ـ ١٥ ، أكثر من ١٥ .

المظهر الخارجى

٢٩ ـ وتحب زوجة المستقبل يكون شكلها إيه ؟

لون البشرة : بيضاء .... سمراء .... قمحية ....

الطول : طويلة .... قصيرة .... متوسطة ....

القوام : سمينة .... ملفوفة .... نحيفة ....

لون العيون : ملونة .... سوداء .... عسلية ....

طول الشعر : قصير .... طويل ....

لون الشعر : أصفر .... أسود .... بنى ....

سمات الشخصية

٣٠ ـ وتحب اللى تتجوزها تكون صفاتها إيه ؟

أ ـ عشرية تأخذ على الناس بسرعة .... خجولة ....

ب ـ مرحة .... جد ....

جـ ـ مطيعة .... عنيدة ....

الجمال

٣١ ـ هل تفضل الزواج من فتاة :

أ ـ جميلة جدا ؟ ليه ؟ ....

ب ـ جميلة فقط ليه ؟ ....

جـ ـ مقبولة الشكل ؟ ليه ؟ ....

٣٢ ـ هل الجمال شرط أساسى تتطلبه فى زوجة المستقبل ؟

نعم .... ليه ؟ ....

لا .... ليه ؟ ....

لا يهم .... ليه ؟ ....

ترتيب الصفات المفضلة

٣٣ ـ لو قلنا لك ترتب لنا الصفات اللى تهمك لما تيجى تختار زوجة المستقبل ،

إيه الصفة اللى تحطها فى الأول ؟ وإيه اللى بيجى بعد كده ؟

الجمال ، الأصل ، الأخلاق والسمعة ، الغنى ، التعليم ، الشطارة فى شغل البيت :

أ - ....

ب - ....

جـ - ....

د - ....

هـ - ....

و - ....

موطن الزوجة

٣٤ - تحب تتجوز واحدة من وجه بحرى ولا من الصعيد ؟

من وجه بحرى .... ليه ؟ ....

من الصعيد .... ليه ؟ ....

التجانس فى الدين

٣٥ - يا ترى شريكة حياتك لازم تكون من نفس دينك ولا مش ضرورى ؟

أ - من نفس الدين .... ليه ؟ ....

ب - مش ضرورى .... ليه ؟ ....

العذرية

٣٦ - تحب الزوجة اللى تختارها تكون بكرا ، يعنى ما اتجوزتش مرة قبلك ، ولا ما عندكش مانع تكون اتجوزت قبل كده ؟

أ - بكر .... ليه ؟ ....

ب - لا مانع من الزواج من أرمل أو مطلقة .... ليه ؟ ....

فتاة الأحلام

٣٧ - يا ترى فيه صورة معينة فى ذهنك لزوجة المستقبل ؟

أ - نعم .... لا ....

إذا كانت الإجابة بنعم :

٣٨ ـ طيب تقدر توصف لى زوجة المستقبل زى ما بتتصورها ؟

أ ـ ....

ب ـ ....

جـ ـ ....

الناحية العاطفية

٣٩ ـ يا ترى الحب ضرورى قبل الزواج ؟

أ ـ ضرورى .... ليه ؟ ....

ب ـ مش ضرورى .... ليه ؟ ....

٤٠ ـ فى رأيك المفروض يكون الأساس فى الزواج الحب والعواطف والا يكون مبنى على التفكير والعقل ؟

أ ـ الحب والعواطف أهم حاجة .

ب ـ الحب والعواطف والعقل .

جـ العقل بس .

٤١ ـ طيب وإيه اللى تقصد بالحب والعواطف ؟

....

....

٤٢ ـ والتفكير والعقل يعنى إيه فى نظرك ؟ يعنى المفروض الواحد يفكر فى إيه بخصوص الزواج ؟

....

....

اختيار شريكة شبيهة بالأم

٤٣ ـ يا ترى تحب أن شريكة حياتك تكون فيها صفات من والدتك ، يعنى تكون بتشبهها فى بعض الصفات ؟

نعم .... لا ....

إذا كانت الإجابة بنعم :

٤٤ ـ طيب إيه أهم الصفات دى ؟

أ ـ ....

ب ـ ....

جـ ـ ....

إشباع حاجات الشخصية

٤٥ ـ يا ترى تحب أن شريكة حياتك يكون فيها إيه من الصفات دى ؟

أ ـ تكون بتحبك ....

ب ـ تفهم مزاجك وأحوالك ....

جـ ـ تسليك فى وحدتك ....

د ـ تشاركك فى الحلوة والمرة ....

هـ ـ تبدى عاطفتها نحوك ....

و ـ تساعدك فى اتخاذ القرارات الهامة ....

ز ـ تثق فيك ....

(ب)

صحيفة الاستبيان
موجهة إلى الآباء الريفيين
والآباء الحضريين

معلومات عامة

سن المبحوث : ....

مهنته : ....

ديانته : ....

درجة تعليمه : ....

محل الميلاد : القرية ...... المركز .... المحافظة ....

محل الإقامة الدائمة : القرية ..... المركز .... المحافظة ....

صفة المبحوث الجسمية

لون البشرة : أبيض .... أسمر .... قمحى ....

الطول : طويل .... قصير .... متوسط ....

الجسم أو القوام : سمين .... نحيف .... متوسط ....

لون العيون : عيون ملونة ...... عيون سوداء .... عيون عسلية ....

الشعر : أسود .... أصفر .... بنى ....

صفة المبحوث المزاجية

هادئ .... عصبى ....

مرح .... جد ....

عشرى يأخذ على الناس بسرعة .... خجول ....

طيع .... عنيد ....

السن

١ ـ لما اتجوزت سنك كان أد إيه ؟ .... سنة .

٢ ـ والست بتاعتك (زوجتك) كان سنها أد إيه ؟ .... سنة .

التعليم

٣ ـ لما اتجوزت زوجتك كانت وصلت لأى مرحلة من التعليم ؟

أ ـ ابتدائى ....

ب ـ إعدادى ....

جـ ـ ثانوى ....

د ـ عالى ....

هـ ـ لم تكن متعلمة ....

و ـ كانت تقرأ فقط ....

ز ـ كانت تكتب وتقرأ ....

الصفات المفضلة

٤ ـ كانت إيه الحاجات المهمة اللى خلتك توافق على الزوجة اللى أنت اتجوزتها ؟

أ ـ أصلها ....

ب ـ سمعتها ....

جـ ـ شكلها ....

د ـ طبعها ....

هـ ـ غناها ....

و ـ الملك اللى عندها ....

الأصل

٥ ـ وإيه المقصود بالأصل فى نظرك ؟

أ ـ ....

ب ـ ....

جـ ـ ....

اشتغال المرأة

٦ - لما جيت تتجوز ، كانت مراتك بتشتغل ، ولا قاعدة فى البيت ؟

أ - بتشتغل .

ب - قاعدة فى البيت .

من أجاب بـ (أ) يسأل :

٧ - طب وفضلت تشتغل بعد الزواج ؟

نعم .... ليه ؟ ....

لا .... ليه ؟ ....

مشاركة الزوجة فى تحمل أعباء الحياة

٨ - هل زوجتك كانت بتساعد فى الصرف على البيت ؟

نعم .... لا ....

من أجاب بنعم يسأل :

٩ - والمساعدة دى كانت هى بتحصل عليها منين ؟

أ - من ميراث ....

ب - مساعدة من الأهل ....

جـ - من شغلها ....

د - من ملكها ....

طريقة اختيار الزوجة

١٠ - يا ترى لما جيت تتجوز إنت اللى اخترت الست بتاعتك ولا حد اختارها لك ؟

أ - اختارها بنفسه ....

ب - حد اختارها له ....

إذا أجاب بـ (ب) يسأل

١١ - طب ومين اللى اختارها لك ؟

أ - أهلك ....

ب - أصدقاء ....

جـ ـ جيرانك ....

د ـ الخاطبة ....

مدى القرابة

١٢ ـ وهل زوجتك قريبتك ، ولا من الجيران ، ولا غريبة ، يعنى ما كنتش تعرفها ؟

أ ـ من القرايب ....

ب ـ من الجيران ....

جـ ـ غريبة ....

المظهر الخارجى للزوجة

١٣ ـ تقدر توصف لنا زوجتك من ناحية :

لون البشرة : بيضاء .... سمراء .... قمحية ....

الطول : طويلة .... قصيرة .... متوسطة ....

القوام : سمينة .... ملفوفة .... نحيفة ....

لون العيون : ملونة .... سوداء .... عسلية ....

طول الشعر : قصير .... طويل ....

لون الشعر : أصفر .... أسود .... بنى ....

النموذج المثالى أو المفضل للجمال فى زمن الآباء

١٤ ـ طيب تفتكر الست اللى كان يتقال عليها جميلة وحلوة زمان (يعنى أيامكو) كان شكلها إيه ؟

لون بشرتها : بيضاء .... سمراء .... قمحية ....

طولها : طويلة .... قصيرة .... متوسطة ....

قوامها : سمينة .... ملفوفة .... نحيفة ....

لون عيونها : ملونة .... سوداء .... عسلية ....

لون شعرها : أصفر .... أسود .... بنى ....

طول شعرها : قصير .... طويل ....

الناحية المزاجية

١٥ ـ طب إذا وصفت زوجتك من ناحية أخلاقها وطبعها تقول إنها إيه ؟

أ ـ عشرية .... خجولة ....

ب ـ مرحة .... جد ....

جـ ـ مطيعة .... عنيدة ....

النواحى المفضلة فى الزوجة

١٦ ـ إنت لما جيت تتجوز ، إيه الحاجات اللى عجبتك فى زوجتك ؟

أ ـ ....

ب ـ ....

جـ ـ ....

الشكل والمنظر

١٧ ـ هل كان الشكل والمنظر شىء مهم بالنسبة لك لما جيت تتجوز ؟

نعم .... ليه ؟ ....

لا .... ليه ؟ ....

ترتيب الصفات

١٨ ـ لو قلنا لك ترتب لنا أهم الصفات اللى على أساسها اخترت زوجتك ، فإيه الصفة اللى تحطها الأول ؟ وإيه اللى بيجى بعد كده ؟

الجمال ـ الأصل ـ الأخلاق والسمعة ـ الغنى ـ التعليم ـ الشطارة فى شغل البيت :

أ ـ ....

ب ـ ....

جـ ـ ....

د ـ ....

هـ ـ ....

و ـ ....

موطن الزوجة

١٩ ـ زوجتك من وجه بحرى ولا من الصعيد ؟

من وجه بحرى ....

من الصعيد ....

التجانس فى الدين

٢٠ ـ يا ترى زوجتك من نفس دينك ؟

نعم .... لا ....

العذرية

٢١ ـ لما جيت تتجوز ، كانت زوجتك بكر ولا كان سبق لها الزواج (يعنى أرملة أو مطلقة) ؟

كانت بكر ....

سبق لها الزواج ....

الناحية العاطفية

٢٢ ـ إنت اتجوزت عن حب ؟

نعم ....

لا ....

٢٣ ـ طب وإيه اللى تقصده بالحب ؟

....

....

....

اختيار الزوجة شبيهة الأم

٢٤ ـ يا ترى شريكة حياتك فيها صفات من والدتك ؟

نعم . . . . لا . . . .

إذا كانت الإجابة بنعم يسأل :

٢٥ ـ طب وإيه هى أهم الصفات دى ؟

فى الشكل . . . .

فى الطبع . . . .

ملاحظات

الملحق السادس
بحث أسماء المصريين والتغير الاجتماعى

تحليل الأسماء فى الثقافة الريفية
مقارنة بين مجموعتين مختارتين من أسماء المواليد
فى شيمياطس فى سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٧٥

تصنيف الأسماء	ذكــــور				إنــــاث			
	١٩٥٠		١٩٧٥		١٩٥٠		١٩٧٥	
	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة
• أسماء دينية	٤٠	٧١,٤٣	٢٠	٣٥,٧١	١٥	٣٤,٠٩	٧	١٥,٩١
• أسماء قومية	-	-	-	-	٢	٤,٥٥	-	-
• أسماء قيادية	١	١,٧٨	٥	٨,٩٣	٤	٩,٠٩	٤	٩,٠٩
• أسماء غريبة	٣	٥,٣٦	١	١,٧٨	١	٣,٢٧	١	٣,٣٧
• أسماء فولكلورية وشعبية	٣	٣,٥٧	١	١,٧٨	١٠	٢٢,٧٣	٤	٩,٠٩
• أسماء موقفية	٤	٧,١٥	٥	٨,٩٣	٤	٩,٠٩	٣	٦,٨٢
• أسماء فألية	٢	٣,٥٧	١	١,٧٨	-	-	١	٣,٣٧
• أسماء لقبية	٣	٥,٣٦	٤	٧,١٥	٥	١١,٣٦	٢	٤,٥٥
• أسماء عصرية	١	١,٧٨	١٩	٣٣,٩٤	٣	٦,٨٣	٣٣	٥٠,٠
المجموع	٥٦	١٠٠	٥٦	١٠٠	٤٤	١٠٠	٤٤	١٠٠

قرية شيمياطس قرية تتبع محافظة المنوفية
وقد اختيرت لتمثيلها الثقافة المصرية أصدق تمثيل

تحليل الأسماء فى الثقافة الحضرية
مقارنة بين مجموعتين مختارتين من أسماء المواليد
فى مصر الجديدة فى سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٧٥

تصنيف الأسماء	ذكور				إناث			
	١٩٥٠		١٩٧٥		١٩٥٠		١٩٧٥	
	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة
• أسماء دينية	٥٢	٤٧,٢٧	٤٤	٤١,٥١	١٥	١٦,٦٦	٦	٦,٣٨
• أسماء قومية	١	٠,٩١	٢	١,٨٩	٥	٥,٥٦	١٣	١٣,٨٣
• أسماء قيادية	٤	٣,٦٤	-	-	١٦	١٧,٧٨	٨	٨,٥٢
• أسماء غربية	١	٠,٩١	-	-	-	-	-	-
• أسماء فولكلورية وشعبية	١	٠,٩١	-	-	١٠	١١,١١	-	-
• أسماء موقفية	٥	٤,٥٥	٣	٢,٨٣	٣	٣,٣٣	٢	٢,١٣
• أسماء فألية	٦	٥,٤٥	-	-	١	١,١١	-	-
• أسماء لقبية	٦	٥,٤٥	٦	٥,٦٦	٥	٥,٥٦	١	١,٠٦
• أسماء عصرية	٢٢	٢٠,٠٠	٨٤	٤٥,٢٨	٣٠	٣٣,٣٣	٥٨	٦١,٧٠
• أسماء مسيحية	١٢	١٠,٩١	٣	٢,٨٣	٥	٥,٥٦	٦	٦,٣٨
المجموع	١١٠	١٠٠	١٠٦	١٠٠	٩٠	١٠٠	٩٤	١٠٠

حى مصر الجديدة من المناطق الحضرية المميزة جدا فى القاهرة
وقد تم اختياره لتمثيله الثقافة الحضرية أدق تمثيل

الملحق السابع

استبيان

المسح الاجتماعى لحى الباطنية

الأسر

بلوك ....

رقم مسلسل (________)

عنوان الأسرة :

شارع .... رقم .... دور ....

حارة .... رقم ....دور ....

عطفة .... رقم ...... دور ....

زقاق .... رقم ...... دور ....

درب .... رقم .... دور ....

اسم رب الأسرة ....

الباحث ....

المراجع ....

التاريخ : / / ١٩م

تصميم : الدكتور حسن الساعاتى

مارس ١٩٦٦م

« بقى يا ستى الاتحاد الاشتراكى فى الدرب الأحمر ، طلب من الحكومة تصلح لكم الحى بتاعكم ، وتحسن لكم أحوالكم ، والحكومة رايحة تبنى لكم مساكن جديدة زى ما عملت فى حتت تانية ، وحاتبنى المدارس ، ومكاتب الصحة والورش والدكاكين والقهاوى اللى انتم عايزينها .

وأنا جاية أدردش معاكم شوية عشان آخد فكرة عن معيشتكم ، وإيه اللى لازمكم ، عشان الحكومة تعمله لكم هنا فى الباطنية ، عشان تبقى كل حاجة معمولة بحساب ، وبالشكل ده تستفيدوا أكبر فايدة .

ودلوقت بقى عاوزه أسأل شوية أسئلة بسيطة » .

...	١	أنتم ساكنين فى شقة ولا فى أوده ؟	شقة أوده
...	٢	فيه كام أوده فى الشقة بتاعتكم ؟	أوده
...	٣	أنتم كام عيلة ساكنين مع بعض ؟	
...	٤	طول عمركم ساكنين هنا فى الباطنية ؟	أيوه لأ
...	٥	إمال كنتم ساكنين فين قبل كده	فى مصر فى قسم بره مصر
...	٦	كنتم بره مصر فى أى محافظة ؟	محافظة
...	٧	بقى لكم ساكنين فى الباطنية أد إيه ؟	سنة
...	٨	فيه صالة فى الشقة ؟	أيوه لأ
...	٩	فيه دورة مية لكم لوحدكم ؟	أيوه لأ
...	١٠	فيه حمام ؟	أيوه لأ
...	١١	فيه مطبخ ؟	أيوه لأ
...	١٢	فيه ميه بحنفيات ؟	أيوه لأ
...	١٣	إمال بتجيبو الميه منين ؟	الجيران حنفية عمومى بالبناية
...			حنفية عمومى بالحى السقا
...	١٤	بيتكم ع المجارى ؟	أيوه لأ

...	١٥	أرضية المسكن إيه ؟ بلاط خشب طين
...	١٦	بتنور بإيه ؟ بالكهرباء بالجاز
...	١٧	عندكم عداد نور ؟ أيوه لأ
...	١٨	عندكم راديو ؟ أيوه لأ
...	١٩	راديو كهربا ولا ترانزستور ؟ كهربا ترانزستر
...	٢٠	عندكم تلفزيون ؟ أيوه لأ
...	٢١	يا ترى إنتم بتربو طيور ؟ أيوه لأ
...	٢٢	بتربوها فين ؟ فى الصالة فى البلكون فى السطح فى الحوش معانا
...	٢٣	لما يبنو لكم المساكن الجديدة ، وتنقلو شقة جديدة ، برضه تحبو تربو
...		طيور ؟ أيوه لأ
...	٢٤	بتشترو العيش من السوق، ولا بتعجنوه بنفسكم ؟ من السوق بنفسنا
...	٢٥	وبتخبزو فين ؟ فى الشقة فى البيت عند الجيران فى الطابونة
...	٢٦	تحبو يكون فيه فرن فى الشقة الجديدة اللى تسكنوا فيها ؟ أيوه لأ
...	٢٧	عاوزين الشقة الجديدة اللى تسكنو فيها كام أوده ؟ أوده
...	٢٨	عاوزين فيها مطرح للخزين ؟ أيوه لأ
...	٢٩	عاوزين فيها مطرح تربو فيه طيور ؟ أيوه لأ
...	٣٠	تحبو تنشرو الغسيل فى البلكونة ولا فى المنور فى الشقة الجديدة ؟
...		البلكونة المنور
...	٣١	دلوقت بتنشرو غسيلكم فين؟ البلكونة المنور السطح الحوش عند الجيران
...	٣٢	تحبو تفضلو فى الباطنية برضه بعد تجددها ، ولا تنقلوا لحتة تانية ؟
...		الباطنية حتة تانية
...	٣٣	تنقلوا فى أنى قسم ؟ قسم
...	٣٤	تحبوا تفضلوا فى الباطنية ليه ؟ الشغل القرايب الجيران اتولدنا فيها بقى لنا زمان هنا

رقم	السؤال	الإجابات	الترميز
٣٥	تحبو تنقلو من الباطنية ليه ؟	زهقنا وعاوزين نغير ما بقتش تناسبنا	...
		الأولاد عاوزين كده	...
٣٦	فيه حد غيركم إنتم وأولادكم ساكن معاكم ومش متجوزين ؟	أيوه لأ	...
٣٧	قرايب ولا غرب ؟	قرايب غرب	...
٣٨	كام واحد ساكن معاكم ؟		...
٣٩	كام واحد منهم بيشتغل ؟		...
٤٠	كام واحد منهم ما بيشتغلش؟		...
٤١	اللى بيشتغلو ، بيشتغلو إيه ؟ الأولانى ؟		...
٤٢	والثانى ؟		...
٤٣	والثالث ؟		...
٤٤	بيشتغلوا فين ؟ الأولانى ؟	فى الباطنية فى حتة تانية فى قسم	...
٤٥	والثانى ؟	فى الباطنية فى حتة تانية فى قسم	...
٤٦	والثالث ؟	فى الباطنية فى حتة تانية فى قسم	...
٤٧	وبيدفعولكم قد إيه فى الشهر كلهم ؟		...
٤٨	مين اللى بيصرف عليكم ؟		...
٤٩	إمال جوزك فين ؟		...
٥٠	جوزك أصله منين ؟	من مصر من محافظة تانية هى	...
٥١	أصله منين فى مصر ؟	من الباطنية من حتة فى قسم	...
٥٢	أنت أصلك منين ؟	من مصر من محافظة تانية هى	...
٥٣	أصلك منين فى مصر ؟	من الباطنية من حتة فى قسم	...
٥٤	جوزك عنده كام سنة ؟	سنة	...
٥٥	متجوزين بقى لكم قد إيه ؟	سنة	...
٥٦	هو أول بختك ؟	أيوه لا	...

...	٥٧	اتجوزت قبله كام مرة ؟
...	٥٨	خلفت كام قبل ما تتجوزى جوزك اللى معاكى ؟
...	٥٩	أنت بس اللى على ذمة جوزك ؟ أيوه لأ
...	٦٠	متجوز كام غيرك ؟
...	٦١	معيشها (أو معيشهم) فين ؟ معايه فى بيت تانى فى الباطنية
...		فى حتة تانية فى قسم
...	٦٢	مخلف منها (أو منهم كام) ؟
...	٦٣	خلفت كام (من جوزك اللى معاكى) ؟
...	٦٤	كام منهم صبيان ؟
...	٦٥	وكام بنات ؟
...	٦٦	سنهم كام سنة بالترتيب ؟ الأولانى أو الأولانية ؟ سنة
...	٦٧	الثانى أو الثانية ؟ سنة
...	٦٨	الثالث أو الثالثة ؟ سنة
...	٦٩	الرابع أو الرابعة ؟ سنة
...	٧٠	الخامس أو الخامسة ؟ سنة
...	٧١	السادس أو السادسة ؟ سنة
...	٧٢	السابع أو السابعة ؟ سنة
...	٧٣	الثامن أو الثامنة ؟ سنة
...	٧٤	التاسع أو التاسعة ؟ سنة
...	٧٥	يعنى تبقى إنت وجوزك وعيالك اللى معاكم هنا كام نفر ؟
...	٧٦	لسه بتجيبى عيال ولا بطلت ؟ لسه بطلت
...	٧٧	بطلت من نفسك ولا حايشه نفسك ؟ من نفسى حايشة نفسى
...	٧٨	فيه حد بيروح المدرسة من الأولاد ؟ أيوه لأ

٧٩	كام ولد بيروحو المدرسة ؟		...
٨٠	كام بنت بتروح المدرسة ؟		...
٨١	كام ولد بيشتغل منهم وقاعد معاكم ؟		...
٨٢	الأولانى بيشتغل إيه ؟		...
٨٣	وبيشتغل فين ؟	فى الباطنية فى حتة تانية فى مصر	...
٨٤	الثانى بيشتغل إيه ؟		...
٨٥	وبيشتغل فين ؟	فى الباطنية فى حتة تانية فى مصر	...
٨٦	الثالث بيشتغل إيه ؟		...
٨٧	وبيشتغل فين ؟	فى الباطنية فى حتة تانية فى مصر	...
٨٨	كام بنت بتشتغل من بناتك وقاعده معاكم ؟		...
٨٩	الأولانية بتشتغل إيه ؟		...
٩٠	وبتشتغل فين ؟	فى الباطنية فى حتة تانية فى مصر	...
٩١	الثانية بتشتغل إيه ؟		...
٩٢	وبتشتغل فين ؟	فى الباطنية فى حتة تانية فى مصر	...
٩٣	كام ولد وبنت من اللى بيشتغلو وقاعدين معاكم بيساعدوكم ؟		...
٩٤	وبيساعدوكم بقد إيه كلهم فى الشهر ؟	جنيه	...
٩٥	جوزك بيشتغل إيه ؟	ما بيشتغلش	...
٩٦	بيشتغل فين ؟	فى الباطنية فى حتة تانية فى مصر	...
٩٧	بيشتغل بكام فى الشهر ؟	جنيه	...
٩٨	بيديكى تصرفى على البيت قد إيه فى الشهر ؟	جنيه	...
٩٩	بيحجز لنفسه مصروف قد إيه فى الشهر ؟	جنيه	...
١٠٠	بيضيع المصروف بتاعه فى إيه ؟		...
١٠١	يا ترى اللى بيديه لك تصرفيه على البيت بيكفى ؟	أيوه لأ	...

...	١٠٢	ولما ما بيكفيش بتعلمو إيه ؟ بنستلف بناخد من بنجر على الحساب
...	١٠٣	إنتم ساكنين ولا قاعدين فى ملككم ؟ ساكنين فى ملكنا
...	١٠٤	بتدفعو إيجار قد إيه فى الشهر ؟ جنيه
...	١٠٥	بيدخل لكم من ملككم قد إيه فى الشهر ؟ جنيه
...	١٠٦	جوزك بيعرف يقرا ؟ أيوه لأ
...	١٠٧	يعرف يكتب ؟ أيوه لأ
...	١٠٨	معاه شهادة ؟ أيوه لأ
...	١٠٩	شهادة إيه ؟ أوليه ابتدائية متوسطة عليا
...	١١٠	ولما جوزك بيرجع من الشغل بيقضى وقته لغاية ما ينام فين ؟
...		البيت القهوة مكان تانى
...	١١١	إنتى بتعرفى تقرى ؟ أيوه لأ
...	١١٢	بتعرفى تكتبى ؟ أيوه لأ
...	١١٣	معاكى شهادة ؟ أيوه لأ
...	١١٤	شهادة إيه ؟ أولية ابتدائية متوسطة عليا
...	١١٥	عندك كام سنة ؟ سنة
...	١١٦	إنت بتشتغلى ؟ أيوه لأ
...	١١٧	بتشتغلى إيه ؟
...	١١٨	بتشتغلى فين ؟ فى الباطنية فى حتة تانية فى مصر
...	١١٩	بتشتغلى بكام فى الشهر ؟ جنيه
...	١٢٠	لما تنقلو فى شقة جديدة من اللى حاتتبنى فى الباطنية ، تحبو تسكنو
...		حد وياكم ؟ أيوه لأ
...	١٢١	تفتكرى إيه أكبر حاجة مضايقاكم فى حى الباطنية ؟
...	١٢٢	عاوزه الاتحاد الاشتراكى يخلى الحكومة تعمل إيه عشان تحل المشكلة دى؟
...		